مسعود الخوند

القارات . المناطق . الدول . البلدان . المدن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء الثالث

معالم . وثائق . موضوعات . زعماء

ألمانيا - أوروبا

مَسعُود الخوَند

القارّات . المناطِق . الدّوَل . البُلدَان . المُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

معَالِم . وَثائِق . مَوضُوعات . زعَمَاء

الجزءُ الثالث

ألمانيا - أورُوبا

مشاركون في التصحيح:
خليل سمعان   شربل الخوند   جورج سليم

الناشر: **دار روّاد النهضة**
للطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب: ٥٦١ - جونيه
هاتف: ٠٩/٩٣٨٦٥١ - ٠٩/٩٣١١٨٥

الموزّع: **مؤسسة هانياد**
سن الفيل - القلعة
ص.ب: ٥٥٥٨٦ بيروت - لبنان
هاتف: ٤٩٣٢٩٦

تنضيد الحروف وتنسيق الصفحات:
حسيب درغام وأولاده
المكلس، بيروت - لبنان
ت: ٠١/٢٨١٠٦٩ - فاكس: ٠١/٤٢٣٦٣٩

طبع في لبنان

مقدمة

هذا الجهد الموسوعي، أرى إليه، في إطار أوضاعنا اللبنانية العامة، وكذلك إطار الأوضاع العالمية وبخاصة العالمثالثية، على أنه دعوة إلى «تنمية ثقافية» دونها أهمية كل تنمية أخرى لا تأخذ بالحسبان ضرورات ارتكازها على، وركونها إلى قواعد وعناصر «التثقيف» و «التثاقف» و «الثقافة»، «التوعية» و «الوعي»، «التعرّف» و «المعرفة»، «التعلّم» و «التعليم» و «العلم»، «التواصل» و «التعالم» و «المعلوماتية»، في عصر ثورة المعلومات بل انفجار هذه المعلومات في وجه كل الناس على الأرض وتأثيرها المعيشي والكياني في كل إنسان.

سيكون، ولا شك، من حظ اللبناني، إنْ خَدَمَتْهُ حظوظ «السياسات» و «الاستراتيجيات» و «الجغراسيات»، أن «التنمية الثقافية»، بقواعدها وعناصرها، أصبحت سمة العصر بدون منازع. ذلك أن، لا «الزراعي» ولا «الصناعي» اقتدر عليه اللبناني يومًا إلى درجة أن يتّسم به أو يتميز. أما «التجاري» أو «الخدماتي» فلديه منه مخزون تاريخي يعبّ منه ولا يقف عنده فيستنزفه، بل يضيف إليه ويغذّيه بمماشاته وتكيّفه مع المراحل الاقتصادية المحمولة على متن التطورات التاريخية. ومرتكز الحظ، هنا، ان سمة العصر، «المعلوماتية»، على علاقة وثيقة جدًا بميزة اللبناني الاقتصادية، أي «الخدماتية». والدليل يأتينا مما نلاحظه ونعيشه من سرعة تقبّل اللبناني لـ «المعلوماتية» وقدرته على التعاطي معها تقنيًا وخدماتيًا. فكم تبدو لنا صحيحة، والحال هذه، تلك المقولة التي طالما ردّدها اللبنانيون، ويردّدونها، وإن كان ذلك من باب النقد أحيانًا على لسان بعضهم، من أن ثروة اللبناني (أو رأسماله) إنما هي في اللبناني نفسه، في حدود شخصه بالذات وبمعزل عن الثروات المادية التي تفتقدها في الحقيقة أرضه.

«التنمية الثقافية» في لبنان، اليوم، يجب أن تكون محور اهتمام رئيسي سواء على مستوى المسؤول، أو مستوى المثقّف والباحث، أو مستوى المواطن. فتُعطى ما تستحقّ من مقوّمات لتكون فاعلة نظريًا وتطبيقيًا. ذلك لأنها، في نهاية المطاف، الحاضن الحقيقي، والمُحصِّن الحقيقي

د. مطانيوس الحلبي
مدير عام وزارة الثقافة والتعليم العالي في الجمهورية اللبنانية،
أستاذ القانون في الجامعات اللبنانية.

لكل تنمية أخرى. فأية تنمية، في أي قطاع كان، يمكن أن نتصوّرها قادرة على الثبات إن لم تحتضنها معرفتان: معرفة بها بحدّ ذاتها، ومعرفة أشمل محيطة بها هي معرفة علاقتها بكل تنمية أخرى. من هنا صوابية القول بأن لا تنمية حقيقية من دون التكامل التنموي. ومن هنا أيضًا أهمية «الثقافة التنموية»، وبخاصةٍ بالنسبة إلى اللبناني التي بات يحتاجها، حاجته إلى عناصر الحياة، إن أراد فعلًا أن يتوسّل طريق مصادرة كل فتنة قد تعصف به مجدّدًا.

لا يكاد يمرّ يوم، وذلك منذ نحو عقد من الزمن، أي منذ أن أخذت «التنمية البشرية»، وقاعدتها الأساسية «التنمية الثقافية»، تستحوذ على الفكر العالمي والإنساني في إطار الأونسكو وغيرها من المنظمات والهيئات والمؤسسات العالمية والدراسية، إلّا وتُطالعنا دراسات وتوصيات حول إدراك أفضل للروابط القائمة بين الثقافة والتنمية في عالم من الاكتشافات الدائمة والمنافسات الدولية، وحول إيلاء اهتمام أكبر بالعالم الثالث كونه عالم الثروة والأزمات الحادّة في الوقت عينه؛ وكونه أيضًا، أو انه أصبح الميدان المفتوح أمام عقلية المغامرة الحرّة والإدارة الخاصة اللتين هما في الطريق لتصبحا القوة المحرّكة للتنمية الاقتصادية فيه. وإذا كان الكثيرون يرحّبون بهذا الاتجاه، إلا أنهم يُعربون عن قلقهم من تأثيره في اندثار قيم وتقاليد رائعة في المجتمعات النامية؛ كما انهم يشدّدون على خطر آخر هو «الرأسمالية المتوحشة» المعروفة بميزتها الأساسية، وهي إهمالها إعادة توظيف مكاسبها في المجتمع.

لبنان، كغيره من بلدان العالم الثالث، وإن كان كلٌ يقف على درجة متفاوتة من معضلة التنمية، وينظر إليها من زاوية سياسية أو اقتصادية مختلفة، أمام تحدٍّ أوّلي وقاعدي: معرفة الاهتداء بـ «التنمية الثقافية» و «الثقافة التنموية». فالعمل التنموي خارج حقل أضواء هذا التحدي سيكون، على الأرجح، ضربًا من تخبّطٍ تتفاقم معه المشكلة وتتعقّد.

فهرست

معالم تاريخية

مدن ومعالم

زعماء ورجال دولة

الإمارات العربية المتحدة

إمارات الاتحاد



ألمانيا

بطاقة تعريف

الإسم: دويتشلاند (Deutschland)، أرض الدويتش، و «الدويتش» من إسم المبشّر الذي أدخل المسيحية إلى بلاد الجرمان ويدعى «تيوديسكوس»، ومنه كلمة «توديسك» في الفرنسية القديمة، و «تيديسكو» في الايطالية. وقد حرّف إلى «توديسكوس»، ثم «دويتش». **الاسم الرسمي لألمانيا حاليًا**: «جمهورية ألمانيا الفيديرالية»، التي تضم، بعد إعادة توحيدها في ١٩٩٠، ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية.

الموقع والمساحة: في أوروبا. يحدها: بحر الشمال، الدانمارك، بحر البلطيق، بولونيا، جمهورية تشيكيا، النمسا، سويسرا، فرنسا، لوكسمبورغ، بلجيكا وهولندا. مساحة ألمانيا ٣٥٧٠٤١ كلم². المسافة بين أبعد نقطتين طوليًا ٨٥٣ كلم، وبين أبعد نقطتين عرضيًا ٤٥٣ كلم.

العاصمة وأهم المدن: برلين (راجع: مدن ومعالم).

السكان: بلغ تعدادهم في سنة ١٨٦٥ حوالي ٣٩,٥ مليون نسمة، وفي سنة ١٨٧٥ حوالي ٤٢,٥ مليونًا (بمن فيهم سكان الألزاس واللورين)، وفي سنة ١٨٨٥ حوالي ٤٦,٧ مليونًا، وفي سنة ١٨٩٥ حوالي ٥٢ مليونًا، وفي سنة ١٩٠٥ حوالي ٦٠,٣ مليونًا، وفي سنة ١٩١٣ حوالي ٦٧ مليونًا، وفي سنة ١٩٣٩ (عشية الحرب العالمية الثانية) ٧٩,٥ مليون نسمة. وعدد سكان ألمانيا (بحسب إحصاء ١٩٩٠) ٧٩,١ مليون نسمة، أي انه أقل بنحو ٤٠٠ ألف نسمة عما كان عليه في سنة ١٩٣٩. نسبة الولادات في ألمانيا ١١,١ بالألف، في حين ان نسبة الوفيات ١١,٤ بالألف.

اللغة الرسمية: الألمانية (الجرمانية القديمة تعود إلى حوالي ١٢٠٠ ق .م. في منطقة جوتلاند) التي لا تزال تحتفظ بسمات كثيرة من لغات الشعوب الهندو – أوروبية، وقد طعّمت باللاتينية، كما استعارت كلمات كثيرة من شعوب السلط (Celtes) الذين جاوروا الجرمان لأكثر من ألفي سنة. وأكثرية المان الشطر الغربي (المانيا الغربية سابقًا) يتكلمون لغة اجنبية إضافية: ٥٨٪ يتكلمون الانكليزية (٨٥٪ ممن تتراوح أعمارهم بين ١٤–٣٤ عامًا)، و٢٢٪ الفرنسية، و٧٪ الايطالية، و٥٪ الاسبانية، و١,٦٪ الروسية.

الدين في ألمانيا الموحّدة: ٣٧٪ بروتستانت، ٣٥٪ كاثوليك و٢٨٪ غير منتمين لطائفة (٧٠٪ من هؤلاء في مناطق ألمانيا الشرقية). في عام ١٩٠٠ كان في ألمانيا ٥٧٠ ألف يهودي، وفي عام ١٩٣٣ قل عددهم فأصبحوا ٥٣٠ ألفًا (منهم ١٦٠ ألفًا في برلين)؛ وفي ١٩٩٠ كان هناك (في ألمانيا الموحّدة) ٢٨ ألف يهودي؛ وفي ١٩٩٢ تقول الدراسات أن عددهم تراوح بين ٢٠ و٦٠ ألفًا (٢٠ ألفًا أتوا من الاتحاد السوفياتي السابق). وفي ألمانيا الموحّدة ٢٪ مسلمون و٢٪ طوائف مختلفة.

من ألمانيا بدأت البروتستانتية، أو حركة الإصلاح الديني، وتحديدًا من ويتنبرغ في مقاطعة ساكس وعلى يد الراهب مارتن لوثر (١٤٨٣ – ١٥٤٦/٢/١٤) عندما أقدم على تعليق مبادئه الـ٩٥ على باب الكنيسة، ثم أخذ يتبعها بعدة مؤلفات ينتقد فيها الكنيسة الكاثوليكية وممارسات أساقفتها، فاندلعت حروب الإصلاح الديني في ألمانيا وخارجها (مناطق وبلدان عديدة في أوروبا). في العام ١٥٥٥ اعترف شارلكان بوجود البروتستانتية. وفي ١٦٤٨، وقّعت معاهدات فستفاليا التي رسمت الخارطة الطائفية لأوروبا.

الاقتصاد: الزراعة في ألمانيا الغربية (قبل إعادة التوحيد): يغلب عليها طابع المشاريع الصغيرة والعائلية، توجّه نحو اهتمام متزايد بتربية الماشية، استعمال متزايد للأسمدة (٢٣٩ كلغ للهكتار الواحد، في فرنسا ١٨٠ كلغ للهكتار الواحد)، حققت تربية الماشية ٦٨٪ من الإنتاج الزراعي والمزروعات النباتية ٣٢٪، المناطق الزراعية: حوض كولونيا ومناطق الدانوب المنخفضة. الزراعة في ألمانيا الشرقية (قبل إعادة التوحيد): طابع الاستثمار الاشتراكي: مزارع الدولة ٤٦٥، تعاونيات إنتاج زراعي ٣٨٩٠. الصناعة عصرية ومتطورة جدًا، عرفت أزمات (تسريح أعداد كبيرة من العمّال) مع إعادة التوحيد بسبب الأزمات الدولية والأوروبية وبسبب إعادة البناء الاقتصادي لألمانيا الشرقية (سابقًا) وما تقتضيه هذه العملية من ثمن. في التجارة، سجّل الميزان التجاري (في ألمانيا الموحدة) ٧٦,١ مليار مارك (٢,٩٪ من الناتج الوطني الصافي) في العام ١٩٩٠؛ –٣٢,٩ مليار مارك (١,١٪) في العام ١٩٩١؛ –٣٢,٩ مليار مارك (٠,٥٪) في العام ١٩٩٢. وسجّل الميزان التجاري في الأعوام ذاتها وعلى التوالي: +١٠٥,٤ مليار مارك؛ و+٢١,٨ مليار مارك؛ و+٣٣ مليار مارك.

الجمهورية الفيديرالية: قبل ٣ تشرين الأول ١٩٩٠، لم تكن ألمانيا، قانونيًا، دولة ذات سيادة. فالمادة الثانية من دستورها كانت تنص على «صلاحيات» الدول الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا وبريطانيا) التي اتخذتها لنفسها وأبقت جيوشها، على أساس هذه الصلاحيات، على أرض ألمانيا، واستمرّت ألمانيا، قانونيًا، بحالة حرب، إذ لم تعقد

أي معاهدة سلام مع أعدائها السابقين. وفي هذا التاريخ انضمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية)، فعقد البرلمان (البوندستاغ) دورة تأسيسية أجرت تعديلات قانونية ودستورية تتناسب ووضعية الدولة الألمانية الجديدة المترتبة على إعادة توحيد شطريها؛ وتقرر اعتبار هذا اليوم (٣ تشرين الأول ١٩٩٠) عيدًا وطنيًا.



الولايات (المقاطعات) الالمانية.

نبذة تاريخية

حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

على الرغم من أن دولة ألمانيا هي الأحدث بين دول أوروبا (تعود إلى القرن التاسع عشر مع تحقيق الوحدة الألمانية وقيام حكومة مركزية عام ١٨٧١) إلا أن تاريخ الشعب الألماني يضرب بعيدًا في الزمان. ففي مخلفات الرومان، الذين توجّهوا شمالًا انطلاقًا من ايطاليا في القرن الأول ق. م.، ذكر للشعب الجرماني. وفي عام ٩م. سحقت القبائل الجرمانية الفرق العسكرية الرومانية، في معركة غابة تويتو بورغ الواقعة ما وراء نهر الرين (الراين). وقد اضطرّ الرومان بعد هذه المعركة، على البقاء في معاقلهم على طول الراين والدانوب. فأنّسوا مدنًا وفرضوا مدنيتهم الرومانية على القبائل المجاورة لهم. وبدأ الوهن في الامبراطورية الرومانية في القرن الرابع، فاجتازت القبائل الجرمانية الراين والدانوب وانتشرت غربي أوروبا، واعتنق بعضها المسيحية، واختلط بالرومان.

ولم تعارض قبائل الفرنجة (التي كانت تشكل مملكة في بلاد الغول وعلى ضفتي الراين) هذا الاختلاط بين الرومان والجرمان. وكان شارلمان أشهر ملوك الفرنجة. وقد تمكّن أن يجمع تحت عرشه البلدان الواقعة غربي أوروبا، وأوصل حدود امبراطوريته حتى الإلب (Elbe) حاملًا معه المسيحية إلى العنصر الساكسوني. وبعد أن توّجه البابا ليون الثاني «امبراطور الغرب» عام ٨٠٠ في روما، أسس شارلمان الرايخ الأول الذي كان مجزأً إلى دول عدة، وأصبحت أكس لا شابل عاصمة له. وبعد موت شارلمان، تجزأت إمبراطوريته بين أحفاده الثلاثة بموجب معاهدة فردان لعام ٨٤٣. فاستلم لويس أراضي جرمانيا الواقعة في الشرق، ونال شارل الأراضي الواقعة في الغرب والتي ستعرف بعد ذلك بفرنسا، وورث الحفيد الثالث، لوتير (Lothaire)، الأراضي الواطئة، واللورين وبورغونيا وإيطاليا.

وبمرور السنوات، نشأت في الأراضي الشرقية (جرمانيا أو ألمانيا) خمس دوقيات كبرى، يحكم كل دوقية دوق كما لو كان ملكًا. وفي داخل كل دوقية، كان هناك أشراف، وكونتات، ومطارنة... يحاولون بدورهم الاستقلال بمناطقهم قدر الإمكان في وجه سلطة الدوق المركزية. وفي القرن العاشر، توصّل أوتون (Otton)، دوق الساكس، إلى فرض الوحدة في دوقيته، وإلى طرد الغزاة المجريين عام ٩٥٥، فاستحق بعد ذلك لقب «منقذ المسيحية». وبعد تتويجه في روما، أصبح امبراطور «الامبراطورية الرومانية المقدسة» التي استمرت حتى بداية القرن التاسع عشر. وكان على الأباطرة الذين تعاقبوا بعده أن يستمروا في الدفاع عن الامبراطورية الرومانية المقدسة في وجه الأشراف الألمان الذين كانوا يرفضون التخلي عن حقوقهم الاقطاعية واستقلالهم الداخلي. وبدءًا من القرن العاشر، ظهرت حركة هجرة باتجاه الشرق. وفي القرن الثالث عشر، كان الجرمان قد بدأوا بترسيخ أقدامهم في المناطق التي ستعرف فيما بعد بمملكة بروسيا. وفي الوقت نفسه، كانت تزدهر حركة التجارة، والمواصلات، والصناعة. كما بدأت بعض المدن تظهر نزعتها الرامية إلى التخلص من

سيطرة الأمراء والدوق. من هذه المدن مثلًا بريم (Brême) ولوبيك (Lübeck) اللتين شكلتا اتحاد الهانس (Hanse) لحماية تجارتهما البحرية. وقد أصبح هذا الاتحاد، لفترة طويلة، أهم قوة في بحر الشمال وفي البلطيق.

ولكن، منذ عام ١٥١٧، بدأت الحروب الدينية تعصف بألمانيا وبأوروبا، بين البروتستانت والكاثوليك، على اثر تعاليم رجل الدين مارتن لوثر. وقد استمر الألمان، الذين يقطنون الجنوب، يتمسكون بالكاثوليكية، في حين اعتنق سكّان المناطق الشمالية، وكذلك أمراؤهم، المذهب البروتستانتي، وفق تعاليم لوثر. وأطول هذه الحروب الدينية وأعنفها كانت حرب الثلاثين سنة التي وجدت نهاية في معاهدات وستفاليا عام ١٦٤٨. وقد قضت هذه الحرب (في ألمانيا فقط) على ثلث سكّان المقاطعات الألمانية، وأبقت الآخرين فريسة المرض والجوع، وقسمت البلاد إلى ثلاثمائة مقاطعة متنافرة فعليًا، وإن شكّلت إسميًا «الامبراطورية الرومانية المقدسة».

بعد عودة السلام إلى ربوع هذ المقاطعات، حاول بعض الأمراء النهوض بمقاطعاتهم. أشهر هؤلاء فريدريك غيوم دو براندنبورغ (من أسرة هوهنزولرن)، أمير دوقية بروسيا. وأخذ ولده، فريدريك الأول، لقب ملك بروسيا عام ١٧٠١. وبدءًا من هذا التاريخ، أصبح يحسب لبروسيا حساب بين الدول الأوروبية. وفي عام ١٧٤١، ضم فريدريك الكبير مقاطعة سيليزيا، ثم تحالف مع النمسا وروسيا، عام ١٧٧٢، لأول تقسيم لبولونيا. وقد عرفت أسرة هوهنزولرن المالكة بتعلقها بالسلوكية المنضبطة، وبالفضائل الوطنية والعسكرية. وقد انعكست هذه الصفات على البروسيين، ثم على الألمان عامة.

وفي بداية القرن التاسع عشر، ضم نابوليون بونابرت جزءًا كبيرًا من ألمانيا، وألغى عددًا كبيرًا من الإمارات، وأجرى إصلاحات في شتى الميادين، ورفض لقب امبراطور الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، فقضى بذلك على ما تبقى من هذه الامبراطورية التي بدأت منذ القرون الوسطى.

وانتصر نابوليون على بروسيا أيضًا. ولكن بروسيا استطاعت، مع ذلك، أن تؤلب عليه الإمارات الألمانية. فتمكنت الجيوش الألمانية المتحالفة أن ترد نابوليون إلى ما وراء الراين في تشرين الأول ١٨١٣. وقد هبّت، على أثر هذا النصر، موجة جديدة من الوطنية الألمانية.

وقد زادت معاهدة السلام التي وقّعها مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ من قوة بروسيا بإعطائها المناطق الواقعة على ضفاف الراين، والغنية بالثروات المنجمية. وقد أجّجت الأفكار الليبرالية التي تركتها الثورة الفرنسية من المشاعر الوطنية، وكانت في أساس انتفاضات عام ١٨٤٨. وقد وضع دستور في فرنكفورت ينص على قيام دولة اتحادية ألمانية يحكمها ملك بروسيا. إلا أن رفض ملك بروسيا واختلاف الآراء حول الدولة الاتحادية قادا هذه الحركة إلى الفشل. وقد عقب ذلك حملات من القمع دفعت كثيرين من الألمان للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وجرى الاكتفاء، عند ذاك، ببداية اتحاد جمركي. ولكن، لم يمض ٣٠ عامًا حتى تحققت الوحدة الألمانية بفضل بسمارك وتحت قيادة بروسيا. وكان بسمارك («المستشار الحديدي»، والمدافع العنيد عن السلطة الأوتوقراطية لبروسيا) على استعداد لأن يذهب إلى حد الحرب من أجل تحقيق وحدة ألمانيا. وقد قاد بروسيا إلى النصر العسكري في الدانمارك (١٨٦٤)، وفي النمسا (١٨٦٦). وفي عام ١٨٦٧،

حقّق «اتحاد ألمانيا الشمالية» الذي ضم، تحت رئاسة ملك بروسيا، كل الدول الألمانية الواقعة شمالي الماين (Main) وفي عام ١٨٧٠، افتعل بسمارك نزاعًا بين بروسيا وفرنسا، وشنّ حربًا وصل فيها إلى باريس حيث فرض على الفرنسيين شروطًا مذلّة، وضم الألزاس واللورين. ثم انضمت الدول الألمانية الجنوبية، ومنها بافاريا الكاثوليكية، إلى بروسيا. وفي عام ١٨٧١، وفي قصر فرساي، أعلن غيوم الأول، ملك بروسيا، امبراطور ألمانيا، فقام بذلك الرايخ الثاني. وأصبحت برلين عاصمة الامبراطورية، وقد كانت عاصمة بروسيا.

وسارت ألمانيا بسرعة على طريق الازدهار والقوة؛ وأصبحت دولة صناعية كبرى تطالب بمكان «تحت الشمس»؛ فبنت امبراطوريتها الاستعمارية في أفريقيا وفي الباسيفيك. واعتلى العرش الامبراطور الشاب غيوم الثاني عام ١٨٨٨، وأراد أن يسير بالامبراطورية على نهج جديد، فأزاح بسمارك عام ١٨٩٠. إلا أن فترة السلام والازدهار التي عرفتها ألمانيا منذ توحيدها انتهت مع الحرب العالمية الأولى.

وفي عام ١٩١٤، عندما اغتيل الارشيدوق فرنسوا – فرديناند، وريث عرش النمسا – هنغاريا، طالبت النمسا بتعويضات كبيرة من حكومة صربيا. فأيدت ألمانيا النمسا، بينما دعمت روسيا صربيا. وكانت فرنسا حليفة روسيا. فشهدت أوروبا نزاعًا بين ألمانيا والنمسا وتركية من جهة، وفرنسا وانكلترا وروسيا من جهة أخرى. وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب عام ١٩١٧ رجحت كفة الحلفاء. وفي ١٩١٨، طلبت القيادة العسكرية الألمانية الهدنة، واعتزل الامبراطور الألماني.

جمهورية فايمر (١٩١٩ – ١٩٣٣)

أول جمهورية في تاريخ ألمانيا، تشكلت إثر ثورة تشرين الثاني ١٩١٨ واستمرت حتى وصول هتلر إلى السلطة في ١٩٣٣، وسميت كذلك نسبة إلى مدينة فايمر التي انعقد فيها المجلس التأسيسي الذي أقر دستورها. وبموجب هذا الدستور أصبح الشعب هو الذي يختار رئيس الجمهورية لمدة سبعة أعوام، وكان على الحكومة، التي يؤلفها رئيس الجمهورية من مستشار رئيس يعاونه عدد من الوزراء، أن تنال ثقة الرايخستاغ (البرلمان الألماني).

ثمة عوامل خارجية وداخلية لعبت، بدءًا من ١٩١٧، دورًا مصيريًا في انهيار النظام الامبراطوري الألماني.

خارجيًا، كان لثورة أكتوبر الروسية تأثير كبير في تغذية الاتجاهات الثورية في الحركة العمّالية الألمانية، كما أثارت تحفظات الأوساط الإصلاحية وعداءها وخوفها من امتداد التيار البلشفي. كما كان لدخول الولايات المتحدة الاميركية غمار الحرب إلى جانب الحلفاء (٢ نيسان ١٩١٧) دور حاسم في تحديد اتجاه الحرب، نهائيًا، لغير صالح ألمانيا.

داخليًا، جاء تدهور الحالة المعيشية لأوسع قطاع من السكان (عمّال، موظفون، طبقة وسطى)، وجاء الفشل الذريع للمحاولة الهجومية الألمانية (شتاء ١٩١٨) ليضعا هيئة الأركان أمام ضرورة إعلام الحكومة والبرلمان بضرورة طلب الهدنة (أيلول ١٩١٨)، وقامت بضغوط لتشكيل

حكومة تحظى بثقة أغلبية البرلمان (وهذا ما لم يكن مألوفًا في إطار النظام الامبراطوري)، أي حكومة برلمانية تستمد شرعيتها من النواب وليس من الامبراطور. هذا التغيير في سياسة القادة العسكريين الذين قلّما كانوا يتمسكون بالمبادئ الديمقراطية، فرضته ضرورة المفاوضات مع الحلفاء، إذ من شأن مثل هذه الحكومة أن تعطي الانطباع للدول الحليفة بأنها تمثل الشعب الألماني وليس النظام المسؤول عن الحرب. وقد تشكلت الحكومة برئاسة الأمير ماكس دوباو، وهو ليبرالي معروف، وطلبت فورًا عقد الهدنة.

ثورة قادت إلى جمهورية فايمر: كانت بوادر الثورة قد بدأت تظهر مع تمرد البحرية في كييل (تشرين الثاني ١٩١٨)، ثم سرعان ما امتدت حتى شملت مدن لوبك وهامبورغ وبريم وهانوفر وميونخ. وتشكلت في كل ألمانيا «مجالس العمّال والجنود» على غرار المجالس السوفياتية، بتحريض من الاشتراكيين وبالأخص السبارتاكيين، وسيطرت على الشارع تمامًا. ضمن هذا الوضع الثوري لم يعد من الممكن الإبقاء على النظام السياسي (الامبراطوري). فجرت إطاحة الامبراطور، واستقال الأمير ماكس، وتم تعيين «إيبرت» زعيم الاشتراكيين الديمقراطيين رئيسًا للوزارة، وأعلنت الجمهورية (كل هذا في يوم واحد، ٩ تشرين الثاني ١٩١٨). وفي اليوم التالي، انتخبت الجمعية العامة لمجالس العمّال والجنود مجلس مفوضي الشعب ويتألف من ستة أعضاء، ثلاثة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وثلاثة من حزب الاشتراكيين المستقلين، واستبعد السبارتاكيون. وتقرر إجراء انتخابات المجلس التأسيسي وحدد موعده في ١٩ كانون الثاني ١٩١٩.

فما حصل كان تسوية تحقق مطلب تغيير النظام السياسي، لكن في الوقت نفسه، تسد الطريق على الخطر البلشفي، إذ إن الوضع الثوري المتفجّر في الشارع كان يهدد بامتداد تأثير السبارتاكيين الذين لم يكفوا عن تحريض العمّال للمضي في الثورة حتى تحقيق الثورة الاشتراكية وهدم كل جهاز الدولة القديم. فعقد إيبرت (ليلة ٩–١٠ تشرين الثاني ١٩١٨) اتفاقًا مع هيئة الأركان يقوم الجيش بموجبه بدعم النظام الجديد (راجع في باب معالم تاريخية: «سبارتاكوس، حزب وثورة»؛ وفي باب زعماء ورجال دولة: «لوكسمبورغ، روزا»، و «ليبنخت، كارل»).

انتخابات ومعاهدة فرساي: جرت انتخابات المجلس التأسيسي لجمهورية فايمر في موعدها (١٩ كانون الثاني ١٩١٩) ضمن وضع أمني هادئ نسبيًا ووضع اقتصادي سيئ. وقد جرى اعتماد نظام الانتخابات النسبي، واعطاء حق التصويت للجنود والنساء (لأول مرة في أوروبا).

اجتمع هذا المجلس في مدينة فايمر التي اختيرت لاستقرار الوضع الأمني فيها أكثر من برلين، ولإرضاء المقاطعات الجنوبية التي كانت تشتكي من سيطرة بروسيا، ولسهولة الدفاع عنها عسكريًا. انتخب إيبرت رئيسًا للرايخ (١١ شباط ١٩١٩)، ثم كلف شيبدمان (أحد زعماء الاشتراكيين الديمقراطيين) تشكيل الحكومة التي صادقت، مرغمة، على معاهدة فرساي.

وتوقيع الحكومة على هذه المعاهدة كلّفها فقدانها الاعتبار في نظر الألمان، إذ إن هذه



هتلر يحاول (في تشرين الثاني ١٩٢٣)، مع لودندورف وآخرين، قلب حكومة فون كاهر في بافاريا. المؤامرة كشفت وحُكم على هتلر بالسجن مدة خمسة أعوام. في الصورة لودندورف وهتلر محاطان بضباط من أنصارهما.



في تموز ١٩٢٦، ولم يمضِ عام واحد على خروجه من السجن، هتلر يستعرض فرقة من ميليشيا النازية في مدينة فايمر أثناء الاجتماع الأول للحزب القومي الاشتراكي العمالي الالماني (النازي). ويبدو، وراء هتلر، رودولف هسّ، وقرب السيارة روهم وغورينغ.

المعاهدة فصلت عن الوطن الأم عددًا من المقاطعات وحرمت ألمانيا من قسم من أسطولها التجاري وفرضت عليها تسليم كمية كبيرة من الآلات والمعدات وأثقلتها بأعباء مالية (حدد مؤتمر لندن التعويضات التي يجب أن تدفعها ألمانيا بـ ١٣٢ مليار مارك ذهبي) مما أعاق النهوض الاقتصادي وحدّ من فرص نجاح التجربة الديمقراطية، وزاد من وتائر القمع.

الأزمة وتنامي اليمين (١٩١٩ – ١٩٢٣): هذا القمع لم يصب إلا القوى العمّالية التي كانت في الحقيقة هي الداعمة لحكومة النظام الجديد (جمهورية فايمر)، في حين ان القوى المحافظة، التي تعادي الجمهورية، روعي جانبها. فقد أظهر انقلاب «كاب ولوتفيتز» (آذار ١٩٢٠) هذا الأمر بوضوح، إذ رفض الجيش التدخّل ضد الفرق العسكرية المتمردة التي احتلت الوزارات. ولم يكن هذا الانقلاب الذي قام به المحافظون المعادون للجمهورية ليفشل لولا مقاومة العمّال الشديدة والإضراب العام الذي أطلقوه وشلّ الحياة الاقتصادية. ومع هذا، لم يتخذ أي إجراء، بعد انهيار التمرد، بحق قائد الجيش فون سيكت وهو الذي رفض التدخّل لحماية الجمهورية، بل على العكس جرت ترقيته. كما أعلن العفو العام بعد فترة قصيرة، ورفضت الحكومة إعادة النظر بتركيب المؤسسة العسكرية، بل وتكرر استخدام الفرق المتمردة نفسها لسحق الحركات العمّالية.

لم يكن هذا الانقلاب حدثًا معزولًا، فقد كانت ألمانيا، في تلك الفترة، تشهد تناميًا في نشاط اليمين المتطرف والقومي، اتخذ أحيانًا طابعًا عنيفًا وصل إلى حد الاغتيالات التي مسّت رموز جمهورية فايمر. ففي انتخابات حزيران ١٩٢٠، فقدت الأحزاب الإصلاحية الكثير من ناخبيها لصالح القوى الأكثر جذرية، وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي هو الخاسر الأكبر بسبب سياسته المترددة التي لم ترض أحدًا. وعلى اثر هذه الانتخابات تشكلت حكومة تآلف برئاسة فيهرنباخ (وسط) لم يشارك الاشتراكيون فيها، غير انها لم تعمّر طويلًا، وأفسحت المجال لحكومة برئاسة كونو (٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢).

إحتلال الروهر والأزمة إلى الذروة: ضمن هذا الوضع غير المستقر والمليء بالأزمات وقع الاحتلال العسكري الفرنسي والبلجيكي للروهر (١٩٢٣) رغم معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك لإجبار ألمانيا على تسديد كامل التعويضات المالية وتسليم كل ما يترتب عليها بموجب معاهدة فرساي وملحقاتها. إلا أن الحكومة الألمانية كانت عاجزة عن الايفاء بالتزاماتها بسبب تزايد الأزمة الاقتصادية، وكانت عاجزة فوق ذلك عن منع الاحتلال. مما أدّى إلى زيادة الأعباء على خزينة الدولة (٣٠ مليون مارك ذهبي يوميًا)، وساهم في خلق إحدى أكبر ظواهر التضخّم النقدي في التاريخ:

فقد ارتفعت قيمة الدولار من ٢٠٠ مارك في بداية عام ١٩٢٢ إلى عشرة آلاف في نهايته، ثم إلى خمسين ألفًا في نهاية كانون الثاني ١٩٢٣، ثم إلى ١٥٠ ألفًا في حزيران ١٩٢٣، ثم إلى ١٦٠ مليونًا في نهاية أيلول ١٩٢٣، ثم إلى ١٣٠ مليارًا في تشرين الثاني ١٩٢٣ (باختصار: الدولار الواحد = ٢٠٠ مارك في أول ١٩٢٢؛ الدولار الواحد = ١٣٠ مليار مارك في تشرين الثاني ١٩٢٣،

أي في غضون ٢٣ شهرًا فقط). والواقع انه لم تعد هناك عملة متداولة في ألمانيا، ووصلت قطاعات واسعة من السكان إلى حالة الانهيار التام، واختفت الطبقة الوسطى، في حين توصلت المؤسسات الكبرى وكبار الصناعيين لمضاعفة ثرواتهم.

أدّت هذه الأزمة إلى سقوط الوزارة وتشكيل حكومة تحالف من الاشتراكيين والشعبيين برئاسة ستريسمان (١٢ آب ١٩٢٣) التي بادرت إلى حل الجيش السرّي الذي شكلته القيادة العسكرية لمقاومة احتلال الروهر والذي استغله العقيد النازي بوكروكر للقيام بمحاولة انقلاب في برلين. كما أعلنت نهاية المقاومة السلبية، وجابهت، في هذه الفترة، انقلابًا في مقاطعة بافاريا، رفض الجيش مرة أخرى التدخّل لضربه، كذلك محاولة هتلر الانقلابية. فمنع الحزب النازي والحزب الشيوعي من ممارسة نشاطهما. كما انصبّ عمل الحكومة على إعادة الوضع الاقتصادي إلى حالته الطبيعية.

محاولة نهوض: أصدرت حكومة ستريسمان عملة جديدة تحلّ محلّ القديمة، وشجّعت عودة الرساميل، واعتمدت بشكل خاص على القروض الخارجية لا سيّما من الولايات المتحدة، واستطاعت في هذا المجال تحقيق تقدم ملحوظ خلال عام ١٩٢٤. فخفّت ظاهرة التطرّف في انتخابات ٧ كانون الأول ١٩٢٤ بالمقارنة مع انتخابات ٤ أيار ١٩٢٤ التي حصل فيها الحزب النازي على ٦،٦٪ من الأصوات انخفضت بعد ٧ أشهر إلى ٣٪ فقط.

وانطلقت حكومة ستريسمان في سياسة خارجية ناجحة. فحصلت على جلاء القوات الفرنسية من الروهر (١٤ تموز ١٩٢٥)، ودخلت عصبة الأمم كعضو دائم في المجلس (١٩٢٦)، كما حصلت على وعد بإجلاء القوات الفرنسية عن كامل الأراضي الألمانية، جرى تنفيذه في ٣٠ حزيران ١٩٣٠.

إنتكاسة جمهورية كبرى: ثمة حدث، على المستوى الداخلي، كان له أثر كبير في تاريخ جمهورية فايمر، وهو انتخاب هندنبرغ، القائد السابق للجيش الامبراطوري المعروف باتجاهاته المحافظة، رئيسًا للرايخ بعد وفاة إيبرت (١٩٢٥). وكانت هذه مناسبة ذهبية للمؤسسة العسكرية التي بقيت المجال الرئيسي لنشاط القوى المعادية للنظام الجمهوري، وضمانًا بعدم اجراء أي تغيير فيها، بل تدعيمها وتحديثها وزيادة ميزانيتها وتأثيرها في الحياة السياسية والعامة. وهذا ما شكّل تهديدًا كامنًا لأسس الجمهورية، خاصة وانه ترافق مع تزايد المنظمات شبه العسكرية المرتبطة بالأحزاب والتي لم يمنع منها إلا المنظمة التابعة للحزب الشيوعي (١٩٢٩) في حين تلقت المنظمات اليمينية دعمًا من الجيش. وتزايد، كذلك، النشاط الايديولوجي والسياسي المعادي للجمهورية.

ورغم كل ذلك، أظهرت آخر انتخابات قبل انهيار بورصة نيويورك (الأزمة الاقتصادية الكبرى، ١٩٢٩) أن القوى التي ساهمت في نشوء جمهورية فايمر والمتعلقة بالنظام الديمقراطي، ما زالت تحظى بثقة غالبية الشعب الألماني، وانه كان بإمكانها مقاومة الاتجاهات المتطرفة لولا انهيار الاقتصاد الألماني.

الأزمة الاقتصادية العالمية: لقد ضربت هذه الأزمة (١٩٢٩) ألمانيا أكثر من غيرها من الدول الأوروبية لأن الاقتصاد الألماني كان الأكثر ارتباطًا بالسوق المالية الاميركية. وكان هذا هو سر الازدهار الاقتصادي الظاهري للأعوام السابقة. فقد شكّلت الاستثمارات الاميركية في ألمانيا خلال أعوام ١٩٢٤ – ١٩٢٧ حوالي ٧٠٪ من مجمل الاستثمارات الأجنبية. وكان يكفي، بعد أزمة «وول ستريت» (بورصة نيويورك) أن تتوقف الاعتمادات الاميركية التي تغذي الصناعة الألمانية، وان يسحب رجال المال الاميركيون رساميلهم لكي يتوقف قسم من المصانع الألمانية وينخفض انتاج قسم آخر. وترافق هذا مع انخفاض محسوس في الصادرات الألمانية وهروب الرساميل الأجنبية الأخرى وإفلاس عدد من أهم البنوك الألمانية. وتزايد عدد العاطلين عن العمل بنسب مذهلة حتى بلغ ستة ملايين في شتاء ١٩٣١ – ١٩٣٢، مما عدّل الظاهرة الاجتماعية – السياسية للمجتمع الألماني بشكل ملائم للدعاوى القومية المتطرفة.

الأنظار نحو هتلر: هذا التعديل الاجتماعي – السياسي الذي أحدثته الأزمة الاقتصادية الكبرى في البنى الاجتماعية والاقتصادية الألمانية دفع البورجوازية الألمانية إلى دعم هتلر بعد أن كانت ترى فيه مجرد «ديماغوجي شعبوي»، إذ انها شعرت بأنه الشخص الوحيد القادر على حماية مصالحها، لا سيّما بعد أن بدأ يدير ظهره إلى وعوده «الإصلاحية العمّالية» ويستبعد من حزبه النازي أصحاب التيار الاشتراكي حتى إذا ما وصل إلى السلطة أسرع في الانقضاض عليهم (راجع في باب معالم تاريخية «ليلة السكاكين الطويلة»).

وفي هذه الأثناء، كانت التغيّرات على المستوى السياسي تزيل آخر العقبات أمام وصول هتلر إلى السلطة. فبعد سقوط حكومة مولر (٢٧ آذار ١٩٣٠) تشكلت حكومة جديدة برئاسة برونينغ (من الوسط) ولم تلقَ دعم أغلبية المجلس النيابي ولا رفضه. وقد كانت أعجز من أن تجد حلولًا للأزمات المتعددة على كل المستويات، لا سيّما وان الانقسامات القائمة في صفوف البرلمان عطلت دوره، فحلّ، وجرت انتخابات جديدة (١٤ أيلول ١٩٣٠) حصل الحزب النازي فيها على ١٨،٣٪. وهذا تقدم هائل مقارنة بانتخابات ١٩٢٨ (٢،٦٪)، وكذلك أحرز الشيوعيون بعض التقدم (١٣،١٪) بينما خسر الاشتراكيون عددًا من مقاعدهم وأخذوا يمارسون سياسة «أهون الشرّين» أي دعم برونينغ ضد هتلر.

السنة الأخيرة من جمهورية فايمر: تسارعت أحداث هذه السنة (١٩٣٢) باتجاه واحد يصب في مصلحة هتلر والنازية: انتخابات رئاسة الجمهورية (نيسان ١٩٣٢) كانت انتصارًا لهتلر رغم فوز هندنبرغ بـ ٥٣٪ وحصول هتلر على ٣٦،٨٪ من الأصوات. لكن هذه النسبة كانت كفيلة لأن تجعله الزعيم الأوحد لليمين؛ سقوط حكومة برونينغ وتأليف فون بابن لحكومة غير برلمانية (٢ حزيران ١٩٣٢)؛ تقلص دور البرلمان؛ حصول الحزب النازي على ٣٧،٣٪ من الأصوات في انتخابات ٣١ تموز ١٩٣٢؛ عجز المجلس الجديد عن تشكيل أي أغلبية حكومية مما مهّد لحكومة فون بابن (٣ كانون الأول ١٩٣٢)، وتأليف الجنرال شليشر لوزارة لم تدم أكثر من ٥٣ يومًا. وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ تسلم أدولف هتلر رئاسة الحكومة وأعلن سقوط جمهورية فايمر.



فون هندنبرغ وأدولف هتلر.

الرايخ الثالث (١٩٣٣ – ١٩٤٥)

«الرايخ» كلمة ألمانية تعني «الدولة» بصرف النظر عن نوع الحكم فيها. ثم أصبحت تعني «الامبراطورية». وكان الرايخ الأول هو ما يعرف تاريخيًا باسم الامبراطورية الرومانية المقدسة (١٥٦٣ – ١٨٠٦) التي كانت تشمل جزءًا كبيرًا من الشعب الألماني. ثم تكون الرايخ الثاني عام ١٨٧١ بعد أن وحّد بسمارك ألمانيا برعاية بروسيا وظل قائمًا حتى عام ١٩١٨. ثم أطلق على فترة الحكم النازي اسم «الرايخ الثالث» الممتد بين كانون الثاني ١٩٣٣ إلى نيسان ١٩٤٥. وأول من استعمل تعبير «الرايخ الثالث» الكاتب الألماني القومي المتطرف مولر فان دربروك كعنوان لكتاب له صدر بعد سقوط الرايخ الثاني مباشرة في ١٩١٨، وتبناه النازيون إيذانًا بعزمهم على إقامة امبراطورية ألمانية جديدة. وقد حقق الحكم النازي إبان السنوات الأولى للرايخ العديد من المنجزات التي ثبّتته في الحكم، منها تخفيض نسبة البطالة، وإعادة تسليح ألمانيا، واستردادها الأراضي التي انتُزعت منها،

وانتعاش الصناعة وبروز ألمانيا كدولة رئيسية من دول العالم. إلا أن تخلّف النظرية العنصرية النازية عن روح العصر، وجنون العظمة عند هتلر، ومطالبه التوسعية، وشهوته في السيطرة على العالم، وتمجيده للحرب والعنف، دفع كل ذلك الرايخ الثالث نحو الحرب العالمية مع الغرب الليبرالي الرأسمالي ومع الشرق الشيوعي. فكانت نهايته المأساوية المحتومة.

في كانون الثاني ١٩٣٣، اضطرّ رئيس الجمهورية، المارشال هندنبرغ، على تعيين هتلر مستشارًا للرايخ. ثم أصدر الرايخستاغ قانونًا يعطي هتلر سلطات استثنائية مع لقب «الفوهرر» للرايخ الثالث. فطبّق هتلر نظامه النازي الدكتاتوري.

سارع هتلر إلى نقض معاهدة فرساي. فأدخل جيشه إلى المنطقة المعزولة السلاح حول الراين، ولم تتفق فرنسا وانكلترا في ما بينهما لإجباره على التراجع. وفي تشرين الأول ١٩٣٦، وقّع موسوليني حلفًا مع هتلر، فأقاما محور برلين – روما، ثم وقّعت ألمانيا واليابان ميثاقًا موجهًا ضد الكومنترن والتوسّع الشيوعي. وفي ١٩٣٧، وقّعت ايطاليا هذا الميثاق أيضًا.

وكان للسهولة التي ضم بها مناطق الراين (عام ١٩٣٦)، ان شجعت هتلر لأن يدخل النمسا في آذار ١٩٣٨. وبعد ذلك بستة أشهر، وافقت فرنسا وانكلترا، في مؤتمر ميونخ، على أن يضم الفوهرر مناطق السوديت (مناطق حدودية في تشيكوسلوفاكيا السابقة – تشيكيا حاليًا – وتضم عددًا كبيرًا من أصل ألماني ويتكلمون الألمانية)، ثم بعد ستة أشهر أخرى، غزا الجيش الألماني كامل تشيكوسلوفاكيا.

وفي آب ١٩٣٩، وقّع هتلر وستالين ميثاق عدم اعتداء. ثم دخل النازيون بولونيا في أول أيلول ١٩٣٩. فاستجابت كل من انكلترا وفرنسا لمعاهدة التحالف مع بولونيا، وأعلنتا الحرب على ألمانيا. فبدأت بذلك الحرب العالمية الثانية.

وفي السنة التالية، نفّذ الألمان «الحرب الخاطفة»، فغزوا الدانمارك والنروج وهولندا وبلجيكا وفرنسا، وقصف طيرانهم الحربي انكلترا. وعندما ارتدّ هتلر على الروس، واجتاح الاتحاد السوفياتي في حزيران ١٩٤١ كان قد أصبح سيّد الجزء الأكبر من القارة الأوروبية. إلا أن المقاومة التي لقيها هتلر في اليونان ويوغوسلافيا اضطرته لأن يعدّل في خطة هجومه على جبهة الشرق حيث كان على الجيش الألماني أن يواجه الجيش السوفياتي والشتاء الروسي القارس.

وفي ٧ كانون الأول ١٩٤١، هاجم اليابانيون بيرل هاربور، فدخلت الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور. وكان لقدرة أميركا الانتاجية، وصمود السوفيات، واتساع الجبهة الروسية، وتململ الشعوب من النير النازي، أن تهيء، كل هذه العناصر، لهزيمة هتلر. وبعد صمود السوفيات، طيلة شتاء ١٩٤٢، في ستالينغراد، ونجاحهم في شق طريق لهم نحو بولونيا وبروسيا؛ وبعد فتح جبهات قتال جديدة في شمال إفريقيا وايطاليا، وفرنسا (النزول في النورماندي في ٦ حزيران ١٩٤٤) أخذت الجيوش الألمانية في التقهقر، وقد دبّت الفوضى، في أكثر الأحيان، داخل صفوفها. وتقدم الجيش الأحمر باتجاه برلين، وحوّل طيران الحلفاء المدن الألمانية إلى ركام ورماد، فحاولت مجموعة من الضبّاط الألمان اغتيال هتلر في ٢٠ تموز ١٩٤٤ دون أن توفق. وفي آذار ١٩٤٥ دخلت الجيوش الحليفة الأراضي الألمانية. وعندما دخل الروس برلين، قتل هتلر نفسه.

وفي ٧ أيار ١٩٤٥، وقّعت قيادة الجيش الألماني وثيقة الاستسلام دون أية شروط. وانتهى العهد النازي، ومعه الرايخ الثالث الذي لم يدم أكثر من ١٢ سنة فيما كان هتلر قد توقع لهذا الرايخ أن يعيش ألف سنة.

ووقعت كامل ألمانيا، بعد انهيار الرايخ الثالث، تحت الاحتلال الأميركي والفرنسي والانكليزي والروسي. وقسمت البلاد إلى أربعة قطاعات أعطي كل قطاع لدولة من الدول الأربع الحليفة. وبالطريقة نفسها جرى تقسيم مدينة برلين.

وفي مؤتمر بوتسدام، خلال صيف ١٩٤٥، ناقشت وفود الولايات المتحدة وانكلترا والاتحاد السوفياتي سبل الخلاص نهائيًا من النازية، ونزع السلاح والتوجّه السياسي الذي يجب وضع ألمانيا في قنواته. ولم توقع الوفود معاهدة صلح مع ألمانيا، واكتفت بإجراء تعديلات إقليمية. فأعطي جزء من بروسيا الشرقية إلى الاتحاد السوفياتي، وعهد إلى بولونيا بإدارة كل الاراضي الألمانية الواقعة شرقي خط أودر – نيس، وأجبر نحو ١٠ ملايين ألماني كانوا يقيمون في بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا على العودة إلى ألمانيا حيث وزّعوا على القطاعات الأربعة، وقد أقام أغلبهم في المناطق التي ستشكل جمهورية ألمانيا الفدرالية. أما منطقة السار فقد ارتبطت اقتصاديًا بفرنسا.

ولم تتوصل الدول الحليفة إلى اتفاق حول إقامة إدارة ألمانية موحّدة. فبادرت الولايات المتحدة، وانكلترا وفرنسا إلى توحيد قطاعاتها عام ١٩٤٨. ثم أعلن عن تأسيس جمهورية ألمانيا الفيديرالية في ٢١ أيلول ١٩٤٩ (ألمانيا الغربية). وبعد أقل من شهر واحد، أعلن في القطاع الخاضع للاحتلال السوفياتي عن قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية).

الألمانيتان: الشرقية والغربية

ألمانيا الشرقية (جمهورية ألمانيا الديمقراطية)

مساحتها ١٠٨١٧٤ كلم²، وعدد سكّانها (يوم إعادة توحدها مع ألمانيا الغربية في ١٩٩٠) قدّر بحوالي ١٩ مليون نسمة. كانت عاصمتها برلين الشرقية، وأهم مدنها، لينبزغ، دردسن وكارل ماركس شتادت. تألفت البلاد من ١٤ مقاطعة، طبقت فيها الإدارة المبنية على أسلوب النظام السوفياتي.

حتى أواسط الثمانينات: في ١١ حزيران ١٩٤٥، أطلق الحزب الشيوعي الألماني، في قطاع الاحتلال السوفياتي، نداء إلى الشعب الألماني دعا فيه الى «قيام جمهورية برلمانية تكمل التحوّل الديمقراطي البورجوازي الذي بدأ عام ١٨٤٨». وفي أيلول ١٩٤٦، جرت أول انتخابات نيابية فاز فيها الحزب الاشتراكي الموحد بحصة الأسد. وكان المناخ الدولي قد بدأ يتوتر، والحرب الباردة

تلوح في الأفق، فأصبحت ألمانيا، بشقيها، رهان هذا التوتر الجديد. فقام السوفيات بتثبيت نظام اقتصادي جديد وانشاء سلطة سياسية مركزية على النموذج السوفياتي. وفي تشرين الأول ١٩٤٩، تمّ الإعلان رسميًا عن انشاء «جمهورية ألمانيا الديمقراطية»، وذلك بعد أقل من شهر واحد من اعلان الغربيين لقيام جمهورية ألمانيا الاتحادية. وهكذا تكرس وجود دولتين ألمانيتين تدّعي كل منهما حصر تمثيل الشعب الألماني بها وحدها.

في عام ١٩٥٣ جرت حملة تطهير واسعة في الحزب الشيوعي الحاكم، أصبح أولبريخت، على أثرها، السكرتير الأول للحزب. وقد جرت هذه الحملة على أثر سلسلة من الإضرابات والمظاهرات العمّالية التي شملت جميع مدن ألمانيا الديمقراطية. وفي بداية عهد أولبريخت، قرّر الاتحاد السوفياتي التخلي عن قبض تعويضات الحرب وتقديم الممتلكات السوفياتية المصادرة إلى الدولة الألمانية.



في ١٧ حزيران ١٩٥٣، الدبابات الروسية تتدخل لقمع انتفاضة شعبية في ألمانيا الديمقراطية.

وفي ١٤ أيار ١٩٥٥ انضمت ألمانيا الديمقراطية إلى حلف وارسو. وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٥٦، أنشئ «الجيش الوطني الشعبي» بدعم من السوفيات. وإبان حملة إزالة الستالينية، حسم أولبريخت الموقف لمصلحة خروتشوف داخل الحزب الشيوعي الألماني. ومن ابرز ما قام به أولبريخت أيضًا بناء جدار برلين، عام ١٩٦١، لوقف الهجرة إلى الغرب، والتحرّك دبلوماسيًا لنيل الاعتراف الدولي ببلاده.

في عام ١٩٧٠، جرت، لأول مرة، محادثات بين الدولتين: ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية؛ ووقعت بينهما، في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤، معاهدتان لإقامة علاقات حسن جوار. وكان اريك هونيكر قد عيّن رئيسًا للبلاد بعد وفاة أولبريخت (١٩٧١). وفي ١٩٧٦، أصبح هونيكر الأمين العام للحزب الشيوعي الحاكم. وفي السنة نفسها، جددت ألمانيا الديمقراطية معاهدة الصداقة والتعاون المشتركة مع الاتحاد السوفياتي لمدة ٢٥ سنة.

وألمانيا الديمقراطية أكثر بلدان أوروبا الشرقية ارتباطًا بالسياسة السوفياتية وحماسًا لها (فيها عشرون فرقة عسكرية سوفياتية فضلًا عن ان الاتحاد السوفياتي الشريك التجاري الأول لها). فقد بذل قادتها جهدهم لإنجاح «مبدأ بريجنيف» (ضرورة الدفاع عن المكتسبات الاشتراكية) داخل المجموعة الاشتراكية، وإبراز دور السوفيات القيادي في أوروبا الشرقية وفي الحركة الشيوعية الدولية، ودافعوا عن السياسة السوفياتية في العالم الثالث، خاصة في جنوب شرقي آسيا حيث تبنوا وجهات نظر الفيتناميين أصدقاء موسكو، وفي افريقيا حيث الخبراء الألمان الشرقيون دعموا الجيش الاثيوبي، والأنغولي والموزامبيقي؛ وطوّروا علاقاتهم بليبيا.

تميز صيف ١٩٨٤ بتواتر الحديث عن رغبة أريك هونيكر زيارة ألمانيا الغربية بدافع سياسة ضرورة إقامة حوار بين الشرق والغرب. وكانت بون أعطت برلين الشرقية (آب ١٩٨٤) قرضًا قيمته ٣٣٠ مليون دولار في مقابل تخفيف القيود عن سفر الألمان الشرقيين، وكان سبق ذلك اعلان رسمي في بون ان ٣١٣٥٢ ألمانيًا شرقيًا هاجروا في النصف الأول من ١٩٨٤. ويشكّل هذا الرقم نحو ثلاثة أضعاف مجموع الذين هاجروا من ألمانيا الشرقية خلال العام ١٩٨٣. وقد عارضت موسكو بشدة هذه الزيارة المحتملة وسياسة الانفتاح بين الألمانيتين، فأكد غروميكو وزير الخارجية السوفياتي (خلال زيارة له لبرلين الشرقية في تشرين الأول ١٩٨٤) ضرورة عدم جواز المساس بالحدود كما حدّدت بموجب اتفاقي يالطا وبوتسدام معتبرًا أن هذا المبدأ يشكل العنصر الأهم في الأمن الأوروبي. فتراجع هونيكر وألغى زيارته لبون، وشدّد على نحوٍ لا يقبل أي تأويل على «وجود ألمانيتين». وخلال زيارته فنلندا (تشرين الأول ١٩٨٤)، حرص على إظهار الولاء لموسكو مؤكدًا أن تقسيم ألمانيا هو أمر نهائي.

كرونولوجيا السنوات الأخيرة السابقة لإعادة التوحيد: في سنة ١٩٨٤، أُعطيت حوالي ٤٠٨٠٠ اذن بمغادرة البلاد؛ في ١٧ تموز ١٩٨٧، إلغاء عقوبة الإعدام؛ وبين ٧ و١١ أيلول ١٩٨٧، هونيكر في زيارة ألمانيا الغربية؛ وفي ٧ آب ١٩٨٨، هونيكر في زيارة فرنسا.

أما أهم أحداث ١٩٨٩ فهي:

– أيار: انتخابات بلدية، الجبهة الوطنية تحصل على ٩٨,٨٥٪ من الأصوات.

– ٢ أيار: هنغاريا تبدأ بهدم الستار الحديدي.

– ١٩ آب: أثناء نزهة وتخييم في الهواء الطلق، ٥٠٠ ألماني شرقي يعبرون الحدود الهنغارية عند سوبرون باتجاه الغرب (٢٠٠ ألف ألماني كانوا يمضون عطلة في هنغاريا).

– ٢٣ آب: هروب متزايد باتجاه النمسا.

– ١٠ أيلول: فتح الحدود الهنغارية أمام الألمان الشرقيين الذين عبر منهم ١٠ آلاف.

– ١٢ أيلول: جمهورية ألمانيا الديمقراطية تتهم هنغاريا بخرق سيادتها وذلك بسماحها (هنغاريا) للرعايا الألمان مغادرة هنغاريا نحو النمسا.

– ٢٥ أيلول: فرار ٢٠ ألف ألماني شرقي (١٠ يقضون غرقى في نهر الدانوب بين تشيكيا وهنغاريا)، و٨ آلاف يتظاهرون في ليبزيغ.

– ٢٦ أيلول: ٢٠٠ من ١٢٠٠ لاجئ في السفارة الألمانية في براغ يعودون إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية بعدما تلقّوا وعدًا بأنه سيكون بإمكانهم الهجرة شرعيًا في الشهور الستة القادمة.

– ١ تشرين الأول: ٨ آلاف يصلون من براغ وفرصوفيا إلى جمهورية ألمانيا الفيديرالية («قطارات الحرية»).

– ٢ تشرين الأول: سفارة ألمانيا الشرقية في براغ وفي فرصوفيا يُعاد احتلالهما (من الألمان الشرقيين) للمرة الثالثة في غضون أقل من شهر.

– ٥ تشرين الأول: ثمانية «قطارات حرية» جديدة للاجئين إلى بافاريا.

– ٦ تشرين الأول: غورباتشوف في برلين الشرقية.

– ٧ تشرين الأول: مظاهرات في برلين الشرقية في الذكرى الأربعين لقيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

– ٩ تشرين الأول: ٧٠ ألف متظاهر في ليبزيغ. كرنز، نائب الرئيس، يلغي أمر الرئيس هونيكر للشرطة بإطلاق النار.

– ١٦ تشرين الأول: ١٥٠ ألف متظاهر.

– ١٧ تشرين الأول: جسر جوي بين بولونيا وجمهورية ألمانيا الفيديرالية لنقل ١٦٠٠ لاجئ إلى فرصوفيا.

– ١٨ تشرين الأول: هونيكر يتخلى عن جميع مهامه؛ ٣٠٠ ألف متظاهر في ليبزيغ.

– ٢٤ تشرين الأول: انتخاب كرنز رئيسًا لمجلس الدولة، ومظاهرات في عدة مدن.

– ٢٧ تشرين الأول: عفو عن المحكومين بتهمة اجتياز الحدود بصورة غير شرعية.

– ١ تشرين الثاني: كرنز في موسكو؛ مئات الآلاف يتظاهرون في درسد وليبزيغ.

– ٢ تشرين الثاني: هاري تيش، زعيم اتحاد النقابات، ومارغو هونيكر (زوجة إريك هونيكر) وزيرة التربية، يقدمان استقالتهما.

– ٤ تشرين الثاني: أكثر من مليون متظاهر في برلين الشرقية.

– ٥ تشرين الثاني: عبور حر إلى الغرب. حوالى ١٠ آلاف شخص يصلون إلى ألمانيا الغربية عبر تشيكوسلوفاكيا.

– ٦ تشرين الثاني: مظاهرات في درسد وليبزيغ تطالب باستقالة الحكومة. وفي اليوم التالي، رئيس الوزراء، ويلي ستوف، يقدّم استقالته.

– ٩ تشرين الثاني: فتح الحدود بين الألمانيتين.

– ١١ تشرين الثاني: مئات الألوف يعبرون حائط برلين من خلال ٢٢ نقطة عبور بين الألمانيتين.

– ١٢ تشرين الثاني: ٣ ملايين يعبرون إلى الغرب خلال ٧٢ ساعة.

– ١٣ تشرين الثاني: هانز مودرو ينتخب رئيسًا للوزراء بالإجماع (باقتراع سري وليس برفع الأيادي)؛ وغونتر مالودا (مولود ١٩٣١) ينتخب رئيسًا للبرلمان (٢٤٦ صوتًا من أصل ٤٧٨)، وثلث الألمان الشرقيين حصلوا على تأشيرة سفر إلى ألمانيا الغربية.

– ١٤ تشرين الثاني: مرشح الإصلاحيين، لوتار دو ميزيير ينتخب رئيسًا لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي.

– ١٧ تشرين الثاني: مودرو يعارض إعادة توحيد ألمانيا ويدعو، في الوقت نفسه، إلى وفاق جديد بين الألمانيتين «ويتخطى كثيرًا الاتفاق الأساسي» للعام ١٩٧٢. تشكيل حكومة جديدة.

– ١٩ تشرين الثاني: ١,٧ إلى ٣ ملايين ألماني شرقي في زيارة لألمانيا الغربية.

– ٢٠ تشرين الثاني: ٦ آلاف فوضوي ويساري يتظاهرون في برلين الغربية.

– ٢٤ تشرين الثاني: الحزب الشيوعي يعلن عن استعداده للتخلي عن دوره كقائد (بحسب المادة الأولى من الدستور، حيث ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية دولة اشتراكية تقودها «الطبقة العاملة وحزبها الماركسي – اللينيني»).

– ٢٧ تشرين الثاني: مواجهات بين أنصار إعادة التوحيد وخصومها في ليبزيغ.

– ١ كانون الأول: كرنز يُتّهم في مجلس الشعب بالفساد.

– ٣ كانون الأول: قيادة الحزب الشيوعي الحاكم تقدم استقالتها.

– ٥ كانون الأول: قادة سابقون، منهم هونيكر، في الإقامة الجبرية؛ ومراكز أمنية تابعة للدولة يحتلها متظاهرون.

– ٧ كانون الأول: مانفريد غرلاش رئيس مجلس الدولة؛ عدة مئات من الألمان الشرقيين يقتحمون منطقة الوجود العسكري السوفياتي في ألمانيا الشرقية.

– ٨ كانون الأول: مؤتمر استثنائي للحزب الشيوعي؛ غريغور جيزي يُنتخب سكرتيرًا عامًا؛ وولفغانغ برغوفر، رئيس بلدية درسد وزعيم التيار التجديدي، يُنتخب نائبًا للرئيس (وكان رفض الرئاسة).

– ١٩ كانون الأول: ويلي براندت في ماغدوبورغ (٥٠ ألف شخص في استقباله).

– من ١٩ إلى ٢٢ كانون الأول: هلموت كول في ألمانيا الشرقية (١٠٠ ألف شخص في استقباله).

– من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول: زيارة ميتران (الرئيس الفرنسي) الذي استقبله غرلاش.

– ٢٢ كانون الأول: فتح بوابة براندبورغ؛ معبران للمشاة دشّنهما كول ومودرو.

أما أهم أحداث ١٩٩٠:

– ٣ كانون الثاني: عشرات آلاف المتظاهرين في برلين الشرقية تلبية لنداء الشيوعيين ضد «اليمين المتطرف».

– ٧ كانون الثاني: ١٥ ألف فنان يتظاهرون في هال.

– ١١ كانون الثاني: إضرابات ومطالب لتسريع عملية الديمقراطية، تلتها مطالب لإجراء استفتاء حول إعادة توحيد ألمانيا.

– ٣٠ كانون الثاني: الإفراج عن هونيكر بعد سجنه ليوم واحد، وكان اتهم بالخيانة العظمى، والتآمر، وسوء استعمال السلطة والفساد.

– ١ شباط: رئيس الوزراء مودرو يعلن تأييده «ألمانيا الموحدة».

– ٧ شباط: تعليم الروسية لم يعد إجباريًا في المدارس.

– ٨ شباط: ألمانيا الشرقية تعترف بمسؤوليتها في الهولوكوست، وتقبل بدفع ١٠٠ مليون دولار تعويضات لاسرائيل واليهود.

– ١٣ و١٤ شباط: رئيس الوزراء مودرو ومعه ١٤ وزيرًا في بون.

– ٢٠ شباط: كول يطلق في إيرفورت (أمام ١٠٠ ألف شخص) حملة «التحالف من أجل ألمانيا».

– ١٨ آذار: أول انتخابات حرة، وانتخاب لوتار دو ميزيير رئيسًا لمجلس الوزراء.

– ٥ نيسان: البرلمان يلغي من الدستور عبارة دولة «اشتراكية وشيوعية».

– ١٢ نيسان: حكومة جديدة.

– ٢٦ نيسان: رئيس الوزراء يدفع ٦,٢ مليون مارك للناجين من الهولوكوست.

– خلال نيسان: الإفراج عن ٤٠ ألف سجين سياسي.

– ١٨ أيار: معاهدة نقدية مع ألمانيا الفيديرالية (الغربية).

– ١ تموز: اتحاد نقدي مع ألمانيا الفيديرالية.

– ٢٤ تموز: ممثلو الليبراليين يستقيلون من الحكومة.

– ١ آب: زيادة الأجور ٣٦٠٪.

– ٢٣ آب: مجلس الشعب يصدق على قرار التوحيد في ٣ تشرين الأول بـ ٢٩٤ صوتًا ضد ٦٢ وغياب ٧ أصوات.

– ١٩ أيلول: مجلس الشعب يصدّق على معاهدة الوحدة.

ألمانيا الغربية (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

مساحتها ٢٤٨٤٥٤ كلم^2، وعدد سكانها (تقديرات ١٩٩٠) حوالي ٦٣ مليون نسمة. عاصمتها برلين الغربية، وبون (مقر الحكومة)، وأهم مدنها: هامبورغ، ميونخ، كولون، فرنكفورت. وتألفت ألمانيا الاتحادية من عشر مقاطعات (Länder) لكل مقاطعة دستورها الخاص.

حتى أواسط الثمانينات: بعد هزيمة ألمانيا في ١٩٤٥، قسمت البلاد إلى أربع مناطق محتلة: اميركية وسوفياتية وبريطانية وفرنسية. وكذلك قسمت مدينة برلين. وبعد فشل المفاوضات لإقامة إدارة ألمانية موحدة، توحدت المناطق المحتلة من قبل أميركا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٤٨، فتأسست منها جمهورية ألمانيا الفدرالية (الاتحادية) في ٢١ أيلول ١٩٤٩، وعين كونراد اديناور مستشارها الذي استمرّ في منصبه حتى وفاته في ١٩٦١. لكن السلطة العليا بقيت في يد الحلفاء حتى

١٩٥٤، تاريخ اتفاقية باريس التي نالت ألمانيا الفيديرالية بموجبها استقلالها، وأصبحت عضوًا في الحلف الأطلسي «ناتو». وفي ١٩٥٧، أعلن المجلس الفيديرالي (بوندرتاغ) ان برلين الغربية هي عاصمة البلاد، إلا أن مقر الحكومة بقي في بون.

تعتبر ألمانيا الاتحادية من الأعضاء المؤسسين للسوق الأوروبية المشتركة. وبذلك قويت علاقاتها مع دول الحلفاء الغربيين. أما علاقاتها مع أوروبا الشرقية فلم تتقدم في ظل حكم الحزب الديمقراطي المسيحي.

في عام ١٩٦٩، وبعد الانتخابات العامة، جرى تحالف جديد بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الحر، وتألفت، على هذا الأساس، حكومة بزعامة ويلي براندت سكرتير عام الحزب الاشتراكي. فاتبعت الحكومة سياسة جديدة تجاه أوروبا الشرقية وألمانيا الديمقراطية عرفت باسم «السياسة الشرقية»؛ وجرت المحادثات الرسمية الأولى بين الألمانيتين (١٩٧٠)، ومن ثم تحسنت العلاقات بين ألمانيا الفيديرالية ودول أوروبا الشيوعية. وفي عام ١٩٧٤ عقدت اتفاقية جديدة بين الألمانيتين تتعلق بتبادل البعثات بين بون وبرلين الشرقية.

قبل المستشار ويلي براندت ووصوله إلى السلطة في ١٩٦٩، كان الهدف الأول للسياسة الخارجية منذ حكومة المستشار اديناور الأولى (١٩٤٩) هو أن يكون لها سياسة خارجية بالمعنى الحقيقي للكلمة. وقد تحقق ذلك تدريجيًا ولكن دون أن يصل الأمر إلى حد التحرر الكامل من التبعية للحلفاء الغربيين المنتصرين وخاصة الولايات المتحدة (كما كان الأمر بالنسبة إلى ألمانيا الشرقية في تبعيتها للاتحاد السوفياتي). وفي عام ١٩٦٥، عندما بدأت تخف حدة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وعندما بدأ الانفراج في العلاقات الألمانية الفرنسية، أخذت علاقات التبعية للولايات المتحدة تخف إلى حد ما لصالح بناء أوروبا غربية موحدة. وحتى تلك الفترة ظل العديد من الأوروبيين ينظرون إلى ألمانيا الاتحادية كحصان طروادة اميركي داخل المجموعة الأوروبية. وكان أبرز عامل في القاء الضوء على هذه التبعية سياسة ديغول الاستقلالية التي حاولت عبثًا جر ألمانيا إلى مواقعها. إلا أن ألمانيا ظلت متمسكة بشدة بارتباطاتها الأطلسية، مفضّلة إياها على الوحدة الأوروبية. وكانت مشكلة توحيد الألمانيتين، بالإضافة إلى العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة، هاجس السياسة الألمانية الخارجية، وإلى حد أكبر الداخلية. فمن جهة أولى كانت الحكومات الألمانية المتعاقبة حتى عام ١٩٦٩ تنظر إلى مسألة التوحيد كهدف قوي أساسي فترفض الاعتراف بألمانيا الديمقراطية وتقطع علاقاتها الدبلوماسية بكل الدول التي تعترف بها (مبدأ هولشتاين). يضاف إلى ذلك ان القوتين العظميين في العالم لم تكونا تنظران إلى التوحيد بارتياح رغم التصريحات العلنية المعاكسة. وكانت هذه المشكلة المعقدة تشتعل باستمرار لتأزيم العلاقات بين الكتلتين في أوج الحرب الباردة (حصار برلين وجدار برلين...). ولكن بعد انتخابات ١٩٦٩، حين وصلت أغلبية اشتراكية ديمقراطية إلى الحكم بدأ الاتجاه نحو الانفراج الذي كان قد افتتحه المستشار كيسنجر يتأكد، فتم القبول بخط أودر – نيس، والاعتراف بألمانيا الديمقراطية كأمر واقع، والانفتاح على الكتلة الشرقية بفضل سياسة المستشار براندت، وخلفه المستشار هلموت شميدت (١٩٧٤). فبدأت ألمانيا تبرز على المسرح الدولي كقوة صناعية كبرى، وتمارس تأثيرًا

متزايدًا على السياسة الأوروبية، خاصة بعد وصول جيسكار ديستان إلى الحكم في فرنسا، وقيام ما يشبه الحلف في السياسة الأوروبية للدولتين.

في الفترة نفسها، أي في أواخر الستينات وفي السبعينات، اختارت أقلية من الشباب الألمان (جلّهم من الطلاب والمثقفين) طريق العنف للتعبير عن رفضها لما تعتبره تبعية ألمانيا للولايات المتحدة الأميركية وتدخلها العسكري في فيتنام. فبعد عمليات عنفية مسلحة قام بها هؤلاء الطلاب ضد القوات الأميركية المتواجدة على أرض ألمانيا (الغربية)، وضد بعض الشركات الكبرى والمحلات التجارية، اغتالوا عددًا من الرجال الذين يمثلون فئات ومؤسسات اجتماعية أعلنوا رغبتهم القضاء عليها (سياسيون، مصرفيون واقتصاديون، قضاة، قادة الشرطة). وقد نجح هؤلاء الشباب والطلاب في تكوين منظمات سرية شغلت لفترة ليست قصيرة الدولة والرأي العام (راجع «بادر – ماينهوف» و «الجيش المسلح الأحمر» في معالم تاريخية).

في أول تشرين الأول ١٩٨٢، انتخب هلموت كول، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي، مستشارًا جديدًا للبلاد خلفًا لهلموت شميدت في اقتراع على حجب الثقة جرى في البوندستاغ (مجلس النواب الفيديرالي). وهي المرة الأولى منذ ما قبل ٣٣ عامًا يقصي البوندستاغ مستشارًا من الحكم. وقد أقصي هذه المرة شميدت (زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي) قبل عامين من انتهاء ولايته. وقد بدأ كول ولايته بتأكيد العمل من أجل وحدة أوروبا (باشر بزيارة باريس وبروكسل)، والصداقة مع الولايات المتحدة الاميركية (زار واشنطن في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٢ حيث اقترح على الرئيس ريغان عقد اجتماع قمة بالقيادة السوفياتية الجديدة)، والدفاع عن سياسة حلف الأطلسي مع الدعوة إلى فتح حوار مع السوفيات (زيارة غروميكو، وزير خارجية السوفيات لبون في ١٨ كانون الثاني ١٩٨٣). وبدت ألمانيا وانكلترا، في أوائل ١٩٨٣، أكثر الدول الغربية حماسًا لمشروع «الخيار الصفر» الذي كان الرئيس الأميركي ريغان قد اقترحه لخفض الصواريخ النووية متوسطة المدى في أوروبا.

انتصر كول (الحزب الديمقراطي المسيحي) وائتلاف الأحزاب الحاكمة في الانتخابات العامة في ٦ آذار ١٩٨٣. فضمن حلف شمال الأطلسي، من خلال هذا الفوز اليميني في ألمانيا (الغربية)، تنفيذ خطته الرامية إلى نشر صواريخ اميركية نووية متوسطة المدى في اوروبا الغربية في نهاية ١٩٨٣، في حال فشل المحادثات الأميركية – السوفياتية لخفض هذه الأسلحة في جنيف.

قام المستشار هلموت كول، في السنوات الأولى من ولايته، بعدة زيارات إلى الخارج، منها زيارته للاتحاد السوفياتي (تموز ١٩٨٣) حيث قابل اندروبوف وجرى البحث حول قضية الصواريخ في أوروبا. وفي الذكرى الـ ١٤ للمعاهدة مع بون، استمرت موسكو غير موافقة على تغيير النظام القائم في أوروبا الشرقية. وكانت المعاهدة التي أبرمت في موسكو في ١٢ آب ١٩٧٠ حجر الزاوية في تحرّك ألمانيا الغربية نحو إقامة علاقات طبيعية مع أوروبا الشرقية عن طريق الاعتراف بحدود ما بعد الحرب العالمية الثانية. واحتفلت بون بهذه الذكرى وسط المخاوف على مستقبل العلاقات بين البلدين أثارتها الحملات التي شنّتها وسائل الاعلام السوفياتية على السياسة الخارجية لألمانيا الغربية، خصوصًا بعد التقارب الذي تمّ بينها وبين ألمانيا الشرقية. وفي ١٩٨٤، زار كول العربية السعودية، واسرائيل، والصين (اتفاقات

تجارية)، وباكستان حيث جدّد رفضه للغزو السوفياتي لأفغانستان.

وفي العام ١٩٨٤ كذلك، انتخب فون فايتسكر، الديمقراطي المسيحي، سادس رئيس لألمانيا الاتحادية (٢٣ آب). وفي أواخر ١٩٨٤، برز على الصعيد الداخلي انقسام بين «الخضر» محوره التحالف مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي. ومعلوم أن «الخضر» عرفوا تزايدًا في قوتهم، واستطاعوا في غضون خمسة أعوام من ظهورهم على المسرح السياسي الألماني الاتحادي باحتلال مقاعد في مجالس ست مقاطعات فضلًا عن البرلمان الاتحادي (البوندستاغ). وهم من دعاة المحافظة على البيئة ويعارضون سباق التسلّح والطاقة النووية ويدعون إلى انسحاب ألمانيا من الحلف الأطلسي.

كرونولوجيا السنوات الأخيرة السابقة لإعادة التوحيد: تميز العام ١٩٨٥ بوقوع أكثر من ١٠ اعتداءات على مراكز وأماكن تواجد قوات الحلف الأطلسي خصوصًا في مدينة فرنكفورت؛ وبوقوع حوادث متفرقة وعنفية أحيانًا بعد مقتل أحد المتظاهرين المناوئين للنازية (٣٠ أيلول) الذي صدمته سيارة شرطة.

– وفي العام ١٩٨٦: زيارة هورست سيندرمان، رئيس مجلس الشعب في ألمانيا الشرقية (٢٠ شباط). انتخابات في بافاريا تميزت بتقدم الخضر (انتقلوا من ٢,٧ إلى ٧,٣٪ من الأصوات، فأصبح لهم ١٦ نائبًا).

– وفي ١٩٨٧ زار هونيكر ألمانيا الغربية (١١/٧ أيلول)، وانتحر أوي بارشل، رئيس حكومة شلزفيك – هولشتاين (١٠ تشرين الأول) بعد أن كان قدّم استقالته على اثر فضيحة؛ الرئيس الفرنسي، ميتران، في ألمانيا (٢١/١٩ تشرين الأول).

في ١٩٨٩، أول كانون الثاني: الغاء اجراءات المراقبة على حدود ألمانيا الاتحادية (الغربية).

– ٢٣ أيار: إعادة انتخاب ريتشارد فون فايسكر رئيسًا للجمهورية بـ ٨٦,٢٪ من الأصوات.

– ٣ آب: وزير شؤون العلاقات الألمانية (بين الألمانيتين) ينبّه ألمانيا الشرقية، من محاولات الفرار إلى ألمانيا الغربية.

– ٧ آب: ألمانيا تقفل سفارتها في برلين الشرقية (١٣٠ ألماني شرقي في داخلها).

– ١٣ آب: سفارة ألمانيا في بودابست يحتلها ١٨٠ ألماني شرقي.

– ٢٣ آب: إقفال سفارة ألمانيا في براغ.

– ١٩ أيلول: ألمانيا تقفل سفارتها في فرصوفيا (يحتلها ١١٠ ألمان شرقيين).

– ٩ تشرين الثاني: فتح جدار برلين ونقاط عبور حدودية أخرى مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

– ١٤/٩ تشرين الثاني: هلموت كول في بولونيا.

– ٢٤ تشرين الثاني: جنشر يقدم إلى رومانيا مساعدة بـ ٥٠٠ مليون مارك.

– كانون الأول: ألمانيا ترفض توقيع اتفاقية شنغن (تاريخ ١٤ حزيران ١٩٨٥ التي تدعو إلى حرية سفر الأشخاص بين ألمانيا الاتحادية وفرنسا ودول البنيلوكس) لأن هذه الاتفاقية لا تسري أيضًا على الألمان الشرقيين.

– ١٨ كانون الأول: الحزب الاشتراكي الديمقراطي يعلن وقوفه إلى جانب وحدة الشعب الالماني في «اعلان برلين».

– ٢٢ كانون الأول: فتح بوابة برندبورغ.

في ١٩٩٠:

– ٢٨ كانون الثاني: انتخابات محلية في السار والحزب الاشتراكي الديمقراطي ينال ٥٤,٤٪ من الأصوات.

– ٩/٨ شباط: المؤتمر السابع عشر لاتحاد الأحزاب الاشتراكية يؤكد «عدم المساس بالحدود القائمة».

– ١٠ شباط: كول في موسكو.

– ٢٠ شباط: مجموعة الدول الأوروبية (١٢ دولة) تعلن تأييدها لإعادة توحيد ألمانيا.

– ١٨ أيار: معاهدة الاتحاد النقدي والاقتصادي والاجتماعي.

– ٢١ حزيران: البوندستاغ يصدّق على معاهدة ١٨ أيار (نواب برلين يشاركون في الاقتراع).

– ١ تموز: بدء تنفيذ الاتحاد النقدي.

– ١٦ تموز: اتفاق كول – غورباتشوف: ألمانيا التي ستتوحد ستبقى عضوًا في الحلف الأطلسي.

– ٣١ آب: معاهدة الوحدة بين الألمانيتين تُوقّع في برلين الشرقية.

– ١٢ أيلول: في موسكو توقيع اتفاق «٢ + ٤» الذي ينص على السيادة الكاملة لألمانيا الموحدة وينظم انسحاب القوات السوفياتية من ألمانيا الشرقية (هذا الانسحاب يجب أن يتم في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ١٩٩٤).

– ١٨ أيلول: معاهدة التعاون الفرنسي الألماني لتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٣ وبروتوكولها الإضافي لتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٨ يسريان في ألمانيا الموحدة.

– ٢٠ أيلول: معاهدة الوحدة يصدّق عليها برلمان ألمانيا الشرقية وبوندستاغ ألمانيا الغربية.

– ١ تشرين الأول: في نيويورك، إعلان رسمي صادر عن وزراء خارجية فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة يؤكد ايقاف مفاعيل حقوق هذه الدول الناتجة عن انتصاراتها في ١٩٤٥، وذلك بدءًا من تاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٩٠.

ألمانيا الموحّدة من جديد

في الساعة صفر من يوم ٣ تشرين الأول ١٩٩٠ انضمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الفيديرالية في حين كانت برلين تشهد مظاهرات تأييد ضمّت أكثر من مليون شخص. في اليوم التالي، عقد البوندستاغ في ألمانيا الموحدة دورة تأسيسية في برلين حضرها ١٤٤

نائبًا من مجلس الشعب في جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقًا. وفي ٩ تشرين الأول عقدت اتفاقية ألمانية – سوفياتية حول انسحاب القوات السوفياتية. وفي ١٤ تشرين الأول جرت انتخابات محلية في المناطق الخمس الجديدة. وفي ١٠/٩ تشرين الثاني، غورباتشوف في بون واتفاق حسن جوار وتعاون مع الاتحاد السوفياتي. وفي ١٤ تشرين الثاني، اتفاق ألماني – بولوني يؤكد خط أودر – نيس. وفي ٢ كانون الأول، أول انتخابات تشريعية ألمانية شاملة يفوز بها الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاشتراكي. وفي ٢٠ كانون الأول، أول اجتماع للبرلمان الموحّد (٦٦٢ نائبًا، منهم ١٤٤ من الشطر الشرقي).

في ١٤ آذار ١٩٩١، الحكومة الألمانية تطلب استرداد هونيكر. في ١٧ آذار، غينشر في موسكو التي ترفض تسليم هونيكر لأسباب طبية. وفي ١٨ آذار، مظاهرات في مدن ألمانية شرقية عدة ضد البطالة، وبعد يومين مظاهرات في ليبزيغ. وفي ٢٠ حزيران، برلين ستصبح هي العاصمة بناء على اقتراع حول هذا القرار في البوندستاغ. وفي ٦ أيلول، لوتار دو ميزيير يستقيل من جميع مهامه السياسية. وفي ٢٠/١٨ أيلول، ميتران في بون. وفي ٧ تشرين الأول، معاهدة تعاون مع تشيكوسلوفاكيا.

وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢، مظاهرة شيوعية في برلين في الذكرى الثالثة والسبعين لوفاة روزا لوكسمبورغ. وفي ٢٣/١٩ تشرين الأول، الملكة اليزابيت في زيارة رسمية لألمانيا.

على الصعيد الخارجي

فور إعادة توحيد شطري ألمانيا، بدأ المسؤولون، حكوميون ومعارضون وهيئات ومؤسسات دراسية، ينهمكون في إعادة صوغ سياسة ألمانيا الخارجية كي تلعب دورًا أكبر في عالم شهد توحيدها مترافقًا مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وتوقع لها أن تسير بسرعة نحو أن تصبح دولة عظمى. فمع ظهور تحديات جديدة أمام بون (العاصمة إلى حين انتهاء التحضيرات لجعل برلين هي العاصمة)، تتزايد الضغوط للبحث عن نهج أكثر وضوحًا ازاء القضايا العالمية، بدءًا من مهمات القوات الدولية لحفظ السلام، وانتهاء بمستقبل أوروبا، ومرورًا بعلاقات ألمانيا بمختلف الدول القريبة والبعيدة، وخصوصًا مسألة الدور العسكري لألمانيا حيث دار النقاش حول دور للقوات الألمانية يتيح الاشتراك في مهمات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وليس في عمليات هجومية على غرار حرب الخليج، وبين مبدأ قديم (يتمسك به الحزب الديمقراطي المسيحي) يسمح لألمانيا بالمشاركة في القتال دفاعًا عن النفس في إطار حلف الأطلسي، وتأدية مهمات إنسانية خارجية. ولجوء حكومة كول إلى المحكمة العليا (أواسط ١٩٩٣) لاستصدار حكم في شأن دستورية قرار إرسال قوات ألمانية إلى الصومال معلم أساسي على حدة النقاش الدائر، داخل ألمانيا، حول السياسة الخارجية الألمانية «الجديدة» عامةً، ودورها العسكري خاصة.

ثمة نقاط في علاقات ألمانيا الخارجية هي بمثابة تأريخ للسياسة الخارجية الألمانية، منذ إعادة توحيد ألمانيا (١٩٩٠) إلى أواسط ١٩٩٤ (موعد إصدار هذا الجزء من الموسوعة):

مع الولايات المتحدة الأميركية: ألمانيا عضو في الحلف الأطلسي. «مجالات قليلة جدًا تشهد خلافات مهمة» بين البلدين. أحد هذه الخلافات برز منذ أوائل خريف ١٩٩٣، وموضوعه الاتصالات الألمانية – الايرانية التي قال فيها السفير الأميركي في بون (٤ شباط ١٩٩٤): «نحن قلقون للغاية من اتصالات مع مؤيدي الإرهاب»، وذلك في معرض موقف أميركي «يحذّر ألمانيا في شأن إجراء اتصالات مع ايران»، مترافق مع خطوات دبلوماسية للدولتين اللتين «تواصلان بهدوء البحث في المسألة منذ تشرين الأول الماضي» (١٩٩٣)، عندما انتقدت بريطانيا والولايات المتحدة علنًا لقاءات بين مسؤولي استخبارات ايرانيين وألمان. وفي أوائل شباط ١٩٩٤، قام المستشار الألماني، هلموت كول، بزيارة واشنطن وأجرى محادثات مع الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وجرى كلام، أثناءها، أن تأجيل كلينتون زيارة لبون وبرلين من حزيران ١٩٩٤ إلى تموز ١٩٩٤ تمثّل خفضًا في منزلة العلاقات الاميركية – الألمانية، خصوصًا أن التأجيل تمّ بسبب زيارة كلينتون لفرنسا لمناسبة الذكرى الخمسين لنزول قوات الحلفاء في النورماندي خلال الحرب العالمية الثانية.

مع روسيا: في ١١ أيار ١٩٩٤، زار الرئيس الروسي، يلتسن، ووزير خارجيته، بافيل غراتشوف، بون. أجرى يلتسن محادثات، مع كول، وتركّزت على مسألة استكمال انسحاب القوات السوفياتية (سابقًا) من شرق ألمانيا في نهاية آب ١٩٩٤، ومساندة ألمانيا الإصلاحات الاقتصادية في روسيا والعلاقات بين موسكو وحلف شمال الأطلسي وانعكاس ذلك على الأمن في أوروبا الشرقية. هذا الأمن الذي علّق عليه الرئيس الألماني ريتشارد فون فايتسكر أثناء الزيارة، معتبرًا ان على القادة الألمان (على أساس ان منصبه هو منصب شرفي غير مقرّر) أن يولوا اهتمامًا خاصًا بالحصول على ضمانات من الرئيس الروسي لطمأنة دول أوروبا الشرقية التي تتخوف من عودة الهيمنة الروسية عليها. وقال الرئيس الألماني: «عندما نتحدث مع الروس علينا أن نوضح لهم مدى أهمية أن تعمد روسيا نفسها، وليس دول الغرب، إلى تبديد المخاوف السائدة في دول مثل بولندا أو تشيكيا».

وبعد محادثاته مع المستشار كول، قال يلتسن ان الأمن الأوروبي يجب ألا يكون قاصرًا على قلة مختارة. وحذّر الغرب من محاولة عزل روسيا. وحضّ يلتسن الغرب على عدم تجاهل قوة موسكو. وقال خلال مؤتمر صحافي مشترك مع كول ان روسيا مستعدة للتوقيع على «اتفاق المشاركة في السلام» الذي تدعمه الولايات المتحدة للتعاون بين حلف الأطلسي ودول شرق أوروبا «لكن بشروط خاصة».

ورافقت زيارة يلتسن بون مخاوف ألمانية من أن تغرق روسيا في عزلة تساعد على نمو المشاعر القومية المتطرفة وتعزّز الروح التوسعية في معسكري المعتدلين والمتشددين على السواء، ومخاوف أخرى من انهيار اقتصادي واسع في روسيا عبّرت عنها معاهد الأبحاث الألمانية التي حذّرت من انهيار شبه كامل للصناعات الروسية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة هناك. ولم يتوقع أن تتعهد ألمانيا تقديم المزيد من الدعم المالي إلى روسيا خصوصًا ان بون قدّمت ما يبلغ نصف مجموع

المساعدات التي قدمتها العواصم الغربية إلى موسكو. لكن الحكومة الروسية عبّرت عن أملها في أن تتعهد ألمانيا بمواصلة تقديم الدعم الفني والتقني للإصلاحات في روسيا.

مع فرنسا: علاقات الدولتين تمحورت، منذ إعادة توحيد ألمانيا، حول السياسات المالية حيث وصل الصراع بينهما إلى أوجه صيف ١٩٩٣. وقد كشفت أحاديث السياسيين والاقتصاديين والخبراء الماليين، في البلدين، عن تصادم مذهل غير عادي في السياسة والنفسية بين حكومتين كان المعروف عنهما، قبل انفجار الأزمة صيف ١٩٩٣، انهما تتعاونان دائمًا في المجال المالي. ومع ذلك، وفي إطار السعي باتجاه الوحدة الأوروبية، استمرت الحكومتان، الفرنسية والألمانية، في تقديم الدعم السياسي للجهود الأوروبية الآيلة إلى تطوير آلية الصرف الأوروبية لكي تصبح وحدة مالية واقتصادية أوروبية طبقًا لما نصّت عليه معاهدة ماستريخت.

وبالنظر إلى تأييد دول البنلوكس لألمانيا، لم يكن بالإمكان أبدًا أن تنجح الخطة المالية الفرنسية الهادفة إلى إخراج المارك الألماني من آلية الصرف الأوروبية. ففي ٣١ تموز ١٩٩٣ توصلت الحكومتان الألمانية والهولندية إلى اتفاق لم تعرف به الحكومة الفرنسية مفاده أن تبقى العملة الهولندية، ثاني أصعب عملة مشاركة في آلية الصرف الأوروبية بعد المارك الألماني، مرتبطة بقوة بالمارك الألماني. وبعد ذلك قالت كل من الدانمارك وبلجيكا أنهما ترغبان أيضًا في الإبقاء على ارتباطهما بالمارك الألماني. والآن (أواسط ١٩٩٤)، ورغم انقشاع غبار معارك صيف ١٩٩٣ المالية، لا يزال الاعتقاد راسخًا ان هذه المعارك كشفت لا عن تضامن وتعاضد بين الحكومتين الألمانية والفرنسية، بل عن حسابات مصلحية وعن كبرياء مجروحة هي محصلة موروث تاريخي طويل (راجع أيضًا «ألمانيا...» في باب مناقشة). ويصعب، في الحقيقة، الجزم سلفًا بالكيفية التي سترسو عليها الخلافات الألمانية – الفرنسية المستجدة. فألمانيا ترى ان خيارها الاستراتيجي هو التوفيق بين أميركا وأوروبا وأطلسة فرنسا بمعنى ما، مع العمل على توسيع الرقعة الأوروبية وزيادة دول المجموعة عبر ضم بولندا والسويد وسويسرا وغيرها. أما فرنسا فترى في علاقاتها بألمانيا عاملًا لتحجيم الدور الأميركي على الساحة الدولية.

مع الفلسطينيين («غزة – أريحا»): كانت الزيارة التي قام بها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لبون، في أواخر كانون الأول ١٩٩٣ (أي بعد مدة قصيرة من توقيع اتفاق غزة – أريحا) مناسبة لفتح ملف العلاقات الألمانية – الفلسطينية. من بين الذين كتبوا في الموضوع وأجادوا في الإيجاز المكثّف والمركّز حسن آل بلال الذي نشرت له «الحياة» (العدد ١١٢٧٧، تاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٩٣، ص ١٤) مقالًا تحت عنوان «عرفات طلب المساعدة الاقتصادية وبون وعدت بدرس الموضوع»، هذا أهم ما جاء فيه:

كنا في حفل استقبال أُقيم في بون عندما أسرّ لنا هانز يورغن فيشنفسكي «ان كل الاجراءات الضرورية قد اتخذت كي تخرج زيارة الرئيس عرفات إلى ألمانيا موفقة ومثمرة». وزيارة الرئيس ياسر عرفات إلى بون، وهي الأولى من نوعها، وان كانت رسمية بدعوة من وزير الخارجية الاتحادي



الجيش الألماني في الشانزليزيه: في ١٤ تموز ١٩٩٤، وبمناسبة الاحتفالات بذكرى الثورة الفرنسية، شاركت قوات المانية للمرة الأولى في العرض العسكري الذي أقيم في جادة شانزليزيه في باريس. وحضر الى جانب كبار المسؤولين الفرنسيين المستشار الالماني هلموت كول وعمدة شتوتغارت مانفرد رومل ابن المارشال الالماني النازي المشهور أروين رومل. وكان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران هو الذي وجه الدعوة الى هذه المشاركة «تكريساً للصداقة الفرنسية – الالمانية»، الركيزة الأساسية للاتحاد الاوروبي. وأيّده بذلك رئيس الحكومة الفرنسية ادوار بالادور، ووزير الدفاع فرنسوا ليوتار الذي اعتبر المشاركة الالمانية «رسالة الى العالم أجمع فحواها أن الدول الاوروبية هي الآن في صدد بناء مستقبل مشترك وان مفهوم العدو بالوراثة اسقطها التقدم الدائم نحو الوحدة الاوروبية». وقد عارض هذه المشاركة الالمانية نواب حزب التجمع من أجل الجمهورية (الديغولي)، والرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان، والاميرال فيليب ديغول ابن الجنرال شارل ديغول.

كلاوس كينكل، إلا أن المساعي التي أوصلت إلى تحقيقها كانت قد بذلت من قبل حزب المعارضة الأول (الاشتراكي الديمقراطي).

وفيشنفسكي كما هو معلوم من أهم شخصيات الاشتراكيين الألمان، عمل منذ عقود عدة في متابعة القضايا الألمانية مع العالم العربي، وبخاصة ذات الطبيعة الحساسة والأمنية، كما انه تابع ملف القضية الفلسطينية والعلاقات مع منظمة التحرير. ومن الواضح هنا وجود نوع «متميز» من الاتصالات مع المنظمة عبر العديد من القنوات المباشرة وغير المباشرة، لم يكن ممكنًا الإعلان عنها بشكل رسمي، بسبب الموقف الدولي أولًا وبعد ذلك طبيعة العلاقات داخليًا بين الدولتين الألمانيتين آنذاك، ووجود نوع متين من الربط مع حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وهو مبني أساسًا على ربط تحالفي مع الاتحاد السوفياتي حتى انهياره. ولم يكن، على سبيل المثال، ممكنًا التفكير باقتفاء خطوة الحكومة الفرنسية في التعامل العلني مع المنظمة، عندما سمحت في ١٩٧٥/١٠/٣٠ بافتتاح مكتب لها في باريس، بعد أن كان وزير الخارجية الفرنسي قد زار بيروت قبل هذا التاريخ بحوالي عام، واجتمع مع عرفات في ١٩٧٤/١٠/٢٠، ليعلن إثر ذلك «ان فرنسا ترى ضرورة أخذ القضية الفلسطينية في الاعتبار في أي مباحثات تتم لوضع ترتيب جديد بشأن الموقف في الشرق الأوسط».

وكان هناك، بطبيعة الحال، موقف اسبانيا «المتعاطف» حيث قام ياسر عرفات في ١٩٧٩/٩/١٢ بزيارة عاصمتها رسميًا، لتصبح البلد الأوروبي الأول، الذي يسمح بإعلان رؤيته ازاء مأساة الشعب الفلسطيني بمثل هذا العلن.

وإذا كان مثل هذه الخطوات بعيدًا عن التصوّر في حال ألمانيا الاتحادية فإن الدولة الألمانية الأخرى كانت سباقة إلى رعاية علاقات قوية مع منظمة التحرير قبل هذه الفترات بوقت طويل، وأفصحت باستمرار عن «تفهمها ودعمها للكفاح الفلسطيني من أجل الحقوق العادلة في الحرية والوطن»، إلى إلزام نفسها، عبر اتفاق موقع مع المنظمة في ١٩٧٣/٨/١٦، بتقديم دعم عسكري ومساعدات اقتصادية وانسانية، ومن ثم فإن زيارة عرفات لبرلين الشرقية في ١٩٨٢/٣/٨، ومكوثه هناك يومين، كان الذروة في العلاقات الألمانية – الفلسطينية، حيث اجتمع إلى هونيكر الذي استقبله استقبال رؤساء الدول، وجدد الدعم لقضية الكفاح ضد الاحتلال الاسرائيلي.

من الطبيعي ان مثل هذه الاتصالات لم يكن يروق لبون، مع أن المنظمة كانت مستعدة، على الدوام، إلى المبادرة بإجراء مثيل لها مع الحكومة الالمانية الغربية، إلا أن الأخيرة محكومة بعلاقات وتحالفات من نوع آخر، ومرتبطة بخطط الولايات المتحدة واجراءات حلف شمال الأطلسي، التي تتبنى موقفًا آخر، ورؤية تتباين. كانت السياسة الألمانية الغربية في حينه تقتضي المحافظة على سلوك «خط الاتصالات غير الرسمي» مع زعامة منظمة التحرير الفلسطينية، (الأسلوب نفسه الذي سلكته دول أوروبية غربية عدة من قبل)، والجهة المفضلة للعب مثل هذا الدور كانت تحديدًا الاشتراكيين، الذين انهمكوا كمنظمة سياسية دولية إلى التحرك، منذ الستينات، بنشاط لمتابعة ربط الاتصالات مع الزعامة الفلسطينية، وخصوصًا تلك التي تجري خلف الكواليس، ولا يمكن معرفة تفاصيلها.

أبرز ناشط في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني هو ويلي براندت زعيم الاشتراكية الدولية لفترة طويلة، الذي نشط أيضًا في هذا الموضوع، وكانت اتصالات فيشنفسكي مع المنظمة، جزءًا من الموقف الاشتراكي العام، وتعليمات براندت الشخصية، ولعل الزيارة التي قام بها الأخير إلى العاصمة النمسوية فيينا في ١٩٧٩/٧/٦ واجتماعه، بترتيب مشترك مع مستشار النمسا السابق برونو كرايسكي، مع الزعيم الفلسطيني عرفات، قد أسهم في تعزيز قنوات التفاهم، وضبط بعض أطرها غير المحددة. إذ ليس مصادفة في كل الأحوال اقتراح الرئيس المصري الراحل أنور السادات، خلال اجتماعه في القاهرة بالمستشار كرايسكي في ١٩٨٠/٢/١٦، الذي يتضمن «تشكيل حكومة فلسطينية تمكّن الاشتراكية الدولية، وكرايسكي بالإضافة إلى براندت، من القيام بدور «الوسيط» مع الاسرائيليين، يفضي إلى اعتراف متبادل بين تل ابيب وممثلي الشعب الفلسطيني».

الواقع ان الجهود الاشتراكية «الألمانية – النمسوية» لم تحقق النتائج المرجوّة في حينه، ولكنها في كل الأحوال سبقت اعلان مشروع «النقاط الثماني» الذي تضمن، مقابل الاعتراف بـ «حق اسرائيل في الوجود»، انسحاب الاسرائيليين الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وانشاء دولة فلسطينية مستقلة. ووجد هذا المشروع ترحيبًا من المجموعة الأوروبية، وألمانيا الغربية عضو فيها، كما قبلته المنظمة، لكن حكومة الاحتلال رفضته.



المستشار هيلموت كول (الى يمين الصورة) والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الالماني كلاوس كينكل.

على عكس ما كان يشاع، من حين لآخر، استمرت الاتصالات بين فعاليات المنظمة وممثليها مع قياديين في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، وقد تضاعفت خلال فترة الثمانينات والفترة التي تلتها، وسبقت الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير واسرائيل، وأدّت تلك إلى إصدار الحزب الاشتراكي في ١٩٨٩/٦/٥ بيانًا أعلن فيه، رسميًا، اعتراف الاشتراكيين بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو اعلان جاء بعد سبعة شهور من المناداة في تشرين الثاني عام ١٩٨٨ بدولة فلسطينية مستقلة، وسبقه إعلان آخر من الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان في ١٩٨٨/١٢/١٥ ببدء اتصالات مع المنظمة... ويبدو ان السياسة الحالية للحزب الاشتراكي هي ذاتها التي خط أطرها العامة زعيم الحزب وزعيم الاشتراكية الدولية فيلي (ويلي) براندت، فقد كان الاعتراف متوّجًا برعاية براندت المشارة، وباركه أغلب زعماء الدول الغربية «الاشتراكية» وعلى رأسها فرنسا فرنسوا ميتران.

وهكذا فإن زيارة الرئيس الفلسطيني في كانون الأول عام ١٩٩٣، إلى العاصمة الالمانية، وإن كانت متأخرة بعض الشيء إلا أنها محطة مباشرة متواصلة من محطات اللقاءات التي تمّت في السابق بين زعماء فلسطينيين وألمان، ولم يكشف عنها النقاب. واعتراف ألمانيا «بالوضع الفلسطيني الجديد» كان بعد أن أعلنت عشرات الدول من مختلف مناطق العالم اعترافها بالدولة المنادى بها... وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي وألمانيا الاتحادية عضو رئيسي فيه، صدر إعلان اختتام اجتماع قمة البندقية في ايطاليا في ١٩٨٠/٦/١٣، وأكّد:

– الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
– إدانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية الرسمية في الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧.
– المطالبة بإشراك منظمة التحرير في مفاوضات «إحلال السلام بالشرق الأوسط».

ومنذ اعتراف الدول الأوروبية الغربية بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، كان الألمان يتابعون بدقة تطورات الوضع في منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها (...).

تعهدات عدة قدمتها قمتا الحكم والمعارضة في ألمانيا، الائتلاف المسيحي المؤلف من الحزبين المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاجتماعي إلى حزب الديمقراطيين الأحرار من جهة وحزب الاشتراكيين الديمقراطيين من الجهة الأخرى، وتتضمن تقديم دعم اقتصادي إلى الوضع الفلسطيني الجديد، ودعم سياسي لتمكين الزعامة الفلسطينية من التنفيذ الفعلي للبنود الواردة في الاتفاقات الموقّعة مع اسرائيل. وردت هذه التعهدات بوضوح على لسان المستشار الألماني هيلموت كول مثلما أكّدها مسؤولون بارزون في الحكومة، فوزير مساعدات التنمية شبرانغر، وهو من الحزب المسيحي الاجتماعي المحافظ أعلن تقديم ٣٣ مليون مارك عن هذا العام فقط، تقدم بهدف تحسين شبكات المياه وعملية التعليم.

وتأكد بأن الألمان ينوون بعد انتهاء زيارة عرفات لألمانيا الإعلان عن منح مكتب «الإعلام الفلسطيني في بون»، الذي تشرف عليه المنظمة صفة ديبلوماسية، إلى بلورة الدعم السياسي للفلسطينيين من خلال افتتاح ممثلية ألمانية دائمة في مدينة أريحا، المقر الرئيسي للحكومة الفلسطينية.

الملفت في الزيارة ان بعض كبار الصناعيين الألمان اعترف أثناء وجود الرئيس الفلسطيني في

ألمانيا «ان ظلمًا واضطهادًا لحقا بالشعب الفلسطيني» كما ورد على لسان الناشر الفريد دوموند، وهو رئيس لاتحاد الصناعات والتجارة الألماني في مدينة كولونيا، وان ذكّر بالفتور الذي ميز «العلاقات الفلسطينية الألمانية» عقب الهجوم على القرية الأولمبية في مدينة ميونيخ عام ١٩٧٢، واختطاف طائرة «لوفتهانزا» إلى العاصمة الصومالية مقديشو عام ١٩٧٧.

وبعد تأكيد الرئيس عرفات أمام ٢٠٠ من كبار الصناعيين الألمان بأن «علينا أن نبدأ في منطقة الحكم الذاتي من الصفر، لذلك فأنا بحاجة ماسة إليكم»، محاولة للحصول من الجانب الألماني على دعم ملموس يتجاوز مجرد الوعود، وهو أشار إلى خبرة الألمان الكبيرة في إعادة بناء بلدهم بعد الدمار الذي لحق بها خلال الحرب الكونية الثانية، كذلك شروعهم السريع بتطوير البنية التحتية للجزء الشرقي الفقير من ألمانيا بعد الوحدة.

وترى دوائر ألمانية مطلعة ان طبيعة التحرّك الألماني الأكبر لدعم الفلسطينيين سينحصر في الأمور التي تقرها الجماعة الأوروبية وهي عبّرت عن «استعداد مماثل» لمد يد العون لغزة – أريحا أولًا (انتهى مقال حسن آل بلال).

وبعد نحو خمسة أشهر من زيارته الأولى لبون، وقبل يومين فقط من توقيع الاتفاقات الترتيبية لصيغة الحكم الذاتي بين الاسرائيليين ومنظمة التحرير في العاصمة المصرية، قام الرئيس الفلسطيني بزيارته الثانية لألمانيا (١١ أيار ١٩٩٤)، اتخذت طابعًا يكاد يكون اقتصاديًا صرفًا. إذ إن الزيارة كانت لمدينة شتوتغارت (أهم مدينة اقتصادية وصناعية في ألمانيا) وتمت بناء لدعوة من أبرز عملاق اقتصادي وصناعي ألماني هو دايملر بنز. وأثناء الزيارة، تمنى عرفات أن يرى «هذا العملاق الاقتصادي يلعب دورًا مهمًا، ليس فقط في فلسطين بل وفي عموم منطقة الشرق الأوسط»، ملتقيًا بذلك مع ما سبق وقاله رئيس هذه المؤسسة لرئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين عندما قام بزيارة تل أبيب في أيلول ١٩٩٢، «إن أهميتكم كبلد متقدم تقنيًا تكبر فقط عندما يقوم تعاون اقتصادي بينكم وبين الدول العربية، ونحن نضع كل امكاناتنا من أجل إنجاح قضية السلام». وفي ٢٣ حزيران ١٩٩٤، أعلن وزير خارجية ألمانيا، كلاوس كينكل، ان بلاده ستفتح قريبًا مكتب تنسيق لها في أريحا بهدف زيادة فاعلية التعاون الألماني – الفلسطيني. وبالفعل افتتحت ألمانيا في ٨ آب ١٩٩٤، أول بعثة لها في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني في أريحا، فكانت أول دولة تفعل ذلك. وقد وُضعت أمام المقر لافتة كتب عليها: «المكتب التمثيلي لجمهورية ألمانيا الاتحادية». وفور وصول مسؤولين إلمانيين اجتمعا مع جميل صبري خلف رئيس بلدية أريحا. وفي يوم افتتاح هذا المكتب التمثيلي، قال ناطق باسم السفارة الألمانية في تل أبيب أن البعثة افتتحت في اطار إتفاق السلام الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لاقامة حكم ذاتي فلسطيني في أريحا وقطاع غزة، وان البعثة التي سيرأسها دبلوماسي ألماني ستشرف على المساعدات الفنية والاقتصادية التي تقدمها المانيا لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

مع تركيا: قبل إعادة توحيد ألمانيا، تحكمت بالعلاقات بين ألمانيا (الغربية) وتركيا – ولا تزال تتحكم – العوامل الاقتصادية، ووجود العمّال الأتراك في ألمانيا، وموقف ألمانيا الصلب، منذ

١٩٨٦، ضد طلب تركيا للعضوية الكاملة في السوق الأوروبية المشتركة، ومؤخرًا، قرار بون وقف امدادات السلاح إلى تركيا. في موضوع هذه العلاقات، حتى أواسط ١٩٩٣، كتب حسن آل بلال («الحياة»، العدد ١١٠٧٤، تاريخ ٩ حزيران ١٩٩٣):

لم تكن زيارة المستشار الألماني هيلموت كول، التي قام بها في ١٩ أيار ١٩٩٣ إلى أنقرة، واجتماعه بأقطاب السلطة هناك، هي الوحيدة التي قام بها مسؤول ألماني كبير إلى الدولة التركية، تمامًا مثلما هو الحال بشأن الزيارة التي قام بها الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال إلى العاصمة الألمانية، عقب انتخابه عام ١٩٨٩ رئيسًا للجمهورية.

وسبق أوزال في فترات سابقة إلى ألمانيا أبرز القادة الأتراك، فقام عدنان مندريس رئيس وزراء انقرة عام ١٩٥٤ بزيارة ذات مغزى مهم إلى بون، في قمة ظروف الحرب الباردة القاسية للغاية بالنسبة إلى الجانب الألماني الخارج من الحرب الكونية منهكًا. ثم قام سليمان ديميريل، الرئيس الجديد لتركيا، عام ١٩٦٧ بزيارة القادة الألمان، تميزت هي الأخرى بأهمية خاصة، نظرًا إلى أن القيام بها تم في ذروة ترحيب الجانب الألماني بالعمّال الأتراك.

وعدا هاتين الشخصيتين فإن بولند اجويد وصل إلى العاصمة الألمانية عام ١٩٧٨ عندما بدا ان هناك انقلابًا بالموقف الودي ازاء المواطنين الأتراك من قبل قطاع من السكان الألمان. ورغم ان المستشار الألماني هيلموت شميدت قدم مساعدة فورية بمبلغ ١٠٠ مليون مارك لرئيس الوزراء التركي، وتأكيدًا بأن الجانب الألماني سيقوم على الفور بتزويد الجيش التركي بأسلحة يبلغ اجمالي قيمتها مليارًا وربع المليار مارك، إلا أن الضيف القادم من بلاد الأناضول لم يكن مرتاحًا لنتائج الزيارة و «الموقف غير الودي الذي بدأ الأتراك يستشعرونه بوضوح».

ويجدر هنا ذكر حقيقة الطابع الاقتصادي البحت لدى الدولة الألمانية الغربية عندما قررت فتح حدودها أمام الراغبين من العمّال الأتراك بالمجيء إلى المدن الألمانية، وقد يكون هذا الطابع قد تناسب ايجابيًا إلى حد كبير مع حقيقة مهمة أخرى هي ان المواطنين الأتراك الذين «قبلوا» دعوة الألمان، كانوا محكومين بالمصلحة ذاتها، وهي الفائدة الاقتصادية، إذ ان معظم الذين وصلوا إلى كبريات المدن الصناعية والتجارية في ألمانيا كانوا من القرويين البسطاء الذين يعانون من البطالة المستحكمة في مناطق سكناهم، إلى الحد الذي جعل أحد هؤلاء يشعر بأن أبواب الجنة، وليس ألمانيا، فتحت أمامه، عندما قابله الألمان لحظة عبوره الحدود بتقديم دراجة هوائية، لتكريمه باعتباره العامل رقم مليون الذي «يتكرم» بقبول العمل في ألمانيا. حدث هذا في أيلول عام ١٩٦٤. ومضت تلك الفترة الزمنية بسرعة، ومعها مضت جوانب مهمة من حياة هؤلاء الناس البسطاء، وتحقق ازدهار اقتصادي مهم لألمانيا، حتى باتت علامة «صنع في ألمانيا» تكفي لإغراء المستهلك باتخاذ القرار السريع لابتياع البضاعة التي تحملها.

كانت السياسة الرسمية الألمانية القريبة محكومة بمواقف الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، وكانت تلك حقيقة طبعت الظروف الألمانية في الخمسينات والستينات والسبعينات ومعظم الثمانينات، وما زالت، بطبيعة الحال، تفعل فعلها حتى بعد تهاوي ركائز الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفياتي، وإنجاز وحدة ألمانيا بسقوط «جمهورية ألمانيا الديمقراطية». ومن

المؤكد ان هذه السياسة التي بدأت خلال الفترة الماضية، مهادنة ودية في الكثير من جوانبها متأثرة باعتبارات الوضع الدولي، والموقع المهم الذي تحتله تركيا في الشرق الأوسط حيث مجاورتها لكل من ايران والاتحاد السوفياتي. فتركيا التي أزعجت السوفيات كثيرًا عندما أعلنت دخولها الحلف الأطلسي في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٥١ تستحق «الاهتمام الاميركي والغربي الاستثنائي» خصوصًا وانها لم ترضخ لتهديدات موسكو التي نقلها إلى أنقرة في تلك الأيام السفير السوفياتي لدى تركيا. ومن أبرز سمات الاهتمام الغربي بالأتراك:

– تطعيم الاقتصاد التركي المنهك بحقنات وامداد مالي غربي مستمر إلى معونة سنوية تقدمها الولايات المتحدة.

– التفاهم مع الدول التي تستضيف جالية تركية ضخمة، أو هي في طريقها إلى ذلك، أن تكون أكثر سخاء ازاء «ضيوفها».

وكان الألمان هنا في مقدمة المعنيين في أوروبا بهذا الأمر فهم الأكثر حاجة إلى العاملين الأتراك، في ذلك الوقت، وعلى عاتقهم يقع العبء الأكبر في إظهار القدر الأكبر من الرعاية للاقتصاد التركي، مثلما للمواطنين الأتراك المقيمين في ألمانيا. عندما اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان الألماني (البوندستاغ) في ٣ حزيران عام ١٩٩٢ وقررت استئناف شحن الأسلحة الألمانية إلى الجيش التركي، كانت تدرك بأن «خيارها الوحيد» وفقًا لمنطق الالتزامات السياسية لحكومة بون هو العودة السريعة إلى سياساتها التسليحية السابقة ازاء حكومة أنقرة، رغم ان الشحنات المذكورة كانت قد توقفت بسبب تقارير «أكدت» استخدام القوات المقاتلة للأكراد في تركيا سلاحًا ألمانيًا.

والواقع ان امداد تركيا بالسلاح الألماني والتقنية العسكرية لم يتوقف يومًا، لفترة طويلة، على رغم ان المعارضة الاشتراكية في البرلمان الألماني، وحزب حماة البيئة «الخضر» عارضا باستمرار استمرار التعاون مع الحكومة التركية «طالما استمرت باضطهاد مواطنيها وحرمان الأقليات الموجودة في البلاد من حقوقها القومية». والضجة التي أثارها الاشتراكيون معروفة، عندما حاولوا إعاقة ارسال طائرات إلى تركيا، رغم ان الظروف كانت تحتم ذلك على الحكومة المسيحية المؤتلفة. ولكن الحكومة هي التي صمدت في النتيجة، وأرسلت في ٦ كانون الثاني عام ١٩٩١ ١٨ طائرة حربية من نوع «ألفا جيت» إلى قواعد جوية هناك. وكانت فلسفة السياسة، وتوجهات قادة هذه البلاد ازاء قضية الأقلية الكردية واحدة من أهم النقاط التي تحولت إلى مشاكل وعقد في الكثير من الأحيان، بسبب اضطرار بون الأخذ بالاعتبار وجود حوالي نصف مليون كردي يعيشون فوق الأراضي الألمانية، ويضغطون من حين إلى آخر على الحكومة كي «تعدّل» من سياساتها.

يضاف إلى ذلك استغلال قوى سياسية داخلية هذه المسألة الحساسة في تحقيق أغراض خاصة بإضعاف مواقف الحكومة. وإذا وجدت الأمور في الجوانب السياسية الخارجية والعسكرية حلولًا وسطًا في معظم الأحيان، وتطابقًا كاملًا في وجهات نظر الجانبين في أحيان أخرى، إلا أن هناك المعضلة التركية المستديمة في المجال الاقتصادي، ومساعي حكومات انقرة المتعاقبة في إصلاح خلل هذا الاقتصاد المستعصي، من خلال التسهيلات المالية الغربية من جهة، وانضمام تركيا،



الجالية التركية تشيّع أحد أفرادها من ضحايا العنصرية.

نهائيًا، إلى السوق الأوروبية المشتركة من الجهة الأخرى، وهذه كانت تصطدم على الدوام بجدار المعارضة الألمانية الصلب، خصوصًا في الإطار المتعلق بعضوية الأتراك المأمولة في المنظومة الاقتصادية لأوروبا.

كانت العلاقات بين الألمان والأتراك، اقتصاديًا، قد شهدت منذ فترة طويلة تفهمًا وتفاهمًا كبيرًا منذ عشرات السنين، وهناك عقود واتفاقات تجارية أبرمتها تركيا مع الرايخ الألماني، تؤكد وجود علاقات قوية في هذا المجال. فقد قررت حكومة الرايخ في برلين، على سبيل المثال، في أيار عام ١٩٣١ تطوير التعامل التجاري مع الأتراك، بعد أن أعلنت الحكومة التركية تقديم تسهيلات جمركية واسعة إلى الألمان «في حال تصدير الجانب الألماني أدوات وعُدد فولاذية وتقنية إلكترونية إلى تركيا».

وبعد أن تطورت الأزمة بشأن قبرص إلى حد دخول الأتراك في الجزء الشمالي من الجزيرة، اضطرت الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ إلى اعلان «مقاطعة تركيا»، ولكن الحكومة الألمانية سدّت مباشرة «الثغرة» التي سببها عدم الرضا الاميركي، فأعلنت على لسان وزير الخارجية السابق هانز ديتريش غينشر، في أيار من العام نفسه ان جمهورية ألمانيا الاتحادية ستعوّض الحليفة تركيا عن موقف الولايات المتحدة. وكان ذلك قد فُهِم على أنه تبادل أدوار بين الحلفاء ليس إلا.

والعلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وتركيا، التي كانت طوال الفترة الماضية، ربما لأسباب تكتيكية تتميز بالمتانة، فترت في الآونة الأخيرة، خصوصًا في مطلع التسعينات بسبب خشية الحكومة الاتحادية في بون من مغبة النتائج المترتبة على عضوية تركيا في السوق المشتركة من ناحية، وفتح الحدود مع تركيا من الناحية الأخرى.

لقد أعلن الراحل أوزال، وكان وقتها رئيسًا للوزراء، في العاشر من كانون الأول عام ١٩٨٦، ان الحكومة التركية ستتقدم مطلع العام المقبل بطلب العضوية الكاملة من السوق الأوروبية، لكن حكومة المستشار كول وقفت بقوة، وأصرّت على التصدي لرغبة انقرة وحرمانها من أي احتمال ايجابي في هذا الصدد. ثم نجحت الديبلوماسية الألمانية في إقناع حلفائها، غير المستعدين أساسًا للاستجابة إلى الرغبة التركية، وبقيت حكومة أوزال حائرة بين الاستمرار في الفلك الأوروبي والعودة من جديد إلى تعزيز انفتاحها على مجموعة البلدان الإسلامية.

ومع حيرة تركيا لم تنفع محاولات التليين الألمانية في التهدئة وتخفيف حدة الغضب الرسمي غير المعلن ضد الحكومة في بون، التي «جعلت قضية الجالية التركية مشروعًا مستمرًا لابتزاز تركيا، والتأثير على توازناتها الغربية وعلاقاتها مع الاقتصاد الغربي». عندما وصل المستشار الألماني كول إلى أنقرة في التاسع من تموز عام ١٩٨٥، كانت المشاعر فيّاضة ومتفائلة إلى حد كبير، لأن الزائر يعتبر أول زعيم حكومة أوروبية غربية يزور تركيا بعد الانقلاب العسكري الذي نفّذه كنعان ايفبريم رئيس الأركان عام ١٩٨٠.

وعندما تكررت زيارة كول للعاصمة التركية في ١٩ أيار ١٩٩٣، كانت المشاعر قد تغيرت كليًا بعدما طغى عليها شكوى العديد من السياسيين الأتراك، من عدم كفاية الاجراءات الألمانية لحماية

الجالية التركية في أعقاب مقتل التركيات الثلاث في مدينة مولن في الشمال الألماني على أيدي متطرفي اليمين، لكن كول أكد لكل من التقاهم ان جريمة مولن لن تتكرر «مطلقًا»، وأن الأتراك في ألمانيا يحظون برعاية الحكومة الكبيرة.

ثم عاد إلى بلاده بعد الرحلة المجهدة إلى بلاد الأناضول ليجد، بعد عشرة أيام، ان الجريمة لم تتكرر وحسب، بل وكانت مدينة سولنغن في اقليم نورد راين ووستفاليا مسرحًا أوسع لها وقد شهدت سقوط ضحايا أتراك أكثر (انتهى مقال حسن آل بلال).

أما النقطة الأخيرة، في هذه العلاقات، فمتعلقة بقرار بون وقف امدادات السلاح إلى تركيا؛ إذ أعلن في ألمانيا (في ٨ نيسان ١٩٩٤) ان هذا القرار اتخذته الحكومة الألمانية بعد تقارير من المدافعين عن حقوق الانسان عن استخدام تركيا لتلك الأسلحة في محاربة الانفصاليين الأكراد. وقد علّق وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين على ذلك بقوله: «أبلغت وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل ان بين تركيا وألمانيا علاقات طيبة للغاية... وقرارات كهذه تعرضها للخطر. ويتعين على ألمانيا أن تأخذ الأمر بجدية».

ازاء الوحدة الأوروبية: برزت في ألمانيا معارضة لهذه الوحدة. فالبعض اعتبر ان الوحدة الأوروبية مشكلة ألمانيا المزمنة، وشبّهها بالكارثة مشيرًا إلى مشاريع بسمارك وهتلر. وعارضها الخضر وشككوا بفوائدها. وانقسم الديمقراطيون الاشتراكيون بسببها. وفي أوروبا، حاولت رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، عام ١٩٨٩-١٩٩٠، أن تمنعها وتحول دونها. وآخرون، في أوروبا، صاروا يعزون إلى الوحدة الأوروبية تعثر النمو الأوروبي وارتفاع الفائدة؛ ووجدت ألمانيا نفسها تنقل إلى قسمها الشرقي (بعد إعادة التوحيد) من نتاجها ما أوقعها في عجز، أي انها وجدت نفسها أمام تحدٍ كبير لم تواجهه دولة صناعية أخرى. وعلى هذا تبدلت أولوياتها، فوضعت برنامجًا يشكّل تقويمًا شاملًا للوضع الاقتصادي والمادي، وآخر للتدابير التصحيحية الفاعلة، كان ضحيته الانسجام مع فرنسا.

لكن الحكومة الألمانية لم تذعن للتحديات ولا توقفت أمام المخاوف، وانطلقت باتجاه الوحدة الأوروبية، وعملت على تبديد جميع المخاوف من الوحدة الأوروبية. فصدقت على معاهدة ماستريخت، ثم جاء قرار المحكمة الدستورية (١٢ تشرين الأول ١٩٩٣) يدعم هذا التصديق (اعتبر الخضر ان ماستريخت مخالفة للدستور الألماني) ويقوي موقف الحكومة «الوحدوي». ودعمٌ آخر تلقته الحكومة من رئيس المجموعة الأوروبية، جاك ديلور الذي اعتبر ان هذا القرار الألماني «يعيد بعض الأمل والصدقية لمسار بناء الوحدة الأوروبية». وصدرت ردات فعل مشابهة عن المفوضية الأوروبية، فيما دعت الحكومة البلجيكية (الرئيسة الحالية) إلى عقد اجتماع عاجل على مستوى القمة (٢٩ تشرين الأول ١٩٩٣) في بروكسيل لاتخاذ قرار البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من عملية الوحدة الاقتصادية والنقدية، وبداية توحيد مجالات الأمن والسياسة الخارجية والعدل بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى معالجة مسألة البطالة بغية عدم تأخير إصدار العملة الموحدة (إيكو) عام ١٩٩٧.

فبالإضافة إلى التحديات الداخلية (الاقتصاد ومعضلة النازية الجديدة المتصاعدة في الأوساط الشعبية) تظل هناك تحديات خارجية في العلاقة مع معارضي الوحدة الأوروبية بشكل عام، ومع المشاركين فيها. وهي تتناول كيفية انطلاقة هذه الوحدة وماهية أهدافها وحدودها، خصوصًا بعد الشكوك ومرحلة القلق التي تبعت توقيع الاتفاقية (ماستريخت) قبل حوالي ثلاثة أعوام. أضف إلى ذلك المشكلة اليوغوسلافية والنزاع في البوسنة، وقضية «بليرهاوس» أو «غات»، والعلاقات مع فرنسا. ويحظى التحدي الأخير (العلاقات مع فرنسا) بأهمية كبرى عبرت عن نفسها بالسرعة التي نفذ فيها المستشار الألماني هلموت كول (بعد أيام من قرار المحكمة الدستورية) زيارته لباريس عاملًا على تبديد مخاوفها ازاء مستقبل العلاقات الثنائية المميزة ومؤكدًا على بقاء الحلف الألماني - الفرنسي وحيويته.

ازاء أحداث البوسنة - دعم كرواتيا: في «الحياة» (العدد ١١٤٤١، تاريخ ١٥ حزيران ١٩٩٤، ص ٧) كتب حسن آل بلال مقالًا بعنوان «خلفيات الموقف الألماني من أحداث البوسنة»، هذا نصّه:

تعتبر ألمانيا، من الناحية السياسية، أهم الداعمين للوضع المستقلّ الذي تم ضمانه دوليًا للإقليم الكرواتي السابق ضمن الاتحاد اليوغوسلافي المنهار. بل ومن دون الديبلوماسية النشطة لوزير خارجية بون المستقيل هانز ديتريش غينشر لم يكن من السهل التوصل إلى إعلان «جمهورية كرواتيا». ومع ان الحاكم اليوغوسلافي العتيد، الذي صان وحدة الجمهوريات المنصهرة ضمن يوغوسلافيا القوية، كان نفسه كرواتيًا، إلا أن النفور المتبادل بين الصرب والألمان أبعد من مجرد مشاعر آنية. وكانت كرواتية جوزيب بروز تيتو لا تشفع وتمكن من طي صفحة نهائية على سوء التفاهم التاريخي بين القوميتين الصربية والجرمانية. وهكذا تراجعت كل خطى التسامح الشكلي بمجرد انهيار الخط السياسي التيتوي، وبدء المطامح القومية لحكومة بلغراد في البحث بين أركان الاتحاد اليوغوسلافي عن هيكل جديد لملك صربي قديم، كان قويًا ثم ضعف وانهار! وبدا بهذا التراجع ان الخيار الألماني الوحيد يكمن في تعزيز نهج الاستقلال لدى جمهوريتين يوغوسلافيتين سابقتين على الأقل: كرواتيا وسلوفينيا، وهي سياسة تتطلب آليًا إضعاف الإمكانات الصربية، وجهود القادة الصرب في الحيلولة دون خروج بقية القوميات عن المظلة الصربية المراد مدها ومنحها اليد الطولى.

ورغم تعصب الكرواتيين والسلوفينيين للخيار القومي انتقامًا من التاريخ الشيوعي ونتائجه وإدراكهم ان حجم المصالح الألمانية في المنطقة يتجاوز طموحاتهم الخاصة كثيرًا، إلا أن العواطف ظلت في خطها الأول تميل، كتكوين اجتماعي، إلى الاعتراف بالمظلة الألمانية واعتبارها واقية من احتمالات المخاطر التي لا زالت تهدد وجودهم الغض. ولكن هذا لم يبعد الرغبة في ايجاد أي توازن سياسي ممكن يحول دون اعتبار هذه المظلة الوصي المتصرف في الشأنين السياسي والاقتصادي. وأثبتت جملة الظروف والتناقضات في العلاقات بين الكروات وحلفائهم المفترضين المسلمين عقب انفجار الحرب الشاملة التي شنّها الانفصاليون من الأقلية الصربية البوسنية في كل

مناطق البوسنة والهرسك، ان الكروات لا يستجيبون من دون قيد أو شرط للنصائح أو وجهات النظر التي تمثلها الدبلوماسية الألمانية، في مرحلتها الثانية بشأن يوغوسلافيا، عقب تولي الوزير كلاوس كينكل مقاليد السلطة في وزارة الخارجية.

كانت بون تعتقد انه من مصلحتها الدولية، خصوصًا في دول العالمين العربي والإسلامي، التزام الأقلية الكرواتية في البوسنة خطًا متعقلًا ازاء الصراع البوسني، وهو يعني حسب الفهم الألماني ابرام اتفاق استراتيجي ثابت وشامل مع المسلمين ممثلي الشرعية الحاكمة في ساراييفو. ولكن اعتبارات التعصب وبعض الأحقاد طغت، وأدت إلى تجاوز الرؤية الواضحة للداعمين الألمان، وترجيح الخيار الطائفي لمقاتلة المسلمين على أساسه. فتحول التحالف غير المبني على ثقة متبادلة إلى تناحر وتطاحن، وفي كثير من الأحيان إلى دمار شامل، طال الإنسان والحيوان والجماد، إلى حد لم يعد من الممكن التمييز كثيرًا بين المتعصبين الصرب، ومحاولي اقتفاء خطواتهم الجدد. في تلك الفترة كانت الدبلوماسية الألمانية ترى ان الموقف الكرواتي الجديد، وتحول الخلاف إلى معارك طاحنة، يعملان في النتيجة لخدمة المصالح الصربية...

ومن المؤثرات التي تعكس عدم رضا الدبلوماسية الألمانية على التوجهات «المفاجئة» التي اعتمدتها الأقلية البوسنية الكرواتية تصريحات متكررة عن متحدثين باسم خارجية بون تشير إلى اعتبار هذا التصرف خطوة تصب في الاتجاه غير الصحيح. وقال الوزير كينكل نفسه: «ربما يحدونا الأمل إلى تصحيح هذه المواقف، لكن يبدو ان الوقت بات متأخرًا». وعدا ذلك فإنه لم يكن من المتعذر تلمس الاتجاه الألماني الرافض للتوجّه الكرواتي في التصرفات والمواقف السياسية الأخرى.

والدوائر السياسية الألمانية هي التي سربت، على الأرجح، إلى أبرز الدور الصحافية في البلاد، معلومات سرية بشأن اتفاقات بين بلغراد الصربية وزغرب الكرواتية تتضمن اقتسامًا لأراضي جمهورية البوسنة – الهرسك، وجعلها في النتيجة تختفي عن الخارطة، لكن هذه الدوائر ذاتها نأت بنفسها عن الخوض في هذا الموضوع تصريحًا أو تلميحًا، فتشابه موقفها مع موقف مماثل للطرفين المعنيين مباشرة بالموضوع، الصرب والكروات، الذين لم ينفيا ما ورد في التقارير الألمانية المنتشرة فيما بعد، بسرعة، عبر وسائل الإعلام العالمية الأكثر أهمية.

وبدأ غبار هذا الموضوع المهم يتصاعد في الآونة الأخيرة فوق بناء أهم تمثيل شعبي كرواتي «البرلمان» الأمر الذي يعد كسرًا لجدار الصمت من المعنيين بالأمر. فقد طالب عضوان برلمانيان في زغرب باستقالة فرانيو تودجمان، رئيس جمهورية كرواتيا «لأنه قامر بمصالح كرواتيا الرئيسية عن طريق عقده تحالفًا سريًا مع الأعداء الصرب لاقتسام البوسنة – الهرسك». وهو ما يعني أن بون التي علمت بتفاصيل الموضوع لم تكن قادرة على التأثير فيه أو ثني العاملين عليه، وطرحه بذلك الأسلوب يعني فتح روافد اقليمية أو دولية يمكنها التأثير. ومع أن هذه الرؤية لا تتعدى الافتراض، إلا أن طرحها يقترب من الخط الألماني الداعم لكرواتيا والرافض لأي نوع من الهيمنة الصربية.

ويعتقد أن زغرب تلقت تحذيرًا قويًا من ألمانيا، لفتت فيه بون أنظار الزعامة الكرواتية إلى مساوئ فتح جبهة ثانية في القتال. إن مثل هذه الأمور تبقى، في حال حدوثها، طي الكتمان، حتى

لا تتخذ ذريعة لاثبات «انحياز» الألمان في صراعات البلقان، وهو أمر تحرص الحكومة الألمانية على الدوام على تأكيد نفيه، والتمسك بالحياد التام إزاء ما يحدث.

من الثابت، حسب مصادر بوسنية مطلعة، أن الحكومة الألمانية أيدت «مباشرة» الاتفاق – الأميركي – الأول الذي تمّ، في نيويورك في ٢٣ أيلول ١٩٩٢، بين الرئيسين الكرواتي فرانيو تودجمان والبوسني علي عزت بيكوفيتش، وكان يعتبر ملحقًا لاتفاق آخر بين الجانبين تم توقيعه في نهاية تموز من العام نفسه. وتضمن تشكيل لجنة تتولى تنسيق المساعي الدفاعية لكلا الجانبين ضد القوى الصربية المهيمنة على أكثر من سبعين في المئة من مجمل أراضي البوسنة – الهرسك. لكن لم يكد يمضي سوى ثلاثة شهور على توقيع الاتفاق حتى شرع كرواتيو البوسنة بهجمات مدفعية استهدفت مدينتي ترافنيك وغورنيتش فاكوف. وتضيف هذه المصادر إلى رؤيتها تصورًا جديدًا وهو أن ألمانيا كانت تمارس ضغوطًا لم يعلن عنها على الجانب الكرواتي، في كل مرة تعود الأمال العدوانية الكرواتية ضد المسلمين إلى الاندلاع، فقد ضغطوا على سبيل المثال من أجل توصل الرئيس البوسني بينكوفيتش وزعيم الاقلية الكرواتية في البوسنة ماتي بوبان إلى اتفاق ينهي المصادمات الدموية بين الجانبين التي بدأت أواسط نيسان من العام الماضي (١٩٩٣)، وبالفعل وقع الاتفاق في ٢٥ من الشهر نفسه، وتضمن مجددًا تشكيل هيكل قيادي عسكري مشترك». الأمر الثابت في التصرف الكرواتي هو أنهم كانوا يتحركون بايحاء من «قوى خارجية غير معروفة»، في كل مرة أن لهم في التحرك مصلحة، وربما فائدة مضمونة، ومن هذه الايحاءات توقيعهم في ١٦/٤/١٩٩٢ اتفاقًا عسكريًا رعاه الجنرال الفرنسي موريلون، وتضمن هدنة مع الصرب في كل أنحاء البوسنة – الهرسك. وطبيعي أن تفاصيل الاتفاق لم تكن تشكل مدخلًا سليمًا إلى سلام دائم في الجمهورية حسب الموقف الألماني الذي لا يؤيد أي تعاون مع الجانب الصربي، طالما استمر عدوانه المدان دوليًا». لكن الادانة لم تكن لتشكل ردعًا نهائيًا عن مواصلة هذه السياسية غير المحسوبة النتائج. فقد وقع زعيم الميليشيات الصربية رادوفان كارادتيش وزعيم كروات البوسنة بوبان «اتفاقًا مشتركًا»، لتقسيم جمهورية البوسنة – الهرسك إلى ثلاثة أقاليم عرقية. وكان يوم التوقيع ١٧/٦/١٩٩٣ مؤشرًا جديدًا على خروج السياسة الكرواتية عن خط الانضباط الاستراتيجي الثابت، الذي يحمي مصالح الكروات، على الأقل، في المدى الأبعد، والسبب وجود أراض واسعة تابعة لجمهورية كرواتيا تحت الاحتلال الصربي.

عقب الاتفاق الكرواتي مع الشرعية البوسنية، في الولايات المتحدة، على الاندماج في اتحاد كونفيديرالي يجمع الجمهوريتين اليوغوسلافيتين السابقتين، أثيرت مجددًا تساؤلات حول مصير ما قيل إنها إتفاقات سرية «مضمونة» مع الجمهورية الصربية، وبرز من جديد الحديث عن دور ألماني ضاغط في هذا الاتجاه. والألمان الرسميون، لم يدلوا بتصريحات واضحة تفيد بأنهم فعلًا وراء تحول كلامي أو فعلي، في الموقف الكرواتي، المتناقض حتى الآن إزاء الأسلوب الأمثل للتعايش مستقبلًا مع شركاء الأمس غرماء اليوم. لكن المؤكد أن قيادة كرواتيا تدرك التراجعات الواسعة في بنية الاقتصاد القومي، إدراكها لكون استمرار التطاحن العسكري تارة والسياسي تارة أخرى هو السبب وراء عدم الاستقرار، ومن ثم التوصل إلى أطر تطويرية تنجح في تحجيم الأضرار والخسائر الجسيمة التي منيت بها الهياكل التصنيعية والانتاجية في كرواتيا.

ويبدو أن ضغوطًا سياسية واسعة النطاق من داخل كرواتيا تعرض لها الرئيس تودجمان وراء الاضطرار إلى تغيير سياسة دعم التشدد في موقف الأقلية الكرواتية – البوسنية مع الحكومة المركزية في ساراييفو، منها ما تردد عن توجيه تحذير شديد اللهجة إليه بأن عليه فقدان الأمل في النجاح بفترة رئاسية جديدة «إذا استمر في العمل المزدوج، وضرب المصالح الوطنية لكرواتيا»، في إشارة إلى دوره الخفي في العلاقات غير الواضحة مع الصرب.

مطلع الشهر الجاري (حزيران ١٩٩٤) حضر إلى بون وفد كرواتي كبير برأسه وزير وضم مسؤولين كبارًا في وزارتي الخارجية والاقتصاد وشخصية كرواتية مسلمة، وكان أبرز عمل للوفد، على ما يبدو، هو السعي إلى ضمان «تأكد» الدول الاسلامية من الموقف الكرواتي الجديد إزاء الوضع في جمهورية البوسنة – الهرسك. واجتمع الموفدون لهذا الغرض مع مجموعة من السفراء العرب والمسلمين، واتيحت الفرصة لمساءلة أعضاء الوفد عن إمكان ثبات هذا الاتفاق دون غيره على رغم المسلسل السابق من الأخطاء التي ارتكبت وأدت إلى نكث المواثيق والعهود في ما يتعلق بروابط المستقبل مع المسلمين.

وإذ أكد الجميع بمن فيهم المسؤول الاسلامي صدق نوايا كرواتيا، مشيرين إلى «النجاح» الذي لا يزال وفدا الجانبين يحققانه في اجتماعات العاصمة النمسوية، فإنه يبقى من السابق لأوانه القطع بحدوث طلاق تام مع الصرب، وتخل عن أي اتفاقات أشيع عن إبرامها مع ميلوسيفيتش وكاراديتش ولم يتم الاعلان عنها. وقد يمضي وقت طويل قبل التمكن من الحديث الواثق عن توجه دائم في السياسة الكرواتية.

على الصعيد الداخلي

في الإنتخابات: «التشريعات» و «الانتخابات» هما العنوانان الرئيسان اللذان سيطرا على الحياة السياسية الداخلية في الأعوام الأربعة الأولى من عمر دولة ألمانيا الموحّدة من جديد. ففي ٢٨ أيار ١٩٩٣، أعطى البرلمان الألماني موافقته النهائية على قانون من شأنه إغلاق حدود ألمانيا أمام معظم طالبي اللجوء إليها لاغيًا بذلك إحدى السياسات الخاصة باللاجئين الأكثر ليبرالية في العالم كان الدستور الألماني قد نصّ عليها للتكفير عن جرائم اضطهاد الأجانب على أيدي النازيين. ففي صلب القانون الصارم الجديد بند يسمح لسلطات الهجرة بإعادة جميع طالبي اللجوء الذين يعبرون حدود ألمانيا برًا. كما يرفض القانون معظم الذين يرغبون في الحصول على اللجوء ممن يصلون عبر الموانئ أو المطارات. ومن حق هذا القانون أن ينعكس سلبًا على بولندا وتشيكيا اللتين ستتحملان عبء اللاجئين الذين لن تستقبلهم ألمانيا. ومعلوم أن عددًا كبيرًا من المليوني لاجئ الذين دخلوا ألمانيا منذ ١٩٨٩ استخدموا أحد هذين البلدين كمحطة توقف. وفي تفسيرات وتبريرات الحكومة ومؤيديها من النواب لهذا القانون ان «التدفق الهائل للاجئين يشكل عبئًا على اقتصاد البلاد وسببًا للعنف النازي الجديد ضد طالبي اللجوء... وإن الدرس المستخلص من سيطرة النازيين على الحكم – عام ١٩٣٣– هو أنه يجب عدم دفع رجل الشارع إلى أحضان اليمينيين المتطرفين» (راجع أيضًا «نازيون من جديد» بعد قليل).

اعتبرت الانتخابات الفرعية (في ولاية برندنبورغ) التي جرت في أواخر ١٩٩٣ تمرينًا للانتخابات الاشتراعية العامة وبارومترًا لقياس ردود فعل المواطنين في شرق ألمانيا تجاه سياسة الحزب الحاكم (الديمقراطي المسيحي) في بون. ففي هذه الانتخابات مني الديمقراطيون المسيحيون بزعامة المستشار هيلموت كول بأكبر هزيمة لهم في تاريخ حكمهم بعدما فقدوا ثلث أصوات ناخبيهم في ولاية برندنبورغ، وتقدم عليهم الشيوعيون السابقون المؤطرون حاليًا في «حزب الاشتراكية الديمقراطية» ليصبحوا ثاني قوة انتخابية في الولاية بعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض. ومع ذلك بقي الحزب الحاكم متقدمًا على «الاشتراكية الديمقراطية بنسبة ١,٥٪ فقط. وفاز مرشح «الاشتراكية الديمقراطية» (الشيوعيين السابقين)، رولف كوتسموتز، بمنصب عمدة بوتسدام (عاصمة ولاية برندنبورغ) إذ حصل على نسبة ٤٣,٨٪ من الأصوات مقابل ٢٩,١٪ لمنافسه الاشتراكي الديمقراطي هورست كارملش.

وفي ايار ١٩٩٤ (أي قبل أشهر قليلة من الانتخابات الأهم في البلاد، الانتخابات التشريعية العامة التي ستجري في تشرين الأول ١٩٩٤)، حقق الحزب الحاكم، الديمقراطي المسيحي، نصرًا انتخابيًا مهمًا بفوز مرشحه، رئيس المحكمة الدستورية العليا، رومان هرتزوغ المقرب من المستشار هلموت كول، رئيسًا للجمهورية الألمانية. واللافت في هذه الانتخابات أن بين المرشحين الخمسة، كان مرشح عن الحزب الجمهوري ذي الميول النازية ويدعى هيرتسل، لكنه استبعد في الجولتين التاليتين لأنه لم يحصل إلا على ١٢ صوتًا. لكن هذا الأمر بحد ذاته يبقى كافيًا لتذكير الألمان وباقي الشعوب أن النازية بدأت في الحصول على أصوات قليلة جدًا في مختلف العمليات الانتخابية التي جرت في السنوات الأولى من عمر جمهورية فايمر (بداية العشرينات).

والجدير ذكره أن الرئيس في ألمانيا، ذات الطبيعة البرلمانية القائمة على التعددية الحزبية، ينتخب مرة كل خمس سنوات. ويجيز الدستور إعادة انتخابه لمرة واحدة فقط لا يمكن تجاوزها في مطلق الأحوال. والمؤسسة التي تنتخبه هي «المجمع الانتخابي» في الرايخستاغ (في برلين) المكوّن من أعضاء المجلسين: مجلس النواب (البوندستاغ) ومجلس الشيوخ (البوندسرات: اعضاؤه يمثلون الولايات الألمانية الـ ١٦). والرئيس الحالي، رومان هرتزوغ، هو الرئيس السابع بعد الحرب العالمية الثانية. ومهمات الرئيس محصورة في قضايا البروتوكول، وتمثيل بلاده في الخارج، ومتابعة مسألة دستورية القوانين. لكن الرئيس السابق، رايتشارد فون فايتسكر، الذي خلفه الرئيس الحالي رومان هرتزوغ، استطاع نوعًا ما كسر هذه المعادلة نسبيًا، فتدخل مرات عدة في شؤون السياسة، وأحيانًا في قضايا تعتبر من صلب مهمات المستشار، رئيس الحكومة، كما أشارت بوضوح تصريحات السياسيين. ومع ذلك لم يوتّر الأمر الأجواء بين الرئيس (الذي يملك ولا يحكم) وبين المستشار الحاكم، هلموت كول، وذلك لظروف استثنائية على رأسها التقدير العالي الذي يحظى به فايتسكر بين الأوساط السياسية البارزة بالاضافة إلى أنهما ينتميان إلى حزب واحد هو الحزب الديمقراطي المسيحي.

في الاقتصاد والاجتماع: عرفت ألمانيا، عقب توحيد شطريها، أخطر أزمة اقتصادية منذ ١٩٤٥ متأتية من الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن التوحيد بحد ذاته حيث برز على ساحة النظم

الاقتصادية نموذج جديد رأت ألمانيا الموحّدة نفسها مضطرة على اختباره وتحمل نتائج هذا الاختبار، وهو النموذج الذي يمكن تسميته ب «إقتصاد السوق الاجتماعي». وقد ترافق ذلك مع بداية رفض شديد من الموظفين والمأجورين وأصحاب الدخل المحدود، خاصة في الشطر الألماني الغربي. ومن حق شبح الفقر، وازدياد الهوة «الاجتماعية» بين شرق ألمانيا وغربها، والاصلاح الدستوري الهادف إلى التضييق على حق اللجوء، والفضائح السياسية... ان تمهّد جميعها، الطريق أمام اليمين المتطرف.

فبعد الآمال العريضة التي حملها التوحيد (١٩٩٠) للاقتصاد الالماني في غزو أسواق أوروبا الشرقية، عاد هذا الاقتصاد وعرف جموداً بدءاً من النصف الثاني من ١٩٩٢، حيث انخفض الانتاج الصناعي (١٩٩٢–١٩٩٣) نسبة ٤٪. وبدءاً من أوائل ١٩٩٣، اخذت تتضاعف أعداد العمال الصناعيين المسرّحين. ولهذا الوضع أسباب رئيسية ثلاثة: تراجع الاستهلاك الداخلي الناتج عن الزيادات الضرائبية على الأجور والمخصصة لتمويل التوحيد، إنكماش في الأسواق الغربية إزاء المنتوجات الألمانية، وأخيراً تراجع في الطلب على المنتوجات الألمانية في أوروبا الشرقية بعد أن كانت ألمانيا قد حققت فيها (١٩٨٩–١٩٩١) سوقاً اقتصادية مهمة لمنتوجاتها. وهذه الصورة القاتمة يعوّض عنها بعض الشي إزدهار القطاع المصرفي الذي اتبع سياسة مالية ونقدية قائمة على المديونية، للقطاعين العام والخاص، المرتبطة بعملية توحيد الشطرين وبفوائد مرتفعة.

صاحب «التوحيد» و «الركود» نوع من انفجار الفقر والبؤس في النسيج الاجتماعي الألماني، خصوصاً في «جمهورية ألمانيا الديمقراطية» (سابقاً)، إلى درجة أن النفقات الاجتماعية قد تضاعفت ثلاث مرات بين ١٩٨٠ و ١٩٩٢. وجاءت الخسائر فادحة: أكثر من ٤ ملايين عاطل عن العمل، وبين ٦ إلى ٨ ملايين ألماني يعيشون تحت مستوى الفقر، ١٥٠ ألف شخص من دون مسكن... فهناك تدرج واضح باتجاه مزيد من الهوة بين الطبقات الاجتماعية: ١٠٪ من السكان يمتلكون أكثر من نصف الثروة الوطنية، في حين أن المأجورين (واصحاب الدخل المحدود)، لوحدهم، دفعوا ٨١٪ مما رتبته عملية التوحيد من كلفة في ١٩٩١–١٩٩٢. وبدأ المجتمع في ألمانيا الغربية يتعرف على فئة الهامشيين وسكان الغيتوات والبؤس من الألمان أنفسهم، إذ لم تعد هذه محصورة بالعمال المهاجرين الأجانب (من أتراك وغيرهم). وثمة قلق عميق لدى العمال الألمان المؤهلين، والكوادر الوسطى، وصغار التجار والمزارعين. وبدأ المزارعون ينظمون مظاهرات احتجاج على غرار زملائهم الأوروبيين، من فرنسيين وأسبان على وجه الخصوص.

إضافة الى ذلك، فإن القطيعة الاجتماعية–الاقتصادية التي كانت بين شرق المانيا وغربها ازدادت رسوخاً مهدّدة مجمل مسار التوحيد بين الشطرين. إذ هناك نحو نصف مجموع اليد العاملة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (سابقاً) إما عاطلة عن العمل (الإحصاءات الرسمية تشير إلى ١٫٣ مليون أي ١٥٪ من مجموع العاملين، ودراسات علمية كثيرة تشير إلى أن العدد أكبر بكثير)، وأما تعمل في «مهن وضيعة» لا تكفي الحاجات الاساسية أو تعيش على المساعدات. وهذه الوضعية تطال كل القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع الصناعي الذي تدنت وظائفه من مليوني وظيفة في العام ١٩٩١ إلى ٧٦٢ ألفاً في ١٩٩٣ (وحده قطاع الصلب تدنت وظائفه من ١٫٥ مليون قبل التوحيد إلى ٤٠٠ ألف في أواسط ١٩٩٣).

وقد جاء رفض اتحاد أرباب العمل في ألمانيا الشرقية (مدعومين من الاتحاد الوطني للصناعة) احترام تعهدهم بزيادة ٢١ إلى ٢٦٪ على أجور ٤٠٠ ألف عامل في قطاع الصلب في المانيا الشرقية بهدف الوصول إلى حالة متساوية مع الأجور في ألمانيا الغربية في العام ١٩٩٤، ليؤجج وضعية التململ العام. إذ إن الأجر الحقيقي في ألمانيا الشرقية (حيث العامل محروم من كثير من التعويضات والمكتسبات المتوافرة في ألمانيا الغربية) لا يتعدى نصف ما هو عليه في ألمانيا الغربية، في حين أن الأسعار هي نفسها تقريباً في الشطرين، وكذلك التضخم، وأجور السكن، وما إليها... وقد ترجم هذا النزاع باضراب كبير نفذه عمال الصلب (حوالي ١٠٠ ألف) في ألمانيا الشرقية في ٢ نيسان ١٩٩٣. وقد تضامنت معه قطاعات عديدة في ألمانيا الغربية. وفي شباط ١٩٩٤، هدد اتحاد نقابات عمال الصلب في المانيا، وهو أكبر الاتحادات العمالية (حوالي ٤ ملايين عامل) باعلان اضراب عام مطالباً بزيادة في الأجور بين ٥ و ٦٪، فيما يسعى اتحاد أرباب العمل إلى تخفيض المصاريف ١٠٪ لأن ألمانيا، كما يقول هذا الاتحاد، تشهد مرحلة كساد اقتصادي لم تعرف مثيلاً لها منذ الحرب العالمية الثانية. وكان اتحاد أرباب العمل أقدم، في ١٩٩٣، على إلغاء ٢٤٠ ألف وظيفة.

نازيون من جديد

تنظيمات نازية: لقد أصبحت أنباء العمليات الارهابية التي يقوم بها النازيون الجدد أمراً معتاداً، وأصبح الحديث عنهم حديثاً شبه يومي. والحقيقة أن نشاط النازيين الجدد كان لافتاً منذ اليوم الأول لتوحيد شطري المانيا في مطلع عام ١٩٩٠، وإن كان نشاطهم في ألمانيا (وأحياناً في دول أوروبية أخرى) لم ينقطع تماماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فيقوى أو يضعف من وقت لآخر، حتى كان عام ١٩٦٤ حيث عرف تيار النازية الجديدة قفزة كبرى مع بداية تأسيس الحزب القومي الديمقراطي، كحزب نازي، في هانوفر. وسرعان ما اكتسب هذا الحزب شعبية كبيرة وارتفع عدد اعضائه خلال عامين فقط إلى أكثر من ٣٠ ألف عضو، وشارك في الانتخابات العامة التي جرت في ١٩٦٦ وفاز بعدد من المقاعد، وكان في برنامجه المعلن يردد الكثير من أهداف النازية وشعاراتها، مثل «ألمانيا فوق الجميع».

ومع تزايد المشكلات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، ونزوح شباب دول العالم الثالث للعمل في ألمانيا بالاضافة إلى من نزحوا إليها من الدول المحيطة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ومن المهاجرين الفيتناميين والرومانيين، كل هذا أدّى إلى اتساع خطورة النازيين الجدد الذين ارتفع عددهم في عام ١٩٩١ وحده بنسبة ٢٠٪ في نطاق ٧٦ منظمة نازية. وقد عرفت السنوات القليلة التي تلت إعادة توحيد ألمانيا (١٩٩٠–أواسط ١٩٩٤) تزايد كراهية الاجانب حتى أن عمليات العنف التي ينفذها الشباب النازي («حليقو الرؤوس») تجد تعاطفاً من الكثيرين من الألمان الذين تؤكد لهم الأرقام أن اللاجئين الأجانب الذين لم يكن عددهم يتجاوز عام ١٩٨٣ حوالي ٢٠ ألفاً، قد قفز إلى ١٩٤ ألفاً عام ١٩٩٠، ثم إلى ٢٥٦ ألفاً، ثم إلى أكثر من ثلاثة ملايين

(أواخر ١٩٩٣). فكانت النتيجة أن الجاليات الأجنبية (خصوصًا الجالية التركية) في ألمانيا أخذت تتعرض إلى سيل من الاعتداءات على حياة أفرادها، وعائلاتهم ومساكنهم.

الصحفية بريجيت باتزولد نشرت لها مجلة «لوموند ديبلوماتيك» (عدد حزيران ١٩٩٣، ص ٤–٥) تحقيقًا بعنوان «عنصرية على وقع موسيقى الروك». كلمات الأغاني صيحات حرب وعنف وكره الأجنبي. والأخطر، النسب والمعدلات التي تدل بوضوح على رواج كبير ونمو مطّرد. الفقرتان التاليتان توجزان التحقيق:



في بيت أحد النازيين الالمان الجدد



شعارات النازية وشم على الجسم.

أغنية من كلماتها: «إنني قائد طائرة مقاتلة، إنني أزرع الموت»، فرقة المغنين والموسيقيين من مدينة فرنكفورت، وقد بيع من اسطوانتها (في ١٩٩٣) أكثر من ٢٥٠ ألف نسخة؛ والفرقة، تعود شهرتها إلى ١٩٨٤، حيث وزعت اسطوانة من كلمات إحدى أغنياتها: «أحبُّ الأطفال، أشلاء...»، ولم تتخذ وزارة التربية قرارها بمنع هذه الاسطوانة إلا في آب ١٩٩٢.

في ألمانيا الشرقية، وقبل انهيار جدار برلين (تشرين الثاني ١٩٨٩)، كان هناك تعاطف محدود؛ لكن خلال أشهر قليلة سجّل ارتفاع في الاقبال على الموسيقى النازية من ٥٠ إلى ٦٠٪. وفي تموز ١٩٩١، جرى استقصاء للرأي العام في ألمانيا الشرقية أظهر أن ٤٩٪ من شبابها يعتقدون أن هناك عددًا كبيرًا من المهاجرين الأجانب في المانيا، علمًا أن ليس على أرض ألمانيا الشرقية من هؤلاء الأجانب سوى نسبة قليلة جدًا (١,٢٪). كانت التربية المعادية للفاشية في ألمانيا الشرقية إجبارية، وكانت عقوبات شديدة تنتظر المشاغبين منهم، وهم أقلية لا تذكر. لكن، بدءًا من عام ١٩٨٩، أخذت تقع حوادث اعتداء على أجانب تصل أحيانًا إلى حد القتل، وجرى بعضها على بعد خطوات من رجال الشرطة.

شهد النصف الثاني من العام ١٩٩٣ تزايدًا ملحوظًا في النشاط الارهابي و«السياسي» النازي واكبته وفرة اعلامية تنقل الحدث والنشاط، والتحليل أحيانًا. أما عن النشاط «السياسي» لهذه التنظيمات اليمينية المتطرفة (النازية) فيمكن ايجازه بالكلام على مناسبة عقد حزب «وحدة الشعب الالماني» اليميني المتطرف مؤتمره السنوي في مدينة باساو على الحدود النمسوية (تشرين الأول ١٩٩٣).

في المؤتمر، دعا رئيس هذا الحزب، غيرهارد فري قادة الحزب الجمهوري (اليميني المتطرف أيضًا) برئاسة فرانز شونهوبر إلى العمل على وضع استراتيجية عمل مشترك استعدادًا لخوض الانتخابات العامة المقبلة (صيف ١٩٩٤) وتنسيق النشاط من أجل تحقيق شعار «المانيا يجب أن تحيا». وهذه هي المرة الأولى التي يبدي فيها الحزبان مثل هذا الاستعداد للعمل المشترك بعدما كانا يتنافسان على اجتذاب المجموعات النازية الصغيرة العاملة على الساحة الألمانية. إذ كان الحزب الجمهوري يتملص على الدوام من العمل المباشر مع المجموعات النازية المكشوفة خوفًا من فقدان وضعه الدستوري وعضويته في برلمان مقاطعة بايرن وعضويته في البرلمان الأوروبي. إلّا أن دخول حزب «وحدة الشعب الألماني» ألى برلمان مقاطعتي بريمن وشليزفك هولشتاين وحصوله في انتخابات هامبورغ (١٩٩٣) على نسبة ٣,٨٪ وبالتالي ترسخ وضعه الدستوري ساهما في تبديد التردد ازاء فكرة العمل المشترك بين الحزبين.

وقد حضر مؤتمر حزب الشعب الألماني عدد من المنظمات النازية المحظورة وغير المحظورة مثل «المعركة القومية» و «البديل الألماني» و «رابطة ألمانيا» و «حزب العمال الألماني الحر» و «شباب الفايكنغ»، وغيرها، ما يدل على وجود التنسيق والتضامن بين هذه المنظمات. وكان أعلن رسميًا من قبل «لجنة حماية الدستور» (أعلى لجنة أمنية في ألمانيا) عن وجود لجان للتنسيق بين المنظمات النازية تشكلت منها فرق كوماندوس متنقلة ومشتركة مهمتها توجيه الضربات إلى الأجانب.

أما الظاهرة التضامنية الأخرى والخطرة فتمثلت بحضور ممثلين عن المنظمات النازية في روسيا وبولندا التي تطالب باعادة بروسيا الشرقية (في روسيا) وشليزين وشليزين العليا (اللتين ضمتا إلى بولندا) إلى ألمانيا.

ومن المتفق عليه أن المجموعات النازية الجديدة تمثل أقلية بين الألمان. وعلى رغم ما بذلته الألمانيتان (الغربية والشرقية) لاستئصال الفكر النازي ومؤسساته فإن التطرف اليميني النازي لا يزال قادرًا على تسديد ضربات موجعة، هذا إذا لم يكن في حالة نمو مطرّد تغذيه الظروف الملائمة. فكما أن الصلح الذي أعقب هزيمة الألمان في الحرب العالمية الأولى بذر بذور الحرب العالمية الثانية، فإن قدرًا غير يسير من جذور النازية الجديدة المعاصرة موروث ومنقول مع ملايين الألمان الذين تم اجلاؤهم من مناطق صارت الآن تشيكية أو بولندية أو روسية، فأنشاوا الجماعات العلنية والسرية، وهي متماسكة التنظيم وذات ثقل جماهيري وانتخابي لا يستهان به. ويعتبر أيضًا تربة خصبة لتفريخ المتشدّدين العنصريين تدفق حوالي نصف مليون من طالبي اللجوء السياسي في العام ١٩٩٢ وحده (أي أكثر عشرين مرة من الذين طلبوا اللجوء إلى بريطانيا). وأفلح العنصريون بالفعل في دفع الحكومة والمعارضة إلى تعديل الدستور بفرض الحد من سيل اللاجئين من أوروبا الشرقية. ولعل نشاط النازيين الجدد يزيد كثيرًا على وزنهم الكمي في المجتمع. وتشير الدراسات التي تنشر في ألمانيا (١٩٩٣–١٩٩٤) أن مجموع المنتسبين إلى الجماعات النازية الجديدة يقدر بين ٧–١٠ آلاف فقط، حوالي ٨٠٪ منهم دون سن الخامسة والعشرين.

العّمال الأجانب في ألمانيا: من المعروف أن الهجرة إلى ألمانيا بدأت في القرن التاسع عشر حين حصل ازدهار صناعي كبير في منطقة الروهر الواقعة في الجانب الغربي من ألمانيا، وكان أول المهاجرين ألمان المقاطعات الشرقية. إلّا أن تسارع عجلة التقدم الصناعي والازدياد الكبير في الحاجة إلى الطاقة والوقود سرعان ما أدّى إلى كثرة المهاجرين من مناطق خارج ألمانيا. ففي عام ١٩١٣ كان ثلث العمال في منطقة الروهر من البولنديين، وحوالي مليون عامل إيطالي في جنوب ألمانيا. وتولدت مشاعر عدائية ضد هؤلاء العمال عند عموم الشعب. وكان الأجانب يسكنون في مناطق مزدحمة فقيرة تكثر فيها الجرائم والأوبئة، فطردت الحكومة أعدادًا كبيرة منهم. وصدر (في ١٩٠٨) قانون منع التكلم باللغة البولندية في الأماكن العامة.

وفي فترة ما بين الحربين كانت نسبة العمال الأجانب منخفضة في ألمانيا، وفي أوروبا عمومًا، لاسباب تعود إلى تردي الوضع الاقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى. لكن بعد سيطرة الحزب النازي على الحكم تضاعفت الانتاجية الصناعية بشكل مذهل ورجعت الحاجة إلى استيراد أعداد كبيرة من العمال من الخارج إلى حد أن وصل عددهم إلى أكثر من نصف مليون في العام ١٩٣٩. واستمرت أعدادهم بالتضاعف أثناء الحرب العالمية الثانية، إلى أن وصل عددهم إلى ٧,٥ مليون عامل ليحلوا محل العمال الألمان الذين التحقوا بصفوف الجيش. واجبرت غالبية هؤلاء على العمل في ألمانيا قسرًا، بل كان قرابة ١,٨مليون منهم أسرى حرب خصوصًا البولنديين بعد احتلال بولندا (١٩٣٩).

وبعد الحرب، بدأ العمال الاتراك (خصوصًا بين عمّال دول كثيرة من العالم الثالث) يتوافدون للعمل في ألمانيا منذ العام ١٩٦١، حين وقعت حكومة بون مع حكومة أنقرة عقدًا ثنائيًا لاستخدام العمالة في ألمانيا. واستمر تدفق الأتراك إلى ألمانيا إلى أن أصبحت الجالية التركية أكبر الجاليات المهاجرة يفوق عددها مليوني نسمة.

وتقول الاحصاءات الالمانية الرسمية ان في ألمانيا ٦,٥ مليون من الأجانب وأن الأتراك يمثلون كبرى الجاليات. أما الآخرون فهم (بالترتيب العددي): اليوغوسلاف (سابقًا)، فالايطاليون، فالاغريق، فالبرتغاليون، فالايرانيون، فالمغاربة. والاتراك أفضلهم تنظيمًا. وقد وفدوا إلى ألمانيا (حليفة تركيا في الحرب العالمية الأولى، وحليفتها في منظمة الناتو الآن) للعمل، وساهموا بقدر ملموس في انعاش الاقتصاد. وهم مسالمون ونشطون غير أن فوارق الدين واللغة والتقاليد تجعلهم (بجانب المغاربة والايرانيين) هدفًا أكثر وضوحًا وتحديدًا من البولنديين أو الايطاليين. وتستخدم المنظمات النازية الجديدة مختلف الاساليب لالهاب الشعور ضد الأتراك.

واقع الجالية التركية في ألمانيا: في «الحياة» (العدد ١١٠٩٨، تاريخ ٣ تموز ١٩٩٣، ص ١٤) مقال كتبه، من أنقرة، عصمت أمست، بعنوان: «الأتراك في ألمانيا قوة اقتصادية وجماعة ثقافية – الخطر على حياة الأتراك في أوروبا يتزايد يومًا بعد يوم»، هذا نصه:

اتسم وجود الأتراك في ألمانيا الذي يعود تاريخه إلى ٣٢ عامًا بتغيرات وتحولات عدة، واتخذ في الآونة الأخيرة منحى عنيفًا ودمويًا. وبقي الأتراك الأوائل الذين اعتبروا «ابطالًا» لقبولهم أعمالًا من «الدرجة الثالثة» حين قدموا إلى ألمانيا، عند هذه الدرجة، وفي أحسن الأحوال بقوا عمالًا حتى اليوم.

لكن بدأنا نلحظ حدوث تطورات أخرى تدريجيًا في أوساط الجالية التركية المتنامية في ألمانيا لا سيما بعد جمع شمل أسرها. ويُعزى بعض هذه التطورات إلى اضطرار ابناء هذه الجالية إلى حل مشاكلهم بأنفسهم. وخلال هذه السنوات الاثنتين والثلاثين أصبح الأتراك في ألمانيا أصحاب مهن مرموقة على مختلف الصعد ولم يعودوا «عمالًا ضيوفًا» هناك يعملون في المصانع أو خدمات النظافة، بل أصبحوا أتراكًا منخرطين في الحياة المهنية العادية كالالمان تمامًا. وتشير الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٩٢ الماضي إلى أن هناك ٦٥٤، ١,٨٢٨ تركيًا في ألمانيا، ٤٣ في المئة منهم نساء و ٥٥ في المئة رجال. وتبلغ نسبة من هم فوق الرابعة عشرة من أعمارهم ٧٥ في المئة، وولد ٢٥ في المئة منهم في ألمانيا.

وحين يتحدث المرء اليوم عن الأتراك في ألمانيا فإنما يتحدث عن أجيال مختلفة: الجيل الأول كان القادمين الأوائل، والجيل الثاني أبناءهم، والجيل الثالث اليوم هم الأحفاد الذين اتموا مع ابائهم (الجيل الثاني) تعليمهم في ألمانيا. كما تغيرت الصورة التعليمية وأصبحت أعداد متزايدة من الأتراك هناك تتجه نحو الـ «جيمنازيوم» (المدرسة العليا) التي تؤهلهم بعد التخرج لدخول الجامعات، بدل التوجه إلى الـ «هاوبت شوله» (المدرسة الثانوية) التي كانت تؤهلهم للقيام بمهن محددة. وتشير احصاءات عام ١٩٩١ الرسمية إلى أن أكثر من ٢٢ ألف تلميذ تركي يدرسون في

المدارس العليا الألمانية، وإلى أن ١٢٩٦٢ تركيًا يدرسون في الجامعات الألمانية حسب قيود الفصل الشتوي لعام ١٩٩٠.

وظهر بوضوح في الآونة الأخيرة اتجاه قوي لدى أتراك ألمانيا إلى بدء أعمال خاصة. والمعلومات المتعلقة بذلك عن العام الماضي تفيد أن هناك حوالي ٣٥ ألف تركي يديرون أعمالهم الخاصة في ألمانيا، وكان هذا العدد لا يتجاوز ٣٣ ألفًا في عام ١٩٩٠. وبحلول ذلك العام كان ١٠٥٠٠ تركي يديرون أعمالهم الخاصة في ولاية فيستفاليا شمال الراين الفيديرالية حيث يقطن الكثير من الأتراك. وارتفع هذا العدد إلى ١١٧٠٠ تركي في العام الماضي. وتعود هذه الأعمال الخاصة على أبناء الجالية التركية في المانيا سنويًا بـ ٢٨ ألف مليون مارك وفق احصاء أجري في العام الماضي. وبلغ حجم الاستثمارات الاجمالي حوالي سبعة آلاف ومئتي مليون مارك. وأوجد الأتراك ١٢٥ الف وظيفة جديدة بفضل الأعمال الخاصة التي يديرونها. كما ان الأتراك أكبر مجموعة من دافعي الضرائب ضمن الجاليات الأجنبية في المانيا، إذ بلغ مجموع ما دفعوه من هذه الضرائب للخزينة الألمانية بعد توحيد الألمانيتين وخلال سنة واحدة ٤٧٠ مليون مارك في اطار «الضريبة التضامنية» لاعادة هيكلة المانيا الشرقية. ولا يسهم الأتراك في ألمانيا في رفد اقتصادها كأصحاب أعمال ودافعي ضرائب وحسب، بل كمستهلكين ومستثمرين أيضًا، فقد تغير نمط استهلاكهم من السلع الرخيصة والعادية إلى سلع الرفاهية، وبلغت نسبة المستثمرين منهم في جمعيات سكنية ألمانية ٣٤,٦ في المئة. وتفيد الأرقام الرسمية الأخيرة ان ٤٥ الف تركي يملكون بيوتًا أو شققًا في ألمانيا.

وعلى رغم الحوادث الأخيرة يعتبر الأتراك جزءًا لا يتجزأ من المجتمع الألماني وقد كتب لهم ان يعيشوا بين ظهرانيه إلى الأبد. وقد رسخوا وجودهم هذا بأن أصبحت لهم مؤسساتهم في إطار هذا المجتمع بعد إقامتهم محطة تلفزيونية خاصة بهم ومحطة إذاعية وأصدروا الصحف باللغة التركية وأسسوا دور النشر. ومع هذا الوجود «المؤسساتي» كله لا يتمتع الأتراك في ألمانيا بحماية قانونية مناسبة لتعميق اندماجهم في المجتمع الذي يعيشون فيه. غير ان من المشاكل التي تواجه الجاليات التركية في أوروبا المظاهر المتفاقمة من التمييز العنصري ضدهم في سياق العنصرية المتزايدة تجاه الأجانب في القارة عمومًا. ففي عام ١٩٩٢ الماضي لقي ١٨ مواطنًا ألمانيًا وأجنبيًا حتفهم على أيدي متطرفين يمينيين. وبعد مقتل ثلاثة مواطنين أتراك في بلدة مولن يوم ١٩٩٢/١١/٢٣ اتضح انه على رغم الاجراءات التي اتخذتها السلطات الألمانية لم تخف الهجمات ضد الأجانب لا من حيث عددها ولا من حيث طبيعتها، لا بل انها زادت. وأظهرت دراسة جرت عام ١٩٩١ داخل الولاية الفيديرالية الجديدة التي كانت ألمانيا الشرقية (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) ان ٤٧,٤ في المئة من سكانها يكرهون الأتراك. واحتل الأتراك أخر قائمة الجاليات التي يحبها هؤلاء السكان مع ان عددهم هناك لم يكن يتجاوز بضع عشرات حتى ذلك الحين.

ويقول المراقبون الأتراك ان من المحتمل في المستقبل القريب ان يتصاعد العداء تجاه الأجانب في ألمانيا ولا سيما في ولاية فيستفاليا شمال الراين حيث ستبلغ المتاعب الاقتصادية حدودًا كبيرة في السنوات المقبلة. ويعيش في دول المجموعة الأوروبية أكثر من مليونين و ٤٠٠ الف تركي، من أصل مليونين ونصف منتشرين في أوروبا الغربية عمومًا. وهذا يعني ان ٤ في المئة من

عدد سكان تركيا يعيشون ضمن حدود السوق الأوروبية، ويعني أيضًا أن هؤلاء الأتراك في مجموعهم يشكلون أكثر من نصف سكان الدنمارك وستة أمثال سكان لوكسمبورغ، وبالتالي يشكلون جالية لا يمكن تجاهلها.

والمشكلة في المانيا أهم من غيرها. فبعد الهجوم العنصري في بلدة سولينغين غرب ألمانيا الذي راح ضحيته خمسة أتراك يوم ٢٩ أيار الماضي (١٩٩٣) جرت عدة هجمات أخرى لم تقع فيها وفيات لكنها ادت إلى احراق عدد من منازل المهاجرين الأتراك. وقامت تظاهرات صاخبة شارك فيها عشرات الآلاف من الأتراك واليساريين الالمان الغاضبين في شوارع المدن الألمانية وجرح فيها عدد من المتظاهرين ورجال الشرطة واعتقل عدد آخر، وحطمت مجموعات من المتطرفين المحلات والسيارات. واغارت مجموعات من الأتراك على نوادي «حليقي الرؤوس» الذين يعرف عنهم اتجاههم نحو «النازية الجديدة» واشتبكت معهم.

وأثارت السلطات التركية أخيرًا مسألة منح الأتراك في المانيا الجنسية المزدوجة لتسهيل اندماجهم في المجتمع الألماني وتلافي حدوث المواجهات الخطيرة بينهم وبين العناصر اليمينية المتطرفة من الشبان الألمان. كما ان السلطات التركية تعتقد أيضًا ان الأتراك في المانيا إذا حصلوا على حق التصويت فلن يكون في وسع السياسيين الألمان ان يعطوا آذانهم كلها للناخبين العنصريين من بين أفراد الشعب الألماني كي يفوزوا في الانتخابات. ويرى وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين ان ألمانيا مدينة للأتراك بمستوى ناتجها القومي الاجمالي ولا يمكن إلقاؤهم خارجها لأن ألمانيا تواجه عددًا كبيرًا من العاطلين عن العمل القادمين من الشرق (ألمانيا الشرقية سابقًا) بعد الوحدة بين شطري ألمانيا التي تمت إثر إزالة جدار برلين عام ١٩٨٩.

ومن جهة أخرى، يرى البروفسور فاروق شين، رئيس مركز الدراسات التركية في ايسين، ان السياسيين الألمان الذين ابرزوا المصاعب المتعلقة بدمج الـ «اوسليندر» (الأجانب) في المجتمع الألماني من خلال حملاتهم الانتخابية، اسهموا في اذكاء المشاعر المعادية للأجانب في البلاد أو المتخوفة منهم. ويعبر البروفسور شين عن تشاؤمه حيال تضاؤل الهجمات العنصرية ضد الأجانب في المانيا ما لم ينح السياسيون الألمان منحى آخر في اساليبهم.

وتتضارب المشاعر والآراء في ألمانيا إزاء السماح بمنح الجنسية المزدوجة للأجانب أو خاصةً للاتراك الذين ينتمون أيضًا إلى دين «أجنبي» هناك هو الاسلام. ولم تستطع جماعة تدافع عن حقوق الانسان في ألمانيا جمع أكثر من ٣٨٠ ألف توقيع تأييدًا لهذا الغرض. واشار استطلاع للرأي جرى في الآونة الأخيرة إلى ان أكثر من نصف من استطلعت آراؤهم من الألمان يؤيدون منح الأجانب الجنسية المزدوجة. ونقلت صحيفة «فرانكفورتر الغيماينة» الالمانية الواسعة الانتشار يوم ١٩٩٣/٦/٩ تقريرًا أرسلته السفارة الألمانية في أنقرة إلى وزارة الخارجية في بون تعترض فيه على منح الجنسية المزدوجة للاتراك (المقيمين) في المانيا لا تضمن اندماجهم الثقافي والسياسي في ألمانيا بل أنها ستكون عاملًا قويًا في تأسيس لوبي تركي هناك. ونفى مسؤولو السفارة هذا التقرير. لكن وزارة الخارجية التركية ردت بشدة على محتوياته وقالت انه، إذا كان صحيحًا، فهو مبني على «تقديرات خاطئة وغير نزيهة». وصرح الناطق بالوكالة باسم وزارة الخارجية في أنقرة فرحات عثمان ان تركيا،

خلافًا لكل الدعاوى الرائجة، سعت على الدوام إلى دمج الاتراك في المجتمع الألماني من دون ان يفقدوا ايًا من عاداتهم وتقاليدهم، وأضاف ان الرئيس الالماني ريتشارد فون فايتسيكر أدلى بتصريحات تؤيد هذه الفكرة.

مواقف الحكومة وأكثرية الألمان من النازيين الجدد: ما مدى صحة، أو فعالية، المعالجات التي تعلن عنها الحكومة وتضعها لمحاربة النازيين الجدد، ومن ورائها أكثرية الألمان؟

عندما تغير النظام السياسي في ألمانيا بعد انتهاء الحرب، تغير موقف الحكومة (في ألمانيا الغربية كما في ألمانيا الشرقية ووفقًا لنظام كل منهما) من العمال الأجانب بشكل يتناسب مع الحياة الديمقراطية الجديدة (الديمقراطية الليبرالية في ألمانيا الغربية، والديمقراطية الاشتراكية في ألمانيا الشرقية). لكن عندما دخلت ألمانيا الغربية مرحلة «المعجزة الاقتصادية» نشأت مرة أخرى الحاجة إلى استيراد أعداد كبيرة من الأيدي العاملة من الخارج من ناحية، وفشلت في إيجاد صيغة قانونية مناسبة لاستيعابهم ضمن نظامها الاقتصادي والسياسي من ناحية أخرى. فلم تمنحهم، مثلاً، حق التجنس أو الاقامة الدائمة إلّا بعد مضي سنوات عديدة. ووضعت أمام استقرار المهاجرين عقبات قانونية وإدارية اصعب بكثير من تلك الموجودة في دول صناعية أخرى مثل بريطانيا وفرنسا. وكانت النتيجة خلق أجواء من التوتر وصلت إلى ذروتها أخيرًا (عقب إعادة توحيد ألمانيا ولا تزال) حين تفجرت أعمال العنف في المدن الألمانية. وانصبّ غضب الألمان على الجالية التركية خصوصًا نظرًا للاختلافات الكبيرة في الحضارة واللغة والدين والتقاليد التي وجدها الشعب الألماني غريبة عليه، والتي بات الالمان، بسببها، يعتقدون ان «الأتراك لا يريدون التكيف مع المجتمع الألماني»، وبدأوا يشكلون مجتمعًا خاصًا بهم داخل ألمانيا.

دارت مناقشات عديدة، ولأيام طويلة، حول ما أعلنه مسؤول ألماني (أواسط ١٩٩٣) عن ان «وجود تركي واحد بين كل ثلاثة أجانب في ألمانيا كان خطأ تاريخيًا تتحمل مسؤوليته الفترة كلها وليس شخص المستشار أديناور (بسبب العقد الثنائي الذي أبرمه هذا المستشار مع تركيا في ١٩٦١) أو الحزب المسيحي الديمقراطي، والأتراك شعب طيب لكن وجودهم في ألمانيا بمثل هذه الكثافة، واتباعهم أسلوب الانعزال يتيح لبعض طبقات المجتمع الفرصة للافصاح عن مخاوفها إزاء العلاقات بين الجانبين مستقبلاً».

في الحقيقة ان الأمر ليس على هذا الشكل المبسّط. إذ هناك نقاط أكثر أهمية تسهم إلى حد كبير في توتير العلاقات بين الأتراك كجالية مقيمة والألمان كمجتمع يعيش فوق ارضه. فأجهزة الدولة المسؤولة لم تكن تتصرف بمنطق المهدّئ أو محاولة التوفيق، بل كانت تتعمد الاثارة والتأثير على أسلوب وطبيعة تفكير المواطن الألماني العادي. وكان هذا يبرز، كل مرة، عندما تقوم دوائر الأمن بنشر تقارير دورية عن الجريمة ومستواها في ألمانيا، وكانت تقرنها بمقارنات بين معدل الجريمة في وسط المجتمع الألماني والأجانب الموجودين في ألمانيا من دون الأخذ بالاعتبار عدم توازن النسب في الحالتين. الأمر الذي يعطي الانطباع بأن سبب الجريمة هو الوجود الأجنبي، ولأن

الأتراك هم الأبرز في هذا الوجود، فإن عليهم أن يتحملوا العبء الأكبر من النتائج غير الإيجابية. وعدا عن ذلك عملت الحكومة، منذ أواسط الثمانيات، على تشجيع الأتراك لمغادرة ألمانيا والعودة نهائيًا إلى بلادهم عن طريق منحهم مساعدات مالية مغرية. ولما فشلت هذه السياسة بعد أن كلفت الخزينة مئات الملايين، عادت الكرة من جديد إلى ساحة العلاقات الاجتماعية لتهدأ مرة وتغلي مرات.

ومن الأمثلة على التقارير الرسمية التي اعتبرت في وقتها إسهامًا في التحريض ضد الأتراك في الوسط الألماني العادي، التقرير الذي نشرته وزارة الداخلية لهيئة حماية الدستور، في ١٠ تموز ١٩٨٠، وكان يشير حرفيًا إلى «تراجع واضح في نفوذ الجماعات المتطرفة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، لكن هناك أمرًا آخر يثير القلق وهو تنامي النشاطات المتطرفة بين العمال الأتراك».

في ١٩٨٩، برز عنصر واضح يشير إلى أن مشاعر الكراهية ضد الأجنبي عامة والتركي خاصة لا يسهم فيها المواطن العادي وحده، بل تثيرها أيدي خبيرة ومتخصصة، تعمل باصرار على تغذية الكراهية بين الألمان وأبناء الجالية التركية. فبعض المهندسين العاملين في منشآت صناعة الكومبيوتر أبدع لعبًا عنصرية قبيحة تبعث على الهزء بالاتراك والسخرية من مشاعرهم الانسانية وربما الدينية والوطنية، وقد انتشر مثل هذه اللعب إلى الحد الذي دفع بمنظمات شبابية في بون إلى التحذير في تقرير من مغبة الاستمرار بانتاج مثل هذه اللعب وتسويقها، واحتمال أن يؤدي هذا الأمر إلى تطوير هذه الأزمة الصامتة، نوعًا ما، إلى مواجهة قد تكون شاملة ومدمرة. ومنذ صدور هذا التحذير في ٢ كانون الثاني عام ١٩٨٩، وقع الكثير من الأحداث التي حذر منها التقرير. وإذا اعتبرنا تشكيل «مجموعة التنسيق الرسمية» لمكافحة التطرف اليميني، في ١٢ نيسان من العام ١٩٩٢، من الخطط الفعالة لمواجهة التنامي العنصري، فإن مثل هذا الأمر لم يأت بأي نتائج إيجابية، رغم أنه كان باكورة أعمال وزير الداخلية الجديد رودولف زاتيرس بعد تعيينه في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٩١ خلفًا للوزير السابق شويبله. فقد صادف بعد سبعة شهور مأساة مدينة مولن في اقليم شليسفك هولشتاين التي ذهبت ضحيتها عائلة تركية، ثم المأساة الأخيرة في مدينة سولنغن حيث أحرقت عائلة أخرى.

ومهما تكن هوية الفاعلين ومواصفاتهم فإن الوصف الثابت هو استحالة الحدوث لولا السياسة الخاطئة للحكومات الألمانية في معالجة موضوع العلاقة بين ابناء البلد والأجانب المقيمين. لقد تحدثت الحكومة كثيرًا، واجهدت مصادرها نفسها في التأكيد على العلاقات الإنسانية التي ينبغي أن تميز وتطبع الأجواء بين «المواطنين الاتحاديين» والغرباء الذين يعيشون في وسطهم، وقد شنت وسائل الاعلام وخصوصًا محطات التلفزيون حملات دعاية باهتة وخالية من المضمون النفسي المؤثر من أجل عدم منح العنصرية أي فرصة لافساد العلاقات بين الجانبين. لكن الأمر بقي مجرد كلام لعدم وجود الفعل في الموضوع كله. ولو أرادت الحكومة الاتحادية، فعلاً، التحرك من أجل اسقاط الميول العنصرية لنجحت عبر استخدام وسائل الدعاية النفسية وحدها، مثلما نجحت في الماضي بتحجيم التيارات اليسارية المتطرفة.

عندما كانت الحكومة تملك العزم والحزم تقدمت وحققت الذي تريده، ففي ١٤ آب من عام ١٩٥١ قرر حزب الحكومة في الدولة الجديدة «المسيحي الديمقراطي» تشكيل هيئة خاصة تحت لافتة «جمعية أوروبا الحرة» لمكافحة التطرف اليميني واليساري. لكنها نجحت في أمر وفشلت في آخر، أمكن لها تحجيم التطرف اليساري من خلال مواجهة الحزب الشيوعي الألماني بعنف، رغم أن سياساته المعلنة كانت تعارض قيام دولتين ألمانيتين وتصر على تحقيق وحدة البلاد وسيادتها، مثلما ورد في بيان للحزب الشيوعي، عقب اختتام مؤتمره بمدينة سولنغن نفسها (التي شهدت الجريمة الأخيرة) في السابع من أذار عام ١٩٤٩.

وحجمت الحكومة كثيرًا فاعلية المنظمة المتطرفة اليسارية بادر ماينهوف والجيش الأحمر، لأنها أصرت على المواجهة، لكن تنفيذ الشق المتعلق بمتطرفي اليمين لم ينجح، ليس بسبب القوة الخارقة للمنتسبين إلى هذا الجناح وعناصره، بل لأن المنفذين لم يكونوا جادين في الأمر كجديتهم مع اليسار.

لكن الصورة، من ناحية أخرى، ليست كلها قاتمة. فهناك، في الواقع، مجالات كثيرة أخذت تفتح أمام الأتراك لتحسين أوضاعهم المعيشية خصوصًا منهم الجيل الثاني المولود في ألمانيا. فهو ينافس الشباب الألماني، وإلى حد كبير على قدم المساواة، في الوظائف والسكن ولا يرضى بالأوضاع المتدنية التي تحملها الجيل السابق ممن كانوا لا يجيدون اللغة الألمانية ولا يحملون مؤهلات تفتح أمامهم ابواب الرزق خارج نطاق المصانع. ويرى الجيل الثاني (ويطالب)



الرئيس الألماني راينشارد فون فايتسكر. انتهت ولايته في أول تموز ١٩٩٤، وخلفه رومان هيرتسوغ.

ان مواجهة السلطات للنازيين الجدد لن تكتمل الّا باجازة قانون يسمح بالجنسية المزدوجة للأتراك – الألمان، خصوصًا وانه اكتشف، لدعم مطلبه هذا، «الغطاء القانوني» الذي توفره قوانين المجموعة الأوروبية، إذ سبق لهذه المجموعة ان وقّعت مع تركيا (العام ١٩٦٣) اتفاقية تقضي منح الأتراك تدريجيًا الحقوق التي يتمتع بها المواطنون. وانتصرت المحكمة العليا للمجموعة الأوروبية (وأمامها هذه الاتفاقية) للتركي الألماني قاسم كش، بعدما قضت محكمة محلية في منطقة فيسبادن بابعاده عن ألمانيا، وهو استأنف الحكم لدى المحكمة الأوروبية التي أنصفته. هذا إضافة إلى تجارب عديدة، في هذا الشأن، أقرتها معظم الديمقراطيات الغربية منذ سنوات. والتجربة البريطانية في توطين المهاجرين الهنود والجمايكيين وغيرهم ومنحهم الجنسية تجربة إيجابية. إذ أدت إلى تخفيف التوتر ونشّطت التبادل بين ثقافات متنوعة. كما ساعدت على محاصرة الاتجاهات العنصرية التي باتت تجد نفسها أمام مواطنين يتمتعون بكل الحقوق التي يكفلها القانون وتحميها سلطة الدولة.

وفي اتجاه تطبيق هذه التجربة في ألمانيا جاء خطاب رئيس الجمهورية فون فايتسكر عندما زار مسجد الجالية التركية للتعزية بضحايا اعتداء نازي على عائلة تركية (١٩٩٣). فقال أن الأتراك لم يحضروا إلى ألمانيا من تلقاء أنفسهم بل استقدموا إليها للعمل بالمصانع، وانهم يدفعون الضرائب شأنهم شأن كل المواطنين لكنهم يعاملون معاملة الأجنبي الذي لا صلة له بألمانيا. وأعاد إلى الاذهان ان تركيا، في عهد أتاتورك، فتحت أبوابها للديمقراطيين الألمان الذين فروا من ملاحقة الدولة الهتلرية. ثم نادى بالاعتراف بالجنسية المزدوجة كرد على اعتداءات النازيين الجدد. هكذا وقف رئيس الجمهورية إلى جانب ملايين الديمقراطيين الألمان الذين خرجوا في مسيرات «سلاسل الضوء» يحملون المشاعل احتجاجًا على النازيين الجدد (يعتبر فايتسكر أكثر رؤساء المانيا شعبية منذ الحرب العالمية الثانية). وكذلك يقف أكثر وسائل الاعلام الألمانية مقدمًا التعليقات والحجج الدامغة التي تسقط في يد النازيين. من هذه الحجج، السؤال الذي طرحه محرّر في جريدة «دير شبيغل» على قائد «فرقة مثيري الاضطرابات»: «أنت تلهب المشاعر ضد الأجانب. لكن هل خطر في بالك ان الموسيقى العذبة التي تترنم بها وتحسب أنك اقتبستها من الولايات المتحدة هي في واقع الأمر جمايكية وأفريقية الجذور!؟».

في استطلاع للرأي العام أجري في حزيران ١٩٩٣، أظهر ان ٦٢٪ من الألمان يوافقون على منح الأجانب المقيمين في ألمانيا إقامة دائمة وحق التصويت في الانتخابات، وإن ٥٣٪ يؤيدون منحهم الجنسية الألمانية مع السماح لهم بالاحتفاظ بجنسيتهم الأولى إذا رغبوا في ذلك. لكن الأحزاب السياسية الحاكمة لا تزال تتلكأ حتى الآن (صيف ١٩٩٤).

مناقشة

«ألمانيا...»: في «لوموند ديبلوماتيك» (عدد ٤٨١، نيسان ١٩٩٤)، كتب إينياسيو رامونيه الافتتاحية بعنوان «ألمانيا...»، جاء فيها:

تجد إيطاليا واليابان، وهما أكثر الدول تضررًا بالهزيمة في الحرب العالمية الثانية، ان استقرارهما السياسي الداخلي هو الأكثر عرضة للهزات نتيجة انتهاء النزاع بين الشرق والغرب وفي عالم أصبح بمنأى عن التهديد السوفياتي. وألمانيا، الخاسر الأكبر في ١٩٤٥، هل لها أن تعرف تغييرات مشابهة؟

انه أحد الأسئلة التي تطرح نفسها في الدوائر السياسية والدبلوماسية الأوروبية، في حين انه سيكون هناك حوالي ١٧ عملية انتخابية مهمة ستتم من الآن حتى تشرين الأول القادم (١٩٩٤) في ألمانيا، منها انتخاب رئيس الجمهورية الفيديرالية في ٢٣ أيار، وخاصة انتخابات ١٦ تشرين الأول التشريعية (البوندستاغ). إن جميع استقصاءات الرأي العام الجارية الآن، وقبل ستة أشهر من موعد الانتخابات التشريعية، تشير إلى هزيمة الحزب المسيحي الديمقراطي بزعامة هلموت كول وانتصار الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي قد يعود إلى استلام مقاليد الأمور في البلاد (لوحده أو بالتحالف مع الخضر) بعد ١١ عامًا من المعارضة.

إن كل ما يتعلق بألمانيا يهم أوروبا ويشغلها، خصوصًا فرنسا المعتبرة الشريك الاقتصادي الأول لألمانيا، وحليفتها الرئيسية، مع الولايات المتحدة الأميركية، منذ اتفاقية الإليزيه (١٩٦٣). لقد راقبت باريس، دون حماس، عملية إعادة توحيد جارتها في ١٩٩٠ وقيام عملاق ديموغرافي (٨٠ مليونًا) على حدودها... فانهيار جدار برلين واختفاء الاتحاد السوفياتي قضيا بصورة نهائية على نظام الوصاية الذي كان مفروضًا على ألمانيا منذ ١٩٤٥، حيث كانت تتواجد على أرضها أربعة جيوش غريبة. وهذه الجيوش، خاصة جيش الاتحاد السوفياتي السابق، ستغادر الأراضي الألمانية في نهاية السنة الجارية.

هذا الوضع الجديد أعاد المبادرة، في السياسة الخارجية، إلى بون التي لا تريد أن تبقى شاهدًا سلبيًا. ففي الأمر ما فيه من بزوغ محرّك جديد على ساحة الدبلوماسية العالمية. وهو حدث عظيم، في نهاية هذا القرن، لا بد وان يخلق مضاعفات وخلافات مع الدورين الأوروبيين التقليديين في المجال الدبلوماسي، أي دور المملكة المتحدة ودور فرنسا وقد أصابهما الضعف بحكم واقع انتهاء نظام ١٩٤٥ والقلق من عودة الغطرسة الجرمانية.

وعلى الرغم من ان محور باريس – بون لا يزال أساسيًا للبلدين اللذين يضعانه في صلب بناء أوروبا فإن ثمة خلافات انفجرت مؤخرًا بينهما حول مسائل عدة، خاصة مسألة ما يقتضيه التوحيد من ثمن (مالي واقتصادي)، وأزمة يوغوسلافيا، والغات، وانضمام البلدان الأوروبية الشمالية والنمسا إلى المجموعة الأوروبية، إلخ.

بالنسبة إلى «ثمن التوحيد»، وجهت باريس (ومعها عواصم أوروبية أخرى) لومًا إلى بون

كون هذه الأخيرة لم تلجأ، على الفور، إلى سياسة ضرائبية تتكفل بهذا الثمن. فبسبب الدور الذي يلعبه المارك في أوروبا انعكست معدلات ارتفاع الفائدة على دول المجموعة الأوروبية، مما زاد في خطورة الأزمة الاقتصادية، وشجع على المضاربة ضد الفرنك، وفجّر (في آب ١٩٩٣) النظام النقدي الأوروبي. بكلمة موجزة، موّلت ألمانيا توحيدها على حساب جيرانها، وذلك بضخ كميات كبيرة من رؤوس الأموال في السوق الدولية وبتمرير مصالحها الوطنية فوق أي اهتمام آخر.

في الأزمة اليوغوسلافية، جاءت الطروحات الألمانية (في ١٩٩١) حول الاعتراف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا لتلقي الزيت على نار هذه الأزمة وتزيد من حدة نتائجها المأساوية، في حين كانت باريس توصي بالتعقل، وتتهم بون بارتكاب الخطأ في هذا المجال: «إن المسؤولية الكبرى في تسريع الأزمة عائدة إلى الاعتراف المتسرع والسابق لأوانه بسلوفينيا وكرواتيا»، على حد ما صرّح به رولان دوما، وزير الخارجية الفرنسية السابق.

بدأت ألمانيا منذ الآن، وهي القوة الاقتصادية الثالثة في العالم، تطالب بمقعد دائم لها في مجلس الأمن الدولي. وأعاد هذا الطلب، وذكّر به من جديد وزير الخارجية الألمانية ورئيس الحزب الليبرالي كلاوس كينكل أثناء زيارته باريس في ٢٤ آذار ١٩٩٤. وأضاف انه يأمل بالحصول على هذا المطلب في العام القادم بمناسبة الاصلاح المزمع اجراؤه في هيئة الأمم المتحدة. ان تصبح دولة من «الدول العدوة» التي قام نظام ما بعد ١٩٤٥ العالمي ضدها، ركيزة أساسية في هيئة الأمم المتحدة، هو ثورة بحد ذاته، ويعني عودة ألمانيا إلى السياسة الدولية كقوة عظمى (لا نووية).

ولأسباب جغرافية وتاريخية، سبق لبون أن قوّت علاقاتها مع أوروبا الشرقية، وليس فقط مع البلدان الواقعة تحت تأثيرها التقليدي (بولونيا، تشيكيا، هنغاريا، بلدان البلطيق) حيث لا تزال ألمانيا أهم داعم ومقدم للمساعدات، بل أيضًا مع رومانيا، وكازاخستان، وطبعًا روسيا وأوكرانيا. وأوكرانيا، التي تعصف فيها خلافات انفصالية، هي حاليًا على رأس الاهتمامات الخارجية لدى المستشارية الألمانية.

على الصعيد الداخلي، تراجع الوضع الاقتصادي، إذ عرفت البلاد، في ١٩٩٣، أخطر أزمة ركود اقتصادي منذ الحرب. فهناك ٤ ملايين عاطل عن العمل (العدد نفسه من العاطلين عن العمل في ١٩٣٢، أي عشية وصول هتلر إلى السلطة...). ومن حق مثل هذا الوضع أن يحفّز نحو كره الأجانب والعنصرية. ويبدو ان النموذج الألماني الديمقراطي والاقتصادي في حال تعطّل مفاجئ. فبعد ان سحرت الرأسمالية الألمانية العديدين ها هي تبدو مهيضة الجناح، لأن مكتسبات اجتماعية كثيرة ومهمة آخذة بالذوبان بحجة الأزمة، وهذا نذير شؤم لدى مجمل الأجراء الأوروبيين.

طموحات دولة عظمى في الخارج، تململ اجتماعي خطير في الداخل، امران يبعثان على النظر مليًا وبتنبه إلى المانيا الجديدة، خصوصًا بالنسبة إلى هؤلاء الذين لم ينسوا تاريخًا حديثًا جدًا (انتهى مقال إينياسيو رامونيه).

ألمانيا وأوروبا الموحدة: نقلت «الحياة» (في عددها ٥ كانون الثاني **١٩٩٣** ص ١٤)، عن «فايننشال تايمز»، مقالًا للمستشار الألماني هلموت كول، هذا نصه الحرفي:

«لدينا نحن الألمان من الأسباب الخاصة ما يجعلنا نشعر بالامتنان من الاندماج الأوروبي. فخبراتنا الخاصة هي بمثابة الحافز القوي لنا في تخطيط مستقبلنا. وبعد انتهاء الحرب الباردة واعادة توحيد ألمانيا نبقى ملتزمين الاستمرار بعزم أكيد في عملية توحيد ألمانيا.

فلدينا من الجيران ما يزيد عما لدى أي دولة أخرى في أوروبا، ولهذا لنا مصلحة أساسية قومية في انشاء وحدة أوروبية ينضم إليها في يوم من الأيام جميع جيراننا.

وفي الغرب لعبت مجموعة الدول الأوروبية دورًا حاسمًا في التغلب على المنافسات التقليدية وعلى سياسات الأنانية القومية، وفي هذا الجزء من القارة الأوروبية أصبحت الحرب بحكم المستحيلة. وننعم الآن بأطول فترة من السلم المستمر شهدناها منذ منتصف القرن التاسع عشر. واندلعت الحرب العالمية الثانية بعد الحرب العالمية الأولى بعد ثلاثة وأربعين عامًا فقط من الحرب الفرنسية البروسية ومن تأسيس الرايخ الألماني. ونحن الآن في العام الثامن والأربعين من السلام المستمر ومؤمنون ان الأوضاع السلمية هذه ستستمر. ونشترك مع جميع الأوروبيين في الاهتمام الأساسي بأن لا ندع المصالح القومية بعد الآن شرارة النزاعات المسلحة. وعلى رغم هذه الاسباب كلها التي تدعو الى التفاؤل، أشك في أن تكون الروح الخبيثة التي اتسم بها بعض ماضينا، والتي سببت آلامًا كثيرة بالغة لنا نحن الأوروبيين في القرن الجاري، قد قضي عليها تمامًا وإلى غير رجعة.

يجب ألا يظن أحد ان شبح القومية في أوروبا قد زال أو ان وجود هذا الشبح البشع مقتصر على منطقة البلقان. ففي أجزاء متعددة من شرق قارتنا الأوروبية بدأنا نشهد عودة للتفكير القومي ولعدم التسامح واتساع الصدر، وحتى للتعصب القومي.

وليس لدى حتى أوروبا الغربية مناعة ضد اغراءات من هذا القبيل. وانا شخصيًا أشعر انني أعاد إلى الماضي البشع عندما اسمع بعض الناس يثيرون المشاعر العامة بقولهم ان ألمانيا باتت كبيرة جدًا وقوية جدًا ولهذا يتعين احتواءها عن طريق انشاء تحالفات. والمفارقة المؤلمة في أقاويل من هذا القبيل انها تعود على ذوي النية الحسنة بالضرر البالغ فيما تعود على أولئك الذين ينادون بالقومية ذات الطراز القديم أو بالتفكير القومي المتزمت، بالفائدة.

ومع هذا كله، تشكل عبر الماضي ودروسه، كما يشكل وضع المانيا الجغرافي الخاص وجهًا واحدًا فقط من أوجه الأوضاع الأوروبية العامة. فنحن جميعًا نحتاج الى الوحدة الأوروبية لكي نتمكن من مواجهة التحديات الكبيرة التي نجدها اليوم امامنا والتي سنواجهها في المستقبل.

ولا تستطيع أوروبا ان تكون ذا وزن في هذا العالم، بما يتناسب مع مقدرتها وتاريخها، إلا اذا وحدت قواها وتحدثت بصوت واحد.

ولا تستطيع أوروبا ان تصمد أمام اليابان وشمال أميركا في مجال المنافسة الدولية إلّا إذا تصرفت على أساس انها وحدة واحدة، والوحدة الأوروبية ذات أهمية حاسمة خصوصًا بالنسبة إلى الدول المصدرة العظمى كالمانيا وبريطانيا. فبعد انتهاء الصراع الشرقي - الغربي، تواجه ألمانيا

وباقي أوروبا تحديات جديدة. فالاضطرابات التي حدثت وتحدث في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وفي جنوب شرق أوروبا سببت وجود مخاطر وشكوك كبيرة.

ولهذا كله تحتاج أوروبا كلها، أكثر من أي وقت مضى إلى مرتكزات ثابتة وآمنة لا تزعزع فيها. ولا تستطيع أي هيئة لعب هذا الدور إلّا المجموعة الاوروبية شرط ان تكون قوية.

وتمثل معاهدة ماستريخت، على الأقل، الجواب الأوروبي الموحد على الأوضاع السائدة في أوروبا. فالمعاهدة تمثل استعدادنا لتنكب مسؤولياتنا تجاه مستقبل القارة الأوروبية كلها.

إنني ادرك ان التغييرات الواسعة النطاق التي حدثت في أوروبا في السنوات القليلة الماضية أقلقت عددًا كبيرًا من الناس أو سببت لهم شعورًا بعدم الاطمئنان، في المانيا وفي مناطق أخرى. ويتساءل هؤلاء المضطربون القلقون ما إذا كانت التغيرات حدثت بسرعة كبيرة، وما إذا كانت معاهدة ماستريخت جاءت قبل أوانها أو انها بالغة الطموح.

وجوابي على هذه الشكوك كلها وعلى هؤلاء المشككين هو: «هل نقدر على السير على نحو أبطأ، وهل يتناسب السير البطيء مع مصالحنا الحيوية الحقيقية»؟

لقد أدركنا نحن الألمان الأهمية الحاسمة الكامنة في اغتنام الفرص السانحة، التي قد لا تتوافر دائمًا، بعزم وحيوية وبالروح الابتكارية، عندما وحدنا بلدنا. وهذه الروح نفسها يجب ان تكون رائدنا في تحقيق الوحدة الأوروبية.

ولهذا كان من الأهمية بمكان ان يعبر زعماء دول المجموعة الأوروبية، لدى اجتماعهم في أدنبره برئاسة جون ميجور، رئيس الوزراء البريطاني، عن تعاطفهم مع تحفظات الدنمارك الخاصة حيال معاهدة ماستريخت، من دون ان يقرروا تغيير المعاهدة. فإعادة فتح المفاوضات بشأن المعاهدة لم تكن من ضمن جدول أعمالنا واهتماماتنا. كما انها ليست الآن على هذا الجدول. ولهذا لم نتمكن في أدنبره من الذهاب إلى أبعد من أيضاح البنود الخاصة في معاهدة ماستريخت ذات الصلة بموضوع الاهتمامات الدنماركية الخاصة.

وهذا «القرار الاعلاني البياني» لا يغير المعاهدة ولا يكملها، ولهذا لا يتطلب ان تصادق عليه دول المجموعة الأوروبية.

وفي اعتقادي ان ما قررناه في أدنبره أفسح المجال أمام الدنماركيين لكي يجروا استفتاء جديدًا في الربيع المقبل. كلنا نرغب في مزيد من التطور والنمو في المجموعة الأوروبية التي تضم اثنتي عشرة دولة. وانا شخصيًا أعارض فكرة وجود سرعتين أو ثلاث سرعات في توجه أوروبا نحو الاندماج الكلي، إلّا انني أود ان أضيف بالوضوح نفسه انه بالنظر إلى أهمية الوحدة الأوروبية بالنسبة لنا نحن الألمان، لا نستطيع ان نقبل ان يملي سرعة الاندماج الأوروبي أولئك الذين يسيرون نحو هذا الاندماج بأبطأ سرعة.

ونسمع أحيانًا أقاويل مفادها ان معاهدة ماستريخت لا ترسم صورة واضحة بما فيه الكفاية عما ستكون عليه أوروبا في المستقبل. وأرد على هذا بقولي ان هذا لم يكن هدف المعاهدة أبدًا ولا يمكن ان يكون كذلك. فمعاهدة ماستريخت تمثل خطوة مرحلية مؤقتة، لكن مهمة، في الطريق إلى الوحدة الأوروبية.

فأجزاء المعاهدة أو بنودها التي تعالج مسألة الوحدة الأوروبية السياسية لا تقل أهمية عن البنود التي تعالج مسألة الوحدة المالية والاقتصادية. يتعين على الجميع في أوروبا ان يدركوا اننا لا نستطيع حماية منجزاتنا الاقتصادية إلّا إذا أحطناها بالحماية السياسية. ولا يمكن للوحدة الاقتصادية ان تستمر إلّا إذا استندت إلى وحدة سياسية.

ولا تقتصر أهمية معاهدة ماستريخت البالغة على دول المجموعة الأوروبية وحسب، بل إن هذه المعاهدة تمثل الأمل والتفاؤل بالنسبة إلى الدول الأوروبية التي هي خارج نطاق المجموعة الحالية. فقد قررت المجموعة الأوروبية في مؤتمر القمة في ادنبره، بالاستناد إلى معاهدة ماستريخت، بدء المفاوضات الخاصة بدخول المجموعة مع النمسا والسويد وفنلندا في مطلع العام الجاري.

ومن المتوقع ان تبدأ المحادثات مع النروج في آذار المقبل. ونهدف إلى الانتهاء من هذه المحادثات كلها بأسرع ما يمكن من الوقت لكي تتمكن هذه الدول كلها من الانضمام إلى المجموعة الأوروبية في ١٩٩٥.

إلّا ان المجموعة الأوروبية باتت أيضًا محط آمال البولنديين والهنغاريين والتشيكيين والسلوفاك وشعوب أخرى متعددة في أوروبا الوسطى والشرقية وفي جنوب شرق أوروبا. ويتعين علينا ألا نخيب آمال تلك الشعوب. ومن المهام الأخرى الملقاة على عاتقنا بعد ذلك ان نقيم علاقات وثيقة صادقة بين المجموعة الأوروبية وبين الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي.

يجب ان نبذل قصارى جهودنا لكي نجعل السياسات الأوروبية متلائمة مع ما يرغب فيه الناس، ومع آمالهم وطموحاتهم. يجب ان نمكن الأوروبيين العاديين من الشعور باننا لا نبني أوروبا من البيروقراطيين والتكنوقراط البعيدين عن الناس وهمومهم، بل اننا نبني أوروبا لتعمل لصالح الناس وتحقق آمالهم. ويجب ان يكون هذا المبدأ الأساسي المفتاح في المنارة الهادية في انشاء السوق الواحدة التي بدأ العمل بموجبها نظريًا في الأول من الشهر الجاري. ففي مؤتمر أدنبره تبنينا الخطوط الارشادية العامة والمعايير الخاصة بتطبيق مبدأ جعل مستوى القرارات واتخاذها أقرب ما يمكن من الناس العاديين. كما اننا اتخذنا في تلك القمة خطوات عملية ملموسة من أجل إعادة النظر في الأنظمة والقوانين المعمول بها حاليًا والغاء ما يتعارض منها بوضوح مع مبدأ تخفيض مستوى اتخاذ القرارات إلى أدنى حد ممكن.

وتحقيقًا لهذا الغرض، عمدت المفوضية الأوروبية إلى اتخاذ مقررات ستعرضها على المجلس الأوروبي. وسيكون النظر في هذه المقررات المهمة الأساسية للمفوضية والمجلس الأوروبيين في النصف الأول من العام الجاري.

وهكذا يتضح اننا بدأنا في عكس ما صار يعرف بهوس المجموعة الأوروبية في أصدار القوانين والأنظمة المقيدة. ومن الضروري القول هنا ان الخطأ في ما حصل في الماضي لم يكن من صنع بروكسيل.

ويتعين على الحكومات والسلطات القومية ان تتقبل المبدأ القائل بوجوب استجابتها لحاجات المواطنين على نحو أفضل مما كان يحدث في الماضي، لا ان تعمد ببساطة إلى إحالة الأمور

الشائكة غير السائغة إلى المجموعة الأوروبية. فمعظم الشكاوى الصادرة عن الأوروبيين العاديين يعود الى القوانين والأنظمة التي تم سنها بعد مبادرة من حكومة أو أكثر من الحكومات القومية، وغالبًا ما كان الدافع اقتصاديًا وبهدف حماية المصالح القومية. ويتعين علينا في هذا المقام بالذات ان نعترف بحدوث أخطاء في الماضي، وان نعمد إلى اتخاذ الخطوات الضرورية التي من شأنها العودة عن هذه الأخطاء أو التخفيف من ذيولها. وفي حالات من هذا القبيل، حيث تنتفي ضرورة قيام المجموعة بأي إجراء بموجب مبدأ تخفيض مستوى اتخاذ القرارات إلى أدنى ما يمكن، نستطيع ان نستمد الدروس والعبر التي تساعدنا في السير نحو أوروبا أقوى وأكثر ازدهارًا واستقرارًا في شرقها وغربها. (انتهى مقال هلموت كول).

أوروبا والنازية: الكاتب التونسي الصافي سعيد، نشرت له «الحياة» (العدد ١١٤٢٠ تاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٤، ص ١٧) مقالًا بعنوان: «إنها أوروبا وليس النازية»، هذا نصه:

قد يكون من الأفضل للألمان نسيان هتلر، فذلك قد يكون طريقًا للخروج من هذا العذاب. ولكن هل عليهم أيضًا نسيان بسمارك؟ إن الأوروبيين هم الذين لا يريدون أن ينسوا هتلر حسب الفيلسوف آرنست نولت. والمؤرخون وكذلك السياسيون على أنواعهم هم الذين يصنعون هذه المشاجرات الثقافية الطاحنة للعزائم والآمال حول ما يُسمّى «قطبية البربرية». أغلبهم يسند هذه القطبية إلى الالمان، ليس ذلك لأنهم كانوا دائمًا أرض التأسيس، ولكن لأن الفرنسيين والانكليز يريدون أن ينزعوا أبوية الفلسفة عن الألمان بالاضافة إلى أن بعضهم يريد نزع العار عن أجداده الذين تواطأوا مع البربرية... أنهم يريدون في الحقيقة التنكر لأهلية التأسيس الفلسفي لدى الألمان، ثم يريدون في المرتبة الدنيا التنديد بـ«البربرية الألمانية»! لكن هل صحيح أن الألمان هم سادة البربرية؟ من يقرر ذلك؟ لماذا تعود مثل هذه النقاشات الآن؟ وهل على الألمان ان يذعنوا إلى ذلك التوبيخ المستمر منذ نصف قرن؟ بالنسبة للبعض، «فإن الألمان لا يعرفون حقًا ما معنى القومية وإن ما يسمى بالروح الألمانية، شريرة، بل إن الشر هو الطبيعة الثانية للألماني...». أما التحريفيون أولئك الذين يريدون مراجعة التاريخ وتنظيفه من الغبن واللعنة والتركيب والتزوير فإن الألمان عندهم كغيرهم: قد يكونون انتجوا النازية من بين ما انتجوا في عصر الحداثة. وإذا كانت النازية هي المثال الأسمى لتلك النزعات التي اجتاحت أوروبا فلأنهم كانوا أكثر توغلًا في الحداثة. وقد يكون الايطاليون الذين سبقوا الجميع إلى عصر النهضة هم أيضًا سبقوا الجميع إلى النازية: الفاشية. باختصار فإن النازية شكل آخر من أشكال الحداثة، ذلك الذي عرف بالبلشفية في نسخته الروسية.

فهذه الأخيرة سبقت الجميع كنظام ثقافي وسياسي. أما الغولاغ فقد سبق أيضًا المحارق أو ما يعرف بأفران الغاز. ثم لم تكن الفاشية أو النازية إلّا ردًا أوروبيًا ممنهجًا. لقد تم القبض على روح أوروبا الجريحة منذ العشرينات. وخيم على أجوائها مناخ مشحون كان جيدًا ومناسبًا لولادة كل أنواع الشياطين، وهو ما أعطى جيلًا يحق فيه القول انه «جيل الشبهات الكبرى». فهل كان الألمان يعرفون ذلك؟ هل كانوا جميعًا مشاركين في ارتكاب الجريمة، قليلون جدًا، حسب نولت، الذين كانوا يعرفون، وأقل منهم الذين كانوا يشاركون، لأن النظام النازي كان منظمة عقلانية جدًا سيطر

فيها مبدأ تقسيم العمل على نحو دقيق. ولكن حتى لو اعتبرنا ان أغلب الألمان كانوا يعرفون فهل كان يتم ذلك من دون التعاون الذي أبداه الفرنسيون والايطاليون والبلجيكيون والرومان والصرب وغيرهم؟ ان الهولوكوست من انتاج الجميع، واليهود ومعهم الغجر كانوا ضحية اضطراب أوروبا اللاسامية بشكل عام وليس الألمان فقط تمامًا كما هم مسلمو البوسنة اليوم: انهم ضحايا أوروبا المضطربة والعاجزة كلها وليس الصرب فقط!!

كان هتلر قد كشف مشروع «الحلّ النهائي» منذ أوائل العشرينات. وكان على أوروبا ان تتحرك قبل ان يصل هتلر إلى السلطة، لكنها تلذذت بهزيمة ألمانيا وبخطابات الناقمين لأنها كانت تشاركه ذلك في الخفاء، كما تفعل حاليًا وبلامبالاة مع جيرينوفسكي الروسي. وحين صعد هتلر أصبحت أوروبا غارقة في ترضية هتلر والألمان ولم تكن أبدًا مهتمة بانقاذ اليهود، وهو ما تفعله الآن تقريبًا: تحاول ترضية الصرب وجيرينوفسكي واذلال يلتسن، أكثر مما تهتم بالمسلمين في البوسنة أو بالأقليات الأخرى التي تطحنها المخاوف والمذابح السرية في جبال آسيا الوسطى.

وحين جاءت الحرب امتنع جميع الأوروبيين عن منح تأشيرات لليهود، ولم تبذل أية جهود خاصة لإنقاذهم. كانوا يتخوفون من ان تصبح حربهم حربًا من أجل اليهود أو ان تصبح حربًا يهودية!

وتشبه عبارة «المسوؤلية الجماعية» التي تلقى على الألمان جميعًا، عبارات هتلر حين كان يلقي بمسؤولية التخريب على جميع اليهود، معتقدًا ان زعماء جميع الثورات والانتفاضات في روسيا وهنغاريا وميونيخ هم يهود. وقد استنبط تعبيرًا جديدًا حين وصف الخطر اليهودي الذي يهدد ألمانيا وأوروبا «بالخطر اليهودي البلشفي» والذي أصبح شعارًا في أدبيات النازية. وحين أعلن حاييم وايزمان عام ١٩٣٩ «ان جميع اليهود عليهم ان يقاوموا النازية» وجد هتلر سببًا إضافيًا لابادتهم بينما وجد الأوروبيون سببًا آخر للصمت!

معالم تاريخية

□ **أنشلوس Anschluss**: مصطلح أطلق على مشروع توحيد ألمانيا والنمسا. ورغم تحريم معاهدات الصلح (معاهدات فرساي، ١٩١٩) له، فقد عاد وتحقق في ١٣ آذار ١٩٣٨ حين ضم هتلر النمسا إلى ألمانيا الكبرى. وقد وافق الناخبون النمساويون على هذا الاتحاد في استفتاء ٢٠ نيسان ١٩٣٨ الذي جرى في إطار انتشار القوات الألمانية في البلاد.

□ **انهيار المارك يقود إلى هتلر والنازية**: في أواخر شهر حزيران ١٩٢٣ وصل سعر الدولار الأميركي إلى ما يقارب المئة والخمسين ألف مارك، مع انه قبل أيام قليلة كان يساوي ٧٥ ألف مارك، وأقل من ذلك



أوراق مصرفية من فئة مليون وفئة ٥٠٠ ألف مارك، صادرة في العام ١٩٢٣، تشهد على انهيار المارك. ففي آخر السنة المذكورة أصبح الدولار الواحد يعادل ١٣٠ مليار مارك.

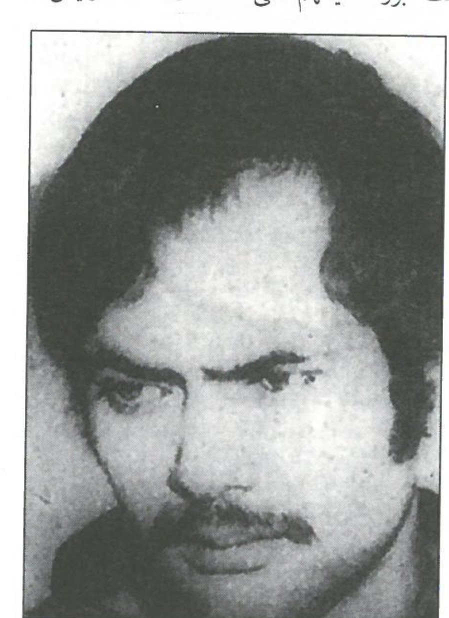
بكثير خلال الشهور السابقة. وكان الاقتصاد الألماني لم يعرف حتى خلال أقسى أيام الحرب العالمية الأولى مثل ذلك التدهور. وهذا ما دفع رئيس بنك الدولة «الرايخبنك» لأن يصرّح (عند نهاية شهر حزيران ١٩٢٣)، بان المارك الألماني وصل إلى حالة ميؤوس منها. وكان السبب المباشر لذلك الصراع الألماني – الفرنسي حول منطقة الروهر حيث كان التوتر بين البلدين قد تفاقم خلال الشهور الثلاثة السابقة ووصل إلى ذروته يوم ٣١ آذار حين راح الفرنسيون والبلجيكيون، بوصفهم القوات المحتلة لمنطقة الروهر، يردون على العمليات التخريبية الالمانية بمصادرة شحنات الفحم من جهة، وبطرد المواطنين الألمان من تلك المناطق من ناحية ثانية. وقد بلغ العدد الإجمالي للمطرودين يومها أكثر من ١٥٠ ألفًا راحوا يتدفقون على المناطق الألمانية الأخرى ما خلق مناخًا خطيرًا زاد من خطورته فرض الفرنسيين (١٣ حزيران ١٩٢٣) حواجز جمركية بين منطقة الروهر وبقية المناطق الألمانية. وهذا ما جعل المستشار الألماني فلهلم كونو يصرح يومها بأن «هذا الصراع الذي دام حتى الآن أكثر من ثلاثة أشهر يهدد ألمانيا كلها بالاختناق».

كانت مثل هذه التصريحات كفيلة بإثارة الذعر في ألمانيا، حيث راحت الأنباء تتحدث عن ملايين الفقراء والعاطلين عن العمل الذين باتوا بحاجة إلى مساعدة، وراحت الحكومة الألمانية تستجيب لتلك الطلبات، كما راحت تشتري الفحم وبقية أنواع الوقود واحتياجات الناس بأسعار مرتفعة، خصوصًا وإن مناجم منطقة الروهر كانت فد كفت عن تزويد البلد باحتياجاته من الفحم والوقود. ومن أجل سداد ثمن المشتريات لم يكن أمام السلطات الحكومية إلّا ان تطبع المزيد من الأوراق النقدية. وهكذا بمقدار ما كانت احتياجات الدولة والشعب تتزايد، راحت كميات الأوراق النقدية تتزايد، وأصبح البنك المركزي عاجزًا عن تغطية المشتريات بعدما نفذ ما لديه من ذهب احتياطي.

أدّى هذا الواقع إلى صعود النازية في ألمانيا. ولم تمض شهور قليلة إلّا رأى هتلر وحزبه النازي ان الشعب الألماني بات من الذل والغضب بحيث لا بدّ من التحرك. فنفذا إنقلاب تشرين الثاني الذي فشل في ميونيخ. لكن بعد سنوات قليلة، وفيما كان الحلفاء

وعلى رأسهم فرنسا يمضون في سياسة إذلال ألمانيا، وصل هتلر والنازيون إلى السلطة (ظروف هذه المرحلة في تاريخ ألمانيا كثيرًا ما يُستشهد بها حاليًا – ١٩٩٤ – في سياق الحديث عن ظروف الأزمة الاقتصادية الروسية بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، وعن ظاهرة صعود نجم زعيم قومي متطرف في روسيا هو جيرينوفسكي).

□ **بادر – ماينهوف، منظمة Baader-Meinhof**: منظمة إرهابية ألمانية، نادت «بالنضال المسلح ضد الأمبريالية الأميركية والألمانية التي لا مجال للنقاش أو التعامل معها إلّا بضربها». والاسم الرسمي لهذه المنظمة هو «الجيش المسلح الأحمر» الذي أسسه أندرياس بادر، وأولريك ماينهوف. وكانت سياسة المنظمة قائمة على «ضرب النظام الرأسمالي العالمي أينما كان»، والتحالف مع كل المنظمات الدولية اليسارية، التي تتوسل الارهاب والكفاح المسلح في خطها السياسي (على رأسها «الألوية الحمراء»، و «الجيش الأحمر الياباني»، وغيرهما). وكانت حصيلة أعمالها العديد من الاغتيالات السياسية والهجمات على القواعد الأميركية في ألمانيا ونسف المؤسسات الرأسمالية الكبرى والسطو على المصارف. وكانت أبرز عملياتها على الاطلاق خطف رئيس اتحاد الصناعيين الالمان هانز مارتن شلاير في عام ١٩٧٨ وإعدامه بعد رفض السلطات الألمانية الاستجابة لشروط المنظمة.



أندرياس بادر.

برز جيل بادر–ماينهوف مع فشل ما سميّ ب «الثورة الطلابية» في برلين التي بدأت عام ١٩٦٥، وكانت موجهة أساسًا ضد أنظمة الجامعات التقليدية وضد سياسة الحكومة الديمقراطية المسيحية الألمانية، وضد الحرب في فيتنام، وضد الأمبريالية الأميركية. وقد تطورت هذه الاضطرابات الطلابية واتسعت في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ حيث سقط أحد الطلاب قتيلًا برصاص الشرطة، وأصيب الزعيم الطلابي رودي دوتشكه بجروح بالغة، وقد أثر ذلك ببعض الطلاب المثاليين من أمثال بادر وماينهوف، وجعلهم يعتقدون أن العنف المسلح هو الطريق الوحيد للتحرر من مجتمع الاستهلاك والقمع. وقد كتبت أولريك ماينهوف معلقة: «ان الرصاصات التي أطلقت على رودي قد وضعت حدًا لحلم اللاعنف. من لا يحمل السلاح يمت. ومن لا يمت يدفن حيًا في السجون، في الاصلاحيات، في المدن الصناعية وفي إسمنت الابراج السكنية!».

وقد ظلت المنظمة بدون أيديولوجية واضحة ومتماسكة رغم طموح أهدافها، وقوة تنظيمها، وتطرح نفسها كبديل لليسار الشيوعي الأرثوذكسي الذي تتهمه بالنزعة الاصلاحية، وتريد تدمير المجتمع الاستهلاكي القمعي والرد على العنف الفاشي بعنف ثوري، كما تطمح في فرض نفسها كطليعة «للثورة الشيوعية العالمية».

غالبية أعضاء هذه المنظمة وقادتها من المثقفين البورجوازيين الشباب الذين يئسوا من العمل النظري الخالص ووجدوا في «الممارسة الثورية العنيفة» تحقيقًا لذاتهم وأفكارهم. لم يكن أندرياس بادر قد بلغ من العمر ساعة «انتحاره» في السجن سوى ٣٤ عامًا، وقد تربى في أسرة جدته البورجوازية بسبب موت والده أثناء الحرب العالمية الثانية. أما أولريك ماينهوف فكانت مثقفة ومن أسرة مثقفة، وكانت دماغ المنظمة. بدأت حياتها كصحفية وكاتبة ناجحة وقرأت تجارب الفهود السود، وحرب عصابات المدن في أميركا اللاتينية، وكتاب هربرت ماركويز، ومفكري مدرسة فرانكفورت. اعتقلت عام ١٩٧٢ بعد سلسلة عمليات ناجحة، من بينها قتل ٤ جنود أميركيين، وظلت تدير من السجن جزءًا من نشاط الجيش الأحمر إلى ان أعلن عن «انتحارها» عام ١٩٧٦. وكذلك غودرون إنسلين (١٩٤٠ – ١٩٧٧) فهي ابنة رجل دين بروتستانتي عاشت حتى سن الثانية والعشرين حياة بورجوازية مثالية قبل ان تجذبها الثورة الطلابية في أوائل الستينات، وقبل ان تبدأ في ١٩٦٨ بالعمليات المسلحة. وقد اعتقلت مدة ١٤ شهرًا ثم أفرج عنها فاختفت عن الأنظار. بدأت تحضر لعمليات مسلحة أخرى، فاعتقلت عام ١٩٧٢ حتى تاريخ الاعلان عن «انتحارها». أما يان كارل راسبي (١٩٤٥ – ١٩٧٧) فقد بدأ حياته السياسية في جامعة برلين الغربية وأتم دروسه في علم الاجتماع بتفوق، ثم تخلى عن كل شيء وانضم، بعد لقائه بادر وماينهوف، إلى الجيش الأحمر المسلح. اعتقل ١٩٧٢ في فرنكفورت، وحكم عليه بالسجن إلى ان أعلن عن انتحاره هو الآخر (١٩٧٧). وتجدر الإشارة إلى ان أعلان السلطات الألمانية عن انتحار قادة المنظمة قد أثار الشبهات حول صحته، كما ان محامي هؤلاء أعلن ان السلطات الألمانية هي التي قتلتهم (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٤٦٠).

خفت عمليات المنظمة بعد هذه الاعتقالات، وخصوصًا بعد فشل عملية موقاديشو وهرب العديد من أعضائها إلى الخارج. وعملية موقاديشو عملية فدائية – إرهابية حدثت في ١٣ تشرين الأول ١٩٧٧ عندما اختطفت مجموعة من الفدائيين من تنظيم الدكتور وديع حداد (فلسطيني) طائرة لوفتهانزا الألمانية الغربية التي كانت في طريقها من مايوركا عائدة إلى ألمانيا الغربية. وتضمنت مطالب الخاطفين الأفراج عن ٩ سجناء سياسيين في ألمانيا الغربية أبرزهم أندرياس بادر ورفاقه وفلسطينيين في تركيا. كما تضمنت دفع مئة ألف مارك ألماني إلى كل المعتقلين الذين سيطلقون إضافة إلى مبلغ ١٥ مليون دولار تعطى للمنظمة التي نفذت العملية والتي أطلقت على نفسها إسم «منظمة الكفاح ضد الأمبريالية العالمية»، وأخذ موافقة فيتنام أو الصومال أو اليمن الجنوبية على استقبال هؤلاء. وحمّل الانذار المستشار الألماني هلموت شميدت مسؤولية ما قد ينجم عن عدم تلبية هذه المطالب، كذلك تضمن الانذار بندًا يقول ان رئيس أرباب العمل الألماني شلاير الذي كان قد خطف قبل ٦ أسابيع من العملية سيعدم في حال الامتناع عن تنفيذ المطالب. وظلت الطائرة تحوم فوق دول الخليج العربي دون السماح لها بالهبوط، كذلك لم يُسمح لها بالهبوط في دمشق أو بيروت أو بغداد، أو الكويت. ثم حطت في نيقوسيا، ثم طارت إلى دبي وبقيت يومين، ثم اتجهت إلى عدن ولم يسمح لها بالبقاء فغادرت إلى موقاديشو في ١٨ تشرين الأول ١٩٧٧ حيث اقتحمتها وحدة كوماندوس من قوات الأمن الألمانية الخاصة وحررّت ركابها جميعًا وقتل ثلاثة من الخاطفين وجرح الرابع في العملية. وعلى أثر العملية انتحر ثلاثة من جماعة بادر–ماينهوف في السجن في ظروف غامضة (وقيل انهم قتلوا عمدًا من قبل السلطات). وكذلك أعدمت بادر–ماينهوف شلاير، في فرنسا، ردًا على اقتحام الطائرة (راجع «الجيش المسلح الأحمر»، في هذا الباب، معالم تاريخية).

□ **بريست ليتوفسك** (شروط الألمان): مفاوضات بين السلطة السوفياتية (روسيا) الجديدة وبين ممثلي ألمانيا وحلفائها. الهدف منها، من الجانب السوفياتي إيجاد انسب الطرق لانسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى. تواصلت المفاوضات شهرين كاملين، إذ لم يتم الاتفاق عليها بين الروس والألمان إلّا في العشرين من شباط ١٩١٨، وذلك حين قبل لينين وتروتسكي كافة الشروط التي وضعها الألمان لاعلان انتهاء حالة الحرب بين الطرفين (راجع: الاتحاد السوفياتي، معالم تاريخية، ج ١، ص ٦٤).

كانت شروط الألمان في هذه المفاوضات واضحة وصريحة: انهم لا يريدون أقل من ان تنفصل بولونيا (بولندا) وأوكرانيا ودول البلطيق عن روسيا، مما يمكّن هذه المناطق من التقارب مع ألمانيا وحلفائها. ولقد كانت استجابة السوفيات منذ البداية في حكم المؤكدة إذ انهم استندوا في ذلك إلى «المبدأ اللينيني» القائل بحق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنهم قالوا انهم لن يعترفوا باستقلال ليتوانيا وبولندا إلّا إذا سبقه استفتاء شعبي. ولكن بعد أسابيع قليلة من المفاوضات وأمام الصعوبات التي وجدوا أنفسهم يواجهونها، لم يكن أمام القادة السوفيات إلّا ان يذعنوا.

وعلى هذا النحو تم التوصل إلى الاتفاق على رغم

محاولات سوفياتية أخيرة للمقاومة تمثلت في دخول الجيش الأحمر إلى كييف عاصمة أوكرانيا، ولكن القوات الألمانية عادت وأخرجت الجيش السوفياتي؛ ثم وقعت أوكرانيا معاهدة صلح منفردة مع الألمان. وفي ٣ آذار ١٩١٨، تم بالفعل التوقيع على المعاهدة، بعد مناقشات ومساومات استمرت ٥٥ يومًا. ومع الاعلان عن التوقيع، ومع انتشار الرسوم والصور التي مثلت تروتسكي وهو يصافح الألمان مبتسمًا، فوجئ العالم، وتحدث الكثيرون عن الخيانة. وقالت أوساط الحلفاء ان «نص المعاهدة المؤلم يكرّس تخلي السوفيات عن بولندا وعن ليتوانيا وريغا للالمان والنمساويين، بينما يعطي أوكرانيا استقلالاً يجعلها حليفة لهؤلاء».

□ **التعويضات الألمانية (١٩٥٢)**: هي المبالغ التي دفعتها ألمانيا الاتحادية إلى إسرائيل واليهود بدعوى التعويض عن الاضطهاد النازي، وفقًا للاتفاق الذي تم توقيعه في ١٠ أيلول ١٩٥٢ بين المستشار الألماني الغربي أديناور، وموسى شاريت، تدفع بمقتضاها ألمانيا الغربية ٣ آلاف مليون مارك نقدًا وفي شكل سلع إنتاجية، وذلك على ١٢ قسطًا سنويًا. وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتبارًا من ٣١ آذار ١٩٥٣. وفي أيار ١٩٦٥، قررت حكومة ألمانيا الغربية رفع قيمة التعويضات لتصل إلى ٣,٤٥ بليون مارك. انتهت الاتفاقية في آذار ١٩٦٦، وبهذه المناسبة قدمت ألمانيا الغربية قرضًا إلى إسرائيل اتبعته بمساعدات كبيرة، كما تعهدت بتقديم ٣٨٠٠ مليون مارك تعويضات لليهود كأفراد، ثم عادت في كانون الثاني ١٩٧٥ وتعهدت بدفع ٦٠٠ مليون مارك أخرى. وقد فاق مجموع التعويضات الألمانية لليهود ولاسرائيل حتى منتصف السبعينات، أكثر من ٨ بلايين دولار. ولم تتوقف هذه التعويضات عند هذه السنة ولا عند هذه المبالغ، إذ لا تزال (١٩٩٤) الأنباء تتحدث، بين فترة وأخرى، عن تعويضات تقدمها ألمانيا لاسرائيل واليهود.

□ **الجرمان Germains**: إسم القبائل التي سكنت جرمانيا شرقي أوروبا منذ ما قبل الميلاد. وتركت إسمها للبلاد الألمانية التي لا تزال تعرف بهذا الإسم (Germanie). ويعتقد بأن هذه القبائل هاجرت من غرب آسيا وكانت تتكلم لغة مشتقة من اللغات الهندية – الأوروبية. ومع ظهور المسيحية في أوروبا، أخذت هذه القبائل تنقسم إلى فصائل قومية: الألمان، الاسكندينافيون، الغنداليون، التونيون، الفرانكيون، القوطيون، الأنكلوساكسون، البورغانديون، الفلامنكيون والنورمانديون. وكان مجمل هؤلاء برابرة شكلوا خطرًا داهمًا على الأمبراطورية الرومانية. ففي ١٥١ م. زحف الرومان على قبائل منهم وتمكنوا من حماية روما من خطرهم. أما يوليوس قيصر فقد قام بحملات عسكرية ضد القبائل الغالية، وتمكن من رد هجماتهم، لكن القبائل الجرمانية لم تكف عن القيام بهجمات متتابعة. وفي زمن الأمبراطور ماركوس أوريليوس، وبعد عشرين عامًا من الحروب المتواصلة مع هذه القبائل، سمح لبعضها بالعيش داخل حدود الأمبراطورية واعطائها أرضًا مقابل اشتراكها في الخدمة العسكرية تحت إمرة الجيش الروماني. ومنذ ذلك الحين ابتدأت مرحلة اختراق القبائل الجرمانية للامبراطورية الرومانية في المجالات كافة. فبعض الجرمان توصلوا إلى وظائف عليا في الجيش والادارة، وبعضهم الآخر تزوج من عائلات رومانية عريقة. لكن هذا التعايش بين الرومان والجرمان لم يستمر، وبدأت الخلافات تحتدم مما أدّى إلى انفجار الحرب بينهم في أدريانول (٣٧٨ م). وهزم الرومان في هذه الحرب وقتل الأمبراطور فالينز. ونتيجة لانتصارات الجرمان تمركزت قبائل القوط الغربية نهائيًا داخل الامبراطورية. وكان أهم مغزى لهزيمة أدريانول انها أعطت المؤشر لبداية هزيمة الأمبراطورية الرومانية. وفي ٤١٠، وقعت روما في أيدي إليريك قائد القبائل القوطية الغربية. وبعدها، زحف أتباعه إلى غاليا واسبانيا فطردوا قبيلة الفاندال الجرمانية، ما دفع الفانداليين (أو الونداليين) إلى عبور نقطة (هي جبل طارق في ما بعد) واقامة مملكاتهم في شمال إفريقيا. وفي هذه الفترة أيضًا تمكنت القبائل الجرمانية الأخرى مثل الأنجلس والساكسون من احتلال بريطانيا. وفي مطلع ٤٧٦ م. أطاح القائد الجرماني أرداوسي بآخر امبراطور روماني ويدعى باتريسيان وأقام مملكة في إيطاليا. وبعد انهيار الأمبراطورية الرومانية، أصبحت أوروبا تحت سيطرة القبائل الجرمانية، التي أعادت تشكيلها من خلال

حروبها وضربها لبعضها البعض إلى ان ابتدأت تتشكل ممالك ثابتة وواضحة، مثل المملكة الفرنكية في غاليا (فرنسا اليوم) التي خرج منها شارلمان، وبريطانيا الأنغلوساكسونية. وابتدأت أوروبا تدخل في عصر الاقطاع، أو ما يُدعى بالقرون الوسطى.

أما في العصر الحديث فإن القومية الجرمانية لعبت دورًا مهمًا في توحيد ألمانيا في القرن التاسع عشر كما لعبت دورًا قويًا في تحول ألمانيا إلى دولة نازية بقيادة أدولف هتلر الذي اتخذ من الرابطة الجرمانية ذريعة لاحتلال الأراضي المجاورة وضمها لألمانيا مثل النمسا والسويد وغيرها.

□ **الجيش المسلح الأحمر**: (راجع «بادر–ماينهوف، منظمة»، في هذا الباب، معالم تاريخية).

كان الاعتقاد ان سلسلة النجاحات التي استطاعت الدولة تحقيقها ضد متطرفي بادر–ماينهوف ستقود حتمًا إلى شل نشاطات المنظمة ومنعها من مواصلة أعمال العنف. لكن الأعضاء المطلق سراحهم كانوا يواصلون أعمالهم، وكانت المحاكم المختصة تقرن إداناتها، في أواسط السبعينات، بالاشارة إلى عضوية المتطرفين في «منظمة جناح الجيش الأحمر» حتى مع استمرار وجود أندرياس بادر وأبرز شركائه على قيد الحياة. لكن انتهاء بادر «منتحرًا» في سجنه جعل المواجهة تتم بشكل نهائي بين «الجيش الأحمر» والدولة بعد ان كانت محددة ببادر–ماينهوف. وقد قامت هذه المنظمة (الجيش الأحمر) في ٩ أيلول ١٩٧٧ بالانتقام بطريقتها الخاصة لأندرياس بادر عندما أقدمت على قتل رئيس اتحاد أرباب العمل ورئيس اتحادات الصناعات الألماني الاتحادي هانز مارتين شلاير مع سائقه وثلاثة من أفراد الشرطة. ثم أطلقت النار في بون (٢٠ أيلول ١٩٨٨) على سيارة وزير المال. وقتلت (٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩) رئيس المصرف الألماني الاتحادي، اتبعته (في ٢٧ تموز ١٩٩٠) بمحاولة قتل وزير الداخلية.

ساد الاعتقاد ان منظمة الجيش الأحمر، وقبلها بادر–ماينهوف، كانت تنال دعمًا واسعًا من السلطات الأمنية في الدولة الألمانية الأخرى (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) ولم يتم الاعلان عن ذلك رسميًا لأسباب تقنية بحتة، واستمر هذا الاعتقاد حتى سقوط الجمهورية الشيوعية وانهيار نظامها، عندها تم الاعلان عن الدور المخابراتي لبرلين الشرقية في دعم هذه المجموعة بكل الوسائل برضى ومباركة الاتحاد السوفياتي وعلم الولايات المتحدة. وأمكن اعتقال العديد من أعضاء المنظمة الملاحقين الذين كانوا يتخفون بحماية جهاز أمن الدولة الألماني الشرقي (شتازي). وقد أصدر المدعي العام الاتحادي السابق، الكسندر فون شتال، بيانًا في ٢٦ آذار ١٩٩١، أشار فيه إلى ان «جهاز المخابرات وأمن الدولة في برلين الشرقية دعم طيلة فترة الثمانينات منظمة الجيش الأحمر».

وبعد توحيد الألمانيتين، أجمعت الآراء على ان المنظمة لم تعد قادرة على ممارسة أعمال العنف بالوتيرة السابقة ذاتها بسبب انصراف مؤيديها عنها ونبذهم لأساليبها. وكانت مختلف التقارير التي تصدرها هيئة حماية الدستور تفيد ان عدد عناصر الجيش الأحمر الفعليين لا يتجاوز العشرات، وأنصارهم يمكن تحديد عددهم ببضع مئات.

لكن الحقيقة التي وضحت بعد حادث قتل عضو المنظمة (الجيش الأحمر)، وربما رئيسها، فولفغانغ غرامس في ٢٧ حزيران ١٩٩٣، تؤكد ان المنظمة تحظى بدعم عاطفي ونفسي من أعداد تتجاوز الرقم المعلن بكثير. فقد نظم أنصار المنظمة مسيرة كبيرة في مدينة فيسبادن المهمة (مقر منظمات أمنية عدة) احتجاجًا على ظروف مقتل غرامس شلّت الحياة في المدينة الاقتصادية، وشاركت فيها أعداد قدرت بحوالي خمسة آلاف أعلنوا ان «غرامس ضحية وشهيد» وطالبوا بحل وحدة مكافحة الارهاب (GSG9) الأمر الذي أثار غضب المسؤولين في بون ودفع بالمستشار هيلموت كول إلى زيارة الوحدة واعلان دعمه المطلق «لها ولدورها في حماية الأمن وصيانة النظام العام».

وكان بيان صادر عن منظمة «الجيش الأحمر» في المانيا (٩ تموز ١٩٩٣) أفاد انها استأنفت حربها المسلحة ضد الدولة عقب مقتل أحد أعضائها (فولفغانغ غرامس) أثر تبادل اطلاق النار مع الشرطة. وجاء في البيان «لا بد من التغلب على النظام الرأسمالي، وسنعرف طريقنا إلى ذلك... وظهر انه بعد ٣٣ عامًا لا يمكن تصفية المقاومة بالوسائل العسكرية». وقد أدّى هذا الحادث إلى أزمة سياسية في الحكم

أساسها المطالبة باستقالة وزيرة العدل أسوة بوزير الداخلية.

□ **خط أودر–نيس Oder-Neisse**: هو الخط الذي يشكل الحدود الشرقية التي تفصل ألمانيا (الشرقية) عن بولندا. وقد تقرر هذا الخط في اتفاقية موسكو في آب ١٩٤٧ بين بولندا والاتحاد السوفياتي. وقد حققت بولندا بهذه الاتفاقية مكسبًا إقليميا فضمت إليها الأراضي الواقعة شرقي هذا الخط والبالغة مساحتها ٤٤,٢ ألف كلم[٢]، إلّا ان ألمانيا الاتحادية (الغربية) لم تعترف بهذا الخط إلّا عندما وصل الحزب الاشتراكي برئاسة ويلي براندت إلى الحكم.

□ **الرايخ**: راجع: ألمانيا، نبذة تارخية.

□ **زولفراين Zollverein**: لفظة ألمانية تدل على الاتحاد الجمركي الذي قام بين الولايات والمقاطعات الألمانية خلال القرن التاسع عشر بعد ان عمدت بروسيا إلى إزالة الحواجز الجمركية وأقامت اتحادًا يضم ولايات الشمال الألماني (١٨١٨ – ١٨٢٨). اتسع نطاق الاتحاد في منتصف القرن التاسع عشر بحيث جرى اعتماد التعرفة الموحدة على تجارة ألمانيا مع الدول الأجنبية وتحررت التجارة الداخلية من القيود الجمركية. كان حجر الزاوية في النهضة الاقتصادية الألمانية، ومهّد السبيل أمام قيام الوحدة السياسية الكاملة على يد المستشار البروسي بسمارك. تطلق اللفظة أحيانًا على كل اتحاد أو ترتيب مماثل بين عدد من الدول.

□ **سبارتاكوس، حزب وثورة**: ظهرت كلمة «سبارتاكوس» (Spartacus) لأول مرة عندما أخذ الكاتب الألماني، كارل ليبنخت، يوقع بها نشراته التي كان يوزعها ضد الحكومة الألمانية في الحرب العالمية الأولى. وكانت هذه النشرات تندد بالحرب وتدافع عن وجهة نظر اليسار الألماني المتطرف الداعية إلى رفض الاشتراك في سياسة «تجميد الصراع الطبقي لصالح الدفاع الوطني» المعمول بها من قبل قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الذي كان كارل ليبنخت وروزا لوكسمبورغ عضوين فيه. وفي خريف ١٩١٧ انفصل ليبنخت ولوكسمبورغ عن هذا الحزب مع عدد من الأعضاء اليساريين، وشكلوا تنظميًا ثوريًا حمل إسم سبارتاكوس وبدأ نشاطه في المدن الكبرى، ثم في الأرياف، حتى أصبح (في ١٩١٨) موجهًا لسياسة اليسار الألماني وحاملًا لواء الدعوة إلى إقامة «دكتاتورية البروليتاريا».

في اليوم الأول من ١٩١٩، أعلن زعيما حزب سبارتاكوس، ليبنخت ولوكسمبورغ، خلال مؤتمره العام عن تحويله الى «حزب شيوعي ألماني» مستفيدين من وهن الحكومة إثر هزيمتها خلال الحرب العالمية الأولى. ولم تخف قيادة ذلك الحزب انها إنما استهدفت تنظيم جماهير الشعب «في سبيل اقامة حكم اشتراكي» في البلاد.

وفي اللحظة التي خُيّل فيها إلى الحزب ان الطريق باتت مفتوحة أمام سيطرته على البلد، اعتبر ان بداية السيطرة تبدأ عبر مقاطعة انتخابات المجلس الوطني التي كان من المفروض ان تجري يوم ١٩ من الشهر نفسه (كانون الثاني (١٩١٩)، وكذلك عبر استقالة كافة موظفي الحكومة والأقاليم ذوي الميول الاشتراكية الشيوعية من مناصبهم أملًا في زعزعة أركان الحكم. وبالفعل سارع الموظفون الكبار إلى الاستقالة، باستثناء رئيس الشرطة في برلين إريك إيخهورن الذي كان ذا ميول اشتراكية مستقلة، ووجد ان بقاءه في منصبه سيكون مفيدًا للحزب.

بيد ان الحكومة تنبهت إلى عدم استقالة إيخهورن وتوجست من ذلك شرًا، فما كان منها إلّا ان اقالته يوم ٤ من الشهر نفسه. واعتبر الاشتراكيون اليساريون ان تلك الاقالة اشارة إلى هجوم مضاد تنوي الحكومة شنّه ضدهم فقرروا التحرك. واصدر كارل ليبنخت بيانًا دعا فيه عمال برلين إلى المقاومة. وما إن أطلّ مساء الخامس من ذلك الشهر (كانون الثاني ١٩١٩) حتى تحركت قوات مسلحة يسارية فاحتلت مثلث «حي الصحافة» وسيطرت على وسائل الاعلام. وسرعان ما راحت اجهزة الاعلام تدعو الشعب إلى الكفاح المسلح ضد الحكومة. غير ان الشعب لم يستجب للدعوة، باستثناء مجموعات محددودة العدد من عمال برلين التي تحركت لحماية تمرد سبارتاكوس، في الوقت الذي رفضت القوات العسكرية المشاركة في أي انقلاب ضد الحكومة الشرعية. وبدا ان الثوار قد

وقعوا في فخ نصب لهم بإحكام، إذ تبين انه حتى فرقة البحرية التي كانت قد تمردت على الحكومة قبل ذلك باسبوعين استنكفت هذه المرة عن إعادة الكرة وفضلت ان تبقى على الحياد.

أمام هذا كله، وجدت الحكومة ان بامكانها ان تتحرك، فأعلنت حال الطوارئ ثم وجدت حليفًا كبيرًا في شخص غوستاف نوسكي، عضو مجلس مفوضي الشعب الذي كان من المفروض ان يكون في عداد المتمردين، لكنه فضل الوقوف ضدهم وتولى بنفسه شن الهجوم المضاد عليهم يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني ١٩١٩. وهكذا ما إن حلّ يوم ١٣ (اليوم التالي) حتى بدأت الحكومة تستعيد سيطرتها على الوضع، وانتهت عند ذلك ثورة سبارتاكوس التي اعتبرت علامة فارقة في تاريخ الصراع الاجتماعي الألماني، وواحدة من أقسى المحاولات الثورية المجهضة في القرن العشرين. وهربت زعيمة حزب سبارتاكوس، روزا لوكسمبورغ، وشريكها كارل ليبنخت، لكنهما لم يختفيا طويلا، إذ سرعان ما قبض عليهما وأعدما وسط ظروف شديدة الغموض.

□ **الستار الحديدي**: تعبير شاع استعماله بعد ان ورد على لسان تشرشل (١٩٤٦) لوصف الحائط المعنوي والفكري والاختلافات والحواجز المادية التي تفصل العالم الشيوعي عن العالم الحر الرأسمالي، ويعود هذا المصطلح في جذوره إلى الدعاية النازية، حيث يعتقد ان غوبلز هو الذي كان أول من استخدمه. وكان التوسع في استخدام التعبير من مظاهر الحرب الباردة والصراع المحموم على أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. واعتمد هذا التوسع في استخدام التعبير على وجود جدار برلين (راجع: «برلين، جدار» في باب «مدن ومعالم»).

□ **سفاستيكا Svastika (صليب معقوف)**: الأصل من الهند، ويرمز إلى اليُمن والفأل الخير، استعمله الهندوسيون والجينيون والبوذيون. استعمله هتلر باعتباره يرمز إلى العنصر «الآري» الذي يعود إلى الشعوب الهندو أوروبية الأولى. وفي ١٩٣٥ جعله علمًا ألمانيًا (بموجب مرسوم أصدره هتلر في هذا الخصوص) بعد ان كان شعارًا للحزب النازي فقط. ألغي هذا الشعار بعد هزيمة ألمانيا، لكن لا يزال النازيون الجدد يستعملونه في اجتماعاتهم ومناسباتهم.

□ **الصليب المعقوف**: راجع «سفاستيكا».

□ **غستابو Gestapo**: الاداة القمعية للحكم النازي في ألمانيا، اختصار عبارة «بوليس الدولة السري» (Geheime Staatspolizei) باللغة الألمانية.

تأسس الغستابو في ٢٦ نيسان ١٩٣٣ بعد ان استولى هتلر والحزب النازي على زمام الحكم في ألمانيا، واعتبر آنذاك خلفًا للشرطة السياسية التي كانت جمهورية فايمر قد أنشأتها منذ ١٩١٩ لمكافحة الشيوعيين. وقد عهد هتلر برئاسة الغستابو إلى هيرمان غورينغ، وزير الداخلية أنذاك، وبعد نحو عام حل خلفه في هذا المنصب هنريخ هملر الذي انتحر عقب وقوعه أسيرًا في أيدي الحلفاء في نهاية الحرب العالمية الثانية.

كانت الغالبية العظمى من قادة الغستابو من قدامى رجال الشرطة المحترفين الذين تطوعوا لخدمة النظام النازي بعد أن كانوا خدموا جمهورية فايمر. لقد جعلوا من هذه المؤسسة رمزًا مخيفًا سواء بالنسبة إلى الألمان أنفسهم أو بالنسبة إلى سكان الأقطار المحتلة من الجيوش النازية. ولم تكن الغستابو الأداة القمعية الوحيدة في عهد الرايخ الثالث (النازي)، فإدارة معسكرات الاعتقال لم تكن تدخل في نطاق صلاحياتها.

بعد سقوط برلين بيد الحلفاء تعرض مقر الغستابو إلى القصف، والحريق والتدمير، ففقدت الملفات التي كان من الممكن بموجبها الكشف عن أعمال الغستابو الوحشية المختلفة إذ لم يبق سوى سجل سلم إلى الحلفاء واستخدم دليلًا في محاكمات نورنبرغ ضد الزعماء الألمان النازيين.

□ **العلمين، معركة**: في «الحياة» (العدد ١١٤٦٥، تاريخ ٩ تموز ١٩٩٤، ص ١٧) تناول ابراهيم العريس هذه المعركة ليس فقط من زاوية طرفيها الأساسيين الألماني والبريطاني، بل ايضًا، والأهم، في إطارها العربي السياسي، وخاصة الشعبي في حينه. فقال في مقالته «معركة العلمين، موعد عربي خائب»:

لم تحسم معركة العلمين لصالح قوات الحلفاء إلا خلال الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني ١٩٤٢، غير أن ما يمكننا أن نسميه بـ «خيبة العلمين» تبدت منذ يوم التاسع من تموز من العام نفسه، أي قبل شهور من الانحدار النهائي للقوات الألمانية. ولئن كنا نتحدث هنا عن «خيبة» فإننا نعني بها خيبة فريق عريض من «المتفرجين العرب» من الذين كانوا، بسبب ربقة الاحتلالين البريطاني والفرنسي التي كانت تحيط بأعناقهم، يأملون في أن تصل قوات «الحاج هتلر» لانقاذهم مما هم فيه. والحال أن الذين كانوايأملون في انتصار ألماني على الحلفاء، كانوا – في الأوساط العربية – كثيرين، بل قد نقول: كانوا يشكلون غالبية الرأي العام في طول العالم العربي وعرضه.

وكان وصول الألمان الى العلمين أمرًا حاسمًا في ذلك كله، حسمًا تكشفه لنا قراءتنا للأدب العربي الذي يتناول تلك الفترة – روايات نجيب محفوظ بين نصوص أخرى – كما تكشفه المقالات الصحفية الماضية التي كانت لا تفتأ تبشر العرب بالزحف الألماني العظيم الذي سيقهر العدو البريطاني المشترك بعد أن أذل الفرنسيين واحتل بلادهم.

قبل التاسع من تموز ١٩٤٢، اذن، كانت الآمال العربية العريضة قد بدأت تعبّر عن نفسها بقوة، وكان وصول الألمان بقيادة «ثعلب الصحراء» رومل الى العلمين في أقصىالشمال الغربي المصري قد عزز، بالطبع، تلك الآمال. ولكن في ذلك اليوم نفسه تبدلت المعطيات كثيرًا: ففي الوقت الذي كان فيه بنيتو موسوليني يستعد للدخول الى مدينة الاسكندرية دخول الفاتحين، وهو موقن من أن حلفاءه الألمان المنتصرين لا محالة في العلمين، سيقدمون له مصر هدية على طبق من الفضة، وفي الوقت الذي كان فيه البريطانيون قد هزموا الى درجة اضطرتهم للانطواء في اتجاه الأراضي المصرية بعد أن اضطرهم الألمان للتراجع عن الأراضي الليبية، في ذلك الوقت بالذات، ووسط دهشة العالم كله، تمكن الانكليز وحلفاؤهم في مصر، من التماسك في لحظة من اللحظات، وبدأوا يمارسون مقاومة عنيفة في مدينة العلمين التي تبعد نحو ٩٠ كلم فقط الى الغرب من الاسكندرية.

كانت القوات النيوزيلندية قد تمكنت بدورها من دحر قوات «أرياني» الايطالية التي كانت تستعد لدخول مصر من ناحية الصحراء الليبية. وأمام هذا الانتصار النيوزيلندي غير المتوقع، والذي وصل الى ذروته يوم ٣ تموز (لكن اخباره لم تنتشر إلا بعد أيام)، تمكن الجيش البريطاني الثامن، بمساعدة الفرقة التاسعة من الجيش الاسترالي، من وقف زحف رومل وجنوده في العلمين فيما كان رومل يحاول – عبثًا – اختراق الدفاعات الحليفة.

ووضع العديد من العرب أيديهم على قلوبهم، ثم تحول الخوف الى يقين. وتبين منذ يوم ٧/٩ ان الألمان لن يتقدموا خطوة أخرى. بل تبين أن معركة العلمين التي بدأت منذ تلك اللحظة تتخذ شكل حرب مواقع، ستؤدي الى وقف الزحف الألماني/الايطالي في افريقيا الشمالية كلها.

والهزيمة التي استشعرتها الأقلام والأفئدة العربية بمرارة منذ تلك اللحظة، تأكدت خلال الخريف التالي، اذ بعد أسابيع عدة من حرب المواقع، وبعد أن تمكنت القوات البريطانية من السيطرة نهائيًا على مواقعها، وتبدّى لها أن قوات رومل لم تعد قادرة على الصمود، بدأت القوات الحليفة بشن هجوم مضاد، وبخاصة بعد أن أصدر تشرشل أوامره بإبدال القائد البريطاني اوتشنلك الذي كان يعارض القيام بأي هجوم بالماريشال مونتغمري، الذي أمر منذ وصوله، الجيش البريطاني الثامن بشن هجوم مضاد على قوات رومل، ففعل.

وبدأ البريطانيون هجومهم الكبير المضاد ضد القوات الألمانية مساء الثاني من تشرين الثاني ١٩٤٢.

منذ اللحظات الأولى للهجوم ادرك رومل أن قواته غير قادرة على التصدي للزحف البريطاني فبعث الى هتلر طالبًا اليه الإذن بالانسحاب. لكن هتلر طالبه بالصمود والتصدي فحاول أن يصمد، لكن هجومًا بريطانيا ثانيًا تسانده المدرعات أرغمه على التراجع قبل ساعات من وصول الإذن المطلوب من القيادة العامة في برلين. وهذا التفاوت في الوقت هو الذي أدى الى تدمير أسطورة رومل كلها كما نعرف.

المهم أن معركة العلمين بدأت في تلك اللحظة تُحسم نهائيًا لصالح البريطانيين الذين تابعوا زحفهم حتى طبرق ثم بنغازي. كل ذلك وسط حزن عربي عام وخيبة أمل كان انعقد على وصول «الحاج هتلر» الى الشرق العربي. ومن هنا اعتبر موعد العلمين موعدًا عربيًا خائبًا تلته معارك أخرى كثيرة، خائبة بالطبع.

☐ **فافن إس إس Waffen SS**: جهاز عسكري قمعي نازي ضم ألمانًا وأوروبيين، وشكل الجناح العسكري المحض لـ «النظام الأسود» الذين انخرط فيه أكثر من ٥٠٠ ألف من الأوروبيين غير الألمان.

يرجع تاريخ تأسيس الفافن إس إس إلى ١٩٣٣. وكان تجنيد أعضائه، يخضع لمعايير جسدية وعنصرية. وقد أُريد لوحداته ان تضم النماذج الأكثر نقاءً في العرق الألماني. وكان التدريب يعتمد على إبراز المزايا الجسدية وتنميتها، وعلى التثقيف السياسي والتشريب العقائدي. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، كانت الخسائر بين أفراد الفافن إس إس تفوق نسبيًا في الغالب الخسائر التي كان يتكبدها «الفيرماخت» (أي الجيش النظامي) بسبب الحماس المتهور الذي كانوا يبدونه. إضافة إلى ذلك فقد كانوا يعتبرون أنفسهم من النخبة الآرية يكرهون كل من هم «دون الرجال» كاليهود والسلاف. استمر تعداد «الفافن إس إس»، طيلة الحرب، في الازدياد حتى بلغ ٣٨ فرقة يحارب في صفوفها مواطنون من ١٧ دولة. وفي عام ١٩٤٦، رفضت محكمة نورنبرغ ان تفصل ما بين هذا الجهاز والأجهزة والفروع الأخرى المنتمية إلى منظمة «إس إس العامة». ولكن تبين اليوم ان أغلبية أفراد «الفافن إس إس» كانوا يعيشون منعزلين خارج الجهاز البوليسي القمعي الهتلري.

☐ **فايمر، جمهورية Weimar**: راجع النبذة التاريخية.

☐ **فوهرر Fuhrer**: كلمة ألمانية معناها الزعيم. أشاع استعمالها أدولف هتلر وفرضها رسميًا عندما أعلن، على أثر تنصيبه خلفًا للرئيس هندنبيرغ، انه أصبح فوهرر ومستشار الرايخ الألماني، مؤكدًا السلطة الشخصية وتجسدها فيه كزعيم أعلى وأوحد. وكان وصفه الزعيم في موضع القانون جزءًا لا يتجزأ من التفكير النازي الذي تأثر بالأفكار التي تمجد الدولة والارادة الفردية المتجسّدتين في شخصية الفوهرر وإرادته.

☐ **«كفاحي»، كتاب Mein Kampf**: كتاب لأدولف هتلر عرض فيه سيرة حياته ومذهبه ورؤيته لمستقبل ألمانيا. وضعه في ١٩٢٤ بينما كان معتقلًا في قلعة لاندسبرغ في اعقاب محاولته الانقلابية الفاشلة. وهذا الكتاب، الذي تحول إلى ضرب من انجيل سياسي لشعب برمته (بيع منه أربعة ملايين نسخة في عام ١٩٣٩ وحده)، أخذ، في آن معًا، شكل سيرة ذاتية، واهجية لاسامية، وموجز في الفلسفة العنصرية، وبرنامج في العمل السياسي الداخلي والخارجي، ونظرية في الدعاية السياسية. ولا يخفي هتلر عزمه على استخدام هذه الأخيرة بهدف تحريك «عصبية تلهب روح الجماهير وتدفعها إلى الأمام ولو بعنف هستيري».

ولئن كان هتلر لا يوضح كثيرًا ملامح الدولة الألمانية الجديدة، الدولة المنشودة، فإنه لا يخفي بالمقابل ان الهدف الأساسي الذي يسعى وراءه هو «تغيير كل الماني، خلق نموذج جديد من الفرد الجرماني». والقاعدة الأساسية لكل عملية بناء الرايخ تتمثل في رابطة الدم. إن الأولوية المطلقة للعامل العرقي تبدو أمرًا مسلمًا به بالنسبة إلى هتلر، لذلك لا يحاول إعطاء أي تبرير لها. وبما ان القيمة الوحيدة للدولة تتمثل في انها أداة للعرق، فعلى الدولة بالتالي ان تعمل بشتى الوسائل (بما فيها التعقيم) على إزالة جميع العناصر الغريبة أو المريضة التي تسللت إلى داخل الأسرة الجرمانية. ومهمتها الأساسية هي خلق ارستقراطية جديدة قائمة على صفاء العرق وحده. إن اللاسامية هي، إذا، في قلب المذهب الهتلري. وهو يقول بصدد رسالته في محاربة الهيمنة اليهودية: «عندما اخوض النضال ضد اليهودي فإني أدافع عن عمل الرب». وقد عارض هتلر المبادئ الديمقراطية التي زعم ان الأنتلجانسيا السامية هي التي روّجت لها.

القائد الحقيقي (بحسب ما جاء في الكتاب) لا يُختار اختياريًا وإنما يفرض نفسه بجدارته الفائقة، وأفضل حكم هو ذلك الذي يمنح النخبة سلطة مطلقة على الجماهير خدمة لمصلحة هذه الجماهير.

إن المشكلة الكبرى التي تواجهها ألمانيا، مشكلة تزايد السكان، لن تلقى حلًا إلّا مع الفتح العسكري لأراض جديدة في أوروبا. المطلوب، إذا، هو الحصول، بالقوة، على إعادة نظر في معاهدة فرساي التي أبرمت في أعقاب الحرب العالمية الأولى وغبنت ألمانيا.

ولئن ألهب كتاب «كفاحي» قلوب الألمان رغم

ان الأفكار التي يطرحها لا تصمد أمام أي نقد عقلاني، فلأنه أعطى متنفسًا لخيبة ومرارة شعب خرج مهانًا ومذلولًا من الحرب العالمية الأولى (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٥، ص ١٢٥ – ١٢٦).

□ **الليل والضباب، مرسوم Nacht und Nebel Erlass**: أمر إداري أصدره هتلر في ٧ كانون الأول ١٩٤١ وأمر تطبيق مضمونه في كل الأراضي المحتلة في غربي أوروبا. فكل شخص، بموجب هذا الأمر، يدان بارتكاب جرائم ضد الرايخ أو ضد جيوش الاحتلال الألماني يجب ان يعدم فورًا أو ان ينفى سرًا إلى ألمانيا دون ان يترك له أي أثر ليختفي في غياهب «الليل والضباب» دون ان تسجل أية معلومات حول مصيره أو مكان اعتقاله أو نفيه. وكان الغرض من هذا المرسوم إرهاب كل المقاومين المحتملين أو الفعليين للاحتلال النازي. وفي شباط ١٩٤٢ أكمل الجنرال فيلهلم كتيل هذا المرسوم وحدّد شروط تطبيقه. وقد كلفت قوات الأمن العسكرية الخاصة بتنفيذ هذا المرسوم ولم يعرف عدد ضحايا هذا الأمر النازي نظرًا لغياب كل المحفوظات المتعلقة به أو بسبب تعمد المخابرات النازية عدم تسجيل أية معلومات عن الأشخاص الذين طالهم هذا الأمر.

□ **ليلة السكاكين الطويلة**: هي ليلة ٢٩–٣٠ حزيران ١٩٤٣ التي شهدت أول جريمة جماعية اقترفها النظام النازي. قدّر عدد ضحايا هذه المجزرة التي كانت ميونيخ وبرلين مسرحها والتي تولت الغستابو تنفيذها، بحوالي ألف شخص كانوا من كبار ضباط الجيش ومن قادة وعناصر «فصائل الهجوم»، وهو تنظيم شبه عسكري ضم زهاء مليوني عنصر بقيادة إرنست روهم الذي كان من رفاق هتلر المقربين.

أخذ روهم ينتقد تحالف هتلر مع الأوساط الرأسمالية والمالية وتخليه عن برنامجه الاصلاحي الأصلي: توزيع أرباح الرأسماليين على الشعب، تأميم الصناعة، إلغاء المخازن الكبرى، تخفيض فوائد الديون الزراعية... إلخ.

شعر هتلر، وأدعى (ليس ثابتًا بعد) ان روهم، و «فصائل الهجوم» (S.A.) يدبرون ضده مؤامرة بالاشتراك مع جورمه شتراسر والجنرال فون شليشر فعمد إلى إعطاء كل جنودهم وضباطهم إجازة شهر كامل. وما إن حلت ليلة ٣٠ حزيران، وكان جنود روهم يحتفلون باجازتهم التي سوف تبدأ في اليوم التالي، حتى كانت المجزرة: اعتقل روهم وأودع السجن وطلب إليه هو وأركان حربه ان ينتحروا فرفضوا، فأطلقت النار عليهم. وفي بروسيا جرى اغتيال فون شليشر وزوجته، كما اغتيل الجنرال فون بريداو وجورج ستراسر. وكانت المجازر كلها من تحضير هتلر شخصيًا وتنفيذ الغستابو.

التحليل الأكثر صدقية، اليوم، يقول ان هذه المجزرة جاءت نتيجة حاسمة لاختيار النازيين الاتجاه يمينًا بعد ان كانوا في بداية استيلائهم على السلطة قد تأرجحوا بين اليمين واليسار. إذ كانت النازية، في بداية انطلاقتها، قد استقطبت اعدادًا كبيرة من العمال والبائسين والعاطلين عن العمل، وحتى من قدامى الشيوعيين والاشتراكيين. وهؤلاء شكلوا عماد الفرق الخاصة التي مكّنت هتلر من الوصول إلى السلطة. غير ان الحزب استند، في الوقت نفسه، إلى نفوذ وقوة رجال الأعمال والشرائح المتوسطة والعليا في المجتمع. ثم بعد ان استتب له الأمر، وحان موعد الاصلاحات الاجتماعية الموعودة، كان على النظام ان يختار بين تطبيق السياسة الاجتماعية الشعبية التي ينطق باسمها أرنست روهم، وبين التوجه نحو التوسع والسيطرة الخارجية الذي يمثله أقطاب الحزب والجيش والغستابو. فكشفت «ليلة السكاكين الطويلة» ان هتلر اختار الاتجاه الثاني مزيحًا عن طريقه الفئات التي كانت قد ناصرته بعد ان صدقت وعوده الاجتماعية.

□ **ليلة الكريستال**: إسم أطلق على ليلة ٩–١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ حيث أقدم النازيون بحجة الثأر لمستشار في السفارة الألمانية في باريس اغتيل على يد يهودي شاب، على الاعتداء على بيوت الآلاف من اليهود الألمان وعلى دور عبادتهم، موقعين في صفوفهم عددًا كبيرًا من القتلى والجرحى. أما سبب تسمية هذه الليلة «ليلة الكريستال»، فيعود إلى أطنان الزجاج المحطم في الدور والكنس والمخازن اليهودية، وإلى إشارة إلى ثراء اليهود.

□ **المثقفون والنازية – ١٩٣٣ سنة نازية سوداء**: في اليوم الأخير من العام ١٩٣٣، وكان انقضى أقل من عام على وصول أدولف هتلر إلى السلطة في برلين، اتفقت التعليقات في الغرب الليبرالي على ان أعظم ما حصل في تلك السنة كان تدمير الثقافة في ألمانيا التي عرفت طويلًا بفلاسفتها وموسيقييها وكتابها. لقد أدخلت عادة احراق الكتب والتشهير بالكتّاب واطالة اللوائح السوداء التي تعجّ بأسماء المبدعين، كما فرض نسق واحد يمجّد الشعب الآري وتفوقه كما يحضّ على العنف والنزعة الحربية. أما الشعاران اللذان استخدما في هذه الحملة على أوسع نطاق فكانا «مكافحة الروح اليهودية» و «مكافحة تخريب الذوق الألماني». والتخريب في عرف النازيين يمكن ان يكون ذا مصدر ديمقراطي ليبرالي كما يمكن ان يكون ذا مصدر شيوعي. وبطبيعة الحال، فإن شبهة اليهودية نادرًا ما تختفي من هذا كله.

فالصعود النازي إلى السلطة ما لبث ان رفع سيف الفصل والتسريح والطرد للنخبة الثقافية في ألمانيا التي كان عدد كبير من أفرادها يهودًا، وبدورهم هاجر الكثيرون إلى الخارج في نفي طوعي طاول بلدانًا عدة.

فبين الموسيقيين الذين غادروا البلاد ارنولد شوينبرغ الذي فصل من الأكاديمية البروسية للفنون وبعض أبرز قادة الفرق الموسيقية... واحتلت الغستابو مبنى معهد باوهاوس الشهير لتعليم الفنون والذي أسس في ١٩١٩، وجعلت منه مقرّها.

تطورت هذه المحنة في موازاة تحولات من الطينة نفسها بدأت تشهدها ألمانيا منذ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ تاريخ تولي أدولف هتلر المستشارية. ففي شباط فرضت قيود على الصحافة ونشاطات الأحزاب اليسارية وأعلنت «الحرب على الديمقراطية البرلمانية» فيما استقال الكاتب هنريخ مان من الأكاديمية البروسية للفنون، وبلغت الأمور ذروتها مع حريق الرايخستاغ في أواخر ذاك الشهر. وفي اذار تزايدت أعمال الاعتداء على الليبراليين واليهود، حتى إذا أزف شهر نيسان قوطع رجال الأعمال والمؤسسات المالية والادارية اليهودية وهوجمت بعض المكاتب، وفي أيار بدأ حرق الكتب والتعدي على النقابيين ومقارهم لأنهم «يثيرون التجزئة والانقسام في الأمة». وفي حزيران صدر التحريم الرسمي لكافة الأحزاب السياسية، وأعلن في تموز عن حملة لتطهير كل من يعيش في ألمانيا ولا يكون صافيًا في انتمائه إلى العرق الآري، وفي آب ظهرت دلائل على تجميع بعض اليهود وإرسالهم إلى معسكرات التجميع، وفي أيلول امتدت يد البطش الى الجيش، فسرح الجنرال فون لودندورف بوصفه شيوعيًا، وفي تشرين الأول باشر هتلر واعلامه حملة على الدول الغربية «المتآمرة» على ألمانيا، وفي تشرين الثاني، جرى تصفية مجموعتين اتهمتا بالعمل لاعادة الملكية.

«وما هذا إلّا لأن النازيين، بعد وصولهم إلى الحكم وسط خوف الشعب من الأزمة الاقتصادية الخانقة، كانوا بحاجة لأن يحكموا من دون شهود. وكانوا يشعرون أن أعدى أعدائهم إنما هم أولئك الذين يعتبرون الورثة الشرعيين للعقلانية الألمانية كما تجلت منذ القرن الثامن عشر ووصلت إلى أوجها خلال العقدين الأولين من القرن العشرين، حين بلغ الابداع أقصى مداه عبر تيارات أدبية وفنية وفلسفية كانت هي الصانع الحقيقي للحداثة الفكرية، الحداثة القائمة على العقل وعلى أبعاد انسانية لا شك فيها. ولما كانت النازية قد قامت في الأصل كنقيض لكل ما هو عقلاني مستندة إلى ما هو لا إنساني وأسطوري، ولما كانت تعرف ان شعبًا كالشعب الألماني قابل بسرعة لاستيعاب الدروس العقلانية ولاتباع الدرب التي يرسمها له مفكروه ومبدعوه، خصوصًا بعد ان يفيق من أثر الصدمة الاقتصادية المدمرة ومن أثر ذل هزيمة الحرب العالمية الأولى، كان واضحًا للنازيين ان خلاصهم لا يكمن إلّا في التخلص من منتجات العقل الألماني ومن أبرز منتجي فكر العقلانية. ومن هنا فتحوا تلك المعركة التي جعلت كبار مثقفي ألمانيا يسلكون طريق المنفى (وأحيانًا الانتحار) اعتبارًا من صبيحة اليوم التالي لحريق الرايخستاغ، متدافعين وراء بريخت الذي كان – كعادته – رائدًا حتى في سلوك درب المنفى» (من ابراهيم العريس «المثقفون الألمان في الطريق إلى المنفى»، جريدة «الحياة»، تاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٣، في زاوية «ذاكرة القرن العشرين»).

□ **المخابرات الألمانية**: بعد ان أعلنت دولة ألمانيا الفدرالية عام ١٩٤٩ وانشئت الوزارات المختصة والأجهزة الادارية المختلفة، أنشئت كذلك

«المخابرات» وحصرت مهمتها في جمع المعلومات باشراف راينهارت غلين. أما هدفها الرئيسي فكان التجسس على الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية وكانت المخابرات الأميركية وراء تأسيس المخابرات الاتحادية وتمويلها.

كان راينهارت غلين يترأس مؤسسة جبوست الشرق الاستخباراتية في أواخر عهد هتلر، واختصاصه الجبهة السوفياتية والمشاكل مع السوفيات. وبعد هزيمة ألمانيا الهتلرية جمع غلين رجاله وصوّر ميكروفيلم الأرشيف، وقسّم رجاله إلى ثلاثة أقسام، ترأس هو قسمًا، وكل قسم حصل على نسخة موجودات المؤسسة وانتقلت هذه المؤسسة إلى بافاريا إثر دخول الروس إلى ألمانيا حيث احتفظ بالارشيف في أحد الأمكنة السرية. وبعد ان استسلم للقوات الأميركية القادمة من النمسا سلمها الأرشيف. ثم ذهب غلين إلى أميركا حيث عقد صفقة مع الأميركيين عاد على أثرها إلى ألمانيا لانشاء مؤسسته الجديدة بدعم واشراف من الأميركيين. وقد اتخذ مدينة فرانكفورت مقرًا له، ثم انتقل (١٩٥٦) إلى بلدة بولاخ قرب مدينة ميونيخ عاصمة بافاريا، حيث أخذ يعمل تحت غطاء شركات تجارية عادية. وعام ١٩٥٦، سلمت مؤسسة غلين بكاملها إلى الدولة وأصبح اسمها «المخابرات الاتحادية» وذلك بعد مفاوضات مطولة (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٦ ص ١٢٠).

□ **النازية Nazism**: لفظة ألمانية منحوتة تختصر العبارة الألمانية التي تعني القومية الاشتراكية الألمانية، أي نظرية هتلر وحزبه المسمّى «الحزب القومي الاشتراكي». وقد عرضت هذه النظرية للمرة الأولى في برنامج يتكون من ٢٥ نقطة وضعه فيدر عام ١٩٢٠ لحزب العمال الألماني الذي غدا في وقت لاحق يعرف باسم «الحزب القومي الاشتراكي»، ثم بسّطها هتلر في كتابه الشهير «كفاحي». وقد تبين في ما بعد ان هذه التسمية للحزب إنما جاءت عن رغبة القوميين الألمان في استقطاب الجماهير وإبعادها عن الاشتراكية، في ذلك الوقت، التي أخذوا عليها طابعها الأممي، وهو طابع هدّام في نظرهم إذ يعرّض الأسرة القومية للخطر.

والمذهب النازي لا يتميز بالابتكار ولم يأت بجديد ملموس على الصعيد النظري. فهو يقوم على جملة من الأفكار والمبادئ جمعت من هنا وهناك. ففكرة تشييد الرايخ الألماني الكبير أخذت عن دعاة وحدة الشعوب الجرمانية (Pangermaniste)، وفكرة تفوق العرق الجرماني أخذت عن المفكر الفرنسي غوبينو وعن الانكليزي هـ.س. تشمبرلين وإن عززت بمفهوم «الانسان المتفوق» الذي عرضه نيتشه في كتابه «هكذا تكلم زرادشت». أما النزعة اللاسامية، فقد كانت سائدة أساسًا في أوساط عدة في ألمانيا والنمسا (ومختلف البلدان الأوروبية) منذ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وفي ما يتعلق بتمجيد النازية للحرب والعنف وبعبادتها للقوة، فهي لم تفعل سوى تقديم ترجمة عملية ومبسّطة لبعض ما ورد في آراء وأفكار لدى آرنت وهيغل وبعض منظري أركان الجيش البروسي. وقد كان بسمارك قد سبق هتلر على طريق اعتماد مبدأ اشتراكية الدولة بهدف محاربة الماركسية وقطع الطريق عليها. أما مفهوم الدولة المستبدة، التوتاليتارية، التي رفعت النازية شعارها عاليًا، فإن بذوره موجودة في الواقع في أعمال فيخته وهيغل. غير ان هتلر أضفى على هذه الأفكار والمبادئ طابعًا انفعاليًا تميز بالعنف نتيجة الأزمة الحادة التي عاشها في أعقاب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. فقد هزّته هذه الهزيمة، على غرار مواطنيه كافة، فراح يبحث عن مسؤول عنها.

وقد حمّل اليهود، الذين يمثلون في نظره عرقًا أدنى، هذه المسؤولية، ومن ورائهم كل من يرفع راية الأممية. وقد رسم مذهبه طريقًا لمحو عار هذه الهزيمة يمر عبر بعث العرق الآري وبناء الرايخ الكبير. وهكذا قضى هذا المذهب بابعاد غير الآريين عن وظائف الدولة، وبمنع الزيجات المختلطة، وبتعقيم المعاقين والمتخلفين عقليًا، وبمحاربة كل عرق غير آري.

وفي ما يتعلق بدور الرايخ فقد حددت له النازية، بريادة هتلر، الأهداف الأساسية التالية: محو آثار معاهدة فرساي المخزية، ضم المناطق الأوروبية الناطقة بالألمانية، خلق مجال حيوي لألمانيا في أوروبا أي منطقة نفوذ سياسية واقتصادية موقوفة على العرق الألماني واسترداد المستعمرات الألمانية المفقودة.

أما الدعاوى الاشتراكية للمذهب النازي فهي أقل

وضوحًا وتحديدًا، ما سمح باجراء تعديلات ملموسة عليها. فقد انطلق هتلر، في بداية عهده، من صيغ طوباوية حملت على الربا والملكية الكبيرة والاحتكارات الدولية، وذلك بهدف استمالة البورجوازية الصغيرة وصغار الكسبة. لكنه بعد ان حصل على تأييد أرباب الصناعة الكبرى ودعمهم، اكتفى بمحاربة الماركسية والديمقراطية البرلمانية باعتبارهما مصدر ضعف وفوضى. وقد عرف كيف يغري الطبقة الحاكمة باقتصاده المخطط الذي لم يعتمد مبدأه إلّا بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستعداد للمواجهة المسلحة.

عرفت النازية رواجًا منقطع النظير في ألمانيا. فالشعب الألماني، الذي خرج مهانًا ومذلولًا من الحرب العالمية الأولى، وجد في وعودها بإعادة بناء أمجاد الأمة مخرجًا من المأزق الذي وجد نفسه يتخبط فيه. وقد عرف هتلر، الذي استلهم تجربة موسوليني الفاشية في إيطاليا مع تجاوزه طريقته وأسلوبه، كيف يوقظ همم مواطنيه بتبجيله الرايخ العظيم والانسان الألماني الجديد الذي ستتفانى الدولة في صنعه من خلال خلقها طبقة ارستقراطية جديدة قائمة، أساسًا، على نقاوة العرق الآري. ومما لا ريب فيه ان النازية، كمذهب سياسي واجتماعي، لا تتعدى كونها مجموعة من المسلمات لم تصل إلى إثباتها والبرهنة على صحتها. غير أنها برفعها شعار «ألمانيا فوق الجميع»، وبعدائيتها التبسيطية، وبالحاحها على تحميل «الآخر» مسؤولية الهزيمة، قدّمت متنفسًا ومهربًا لشعب انتابه شعور بالاحباط الجماعي (بتصرف من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٦، ص ٥٤٥).

□ **النازية والصهيونية**: الفكرة المتحكمة في عقول الأغلبية في الرأي العام في العالم هي فكرة العداء المستحكم بين النازية والصهيونية، فكرة أنهما على طرفي نقيض تمامًا، وذلك نتيجة لمجازر النازيين بحق اليهود من جهة، ولهيمنة اعلام عالمي هادف من جهة ثانية. لكن ثمة باحثين، من عرب وأجانب، وأحيانًا من اليهود أنفسهم، يرون ان هناك نقاط التقاء بين الحركتين، خصوصًا في مجال دفع اليهود إلى الهجرة والاستيطان في فلسطين حتى ١٩٤٠. وبهذا الصدد، ننقل حرفية، ما جاء في «موسوعة السياسة»، الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت في جزئها السادس، الصفحات ٥٤٦، ٥٤٧ و ٥٤٨ كونها توجز العديد مما كتب ونشر في الموضوع:

كانت الفكرة الرئيسية المشتركة بين الحركة الصهيونية وتعاليم العنصريين هي ان العالم يشتمل على أمم مختلفة في حالة نزاع دائم، وان الأمم الراقية يجب ان تسيطر على مصائر الأمم الأخرى وتهيمن على ثرواتها وبلدانها. وقد التقت الصهيونية، وجوهرها «عقيدة الشعب المختار»، بالنازية، وجوهرها «عقيدة الشعب الألماني الآري المتفوق»؛ كما التقت الصهيونية، في ما بعد، بنزعتها الأصيلة في الاستعمار والتوسع والهيمنة، بالامبريالية ونزعتها الأصيلة في السيطرة وتسخير الشعوب لاغراضها.

والتقت النازية والصهيونية في مجال التنفيذ العملي انطلاقًا من سياسة الأولى القائمة على ضرورة التخلص قدر المستطاع من الفئات غير الآرية في ألمانيا، وهدف الثانية في استعمار فلسطين وسَوق أكبر عدد من اليهود إليها.

رأت الحركة الصهيونية في اليهود الألمان مجالًا رحبًا لنشاطاتها، فنقلت مركز عملها بعد موت هرتزل من فيينا إلى كولن ثم برلين. وفي عام ١٨٦٤، نشأت أول حركة يهودية في ألمانيا تدعو إلى الاستيطان في فلسطين. وقد تم الاعلان عن تأسيس المنظمة الصهيونية في ألمانيا كجزء من الحركة الصهيونية العالمية في ٣١ تشرين الأول ١٨٩٧ في فرانكفورت بزعامة ماكس بودنهايمر، ثم أسس هنريخ لو المنظمة الصهيونية في برلين، وفيها صدرت عام ١٩٠٢ نشرة بعنوان «الأنباء اليهودية» استمرت حتى عام ١٩٣٨. ولكن عدد اعضاء المنظمة الصهيونية الألمانية لم يزد حتى عام ١٩١٢ على ٨٤٠٠ عضو معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى. وطالب المؤتمر الثالث عشر للمنظمة الصهيونية في ألمانيا بالهجرة إلى فلسطين والامتناع عن «الدعوة لنيل الحقوق المدنية في ألمانيا على أساس ان الاقامة في ألمانيا مؤقتة».

وكان أركان النازية في مقدمة المهتمين بانجاح المشروع الصهيوني للاستيطان في فلسطين. فقد كتب منظّر النازية الأكبر ألفريد روزنبرغ عام ١٩٢٧ في كتاب «محاكمة اليهود في العصور المتغيرة»: «يجب تقديم

العون الفعال للصهيونية حتى يمكن نقل أكبر عدد من اليهود الألمان إلى فلسطين سنويًا.

وبوصول الحزب النازي بقيادة هتلر إلى السلطة في ألمانيا (كانون الثاني ١٩٣٣) بدأ تطبيق سياسة مضايقة اليهود المعارضين للصهيونية من الذين يعتبرون ألمانيا وطنهم، فوافق مجلس الوزراء الألماني في نيسان ١٩٣٣ على قانون الخدمة المدنية الذي منع جميع اللاآريين، باستثناء الذين قاتلوا في الجبهة أو خسروا أبًا أو إبنًا في الحرب العالمية الأولى، من شغل أي مركز في الخدمة المدنية الاتحادية أو التابعة للولاية أو البلدية، كما منع اليهود المقبولين في الكليات والجامعات من ان يكونوا أعضاء في التنظيمات الطلابية، ومنع المحررين السياسيين اليهود من حضور المؤتمرات الصحفية الحكومية. وأبعد كذلك جميع القضاة والمحامين اليهود من العمل في القضاء. وفي بروسيا، طلب البرلمان من وزير التربية صرف جميع المعلمين اليهود وتحديد عدد الطلبة اليهود في الجامعات والمدارس، فلا تزيد نسبتهم على واحد في المائة. وفي ميونيخ أعلن مراقب المدارس عدم السماح لأي من أولاد اليهود بدخول المدارس المسيحية كما منع أطباء المدارس اليهودية من معالجة أولاد المسيحيين. وكان الهدف من هذه الاجراءات، كما علق أحد الخبراء القانونيين اليهود البارزين «خروج عدد كبير من اليهود واللاآريين والليبراليين من ألمانيا».

ساعد القادة النازيون الحركة الصهيونية في مساعيها لتوجيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشكل في برلين «مكتب فلسطين لتنظيم هجرة اليهود الألمان»، ولم يعد ممثلو الحركة الصهيونية «يأتون إلى ألمانيا النازية لانقاذ اليهود الألمان بل لاختيار الرجال والنساء والشباب المستعدين للذهاب إلى فلسطين لكي يصبحوا روّادًا ويناضلوا ويحاربوا». وحظيت سياسة تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين بتأييد هتلر نفسه، وابدت الحركة الصهيونية استعدادها «لتحرير ألمانيا من يهودها».

اتخذت العلاقة بين الحركة الصهيونية والنازية شكلها الرسمي بتوقيع الرايخ الألماني والوكالة اليهودية اتفاقية «هعفراه» (وتعني النقل أو التحويل) التي سمحت بنقل رؤوس أموال اليهود الألمان المهاجرين إلى فلسطين مقابل إلغاء الصهيونية للحصار الاقتصادي الذي فرضه اليهود على البضائع الألمانية، بسبب القوانين التي فرضتها ألمانيا النازية على اليهود الألمان.

بلغت عمليات النقل التي حققتها «هعفراه» عام ١٩٣٣ نحو مليون و ٢٥٠ ألف مارك، ووصلت في عام ١٩٢٧ إلى نحو ٣١ مليونًا و ٤٠٠ ألف مارك. وجاءت هذه الزيادة بعد مصادقة المؤتمر الصهيوني التاسع عشر على قوانين نورنبرغ (١٩٣٥).

سمحت السلطات النازية، في الوقت ذاته، للمنظمة الصهيونية بإقامة مراكز تدريب مهني وزراعي للمرشحين للهجرة، وبتنظيم صفوف لتدريس اللغة العبرية تحت إدارة روبرت فيلتش. كما سمحت للصهيونيين الألمان بحضور المؤتمر الصهيوني التاسع عشر. ووافقت الشرطة السرية الألمانية (غستابو) في بافاريا على ان يرتدي أعضاء إحدى الحركات الصهيونية الملابس التقليدية لحركات الشبيبة اليهودية، في حين منعت سائر اليهود من ارتدائها.

وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ نفّذ النازيون اضطرابات منظمة احرقت فيها ممتلكات اليهود الألمان واعتدي عليهم. وكانت النتيجة ان أخذ اليهود في جميع انحاء ألمانيا يتقدمون بطلبات الهجرة إلى مكاتب «حركة الريادة الصهيونية». وقد بلغت نسبة المهاجرين اليهود من ألمانيا إلى فلسطين عام ١٩٣٨ نحو ٥٢٪ من المجموع العام لليهود المهاجرين. واستمر العمل باتفاقيات الهجرة الصهيونية – النازية على هذا الشكل لمدة سنتين بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وعقب بدء الغزو النازي للاتحاد السوفياتي صيف عام ١٩٤١ وجد هتلر انه لم يعد من الممكن تخليص أوروبا من اليهود بالهجرة. وتبنّى ما سمّي «الحل النهائي للمشكلة اليهودية» فأقيمت معسكرات الابادة الجماعية لتنفيذ هذا الحل.

وإزاء هذه السياسة الجديدة للنازيين وجدت الحركة الصهيونية نفسها أمام اختيارين اثنين: الأول إلغاء اتفاقيات ١٩٣٨ واعلان الحرب ضد النازية، وهذا يعني التخلي بشكل نهائي عن تأمين هجرة محدودة للعناصر الصهيونية من أوروبا والتعاون مع غير اليهود في مواجهة الغزو النازي وبالتالي دحر فلسفة الحركة الصهيونية، والاختيار الثاني قبول السياسة النازية الجديدة ومساعدة السلطات النازية في تنفيذ خططها بشأن اليهود. واختارت الحركة الصهيونية

الحل الثاني وابقت باب الاتصال مفتوحًا مع ألمانيا النازية (هنا، لم يوفق المرجع المعتمد – موسوعة السياسة – في تقديم البراهين بمثل ما فعل في سياق العلاقة النازية – الصهيونية حتى ١٩٣٨). وقد استغلت الحركة الصهيونية ممارسات النازية على اليهود في أوروبا لكسب الرأي العام الأوروبي إلى جانبها، و «لجمع المليارات في شكل تعويضات من الألمان» (انتهى ما جاء في «موسوعة السياسة»).

وعن هذا التعامل النازي – الصهيوني حتى أواخر ١٩٤٠، ننقل أيضًا ما كتبه ابراهيم العريس، مركزًا على دور إيخمان في الموضوع، في «الحياة»، زاوية «ذاكرة القرن العشرين»، عدد ١٣ كانون الأول ١٩٩٣:

«في بداية سنوات الستين، شغلت الرأي العالمي قضية خطف الاستخبارات الاسرائيلية للضابط النازي السابق أدولف ايخمان ومحاكمته واعدامه في اسرائيل بتهمة المشاركة في إبادة الشعب اليهودي وتنفيذ سياسة الحكومة الهتلرية في هذا المجال. يومها قيل وكتب الكثير حول هذا الموضوع، وجرى التركيز على الجرائم التي ارتكبها ذلك الضابط النازي بين العامين ١٩٣٩ و ١٩٤٥. ولكن ما جرى وضعه في الظل يومها هو الجواب الصحيح على السؤال البديهي: لماذا ايخمان دون غيره؟ ولماذا بذلت السلطات الاسرائيلية كل تلك الجهود وهو ليس سوى واحد من ألوف الضباط المنتشرين الآن في شتى أنحاء العالم؟

نظريات كثيرة قيلت يومها، ولكن يخيل إلينا ان الجواب يكمن في مكان آخر. يكمن بالتحديد في الدور الذي لعبه أدولف ايخمان نفسه قبل المرحلة المباشرة لحدوث المذابح اليهودية على يد النازيين، وفي كون ايخمان شاهدًا على وقائع كان الاسرائيليون يريدون اغفالها. ومن هذه الوقائع ان أدولف ايخمان كان المفاوض الألماني الرئيسي في تلك المفاوضات التي دارت بين النازيين والصهاينة بأمل العثور على «حل للقضية اليهودية يقوم على تسهيل النازيين ترحيل اليهود ورساميلهم إلى فلسطين». وهذا الدور الذي لعبه ايخمان، والذي توقف بشكل شبه كلي في مثل هذا اليوم من العام ١٩٤٠، بعد ان كان قد أعطى ثماره في العام ١٩٣٩، بدأ المؤرخون يتحدثون عنه بخجل في الآونة الأخيرة، من دون ان يصلوا بعد إلى الاستنتاج الذي يفترض بأن لمحاكمة ايخمان واعدامه علاقة بدوره في الحوار مع الصهاينة وبرغبة هؤلاء في الغاء هذه اللحظة من تاريخهم.

والحال ان سام كوهين، مدير حملة التوطين اليهودية (هانوتيا)، كان قد بدأ مباحثات سرية مع النازيين منذ وصول هتلر إلى السلطة في العام ١٩٣٣. وتلك المباحثات اسفرت عن عقد اتفاقية «ها آفارا» (الترحيل) التي تسمح بخروج اليهود من ألمانيا مقابل دفعهم مبالغ معينة من المال، ووقف مقاطعتهم الاقتصادية للنظام الهتلري. وكانت هذه الاتفاقية مدعومة من قبل هيدريش (مسؤول الاستخبارات الألمانية) ومن قبل مساعده اليهودي لورد فون ميلدنشتاين، مسؤول القسم الخاص بمتابعة المسألة اليهودية.

في تل ابيب كان المسؤولون الصهاينة قد أسسوا منظمة «موساد ليفيلات بيت» التي كلفت بمتابعة الاتصال بالنازيين وتسهيل قدوم اليهود من أوروبا. وفي ألمانيا تم يوم ٢٦ آب ١٩٣٨ تأسيس هيئة رسمية خاصة بالهجرة اليهودية، وكان على رأس مسؤولي هذه الهيئة التي عرفت باسم «المكتب ١١٢/١١» أدولف ايخمان، الذي حاول في أيلول ١٩٣٧ ان يتوجه إلى فلسطين مع الضابط زميله هربرت هاغف لدراسة امكانية تسريع عملية الهجرة اليهودية، لكنه لم يتمكن من ذلك، فتوجه مع زميله الى القاهرة، حيث اجتمعا بعدد من مسؤولي التنظيمات الصهيونية الذين قدم بعضهم من فلسطين لهذه الغاية. واستمرت اتفاقية «الترحيل» قائمة وبموجبها تمكن ايخمان من نقل الوف اليهود الألمان إلى فلسطين، وذلك بمعاونة عميل «الموساد» بينو غينزبرغ، الذي توجه بنفسه للاقامة في مقر الاتحاد الصهيوني في برلين (الواقع في الرقم ١٠، ماينكيشتراس)، والعمل بالتعاون المباشر مع الأجهزة التي يديرها ايخمان نفسه.

والحال ان ايخمان ظلّ هو المسؤول عن هذا القطاع حتى يوم ١٣ كانون الأول ١٩٣٩، حين كلفه النظام الهتلري بالعديد من المهمات الأخرى، غير أن تخليه عن التعاون المباشر مع المسؤولين الصهاينة لم يمنعه من الاحتفاظ بالعديد من الملفات التي تتناول سبعة أعوام من التعاون بين اليمين الصهيوني وبين النظام النازي، وهو تعاون آثار حفيظة السلطات

البريطانية من جهة – وجعلها تمارس القمع على أعضاء التنظيمات الصهيونية اليمينية، مما دفع هذه إلى التصدي بقوة للسلطات البريطانية – ولكن من جهة أخرى، حفيظة أجهزة ألمانية كانت تفضل التعاون مع العرب ممثلين خاصة بالحاج امين الحسيني وبرشيد عالي الكيلاني في العراق.

أما ايخمان نفسه فكان دائمًا من محبذي مواصلة التعاون مع الصهاينة، أولًا، لأن هذا التعاون من شأنه «ان يخفف عن ألمانيا عبء الوجود اليهودي» من دون اللجوء إلى ما كان يسمى بالحل النهائي، وثانيًا، لأن من شأنه ان يشكل طعنة جدية للأعداء الانكليز.

هذا الصراع نفسه كان قائمًا كذلك بين المنظمات الصهيونية التي انشقت في ما بينها، وكان افراهام شتيرن واحدًا من أعنف المنشقين، وهو ظل يلعب الورقة النازية حتى الثالث عشر من كانون الأول ١٩٤٠ حين توقف الألمان أنفسهم عن مساندته، بعد ان أدركوا عدم جدوى مواصلة تعاطيهم مع منطقة الشرق الأوسط برمتها... إلّا من خلال الأنظمة الحاكمة، وتلك حكاية أخرى بالطبع».

□ **هعفراه، إتفاقية**: راجع «النازية والصهيونية» في هذا الباب، معالم تاريخية.

□ **هيس، رحلة غريبة**: كان هتلر، في بداية ١٩٤١، قد يئس من إمكانات تحقيق نصر حاسم على انكلترا، وكانت الرغبة الملحة تدفعه إلى إيجاد تسوية مناسبة مع انكلترا حتى يستطيع التوجه نحو الشرق لتنفيذ مشروع «الحرب المقدسة» ضد روسيا. وبدأ هتلر، منذ كانون الثاني ١٩٤١ في محاولة السبر لمعرفة ردود الفعل البريطانية من مقترحاته السلمية وامكانات إجراء مفاوضات مباشرة. ولم يوجه ذلك إلى الحكومة البريطانية بل إلى جماعة من ذوي النفوذ البريطانيين، من بينهم دوق هاملتون (دوغلاس) الذي كان يحتل مرتبة الدوق الرابع عشر في انكلترا والذي كان ينتمي إلى جمعية الصداقة الانكليزية – الألمانية، وهي جمعية لم يحصد اصحابها سوى الخزي والاحتقار من الشعب البريطاني منذ ذلك الحين. وقد تولى نقل المراسلات بين الطرفين رجل دبلوماسي. وكان الألمان يعززون مقترحاتهم باسم السلام والصداقة مع شعوب الشمال والاحترام العميق للعرق الأنكلوساكسوني الذي عبر عنه هتلر في كثير من المناسبات. واستمرت الاتصالات في إطار من السرية والكتمان الشديدين، وأخيرًا أعلنت انكلترا موقفها برفض الاقتراح الألماني لاجراء مفاوضات فوق أرض محايدة فقررت برلين تقديم عرض بديل بارسال مندوب عنها إلى انكلترا. وحرص هتلر على ان يكون المندوب المفوض نازيًا رفيع الشأن، اقترن إسمه باسم الفوهرر نفسه ويكون وجوده حافزًا أكبر على الاهتمام بالعرض ثم ينبغي ان يكون هذا المندوب رسميًا حتى يستطيع التحدث رسميًا باسم الحكومة الألمانية وان يعطي العهود والمواثيق باسم الفوهرر. وعندما تقدم رودولف هيس باقتراحه (القيام بدور الوساطة مع انكلترا)، وجد هتلر فيه جميع المواصفات المطلوبة بالاضافة إلى انه يستطيع التحدث باللغة الانكليزية بطلاقة، وذلك لأنه تعلمها واتقنها منذ ان كان صغيرًا في الاسكندرية. وكان هيس يستطيع فهم العقلية، الانكليزية بشكل أفضل من سواه.

كانت الاتصالات السرية مستمرة، وقد أبطأ البريطانيون بالرد على عروض هتلر، ولكنهم في النهاية وبعد مفاوضات معقدة ودقيقة استمرت أربعة أشهر وافقوا على اقتراح ألمانيا بارسال مندوب عنها. وفي ١٠ أيار ١٩٤١ أسرع هيس إلى مطار أوغسبورغ وركب طائرة خصصت للمهمة.

لم تكن القيادة الألمانية تدرك أنها كانت طوال فترة الاتصالات تتعامل مع المخابرات السرية البريطانية التي استخدم رجالها أسماء وخطوط دوق هاملتون وغيره من أعضاء جمعية الصداقة الانكليزية – الألمانية، وان الرسالة الأولى التي أرسلها دوق هاملتون في كانون الثاني لم تصل إلى صاحبها وإنما وقعت في قبضة رجال المخابرات السرية، ثم تولى أمر المراسلات منذ ذلك الحين رجال من الموظفين البريطانيين الذين عرفوا بمهارتهم وكفاءتهم العالية في عملهم، فراحوا يبعثون إلى برلين بردود مثيرة تحمل الحكومة الألمانية على الاعتقاد بأن بريطانيا تبحث عن مخرج من متاعبها الحربية. وفي الليلة التي طار فيها هيس كانت أضخم قوة من قاذفات القنابل النازية تقوم بتنفيذ اغارتها على بريطانيا وتلقي قنابلها على لندن. وفي هذه الفترة، وصلت رسالة من محطة لاسلكية بحرية على الساحل الاسكوتلندي تخبر عن اقتراب طائرة لم

تعلن عن جنسيتها ولكن سرعتها تدل على أنها من الطائرات المقاتلة. وفي حجرة مراقبة طائرة الاعداء رسم خط سيرها على الخارطة في مكان على شاطىء اسكوتلندا الشرقي، وظهر سهم يشير إلى أنها تتحرك نحو الغرب.

وعندما رفع الأمر إلى الضابط المسؤول في مركز قيادة طائرات القتال، أصدر هذا الضابط أوامره بعدم اطلاق النيران على الطائرة، واطلقت طائرتان من نموذج «هاريكان» لاقتفاء أثر الطائرة المجهولة الهوية. وتلقى طياروها أمرًا بارغام الطائرة على الهبوط دون اطلاق النار عليها.

وبينما كانت السهام الصغيرة الحمراء تزحف على منضدة التصميم فوق أرض اسكوتلندا، كان كبار الضباط في قيادة الطائرات المقاتلة يرقبونها باهتمام كبير، حتى إذا ما وقفت الأسهم عند قرية «بيزلي» الصغيرة في مكان يكاد يكون على الشاطىء الغربي صاح الضابط المسؤول في مركز المراقبة «لقد وصلت». وهناك في لاناركشير في اسكوتلندا شاهد فلاح يدعى دافيد ماكلين رجلًا يهبط بالمظلة فوق أرضه، فأسرع أليه حاملًا فأسه وصاح به «أعدو نازي أنت أم أحد رجالنا». أجابه هيس: «لست عدوًا بل أنا صديق بريطاني». وكان هيس يجد مشقة في الحديث لأن عقبه أصيب برضوض سببت له آلامًا مبرحة. وبعد ان أحاط به رجال الحرس الوطني أعلمهم أنه قدم من ألمانيا وانه يبحث عن المطار الخاص في مزارع دوق هاملتون، وهو يبعد عن ذلك المكان عشرة أميال. ثم قال: «أرجو ابلاغ الدوق ان الفرد هورن قد وصل». وفي الوقت نفسه، كانت في انتظاره لجنة استقبال رسمية من المخابرات الحربية ورجال المخابرات السرية. وكان هبوط هيس الاضطراري حين نفد وقود الطائرة هو العائق الذي لم يحسب حسابه عند وضع الخطة، وربما كان هذا العائق المباغت هو السبب في تسرب أنباء طيران هيس. وعندما علمت لجنة الاستقبال بالحادث وعرفت مكان الضيف المنتظر ذهبت إلى ثكنة ماريهيل – قرب غلاسكو – وهناك عدل هيس من قصته وراح يقول «أنا رودولف هيس، لقد جئت لانقذ الانسانية».

وأشار إلى ان بعض ذوي النفوذ من الانكليز ينتظرون وصوله. وكان قد جاء وهو يعد العدة لاتصال غير مباشر بالحكومة البريطانية. والواقع ان الاتصال الفعلي كما دبره ونستون تشرشل كان اتصالًا مباشرًا إلى أبعد الحدود. فإن إيفون كيرك باتريك، وهو أحد كبار المخبرين السياسيين في الحرب العالمية الأولى، وسكرتير السفارة البريطانية في برلين لمدة خمس سنوات، هو الذي سافر بالطائرة إلى اسكوتلندا ليتلقى مشروع هيس ويحمله مباشرة إلى الحكومة البريطانية. وعلى الرغم من غياب دوق هاملتون، فقد ظل هيس معتقدًا انه يعمل مع وسطاء من أعضاء جمعية الصداقة الانكليزية – الألمانية. ومضى هيس في حديثه مع أيفون كيرك باتريك وهو يطرح تفاصيل الهدنة مع هتلر ومقترحاته للصلح، وكان يروي هذه التفاصيل في حماسة واستفاضة حتى لقد استغرقت أقواله المنقولة بالاختزال عدة كراسات، ونظرًا لاعتقاد هيس ان بريطانيا قد هزمت في الصراع، فقد أخذ يتحدث بروح العدو الكريم الذي يعرض المهلة والصفح عن خصمه المقضي عليه بالهزيمة الحتمية.

وكانت النقاط الأساسية في مشروع هيس للصلح:

ان هتلر يعرض وقف الحرب وقفًا تامًا في الغرب، وان ألمانيا مستعدة للجلاء عن فرنسا كلها باستثناء الالزاس واللورين واللوكسمبورغ، وأنها مستعدة أيضًا للجلاء عن هولندا وبلجيكا والنروج والدانمارك، بالاضافة إلى ان هتلر مستعد للانسحاب من يوغوسلافيا واليونان ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بوجه عام، كما يقدم مساعدته للوصول إلى تسوية بين بريطانيا وإيطاليا؛ ومقابل ذلك توافق بريطانيا على اتخاذ موقف الحياد، تعاطفًا مع ألمانيا في أوروبا الشرقية. وشرح هيس أهمية رسالة هتلر في الشرق (لانقاذ الانسانية)، مشيرًا إلى ان مصانع الاسلحة في بريطانيا وفرنسا ستصبح معتمد الرأسمالية الحرة ضد الشيوعية الآسيوية، وصرّح بأن ألمانيا على استعداد لأخذ انتاج الحلفاء الكامل في صناعات الحرب إلى ان يمكن تحويلها إلى صناعات السلم، وبهذا تحول دون التدهور الاقتصادي. ولم يصرح هيس بأي معلومات عن خطط هتلر الحربية في أوروبا الشرقية، وقال ان هذه المسألة تتعلق بألمانيا وحدها. وتابع هيس طرح مقترحاته طوال يومين، وأكد ان الفوهرر لن يشغل نفسه بالتفاصيل، وان باستطاعة بريطانيا وضع شروط الصلح بنفسها. وقصد أيفون كيرك باتريك إلى مقر رئاسة الوزارة حاملًا معه

المشروع الألماني. وأُرسل المشروع إلى واشنطن لاستطلاع الرأي، فأيد الرئيس روزفلت قرار تشرشل وهو ان يكون الجواب بالنفي. وبذلت لندن وواشنطن محاولات متوالية لتحذير روسيا من الضربات الألمانية القادمة، ولكن زعماء الروس لم يصدقوا أو تظاهروا بأنهم لم يصدقوا.

لم يبلغ القرار إلى هيس، وأعلم ان مشروعه ما زال قيد الدرس. ثم حمل إلى لندن بالطائرة حيث قابل السير جون سيمون واللورد بيفربروك وألفرد أوف كوبر وغيرهم من زعماء الحكومة، غير ان تشرشل رفض طلبه المكرر لمقابلته.

عندما فرغ هيس من ذكر المعلومات المفيدة، أُخبر ان مشروعه قد رفض وان بريطانيا قد أصبحت حليفة لروسيا، وعلم هيس أيضًا ان المخابرات البريطانية قد اعترضت مفاوضاته مع جمعية الصداقة، وانه لا دوق هاملتون ولا غيره كانوا يعلمون شيئا عن زيارته إلّا بعد ان علمت بها انكلترا كلها. وكان لصدمته ودهشته اثرهما في إحداث اضطرابه العصبي. وانقضت فترة كادت تصحّ فيها رواية النازية عن جنون هيس. وعندما بلغه خبر غرق الباخرة بسمارك ظل يبكي طوال النهار وطلب اعادته إلى ألمانيا فرفض طلبه على أساس انه حضر رسولًا إلى أشخاص عاديين لا لمقابلة رسمية. وخصص له منزل للسكن في الريف البريطاني تحت الرقابة (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٧، ص ٢٦٦-٢٢٨. راجع أيضًا: «هيس، رودولف»، في باب زعماء ورجال دولة).

□ **يوم ١٥ آذار ١٩٣٩ - بداية الحرب**: إذا كان في الامكان القول إن الحرب العالمية الثانية بدأت في يوم معين، فإن من المرجح ان يكون ذلك اليوم هو ١٥ آذار ١٩٣٩، أي اليوم الذي دخلت فيه قوات هتلر الألمانية مظفرة إلى براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا، خارقة بهذا كل ما كان قد تمّ الاتفاق عليه في اتفاقية ميونيخ.

كان هتلر حريصًا على ان تكون لديه مبررات كافية لمثل ذلك الاعتداء. وهذه المبررات وفرتها له تصرفات الرئيس التشيكي إميل هاشا الذي كان قد عمد في ٦ آذار الى حل حكومة منطقة الكارابات المستقلة، حيث تعيش أكثرية سكانية من أصل هنغاري. ثم حين حاول هاشا ان يعتقل رئيس الحكومة السلوفاكية جوزف تينرو، لجأ هذا الأخير ألى برلين، حيث قطع هتلر زيارة كان يقوم بها إلى النمسا، لاستقباله يوم ١٣ آذار. وما إن استقبله حتى أكد له دعمه التام له شرط ان يعمد إلى اعلان سلوفاكيا دولة مستقلة. وبالفعل عاد تينرو إلى عاصمته براتيسلافا وجمع الحكومة السلوفاكية معلنًا استقلال جمهورية سلوفاكيا.

وعندما رأى هاشا ان الأمور تسير على عكس ما يشتهي توجه بدوره إلى برلين ليناقش قادتها في مستقبل بلده، وهناك راح هتلر وغورينغ يضغطان عليه، فأصيب بنوبة قلبية انتهت به إلى القبول بأن يتم وضع «الأراضي ذات الأصل الألماني» في بوهيميا ومورافيا تحت الحماية الألمانية. وعلى الفور، قامت القوات الألمانية بالدخول إلى تشيكوسلوفاكيا واحتلت براغ خلال ساعات، بعد ان صدرت الأوامر إلى سكانها بعدم المقاومة. وبالفعل، لم يبد السكان أية مقاومة بل وقفوا على الأرصفة يتفرجون صامتين على مواكب المدرعات الألمانية.

أما البوليس السري الألماني فإنه عمد خلال الأيام التالية إلى اعتقال أكثر من عشرة آلاف شخص امتلأت بهم السجون والمدارس التي حولت صفوفها إلى زنزانات. وهكذا لم تعد تشيكوسلوفاكيا موجودة اعتبارًا من يوم ١٧ آذار. أما هتلر فإنه سرعان ما لحق بقواته إلى براغ، ووقف على شرفة قصر هرادشن التاريخي تحت البيرق النازي المرفرف، يعلن أمام المحتشدين عن ولادة محمية بوهيميا - مورافيا من رعايا الرايخ الثالث.

بعد ذلك تلاحقت الأحداث بالطبع، ففرنسا وبريطانيا رفضتا الاعتراف بهذا الضم، وفي لندن طمأن تشمبرلين زعماء بولونيا إلى وقوف لندن إلى جانبهم، هذا في الوقت الذي بدأت القوات الايطالية بالتحرك لاحتلال البانيا.

بعد ذلك، وفي الوقت الذي كان فيه هتلر يوقع عقد تحالف مع ايطاليا موسوليني، ويوقع معاهدة عدم اعتداء مع موسكو، راحت القوات النازية تتمدد شرقًا وجنوبًا وشمالًا، خصوصًا بعد ان احتلت ميناء ميميل في ليتوانيا، مما فتح ممرًا عسكريًا مهمًا في اتجاه الشرق. وقد دخل هتلر بنفسه إلى ميناء ميميل على متن المدرعة

دوتشلاند، بينما فضلت حكومة ليتوانيا، وقد صدمتها أحداث تشيكوسلوفاكيا التي كانت قد وصلت إلى ذروتها قبل أسبوع واحد، الاذعان لطموحات هتلر وسلمته مدينة ميميل وميناءها تبعًا لاتفاق خطي. هذا علمًا ان أكثرية سكان تلك المدينة من أصول ألمانية. وعمدت من فورها القوات الألمانية التي احتلت المدينة ومنطقتها إلى ضمها إلى اقليم بروسيا الشرقية.

أما القوة العظمى الوحيدة التي كانت قد جعلت من نفسها في الماضي ضامنة لاستقلال ليتوانيا ووحدة أراضيها، أي بريطانيا، فإنها لم تحرك ساكنًا أمام ذلك الفتح الهتلري الجديد، وكانت حجتها في ذلك السكوت ان الحكومة الليتوانية لم تعمد إلى استشارتها قبل ان توقع اتفاقية التخلي عن ميميل مع الألمان.

وهكذا، من تشيكوسلوفاكيا إلى ليتوانيا، ثم النمسا وبولونيا، راح هتلر يرسم شبكة فتوحاته، مما أشعل الحرب العالمية الثانية التي كانت أكبر حرب في تاريخ البشرية كما نعلم (ابراهيم العريس، «الحياة»، تاريخ ١٥ آذار ١٩٩٣، في زاوية «ذاكرة القرن العشرين».)

□ **يوم ١٢ كانون الثاني ١٩٤٥ - بداية نهاية الحرب**: يختلف توقيت بداية نهاية الحرب العالمية الثانية، طبعًا، باختلاف وجهة النظر التي يمكن ان يُنظر منها إلى تلك الحرب وإلى ما تعنيه بإنتهائها. ولكن من المؤكد ان واحدة من المراحل الاساسية لبدايات الهزيمة الألمانية كانت تلك التي وصلت إلى ذروتها يوم ١٢ كانون الثاني ١٩٤٥، أي عند الأيام الأولى من عام الهزائم الألمانية الكبرى. ففي ذلك اليوم، وقبل أسبوع من الموعد الذي كان محددًا لذلك، قامت القوات السوفياتية بشن هجوم كبير ضد جبهة بروسيا الألمانية، وغايتها من ذلك تخفيف الضغط عن الجبهة الغربية. يومها وانطلاقًا من رأس جسر أقيم في منطقة بارانوف، وجهت قوات الجيش الأحمر السوفياتي جهودها في ثلاثة اتجاهات: - اتجاه في الشمال نحو بروسيا الشرقية، - اتجاه في الوسط نحو برلين، - وأخيرًا اتجاه في الجنوب نحو سيليزيا.

وكان أنجح الاختراقات في الوسط، حيث تمكن الهجوم السوفياتي من ان يحطم خطوط الدفاع الألمانية ويفتح الطريق نحو فارصوفيا ولودز وكراكوفيا، وهو أمر تم يوم ١٩ من الشهر نفسه. أما في الشمال فتمكنت الجيوش التي يقودها قسطنطين روكوسوفسكي، وايفان تشرياكوفسكي من عزل بروسيا عن بقية المناطق الألمانية، مما أدى إلى اجبار مئات الألوف من الألمان على الاندفاع هاربين نحو المرافئ البحرية. وكان من الواضح ان هذا الهلع الألماني إنما يعكس احساسًا عامًا بقرب حلول الهزيمة. والحال ان الأحداث المتتالية خلال تلك الأيام الحاسمة كانت تؤكد ذلك الاحساس، وليس على الجبهة الأوروبية فقط، فنحن لو رسمنا خارطة لتلك الأحداث وجدنا بوضوح ان الحرب كانت قد بدأت تنتهي بالفعل. ففي بلجيكا أخفقت آخر محاولة هجومية ألمانية في باستونيا، وفي آسيا راح الأميركيون يشنون هجومات بالطيران على سايغون وهانوي وهونغ كونغ. وفي تركيا فتحت المضائق في وجه قوات الحلفاء، وفي آسيا أعيد فتح خطوط المواصلات بين الهند والصين، وفي ذلك الوقت نفسه كانت فرنسا، بعد ان أنقذها الحلفاء من الاحتلال الألماني، تصفي حساباتها مع الخونة المتعاونين، في وقت كان المجريون قد أعلنوا انسحابهم من الحرب عبر توقيعهم الهدنة مع السوفيات، بينما اخفق الألمان في محاولتهم المستميتة لاحتلال بودابست. اذن، وسط هذا المناخ الذي راح يعلن هزيمة هتلر ونازييه، بدأت قوات الجيش الأحمر بالتقدم داخل ألمانيا نفسها، فيما كانت القوات الحليفة الأخرى وعلى رأسها القوات الأميركية تتقدم نحو ألمانيا من الغرب والجنوب.

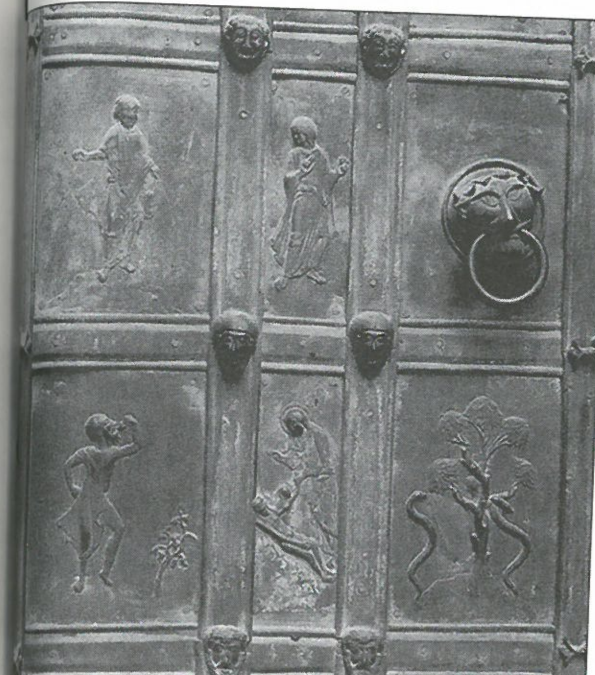
وعلى هذا النحو كان يوم الثاني عشر من كانون الثاني من ذلك العام، يوم انغلاق الكماشة بشكل حاسم على ألمانيا. ولكن على الرغم من احتشاد القوات السوفياتية الهائل والمظفر عند جبهة نهر الفستولا، لم يتورع هتلر عن اصدار الأوامر إلى ما تبقى من قواته بشن هجوم صاعق في الجبهة الغربية، وبالتحديد على مدينة ستراسبورغ وما حولها. كذلك أعلن ان ايزنهاور قائد قوات الحلفاء أصدر أمره هناك إلى القوات الحليفة باخلاء المنطقة. بيد ان شارل ديغول الذي كان يرى في الحفاظ على ستراسبورغ، رمزًا للكرامة الفرنسية، قرر عدم الاستجابة لأوامر ايزنهاور والدفاع عن المدينة مهما كلف الأمر. وبالفعل

انهار الهجوم الألماني على ستراسبورغ (وكان الهجوم السوفياتي على بروسيا يستهدف تخفيف الضغط الألماني عن ستراسبورغ بالتحديد). غير ان القوات الألمانية، رغم عجزها عن احتلال ستراسبورغ، احتشدت منضمة إلى قوات الأردين والتقت بالحشود عند الجنوب من هوفاليز، مما أثار رعب الحلفاء إزاء كثافة الحشود الألمانية، فطلب الأميركيون من السوفيات شن هجومهم الكبير عند منطقة نهر الفستولا، ففعلوا. وراحت نواقيس نهاية الحرب تدق. كل هذا على الرغم من الهجمات العنيفة اليائسة التي شنها الألمان في الأردين، فكلفتهم أكثر من مائة ألف قتيل، بينما كلفتهم الغارات التي شنوها على المطارات البلجيكية ومطارات الحلفاء في شمال فرنسا أكثر من مائتي طائرة. وكان هذا، بالاضافة إلى فقدانهم بروسيا، كافيًا لضعضعة صفوفهم. وعلى هذا النحو كان شهر كانون الثاني من ذلك العام شهر الهزائم الألمانية الكبرى.

مدن ومعالم

• **أكس لاشابيل Aix-La-Chapelle**: عاصمة الأمبراطورية الرومانية المقدسة (القرن التاسع) ومكان إقامة شارلمان. غير بعيدة عن مدينة كولونيا. فيها وقّع عدد من الدول الأوروبية (٢١ تشرين الثاني ١٨١٨) اتفاقية بشأن تنظيم التمثيل الدبلوماسي المعتبرة مكملة للائحة فيينا التي وقعت في ١٩ آذار ١٨١٥. وتتضمن الاتفاقية (أو البروتوكول) تقسيم الممثلين الدبلوماسيين إلى أربع فئات: ١- فئة السفراء ومبعوثي البابا، ٢- فئة الوزراء المفوضين ومن في حكمهم، ٣- الوزراء المقيمين، ٤- القائمين بالأعمال. أما تصريح أكس لا شابيل فقد أعلنته الدول الموقعة (في ٢٥ تشرين الثاني ١٨١٨) ويتضمن تعهد رؤساء الدول المذكورة على ان «لا يحيدوا أبدًا في ما بينهم وفي علاقاتهم مع الدول الأخرى عن مراعاة مبادئ القانون الدولي بحذافيرها».

• **أوغسبورغ Augsbourg**: مدينة في جنوبي ألمانيا (مقاطعة بافاريا). نحو ٣١٥ ألف نسمة. كاتدرائية قوطية على غاية الروعة (٩٢٣ – ١٤٣٠). وكنيسة قوطية أخرى من ضمنها الكنيسة الصغيرة العائدة «للفوجر». والفوجراي هي مجموعة من ٥٣



منحوتات على بوابة كاتدرائية أوغسبورغ (١٠٥٠–١٠٦٠)

مسكنًا عماليًا بناها أولريخ وجورج فوجر للعائلات المحتاجة في ١٥١٩. وأوغسبورغ هي أحد أهم المراكز الصناعية في ألمانيا الجنوبية. صناعاتها النسيجية تعود إلى القرون الوسطى. فيها صناعات ميكانيكية (سيارات) وكيميائية. أما تاريخها فيبدأ منذ تأسيسها (١٥ ق .م.) على يد الرومان. دمّرها الهون في القرن الخامس. أصبحت منذ القرن ١٥ مركزًا تجاريًا ومصرفيًا مهمًا ولعبت دورًا كبيرًا في تاريخ حركة الاصلاح في ألمانيا. دُمّرت أثناء حرب الثلاثين سنة (١٦١٨ – ١٦٤٨)، وكانت مركزًا للتحالف ضد لويس ١٤ (١٦٨٦)، حلف أوغسبورغ. ضمت إلى بافاريا في ١٨٠٦.

• **أولم Ulm**: مدينة ألمانية. نحو ١١٥ ألف

نسمة. تقع على الدانوب. شهيرة بكاتدرائيتها القوطية. فيها أنتصر نابوليون على النمسا (١٨٠٥).

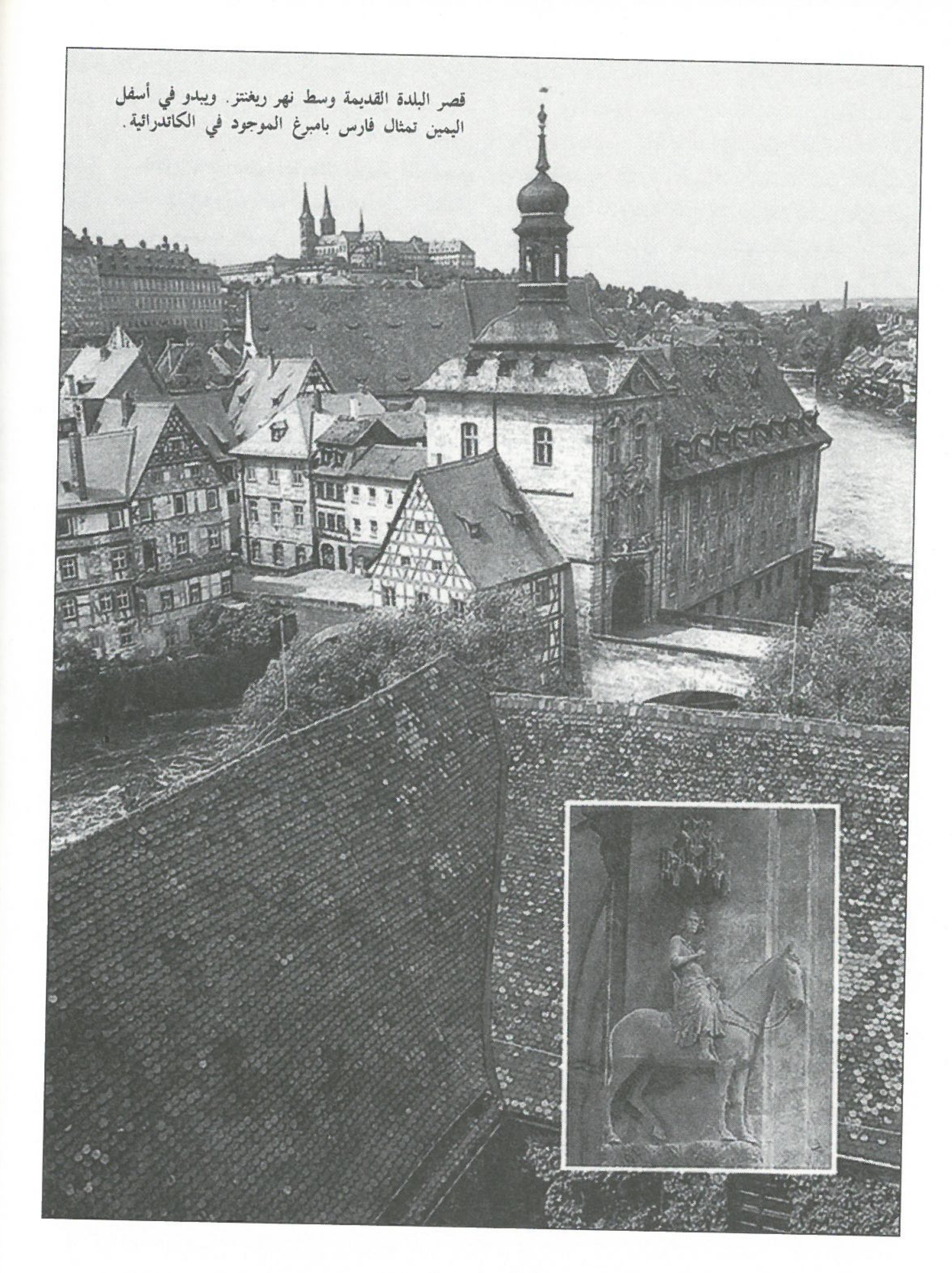
• **بافاريا Bavière, Bayern**: أوسع مقاطعة في ألمانيا. مساحتها ٧٠٥٤٩ كلم^2. نحو ١٢ مليون نسمة. ظلت مملكة مستقلة ضمن الأمبراطورية الألمانية. عاصمتها ميونيخ. أهم مدنها: أوغسبورغ، نورنبرغ، ريغنسبورغ، أولم. يخترقها الدانوب ويقسمها إلى منطقتين. للزراعة والرعي أهمية إقتصادية فيها. تكرير نفط وصناعة تحويلية. والسياحة متطورة في منطقة الألب. سكانها الأوائل هم السلط. احتلها الرومان منذ عام ١٥ ق .م. وتعرضت لغزاة قادمين من بوهيميا واحتلوها في القرن ٥ و ٦، واتخذوا إسم «دولة الباجوفار». بعد قرون من مد وجزر مع جيرانها: المقاطعات الجرمانية، وفرنسا ومورافيا، وصل إلى حكمها (في القرن ١٢) أوتون دو فيتلسباخ الذي استمرت عائلته تحكم البلاد حتى ١٩١٨. في القرن ١٧ تزعم مكسيميليان الأول الكبير (١٥٧٣ – ١٦٥١) دوق بافاريا، الحلف المقدس، وقاتل إلى جانب الأمبراطور ضد الأمراء البروتستانت طيلة حرب الثلاثين سنة. حفيده مكسيميليان الثاني ايمانويل اتخذ جانب لويس ١٤ في حرب الانفصال الاسبانية. وحاز حاكمها شارل ألبير على دعم فرنسا في حرب الخلافة النمساوية (١٧٤٠ – ١٧٤٨) وتوج امبراطورًا في ١٧٤٢، لكنه ما لبث ان طرد نتيجة هزيمته في ١٧٤٣. استمرت بافاريا في قلب الاحداث الأوروبية في القرنين ١٨ و ١٩. وبموجب معاهدة فرساي (تشرين الثاني ١٨٧٠)، دخلت مملكة بافاريا في الأمبراطورية الألمانية محتفظة ببعض الاستقلال الذاتي، وانهارت الملكية في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨، وأصبحت بافاريا إقليمًا في جمهورية فايمر حيث خسرت الكثير من حقوقها الخاصة، وخسرتها جميعها مع اعلان النازية للرايخ الثالث (١٩٣٣). احتلها الأميركيون في ١٩٤٥، وأصبحت في ١٩٤٩ إحدى المقاطعات العشر في ألمانيا الاتحادية (الغربية سابقًا).

• **بامبرغ**: مدينة في ألمانيا (حوالي ٧٥ ألف نسمة) قائمة في مقاطعة فركونيا الشهيرة بكرومها والتابعة لمنطقة بافاريا. شيدت فوق هضاب سبع ودعيت «كابوت أوربيس» أي مركز العالم، وقد نصب عمود في ساحة الكاتدرائية للاشارة إلى حيث يقع «مركز العالم». كان ذلك في مطلع القرن ١١ حين باتت بامبرغ لفترة قصيرة العاصمة غير الرسمية للامبراطورية الرومانية التي أسسها شارلمان. تفوق كل مدينة ألمانية أخرى بعدد أبنيتها التاريخية، ما حدا الكاتب رودولف بورتنر على القول إن بامبرغ هي «أكمل مثال لجميع المدن التي لا تزال قائمة حتى الآن». عناصر أبنيتها مزيج من الأنماط الرومانسكية والقوطية والباروكية ونمط عصر النهضة. وقد صار في 1975 إلى تكريم أهل بامبرغ (وكان عام المحافظة على الأبنية القديمة في أوروبا) بسبب صيانتهم التي قل نظيرها لبيوتهم القديمة. وفي ١٩٧٧ عقد مؤتمر دولي ضم مشاهير المهندسين المعماريين والخبراء في الفن. وفي نهاية المؤتمر تقرر منح بامبرغ ميدالية أوروبا الذهبية لكونها أفضل المدن الأوروبية في المحافظة على أبنيتها التاريخية وترميمها.

ترجع تسمية المدينة إلى عائلة بانبرغ التي حكمت الإقليم المحيط بها في القرون الوسطى. وفي القرن ١١ اتخذ الأمبراطور هنري الثاني، وريث أمبراطورية شارلمان، هذه المدينة مقرًا له، وأقام فيها كاتدرائية عظيمة وكنيسة وديرًا كي تتنافس في روعتها مدينة روما. جمع خلفاؤه بين السلطتين الدينية والزمنية وباتوا يعرفون في المدينة بالاساقفة الأمراء. ودامت هذه الحال حتى ١٨٠٣ عندما أضحى حكم بامبرغ مدنيًا في أعقاب غزوات نابوليون.

في عهد الأمبراطور هنري الثاني (القرون الوسطى) أصبحت بامبرغ أيضًا مركزًا ثقافيًا وحضاريًا مهمًا، إذ كانت فيها مكتبة ضمت حوالي ألفي مخطوطة، ومدرسة تابعة للكاتدرائية تدرب المتخصصين بالدراسات الكنسية والدبلوماسيين. وفي ١٦٤٨، أسست جامعة في بامبرغ وأصبحت المدينة الثانية بعد هامبورغ ينشأ فيها مستشفى. وكان الفنانون والباحثون والعلماء يفدون إليها أفواجًا (أمضى فيها الفيلسوف هيغل بضع سنوات يعمل في الصحيفة المحلية «بامبرغر زيتونغ»).

• **برلين Berlin**: عاصمة ألمانيا حتى ١٩٤٥ (ثم عاصمة لها بعد إعادة التوحيد). يرجع أنها تأسست



قصر البلدة القديمة وسط نهر ريغنتز. ويبدو في أسفل اليمين تمثال فارس بامبرغ الموجود في الكاتدرائية.

حوالي ١٢٣٧. عرفت بعض الازدهار التجاري بانضمامها إلى الهانس في بداية القرن ١٤. عاصمة البرندنبورغ السياسية (١٤٨٦). في القرن ١٧ أصبحت ملجأ لعدد كبير من المهاجرين البروتستانت وخاصة البروتستانت الفرنسيين بعد إعلان وثيقة نانت (١٦٨٥). مركز ثقافي وصناعي مهم وعاصمة بروسيا (١٧٠١). عرفت نهضة كبرى في عهد فريدريك غيوم الأول وفريدريك الثاني الكبير على رغم احتلال النمساويين لها (١٧٥٧)، والروس (١٧٦٠). جامعة مشهورة تأسست في ١٨١٠، علّم فيها فيخته، هيغل، وغيرهما... وأصبحت في ١٨٧١ عاصمة الأمبراطورية الألمانية. عقد فيها مؤتمر ضم الدول الأوروبية الكبرى من ١٣ حزيران إلى ١٣ تموز ١٨٧٨ وعدّل في معاهدة سان ستيفانو. في نهاية الحرب العالمية الأولى، انفجرت ثورة في برلين أدّت إلى استقالة غيوم الثاني واعلان الجمهورية (فايمر) واسترجاع الرايخستاغ في العاصمة. تعرضت لقصف عنيف في الحرب العالمية الثانية. احتلها الحلفاء وفرضوا سيطرة رباعية (سوفياتية، أميركية، بريطانية وفرنسية) عليها بعد ان قضوا على النظام النازي الهتلري فيها. أصبحت، بفضل الصراع بين الشرق والغرب، والذي تجسد فيها أكثر من غيرها، رمزًا للحرب الباردة حيث تبلور الانقسام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وبعدما تطورت الخلافات بين السوفيات والغرب فرض حصار روسي حول برلين بفضل سيطرة الروس على الطرق المؤدية إليها (١٩٤٨ – ١٩٤٩)، فعمد الحلفاء إلى تزويد القسم الغربي من المدينة باحتياجاته بواسطة الطائرات، وسميت هذه العملية الضخمة «الجسر الجوي لبرلين»، ودلت على مدى تمسك الغرب بهذه المدينة وعدم استعداده للتنازل أمام السوفيات في قضايا الحدود في أوروبا. وقد أدت هذه الأزمة إلى تثبيت المناطق المختلفة كحدود متبلورة ونهائية. وعلى الرغم من ان مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في باريس (حزيران ١٩٤٩) ضمن حرية مواصلات القوى الغربية للمدينة وداخلها، فإن هذا المؤتمر لم يستطع اعادة توحيد المدينة، وبعد شهور قامت ألمانيا الديمقراطية باعلانها عاصمة لها. وفي ١٩٥٨، طالب الاتحاد السوفياتي باعلان برلين مدينة حرة منزوعة السلاح؛ ولما رفض الغرب مطالبه تسلمت ألمانيا الديمقراطية القطاع السوفياتي، فبادرت إلى بناء حائط برلين في آب ١٩٦١ (الهدف منه منع هجرة اليد العاملة والخبرات من الشرق ألى الغرب، وكانت هجرة متنامية)؛ الأمر الذي أدّى إلى نشوب أزمة دولية. وقد أكد الغربيون تمسكهم بوجودهم العسكري في المدينة أثناء زيارة الرئيس الأميركي، كنيدي، لها في أب ١٩٦٣. ضمن الغرب وضع المدينة في اتفاق رباعي مع السوفيات عام ١٩٧١ – ١٩٧٢، وعلى الرغم من ان السياسة الشرقية التي

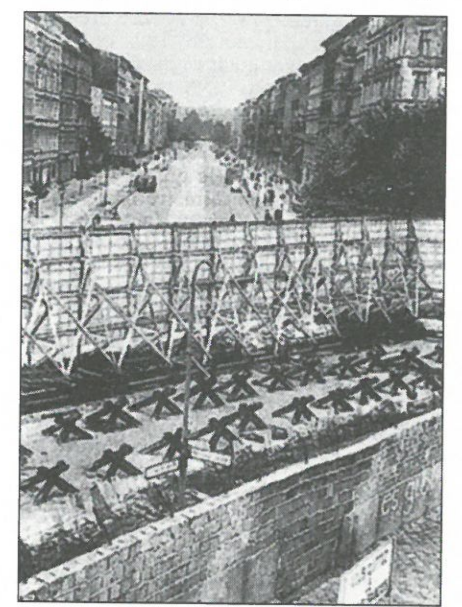


جنود روس في عرض عسكري وداعي في برلين (٢٥ حزيران ١٩٩٤) بمناسبة استكمال انسحابهم من المانيا.

بدأها المستشار الألماني الغربي براندت ساعدت كثيرًا على تخفيف حدة التوتر، فقد بقيت برلين منطقة حساسة وعنوان لكل امكانية احتكاك بين الغرب والشرق، إلى ان تسارعت الاحداث في ثمانينات هذا القرن وبدأت تؤشر في اتجاه غلبة كفة الغرب في حرب الغرب – الشرق السياسية حتى انهار حائط برلين وتوحدت الألمانيتين وانهارت معه أوروبا الشرقية ثم الاتحاد السوفياتي نفسه (١٩٩٠ – ١٩٩١).

في ١٦ أيار ١٩٩٤ عقدت فيها قمة المدن الكبرى حضرها ممثلو ٢٦ مدينة في العالم يعيش فيها ١٧٠ مليون إنسان. وأصدرت القمة اعلانًا دعت فيه إلى اتباع سياسة أكثر مسؤولية في مجال البيئة ومكافحة الجريمة. وفي الاعلان («اعلان برلين») ان «مستقبل الأرض يزداد ارتباطًا بطريقة الحياة التي تنظم في المدن (...) وان نصف سكان العالم سيعيشون في مدن قبل العام ٢٠٠٠.

* **برلين – بغداد، سكة حديد**: خط حديدي دولي أنشئ على مراحل واستهدف وصل برلين عاصمة ألمانيا بميناء البصرة العراقي مرورًا بتركيا وبغداد. وقد عملت ألمانيا على التخطيط للمشروع منذ ان انطلقت نهضتها الصناعية وأخذت تفتش عن مناطق نفوذ ومصادر للمواد الخام ومنافذ لتصريف منتجاتها وكجزء من سياسة التوسع في الشرق في أواخر القرن ١٩. ففي ١٨٩٩ تمكنت شركة ألمانية من الحصول على ترخيص مد سكة حديد من إسطنبول إلى البصرة بدعم من الحكومة الألمانية. ولما كانت ألمانيا تسيطر على الخطوط الحديدية بين تركيا ووسط أوروبا والبلقان، فقد أطلق على الخط الحديد «سكة حديد برلين – بغداد». نفذ الجزء الأول من الخط عام ١٩٠٣ وامتد حتى مدينة سامراء ١٩١٤، وأضيف إليه خط حديدي ضيق ربط بغداد بمدينة البصرة وأكمل سنة ١٩٤٠ عندما تم ربط شمالي العراق بسورية، فأصبح يمتد من اسطنبول إلى حلب فالموصل فبغداد فالبصرة. والمعروف ان اسطنبول ترتبط بأوروبا من خلال خط الشرق السريع. وكان مدّ الخط موضع سخط روسيا التي كانت تخطط لمد سكك الحديد في الشرق، ومعارضة بريطانيا التي رأت في وجود الألمان في الخليج تهديدًا لمصالحها الامبراطورية مع الهند.



شُيّد هذا الجدار في آب ١٩٦١ لمنع تدفق الألمان الشرقيين إلى ألمانيا الغربية.

جدار برلين الذي لم يعد قائمًا.

* **برلين، جدار**: قبل انهيار هذا الجدار وإعادة توحيد شطري ألمانيا (١٩٩٠) كانت المعلومات حول بنائه وأهدافه تتكلم على مسؤولية حكومة ألمانيا الديمقراطية التي أقامته في ١٩٦١ كي يفصل برلين الغربية عن بقية أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، وحددت عليه ١٣ نقطة عبور رسمية، ثم خفضت إلى ست فقط، وذلك على الرغم من احتجاجات الدول الغربية الثلاث (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة)، وكان الهدف من بنائه منع الهجرة من الشرق إلى الغرب، ومنع هرب الألمان الشرقيين إلى ألمانيا الغربية.

أما بعد انهيار هذا الجدار (١٩٨٩) وفتح باب المحاكمات في بون حول مسؤولية بنائه والضحايا الألمان التي سقطت بسببه، فقد برزت عناصر جديدة تتحدث عن مسؤولية القادة السوفيات (أخصهم الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف) إضافة إلى مسؤولية الحكومة الألمانية الديمقراطية الشرقية. وأهم هذه العناصر جاءت على لسان فانتين فالين، السفير السوفياتي السابق في بون، الذي أدلى بشهادته (أواخر تموز ١٩٩٣) أمام محكمة برلين.

وأبرز ما قاله إن حكومة الرئيس الألماني الديمقراطي السابق فالتر أولبريخت تتحمل مسؤولية التدابير التي ترافقت مع تثبيت حدود ألمانيا الديمقراطية السابقة، وإن السفير السوفياتي في برلين الشرقية في حينه، كوتشيمازوف، تسلم رسالة من القادة الألمان الشيوعيين تطلب منه الحصول على موافقة موسكو على «ترتيب الأوضاع الأمنية» على الحدود بين الألمانيتين، لكن المسؤولين السوفيات في حينه رفضوا التدخل في هذا الشأن وردوا كتابيًا على الطلب مشيرين إلى «ان مسألة الاجراءات الحدودية الألمانية التي طرحتها قيادة ألمانيا الديمقراطية مسألة داخلية خاصة بها».

هذا بالنسبة إلى الاجراءات الحدودية عامة. أما بالنسبة إلى بناء الجدار خاصة، قال فالين الذي عمل في الشؤون الألمانية في الفترة الممتدة بين ١٩٥٩ و ١٩٧١ في وزارة الخارجية السوفياتية، إن بناء الجدار كان تنفيذًا لاستراتيجية الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف الذي طالب منذ عام ١٩٥٨ بتحويل برلين الغربية مدينة حرة. وأضاف فالين ان القرار نضج لدى القيادة السوفياتية السابقة بعد فشل اللقاء بين خروتشوف والرئيس الأميركي جون كنيدي في حزيران ١٩٦١. فأصر خروتشوف، بالاتفاق مع أولبريخت على ضرورة اتخاذ اجراءات ملموسة لعزل «مركز التجسس الغربي» في برلين على الرغم من ان وزارة الخارجية السوفياتية كانت حذرت الكرملين من مغبة عزل برلين الغربية في هذا الشكل، واعتبرته بمثابة اعلان حرب على الدول الغربية. وأكد فالين ان قرار تشييد الجدار واغلاق الحدود بين الألمانيتين في ٣١ آب ١٩٦١ لم يصدر في برلين الشرقية وإنما في موسكو، أو ربما في مقر الوحدات العسكرية السوفياتية في ونزدورف في حضور جنرالات ألمانيا الشرقية. ولاحظ فالين ان الاستراتيجية العسكرية السوفياتية كانت في طليعة أهداف خروتشوف في بناء الجدار في حين لم تحتل مسألة وقف حالات النزوح الجماعية من الشرق إلى الغرب سوى المرتبة الثانية من اهتمامه.

أما عن انهيار هذا الجدار يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ فقد أتت احداثه متسارعة والعالم يقف إزاءها مشدوهًا وهو يرى فترة تاريخية تسقط بكاملها في غضون ساعات قليلة. ففي ١٨ تشرين الأول ١٩٨٩، كان رجل ألمانيا الشرقية القوي، ورئيسها، أريك هونيكر قد اضطر للاستقالة تاركًا منصبه لخليفته إيغون كرينتز. ولقد أتت استقالة هونيكر وسط أزمة كبرى كانت تعيشها ألمانيا الشرقية. صحيح انه قيل يومها ان أسباب الاستقالة صحية، لكن الألمان الشرقيين نظروا إليها على انها «أول ثقب» حقيقي يحدث في الجدار. ومن هنا ازداد شبان برلين وغيرها من المدن جرأة في تحركاتهم وتظاهراتهم، وراح هذا التحرك يزداد حدة يومًا بعد يوم مع توالي الأنباء عن تطور البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي وعن التطورات المذهلة في كافة بلدان أوروبا الشرقية. كان الوضع قد بات غريبًا ومفاجئًا.

من هنا لم تجد سلطات ألمانيا الشرقية أمامها إلّا ان تعلن عند السابعة من مساء يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ ان الجدار لم يعد يشكل حاجزًا في وجه من يريدون التنقل بين شطري برلين وإن «كل الذين يودون

الهجرة إلى ألمانيا الغربية يمكنهم العبور كما يحلو لهم من كافة الأبواب إلى الشطر الغربي من المدينة». ولم يكن عشرات الألوف من المواطنين ينتظرون أكثر من هذه الاشارة، خصوصًا وان البيان الرسمي للسلطات أعلن بكل وضوح ان «الشرطة قد تلقت تعليمات باعطاء سمات خروج نهائية لمن يرغب، من دون ان تأخذ بعين الاعتبار الشروط التي كانت موضوعة في السابق».

في البداية لم يصدق أحد هذا الأمر. وعند الساعة التاسعة والنصف مساء تقدم شاب وفتاة إلى نقطة العبور عند بورنهولمور شتراس، وطلبا سمة خروج، وأبرزا بطاقتي هويتهما، ففوجئا بالشرطة تفتح لهم الحواجز، ليجدا أنفسهما في الغرب. وكان خروجهما مثل شرارة أشعلت اللهيب. إذ خلال ساعات قليلة صار الثقب فجوة واندفع الألوف يتبعون خطاهما مشيًا على الأقدام أو بالسيارات، ووقف رجال الشرطة يتفرجون صامتين. وانتشر الخبر في طول ألمانيا وعرضها، وراح سكان برلين الغربية يرحبون بالقادمين (وهو الترحيب الذي تحول بالنسبة إليهم كارثة اقتصادية بعد شهور قليلة، لكن هذه حكاية أخرى بالطبع، إذ في تلك الساعات المدهشة والبطولية كانت السعادة هي الشعور الوحيد الممكن).

أما الجدار نفسه فقد تجمع عشرات الألوف من الناس، إذ أحسوا بأنه لم يعد ذا جدوى حتى للذين بنوه، وراحوا يحطمونه، وتدافع الناس والسواح لالتقاط أجزاء صغيرة من حجارته على سبيل الذكرى، بل وصارت قطع الحجارة بعد ذلك تباع في الطرقات. وعلى هذا النحو لفظ الجدار انفاسه خلال ساعات، وسط ذهول العالم وابداء موسكو (غورباتشوف) رضاها عن ذلك، وصمت بكين.

وفي اليوم التالي كان ذلك كله قد أضحى جزءًا من الذاكرة.

* **برلين، حصاران (١٩٤٥ و ١٩٤٨):** الحصار الأول، في ربيع **١٩٤٥**، عسكري سوفياتي وضع خاتمة الحرب العالمية الثانية بانتصار الجيش السوفياتي ودخوله برلين. بدأت فصول هذا الحصار عندما استدعى ستالين قائدين من قادة الجيش السوفياتي وتشاور معهما في أمر الاسراع بحصار برلين، قبل ان تحاصرها جيوش الحلفاء وتستأثر بالنصر. فأجابه القائدان جوكوف وكونيف بأنهما على استعداد لتنفيذ تلك الفكرة. وفي ذلك الوقت، كان هتلر يحاول جاهدًا عقد اتفاقيات مع الحلفاء في الغرب كي يتفرغ لاعدائه السوفيات على الجبهة الشرقية. وبدأت العمليات العسكرية (في نيسان **١٩٤٥**)، وأخذت الجيوش السوفياتية تخترق دفاعات الألمان. وقد تدهور الموقف بسرعة، فإذا بالجنود الذين كانوا يقاتلون في ضواحي موسكو عام ١٩٤١، وفي سهوب أوكرانيا وفي ستالينغراد نفسها، إذا بهم يقفون اليوم على مشارف برلين بالذات. كان الألمان يدافعون بعزم حتى آخر مقاتل، والمحاكم العرفية لقوات الصاعقة (SS) والغستابو كانت بانتظار كل من يتهم بالهروب لمحاكمته ميدانيًا وتنفيذ حكم الاعدام به فورًا. واعتبارًا من مساء **٢٤** نيسان، راحت القوات السوفياتية تتدفق طوال الليل لاستكمال طوق الحصار على المدينة، ونام الضباط في الفيلات المشيدة في ضواحيها. في ٢٨ نيسان، بدأ النازيون في برلين يعانون نقصًا حادًا في الغذاء وفي الذخيرة، فمخازنهم كانت تقع في معظمها في ضواحي برلين التي احتلها السوفيات. في **٣٠** نيسان تم الاستيلاء على مركز هملر، قائد الغستابو، وبقي الرايخستاغ رمز سلطة هتلر. وبوثبة سريعة، اجتازت سريّة الضابط السوفياتي سيانوف الخندق القائم حول مقر الرايخستاغ واندفعت نحو الدرج المؤدي إلى البناء، حيث اقتحمت البناية ذاتها ودار القتال في كل غرفة وممشى. وبينما كانت المعارك تدور داخل مبنى الرايخستاغ، شقّ الكشافان السوفياتيان إيغوروف وكانتاريا طريقهما إلى الطوابق العليا بالقنابل اليدوية ومعهما الراية الحمراء، وبعد حوالي ثلاث ساعات ظهرا فوق قمة الرايخستاغ وهما يركزان الراية عليها. وكان ذلك في الساعة الثانية والعشرين والدقيقة الخمسين من يوم **٣٠** نيسان **١٩٤٥**.

أما الحصار الثاني لبرلين فسوفياتي أيضًا وأرّخ لبداية الحرب الباردة بين المعسكرين، الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي.

ففي **٢٤** حزيران **١٩٤٨**، وضع السوفيات تهديدهم بسد المنافذ المؤدية إلى مدينة برلين موضع التطبيق بعد ان كان الغرب عمومًا، والألمان بشكل خاص، قد حبسوا أنفاسهم طويلًا وهم يعتقدون ان التهديد السوفياتي سوف يكون محاولة تخويف لا أكثر.

في البداية، وخلال يومي **١٤** و **١٥** حزيران، كانت السلطات السوفياتية قد حجزت كميات الفحم المتوجهة إلى برلين عند النقاط الحدودية، عند الطريق العام بين هلمشتدت وبرلين، زاعمة حينها ان ثمة اصلاحات ضرورية تجري على جسور نهر الألبي. وكان من الواضح ان حجة اصلاح الجسور واهية، ولكن كان من الواضح كذلك ان السوفيات يريدون ان يفاوضوا أكثر وألا يكشفوا أوراقهم، وانهم ما زالوا يؤمنون بان الغرب سوف يفهم هذه الرسالة ويستجيب لمطالبهم. لكن الغرب لم يستجب، فكان لا بد للسوفيات من كشف الأوراق، وعلى هذا النحو ما إن حلّ يوم الرابع والعشرين من حزيران، حتى اعترفوا بان الأمر لا يتعلق باصلاحات على الجسور بل أنهم قرروا وضع تهديدهم موضع التنفيذ، وبالفعل منعوا أي سيارة أو قطار أو شاحنة من الوصول إلى برلين. وكان هذا يعني، بالطبع، اختناقًا للمدينة التي كانت مقسومة أربع مناطق نفوذ: إحداها سوفياتية، والثلاث الباقية أميركية وبريطانية وفرنسية. وكان من الواضح ان حصار برلين من قبل السوفيات سيؤدي إلى وقف كافة المصانع والمبادلات في هذه المناطق الثلاث، مما يؤدي بدوره إلى بطالة تزيد الناس فقرًا على فقر. وحدها المواصلات الجوية ظلت غير محظورة، غير ان الجسر الجوي الرهيب الذي أقامه الأميركيون وحلفاؤهم اعتبارًا من ذلك اليوم لم يكن كافيًا لسد احتياجات مليونين ونصف المليون من السكان الذين يعيشون في المناطق البرلينية الخاضعة للنفوذ الغربي.

لكن المناطق «الغربية» لم تكن وحدها المتضررة من لعبة عض الأصابع تلك، بل ان الحلفاء الغربيين كانوا بدورهم قد ردوا على المناورات السوفياتية بوقف مدّ المناطق الخاضعة لنفوذ السوفيات بالصلب والفحم. وعلى هذا النحو عاشت برلين، بين تعنت «الشرق» وتعنت «الغرب» بعض أكثر لحظات تاريخها سوادًا، هي التي كانت قد خرجت من الحرب مدمرة، وتعيش في سباق مع الزمن من أجل إعادة بناء ما تهدم.

لقد كان الجسر الجوي الذي أقامه الأميركيون وحلفاؤهم غير فعّال تمامًا، لكنه كان، على أي حال، أكبر جسر جوي عرفه التاريخ، وتقول لنا الأرقام ان عمليات الشحن بالطائرات التي لم تكن تشمل سوى ستة أطنان ونصف الطن من البضائع في اليوم عند أواسط شهر حزيران ١٩٤٨، ارتفعت لتشمل ما يقارب ١٣ ألف طن في اليوم خلال شهر ايار من العام التالي. وأعلن الغرب انه لن يدع السوفيات يطردونه من برلين بأي حال من الأحوال. ولقد كان من أعجب المشاهد يومها، منظر أهل برلين وهم يتدفقون لمشاهدة عشرات الطائرات العملاقة تحط في مدينتهم يومًا بعد يوم، وساعة بعد ساعة، لتوصل إليهم المواد الأولية والمؤن.

أمام هذا الاصرار الغربي، وبعد مناورات ومداولات معقدة، رفع السوفيات الحصار عن المدينة أواخر شهر أيار **١٩٤٩**، لكن الجسر الجوي الغربي ظل متواصلًا حتى أواخر صيف ذلك العالم، واستأنفت الدول الأربع مفاوضاتها. لكن هذا لم يحل دون تقسيم ألمانيا دولتين، كما أكد الحصار ذلك، مؤكدًا في الوقت نفسه، ان الكتلتين لم تكونا راغبتين، على رغم كل تناقضاتهما وتهديد احداهما للأخرى، في قيام أي صراع مسلح بينهما. وهو ما عادت وأكدته أحداث تالية عدة، وصلت فيها «الحرب الباردة» إلى درجة مذهلة من «السخونة» قبل ان تعود وتهدأ.

* **برلين، حلف المدى الحيوي (١٩٣٧):** حلف وقع لمدة عشر سنوات، في ٢٧ أيلول ١٩٣٧، بين ألمانيا وايطاليا واليابان لتوحيد جهودها العسكرية. وقد نص على حق كل بلد موقع عليه في الحصول على المدى الحيوي الذي يعتبره ضروريًا. انضمت بلغاريا وكرواتيا والمجر ورومانيا وسلوفاكيا إليه في ما بعد. وقد أكمل هذا الحلف في ١١ كانون الأول **١٩٤١** باتفاق سمي اتفاق برلين بين ألمانيا وإيطاليا واليابان ونص على التزام هذه الدول الثلاث بعدم التوقيع على الهدنة أو على الصلح المنفرد.

* **برلين، العاصمة مجددًا ابتداءً من عام ٢٠٠٠**: السنة **٢٠٠٠**، هو التاريخ النهائي الذي حدّده المستشار الألماني هلموت كول لانتقال كامل مؤسسات الادارة الألمانية من بون إلى برلين. ومع هذا القرار، تحولت برلين إلى «أرض موعودة» لمتعهدي المشاريع، حيث بدأ، على الفور، العمل في ٨٠ ألف مشروع بناء في العاصمة الجديدة. ويتوقع مع حلول

العام ٢٠٠٥ ان يرتفع عدد سكان برلين من ٤ ملايين إلى ٦ ملايين نسمة. عندها سيبنى ويُعاد تأهيل ٤٠٠ ألف وحدة سكنية، إضافة إلى بناء مليون متر مربع من المباني المخصصة للادارات، أي ما تفوق مساحته ب ١٦ مرة أطول ناطحة سحاب أوروبية، وهي مبنى المركز التجاري في فرنكفورت. كلفة مشاريع البناء هذه رصدت لها الحكومة الألمانية مبلغ ٣٠ مليار دولار موزعة على عشر سنين إلى جانب مساهمة شركات خاصة.

وقرار اختيار برلين الموحدة عاصمة لمقر البرلمان والحكم والدولة الألمانية الموحدة اتخذه البرلمان الألماني الاتحادي (بوندستاغ) في ٢٠ حزيران ١٩٩١ بغالبية لم تتجاوز ١٨ صوتًا. وفي أساس هذا القرار ان دور مدينة بون كان دائمًا دور «عاصمة غير دائمة» لألمانيا ما بعد الحرب منذ اختيارها في ١٠ أيار ١٩٤٩ عاصمة لألمانيا الاتحادية الغربية. وكذلك بعد ان نشرت الحكومة، في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٦، تقريرًا يؤكد الصفة المؤقتة للمدينة الصغيرة الصاعدة، فقد أعلنت ان «برلين ستعود عاصمة لدولة ألمانيا عندما يتم توحيد الشطرين». وانطلاقًا من هذا المعنى سارع ممثلو شطري برلين، الشرقية والغربية إلى عقد جلسة مشتركة في ١٢ حزيران ١٩٩٠، هي الأولى منذ ٤٢ عامًا، وتحولت بناية البلدية في ذلك الموعد إلى منصة يعلن من فوقها ان برلين هي العاصمة ومقر الحكم، ويلاحظ ان هذا الاعلان استند إلى اعلان عام ١٩٥٦، والتذكير بالأمر تم قبل الانتهاء من توحيد البلاد. وانعكاس ذلك على بون، العاصمة حتى الآن، تناولته توقعات خبراء تحدثوا عن فقدانها لحوالي ١٩٪ من مجموع سكانها حتى ١٩٩٨، وهو أمر سيعني غياب ٥٥ ألفًا من داعمي اقتصاداتها بوجودهم فوق أراضيها، وذلك رغم ان حكومة كول اتخذت قرارًا باستبقاء ٦٥٪ من الوظائف الحكومية التابعة للادارة الاتحادية في بون، وهو ما يعني حوالي ١٤ ألف وظيفة، وكذلك الاعلان عن استبقاء المجلس الاستشاري (يعادل مجلس الشيوخ في الديمقراطيات الغربية)، والعمل على تجميع بعض هيئات الأمم المتحدة فيها مثل «برنامج الأمم المتحدة للتنمية».

* **برلين، محور برلين – روما**: مصطلح سياسي دولي يرمز إلى التوافق والتحالف بين النظامين النازي الألماني والفاشي الإيطالي في الثلاثينات ولا سيما في النظرة إلى القضايا الدولية. وقد أطلق المصطلح موسوليني بعد توقيع بروتوكولات تشرين الأول ١٩٣٦ بين ألمانيا وإيطاليا لمعارضة الحكومة الجمهورية الأساسية ومحاربة الشيوعية بشكل عام. وقد ازداد هذا المحور تماسكًا بعد توقيع الحلف الفولاذي الألماني – الإيطالي في أيار ١٩٣٩ الذي نص على التحالف في حالة الحرب. وقد اتسع المحور ليشمل اليابان (الحلف الثلاثي)، وسميت دوله دول المحور التي دخلت الحرب العالمية الثانية ضد الحلفاء.

* **برلين، معاهدات ومؤتمرات**: شهدت برلين عدة معاهدات ومؤتمرات دولية اشهرها: معاهدة برلين (١٧٤٣) بين النمسا وبروسيا لتسوية حرب الوراثة النمساوية، ومعاهدة ٢٢ أيار ١٩٣٩ (راجع: برلين، محور برلين – روما) التي عرفت ب «التحالف الفولاذي». أما مؤتمرات برلين فقد عقد الأول عام ١٨٧٨ لتعديل معاهدة سان ستيفانو وصد النفوذ الروسي في البلقان، واعترف المؤتمر باستقلال رومانيا وصربيا والجبل الأسود. وعقد المؤتمر الثاني عام ١٨٨٤ – ١٨٨٥ لتسوية قضية اقتسام أفريقيا بين الدول المستعمرة، بعد سلسلة مفاوضات جرت في برلين برئاسة المستشار الألماني أوتو فون بسمارك، وحضرته دول أوروبا العظمى (النمسا، هنغاريا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، روسيا) بالاضافة إلى الولايات المتحدة واسبانيا والبرتغال والسويد والنروج والدانمارك وبلجيكا وهولندا والسلطنة العثمانية. وبنتيجة التداول أقر المؤتمر حياد حوض نهر الكونغو، وضمان حرية التجارة والملاحة لكل الدول، ومنع الاتجار بالعبيد، وعارض مطالب البرتغال ممهدًا بذلك لقيام دولة الكونغو الحرة المستقلة. وأظهر المؤتمر عزلة بريطانيا تجاه التعاون الألماني – الفرنسي في أفريقيا، الأمر الذي مكّن بسمارك من تطوير سياسته الاستعمارية في إفريقيا.

* **برندنبورغ، بوّابة**: مكان في ألمانيا (مدينة برلين) أثري وتاريخي وله معنى سياسي ألمانيًا ودوليًا بالغ الأهمية: شكلت هذه البوابة الحدود الرسمية الفاصلة بين برلين الشرقية وبرلين الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية توحيد المدينتين بتوحيد



بوابة برندنبورغ في برلين

الألمانيتين: الشرقية والغربية (٢ تشرين الأول ١٩٩٠). أقيمت البوابة كقوس نصر (١٧٩١) ومرّت تحتها قوات نابوليون، والقوات الألمانية المنتصرة (١٨٩١). شهدت هزيمة القوات الألمانية في الحربين العالميتين. على الجانب الشرقي منها، انتحر هتلر في آخر معركة، وكان قريبًا جدًا من البوابة. ترتفع ٢٠ م ومتوّجة بتمثال برونزي لرّبة السلام، وهي صورة تكاد تكون طبق الأصل للبوابة البروبيلانية للأكروبول في أثينا، وهي أول أثر عظيم للكلاسيكية الألمانية.

* **بروسيا Prusse**: دولة قديمة تقع في شمالي ألمانيا على ساحل بحر البلطيق، وتعرف باسم مقاطعة بروسيا الشرقية. ارتبط تاريخها بشكل وثيق بتحقيق الوحدة الألمانية (١٨٧١) وبشخصية بسمارك.

دولة بروسيا التي شكلت مملكة على أثر وحدتها مع البرندنبورغ في القرن ١٨ تعود نواتها إلى بروسيا التوتونية التي تعاقب على احتلالها الآيستيي (القرن الأول)، ثم القوط (القرنان ٢ و ٣)، ثم شعب قدم من البلطيق هم البوروسيون أو البروسيون (من هنا إسمها). قاومت محاولات إدخال المسيحية إليها في القرن ١٠ والقرن ١٣، إذ كانت لا تزال تحت تأثير النظام التوتوني. لكن القرنين ١٦ و ١٧ عرفا تأثيرًا كبيرًا على سكان بروسيا من البولونيين والليتوانيين، ما أدّى إلى انهيار التوتونية أمام النفوذ البولوني خاصة. مع ألبير دوبرندنبورغ (مصلح كبير في القرن ١٦)، دخلت بروسيا في ممتلكات آل هوهنزولرن. تأثرت بحرب الثلاثين سنة. عرفت نهضة كبرى في القرن ١٧، خاصة بفضل حاكمها فريدريك غيوم، وتمكن غيوم الثالث من ان يتوّج نفسه ملكًا، وسارت البلاد باتجاه تشكيل جيش قوي، مما جعل فريدريك الثاني يرفع من شأن بروسيا ويضعها في صراع مع آل هابسبورغ (حرب السنوات السبع). نالت حصة من بولونيا (بين ١٧٤٠ و ١٧٨٦) وانتقلت مساحتها من ١٢٠ ألف كلم^2 الى ٢٠٠ ألف كلم^2 وجاء مؤتمر فيينا (١٨١٥، تصفية نتائج الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية) ليزيد من أهمية بروسيا باعطائها فستفاليا والرينانيا، ما زاد من الشعور الوطني لدى البروسيين. تابع غيوم الأول ووزيره الأول بسمارك الصراع ضد النمسا تحقيقًا لمطامح بلادهما. وتمكنا من تحقيق الوحدة الألمانية (١٨٧١)، فكانت الهيمنة الفعلية على الحياة السياسية للبروسيين. ففي الفترة الواقعة بين ١٨٧١ و ١٩١٨، كان ملك بروسيا أمبراطورًا على الرايخ بأكمله، ورئيس الوزراء البروسي مستشارًا للامبراطورية الموحدة. كذلك كانت السيطرة في الرايخستاغ للبروسيين، حتى ان الدولة الألمانية الجديدة كانت في الواقع امتدادًا جغرافيًا لدولة بروسيا ذات الطابع العسكري. وبعد اعلان الجمهورية في ١٩١٨ إلى ١٩٣٢، ظلت بروسيا محافظة على علاقاتها الفيديرالية ببقية الولايات الألمانية، لا بل إن الدستور البروسي لعام ١٩٢٠ قد جاء أكثر الدساتير الألمانية ليبرالية. وبعد الحرب

العالمية الثانية قسمت بروسيا بين الاتحاد السوفياتي وبولونيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشيوعية)، وأعلن الحلفاء نهاية وجودها الدستوري ١٩٤٧.

* **بوتسدام Potsdam**: مدينة في المانيا (الشرقية سابقًا) وقاعدة الاقليم. نحو ١٨٥ ألف نسمة. مركز صناعي. عقد فيها الحلفاء مؤتمرًا (١٧ تموز – ٢ آب ١٩٤٥) لتقرير مصير ألمانيا بعد انتصارهم عليها. ملقبة ب «فرساي بروسيا». فيها مجموعة آثارات فنية من القرن ١٨ منها: قصر الرئاسة، قصر المرمر، كنيسة غاريتزون التي تضم رفات فريدريك الثاني. بدأ ذكرها ابتداء من القرن ١٠، وبدأت نهضتها منذ ١٦٤٠ تاريخ اقامة حامية مهمة انشأها فريدريك غيوم الكبير الذي وقّع فيها «براءة بوتسدام» (١٦٨٥) داعيًا البروتستانت الفرنسيين للإقامة في برندوبورغ. اختيرت لتكون عاصمة بروسيا، وعرفت ذروة نهضتها تحت حكم فريدريك الثاني الذي أحاط نفسه بحاشية مهمة. بين ١٧ تموز و ٢ آب ١٩٤٥، عقد فيها مؤتمر ضم ستالين، ترومان وتشرشل (حل محله – ٢٨ تموز – أتلي الذي اختير رئيسًا للوزراء في بريطانيا). وفيه جرى التأكيد على مقررات يالطا بالنسبة إلى احتلال الحلفاء ألمانيا، وأقر اعادة حدود بولونيا حتى نايس الغربية، ووجه انذارًا إلى اليابان. كما جرى تكليف وزراء خارجية الدول الحليفة اعداد معاهدة سلام تحدد مصير ألمانيا وحلفائها. وهذه المعاهدة لم تبصر النور.

* **بون Bonn**: مدينة في ألمانيا على نهر الرين (مقاطعة رينانيا شمالي فستفاليا)، عاصمة ألمانيا الفدرالية (الغربية سابقًا) منذ ١٩٤٩. نحو نصف مليون نسمة. أوتيل يعود إلى القرن ١٨، وجامعة شهيرة تأسست في ١٧٨٨. مسقط رأس بيتهوفن. من أقل المدن الألمانية الكبرى تصنيعًا، فهي مركز إداري وثقافي وعلمي. كانت مجرد موقع روماني باسم « كاسترا بونينسيس» على طريق رينانيا. أصبحت في القرن ١٣ مكان إقامة حكام مقاطعة كولونيا. ضمتها فرنسا في ١٨٠١، ثم بروسيا في ١٨١٥. تعرضت لقصف عنيف جدًا في الحرب العالمية الثانية. بعد توحيد شطري ألمانيا، الشرقية والغربية في ١٩٩٠، بدأت الحكومة تتخذ اجراءات لنقل عاصمة الدولة الموحدة إلى برلين.

* **ترير Trier, Trèves**: مدينة في غربي ألمانيا. نحو ١٢٠ ألف نسمة شهيرة بكاتدرائيتها.

* **تيلسيت Tilsit**: مدينة ألمانية في بروسيا الشرقية على نهر نيمن. نحو ٧٠ ألف نسمة عقدت فيها معاهدة بين نابوليون وروسيا (١٨٠٧). مركز صناعي.

* **جرمانيا**: اسم اطلق قديمًا على منطقة واسعة في أواسط أوروبا امتدت من البلطيق حتى الفيستول والدانوب الأسفل. سكانها، الجرمانيون: شعب آري؛ حصره الرومان وراء الرين حتى القرن الرابع عندما غزوا أوروبا الغربية.

* **درسدن Dresden**: مدينة ألمانية على بعد ١٠٥ كلم من لايبزغ. نحو ٦٥٠ ألف نسمة. آثار عديدة تعود إلى القرن ١٨ على مقربة منها، في مدينة مايسن متحف رائع للبورسلين. غوته عاش مدة طويلة وكتب فيها أغلب أعماله. تعرضت في شباط ١٩٤٥ لقصف جوي بريطاني وأميركي، واستمرت النيران مشتعلة فيها لمدة أسبوعين، فقتل فيها ١٣٥ ألف شخص وأكثر من ٧٠ أثر تاريخي هدمت بصورة كاملة. متاحفها أكثر من ان تعد. كانت كذلك قبل التدمير، وهي كذلك الآن. ومن أشهر متاحفها قصران تاريخيان هما قصر تسفنجر وقصر بيلنتز.

* **دوسلدورف Dusseldorf**: مدينة ألمانية ومرفأ على نهر الرين. نحو ٩٠٠ ألف نسمة. مركز صناعي وتجاري. فيها عدة متاحف، إثنان منها مخصصان للفن، وواحد للاقتصاد. وهناك أيضًا مجموعة أعمال غوته. هي مدينة حديثة وأغنى مدن ألمانيا. تاريخيًا: كانت عاصمة دوقية برغ ابتداء من ١٢٨٨، ثم أصبحت في عهدة بروسيا. كانت مركزًا لمدرسة في الفن بين ١٧٦٧ و ١٨١٩، وكان فون كورنليوس أهم ممثل لهذه المدرسة.

* **الرايخستاغ**: مبنى في برلين على الجانب الغربي من بوابة برندنبورغ، يطل على ضفة نهر سبري في مواجهة ميدان الجمهورية متاخمًا للسور قبل إسقاطه شيد بين ١٨٤٤ و ١٨٩٤ على طراز النهضة الايطالية.



صالة العلوم الرياضية والفيزيائية في متحف تسفنجر في درسدن.

كان مركز برلمان ألمانيا القومي طوال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية. احترق في شباط ١٩٣٣، ثم أعيد بناؤه ليشهد المسار نحو الدكتاتورية النازية وليلحق به دمار شديد خلال الحرب. في حديقته أقيمت مقبرة للضحايا الذين ماتوا أثناء محاولاتهم الهرب من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية. ويطل ناحية الشرق على شارع يضم أشهر معالم برلين الشرقية، وناحية الغرب على شارع ١٧ حزيران الذي سمي كذلك تخليدًا لضحايا ثورة ١٩٥٣ (إمتداد لثورة ١٩٤٨ وما تلاها) في ألمانيا الشرقية وذهب ضحيتها عشرات الألوف بقمع سوفياتي وألماني شرقي. أما حريقه المشار أليه (في ٢٧ شباط ١٩٣٣) فقد كان مدبرًا، واتهمت الحكومة الألمانية النازية الشيوعيين بهذه الجريمة، في حين رفض الشيوعيون ذلك متهمين زعماء الحزب النازي بتدبير الحريق لخلق جو مناسب لقمع القوى الديمقراطية في ألمانيا والقضاء عليها. فالتقط الكثيرون من المثقفين معنى هذه الاشارة وبدأوا يفرون من ألمانيا.

أما كلمة «الرايخ» فألمانية تعني في الأصل «الدولة» بصرف النظر عن نوع الحكم فيها. ثم أصبحت تعني «الأمبراطورية». فكان الرايخ الأول: الأمبراطورية الرومانية المقدسة (١٥٦٣ – ١٨٠٦)، والرايخ الثاني (١٨٧١ بعد ان وحّد بسمارك ألمانيا برعاية بروسيا وظل الرايخ الثاني قائمًا حتى ١٩١٨). ثم أطلق على فترة الحكم النازي إسم «الرايخ الثالث» (راجع النبذة التاريخية).

• **سار Sarre**: مقاطعة غربي ألمانيا في حوض نهر السار. قاعدتها ساربروك. غنية بمناجم الفحم الحجري وبالمصانع. والسار نهر يجتاز فرنسا وألمانيا بطول ٢٤٠ كلم. من روافد موزيل.

• **السوديت Sudetenland**: راجع «تشيكيا».

• **شتوتغارت Stuttgart**: مدينة في جنوب غربي ألمانيا. نحو ٧٥٠ ألف نسمة. قاعدة مقاطعة بادن فورتمبرغ والمدينة الاقتصادية الأكثر أهمية في هذه المقاطعة والأبرز في ألمانيا من الناحية التصنيعية. زارها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات (في أيار ١٩٩٤) قبل يومين فقط من توقيع الاتفاقات الترتيبية لصيغة الحكم الذاتي بين الاسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة المصرية، وفي سياق الدعم الدولي الاعلامي

حريق الرايخستاغ ليل ٢٧–٢٨ شباط ١٩٣٣.

والسياسي والاقتصادي لهذه الاتفاقيات. والجانب الاقتصادي لهذه الزيارة هو الأبرز إذ إن الدعوة للزيارة وجهتها مؤسسة إقتصادية عملاقة في شتوتغارت هي مؤسسة «دايملر بنز إتسارد رويتر».

• **شلزفيك–هولشتاين Shlesswig-Holstein**: مقاطعة ألمانية، عاصمتها كيل. مساحتها ٨٤٠٠ كلم^{2}. نحو ٣ ملايين و ٣٠٠ ألف نسمة. منهم نحو ٦٠ ألف من أصل دانماركي. كانت تابعة للدانمارك إلى ان ضمتها بروسيا (١٨٦٤). قامت نزاعات حول المنطقة أسفرت عن ضم شمالي شلزفيك إلى الدانمارك (١٩٢٠) بموجب استفتاء شعبي. وظل الدانماركيون، جنوبي شلزفيك، يطالبون بالانفصال عن هولشتاين رغم الاتفاق الألماني – الدانماركي (١٩٥٥) حول حقوق الاقليات الألمانية في الدانمارك والاقليات الدانماركية في تلك المقاطعة.

• **غوتا Gotha**: مدينة في ألمانيا. نحو ٨٥ ألف نسمة. شهيرة بمؤسستها الجغرافية لمنشئها يوستس برت (١٧٨٦). عاصمة قديمة لدوقية ساكس – كوبورغ – غوتا. فيها كنيسة تعود إلى القرن ١٢. أوتيل المدينة يعود إلى القرن ١١، حوّل إلى قصر فريدنشتاين في القرن ١٧.

• **غوتينغن Gottingen**: مدينة في ألمانيا (في بروسيا) نحو ١٥٥ ألف نسمة. شهيرة بجامعتها التي تأسست في ١٧٣٧، وبعدد من المعاهد العلمية. أوتيل يعود إلى القرن ١٦.

• **فايمر Weimar**: مدينة في ألمانيا (الشرقية). حوالي مئة ألف نسمة. منشآت صناعية، ميكانيكية خصوصًا. كانت، تحت حكم الملك شارل أوغست (١٧٧٥ – ١٨٢٨) مركزًا ثقافيًا مهمًا، محوره أساسًا الفيلسوف الألماني غوته. فيها جرى تحرير دستور ١٩١٩ الذي أرسى أول جمهورية في تاريخ ألمانيا، استمرت حتى تسلم هتلر للسلطة في ١٩٣٣ (راجع النبذة التاريخية).

• **فرنكفورت Frankfurt**: مدينة في المانيا. نحو ٧٩٠ ألف نسمة. وقّعت فيها معاهدة الصلح بعد الحرب بين فرنسا وألمانيا (١٨٧١). مسقط رأس غوته الشاعر الالماني. مركز صناعي وتجاري ومالي مهم.

يقال ان المدينة أخذت إسمها من نهر مين. ففي القرن الخامس، فيما الفرنكيون يتقهقرون شمالًا أمام هجمات قبيلة ألماني، ألفوا أنفسهم عند ضفة النهر العظيم وقد حجبه الضباب وقبيلة ألماني تجدّ في أثرهم. ولم يرد ذكر للمدينة في التاريخ المكتوب حتى ٧٩٤ حين دعا الملك شارلمان إلى عقد مجمع للكرادلة في قصر فرنكي يدعى «فيلا فرنكوفورد».

في ١١٥٢، بعد اختيار فريدريك الأول المعروف بلقب «بربروسا ذي اللحية الحمراء» في فرنكفورت، باتت المدينة المقر التقليدي لانتخاب قياصرة الأمبراطورية الرومانية الألمانية. وبعد قرنين كرّس شارل الرابع هذا التقليد قانونًا. وأصبحت الكاتدرائية الملكية في فرنكفورت التي بوشر بناؤها عام ١٢٣٨ المقر الرسمي لتلك الانتخابات، ثم مسرحًا لاحتفالات تتويج القياصرة.

تمثلت أهمية فرنكفورت في تاريخ ألمانيا دائمًا في التجارة. ففي ١٢٤٠، أقيم المعرض التجاري الأول في منطقة رومبرغ في فرنكفورت. وفي ١٥٨٥، باشرت بورصة الأسهم والمال عملياتها. ولم تمض ١٥٠ سنة حتى باتت فرنكفورت المركز القاري لشبكة البريد في أوروبا. وفي ١٧٤٨ افتتح الأخوة بتمان مصرفهم. واليوم يتخذ المصرف المركزي الألماني (بوندستاغ) وأكثر من ٤٠٠ مصرف آخر مراكز رئيسية أو اقليمية في فرنكفورت. ويعلق أهل المدينة على هذه الظاهرة بأن «الحصول على قرض بمئات الملايين من الدولارات أسهل من العثور على موقف سيارة في غرب المدينة».

لم يكن ممكنًا ان تصير فرنكفورت ما هي الآن لولا موقعها الوسط في البلاد والتسهيلات التي توفرها في مجالي النقل والاتصالات. واشتهرت كمركز دائم للفنون الألمانية الموسيقية والأدبية، وسرعان ما استعادت موقعها الفني بعد فترة ركود غداة سني الحرب. وتساهم، ابتداءً من ١٩٨٧ بنسبة مذهلة (حوالي ١١٪) من الحركة الثقافية الألمانية. والتأريخ الحالي لبداية الانبعاث الثقافي والعلمي فيها يعود إلى ١٩٦٧ حين أعطى المجلس البلدي الضوء الأخضر

لاعادة بناء دار الأوبرا القديمة. (يعود تاريخ بنائها إلى ١٨٨٠ ودمرت في غارة جوية في آذار ١٩٤٤).

* **فرنكفورت، برلمان ومدرسة**: ارتبطت مدينة فرنكفورت، في تاريخ ألمانيا الحديث، بجملة من أحداث سياسية كبرى، كان أهمها الحدث الذي عرف باسم «برلمان فرنكفورت». وهو برلمان شعبي ألماني انبثق من خلال الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ (عام الثورات في أكثر من بلد أوروبي) عندما دعا برلمان ألماني مؤقت اجتمع في فرنكفورت إلى انتخابات في عموم ألمانيا والنمسا يشارك فيها جميع الذكور البالغين بصرف النظر عن الاعتبارات الطبقية، وعرفت الهيئة التمثيلية الجديدة ببرلمان فرنكفورت الذي مارس مهامه من أيار ١٨٤٨ حتى حزيران ١٨٤٩. تألف هذا البرلمان من القضاة والمحامين والأساتذة وفلاح واحد، وعني بقضية الوحدة الألمانية وبتشريع دستور لجميع الأراضي الألمانية. إلّا ان هذا البرلمان أصيب بضربة شبه قاضية عندما رفض الملك فريدريك وليام البروسي انتخاب البرلمان له كامبراطور متمسكًا بمبدأ الحق الالهي للملك، وباءت جهود البرلمان لتحقيق الوحدة الألمانية آنذاك بالفشل. وقد استقال عدد كبير من الأعضاء أثر اعلان موقف الملك وتمكن الجيش من منع محاولة عقد البرلمان في مدينة شتوتغارت في حزيران ١٨٤٩، ومع ذلك فقد ارسى دستور فرنكفورت الاساس الدستوري لاتحاد شمالي ألمانيا عام ١٨٦٧.

وارتبط إسم فرنكفورت أيضًا بتيار فلسفي يقترن بالماركسية وقد نشأ في فايمر في ألمانيا. وأساس هذا التيار مدرسة فعلية لأن أصله هو معهد البحوث الاجتماعية الذي أنشىء في فرنكفورت - سور - لو - مان عام ١٩٢٣ قبل ان ينتقل إلى جنيف فالولايات المتحدة عام ١٩٣٣ ليعود إلى فرنكفورت في ١٩٥٠.

أبرز ممثلي مدرسة فرنكفورت ماكس هوركهايمر (١٨٩٥ - ١٩٧٣)، تيودور أدورنو (١٩٠٣ - ١٩٦٩). كما اقترن بها إسم هربرت ماركوز (١٨٩٨ - ١٩٧٨) وإن كان هذا الأخير قد سارع بالابتعاد عنها. ويرتبط بدء هذه المدرسة بالتناقض الذي كان قائمًا بين التقاليد الجامعية الألمانية التي يمثلها ماكس فيبر (توفي عام ١٩٢٠) والتي تفصل العالِم عن السياسي فصلًا كاملًا، وبين الماركسية. وهو تناقض شعر به بقوة كل من هوركهايمر وأدورنو وماركوز، وأفضى هذا الشعور إلى السير في الطريق الذي سار فيه معاصراهما كورش ولوكاش حيث اكتشفوا الحاجة إلى فلسفة نقدية لتجاوز المأزقين الكانتي والهيغلي.

وعلى هذا فإنهم لم يدخلوا الجامعة التي تتطلب منهم تحولًا مشهودًا في أفكارهم ولا خضعوا لقيودها ولكنهم أسسوا، بمساعدة أحد المحسنين، جامعة موازية هي مدرسة فرنكفورت التي حددت لنفسها برنامجًا كان كتاب هوركهايمر: «النظرية التقليدية والنظرية النقدية» (١٩٣١). فالمثال الذي تستلهمه النظرية النقدية هو نقد ماركس للاقتصاد السياسي.

لكن النظرية النقدية تصل، عام ١٩٤٠، إلى ملاحظة ان التاريخ بات في طريق مسدود: فهناك الفاشية من جهة، ورأسمالية الدولة واشتراكية الدولة من جهة أخرى. التاريخ يتراجع والعقل يواجه الكسوف في رأي هوركهايمر وأدورنو بحيث انه لم يبق لهما - في رأيهما - إلّا الانكفاء داخل الفلسفة. لأنه إذا كان العقل عقلين: عقلًا صالحًا محكومًا عليه بالعزلة والشك، وعقلًا طالحًا لأنه أداتي فإنه لا يبقى للحكيم إلّا الانفصال.

إلّا ان أهم ما في مدرسة فرنكفورت هو الانتماءات السياسية الثورية التي ارتبطت باسمها. وإذا كانت المدرسة كمؤسسة أكاديمية ما زالت قائمة حتى اليوم تحت إدارة هابرماس، وتتفرغ كلية لدراسة وتحليل أبيستمولوجيا العلوم الانسانية دون اعتبار الماركسية كمرجع مميز في هذا الميدان، فإن ثمة ورثة يعلنون، عن حق أم عن باطل، انتماءهم وتبنيهم لفكر هذه المدرسة، وهؤلاء هم مفكرو اليسار الجديد في الستينات الذين ثاروا في آن واحد ضد الماركسية السوفياتية وضد الراسمالية الغربية وضد قيم مجتمعات الاستهلاك وتضامنوا مع تطلعات العالم الثالث. وقد تأثر دعاة هذا اليسار بشكل خاص بالطابع المثالي والاخلاقي للنظرية النقدية التي طورتها مدرسة فرنكفورت وفسروها باتجاه رفض المجتمع الاستبدادي ورفض الثقافة الاستهلاكية المسيطرة ونادوا بضرورة قيام الثورة من الطبقات الاجتماعية الهامشية.

وعندما انتقل هذا اليسار إلى حيز العمل (الثورات الطلابية في أوروبا في أواخر الستينات) سارع

هوركهايمر وأدونو وهابيرماس إلى التنصل منه ومن أفكاره بينما عبر ماركوز عن تعاطفه معه.

ومن الأسماء التي ربطت نفسها بمدرسة فرنكفورت لوسيان غولدمان الفرنسي وجان زيغلر السويسري، اضافة إلى العديد من المثقفين الأوروبيين الذين خابت آمالهم بالماركسية كما هي مطبقة في الدول الشرقية ونادوا بضرورة تجاوز الماركسية لنفسها (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، ج ٤، ص ٥٢٩ - ٥٣٠).

* **فريبورغ Fribourg**: مدينة في المانيا. نحو ٢٢٥ ألف نسمة. مركز صناعي. مركز دراسات شرقية. كرسي أسقفي. جامعة. كاتدرائية (القرن ١٢ - القرن ١٥) هي إحدى أجمل الكنائس القوطية في المانيا. مركز سياحي في المناطق القريبة من الغابة السوداء. نمت المدينة في جوار قلعة أنشئت في ١١٩٠، وخضعت بين القرن ١٤ وأوائل ١٦ لآل هابسبورغ. انضمت في ١٨٠٦ إلى دوقية باد (في سويسرا مدينة أخرى باسم فريبورغ، نحو ٤٥ ألف نسمة).

* **فستفاليا (وستفاليا) Westphalie**: إحدى مقاطعات بروسيا قديمًا، في المانيا. كانت عاصمتها مونستر. هي جزء من رينانيا ابتداءً من ١٩٤٦. في ١٨٠٧، جعلها نابوليون مملكة وعيّن عليها أخيه جيروم ملكًا، وجعل كاسيل عاصمتها.

شهيرة بصلح ١٦٤٨ الذي أنهى حرب الثلاثين عامًا، بعد مفاوضات كانت قد بدأت في ١٦٤٤ في مؤتمرين عقدا في وقت واحد في مونستر، وأوزنابروك، وانتهيا بابرام معاهدتين كوّنتا تسوية الصلح. وكانت أهم الدول المشتركة في المفاوضات فرنسا والسويد، والدول المخاصمة لهما، اسبانيا، والأمبراطورية الرومانية المقدسة والدويلات التابعة لها وهولندا. وقد أرضت المعاهدتان المطالب الفرنسية والسويدية، واضعفتا سلطة ونفوذ الأمبراطورية وآل هابسبورغ. وصارت الأمبراطورية مجرد اتحاد تعاهدي يتألف من دول ذات سيادة. وظفرت فرنسا بمعظم الالزاس وبعض المدن المحصنة على الحدود.

* **فيتنبرغ Wittenberg**: مدينة في المانيا على نهر الألب الشمالي وفي وسط الطريق بين لايبزغ وبرلين. نحو ٦٥ ألف نسمة علّق لوثر على باب كاتدرائيتها آراءه (٩٥ اقتراحًا) في الكنيسة والغفرانات (١٥١٧). مركز لصناعة المعادن.

* **كولونيا**: مدينة ألمانية على الرين. شهرتها تعود إلى روعة كاتدرائيتها القوطية التي بدأت أعمال إنشائها في ١٢٤٨ ولم تنته إلّا في ١٨٨٠. وهذه الشهرة تعود أيضًا إلى العالم الكيميائي الايطالي الذي أعطى إسم المدينة لمنتوجه الجديد «كولنيش فوسر»، أي «ماء كولونيا». ولا يزال هذا المنتوج يصنع هناك.

* **لايبزغ Leipzig**: مدينة في المانيا. نحو ٧٨٠ ألف نسمة. مسقط رأس فاغنر الموسيقي، ولايبنيتز الفيلسوف. عندها جرت معركة بين نابوليون والدول المتحالفة (١٨١٣). مركز صناعي. معرض دولي (يقام مرتين في السنة). تبعد نحو ١٤٥ كلم عن برلين لجهة الجنوب الغرب. كانت مركزًا تجاريًا مهمًا في القرون الوسطى.

* **لوبك Lubeck**: مدينة المانية تقع شمال شرقي هامبورغ وقريبة من البلطيق. في مرفئها منشآت من القرن ١٤ و ١٥، بنيت خصيصًا لاحتواء كميات هائلة من الملح الضروري لحفظ الأسماك. أبراج «باب هولشتاين» تعود إلى القرن ١٥.

* **ماينتس Mainz**: مدينة المانية على الرين. نحو ٢٥٠ ألف نسمة. شهيرة بكاتدرائتها (القرن ١١-١٣) ومتحفها. ضمت إلى فرنسا في ١٧٩٧ بموجب معاهدة كمبوفورميو. دخلت في دوقية هسّه-درمشتادت في ١٨١٥. احتلها الفرنسيون في ١٩١٨ إلى ١٩٣٠.

* **مونستر Munster**: مدينة في ألمانيا (في رينانيا-فستفاليا). نحو ٣٠٠ ألف نسمة. حافظت على طابع القرون الوسطى ببيوتها وكنائسها (كاتدرائية استمر بناؤها من ١١٧٤ إلى ١٢٦٥)، وفندقها ذي الطراز القوطي (القرن ١٦). مركز تجاري (معارض) وصناعي. تأسست هذه المدينة حوالي ١٠٦٨ وسرعان ما أصبحت مدينة تجارية مزدهرة. حوالي

١٥٣٢، كانت المركز الأساسي للحركة المعمدانية التي كانت تقول بتطبيق الانجيل حرفيًا وتدعو إلى اقتبال سر المعمودية في سن الرشد، ومؤسس هذه الحركة هو توماس مونزر، وقد سحقت في ١٥٣٦. في ١٦٤٨، كانت مونستر مسرح مفاوضات معاهدة فستفاليا.

* **ميونخ Munich**: (أو مونشن): عاصمة مقاطعة بافاريا وثالث مدينة في ألمانيا. نحو مليون و ٦٥٠ ألف نسمة. تهدم العديد من آثارها، ورمم بعضها، ولا تزال تحتفظ بآثار مهمة تعود خاصة إلى عصر النهضة الأوروبية. مركز مصرفي ومالي كبير، والمدينة التجارية والصناعية الأولى في ألمانيا الجنوبية. وهي أيضًا مركز ثقافي وفني مشع. فيها عدد كبير من المتاحف، وإحدى أهم الجامعات في ألمانيا. يعود إسم ميونخ إلى مؤسسة اقامتها مجموعة من الرهبان (مونش) في «ترجنسي» التي بقربها أسس هنري دوليون المدينة الحالية حوالى ١١٥٨. وفي ١٢٥٥ أضحت ميونخ عاصمة بافاريا ومكان إقامة الحكام (الدوق) الذين سيصبحون ملوك بافاريا. حريق هائل دمّر المدينة في ١٣٢٧، وأعاد لويس الأول بناءها من جديد فاعتبر مؤسسها الثاني. وخلفاؤه استمروا في إنماء المدينة، خاصة مكسيميليان الأول في القرن ١٧، ولويس الأول ومكسيميليان الثاني ولويس الثاني (القرن ١٩). بعد الاطاحة بالأسرة الحاكمة العريقة والتي اشتهر منها المذكورون (أسرة فيتلشباخ) في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨، سحقت ثورتها الجيوش الحكومية القادمة من برلين في أيار ١٩١٩، وذلك في جو من الرعب الذي جاء ملائمًا للقومية الاشتراكية الوليدة. في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٣، فشل هتلر في محاولته السيطرة على بافاريا انقلابيًا. في أيلول ١٩٣٨، شهدت ميونخ انعقاد مؤتمر دولي ضم ممثلين فرنسا (دالاديه)، بريطانيا (شامبرلن)، ايطاليا (موسوليني) وألمانيا (هتلر). والاتفاقات التي نتجت عنه أشّرت إلى تراجع الديمقراطيات الغربية أمام مطامع هتلر وألمانيا النازية. ولقد درج في الغرب، منذ ذلك الحين، تعبير «ذهنية ميونخ» الذي ظل لفترة طويلة علامة على تخاذل الغرب واذعانه، قبل ان تتحول الدعاوة السياسية نحو ستالين لتدين تحالفه مع هتلر.

في ٥ أيلول ١٩٧٢، شهدت ميونخ حادثًا أمنيًا هزّ العالم لخطورته، وذلك عندما قام ثمانية فدائيين فلسطينين بتنفيذ عملية حملت إسم «إقرت وكفربرعم»، فاقتحموا مقر البعثة الرياضية الاسرائيلية في القرية الأولمبية أثناء دورة الألعاب الأولمبية في ميونخ، واحتجزوا تسعة من الرياضيين الاسرائيليين رهائن بعد ان قتلوا إثنين حاولا المقاومة. بعد فشل مفاوضات الفدائيين مع الحكومة الألمانية، وقعت معركة بينهم وبين الشرطة (قناصة) أسفرت عن مقتل الرهائن الاسرائيليين التسع، وشرطي ألماني وخمسة من الفدائيين.

* **نورنبرغ Nürenberg**: مدينة في جنوبي ألمانيا (بافاريا). نحو ٦٢٥ ألف نسمة. خربت أثناء الحرب العالمية الثانية. من آثارها القصر الأمبراطوري (القرن ١٢) وكنيستا سان لوران والسيّدة (القرن ١٤ و ١٥). باسمها وفيها المحكمة الشهيرة (هيئة عسكرية قضائية) التي حاكمت مجرمي الحرب العالمية الثانية من النازيين (٢٠ تشرين الأول ١٩٤٥ – ١ تشرين الثاني ١٩٤٦).

في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٢ أصدرت تسع من الدول الأوروبية تصريحًا مشتركًا كان بمثابة بداية برنامج لتقديم مجرمي الحرب للمحاكمة. وفي ٨ آب ١٩٤٥، أصدر ممثلو الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي تصريحًا مماثلًا على ان تشمل الجرائم التي يقدم مرتكبوها للمحاكمة الخاصة المقرر تشكيلها بهذا الغرض جريمة التآمر على السلام بمختلف الطرق مثل الحروب العدوانية وارتكاب المذابح لأسباب سياسية وعنصرية. وهكذا ظهرت إلى الوجود محكمة دولية جديدة كان المخطط الرئيسي لتشكيلها هو روبرت هـ. جاكسون العضو في المحكمة العليا للولايات المتحدة الأميركية. واختيرت مدينة نورنبرغ في ألمانيا لتكون مقرًا لهيئة المحكمة الدولية الجديدة لأنها المدينة التي كان النازيون يقيمون فيها حفلاتهم واستعراضاتهم العسكرية السنوية. وأصدرت المحكمة أحكامًا صارمة ضد عدد كبير من زعماء ألمانيا النازية بينهم أكثر من ٢٠ حُكموا بالاعدام.

والجدير ذكره ان ألمانيا نفسها لاحقت ٩١ ألف نازي من ٨ أيار إلى آب ١٩٨٦: ٦٤٧٩ منهم صدرت

بحقهم أحكام (١٢ حكمًا بالاعدام و ١٦٠ بالسجن مدى الحياة، و ٦١٩٢ بالسجن لفترات مختلفة). أما الدول الثلاث: الولايات المتحدة، فرنسا وبريطانيا، فقد أصدرت ٥٠٢٥ حكمًا بينها ٨٠٦ أحكام بالاعدام.

* **نيندرتال Néanderthal**: وادٍ في ألمانيا الغربية (رينانيا–فستفاليا) في منطقة دوسلدورف. شهيرة باكتشاف (١٨٥٦) جمجمة إنسان متحجرة في مغارة في الواد المذكور، فأطلق العلماء التعبير المعروف «إنسان نيندرتال» (Homo Neandertalensis) على هذا الجنس البشري الذي تبين انه مختلف تمامًا عن الاجناس التي كانت معروفة لدى علماء البشريات حتى ذاك الوقت. اكتشافات أخرى لعظام مشابهة جرت في أمكنة أخرى (بلجيكا، فرنسا، ايطاليا، فلسطين، أفريقيا الشمالية). كان إنسان نيندرتال يعيش في العصر الحجري المتوسط (قبل حوالي ١٥٠ ألف – ٣٥ ألف سنة).

* **هامبورغ Hambourg**: مدينة ومرفأ في المانيا على نهر إلب. نحو مليونين و ٢٥٠ ألف نسمة. من أقدم مرافئ أوروبا وعاصمة ألمانيا التجارية. مركز حديث للصناعات، وثاني أكبر المدن بعد برلين. كبرت على حساب المدن البروسية المجاورة (ألتونا، هاربورغ وفانسبك). فيها أوبرا شهيرة ومتحف للرسوم. تأسست في القرن التاسع حول كرسي أسقفي كان ينشط لانتشار المسيحية في البلاد الاسكندينافية. منحها فريدريك بربروسا حريات تجارية نمت على أثرها نموًا سريعًا، وأسست مع لوبك الحلف الهنسي (١١٨٨). أضحت في القرن ١٤ أحد أكبر مرافئ أوروبا. وفي



أوتيل هامبورغ.

القرن ١٨ أقامت علاقات تجارية مع بلدان البلطيق فازدادت حجمًا وأهمية. وفي نهاية القرن ١٨ أقامت أولى علاقاتها التجارية مع أميركا. عانت الأمرين من حروب الثورة والأمبراطورية (الفرنسيتين) وأحتلت في مناسبات عدة. في ١٨١٥ اعترف بها «مدينة حرة وسيّدة»، وانضمت إلى الكونفدرالية الجرمانية – الوحدة الألمانية (١٨٧١). تعرضت لخسائر كبيرة في الحرب العالمية الثانية، لكنها أعادت، وبسرعة، بناء أكثر ما تهدّم فيها.

• **هانوفر Hanover**: مدينة في ألمانيا. قاعدة ساكس السفلى. نحو ٧٠٠ ألف نسمة. مركز صناعي مهم (سيارات، الكترونيك، مطاط...). تأسست في القرن ١٢، وانضمت إلى «الهانس» في آخر القرن ١٤. وكانت بين ١٤٩٥ و ١٨٦٦ مركز إقامة أمراء هانوفر. وكان ثمة دولة باسم هانوفر، قبل حكم الملوك الانكليز لها حيث عانت من حرب السنوات السبع ومن احتلال نابوليون لها. أصبحت مملكة وأعيدت إلى التاج البريطاني (١٨١٤) حتى عهد الملكة فكتوريا التي لم تتمكن من وراثتها (١٨٣٧). فعادت إلى دوق كمبرلان، وغيرت سياستها أثناء ثورة ١٨٤٨ حيث بدأت تنتهج سياسة الصداقة مع النمسا. فسارعت بروسيا إلى ضمها.

• **هايدلبرغ Heidelberg**: مدينة في ألمانيا. نحو ٧٠ ألف نسمة. جامعة شهيرة تعود إلى ١٣٨٦. قصر يعود في جزء منه إلى القرن ١٥. صناعات متطورة. عرفت المدينة شهرة واسعة في عهد الاصلاح إذ كانت مركز الدعوات الاصلاحية الكالفينية. احتلها الفرنسيون عدة مرات في القرن ١٨.

• **وستفاليا**: راجع فستفاليا في هذا الباب.

• **يينا**: مدينة في ألمانيا (الشرقية) على نهر سال. نحو مئة ألف نسمة. مركز ثقافي وصناعي (الآلات البصرية والآلات الدقيقة). نقلت قوات الاحتلال السوفياتية منشآت كثيرة من هذه الصناعات بعد الحرب العالمية الثانية. ذكرت يينا كمدينة لأول مرة في القرن ١٣، وحكمتها ساكس، وفايمر وانسباخ، ثم أنضمت إلى ترنجيا في ١٩٢٠. هزم نابوليون الأول البروسيين على أرضها في ١٨٠٦. فيها جامعة تأسست في ١٥٥٨، وأصبحت في القرن ١٨ من الجامعات الراقية المشهورة، ودرّس فيها كل من شيلر، هيغل، فيخته وشليجل. بعد الحرب العالمية الثانية، أطلق عليها إسم الشاعر فريديريك شيلر الذي كان أستاذًا فيها. تشتمل مكتبتها على حوالي مليون و ١١٥ ألف مجلد، و ٤٣٩ ألف نشرة و ٤١٣٥ مخطوطة.

زعماء ورجال دولة

• **أديناور، كونراد Adenawer, K.** (١٨٧٦ – ١٩٦١): سياسي ورجل دولة ألماني. انضم إلى الحزب الكاثوليكي. نائب عمدة كولونيا (١٩٠٦). وعضو اللجنة التنفيذية للحزب (١٩٢٨ – ٣٣). أوقف الحزب النازي عضويته في الحزب الكاثوليكي وأزاحه من منصبه (١٩٣٣). سجنه النازيون (١٩٣٤ – ٤٤). أسس الحزب المسيحي الديمقراطي (١٩٤٥). عضو المجلس الاستشاري في المنطقة التي احتلتها بريطانيا



كونراد أديناور.

بعد هزيمة ألمانيا. ترأس المجلس البرلماني (الجمعية التأسيسية) في بون (١٩٤٨ – ٤٩). أول مستشار لألمانيا الغربية منذ ١٩٤٩ وحتى وفاته.

• **أولبريخت، والتر Ulbrecht, W.** (١٨٩٣ – ١٩٧٦): سياسي ورجل دولة ألماني شيوعي. انضم (١٩٠٨) إلى منظمة الشبيبة العمالية، ثم الحزب الاشتراكي الديمقراطي (١٩١٢)، فالحزب الشيوعي الألماني (١٩١٩). عضو اللجنة المركزية (١٩٣٣). أقام في موسكو وفيينا وبراغ (١٩٤٢ – ٥٢). عضو البرلمان الساكسوني في درسدن (١٩٢٨). اضطر لترك ألمانيا بعد وصول هتلر إلى الحكم، ونشط في باريس وبراغ. ثم أقام في موسكو بعد ١٩٣٨، وأسس اللجنة الوطنية لألمانيا الحرة في ١٩٤٥. أنتخب (١٩٤٦) نائبًا لرئيس حزب الائتلاف بين الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين، ثم سكرتيرًا أول للجنة المركزية (١٩٥٠). نائب رئيس الوزراء (١٩٤٩)، ثم رئيس مجلس الدولة (١٩٦٠). تمتع بقدرة تنظيمية وتنفيذية فائقة، وتميز بعلاقاته الوطيدة مع الاتحاد السوفياتي. أظهرت محاكمات برلين، بعد توحيد شطريها، مسؤوليته في بناء جدار برلين (راجع «برلين، جدار» في باب مدن ومعالم).

• **إيبرت، فريدريك Ebert, F.** (١٨٧١ – ١٩٢٥): أحد زعماء الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني، وأول رئيس لجمهورية فايمر الألمانية التي تألفت في أعقاب الحرب العالمية الأولى إثر انهيار الأمبراطورية. انتخب (١٩٠٥) سكرتيرًا لقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في برلين. عضو في الرايخستاغ (١٩١٢). عارض الجناح الشيوعي داخل حزبه. رئيس الرايخستاغ (١٩٢٢ – ١٩٢٥).

• **إيخمان، أدولف Eichman, A.** (١٩٠٦ – ١٩٦٢): قائد نازي ألماني اتهمته اسرائيل بأنه المسؤول التنفيذي عن إبادة ستة ملايين في أوروبا. ولد سنة ١٩٠٦، وأصبح ضابطًا من ضباط النخبة في الغستابو. فر إلى الأرجنتين بعد الحرب العالمية الثانية، واستطاعت المخابرات الاسرائيلية كشفه واختطافه إلى اسرائيل (١٩٦٠). حكمت عليه محاكم اسرائيل بالاعدام الذي نفذ في ٣١ أيار ١٩٦٢ في أجواء حملة إعلامية مدروسة لاثارة عطف العالم على إسرائيل كوريثة لليهود المضطهدين على يد النازيين (راجع ايضًا اسرائيل في الجزء الأول، ص ٣٧٤–٣٧٥).

• **ايرهارد، لودفيغ Erhard, L.** (١٨٩٧ – ١٩٧٧): إقتصادي ورجل دولة ألماني غربي. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. مستشار وزارة الاقتصاد في بافاريا. من أنصار الأفكار الليبرالية الاقتصادية. مدير الاقتصاد في حكومة فرانكفورت (١٩٤٨)، عضو البوندستاغ. وزير اقتصاد اتحادي، ومهندس ما سمي بالمعجزة الاقتصادية الألمانية. خلف أديناور (١٩٦٣) كمستشار ألمانيا وتميزت ولايته بضعف العلاقات مع فرنسا. اضطر إلى الاستقالة (١٩٦٦).

• **أيزنر، كورت Eisner,K.** (١٨٦٧ – ١٩١٩): سياسي وصحافي ألماني. فصل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي (١٩٠٥). عرف بنزعته الانسانية السلمية أكثر مما عرف عنه ماركسيًا. ساهم (١٩١٧) بشق كتلة اليسار في الحزب وتأسيس حزب اشتراكي مستقل. سجن في ١٩١٨ بسبب مساهمته في تنظيم اضراب عمال الذخائر الحربية في ميونخ. قام بدور أساسي في تنظيم ثورة ميونخ (١٩١٨). نشر وثائق دبلوماسية تثبت مسؤولية ألمانيا الأمبراطورية في اعلان الحرب. علمن المدارس وحاول التوفيق بين البرلمانية التقليدية والمجالس العمالية في الدستور البافاري الذي كان يعمل على اصداره. اغتاله أحد الضباط الشباب في ٢١ شباط ١٩١٩، فانهارت بموته جمهورية المجالس في بافاريا.

• **بابن، فرانز فون Papen, F.V.** (١٨٧٩ – ١٩٦٩): سياسي ألماني نازي لعب دورًا مهمًا في تقويض جمهورية فايمر ومساعدة هتلر في الوصول إلى السلطة، وتوليه منصب المستشارية عام ١٩٣٣. ملحق عسكري في واشنطن حيث تم إبعاده بسبب تورطه بأعمال التجسس والتخريب. (بداية الحرب العالمية الأولى). رئيس هيئة أركان الجيش التركي الرابع في فلسطين (حتى نهاية الحرب المذكورة). نائب عن

الجناح اليميني في الحزب الكاثوليكي الوسطي (١٩٢١ – ٣١). كان من دعاة التفاهم الفرنسي – الألماني ولم يكن من يؤيده في سياسته تلك. عينه هندنبرغ رئيسًا للوزراء، فأعلن عن توقف ألمانيا عن دفع تعويضات الحرب، وقرر رفع حظر نشاط منظمة إس. إس العسكرية النازية. استقال من رئاسة الوزراء، فخلفه شلايشر الذي ما لبث ان قدّم استقالته (١٩٣٣). اتفق مع هتلر واقنع هندنبرغ بتعيين هتلر مستشارًا لألمانيا. وعلى الرغم من شعوره بعد ذلك بفداحة غلطته، فإنه استمر بمساعدة هتلر. ترك الحكم بعد عملية أرنست رويم وال إس. إس في ليلة ٣٠ حزيران ١٩٣٤ الدموية التي تخلص فيها النازيون من أعدائهم. عين سفيرًا في النمسا (١٩٣٤ – ٣٨)، ثم سفيرًا في تركيا (١٩٣٩ – ٤٤) حيث عمل على إبعاد تركيا عن التحالف مع الحلفاء. اعتقله الحلفاء في نيسان ١٩٤٤، وحوكم كمجرم حرب في نورنبرغ، لكن المحكمة عادت وبرأته، وحكمت عليه بعد ذلك محكمة ألمانية بالسجن ٨ سنوات، بتهمة تبني الايديولوجية النازية. أفرج عنه في ١٩٤٩، وأصدر (١٩٥٢) مذكراته.

• **بار، إيغون Bahr, Egon** (١٩٢٢ –): سياسي ألماني غربي. اشتغل في الصحافة، وبدأ تعاونه مع المستشار براندت (١٩٦٠)، وبعد شهرين من استقالة براندت (١٩٧٧) عينه المستشار الجديد شميدت وزيرًا للتعاونيات. في تشرين الأول ١٩٧٦، انتخب أمينًا عامًا للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. عرف بدعوته لسياسة الانفتاح على الشرق، وبالاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية. بدأ اتصاله بالسوفييت (١٩٦٦). أدت أفكاره (١٩٧٠ – ٧٢) إلى توقيع معاهدات فرصوفيا وموسكو والمعاهدة الأساسية بين الألمانيتين الشرقية والغربية.

• **بارزل، راينر Barzel, R.** (١٩٢٤ –): سياسي ورجل دولة ألماني غربي. وزير الوحدة الألمانية في عهد اديناور (١٩٦٢)، وأصبح من قادة الحزب الديمقراطي المسيحي (قبل ١٩٦٦). رفض السياسة الشرقية التي اقترحها ويلي براندت، الأمر الذي أدى إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات هزم فيها حزبه. أصبح زعيمًا للحزب وقائد المعارضة بدءًا من ١٩٧١.

• **باولوس، فريدريش فون Paulus, F.V.** (١٨٩٠ – ١٩٧٥): عسكري ألماني برتبة فيلد مارشال. عمل على الجبهة الشرقية خلال الحرب العالمية الثانية. أسر مع كامل جيشه في ستالينغراد (١٩٤٣). اعتقله السوفيات، وقام بتحريض الجنود الأسرى داخل المعتقلات الروسية وتعبئتهم ضد هتلر. حاكمته محكمة نورنبرغ وأفرج عنه في ١٩٥٣، وأستقر في ألمانيا الشرقية.

• **براندت، ويلي Brandt, W.** (١٩١٣ – ١٩٩٣): سياسي ورجل دولة ألماني غربي. رئيس بلدية برلين (١٩٥٧). مرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي لمنصب مستشار ألمانيا الغربية (١٩٦١)، وكان منضمًا إلى هذا الحزب منذ ما قبل الحرب، ثم



ويلي (فيلي) براندت في مؤتمر للحزب الاشتراكي الديمقراطي (١٩٧٣)

اضطر إلى الفرار من ألمانيا مع استلام النازيين للسلطة. مستشار ألمانيا الغربية (١٩٧٢)، ومن دعاة الانفتاح على الشرق، فحسّن علاقاته ببولونيا والاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية. استقال (كانون الثاني ١٩٧٧) من منصبه كمستشار واحتفظ بمنصبه الحزبي. في ١٩٩٤، بدأت أرملته، بريجيت سيباشر (زوجته الثالثة التي تزوجها عام ١٩٨٣ عندما كان في السبعين من عمره) حملة ضد حزب زوجها متهمة بعض أركانه بالتنسيق مع موسكو لمنع زوجها من ان يحكم ألمانيا الاتحادية فترة أطول.

• **برنشتاين، أدوار Bernstein, E.** (١٨٥٠ – ١٩٣٢): اشتراكي ألماني. كان في البداية منظرًا ماركسيًا، ثم أصبح (١٨٩٩) من أشد نقادها، ووضع كتابًا عن الاشتراكية النظرية والاشتراكية العملية. انضم إلى الاشتراكيين المستقلين (١٩١٥)، ثم انفصل عنهم احتجاجًا على فكرة دكتاتورية البروليتاريا. انتخب مرات عدة نائبًا. وزير الخزانة في الجمهورية الألمانية (١٩١٨).

• **بولو، برنهارت Bülow, B.** (١٨٤٩ – ١٩٢٩): رجل دولة ألماني. عمل ضابطًا، ثم انتقل إلى السلك الدبلوماسي (بعد ١٨٧١). وزير خارجية ومستشار الأمبراطورية (١٩٠٠). تأثر بالسياسة البريطانية وشجع اتجاه ألمانيا التوسعي في أوروبا الوسطى وفي الشرق الأوسط والشرق الأقصى. فشل في محاولاته احلال الصداقة الألمانية – الروسية محل الفرنسية – الروسية، وفشل أيضًا في الحد من النفوذ الفرنسي في المغرب. آخر مهمة رسمية له توليه منصب سفير الرايخ في روما (١٩١٤ – ١٩١٥) حيث لم يستطع اقناع الايطاليين عدم اعلان الحرب على دول المحور.

• **بيبل، أوغست Bebel, A.** (١٨٤٠ – ١٩١٣): سياسي اشتراكي اصلاحي ألماني وزعيم الحركة الاشتراكية الديمقراطية البرلمانية. انتخب مع رفيق له، كأول اشتراكيين في الرايخستاغ (١٨٧١). وبعد أربعة أعوام نجح في دمج حزبين اشتراكيين ليؤسس حزب العمال الاشتراكي الذي عرف بالحزب الديمقراطي، عمل طويلًا من أجل تحقيق الاشتراكية في ألمانيا بواسطة الانتخابات النيابية وحقق حزبه، في انتخابات ١٩١٢، أعلى عدد من مقاعد الرايخستاغ إلّا أنه توفي قبل ان يتمكن من تحقيق حلمه السياسي هذا.

• **تلمان، أرنست Thalman, E.** (١٨٨٦ – ١٩٤٤): سياسي ألماني وأحد أبرز الشيوعيين الأوروبيين في ثلاثينات القرن العشرين. بدأ حياته الحزبية السياسية منذ ١٩٠٣ بانضمامه إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، وانتهى (في ١٩١٩) إلى الحزب الشيوعي الألماني. تزعم داخل الحزب عصبة مناضلي الجبهة الحمراء (١٩٢٤)، ثم اختير سكرتيرًا عامًا للحزب الذي وضعه في خط الأممية الثالثة. فشل مرتين (١٩٢٥ و ١٩٣٢) في انتخابات رئاسة الجمهورية. في آذار ١٩٣٣، اعتقله النازيون وأودعوه في عدد من معسكرات الاعتقال حتى ١٩٤٤ حين أصدر الفوهرر أمرًا باعدامه.

• **دلبروك، هانز Delbruck, H.** (١٨٣٤– ١٩٢٦): مفكر استراتيجي ومؤرخ عسكري ألماني. أظهر اهتمامًا مبكرًا بالتاريخ والسياسة، ومن أشد أنصار الوحدة الألمانية. فالتحق بالجيش وبقي ضابطًا احتياطيًا حتى ١٨٨٥. استاذ في جامعة برلين (١٨٨١)، وبدأ حياة أكاديمية لامعة حتى ١٩٢٠. كتبه ومقالاته ساهمت في تثقيف الشعب الألماني ثقافة عسكرية. أهم كتبه «تاريخ فن الحرب».

• **دوتشكي، رودي Dutscke, R.** (١٩٤٠ – ١٩٧٩): زعيم طلابي يساري متطرف ألماني. درس علم الاجتماع (وهو الفرع الذي كان معظم اليساريين في أوروبا وأميركا يتخصصون به). قصد الولايات المتحدة وتتلمذ على الفيلسوف هربيرت ماركوز (صاحب كتاب «الانسان ذو البعد الواحد»). عاد إلى ألمانيا، وبرز زعيمًا طلابيًا (١٩٦٧ – ٧٠)، واندلعت مظاهرات كبيرة لدى الخبر عن محاولة اغتياله التي نجا منها، وعمت مدنًا أوروبية. وكان ذلك مقدمة لاندلاع الثورة الطلابية في فرنسا وأوروبا (أيار ١٩٦٨). دان العنف وأعلن عدم موافقته على أساليب جماعة بادر-ماينهوف.

• **دوهرينغ، أوجين كارل Duhring, E.K.** (١٨٣٣ – ١٩٢١): فيلسوف ومفكر سياسي واقتصادي قومي ألماني. اضطر إلى اعتزال المحاماة التي مارسها (١٨٥٦ – ١٨٥٩) لاصابته بالعمى الكامل فاتجه صوب التعليم الجامعي. تأثر بفكر أوغست كونت. تمحور نشاطه الاشتراكي (فكريًا) وتعليمه الجامعي حول إزالة تناقضات الرأسمال لا القضاء على الرأسمالية. ردّ عليه ماركس وأنغلز فوضع هذا الأخير كتابًا بعنوان «السيد أوجين دوهرينغ يقلب العلم». في السنين الأخيرة من حياته، صعّد انتقاداته وهجماته ضد الدين والعسكريتاريا والماركسية والدولة البيسماركية والجامعات الألمانية واليهودية. كل ذلك من خلال إدانته للثقافة اليهودية وتمجيده الثقافة الجرمانية. واعتبر بعض النقاد ان نيتشه قد تأثر بفكر دوهرينغ.

• **راتنو، والتر Rathenau, W.** (١٨٦٧ – ١٩٢٢): رجل دولة ورجل أعمال يهودي ألماني. شارك، إضافة إلى أعماله الاقتصادية، في تحرير مجلة «دي زوكفونت» حيث كان يتخذ مواقف حادة من الصهيونية داعيًا إلى اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها. ونشر عدة دراسات أيّد فيها مكننة العالم وتصنيعه كمرحلة نحو «سيادة الروح». أصبح مديرًا لمكتب المواد الأولية مما أتاح له قيادة الحرب الاقتصادية ضد الحلفاء. انتقد تفتت حكومة فايمر. فشل في انتخابات ١٩٢٠. وزير لاعادة التعمير (١٩٢١)، ثم وزير خارجية حيث ساهم في التقارب الألماني – السوفياتي الذي تكرس في معاهدة رابالو (١٩٢٢). قضى اغتيالًا على أيدي متطرفين يمينيين.

• **راوشنينغ، هيرمان Rauschning, H.** (١٨٩٧ –): زعيم ألماني نازي، قطع علاقته بالنازيين (١٩٣٩). قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، نشر كتابًا أثار ضجة عالمية كبيرة، عنوانه «قال لي هتلر – أسرار الفوهرر بالنسبة إلى مشروع غزو العالم». وقد شكل هذا الكتاب مفتاحًا لفهم شخصية أدولف هتلر الغربية وأضفى على كاتبه شهرة واسعة.

• **روزنبرغ، ألفرد Rosenberg, A.** (١٨٩٣ – ١٩٤٦): إيديولوجي الفكر النازي وسياسي ألماني. قضى إعدامًا بعد محاكمته في نورنبرغ. تدرج في عدة مناصب ووضع عدة دراسات وكتب أشهرها كتاب «أسطورة القرن العشرين» الذي جعل منه منظر النازية. عيّن وزيرًا للأراضي المحتلة في الشرق، فعمد إلى سياسة تهجير شاملة لتحويل أوكرانيا إلى مقاطعة ألمانية.

• **رومل، أروين Romel, A.** (١٨٩١ – ١٩٤٤): من مشاهير القادة العسكريين الألمان الملقب بثعلب الصحراء. درّب فيلق الصحراء الألماني الذي تسلم قيادته (١٩٤١) تمهيدًا للعمليات الحربية في صحراء شمالي أفريقيا. حالفه النصر في المراحل الأولى، ثم هزمه القائد البريطاني مونتغمري في معركة العلمين. تقلد قيادة القوات الألمانية شمالي فرنسا (١٩٤٤). قيل، إنه أمر بتناول السم حينما كشف اشتراكه في مؤامرة دبرها الجيش ضد هتلر. فأكثر الروايات التاريخية صدقية حول موته أنه، ومنذ ربيع ١٩٤٤، بات على استعداد للانتقال إلى صفوف المعارضة الألمانية التي كانت بدأت تتكتل بعد ان بدا من الواضح ان الحرب لم تعد تسير في مصلحة النازيين. وكان كسب المعارضين لرومل أمرًا في غاية الأهمية، فالرجل، منذ الحملة الإفريقية ومعركة العلمين، كان قد أضحى أشبه بالأسطورة الحية بالنسبة إلى الشعب الألماني، وكانت وضعيته هذه تؤهله لأن يلعب دورًا أساسيًا في وقف النزيف. وكان رومل غاضبًا على هتلر لأنه كان يعتبر ان أوامر وتعليمات الفوهرر هي التي تسببت في هزيمته في الحملة الافريقية. ومن هنا بدا من السهل تحوله من دور المنفذ الأمين لأوامر الزعيم، إلى دور القطب المحرك للمعارضة المضادة لنازيي هتلر.

وهكذا، في الرابع عشر من أيار ١٩٤٤ تمكن عمدة مدينة شتوتغارت، كارل شترولن، ورئيس الأركان هانز شبيلد من اقناع رومل بالانضمام إلى حركة مقاومة النازية التي كانت قد بدأت تنمو وتتطور في أماكن وجود القوات الألمانية في أوروبا الغربية. غير ان رومل رفض، مقابل هذا، المشاركة في المؤامرة الساعية للاطاحة بهتلر عن طريق اغتياله. رضي فقط بأن يتصل بالحلفاء على أمل التوصل إلى هدنة تمكن من اعادة الجيوش الألمانية إلى داخل حدود ألمانيا.

وكان رومل في هذا على توافق تام مع الجنرال فون شتولبناغل، قائد القوات الألمانية في فرنسا. ولقد توافق الرجلان، في ما يخص الجبهة الشرقية، على الابقاء على القوات الألمانية عند جبهة تمتد من مجيل إلى مصب الدانوب عابرة لمبرغ. وكان من المتفق عليه ان يتم بث برامج اذاعية تشرح للشعب الألماني حقيقة الوضع العسكري، وكذب النازيين. ولقد تحدثت الخطة أيضًا عن قيام وحدات من «البانزر» بعزل قيادة هتلر واعتقاله وتقديمه للمحاكمة.

جاء انزال الحلفاء في النورماندي ليقلب الأمور رأسًا على عقب بعد ذلك بثلاثة أسابيع، واضطر رومل إلى خوض المعركة حيث أصيب بالعديد من الجراح. ولكن موت رومل بعد ذلك بأربعة أشهر لم يكن بسبب تلك الجراح، بل بالسم.

في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٤، كان رجال الغستابو قد قبضوا على الجنرال فون شتولبناغل الذي أصيب بجراح ثخينة وأجروا معه تحقيقًا شاملًا ودقيقًا اعترف فيه الرجل بأن الماريشال أروين رومل، متورط بدوره في المؤامرة التي حيكت ضد هتلر، وكادت تقضي عليه يوم العشرين من تموز ١٩٤٤. وفي اليوم نفسه توجه وفد عسكري مؤلف من الجنرالين بورغدورف ومايزل إلى بيت رومل في هرلنغن، حيث كان في اجازة نقاهة نالها بسبب الجراح التي أصيب بها خلال معركة النورماندي، ومنها على وجه الخصوص جرح في الجمجمة.

عندما استقبل رومل الموفدين في بيته وجدهما يعرضان عليه ان يختار واحدًا من مصيرين. إما ان يتناول جرعة سم حملت إليه فيموت طواعية، وإما ان يحاكم في برلين. فكان جواب رومل ان صعد إلى سيارة موفدي هتلر حيث تناول جرعة السم ومات على الفور مفضلًا الانتحار على المحاكمة والتعذيب.

وبيدو ان هذا الاختيار قد أثلج صدر هتلر، لأنه كان يخشى المحاكمة، فرومل كما اسلفنا شديد الشعبية. مما يعني ان الشعب قد يتعاطف معه خلال المحاكمة خصوصًا وان الألمان كانوا قد بدأوا يحسون بالهزيمة بشكل جدي. وهكذا، وكمكافأة لرومل على اختياره المريح، أمر هتلر بأن تقام له جنازة قومية مثل أي جنازة تقام لأي بطل من أبطال الحرب، كما أمر خاصة بألا يذاع أي شيء عن مشاركة رومل في المؤامرة وانتحاره بأمر من زعيمه.

• **روهم، أرنست Rohm, E.** (١٨٨٧ – ١٩٣٤): قائد نازي ألماني. استلم قيادة الجيش «العاصفة» التابع للحزب النازي الألماني خلال المرحلة السابقة لوصول هتلر إلى السلطة (١٩٣٣)، وبقي على رأس هذا الجيش حتى إعدامه (حزيران ١٩٣٤). كان من الأشخاص الستة الذين شكلوا «الحزب الاشتراكي الوطني الألماني»، ثم انضم هتلر إليهم بعد ذلك. في مطلع الثلاثينات، تعاظم دور جيش العاصفة بقيادة روهم وأصبح يمثل خطرًا متزايدًا على كبار ضباط الجيش وعلى مكانة هتلر داخل الحزب النازي. تزايد خوف هتلر من دور «العاصفة» بعد ان أصبح رئيسًا للحكومة (١٩٣٣)، خاصة وان روهم استمر ينادي بضرورة الاستمرار «بالثورة النازية» وفقًا للمنطلقات الأولى للنازية. فأحيكت مؤامرة تتهمه بالخيانة، واعتقل وأعدم في ٣٠ حزيران ١٩٣٤. وعرفت ليلة أعدامه باسم «ليلة السكاكين الطويلة» نظرًا لكثرة من أعدموا من أنصاره دون محاكمة. وقد أرضى إقصاء روهم وحل تشكيلات جيش العاصفة كبار القادة العسكريين، وكبار رجال الصناعة والمال الألمان الذين



أرنست روهم.

اندفعوا بعد ذلك للعمل مع هتلر بحماسة شديدة.

* **ريبنتروب، جواشيم Ribbentrop, J.** (١٨٩٣ – ١٩٤٥): وزير خارجية ألمانيا في العهد الأخير لهتلر (١٩٣٨ – ١٩٤٥). حكم عليه بالاعدام في محكمة نورنبرغ الدولية. لعب دورًا مهمًا في الاتصالات الدبلوماسية التي مهدت لغزو ألمانيا والاتحاد السوفياتي لبولونيا (١٩٣٩)، إذ كان له الدور الأول في إعداد معاهدة عدم الاعتداء المعقودة بين هتلر وستالين (آب ١٩٣٩). اقترن إسمه باسم وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، مولوتوف الذي وقّع معه الميثاق الألماني – السوفياتي (٢٨ أيلول ١٩٣٩). ومولوتوف، بعد اشتراكه بمهمات سياسية ودبلوماسية عديدة، أهمها مؤتمرات طهران، يالطا وبوتسدام، ووزارة الخارجية بعد موت ستالين (آذار ١٩٥٣)، ولكونه اعتبر ممثلًا للتيار الستاليني الصلب، طرد من الحزب الشيوعي في ١٩٦٤.

* **سبير، البرت Speer, A.** (١٩٠٥–١٩٨١): زعيم ورجل دولة ألماني نازي. المهندس الرسمي للدولة بعد تسلم هتلر زمام الحكم (١٩٣٣). وزير الانتاج الحربي (١٩٤٢). برع في استخدام العمل المسخّر (التطويع) لشق الطرق وبناء الدفاعات الاستراتيجية. برعايته، وصل الانتاج الاقتصادي الألماني إلى ذروته (١٩٤٤). خفف من وطأة سياسة الأرض المحروقة التي حاول هتلر تطبيقها في ألمانيا في أواخر الحرب التي كانت ستؤدي إلى الدمار الكامل لألمانيا. حكمت عليه محكمة نورنبرغ بالسجن لمدة ٢٠ سنة. أطلق سراحه (١٩٦٦). نشر مذكراته «داخل الرايخ الثالث».

* **ستراسر، أوتو Strasser, O.** (١٨٩٧–): سياسي ألماني معاد لهتلر. كان عضوًا في الحزب النازي لكنه سرعان ما أظهر حذره من هتلر. لاحقه الغستابو ابتداءً من ١٩٣٣، فاضطرت «الجبهة السوداء» (التي كان ستراسر قد أسسها ١٩٣٠) ان تتابع نشاطها سرًا. فرّ إلى خارج ألمانيا حتى وصل إلى جزر برمودا ومنها إلى كندا وبقي هناك حتى ١٩٥٤ حيث سمح له بالرجوع إلى ألمانيا.

* **ستريسمان، غوستاف Stressmann, G.** (١٨٧٨ – ١٩٢٩): رجل دولة ألماني. نائب (١٩٠٧). أحد رؤساء الحزب الوطني الليبرالي. مستشار بعد كونو، فشكل حكومة وفاق وطني أنهت المقاومة السلبية في منطقة الرور التي كانت فرنسا قد احتلتها. أجبر على الاستقالة بعد رفض الاشتراكيين مساندته في سياسته الاجتماعية. بقي حتى مماته يحاول مع بوانكاريه الفرنسي وضع مشروع «داويس» موضع التنفيذ. وهذا المشروع بدأ البحث به في ١٩٤٢، ويقضي بأن تسهر اللجنة المنبثقة منه على تأمين التوازن الاقتصادي لألمانيا وعلى حمل الفرنسيين على الجلاء عن منطقة الرور. وتم الجلاء في ١٩٢٥. اتبع ستريسمان سياسة التقارب مع فرنسا، وبالذات أثناء وجود بريان في منصب وزير الخارجية الفرنسية، مما أسفر عن اتفاقات لوكارنو في تشرين الأول ١٩٢٥، وبداية الجلاء الفرنسي عن رينانيا. وتمكن ستريسمان من الحصول على قبول ألمانيا في عصبة الأمم وحاز مع بريان على جائزة نوبل للسلام. وفي ١٩٢٨، وقع مع بريان وكيللوغ معاهدة إنهاء الحرب، ولكنه اصطدم بمقاومة الفرنسيين لهذه المعاهدة. كان من أنصار الوحدة الأوروبية والتعايش السلمي.

* **شاخت، هيلمار Shacht, H.** (١٨٧٧ – ١٩٧٠): مصرفي وخبير مالي ورجل دولة ألماني. ترأس بنك الرايخ ١٩٢٣ – ١٩٣٠، ١٩٣٤ – ١٩٣٩. وزير الاقتصاد (١٩٣٤ – ٣٧)، نجح في تحقيق استقرار العملة ومعالجة التضخم المالي (١٩٢٤ – ٢٥). قام بتطوير نظام معقد من ضوابط تبادل العملات وتجارة المقايضة مع البلدان الأجنبية، فساعد برنامج إعادة التسلح الألماني في ظل هتلر. لم يكن نازيًا. اشترك في المؤامرة على حياة هتلر (١٩٤٤)، وانتهى إلى معسكر اعتقال. حوكم في نورنبرغ وبرأت المحكمة ساحته (١٩٤٦). دعي إلى سورية للاطلاع على شؤونها وتقديم المشورة والخدمة.

* **شبنغلر، أوزوالد Spengler, O.** (١٨٨٠ – ١٩٣٦): فيلسوف ومؤرخ ألماني. ذاع صيته بعد نشر مؤلفه الرئيسي «انهيار الغرب» (١٩١٨ – ٢٢). رفض نظرية التفوق العنصري. وقال بأن لكل حضارة روحها المستقلة الخاصة بها، ورأى ان الحضارة الغربية قد جاوزت مرحلة الازدهار ودخلت مرحلة الترف الحضاري والانهيار (هنا، يمكن تلمس أثر ابن خلدون) وهو انهيار حتمي لا مفر منه. يمجد الروح البروسية، ويدعو إلى طاعة الدولة ويؤيد سيطرة ألمانيا على أوروبا.

* **شتاوفنبرغ، كلاوس شنك Stauffenberg, C.S.** (١٨٩٥ – ١٩٤٤): ضابط ألماني في عهد الرايخ الثالث حاول اغتيال هتلر، ففشل وأعدم. ولد في عائلة كاثوليكية نبيلة، وحصل على ثقافة عالية، حالمًا بمجتمع جديد يعشق القيم الروحية. اشترك في المعارك التي دارت في بولونيا وفرنسا وعلى الجبهة الروسية (حيث استاء جدًا من عنف الاحتلال الألماني)، عندها بدأ يخطط لتحرير ألمانيا من حكم هتلر، وتحرير روسيا من حكم ستالين. وفي بداية ١٩٤٣، أُرسل إلى جبهة تونس، وبعد ذلك بأيام فجرت الألغام السيارة التي كان يستقلها مما أدّى إلى بتر يده اليمنى وقلع عينه اليمنى. عولج في ميونخ ورقي إلى رتبة كولونيل وأرسل إلى برلين لينضم إلى مجلس قيادة الجنرال أولبرخت. خاب أمله بالاشتراكية الوطنية (النازية) التي كان قد انتمى إليها، فاتجه نحو اشتراكية تنهل قيمها من الدين. في بداية ١٩٤٤، رقي إلى رتبة قائد أعلى للجيوش المسؤولة عن الأمن الداخلي في المدن الألمانية الكبيرة. وقد أتاحت له وظيفته هذه سماع خطابات هتلر وحضور اجتماعاته. اشترك مع رفقاء له في مخطط يقضي باغتيال هتلر وهملر وغورينغ، وكان يحمل باستمرار في حقيبته قنبلة يدوية. حدد اليوم العشرون من تموز ١٩٤٤ موعدًا لتحقيق مخطط اغتيال هتلر في اجتماع عام للقيادة العسكرية بحضور هتلر، وفي مدينة راستنبورغ. ترك شتاوفنبرغ قاعة الاجتماع قبل موعد انفجار القنبلة بخمس دقائق وانفجرت القنبلة بالفعل (الساعة ١٢,٤٠) وتصاعد الدخان من مبنى الاجتماع. فظن شتاوفنبرغ أنه قد قضي على هتلر، فذهب إلى برلين لاتمام خطة الانقلاب في موعدها المحدد أي في الساعة الرابعة بعد الظهر. لكن، لما سرى الخبر بأن هتلر قد نجا من الموت راح المتآمرون يتراجعون الواحد بعد الآخر. فأعدم هتلر شنقًا ٢٢ جنرالًا وانتحر ٥٨. وفي ليل ٢٠–٢١ تموز ١٩٤٤ أعدم شتاوفنبرغ مع رفيقه أولبرخت. وسقط وهو يردد: «ألمانيا المقدسة».

* **شتراوس، فرانز جوزف Strauss, F.J.** (١٩١٥ – ١٩٨٨): سياسي ورجل دولة ألماني غربي. زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي في منطقة بافاريا التي تعتبر المعقل الرئيسي لهذا الحزب. ضابط في الجيش الألماني (١٩٣٩ – ١٩٤٥). نائب (١٩٤٩). وزير فدرالي لشؤون القوات الخاصة (١٩٥٣ – ٥٥)، فوزير شؤون الذرة (١٩٥٥ – ٦٥). وزير الدفاع (١٩٥٦ – ٦٢) وأشرف على بناء الجيش الألماني الجديد. استقال (١٩٦٢) نتيجة ما اكتشف من إساءات كان مسؤولًا عنها. عاد وزيرًا للمالية (١٩٦٦ – ٦٩) مع عودة حزبه إلى الحكم. رشحه حزبه لمنصب مستشار ألمانيا الاتحادية (١٩٧٩)، لكن فشله في الانتخابات النيابية اضطره للعودة إلى ولايته (بافاريا). اشتهر بمواقفه المتشددة ضد الاشتراكية، وبمعارضته الشديدة للسياسة الشرقية المعروفة باسم «أوستبوليتيك» التي اعتمدها الاشتراكيون الألمان بزعامة ويلي براندت. توفي في ٣ تشرين الأول ١٩٨٨.

* **شتوف، ويلي Stoph, W.** (١٩١٤ –): عسكري وسياسي ألماني ديمقراطي (ألمانيا الشرقية). انضم إلى منظمة الشبيبة الشيوعية (١٩٢٨)، وإلى الحزب الشيوعي الألماني (١٩٣١). شارك في الحرب العالمية الثانية. انتخب عضوًا في اللجنة المركزية للحزب (١٩٥٠)، ثم أعيد انتخابه في جميع مؤتمرات الحزب بعد ذلك. وزير الداخلية في ألمانيا الشرقية (١٩٥٢ – ٥٥). عضو المكتب السياسي للحزب (١٩٥٣). نائب رئيس الوزراء (١٩٥٤). أول وزير دفاع (١٩٥٦) ونائب القائد العام لقوات حلف وارسو. نائب رئيس مجلس الوزراء (١٩٦٠). رئيس وزراء (١٩٦٤)، محتفظًا بهذا المنصب بالاضافة إلى عضويته في المكتب السياسي للحزب (١٩٨١)، ثم نائب رئيس مجلس الدولة. ينسب أليه النجاح الدبلوماسي الذي توج باعتراف جميع الحكومات الغربية بما فيها ألمانيا الاتحادية، بألمانيا الديمقراطية، وحصولها على عضوية الأمم المتحدة.

* **شتوكر، أدولف Stoker, A.** (١٨٣٥ – ١٩٠٩): سياسي ألماني، مؤسس الحزب الاشتراكي

المسيحي (وهو قس لوثري) ١٨٧٨ بهدف محاربة الحزب الليبرالي والحزب الاشتراكي الديمقراطي ودفع المجتمع «في طريق العقيدة الانجيلية». وأصبح حزبه المنظمة الأولى المعارضة لليهودية في ألمانيا وفي كل أوروبا من ١٨٧٠ إلى ١٨٩٠. أطلق (١٨٨٠) «عريضة معادية للحركة اليهودية» وقعها ٢٥٠,٠٠٠ شخص وكانت تطالب الحكومة بسن قوانين تمييزية ضد اليهود. ونظم في دريسدن (١٨٨٢) «المؤتمر العالمي الأول المعادي للسامية»، وانتخب رئيسًا له. جوبه بمعارضة، منها معارضة المجلس الأعلى للكنائس الانجيلية. فما لبث ان اختفى عن المسرح السياسي.

* **شتوكلن، ريشار .Stuklen,R** (١٩١٦ –): سياسي ألماني غربي من أقطاب حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي. بعد الحرب العالمية الثانية عرض عليه السوفيات العمل في الصناعة السوفياتية، ولكنه فضل الهرب من ألمانيا الشرقية واللجوء إلى بافاريا حيث بدأ عمله السياسي فكان من مؤسسي «الاتحاد المسيحي الاجتماعي». نائب (١٩٤٩) ورئيس الكتلة النيابية البافارية. عينه المستشار أديناور وزير البريد (١٩٥٩) وهو مبتكر طريقة ترقيم المدن بريديًا. رئيس البوندستاغ (١٩٧٩).

* **شميدت، هلموت .Schmidt, H** (١٩١٨ –): سياسي ورجل دولة ألماني غربي. خدم في الجيش وشارك في هجوم «الأردين». بعد الحرب انتسب إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. نائب (١٩٥٣). رئيس كتلة حزبه النيابية (١٩٦٧). نائب رئيس الحزب (١٩٦٨). وزير الدفاع (١٩٦٩ – ٧٢). وزير المالية (١٩٧٢ – ٧٤). مستشار ألمانيا الغربية (١٩٧٤). فتعاطف مع اسرائيل وخاصة حزب العمل الاسرائيلي، لكن، بعد وصول تحالف الليكود إلى الحكم في اسرائيل (١٩٧٧) بدأت علاقته برئيس الحكومة الاسرائيلية (بيغن) تتوتر خاصة بعد ان اجتمع ويلي براندت، زعيم الأممية الاشتراكية بياسر عرفات في فيينا (١٩٧٩). وقد بلغ هذا التوتر ذروته (١٩٨١) حين اتهم مناحيم بيغن السيد هلموت شميدت بالانتماء أثناء الحرب العالمية الثانية إلى الحزب النازي. أما دوليًا فقد تابع شميدت السياسة التي كان براندت قد دشنها بالانفتاح على الكتلة الشرقية فزار موسكو (١٩٧٩) وطور علاقاته مع فرنسا وحافظ على علاقات طيبة مع العالم الثالث. تخلى عنه نواب الحزب الليبرالي (خريف ١٩٨٢)، فأرغم على الاستقالة.

هلموت شميدت (إلى يسار الصورة) والرئيس الاميركي رونالد ريغان في واشنطن.

* **شميد، كارلو .Schmid, C** (١٨٩٦ – ١٩٧٩): رجل دولة وأديب وشاعر وأكاديمي ألماني اشتراكي – ديمقراطي من مؤسسي جمهورية ألمانيا الفدرالية (الغربية)، وأحد أبرز دعاة السوق الأوروبية المشتركة. شارك في الحرب العالمية الأولى. موظف في الفرع الألماني – الفرنسي في محكمة العدل الدولية التي نظرت في تقدير تعويضات الحرب. بعد هزيمة ألمانيا في الحرب، دخل المعترك السياسي. انضم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، وصار ينتخب باستمرار في اللجنة التنفيذية للحزب. ساهم بشكل رئيسي في وضع دستور البلاد وفي تحقيق المصالحة الألمانية الفرنسية. نائب ونائب رئيس المجلس (١٩٤٩ – ٧٢). انسحب من الحياة السياسية (١٩٧٢).

* **شيل، والتر .Scheel, W** (١٩١٩ –): سياسي ورجل دولة ألماني ورابع رئيس لجمهورية ألمانيا الاتحادية. طيار ليلي مقاتل في الحرب العالمية الثانية. نائب (١٩٥٣) عن الحزب الديمقراطي الليبيرالي، وظل ينتخب باستمرار حتى ١٩٧٤. وزير للتعاون الاقتصادي (١٩٦١ – ٦٦). رئيس الحزب الليبرالي ابتداءً من ١٩٦٨، فعقد تحالفًا مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي كانت نتيجته إبعاد المسيحيين الديمقراطيين عن السلطة (١٩٦٩) بعد عشرين عامًا من الحكم المتواصل. نائب المستشار فيلي (ويلي) براندت ووزير الخارجية (١٩٦٩ – ٧٤). وبعد انسحاب غوستاف هايتمان من رئاسة الجمهورية، انتخب شيل لهذا المنصب بالأكثرية المطلقة وظل فيه حتى ١٩٧٩. يعتبر من أكثر السياسيين الألمان شعبية ومن أشد دعاة أوروبا متحدة وقوية.

* **غنشر، هانس–ديتريش Genscher, Hans-Dietrich** (١٩٢٧ –): زعيم سياسي وحزبي في ألمانيا (الغربية). درس الحقوق في لايبزغ (ألمانيا الشرقية) ثم انتقل إلى ألمانيا الغربية في ١٩٥٢، وانتمى إلى الحزب الليبرالي الألماني الغربي، وأصبح أمينه العام في ١٩٦٢. خلف والتر شيل في رئاسة هذا الحزب، واستقال من هذا المنصب في شباط ١٩٨٥. عهد إليه بحقيبة الداخلية في حكومة براندت–شيل الأولى التي تشكلت في ١٩٦٩، وترأس الدبلوماسية الألمانية الغربية (١٩٧٤).

عرف غنشر، عندما كان وزيرًا للداخلية، بدفاعه الصارم عن القانون والنظام، وبمكافحة الارهاب. بيد ان سمعته، في هذا المضمار، تلقت ضربة قاسية من جراء المنحى السلبي الذي أخذته عملية الرهائن في ألعاب ميونخ الأولمبية (راجع «ميونخ» في باب مدن ومعالم).

تميزت الدبلوماسية الألمانية الغربية في عهده بسمات أساسية ثلاث: أولًا ربط سياسة الانفتاح على الشرق التي تمارسها ألمانيا الغربية منذ عهد مستشارية ويلي (فيلي) براندت (عهده: من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٧) بمزيد من الالتصاق بالحلف الأطلسي وبأوروبا الغربية؛ ثانيًا، الاصرار على إدانة سياسة الاتحاد السوفياتي في الخارج ولا سيما في العالم الثالث؛ ثالثًا، السعي وراء رسم سياسة جديدة لألمانيا الاتحادية في الشرق الأوسط، سياسة قائمة على التوازن.

وشغل غنشر إلى جانب حقيبة الخارجية، منصب نائب مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية. وعندما هزم الاشتراكيون في انتخابات ١٩٨٤، تخلى غنشر عن تحالفه معهم وانضم إلى الأغلبية المسيحية الجديدة محتفظًا بموقعه كوزير للخارجية لسنوات إضافية.

* **غوبلز، جوزف .Goebbels, J** (١٨٩٧ – ١٩٤٥): سياسي ألماني نازي، ووزير الدعاية والأنباء خلال حكم هتلر. انتحر هو وزوجته وأولاده في برلين في اليوم الأول من أيار ١٩٤٥ أي في الساعات الأخيرة من تاريخ الرايخ الثالث. كان بارعًا في الكتابة والتنظيم وبالغ الولاء والوفاء لهتلر، ولكنه لم يكن يتورع عن الكذب الفاضح في حملاته الدعائية. وكان شديد التطرف في إيمانه بتفوق العنصر الآري الجرماني، وستطاع ان يكسب إلى دعوته هذه بعض الشخصيات الأوروبية غير الألمانية.

* **غوردلير، كارل فريدريك .Goerdeler, K.F** (١٨٨٤ – ١٩٤٥): سياسي ألماني، تعاون مع الحزب الوطني الألماني؛ ومع مجيء هتلر إلى السلطة، منح غوردلير ثقته للقيادات الجديدة دون ان ينضم إلى الحزب، وقبل التعاون مع النازيين، لكنه

سرعان ما وجد ان ذلك يتعارض مع أفكاره التي تدعو إلى دولة دستورية ليبرالية على عكس الطروحات القومية التي يدعو إليها هتلر، فترك مناصبه التي كان يشغلها في الادارة الألمانية، والتحق بالمعارضة في بيك (Beck)، وحاول من خلال رحلات عديدة قام بها إلى خارج البلاد اقناع الديمقراطيات الغربية اعتماد سياسة حازمة ومتشددة تجاه هتلر. وبفضل هذه الصلات التي قام بها أصبح غوردلير القطب المركزي في حركة المقاومة الألمانية ضد النازية. بعد فشل محاولة اغتيال هتلر (٢٠ تموز ١٩٤٤)، أوقف غوردلير وأعدم شنقًا.



مانفريد فيرنر.

• **غورينغ، هرمان** Göring, H. (١٨٩٣ – ١٩٤٥): مارشال ألماني من أقرب معاوني هتلر. ترك الحياة العسكرية في ١٩٢٠. انضم إلى الحزب النازي في ١٩٢٢، فاكتسب ثقة هتلر، ثم تقلب في عدة مناصب، أهمها تكليف هتلر له تنفيذ خطة الأربع سنوات (١٩٣٦) في مجال الصناعة. وزير الصناعة الحربية (١٩٣٩ – ١٩٤٥). كان يعتبر خليفة هتلر والرجل الثاني بعده. اعتقله الأميركيون عند نهاية الحرب وحوكم في محكمة نورنبرغ كمجرم حرب حيث دافع عن سياسة الفوهرر وصدر بحقه حكم بالاعدام، إلّا أنه انتحر في السجن قبل ان ينفذ به هذا الحكم.

• **غيوم (غليوم) وليم الثاني**: راجع وليم الثاني في آخر هذا الباب.

• **فايتسكر، رايتشارد فون**: راجع «مواقف الحكومة وأكثرية الألمان من النازيين الجدد»، تحت عنوان «نازيون من جديد».

• **فوغل، هانز جونشن** Vogel, H.J. (١٩٢٨ –): سياسي ألماني (غربي) من مقاطعة بافاريا. درس الحقوق والتحق بالادارة الاتحادية العليا وانتمى إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي رشحه لمنصب عمدة ميونخ في مطلع الستينات. فاز في الانتخابات البلدية مرتين على التوالي، وأصبح وزيرًا للعدل مع مجيء حزبه إلى الحكم في ١٩٧٢. نجح في وضع حد لنشاط «جناح الجيش الأحمر» الارهابي بدون اللجوء إلى فرض إجراءات استثنائية. في ١٩٨٤، انتخب رئيسًا لحزبه خلفًا لهلموت شميت (شميدت).

• **فيرنر، مانفريد** (١٩٣٥–١٩٩٤): محام وطيّار مقاتل ووزير الدفاع في ألمانيا (الغربية، قبل الوحدة). تولى منصب الأمين العام للحلف الأطلسي في ١٩٨٨، وخلف في منصبه هذا الوزير البريطاني لورد كارينغتون، فأصبح أول ألماني يتولى هذا المنصب على رأس حلف الأطلسي، وفي فترة مهمة شهدت نهاية الحرب الباردة وبداية عصر جديد من التعاون بين الغرب ودول الكتلة الشرقية سابقًا

توفي في ١٢ آب ١٩٩٤ في منزله في بروكسيل بعد صراع مع السرطان استمر سنتين. قال فيه وارن كريستوفر وزير الخارجية الاميركي، مخاطبًا وزراء خارجية الدول الـ ١٥ الأخرى شريكة أميركا في الحلف: «إن قوته وشجاعته ومرونته قدوة لنا جميعًا... إن مساهمة فيرنر في إعادة إحياء هذا الحلف كانت مساهمة مميّزة».

• **كاهر، غوستاف فون** Kahr, G.V. (١٨٦٢ – ١٩٣٤): سياسي ألماني قومي. من كبار موظفي النظام الملكي في بافاريا. غداة انقلاب «كاب» (١٩٢٠)، شكل في ميونخ حكومة محافظة وأعلن حالة الطوارئ وشن ضد الشيوعية حملة عنيفة وضد استئثار برلين بالسلطة ودعا إلى انفصال بافاريا، وسعى إلى فرض الأمير روبرخت البافاري ملكًا على بافاريا، وحاول الزحف على برلين؛ إلّا ان المعتدلين أرغموه على الاستقالة (١٩٢١). استغل الوضع المتفجر بين الشيوعيين والنازيين (١٩٢٣) لاعادة فرض نفسه.

في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣، قام هتلر بمحاولة انقلابية في ميونخ، فاقتحم، مع بعض أنصاره، «البورغر براوكلر» حيث كان كاهر يلقي مداخلة سياسية، وصرخ هتلر وسلاحه في يده: «ابتدأت الثورة الوطنية». عندها، تظاهر كاهر بالموافقة، وأعلن استعداده للعمل معه ومع أريك لودندورف. ولكنه عندما أصبح حرًا، طلب النجدة من برلين وأصدر أمرًا بالمقاومة إلى البوليس البافاري وإلى الوحدات العسكرية المرابطة في الجوار. وفي اليوم التالي، بينما كانت مسيرة الهتلريين تزحف باتجاه ميونخ، فتح البوليس النار عليها، فقضي على الانقلاب في مهده.

في ١٩٢٤، اعتزل فون كاهر السياسة. لكن، وبعد عشر سنوات وبالتحديد في ليلة ٣٠ حزيران ١٩٣٤ المعروفة بـ«ليلة السكاكين الطويلة»، اغتيل فون كاهر بأمر من الفوهرر.

• **كورش، كارل** Korsch, Karl (١٨٨٦ – ١٩٦١): مفكر سياسي ورجل دولة ألماني. درس القانون والاقتصاد والفلسفة في ميونخ وبرلين وجنيف. تعاطف مع السبارتاكيين (راجع «سبارتاكوس، حزب وثورة» في باب معالم تاريخية). عيّن استاذًا للقانون في جامعة يينا في ظل حكومة فايمر وأصبح وزيرًا لمدة شهر في ١٩٢٣. انتخب نائبًا في الرايخستاغ من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٨، وأخذ ابتداء من ١٩٢٥، بمهاجمة «الأمبريالية الحمراء» وذهب إلى حد التصويت ضد تجديد المعاهدة بين ألمانيا وروسيا. طرد من الحزب الشيوعي، فحاول العمل ضمن صفوف اليسار المتطرف الذي ما لبث ان تفتت وتفرق شمله عام ١٩٢٨. أصبح خارج جميع التنظيمات السياسية، فكرس نفسه للانتاج الفكري وأصدر عدة مؤلفات. ومع وصول النازيين الى السلطة هرب من المانيا، وتنقل بين الدانمارك وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة حيث شارك في الكتابة في صحف اليسار خلال الحرب العالمية الثانية. قام عام ١٩٥٠ بجولات في بال وهانوفر وهيلشايم ومات (١٩٦١) في منفاه الأخير في كامبريدج في الولايات المتحدة الأميركية.

• **كول، هلموت** Kohl, H. (١٩٣٠ –): رجل دولة ألماني (غربي). أسس، وهو لا يزال في السابعة عشرة، حركة الشبيبة الديمقراطية المسيحية في مسقط رأسه (لودفيغناف). نشط في صفوف الحزب الديمقراطي المسيحي وهو يتابع تحصيله العلمي في جامعة هايدلبرغ ثم في جامعة فرنكفورت حيث درس التاريخ والحقوق والعلوم السياسية. أصبح (١٩٥٩) مسؤول الحزب في مدينته، وانتخب في العام التالي (١٩٦٠) نائبًا في برلمان رينانيا – بالاتينا، فكان أصغر نائب عرفته جمهورية المانيا الاتحادية. أصبح، في ١٩٦٤، عضوًا في اللجنة القيادية للحزب الديمقراطي المسيحي في بون، وفي ١٩٦٦، رئيسًا لهذا الحزب في مقاطعة رينانيا – بالاتينا، وفي ١٩٦٩ رئيسًا للمقاطعة. في ١٩٧٠، شارك في وضع برنامج عمل جديد للحزب الذي كان قد خسر قدرًا كبيرًا من رصيده الشعبي في عهد المستشار كيسنجر، ثم رشح نفسه لرئاسة الحزب غير انه هزم أمام راينر بارزل. وبعد فشل هذا الأخير في تحقيق النصر للديمقراطيين المسيحيين في ١٩٧٢، أصبح الطريق إلى رئاسة الحزب مفتوحًا أمام هلموت كول، وانتخب بالفعل رئيسًا للحزب في ١٩٧٣. فشل في تحقيق النصر لحزبه في انتخابات ١٩٧٦، إذ هزم أمام خصمه الاشتراكي الديمقراطي هلموت شميدت، غير ان الحظ حالفه في

انتخابات ١٩٨٢ التي حملته إلى منصب المستشارية وحققت لحزبه انتصارًا كاسحًا. نجح في مضاعفة عدد أعضاء حزبه في غضون سنوات معدودة، وأصبح يترأس حزبًا قدر عدد أعضائه بحوالي ٧٥٠ ألف عضو.

انتهج كول سياسة معتدلة في الداخل. وركّز على الصعيد الخارجي، على توطيد علاقات بلاده مع الولايات المتحدة وفرنسا، مع إبقائه باب الحوار مفتوحًا مع موسكو وسائر عواصم أوروبا الشرقية. في عهده، انهار جدار برلين، وتحققت وحدة شطري ألمانيا التي رعى فصولها وعمل لها بحماس، وكان على رأس العاملين لقرار اعادة برلين عاصمة لألمانيا.

° **كيتل فلهلم .Keitel, W** (١٨٨٢ – ١٩٤٦): فيلد مارشال ألماني ومن أبرز أركان النظام النازي في ألمانيا. أصبح، في ١٩٣٨، رئيس القيادة العليا للجيش بعد إزاحة فريتش وبلومبرغ، وقام بمهام الدفاع. نفذ أوامر هتلر دون تردد محتفظًا بهذا المنصب حتى نهاية الحرب (١٩٤٥). وبصفته هذه، وقّع وثيقة استسلام ألمانيا دون قيد أو شرط. أحيل على محكمة نورنبرغ فأعلن عن عدم مسؤوليته لأنه لم يقم إلّا بتنفيذ أوامر الفوهرر، ولكن المحكمة أدانته وحكمت عليه بالاعدام. فأعدم شنقًا في ١٦ تشرين الأول ١٩٤٦.

° **كيسنجر، كورت جورج .Kiesinger, K.G** (١٩٠٤ –): سياسي ورجل دولة ألماني (غربي). مارس المحاماة قبل أن يدخل حقل السياسة وينتخب نائبًا في البوندستاغ (١٩٤٩) عن الحزب الديمقراطي المسيحي. وفي ١٩٥٨، أصبح وزيرًا مسؤولًا عن بادن–فرتمبرغ، فساهم في تحقيق التقارب الألماني – الفرنسي. ترأس البوندرسرات (يضم ممثلين عن الولايات الألمانية العشر – ألمانيا الاتحادية)، من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣، وانتخب في أواخر ١٩٦٦ مستشارًا لجمهورية ألمانيا الاتحادية بعد أن رشحه النواب الديمقراطيون المسيحيون والديمقراطيون الاجتماعيون لهذا المنصب. وفي ١٩٦٧ انتخب رئيسًا للحزب الديمقراطي المسيحي.

° **لوبكه، هنريخ .Lubke, H** (١٨٩٤ – ١٩٧٢): رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية (وهو منصب فخري) لفترتين متواليتين، أي منذ ١٩٥٩ إلى ١٩٦٩. بدأ حياته السياسية نائبًا عن حزب الوسط الكاثوليكي في مجلس النواب (١٩٣١ – ١٩٣٣). ألقى النازيون القبض عليه أكثر من مرة. ساهم، بعد الحرب العالمية الثانية، في تأسيس الحزب الديمقراطي المسيحي وأصبح وزيرًا للمالية بين ١٩٥٣ و ١٩٥٩، ثم رئيسًا للدولة.

° **لودندورف، إريك .Ludendorff, E** (١٨٦٥ – ١٩٣٧): عسكري وسياسي ألماني. في الحرب العالمية الأولى، حقق انتصارات على جبهة بلجيكا، ثم على الجبهات الشرقية حيث طرد الجيوش الروسية من بروسيا وليتوانيا (١٩١٤ – ١٩١٥) واسترجع منها بولونيا (١٩١٥). في آب ١٩١٦، شارك مع هندنبرغ في قيادة الجيش العليا، وأصبحا من النفوذ إلى حد تشكيل الحكومات وإلغائها. وأخذ لودندورف على عاتقه مهام السياسة الخارجية وشارك في ١٩١٦ في تأسيس مملكة بولونيا المستقلة (التي شملت الأراضي البولونية التي استرجعها الألمان النمساويون من الروس)، وفي صلح بريست ليتوفسك. ناصب جمهورية فايمر العداء. انتسب إلى الحزب الاشتراكي القومي (النازي) منذ تأسيسه، فشارك، إلى جانب هتلر، في انقلاب ميونخ الفاشل (٨–٩ تشرين الثاني ١٩٢٣). انتخب، في ١٩٢٤، نائبًا في الرايخستاغ عن الحزب النازي، لكنه ما لبث أن انقلب على هتلر لأنه رفض تأييده في الدورة الثانية من انتخابات الرئاسة التي لم ينل فيها سوى ٦,. ٪ من الاصوات ضد هندنبرغ. ترك السياسة وتفرغ للكتابة، ثم عاد وأسس مع زوجته «عصبة تاننبرغ» التي كانت تمجد العنصر الألماني وتكن احتقارًا كبيرًا لليهود وتدعو إلى إنشاء ديانة وثنية جديدة قائمة على تمجيد «الإله الألماني».

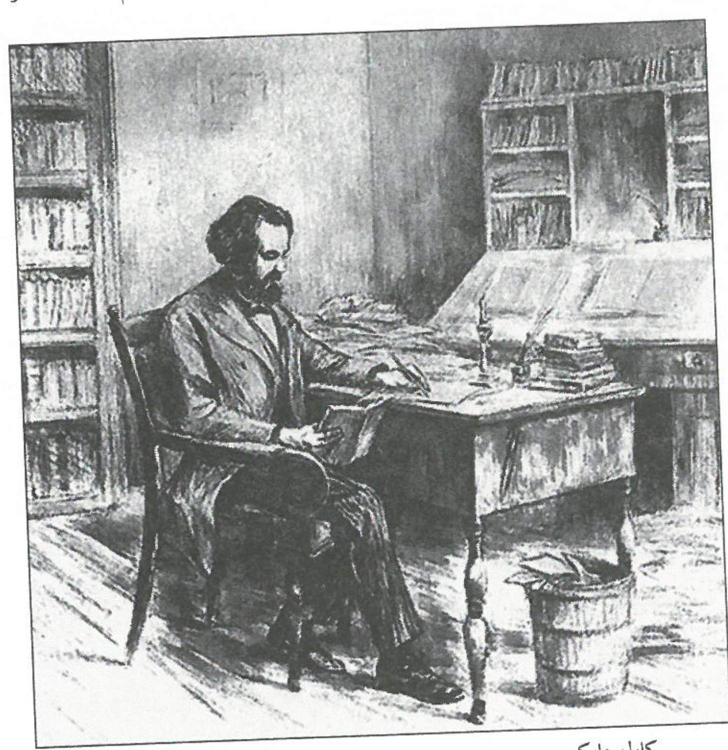
° **لوكسمبورغ، روزا .Luxemburg, R** (١٨٧٠ – ١٩١٩): شخصية سياسية ومفكرة اشتراكية (بولندية الأصل) من أسرة يهودية عملت في التجارة. انتسبت للحزب الماركسي البروليتاري منذ حداثتها. غادرت بولندا الروسية عام ١٨٨٩ لتنضم إلى الثوريين المنفيين الروس بزعامة بليخانوف في زوريخ حيث درست العلوم ونالت شهادة الدكتوراه. هاجرت

إلى ألمانيا وتزوجت عاملًا ألمانيًا وأكتسبت بذلك الجنسية الألمانية، فأتيحت لها فرصة العمل في صفوف أكبر الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا.

وعندما اندلعت الثورة الروسية في ١٩٠٥ عادت إلى وارسو لكي تشارك فيها، فقبض عليها وأفرج عنها في العام التالي. عادت إلى برلين حيث كتبت «تراكم رأس المال» (١٩١٣) الذي يعتبر مساهمة فكرية ماركسية رئيسية. تزعمت، مع كارل ليبنخت الجناح المتطرف من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وعارضت الحرب العالمية الأولى. عارضت نظرية لينين حول اعتبار الحزب الشيوعي أداة البروليتاريا المطلقة لتحقيق دكتاتورية البروليتاريا على أساس ان ذلك يفسد الديمقراطية المباشرة والتي اعتبرتها الوسيلة الوحيدة لتحقيق حكم البروليتاريا. كما عارضت نظرية لينين في حق القوميات في تقرير مصيرها. أسست مع ليبنخت جماعة (أو حزب) سبارتاكوس وحولته إلى الحزب الشيوعي الالماني وكتبت برنامجه بنفسها. استنكرت الارهاب البلشفي في روسيا (١٩١٨ – ١٩١٩). في مطلع ١٩١٩، أي بعد شهرين من إعلان ليبنخت للجمهورية الاشتراكية الألمانية اغتيلت معه على يد جماعة يمينية عسكرية متطرفة، وبذلك قضي على ثورتهما في المهد.

على مدى السنوات التالية، وخصوصًا في أيام ستالين، ألصقت بأفكار روزا لوكسمبورغ (اللوكسمبورغية) تهمة التحريفية، وكان ستالين يؤكد على صلات القربى الايديولوجية التي تجمع بين اللوكسمبورغية والتروتسكية والمنشفية. وبالمقابل، وبدءًا من الستينات، أي مع موجة التيارات اليسارية المتطرفة والتروتسكية، جعل بعضهم من روزا لوكسمبورغ رسولة الحرية للجميع، وبعضهم الآخر «مواطنة العالم»، وفريق ثالث داعية جمهورية المجالس ومعارضة للمركزية.

° **ليبنخت، كارل .Liebknecht, K** (١٨٧١ – ١٩١٩): زعيم ومفكر اشتراكي ألماني. ابن فلهلم ليبنخت، أحد مؤسسي الحزب الاشتراكي الديمقراطي. عمل في المحاماة ودافع عن الثوريين في المحاكم الألمانية. شارك في مؤتمرات الأممية الثانية وأسّس عام ١٩٠٧ حركة الشباب الاشتراكي. قُدّم للمحاكمة في العام نفسه لنشره كتابًا ضد الروح



كارل ماركس.

العسكرية الألمانية وسجن وأطلق سراحه بعد فترة قصيرة. انتخب عضوًا في البرلمان (١٩١٢) وفضح عددًا من كبار المسؤولين في وزارة الحربية لقبولهم الرشاوي من شركة «كروب» المتخصصة في صنع السلاح، كما كان العضو الوحيد في البرلمان الذي عارض الحرب (١٩١٤). عارض، مع روزا لوكسمبورغ، خط الحزب الاشتراكي الديمقراطي المؤيد للحرب وأسّسا جماعة سبارتاكوس. طُرد من الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩١٦ وسجن على أثر تظاهرة نظمها ضد «الحرب الامبريالية» وأطلق سراحه في أواخر ١٩١٨. طوّر جماعة سبارتاكوس إلى «الحزب الشيوعي الألماني» وأعلن الجمهورية الاشتراكية الألمانية في برلين واغتيل هو وروزا لوكسمبورغ على يد جماعة يمينية عسكرية متطرفة، عام ١٩١٩، وقضي على جمهوريته في مهدها.

* **ماركس، كارل Marx, K.** (١٨١٨ – ١٨٨٣): فيلسوف واقتصادي وسياسي اشتراكي ثوري ألماني. ولد في مدينة ترير في منطقة الرين. كان أبوه محاميًا يهوديًا اعتنق المسيحية. درس، في جامعتي بون وبرلين، القانون والميتولوجيا اليونانية وتاريخ الفن. في بون انضم الى نادي الشعراء ونظم الكثير من الشعر. كتب رسالة في فلسفة القانون، ودرس الانكليزية والايطالية. عارض مثالية هيغل وتمسك بجدليته. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة يينا. في ١٨٤٢، اشترى، مع أصدقاء له، جريدة كولون – غازيت وحولها إلى جريدة اشتراكية ثورية تحت إسم «راينسين غازيت»، فكتب فيها سلسلة مقالات هاجم فيها الطبيعة الرومانتيكية الاستبدادية للدولة البروسية. تساهلت الحكومة، بادئ الأمر، مع الجريدة فلم تغلقها خوفًا من موجة احتجاج لدى المثقفين، ولأنها كانت تعتبرها حليفًا لها ضد إكليريكية الرومان الكاثوليك في منطقة الرين. ولكن تدخل قيصر روسيا نقولا الأول، الذي كانت بروسيا آنذاك خاضعة لحكومته، أدّى في النهاية إلى إغلاق الجريدة. في ١٨٣٤، انتقل، مع زوجته، إلى باريس حيث عكف على دراسة شاملة للاقتصاد السياسي واتصل بالحركات الثورية بين عمال باريس والتقى بمفكرين اشتراكيين من أمثال بلان، وبرودون، وإنغلز الذي كان في زيارة إلى باريس، والذي ارتبط معه، في ما بعد، بصداقة دامت حتى آخر العمر. اشترك معه في تأليف كتاب «الايديولوجية الألمانية». وفي بروكسل أتمّ نظريته حول «المادية التارخية». انضم إلى الجمعية السرية الثورية الألمانية – عصبة العادلين – التي أصبحت في ما بعد «العصبة الشيوعية» والتي كان يعمل على اخراجها إلى العلن متوخيًا سياسة أعدها بعناية وشعارها «يا عمال العالم اتحدوا».

نشر ماركس وإنغلز، «البيان الشيوعي» في لندن عام ١٨٤٨ (عام الثورات التي اشعلتها في أوروبا شرارة الحرب الأهلية في سويسرا، تشرين الثاني ١٨٤٧). ومن لندن إلى بلجيكا حيث نفته الحكومة، بعد فشل الثورة هناك، فقصد باريس، ومنها عاد وتسلل إلى مدينة كولون في ألمانيا حيث نشط لاقناع «الثوريين الرومانتيكيين» إلى الامتناع عن عنف ليس ثمة أمل من نجاحه. وبعد فشل هؤلاء في «مغامرتهم»، واستشعار الحكومة بقوتها، استغلت هذه الأخيرة واقعة تخلي ماركس عن جنسيته البروسية حين كان مهاجرًا وأمرته بمغادرة البلاد. فنشر عددًا أخيرًا، جريئاً، من «غازيت» فيه كل التحدي طبعه بالحبر الأحمر، ثم اصطحب زوجته (التي كانت تنتظر طفلهما الرابع) وأطفالهما ورحل الى باريس.

في باريس انغمس فورًا في العمل من أجل الابقاء على جذوة الثورة، ولكنه كان مفلسًا، إذ فشل في إيجاد مشروع يؤمن له العيش عن طريق الكتابة. وصدر اليه الأمر بمغادرة فرنسا خلال ٢٤ ساعة. فتقدم بطلب للجوء إلى بلجيكا أو سويسرا، فرفض طلبه بعد أن نال شهرة عالمية كزعيم مناضل ثوري قوي الشكيمة. اتجه ماركس بأسرته إلى انكلترا، ولم يكن في نيته أن يقيموا طويلًا، ولكن إقامتهم فيها امتدت ٣٤ عامًا هي بقية عمره. وكان مصدر دخله الوحيد في انكلترا عمله كمراسل أوروبي لجريدة «نيويورك هيرالد تريبون». ولم يكن هذا الدخل كافيًا، وكانت مصادر دخله الأخرى ضئيلة غير ثابتة، ورغم ان إنغلز كان يعطيه كل ما يستطيع وأحيانًا فوق ما يستطيع من مرتبه ككاتب في فرع مصانع والده في مانشستر، إلّا أن الأسرة ظلت تعاني الفاقة إلى حد الجوع وتعيش في حيّ من أفقر أحياء لندن. وبالرغم من هذا فقد استمر ماركس يعمل بجد، مداومًا الاتصال بالحركات الثورية، ومسهمًا في اتحادات العمال الانكليز، عاكفًا على القراءة والكتابة في مكتبة المتحف البريطاني حيث أتم المجلد الأول من أهم مؤلفاته «رأس المال». وقد فعل الفقر والعمل المضني فعلهما بالأسرة كلها. فمات إثنان من أطفاله، وانهارت صحة زوجته، وكثيرًا ما كان هو نفسه يمرض فلا يستطيع العمل. في ١٨٨١، ماتت زوجته مصابة بالسرطان، ثم اختطف الموت فجأة ابنته جيني لونجويت في باريس. وفي آخر أيامه، وعلى مدى شهور، لزم فراشه في منزله في لندن مضربًا عن الطعام والكلام إلى أن توفي في ١٤ آذار ١٨٨٣ إثر إصابته بخراج في الرئة.

لقد كان لماركس والماركسية (وهما مختلفان إذ قال بنفسه ذات مرة: «أيًا كنت، فإنني حتمًا لست ماركسيًا») تأثيرهما الفائق على الطبقة العاملة والحركات الثورية جميعًا في القرن العشرين (ثمة من يعتقد ان هذا التأثير توقف بصورة دراماتيكية مع انهيار الاتحاد السوفياتي وفشل نظامه الاشتراكي الشيوعي). كما كان لهما تأثير يكاد لا يقل عن ذلك في تطور الرأسمالية، فوجودهما كقوة اقتصادية وسياسية لم يرغم الدول الرأسمالية على التسليم بالزيادة المطردة في الأجور وحسب، ولكن على توفير ظروف عمل تلتقي في بعض الطريق مع المطالب الاشتراكية. لقد أصبح ماركس في نظر المئات من الملايين، في العالم برمته، أسطورة، إما في صورة شيطان أو صورة نبي.

أما الماركسية فبالامكان تعريفها بأنها نظرية الاشتراكية العلمية منسوبة إلى كارل ماركس المنظّر والمنظّم الرئيسي للحركة العمالية الأوروبية في زمانه. وقد كان تعريف نظرية ماركس هو نفسه موضوعًا لصراعات إيديولوجية، وبالتالي سياسية واقتصادية واجتماعية. ومن أبرز أعماله التي نشرت وترجمت إلى معظم لغات العالم والتي كتب قسمًا كبيرًا منها بالاشتراك مع رفيقه وصديقه إنغلز: رأس المال (١٨٦٧ – ١٨٩٤)، الصراع الطبقي في فرنسا (١٨٥٠)، الحرب الأهلية في فرنسا (١٨٧١)، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي (١٨٥٩)، العمل المأجور والرأسمال، بؤس الفلسفة، مخطوطات (١٨٤٤)، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت (١٨٥٢)، المسألة اليهودية، نقد برنامج غوتا، بيان الحزب الشيوعي (١٨٤٨)، إلخ.

* **هاينمان، غنوستان Heinemann, G.** (١٨٩٩ –): سياسي ورجل دولة ألماني (غربي). محام عارض النازية إبان حكم هتلر، من مؤسسي الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا، ووزير العدل في أول حكومة ألفها المستشار أديناور. استقال عام ١٩٥٠ احتجاجًا على إعادة تسليح ألمانيا، وأسس حزب الشعب الألماني (١٩٥٢) الذي دعا إلى الوحدة الألمانية بالوسائل السلمية وبتحييد ألمانيا. لكن الحزب لم يستقطب جماهير واسعة، فانضم إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي عام ١٩٥٧، وأصبح وزيرًا للعدل مرة أخرى عام ١٩٦٦، ورئيسًا لألمانيا الاتحادية (١٩٦٩).

* **هتلر، أدولف Hitler, Adolf** (١٨٨٩ – ١٩٤٥): زعيم ألمانيا النازية. لقبه «الفوهرر»، أي «الزعيم». ولد أدولف هتلر في ٢٠ نيسان ١٨٨٩ في قرية بروناو النمساوية من أب يعمل موظفًا على الحدود. تعلم في مدينة لينز النمساوية ثم تنقل بين فيينا وميونخ، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى تطوع في الجيش الألماني واشترك في الجبهة الغربية حتى قبل نهاية الحرب حين أصيب إصابة بالغة أودت بنظره عدة أسابيع، ومنح وسام الصليب الحديدي (الوسام الوحيد الذي طفق يتحلى به هتلر خلال رئاسته للدولة الألمانية بعد ذلك)، وعاد إلى ميونخ مع هزيمة ألمانيا حيث تأثر بعاملين: وجود طبقة كبيرة من اليهود تعيش حياة رغد بعد انكسار ألمانيا مع انتشار المجاعة فيها، والثاني انتشار الاحزاب السياسية المتباينة المذاهب والتي جعلت من مطاعم الجعة المنتشرة في المدينة مجالس لها، كما كان من العوامل الأخرى التي تأثر بها في حداثته حركة الجامعة الجرمانية.

اشترك هتلر إبان إقامته في ميونخ بحزب «العمال الألماني» الذي أسسه أنطون دركسلر، فكان العضو السابع، وسرعان ما قام بتنظيمه والدعاية له، ووضع للحزب برنامجًا سياسيًا يتضمن أهدافه حتى آلت إليه رئاسته فأطلق عليه إسم «الحزب الاشتراكي الوطني للعمال»، ثم «الحزب الاشتراكي الوطني» (أو النازي اختصارًا). برز الحزب على المستوى القومي بانقلاب سياسي في عام ١٩٢٣. اشترك فيه بعض القادة العسكريين. إلّا أنه فشل، وحكم على هتلر بالسجن ٥ سنوات في قلعة لندسبرغ (التي حوكم فيها عام ١٩٤٦

بعض النازيين) ولكن أطلق سراحه بعد ٨ أشهر. وفي خلال هذه الفترة أخذ في تأليف كتابه «كفاحي» الذي ضمنه مبادئ الحركة النازية والذي أكمله في عام ١٩٢٧.

بدأ نجم هتلر في السطوع في عام ١٩٢٨، إذ نجح حزبه في الفوز بـ ١٢ مقعدًا في الرايخستاغ، ولم تلبث ان طغت موجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت الاقتصاد الألماني في ١٩٣٠، فتمكن هتلر من استغلالها بوعود قطعها لرجال الصناعة الألمانية تضمنت حمايتهم من المد الشيوعي، فكان من نتائج هذه السياسة ان ارتفع عدد أعضاء حزبه في المجلس إلى ١٠٦، وبرزت شخصية هتلر، والتف حوله جماهير الشعب الألماني حتى دفعته لأن يشترك في انتخابات رئاسة الجمهورية أمام هندنبرغ الذي كان رمز الأمبراطورية الألمانية المنهارة. نال هتلر ١٣ مليون صوت مقابل ١٧ مليونًا حصل عليها المارشال (هندنبرغ، ومع ذلك رفض هذا الأخير تعيين هتلر مستشارًا للرايخ عام ١٩٣٢ مع أن أنصاره كانوا يمثلون أكبر الأحزاب في الرايخستاغ؛ ثم عاد هندنبرغ وقبل أن يشكل هتلر وزارة إئتلافية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣. وباستيلاء هتلر على الحكم أخذ في تدعيم النظام النازي بالقضاء على الشيوعيين والاشتراكيين واليهود، مستخدمًا وسائل مبتكرة في الدعاية تولاها الدكتور غوبلز، لا سيما ضد معاهدات الصلح وقوانين عدم التسلح. وبوفاة هندنبرغ في ٣٠ تموز ١٩٣٤ جمع هتلر بين منصب المستشارية (رئاسة الحكومة) ورئاسة الجمهورية، وعرف بلقبه الفوهرر (الزعيم).

وأخذ هتلر ينزلق بسرعة، ويدفع العالم معه، نحو الحرب العالمية الثانية. وفي خريف ١٩٤١ بلغت الانتصارات الالمانية أوجها وبلغ التوسع الألماني حده في جميع الجبهات. لكن، وفي الوقت نفسه، أخذت موجة التوسع هذا بالانحسار، وأوضح معالمها رفع الحصار عن موسكو (كانون الثاني ١٩٤٢) وعن ستالينغراد (كانون الثاني ١٩٤٣)، ونزول القوات الأميركية في شمال أفريقيا، ثم فتح جبهة إيطاليا، بينما استعد الحلفاء للضربة القاضية بالنزول في نورماندي (شمال فرنسا) في ٧ أيار ١٩٤٤، ثم حصار السوفيات لبرلين واقتحامهم لها (نيسان ١٩٤٥). عندها، اعتزل هتلر في أول أيار ١٩٤٥. وفي هذا التاريخ أقدم على الانتحار، وكان قبل ذلك، وفي اليوم نفسه، أعلن زواجه من عشيقته إيفا براون، لأنه لما صمم على الانتحار أراد لهذه المرأة أن تنتحر معه وهي مسجلة رسميًا كزوجة شرعية له. وبعد إتمام مراسيم الزواج التي جرت على جناح السرعة وبدون شكليات في قبو المستشارية، وبعد أن كتب هتلر وصيته تجرّع، وإيفا، السمّ ثم أطلقا على نفسيهما النار. وفي اليوم التالي سقطت برلين بيد السوفيات، وفي السابع استسلمت ألمانيا.

لا تزال مسألة دفن جثة هتلر، ومكان دفنها، أو حرقها، عصيةً على الباحثين والعلماء. وفي آخر ما قيل حول هذا الأمر ما تناقلته وسائل الاعلام الألمانية، وعنها العالمية، تقرير لمحطة تلفزيون شبيغل الألمانية (٢٧ آذار ١٩٩٤) أنه تمّ اكتشاف مقبرة في مدينة ماغدبرغ قد تحوي رفات الزعيم النازي أدولف هتلر وعشيقته إيفا براون ووزير دعايته جوزف غوبلز، وان عمال البناء عثروا على مقبرة جماعية تحوي رفات ٣٢ جثة غير معروفة الهوية. وكان العمال يقومون بعمليات حفر في موقع استخدمه جهاز «سميرش» لمكافحة التجسس التابع للقوات السوفياتية. وسبقت صحيفة «بيلد» المحطة التلفزيونية بنشرها نبأ الكشف وقالت إن تلك الهياكل العظمية قد تكون لهتلر ورفاقه المقربين.

وقال إيفان بلاستشتشوك، وهو ضابط سابق في جهاز «سميرش» لشبكة «شبيغل» الاعلامية انه بعد اكتشاف جثث هتلر وبراون وكلبيه خارج خندق برلين في نهاية الحرب العالمية الثانية نقلت سرًا إلى ماغدبرغ. وأضاف أن تلك الخطوة أحيطت بالسرية خوفًا من أن يستغل اتباعه موقع دفنه لإحياء الحركة النازية، كما أن النهج الرسمي كان يؤكد في ذلك الوقت أن جثة هتلر أحرقت ونثر رمادها في الجو.

وقال المؤرخ الروسي ليو بيزيمنسكي ان جهاز «سميرش» نقل إلى مدينة ماغدبرغ رفات هتلر ورفاقه الذين يرجح أنهم انتحروا في خندق القيادة النازية في برلين لاعتقاد المسؤولين ان الزعيم السوفياتي جوزف ستالين قد يطلب رؤيتها، إلّا أن بيزيمنسكي قال أيضًا أنه تمّ التخلص نهائيًا من رفات هتلر ورفاقه العام ١٩٧٠.

ونقلت صحيفة «بيلد» عن رودولف غاسبر مدعي عام ماغدبرغ انه لم يعرف بعد الكثير عن تلك

الهياكل، وقال: «كل ما نعرفه حاليًا ان تلك الرفات ترجع إلى وقت الحرب العالمية الثانية، وإن أصحابها ماتوا لأسباب غير طبيعية».

* **هندنبرغ، بول لودفيغ** (١٨٤٧ – ١٩٣٤): عسكري وسياسي ألماني. أحد مشاهير الحرب العالمية الأولى الذي تولى، من بدايتها، قيادة الجبهة الشرقية وحاز على انتصار حاسم على الروس، دفعه إلى تولي القيادة العامة حتى نهاية الحرب. بعدها، عاش في عزلة في مدينة هانوفر. انتخب رئيسًا للجمهورية عام ١٩٢٥، فعمل على رعاية الدستور الألماني الجديد حتى ظهور أزمة ١٩٣٠ واشتداد ساعد الحزب النازي (راجع «هتلر، أدولف»).

* **هورست، فيسيل** (١٩٠٧ – ١٩٣٠): وطني ألماني. بدأ بدراسة القانون عام ١٩٢٥، وفي السنة التالية التحق بالحزب النازي وبجيش العاصفة. أثار ضده عداوة الشيوعيين. وضع لحنًا صاغ كلماته وموسيقاه يبدأ بقوله «ها قد إرتفع العلم والصفوف حوله متراصة» اتخذه الحزب النازي نشيدًا قوميًا ثانيًا كان يعزف بعد النشيد الوطني: «ألمانيا فوق الجميع»، لهذا عرف باسمه. قتل في صدام مسلح مع الشيوعيين في برلين (١٤ كانون الثاني ١٩٣٠)، واعتبر شهيد الحركة النازية.

* **هونيكر، إريك Honecker, E.** (١٩١٢ – ١٩٩٤): سياسي ورجل دولة ورئيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) بين الأعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٩. ولد في مدينة سارليد. انضم إلى الحزب الشيوعي الألماني عام ١٩٢٩، وأصبح سكرتيرًا للشبيبة الشيوعية سنة ١٩٣١، وعضوًا في لجنتها المركزية عام ١٩٣٤. في العام التالي اعتقل بسبب نشاطه ضد النازية وحكم عليه بالسجن ١٠ سنوات. بعد خروجه من السجن (١٩٤٥)، أخذ يتدرج في مسؤولياته الحزبية حتى انتخب عضوًا في المكتب السياسي (١٩٥٨)، ثم سكرتير اللجنة المركزية للحزب، ثم انتخب سكرتيرًا عامًا للحزب في ١٩٧٦. وفي تشرين الأول من العام نفسه انتخب رئيسًا للجمهورية، وأعيد انتخابه في ٢٥ حزيران ١٩٨١. حائز على وسام لينين ولقب بطل الاتحاد السوفياتي.



إريك هونيكر.

تعرض هونيكر، في ٣١ كانون الأول ١٩٨٢، لمحاولة اغتيال، عندما أطلق عامل تدفئة النار عليه في أحد شوارع برلين. ولما فشلت المحاولة انتحر العامل باطلاق رصاصتين من مسدسه على رأسه. وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٨٩ تنحى عن جميع مناصبه كأمين عام للحزب الشيوعي الألماني ورئيس للدولة ورئيس لمجلس الدفاع الوطني. وبعد نحو أسبوع، انتخب إيفون كرينتس أمينًا عامًا جديدًا. وُضع هونيكر في الاقامة الجبرية في حي «فاند ليتس» المخصص لاقامة المسؤولين الكبار في أوائل كانون الأول ١٩٨٩. وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠، وجه إليه المدعي العام الألماني الشرقي تهمة الخيانة العظمى. لكن الجيش الروسي الموجود في برلين نقله إلى موسكو في ١١ آذار

١٩٩١ لتجنيبه المحاكمة. وبعد إسقاط جدار برلين وإعادة توحيد شطري ألمانيا في العام نفسه، ثم سقوط غورباتشوف في موسكو نفسها، تخلت عنه السلطات الروسية، فالتجأ (في ١١ كانون الأول ١٩٩١) إلى السفارة التشيلية في موسكو بعد ان تلقى انذارًا من حكومة روسيا الاتحادية بضرورة مغادرة البلاد. وبقي لاجئًا في السفارة حتى جرت تسوية بين السلطات الروسية والألمانية أعيد على أثرها إلى ألمانيا في ٢٩ تموز ١٩٩٢ ليواجه تهمًا بالاختلاس واعطاء الأوامر باطلاق النار على الفارين من برلين الشرقية إلى برلين الغربية. فأودع هونيكر سجن «موابيت»، وهو السجن نفسه الذي أمضى فيه عشر سنوات أبان الحكم النازي، فيما غادرت زوجته موسكو إلى التشيلي للانضمام إلى ابنتها سونيا. أطلقت المحكمة سراحه (لدواعي إنسانية بحجة مرضه بالسرطان) في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٣، فغادر فورًا إلى التشيلي.

وفي التشيلي، لقي هونيكر تعاطفًا كبيرًا وحفاوة مبالغ فيها من الشعب التشيلي. فالتقى أقصى اليمين مع أقصى اليسار لرؤيته لاجئًا في سانتياغو، فرفعت الاعلام الشيوعية السابقة من قبل الاطفال لتحيته، وحضرت أبنة الليندي التي تعتبر من قيادات الحزب الاشتراكي الأبرز، إلى وجوه وشخصيات مهمة، لاستقباله والاحتفاء به. والمعروف ان هونيكر كان قد احتضن آلاف الشيوعيين والاشتراكيين من التشيلي كلاجئين في ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، ومنحهم امتيازات كانت، أحيانًا، لا تتوافر لأبناء الدولة الألمانية أنفسهم، وذلك عقب سيطرة الطغمة العسكرية، بقيادة بينوشيت، على مقاليد الأمور في التشيلي، ومقتل زعيمها الشعبي سيلفادور الليندي. وفي منفاه التشيلي، توفي في ٢٩ أيار ١٩٩٤، وكان أوصى بحرق جثمانه ونثر رماده فوق ألمانيا.

• **هيرتسوغ، رومان**: رئيس جمهورية ألمانيا بدءًا من أول تموز ١٩٩٤ خلفًا للرئيس رايتشارد فون

الرئيس رومان هيرتسوغ يؤدي القسم الدستوري يوم تسلمه مهامه (أول تموز ١٩٩٤) أمام رئيسة البرلمان ريتا زوزموت.

فايتسكر، وبانتخاب من المجلس الاتحادي الذي يتشكل من أعضاء البوندستاغ وعدد مساو لهم من أعضاء البرلمانات المحلية. وقد انتخب هيرتسوغ بغالبية مطلقة وبعد ثلاث جولات انتخابية حاسمة ضد منافسه الاشتراكي يوهانس راو رئيس وزراء مقاطعة نورد راين ويستفالن. وكان هيرتسوغ، قبل انتخابه رئيسًا لمحكمة الدستور الفيديرالية وعضوًا بارزًا في الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يقوده المستشار هيلموت كول.

في أول كلمة ألقاها في البرلمان يوم انتخابه، دعا هيرتسوغ الى وضع ضوابط لتقليل الهجرة الى ألمانيا، وقال إن هذا لا يعني غلق أبواب المانيا في وجه المهاجرين لكنه لا يقبل بتحويل المانيا الى دولة مهاجرين. ودعا مواطنيه الى التصدي لأعمال العنف التي يقوم بها اليمين المتطرف (النازيون الجدد). واقترح المباشرة بنقاش حول الموقع الذي سيُمنح للأجانب في المجتمع الألماني من دون أن يصل الى حد المطالبة بتبني الجنسية المزدوجة كما كان يدعو سلفه الرئيس فايتسكر في الفترة الأخيرة التي عرفت تصاعدًا في العنف العنصري ضد الأجانب وخاصة الأتراك.



رودولف هيس.

• **هيس، تيودور Hess, T.** (١٨٨٤ –): سياسي ألماني وأول رئيس لجمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية). درس تاريخ الفنون والعلوم السياسية، وكان وثيق الصلة بفريدريك نويمان مؤسس الحزب الديمقراطي ومجلة هيلفي (العون) التي تولى هيس تحريرها ما بين ١٩٠٥ و ١٩١٢. عين محاضرًا في كلية برلين للعلوم السياسية (١٩٢٠ – ١٩٣٣). في ١٩٢٤، انتخب عضوًا في الرايخستاغ عن الحزب الديمقراطي الحر (حتى ١٩٣٣). بعد استسلام ألمانيا (١٩٤٥)، عاد إلى الظهور وعين وزيرًا للثقافة في مقاطعة فورتنبرغ. عين، في ١٩٤٨، رئيسًا لألمانيا الاتحادية وعضوًا في المجلس البرلماني الاستشاري. وبإقرار الدستور الألماني عام ١٩٤٩ وإجراء انتخابات عامة، انتخب في ١٢ أيلول أول رئيس للجمهورية، وأعيد انتخابه لولاية ثانية في ١٧ تموز ١٩٥٤. خلفه لوبكه في تموز ١٩٥٩.

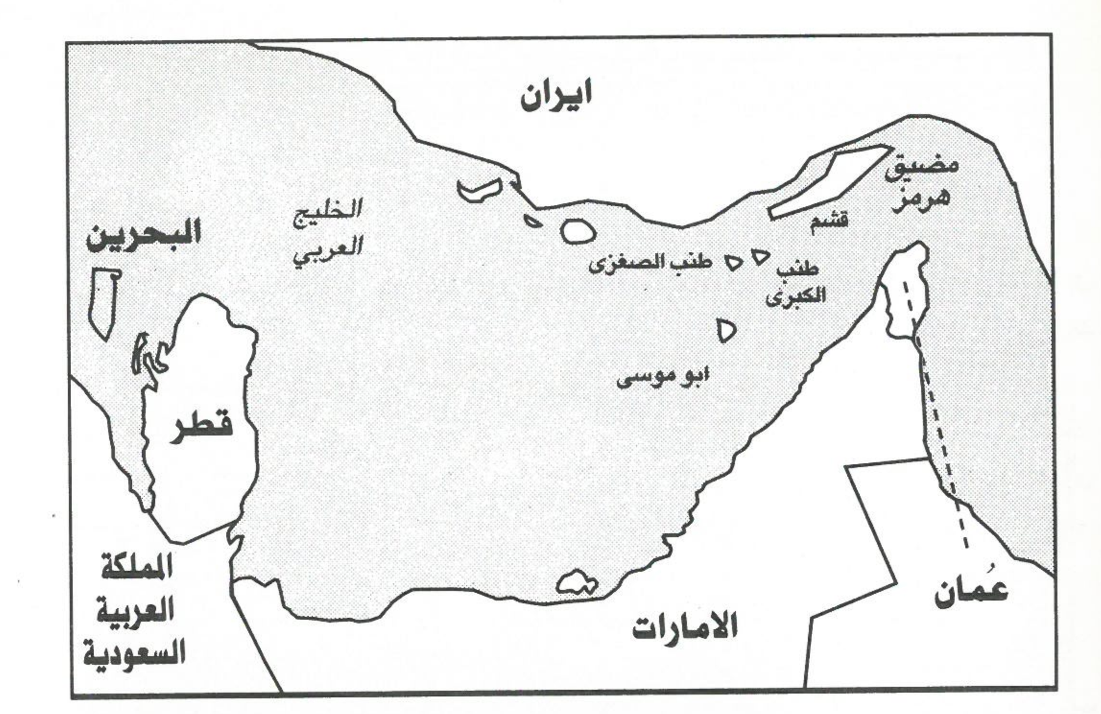
• **هيس، رودولف Hess, Rudolf** (١٨٩٤ – ١٩٨٧): من مواليد الاسكندرية (مصر) من أب نمساوي الأصل كان يعمل في التجارة. تطوع في الجيش الألماني وخدم في الكتيبة نفسها التي خدم هتلر فيها، وتوطدت في هذه الفترة أواصر الصداقة بينهما. انتسب إلى جامعة ميونخ وانضم إلى حركة «اللاسامية» ونشط فيها. شارك هتلر في الاعداد لثورة ١٩٢٣ الفاشلة. كتب قسمًا من كتاب هتلر «كفاحي»، وأصبح ملازمًا لهتلر وسكرتيره حتى ١٩٣٣ حيث كلفه هتلر بتشكيل أول وزارة والاشتراك فيها. وفي ١٩٣٩، أصدر هتلر أمره بتعيين هيس خلفًا له في الدرجة الثانية بعد هيرمان غورينغ. لكن الأمور بدأت تتطور لغير مصلحة هيس بسبب التطاحن على النفوذ بين القادة المحيطين بهتلر. ووضح ذلك عندما أصدر هتلر أمره بتعيين هيس معاونًا لمارتن بورمان. فأخذ هيس في البحث عن وسيلة لاستعادة مركزه القيادي وتقديم خدمة كبيرة للنازية وزعيمها. ففكر في القيام بدور الوساطة مع انكلترا لانهاء الصراع معها مما يتيح الفرصة لتنفيذ المخططات والمشاريع التي كان يعتزم الفوهرر تنفيذها. وعرض رأيه على صديقه القديم هوشوفر (مفكر سياسي وجيوبوليتيكي)، فشجعه عليه وعرف هتلر بالامر فوافق عليه دونما تردد. فقصد هيس

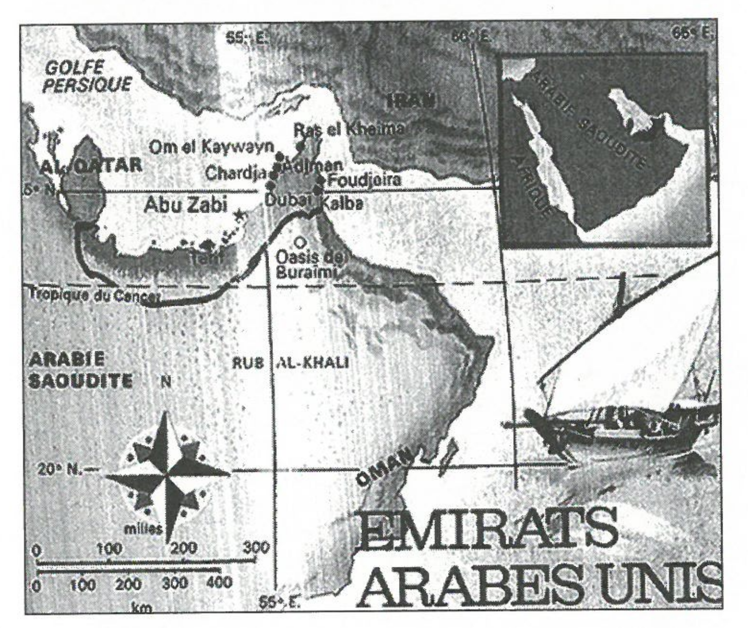
انكلترا حيث وجد نفسه ضحية لعبة مخابراتية. في ١٧ آب ١٩٨٧، وجد هيس مشنوقًا بشريط كهربائي في زنزانته بمعتقل «سباندوا» الألماني. وارتبكت السلطات البريطانية التي كان دورها الاشراف على المعتقل يومها قبل إعلان النبأ، ثم قيل ان الطريقة التي شنق بها لا توحي بأنه وحده الذي نفذ عملية الانتحار ولو أعلن قبل ذلك عن محاولته الانتحار غير مرة (راجع: «هيس، رحلة غريبة» في معالم تاريخية).

* **هيملر، هنريك Himmler, H.** (١٩٠٠ – ١٩٤٥): سياسي وزعيم نازي ألماني. ولد في ميونخ، وانضم إلى الحزب النازي منذ ١٩٢٥، وعين مديرًا للدعاية في السنة التالية، ورئيسًا لفرقة الدفاع منذ ١٩٢٩ حتى نهاية الحرب، وفي ١٩٣٦، رئيسًا لقوات البوليس بما فيها الغستابو، فأصبح بذلك من أهم الشخصيات ابان الحكم النازي. أصبح الرجل الثاني بعد تنحي غورنغ. تردد أسمه، في أواخر الحرب وخاصة خلال نيسان ١٩٤٥، كصاحب اقتراح الموافقة على استسلام ألمانيا لكل من بريطانيا والولايات المتحدة دون الاتحاد السوفياتي، ولكنه رفض. ألقى الحلفاء القبض عليه في أيار ١٩٤٥، لكنه لم يلبث ان انتحر، لهذا لم يرد إسمه في محاكمات نورنبرغ.

* **وليم الثاني William II** (١٨٥٩ – ١٩٤١): أمبراطور ألمانيا وملك بروسيا (١٨٨٨ – ١٩١٨)، ابن فريدريك الثالث وخليفته، وحفيد وليم الأول، كما حفيد الملكة فكتوريا من أمه. كان شديد الايمان بحق الملوك الإلهي، محبًا للمظاهر العسكرية وشديد الاندفاع. أكمل دراساته في جامعة بون. وبوصفه أمبراطورًا سعى ليجعل من ألمانيا دولة تجارية وبحرية واستعمارية عزيزة الجانب رفيعة المكانة. اصطدم ببسمارك فأرغمه على الاستقالة (١٨٩٠)، وأصبح مسيطرًا على حكومته. حاول، في سياسته الداخلية، التقليل من شأن الأحزاب الاشتراكية بسن القوانين القمعية والقيام بالاصلاحات الاجتماعية. ولكنه ركّز جل اهتماماته في السياسة الخارجية، غير انه مني بفشل ذريع في هذا الميدان. فقد عجز عن تجديد معاهدة تأكيد التحالف مع روسيا ١٨٩٠، ومع انه كان يرغب في المحافظة على العلاقات الودية مع بريطانيا، إلّا أن برنامجه البحري ومطامعه التجارية والاستعمارية حالت دون عقد تحالف بين الدولتين، ودفعت انكلترا إلى تكوين الاتفاق الودي الثنائي مع فرنسا ١٩٠٤، ثم الاتفاق الودي الثلاثي ١٩٠٧، وازدادت علاقاته مع فرنسا توترًا بالتدخل الألماني في الشؤون الاستعمارية الفرنسية في أفريقيا، ولا سيما في المغرب، ولكنه تمكن من ضم تركيا إلى جانب ألمانيا.

كان برنامجه الضخم في التسلح برًا وبحرًا، ودبلوماسيته المفتقرة إلى الحنكة، مسؤولين إلى درجة ما عن نشوب الحرب العالمية الأولى. وكان الرئيس الأميركي ولسون قد أعلن ان نزول وليم عن العرش شرط ضروري ينفذ قبل البدء في إجراء مفاوضات الصلح، فقامت فتن في ألمانيا أكرهت الأمبراطور على التخلي عن العرش، ففرّ إلى هولندا (١٠ تشرين الثاني ١٩١٨) حيث أقام في عزلة بقية حياته.





الامارات العربية المتحدة

إمارات الإتحاد

«الإمارات السبع»، أو «إمارات ساحل عُمان»، أو «إمارات الخليج» هي أسماء تطلق على ما يعرف اليوم بـ «الإمارات العربية المتحدة». وتمتد من حدود قطر في الغرب إلى رأس الخيمة في الشرق. و «الإمارات المتصالحة» أو «إمارات الهدنة» تسميتان أُطلقتا على هذه الإمارات بعد خضوعها للسيطرة البريطانية التي وضعت حدًا للنزاعات بينها.

والإمارات السبع هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة، أم القيوين وعجمان. تبلغ مساحة الإمارات العربية المتحدة حوالي ٨٣٦٠٠ كلم^{٢}، وتعداد سكانها حوالي مليوني نسمة (تقديرات أوائل ١٩٩٤)، وأبو ظبي هي عاصمتها الاتحادية.

أبو ظبي

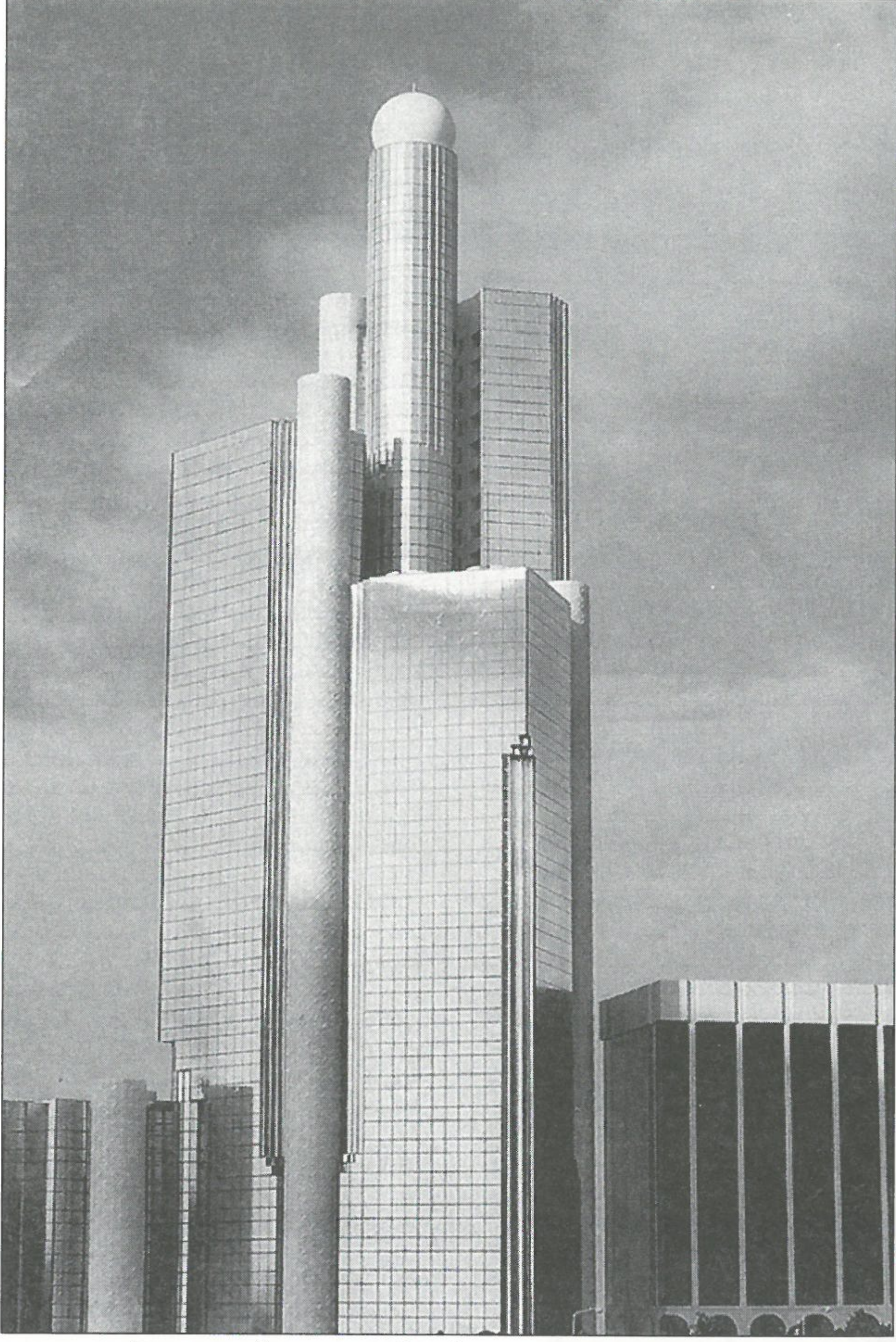
موقع، مساحة، سكان: إحدى إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة. تقع على الخليج جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية. مساحتها ٨٠ ألف كلم^{٢}. عدد سكانها حوالي ٩٠٠ ألف نسمة (حسب آخر الإحصاءات). عاصمتها مدينة أبو ظبي الواقعة على جزيرة أبو ظبي. يحدّها غربًا السعودية وقطر، شرقًا عُمان، شمالاً الخليج ودبي وجنوبًا السعودية. وتتبع هذه الإمارة حوالي ٢٠٠ جزيرة.

سكن الإنسان إمارة أبو ظبي منذ أقدم العصور. احتلها البرتغاليون في القرن السادس عشر، وتحرّرت منهم في ١٦٢٤. حكمتها دولة اليعاربة العمانية إلى أن ظهر بنو ياس وحلفاؤهم من القبائل وعلى رأسهم آل نهيان في ١٧٤٩، فأسسوا إمارتهم فيها على يد الشيخ شخبوط بن دياب (١٧٩٣ – ١٨١٦).

إقتصاد: أبو ظبي العاصمة كانت قبل ١٧٦٩ قرية صغيرة تعاني من فقدان المياه العذبة. لكن في ذاك العام، اكتشفت جماعة من بني ياس الماء العذب في الجزيرة، وكان ذلك في أيام دياب بن عيسى (انتهى حكمه في ١٧٩٣)، فأصبحت القرية الصغيرة مركزًا دائمًا وصارت مقرًا للتجار ومتبادلًا للسلع. وكان فيها من قبل أكواخ من الطين وسعف النخل، وأخذ الناس يبنون البيوت الأقوى والأنسب، وفي مدة عامين أقيم فيها ٤٠٠ منزل.

اتخذ شخبوط بن دياب (١٧٩٣ – ١٨١٦) من أبو ظبي عاصمة للمشيخة بنقل مقر حكمه من واحة ليوا في الداخل إلى المدينة الناشئة، وفتح أمام الأهالي نشاط البحر. وكانت سفن بني ياس تزرع البحر بحثًا عن مصادر اللؤلؤ (صيد اللؤلؤ في الخليج قديم العهد) خصوصًا في عهد زايد بن خليفة (١٨٥٥–١٩٠٩).

كانت صناعة اللؤلؤ حتى قبل الحرب العالمية الثانية العمود الفقري بالنسبة إلى اقتصاد أبو ظبي سواء ما كان للقطاع الخاص (الإنتاج) أم للقطاع العام (واردات الدولة). وكان يشتغل بصناعة

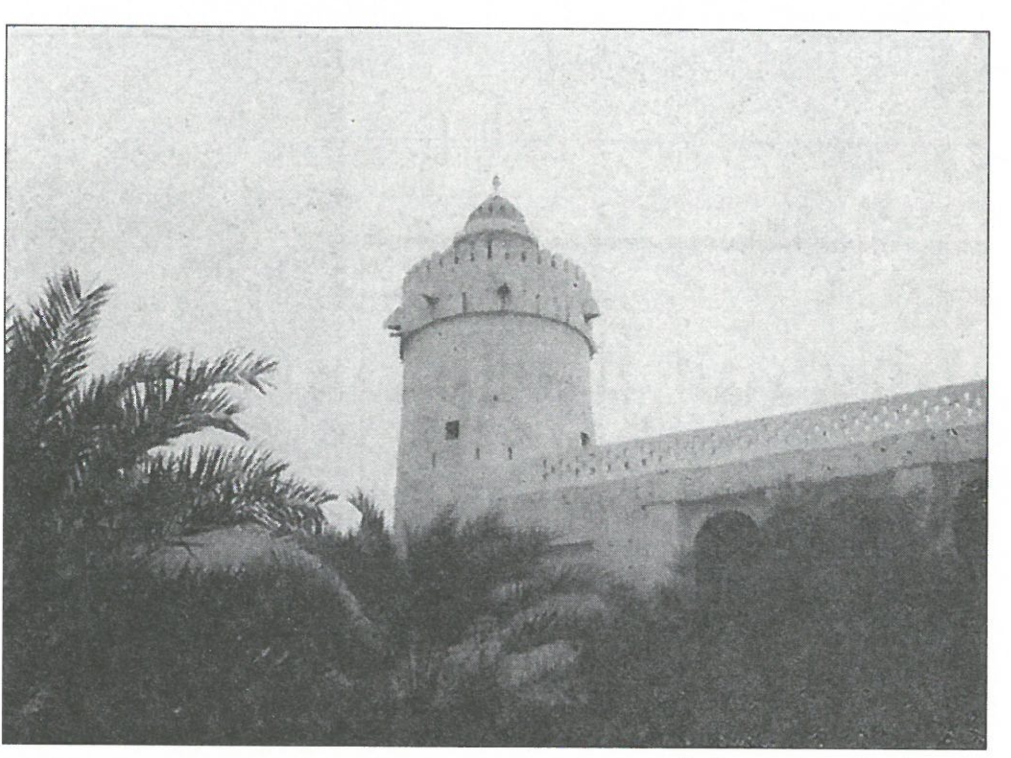


برج «بينونة» في ابو ظبي قيد التنفيذ (١٩٩٤)، وهو أعلى الأبراج القائمة حتى الآن، في الشرق الأوسط. و «بينونة» تسمية تحملها منطقة صحراوية شاسعة من امارة أبو ظبي مشهورة بارتفاع كثبانها الرملية.

اللؤلؤ، بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة حوالي ٨٥٪ من سكان أبو ظبي الذين كان يقدّر عددهم آنذاك بحوالي ٥٥ ألف نسمة، الغالبية العظمى منهم من المواطنين. وكان أكثر هؤلاء السكان يقيمون في المدينة العاصمة (أبو ظبي) أكثر الوقت إن لم يكن كله. كما أن صناعة اللؤلؤ كانت تساهم بما نسبته ٩٥٪ من مجموع الدخل القومي. أما الباقي (٥٪)، فكان يأتي من بقية القطاعات، الزراعة والتجارة والرعي وصيد الأسماك.

بعد الحرب العالمية الثانية، تأخرت صناعة اللؤلؤ – صيداً وصناعةً وتجارة – ثم استمر التدهور والاضمحلال إلى ما نراه اليوم. ويعزو الباحثون هذا التدهور إلى اكتشاف النفط حيث فرص العمل أوفر والدخل أكبر بما لا يقاس، إضافة إلى مزاحمة اللؤلؤ الياباني «المزروع» أو «الاصطناعي» للؤلؤ الطبيعي.

في ١٩٦٣، بدأ تصدير النفط من أبو ظبي على أيام الشيخ شخبوط بن سلطان (١٩٢٨ – ١٩٦٦). ونما الإنتاج وازدادت الثروة بوتائر هائلة في أيام الشيخ زايد بن سلطان الذي نودي به حاكمًا في ٦ آب ١٩٦٦. فاهتم، لأول مرة في البلاد، بالتنظيم الإداري والسياسي للدولة. وفي عهده تم قيام دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧١) وأصبحت أبو ظبي عاصمة هذه الدولة. فعرفت إنماءً اقتصاديًا كبيرًا لا تزال وتائره، خاصة في التجارة والخدمات، آخذة بالازدياد. وصناعيًا، ازدهرت صناعة سبائك الألومينيوم والمفروشات والإسمنت.



البرج الجنوبي في حصن أبو ظبي.

«الحصن»: أهم معالم أبو ظبي الأثرية «الحصن» الذي كان مقرًا لحكام أبو ظبي. رُمّم عدة مرات، وآخر مرة في ١٩٨٣. ألحقت به ثلاثة أبنية صغيرة ومسجد. و «قصر الحصن» اليوم هو جزء لا يتجزأ من المجمع الثقافي في أبو ظبي، وهو مستغل حاليًا كمركز للوثائق والدراسات.

بُني للمرة الأولى بعد انتقال حكام أبو ظبي من واحة «ليوا» إلى جزيرة أبو ظبي، واستغرقت عملية بناء المبنى الرئيسي ثلاث سنوات ونصف السنة. وعلى رغم أنه أصبح مستغلاًكليًا للمهام الإدارية، إلا أنه لم يفقد وهجه المعماري القديم.

ونظرًا لطبيعة أرض الإمارات واتساعها، ونتيجة لخشية أهلها من الطامعين، فكروا في إقامة مبان قوية (استعانوا عليها بإمكانات المنطقة المتاحة) لحماية مدنهم وقراهم وممتلكاتهم، فأنشأوا الحصون والقلاع والأبراج، لتكن نقاط مراقبة وحماية ودفاع، وأحيانًا يكون الحصن مقرًا وسكنًا للحاكم يدير منه شؤون البلاد. وقد عرف بعض الدول المجاورة، مثل الإمارات، ومنذ عدة قرون، الحصون والقلاع، كسلطنة عمان، والبحرين، وقطر، وغيرها من الدول والإمارات الأخرى المنتشرة على طول الخليج. وخلال الوجود البرتغالي في الخليج والذي امتد من ١٥٠٧ إلى ١٦٢٤، أقام البرتغاليون العديد من القلاع مثل قلعتي «المريني» و «الجلالي» في سلطنة عمان، وقلعة «البحرين»، وإن كانت هذه القلعة موجودة سابقًا، إلا أن البرتغاليين رمّموها وحصّنوها. وتعتبر قلعة «نيساسينهو رادا فيكتوريا» أول قلعة أسسها البرتغاليون في الخليج، بناها القائد البرتغالي «البوكيرك» في هرمز عام ١٥٠٨، وكانت بداية لسلسلة من القلاع أقامها البرتغاليون في المنطقة.

ويتكون «حصن» أبو ظبي من مجموعة من الأجنحة التي تلتف حول مجموعة من الأفنية، يحيط بها سور، ويمثل أركانه عدد من الأبراج المستديرة الشديدة البنيان للحراسة ولرصد المعتدين.

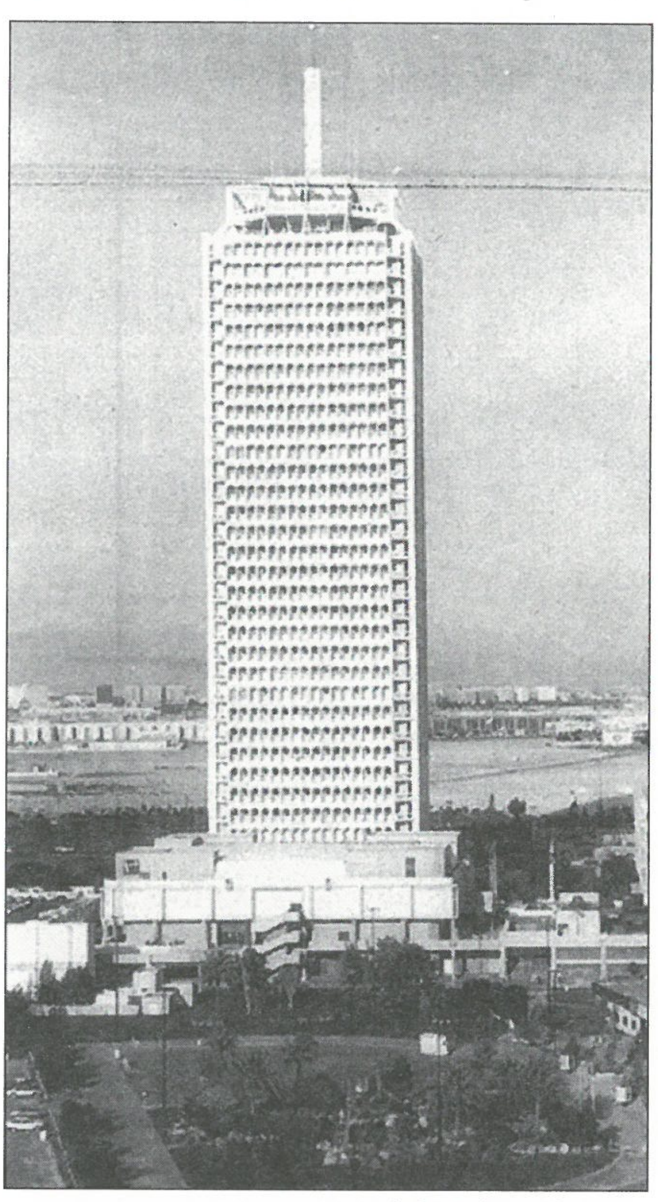
دبي

موقع، عاصمة وسكان: دبي إحدى إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة. تقع بين الشارقة وأبو ظبي. ارتفع تعداد سكانها من نحو ٣٠٠ ألف نسمة عام ١٩٩٠ إلى نحو ٨٠٠ ألف نسمة (أواسط ١٩٩٤). عاصمتها مدينة دبي التي تضم الأجزاء التالية: شندغة (على لسان بري بين الخور والخليج)، وديرة (شرقي الخور) وهي أكبر مدينة على شاطئ القرصان (نحو ٥٥ ألف نسمة). مساحة إمارة دبي ٣٨٨٥ كلم^2.

نبذة تاريخية: قبل نحو ثلاثين سنة لم تكن دبي سوى قرية صغيرة يعمرها صيادو الأسماك. كان سكانها يعيشون حياة بسيطة وموانئها لا ترى المسافرين الأوروبيين إلا نادرًا. إذ كانت عدن هي المحطة التي فضلت السفن الأوروبية المتوجهة إلى الهند أن تتوقف عندها. وحرص الإنكليز خصوصًا أن يرتاحوا في عدن قليلًا قبل أن يواصلوا رحلتهم الطويلة إلى الهند «جوهرة التاج البريطاني».

في عام ١٩٦٦، اكتشف النفط في أراضيها. فعكف آل مكتوم الذين يحكمون الإمارة على استثمار ثروتها الحديثة في بناء المرافق الأساسية ومشاريع التنمية. وهناك اهتمام بترميم الآثار والمباني والأسواق التجارية القديمة من ضمن تخطيط يهتم بامتزاج القديم بالجديد.

إقتصاد: قائم بالدرجة الأولى على النفط. لكن، في نهاية الثمانينات كانت هذه الإمارة أنجزت الجانب الأساسي من مشاريع بنيتها التحتية ساعية بذلك إلى الخروج من دائرة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل. فأنشأت ميناءين تجاريين كبيرين (راشد، وجبل علي)، والمنطقة



مركز دبي التجاري الدولي.

الحرة في جبل علي التي اجتذبت (حتى أوائل ١٩٩٤) أكثر من ٦٠٠ شركة، وشبكة طرق ومياه وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية، ومصنع لإنتاج الألومينيوم، وحوض جاف لإصلاح السفن وترميمها يضاهي في بنائه أكبر حوضين في العالم (البرتغال وكوريا الجنوبية)، وشركة طيران، ومطار حديث، ومرافق أخرى عديدة. أضف إلى ذلك ما ساهم في بنائه القطاع الخاص من مصارف تجارية وفنادق سياحية، ومنتجات بحرية، ومراكز تسوق، وصناعات تحويلية خفيفة وغيرها.

ومع مطلع التسعينات، أدركت دبي أن هذه البنية تحتاج إلى إضافات كي تستكمل، وإلى تطوير بعض مرافقها كي تلبي الحاجة التجارية المتنامية في المنطقة، فكان أن أنشأت قرية الشحن على مساحة ٣٠٠ ألف م^2 بمواصفات تضاهي مواصفات مجمعات الشحن في أمستردام وهونغ كونغ وسنغافورة، وأسست مجلس ترويج التجارة والسياحة للترويج لدبي في الخارج، واستحدثت الدائرة الاقتصادية التي تنظم أمور التجارة والاستثمار وتعمل على تسهيل معاملات أصحابها. وواكب القطاع الخاص بدوره هذه الإضافات مركزًا على صناعة السياحة ومستلزماتها في وقت يستقر معه إسم دبي على خريطة العالم السياحية (أكثر من مليون سائح عام ١٩٩٣). واللافت أن قفزات الإنماء التجاري هذه في إمارة دبي إنما تجيء في وقت تشهد فيه الأسواق العالمية الكبيرة في أوروبا وأميركا الشمالية ظروف كساد اقتصادي. ودبي لم تعد تمثّل سوقًا محلية قوية فقط، بل أصبحت بوابة مؤدية إلى سوق يقطنها ١٫٢ بليون نسمة في غرب آسيا وشرق أفريقيا.

مؤتمر مكافحة الإرهاب: ونتيجة لهذا الإنماء التجاري والمالي السريع والهائل الذي عرفته دبي في غضون سنوات قليلة جدًا، أصبحت المدينة، بموازاة ذلك وبسببه، مركزًا للعديد من المعارض التجارية والسياحية والصناعية الدولية، ولعقد المؤتمرات وإقامة الندوات البحثية والدراسية التي تناولت مختلف شؤون الإنماء الاقتصادي في المنطقة والعالم. ولكونها تمتعت بهذا الدور، اختيرت دبي لتكون مركز عقد مؤتمر عربي – دولي طبيعة مناقشاته ودراساته البحث في معوقات الإنماء وعلى رأس هذه المعوقات «الإرهاب» الذي أصبح يتصدر قائمة أولويات المنطقة السياسية في ظروف السنوات الأخيرة.

فالتخطيط الأمني الحديث لمواكبة الأوضاع والظروف الحالية في العالم، وتحديدًا في العالم العربي، كان عنوان هذا المؤتمر الأمني العربي – الدولي المشترك في دبي (نيسان ١٩٩٤). وما لوحظ من خلال النقاشات والأبحاث وما دار في اللقاءات، التي جرت على هامش المؤتمر، أن الهاجس الأساسي هو مكافحة الإرهاب والتطرف بأحدث السبل بعد اتساع نشاط الجماعات المتطرفة وكذلك اتساع الرقعة الجغرافية التي تعمل فيها. وشهد المؤتمر، على مدى يومين، نقاشات مستفيضة للدراسات والأبحاث التي قدمها خبراء ومتخصصون في المجالات الأمنية، ومعظمها يدور على الاستراتيجيات المتعلقة بالتخطيط الأمني والتصدي للإرهاب وظواهره.

وضمّ المؤتمر حشدًا من الخبراء والاختصاصيين المصريين في شؤون الأمن ومكافحة الإرهاب وهم يمثّلون أجهزة وزارة الداخلية ووحدات التخطيط الأمني الاستراتيجي، ووفدًا أميركيًا من مكتب التحقيقات الفيديرالي والشرطة الفيديرالية ووفدًا كبيرًا من جهاز الأمن والشرطة في دولة الإمارات، وممثلًا عن الأمم المتحدة.

وأهمية المؤتمر كونه الأول من نوعه، وعلى هذا المستوى، الذي يعقد في الإمارات، إضافة إلى أنه يأتي وسط تطورات أمنية استثنائية تشهدها المنطقة خصوصًا في عدد من الدول العربية التي تعاني من ظواهرالتطرف.

الشارقة

إحدى إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة. تقع في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية بين إمارة أم القيوين وإمارة دبي. تعد نحو ٣٠٠ ألف نسمة. عاصمتها مدينة الشارقة. اقتصادها قائم على الزراعة وصيد اللؤلؤ والنفط، وكذلك على الصناعة الآخذة بالازدهار في السنوات الأخيرة، خاصة الألومينيوم والكهربائيات. مساحة إمارة الشارقة ٢٦٠٠ كلم^2.

تؤكد المصادر التاريخية مرور جيوش اليونان والرومان في المنطقة خلال توسعاتهم في القرن الثالث ق.م. ويرد إسم الشارقة، على سبيل المثال، ضمن المهمة الاستطلاعية لضباط جيش الإسكندر المقدوني منهم «نيروخوس» و «هورون» (راجع «المليحة» في الباب التالي: مدن ومعالم).

رأس الخيمة

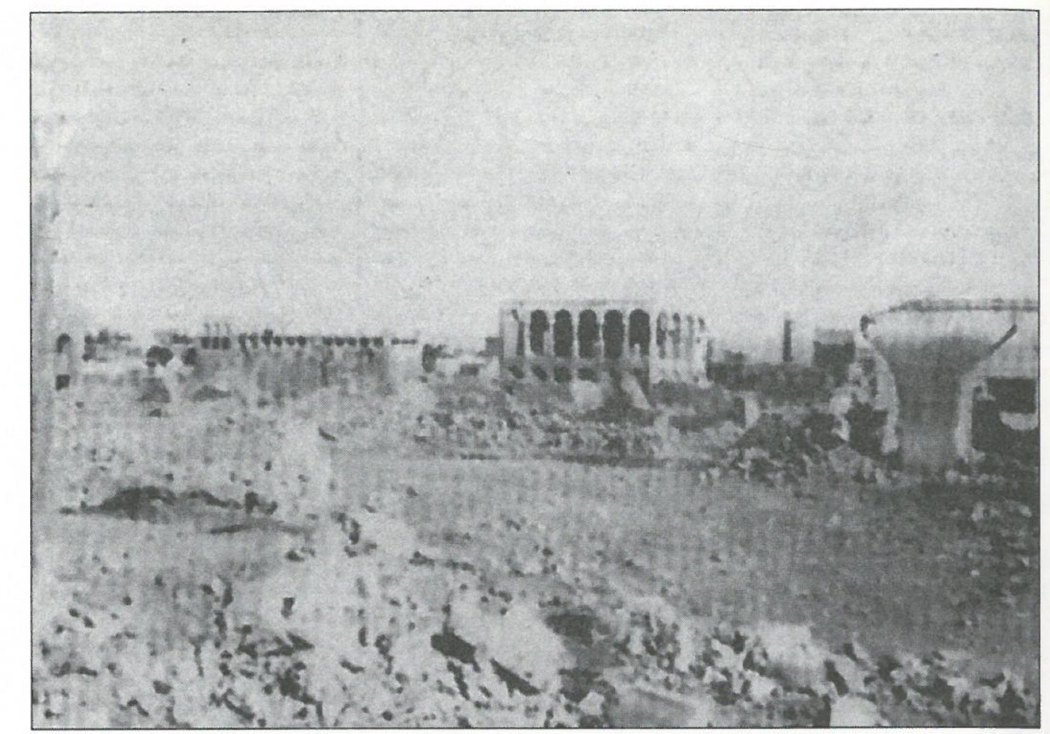
إحدى إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة وأقربها إلى مضيق هرمز. عاصمتها مدينة رأس الخيمة. اقتصادها قائم على الزراعة والصيد، وصناعتها آخذة بالنمو، شأنها بذلك شأن باقي إمارات الدولة. آخر مصنع أقيم فيها هو مصنع «المنظّفات الصناعية والصابون».

اكتشفت بعثة آثار ألمانية في إمارة رأس الخيمة عدة اكتشافات أثرية مهمة يبلغ عمرها ستة آلاف عام، من بينها العثور على مقبرة أثرية كبيرة. وقد أعلن عن نتائج أعمال البعثة الألمانية في نيسان ١٩٨٧، وعن أن الآثار المكتشفة تعكس تاريخ منطقة حفاية الواقعة في رأس الخيمة ومدى التطور الذي كان يعيشه سكانها، خاصة وأنه وجد عند كل مقبرة سهم أو رمح غرس عموديًا في الأرض وبعض الأدوات الفخارية، ولم يتوصل العلماء بعد لتفسير هذا الأمر. وحفاية (حفيت) ذكرها الإدريسي.

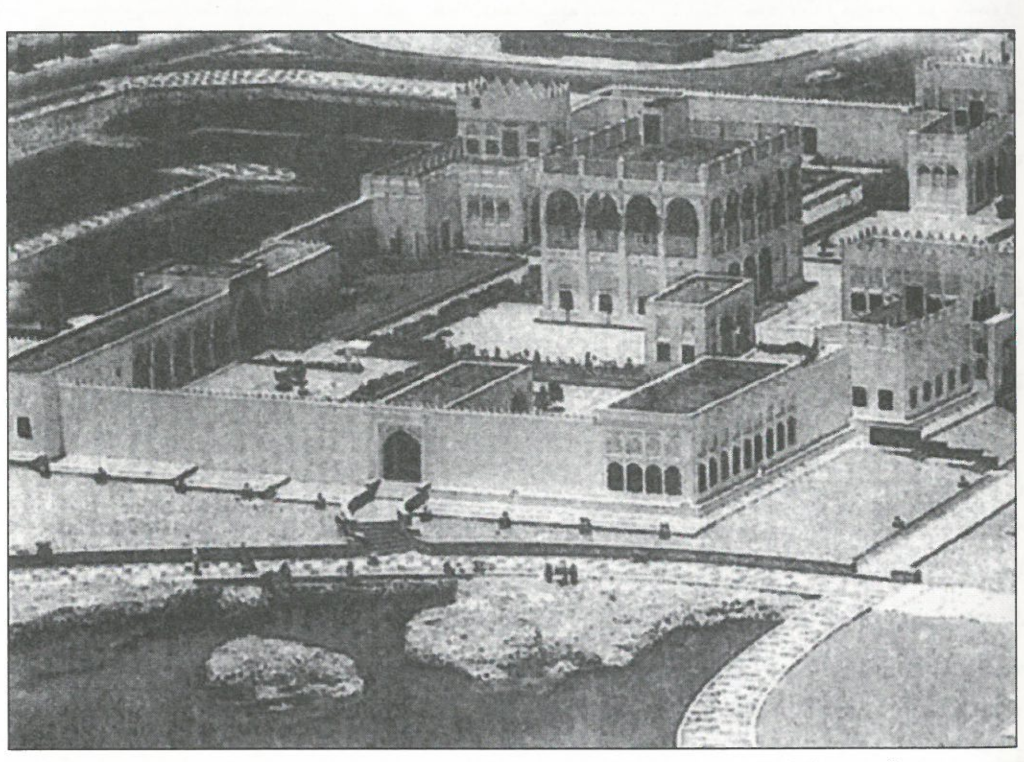
ويعتبر «حصن الزباء» في رأس الخيمة أكثر الشواهد الأثرية القديمة ضخامة، وقد ثبت (١٩٩٤) أنه بني بأمر من زنوبيا ملكة تدمر التي حاولت خلال فترة حكمها الاستنجاد بالفرس في قتالها ضد الرومان وقد استقرت في رأس الخيمة عند مدخل الخليج لفترة (القرن الميلادي الثاني).

الفجيرة

إحدى إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، على ساحل عُمان (بحر العرب). مساحتها ١١٦٦ كلم^2. تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. عاصمتها مدينة الفجيرة الواقعة جنوبي البلاد. اقتصادها



الفجيرة: القصر القديم قبل الترميم – ١٩٧٠.



وبعد الترميم – ١٩٧٩.

قائم على الزراعة وصيد الأسماك، مثلها مثل كلبا وخوزمكان والإمارات الشمالية غير المنتجة للنفط. تعرف إنماءً صناعيًا مهمًا. ومن صناعاتها الجديدة مصنع للمياه الغذائية والمعدنية والعصائر.

آثار: ما زالت الفجيرة تحتفظ بأبنية قديمة وآثار وإن كانت العمارات والشواهق الحديثة باتت تشكل القسم الأكبر من أبنيتها، مثل أبو ظبي وباقي الإمارات المنتجة للنفط. وقد تأسست في الفجيرة إدارة للآثار في العام ١٩٨٧، فأجرت تنقيبات ومسوحات حدّدت مواقع تعود لما قبل الإسلام. لكن متحفها لا يزال يعكس مراحل متأخرة من تاريخها. طرازها المعماري القديم (مثل باقي الإمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة) إما عربي صحراوي أتى من شبه الجزيرة العربية، وإما عربي – فارسي أتى من مضيق هرمز. ولعل «القرية التراثية» أو الفجيرة القديمة في الساحل ومنطقة «وام» الجبلية في دبا (شمالي إمارة الفجيرة) نموذجان للعمارة التقليدية. وإذا كانت الأخيرة مهجورة، فإن الأولى يسكنها حاليًا بعض العمال الآسيويين الفقراء، وفيها بيت مؤسس الإمارة وحاكمها الراحل الشيخ محمد بن حمد الشرقي، وبيت كل من الشيخ سيف بن حمد وسيف بن سرور وعبد الله بن حمدان والمسجد القديم وحوالي ١٥٥ بيتًا قديمًا كان يسكنها عامة الناس. ومن المزمع حاليًا (١٩٩٤) ترميم القرية الأثرية. فقد وضعت دراسات بهذا الشأن بمعاونة فريق خبراء أجانب وعرب.

كارثة بيئية: في أيلول ١٩٨٣، أعلن عن تلوث «مجهول» أصاب شواطئ بعض مناطق الإمارات العربية المتحدة، تعطل، على أثره، الكثير من المرافق التي لها علاقة بالبحر أو بالسوق الاستهلاكي للأسماك والمأكولات البحرية. واستمرت القضية تشغل بال المسؤولين الذين تخوفوا من كارثة بيئية في الإمارات، الدولة التي تدعو باستمرار إلى «حماية البيئة» وترفع هذا الشعار ضمن أولوياتها. واستعانت الدولة بخبراء ومنظمات دوليين لدرس أسباب التلوث التي ظلت مجهولة والتي أدّت إلى توقف تام في سوق السمك، أهم المرافق الاقتصادية بعد النفط.

ومر الأمر، وانتهى التلوث «الغامض»، وعادت الأوضاع البحرية البيئية إلى ما كانت عليه إلى أن حصلت كارثة بيئية بحرية جديدة في نيسان ١٩٩٤، أشد خطرًا هذه المرة وهي لا تزال مستمرة (صيف ١٩٩٤). وقد نجمت عن اصطدام ناقلتي نفط إحداهما إماراتية والأخرى ترفع علم بنما، ما أدّى إلى تسرب كميات كبيرة من النفط شكلت بقعة ضخمة أصابت شواطئ إمارة الفجيرة والساحل الشرقي، وإلى شلل تام في سوق بيع الأسماك والمأكولات البحرية.

وأعلن المسؤولون في ميناء الفجيرة أن التلوث ليس محصورًا، وهو يشمل كل أنواع التلوث البحري في وقت واحد: تلوث الشاطئ الرملي، تلوث الصخور بالنفط الأسود، امتلاء الجيوب الصخرية والفتحات والنتوءات الطبيعية بالنفط الخام وهذه الجيوب تشكل مخابئ وبيوتًا لبعض الأسماك والحيوانات البحرية. إضافة إلى ذلك لا تزال في البحر بقعة نفط ضخمة تتحرك حسب اتجاه الرياح، وقد تحركت، فعليًا باتجاه شاطئ إمارة الفجيرة التي توقفت فيها عمليات صيد الأسماك المعتبرة المورد التجاري الأساسي لها. وأصدرت حكومة الفجيرة بيانًا جاء فيه: «إننا أصبحنا في حاجة ملحّة إلى خبراء ومختصين في تنظيف الشواطئ وتزويدنا بالمشورة في كيفية



بعض ما تركه التلوث أثناء حرب الخليج. الكارثة البيئية تتكرر في الامارات.

التعامل مع هذا الوضع الذي نعلم أنه يمثل مشكلة فريدة لهذا الشاطئ». وقرّر مجلس وزراء دولة الإمارات اعتماد مبالغ كبيرة وعاجلة لمواجهة آثار التلوث، كما قرّر الاستعانة بخبراء دوليين للسيطرة عليه وهو الأكبر الذي يصيب هذه البلاد منذ سنوات. وقد أعلن خبراء دوليون أنهم يتوقعون أن تنتهي في كانون الأول ١٩٩٤ عملية تنظيف التلوث على الساحل الشرقي للإمارات العربية المتحدة.

أم القيوين

إحدى إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة. تقع جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية بين رأس الخيمة وعجمان. عاصمتها مدينة أم القيوين. صناعات جديدة: الطابوق، الكراسي المعدنية، تنقية وتعبئة مياه الشرب، الخيام.

آثار: أظهرت آخر الاكتشافات في إمارة أم القيوين (١٩٩٣) التي توصل إليها فريق دولي من

علماء الآثار أن السكان الذين عاشوا في الخليج الجنوبي قبل نحو خمسة آلاف سنة كانوا من الكادحين وذوي البنية القوية، وانهم عمّروا طويلًا وقاوموا بعض الأمراض المميتة. ويقوم هذا الفريق الدولي الذي يرأسه البروفسور دان بوتس من جامعة سيدني الأوسترالية، بالتنقيب عن آثار الحصن التاريخي الذي تمّ اكتشافه في موقع تل أبرق في إمارة أم القيوين. وقد أكّدت هذه الأعمال الكشفية أن السكان الأوائل لهذه المنطقة كانوا من الرعاة، وعاشوا على صيد الأسماك والطيور والحيوانات البرية، كما أقاموا علاقات تجارية مع مناطق مأهولة في العراق وإيران والهند والبحرين يعود تاريخها إلى عصر البرونز.

وأظهرت تحريات العلماء أيضًا أن أهل المنطقة اشتغلوا بالزراعة ويرجّح أنهم سبكوا أدواتهم الزراعية المعدنية من مناجم للنحاس في جبال تبعد ٥٠ كلم عن موقعهم. أما أهم الاكتشافات التي وجدها فريق الآثار فهو قبر يحتوي على بقايا هياكل عظمية آدمية. وقد حصل فريق العلماء على دعم من الشيخ راشد بن أحمد المعلا حاكم أم القيوين، وعلى مساعدة مادية من شركة جنرال موتورز.

ويرجّح العلماء أن نحو ألفي شخص كانوا يقيمون في حصن تل أبرق وفي المنطقة المحيطة به، وأنه أقدم موقع تاريخي يتم اكتشافه في المنطقة حتى اليوم.

وأعمال التنقيب التي بدأت في ١٩٨٩ يتوقع لها أن تستمر إلى آخر ١٩٩٤، وقد كشفت عن مصنوعات يدوية من البرونز والحجر وعظام الحيوانات، وفخاريات ملونة من بلوشستان وبلاد ما بين النهرين، وقطع من العاج مصدرها وادي الهندوس، وأختام أسطوانية محفورة من إيران.

ومما أعلنه فريق العلماء أن الأمر المهم في هذه الاكتشافات هو إمكانية تصور أسلوب الحياة التي عاشها أولئك الناس. كما دلت بعض الهياكل المكتشفة على وجود حالات من شلل الأطفال، لكن العظام تؤكد أنهم قاوموا بعض الأمراض التي كان يفترض أن تفتك بهم، وأن معظمهم عاش أكثر بكثير من متوسط العمر في تلك الفترة، وهو بين ٣٠ و ٤٠ سنة، وأنه لا توجد مؤشرات على سوء التغذية إطلاقًا، بل العكس، لقد كانوا يأكلون الأسماك ولحوم الهجن والماعز، إضافة إلى الحبوب والتمر.

وكان سبق هذه الاكتشافات الأثرية على يد الفريق الدولي المذكور، اكتشافات أثرية أيضًا على يد فريق من العلماء الفرنسيين الذي عمل في إمارة أم القيوين حيث توصل إلى اكتشاف منطقة أثرية تقع قرب قرية الراعفة تحتوي على مساكن ومقابر يعود عمرها الافتراضي إلى ألفي سنة.

وفي تشرين الثاني ١٩٨٨، تم التوصل إلى اكتشافات مهمة في أم القيوين، وذلك خلال عمليات التنقيب التي أجرتها الجهات المختصة في المدينة بالتعاون مع فريق من علماء الآثار التابع لجامعة «جنت» البلجيكية. فقد تمّ العثور على ثلاثة مذابح ونقوش آرامية ومصوغات فنية كالمباخر وذلك في موقع «الدور» الأثري في أم القيوين والذي كان هيكلًا يعود إلى العصر البارثي في وقت ظهور المسيحية، وعلى حلي عظمية مصنوعة ببراعة، ورسم بارز للآلهة الإغريقية «مينيرفا» (راجع «الدور» في مدن ومعالم).

عجمان

إحدى امارات دولة الإمارات العربية المتحدة. عاصمتها مدينة عجمان. تعرف إنماء صناعيًا متسارعًا: البلاط والطابوق، الكراسي المعدنية، الملابس الجاهزة، تنقية مياه الشرب وغيرها. آخذة في الاستفادة من سياسة الإنماء الشامل والمتكامل التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة.

اقتصاد وسكان

نمو بمعزل عن أسعار النفط: المعروف أن النفط هو العمود الفقري لأوجه الحياة الاقتصادية كافة في الإمارات العربية المتحدة. والتخطيط الاقتصادي المعتمد يهدف إنماءً يشمل القطاعات التجارية والخدماتية والصناعية والزراعية لكي تصبح قطاعات إنتاجية تتمكن من النمو بطاقات ذاتية.

وقد لاحظ الخبراء هذه السنة (١٩٩٤) أن هذا الأمر بدأ يتحقق فعلًا ويظهر جليًا، وبأسرع وخلافًا لما كان متوقعًا، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي تحسنًا على رغم تراجع عائدات النفط والغاز، خصوصًا في النصف الثاني من العام الماضي (١٩٩٣)، عندما انهارت أسعار النفط، وتاليًا الغاز، إلى حوالي ١٣ دولارًا للبرميل بعدما كان المتوسط الذي بلغته في العام ١٩٩٢ في حدود ١٦ دولارًا.

فرغم هذا التراجع الكبير في عائدات النفط حققت القطاعات غير النفطية نموًا استطاع التعويض عن التراجع. وطبقًا لدراسات رسمية، توزع النمو الاقتصادي بصورة متفاوتة على مختلف القطاعات في البلاد، واحتل القطاع التجاري مركز الصدارة بين القطاعات الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. كذلك حافظ قطاع البناء على انتعاشه الذي كان بدأه أواخر العام ١٩٩١، وبموازاته حقق قطاع العقار نموًا واسعًا بسبب تركز جزء كبير من السيولة المتوافرة في المصارف على الاستثمار في هذا القطاع. ولعل النمو الأهم هو النمو الذي حققه قطاع الخدمات المالية والتأمين، ويشتمل هذا القطاع على المصارف العاملة في الإمارات، إضافة إلى شركات التأمين على اختلاف الفروع التي تعمل فيها.

كذلك واصلت قطاعات أخرى، مثل النقل والمواصلات والتخزين، تحقيق معدلات مقبولة، في حين أن النمو الذي سجله قطاع الصناعات التحويلية (الصناعات التكريرية، وصناعة البتروكيميائيات والأسمدة) كان الأبرز على رغم التراجع في أسعار النفط الخام، ما يعني أن تأثر هذا القطاع كان محدودًا جدًا، إن لم يكن معدومًا، بتدني أسعار النفط.

المشاريع الإنشائية: قطاع البناء والتشييد هو القطاع الثاني في الإمارات بعد قطاع النفط. وقد تابعت حركة البناء والتشييد ازدهارها رغم ارتفاع الأسعار المفاجئ في أسعار عدد من مواد البناء الأساسية اعتبارًا من نهاية ١٩٩٢. ونتيجة لذلك زادت مصانع مواد البناء من طاقاتها الإنتاجية، وأثبتت قدرة في تحقيق الكفاءة في إنتاج الإسمنت والأصباغ والسيراميك والألومينيوم والزجاج

والأسلاك الكهربائية والرخام وغيرها. وقد تمكن عدد من هذه المصانع من تصدير فائض إنتاجه إلى الخارج حيث كان الإقبال ملموسًا لشراء المنتجات الإماراتية خصوصًا في دول الخليج واليمن وبعض البلدان الإفريقية.

وفي إطار مكافحة التصحر وبناء المدن وزيادة المساحات الخضراء، تضع دولة الإمارات خطط المشاريع الهندسية والعمرانية للعام ٢٠١٠ وبما يتلاءم وتكريس الطابع العمراني على أكبر قدر ممكن من الصحراء. وتمثّل هذه المشاريع بحد ذاتها إضافة مهمة للاقتصاد الوطني، وتنعكس آثارها على ازدهار صناعة البناء والتشييد والصناعات والخدمات المكملة. يضاف إلى ذلك مشاريع الطرق والجسور والموانئ.

التصنيع: تقع عملية التصنيع في دولة الإمارات ضمن الإطار الشامل للتنمية الاقتصادية المرغوب تحقيقها. والتطور الصناعي في الأعوام القليلة الأخيرة (حتى أواسط ١٩٩٤) يمكن لحظه وإيجازه من خلال ما أعلنته وزارة المال والصناعة في دولة الإمارات (حزيران ١٩٩٤) وما أكّدته في بيان إحصائي:

لقد تمّ تسجيل ٩٣ منشأة صناعية جديدة في الإمارات خلال عام ١٩٩٣، و ٢٢ منشأة جديدة أيضًا خلال الأشهر الخمسة الأولى من ١٩٩٤، ليصل عدد المنشآت الصناعية المسجلة لديها بنهاية العام الماضي (١٩٩٣) إلى ٩٤٥ منشأة و ٩٦٧ بنهاية أيار ١٩٩٤.

وهناك نسبة ٤٢٪ من المنشآت الصناعية التي تمّ تسجيلها في ١٩٩٣ تقوم في إمارة الشارقة، ووصل عددها إلى ٣٩ منشأة صناعية. وتتركز معظم هذه الصناعات في إنتاج الملابس الجاهزة والكيماويات والفايبر غلاس والمنتجات الورقية والصناعات النسيجية والقوارب والأثاث والديكور والعطور والألومينيوم والزجاج والإنشاءات المعدنية والأنابيب البلاستيكية. ويعمل في المصانع الجديدة في إمارة الشارقة ٩٥٧ عاملاً.

وتفيد إحصاءات لوزارة التخطيط أنّ عدد المصانع التي يعمل في كل منها ١٠ عمال وأكثر يبلغ نحو ١٠ آلاف منشأة صناعية. لكن إجمالي المصانع المسجلة لدى وزارة المال والصناعة وصل في نهاية أيار ١٩٩٤ إلى ٩٦٧ مصنعًا على مستوى الإمارات.

وتحتل إمارة الشارقة المرتبة الأولى في عدد المصانع المسجلة لدى الوزارة وبواقع ٣٥٦ مصنعًا. وتليها إمارة دبي بواقع ٣٠١ مصنع، فإمارة أبو ظبي بواقع ١٢٩ مصنعًا، ثم إمارة عجمان بواقع ١٠٨ مصانع، ورأس الخيمة ٤٣ مصنعًا، وأخيرًا أم القيوين والفجيرة بواقع ١٥ مصنعًا لكل منهما.

وفي بيان وزارة المال والصناعة أيضًا (حزيران ١٩٩٤) أن قطاع الصناعة المعدنية والمكائن والمعدات يحتل المرتبة الأولى لجهة عدد المصانع المسجلة بواقع ١٩١ مصنعًا. ثم قطاع الغزل والنسيج (١٣٠ مصنعًا)، وقطاع الخامات التعدينية (١٢٦ مصنعًا)، وقطاع الصناعة الغذائية (١٠٠ مصنع)، وصناعة الخشب (٧٥ مصنعًا) والصناعات التحويلية (٥٥ مصنعًا)، وتشمل صناعة الورق ٥٤ مصنعًا وقطاع الصناعة المعدنية الأساسية ١٩ مصنعًا.

وتتوزع الصناعات الغذائية في الإمارات السبع بواقع ١٣ مصنعًا في أبو ظبي، و ٤٢ في دبي، و ٨٢ في الشارقة، و ٧ في عجمان، و ٣ في أم القيوين، و ٥ في رأس الخيمة، و ٢ في الفجيرة. كما تتوزع صناعة الغزل والنسيج بواقع ٩ مصانع في أبو ظبي، و ١١ في دبي و ٦٤ في الشارقة، و ٢ في أم القيوين، و ٢ في رأس الخيمة.

وتتركز صناعة الخشب في إمارة الشارقة حيث يوجد ٤٦ مصنعًا مقابل ١٩ في دبي و ٧ في عجمان، و ٢ في أبو ظبي، وواحد في رأس الخيمة.

أما صناعة الورق فتتوزع بمقدار ٢٦ مصنعًا في دبي، و ١٢ في أبو ظبي، و ١٠ في الشارقة، و ٦ في عجمان. فيما تتوزع الصناعة الكيماوية على ٨٥ مصنعًا في الشارقة، و ٥٥ في دبي، و ٢٥ في أبو ظبي، و ١٤ في عجمان، و ٢ في أم القيوين، و ٤ في الفجيرة.

وتتوزع صناعة الخامات التعدينية بواقع ٢٥ مصنعًا في أبو ظبي، و ٤٢ في دبي، و ٢٥ في الشارقة، و ٩ في عجمان، و ٧ في أم القيوين، و ١٤ في رأس الخيمة، و ٤ في الفجيرة. كما تتوزع الصناعات المعدنية الأساسية بواقع ١٠ مصانع في الشارقة، و ٦ في دبي، و ٢ في أبو ظبي، وواحد في رأس الخيمة. فيما تتوزع الصناعات المعدنية والمكائن والمعدات بواقع ٨٦ مصنعًا في دبي، و ٥٩ في الشارقة، و ٣٤ في أبو ظبي، و ٢١ في عجمان، وواحد في أم القيوين، و ١٣ في رأس الخيمة، و ٣ في الفجيرة. كما تتوزع الصناعات التحويلية بواقع ١٤ مصنعًا في دبي، و ٢٩ في الشارقة، و ٧ في أبو ظبي، و ٢ في عجمان، و ٢ في الفجيرة، وواحد في رأس الخيمة.

اكتفاء غذائي: تمكنت الإمارات، خلال عقدين من الزمن، من سدّ حوالي ٦٠٪ من احتياجاتها الغذائية، وهي في طريقها إلى تضييق الفجوة لتصل إلى الاكتفاء الكامل وتحقق الأمن الغذائي. ولهذا الجانب في اقتصاد الإمارات ارتباط مباشر بدول مجلس التعاون الخليجي الست، حيث هناك اتفاقية موحدة طالت قطاعات متعددة بدءًا بتحرير التجارة وتوحيد التعرفة الجمركية وانتهاءً بإزالة القيود على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال بين دول المجلس. وعلى رغم التوصيات التي أصدرها وزراء الزراعة في دول المجلس منذ عقد أول اجتماع لهم في مدينة الرياض في السعودية (كانون الثاني ١٩٨٣) والتي استهدفت جميعها وضع أسس زراعية مشتركة لتحقيق التكامل الزراعي وتوفير الاحتياجات الغذائية الوطنية إلا أنه ما نفذ منها أو تحقق لا يقترب بدول المجلس من حدود الأمن الغذائي، بالإضافة إلى أن معظم دول المجلس ما زالت تنتهج سياسات خاصة ولا تولي الأهمية الكافية للجانب الزراعي كما هو الحال في الإمارات والسعودية، أو التعاون والتنسيق في ما بينها للنهوض بهذا القطاع.

وقد تمكنت الإمارات، باستخدام أحدث الوسائل والتقنيات، للخروج بالزراعة من حدود الواحات والقرى إلى الصحراء التي أصبحت تحتضن اليوم (أوائل العام ١٩٩٤) أكثر من ١١٤ نباتًا، وزادت مساحة الأراضي المزروعة من ٢٥٠٠ هكتار في العام ١٩٦٨ إلى أكثر من ٤٦ ألف هكتار عام ١٩٩١ تنغرس فيها جذور نحو ١٨ مليون شجرة نخيل، وتجود بمختلف الأنواع من الخضار والفواكه.

من المشاريع المهمة، في إطار سياسة الاكتفاء الغذائي، مشروع فريد لتربية الأسماك (بدأ تنفيذه في ١٩٨٦) أقامه مركز الأحياء البحرية الإماراتية في خمس بحيرات اصطناعية في قلب الصحراء بين مدينتي أبو ظبي ودبي وفي منطقة تدعى عجبان. وقد بلغ الإنتاج من أسماك المزارع في دولة الإمارات (أوائل ١٩٩٤) حسب الأرقام الرسمية أكثر من ١٢,٦ مليون طن من مجمل الإنتاج العالمي الذي يصل إلى ٩٦,٩ مليون طن سنويًا، أي ما نسبته ١٣٪.

استثمارات أجنبية: في أواخر ١٩٩٣، كان لليابان ٦٩ شركة في الإمارات، سبع منها تعمل في مجال النفط والتكرير، و ٢٣ في مجال التجارة، و ٢١ في الصناعة و ١٨ في مجالات أخرى. واليابان دائمة الدراسة والبحث والزيارات وتقديم العروض للمزيد من الاستثمار في الإمارات أو تنفيذ المشاريع. وتتركز فرص استثماراتها في شكل أساسي على الصناعات الخفيفة والمتوسطة. ولدى اليابان استثمارات مشتركة كبيرة الحجم مع الولايات المتحدة ودول صناعية أخرى. والإمارات أكبر شريك تجاري لليابان بين دول مجلس التعاون، ويشكل التبادل التجاري معها ثلث حجم التبادل التجاري الياباني – الخليجي (١٩٩٢ – ١٩٩٣). ويكاد لا يمر شهر إلا وتتلقى فيه الإمارات عروضًا للاستثمار الأجنبي فيها، سواء من دول أو من شركات.

وفي نيسان ١٩٩٤، أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، مرسومًا اتحاديًا بالمصادقة على اتفاق لحماية وتشجيع الاستثمارات بين دولة الإمارات وجمهورية الصين الشعبية. وكانت العلاقات بين البلدين شهدت تطورًا ملموسًا عقب زيارة قام بها الشيخ زايد لبكين عام ١٩٩٠ وتمّ خلالها توقيع اتفاقات عدة بين البلدين من شأنها زيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بينهما. وينص الاتفاق الأخير على منح الحماية والأمان للاستثمارات الخاصة بمستثمري كل من الدولتين في الدولة الأخرى؛ ويؤكد عدم تعرض الاستثمارات في أي من الدولتين للتأميم أو المصادرة أو الاستيلاء أو نزع الملكية أو إخضاعها لأي إجراءات أخرى ذات أثر مماثل. وهذا الاتفاق قد مرّ بمراحل مختلفة بدأت عام ١٩٨٩ وانتهت عام ١٩٩٣ بتوقيعه ثم اعتماده سنة ١٩٩٤.

أما الاستثمارات الخارجية الأهم في الإمارات فهي استثمارات الخليجيين. فالسعوديون الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها في الإمارات ارتفع عددهم إلى ٥٧٥ مستثمرًا عام ١٩٩٢ في مقابل ٢٥٨ عام ١٩٩١، ليشكل السعوديون لوحدهم ٢٣٪ من إجمالي عدد المستثمرين الخليجيين الذين يعملون في الإمارات والبالغ عددهم ٢٥٣١ مستثمرًا. وهناك ٧٠٪ من المستثمرين السعوديين يعملون في مجال التجارة، والباقون في المجالات الأخرى.

لكن الكويتيين لا يزالون يتقدمون السعوديين، إذ بلغ عدد المستثمرين الكويتيين في الإمارات ٦٩٤ شخصًا. ويأتي بعد الكويتيين والسعوديين، العمانيون (٥٣٣ مستثمرًا)، ثم البحرينيون (٤٣٤ مستثمرًا)، ثم القطريون (٢٩٥ مستثمرًا).

مشروع جرّ مياه نهر السند: موضوع المياه همّ أساسي في دول الخليج. ففي الوقت الذي يُقال فيه إن قطر تسعى لمقايضة الغاز الطبيعي بالمياه مع إيران، وتتجه أنظار بعض دول الخليج إلى بدائل

أخرى بعد أن جربت الكثير من الحلول المرحلية، من بينها استمطار السحب الصناعية، ويُنظر بتوجس إلى مسألة المحطات الضخمة لتحلية المياه في منطقة تكاد تكون مقفلة ومعرضة لحوادث تلوث كثيرة تزيد من نسبة التكلفة التي تتكبدها في عمليات التكرير والتحلية؛ ففي هذا الوقت، نقلت «الوسط» (العدد ٩٦ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ٤٦–٤٧) حديثًا مع وزير المياه والكهرباء في الإمارات العربية المتحدة حميد بن ناصر العويس أعلن فيه مفاجأة كبيرة قد تتحول إلى واقع ملموس على أبواب القرن الواحد والعشرين: «جرّ مياه نهر السند إلى الإمارات قيد الدرس». قال:

«ندرس الآن فكرة اقترحها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وهي نقل مياه نهر السند أو الفائض منها، وهي كميات هائلة تذهب إلى البحر ولا يُستفاد منها. لقد تمّ طرح الفكرة وهي تقضي بنقل هذا الفائض من مياه النهر قبل وصولها إلى المصب على المحيط الهندي عبر أنابيب ضخمة تحت مياه المحيط حتى الساحل الشرقي من الدولة، وتحديدًا إلى منطقة دبا حيث سيتم تجميعها في خزان طبيعي ضخم هو عبارة عن فوهة بركانية خامدة منذ زمن بعيد في هذه المنطقة، وحسب المعطيات الأولية فإن المياه سيتم توزيعها عبر شبكات توزيع ضخمة في جميع أنحاء الدولة، من دون أن تحتاج إلى ضغط إضافي في عملية التسيير وأعني الضغط الآلي (...) نحن لا نأخذ من مياه باكستان إلا ما يفيض ويذهب هدرًا في البحر، فلماذا لا تستفيد باكستان من هذه الكميات بإعطائها لنا... إننا سنأخذ ما يصب في البحر ليس إلا. وفي المقابل ستحصل باكستان على معونات وتمويل لمشاريع زراعية ضخمة في أرضها. من جانب آخر ستعبر أنابيب المياه المستجلبة المياه الدولية حتى وصولها إلى الإمارات، وغالبًا خارج المياه الإقليمية لأية دولة، باستثناء المياه الإقليمية العمانية الشقيقة (...) الشركات المكلفة تدرس الأمر وآمل ألا تزيد التكلفة عن ١٥ مليار دولار وربما أقل. لا نريد استباق الأمور لكنني شخصيًا متحمس للمشروع وفخور جدًا بفكرته. إنه الأقرب إلى العقل والمنطق، وبالتأكيد ستكون هناك ضمانات دولية تحمي المشروع ولن نتعرض للابتزاز باعتبار أننا سنتبادل المصالح مع دولة صديقة هي باكستان».

أجانب ويد عاملة وافدة: مثل الدول الخليجية الأخرى تسعى دولة الإمارات إلى الحد من تدفق اليد العاملة الأجنبية. فمواطنو الإمارات لا يمثلون حاليًا (في العام ١٩٩٤) أكثر من ٢٠٪ من مجموع السكان، بينما كانت نسبتهم ٢٣٪ في العام ١٩٨٥. وتبلغ نسبة أبناء البلاد من العاملين ٧٪، بينهم ١٪ فقط في القطاع الخاص.

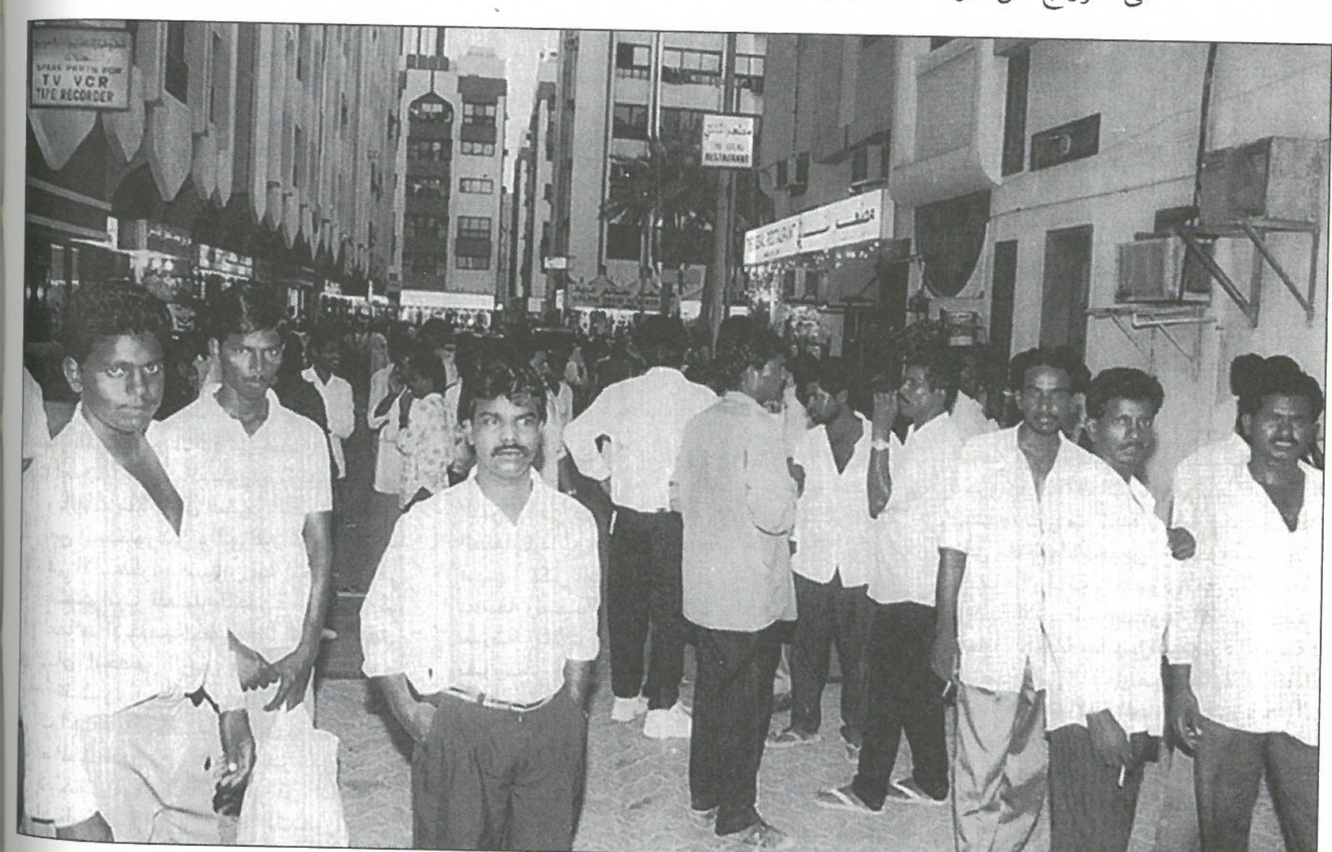
ويرى كثيرون أن هذه النسب، على هولها الديموغرافي، تبقى متفائلة، وأن الأرقام والنسب قد تكون أكثر فظاعة بدليل أن هناك دائمًا تشديدًا على أن التركيبة السكانية «تتصل بأمن الدولة واستقرارها»، وأن المناقشات الحكومية والرسمية حولها «سرية»، وهي «القضية الأولى بالنسبة إلى الوطن والمواطنين».

وعقب إحدى الجلسات السرية التي عقدها المجلس الوطني الاتحادي «البرلمان» في شباط ١٩٩٤، صرّح رئيس هذا المجلس بأن توجيهات الشيخ زايد (رئيس الدولة) طرحت، وان أعضاء المجلس اتفقوا على أهمية «طرح مشروع لتوعية المواطنين بضرورة تحمل المسؤولية، وخفض

المصروفات غير الضرورية، والمبادرة إلى الحفاظ على الوطن، واحترام القوانين والحدّ من العمال الوافدين في المنازل أو الأعمال التجارية، وأن تشرف العائلات على تربية أبنائها بدلًا من الاستعانة بالعمال الوافدين، وما يشكله ذلك من أخطار على العادات والتقاليد والتربية العربية والإسلامية».

هذا يعني، كما هو متفق عليه في جميع الأوساط الإماراتية المعنية والمطلعة، أن موضوع التركيبة السكانية والعمال الوافدين في الإمارات يشكل التحدي الرئيسي المطروح في هذه المرحلة. وهي المشكلة الأكبر من نوعها مقارنة مع دول الخليج الأخرى. وتشير إحصاءات ١٩٨٥ أن نسبة المواطنين تزيد على ٢٠٪ من السكان. ويقول إحصاء حديث (أوائل ١٩٩٤) في الإمارات أن هناك أكثر من ١٣٤ جنسية تعمل في مختلف المجالات، وأن العدد مرشح للتزايد بعد رفع قوانين المقاطعة عن دول كثيرة مثل جنوب أفريقيا، وأن الأغلبية الساحقة من اليد العاملة الوافدة هي آسيوية.

ومن المعالجات أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أقامت محاكم خاصة للنظر في مخالفات قانون العمل التي كانت تنظر فيها سابقًا محاكم عادية، ولجأت إلى إجراءات إدارية تطال العامل ورب العمل. وبهدف تشجيع نمو يد عاملة محلية أنشأت الحكومة صندوقًا (رأسماله ٥٠ مليون درهم) لتقديم قروض تصل قيمتها إلى ٥٥ ألف دولار، معفية من الفوائد، لأبناء البلاد كحافز لهم على الزواج من مواطنات الإمارات. وأوصت وزارة العمل بتطبيق نظام الحصص في ما يتعلق



آسيويون في أحد شوارع أبو ظبي.

باستيراد عمال أجانب. وتحاول الحكومة ضبط عمليات استقدام وتشغيل اليد العاملة الأجنبية على رغم أن أرباب العمل يتمتعون بحرية مطلقة في هذه المجالات. وفي أوائل ١٩٩٣، منحت الحكومة ٥١ شركة تأمين محلية وأجنبية مهلة سنة واحدة لرفع نسبة المواطنين الإماراتيين العاملين لديها، من ١ إلى ١٥٪. ووعدت وزارة الاقتصاد والتجارة بإنشاء معهد خاص لتدريب المواطنين على أعمال التأمين، على أن تتحمل شركات التأمين نفقات هذه الدورات التدريبية. ودعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى سن تشريعات تلزم الشركات الخاصة تشغيل مواطنين إماراتيين.

التركيبة السكانية أولى الأولويات: في آخر ما أظهرته الدراسات حول هذا الموضوع وما رشح من كلام للمسؤولين كتبه جورج سمعان في «الوسط» (العدد ١٢٦، تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٩٤، ص ٢٤–٢٥)، حيث جاء:

لا يحتاج زائر الإمارات ليلمس مدى خطورة هذا الخلل (في التركيبة السكانية). في الفندق والشارع والسوق والمتجر الكبير والمتجر الصغير، يشعر العربي بأنه في بلد أجنبي أو بالأحرى في بلد آسيوي. فلا الوجوه وجوهه ولا اللغة لغته ولا العادات عاداته ولا اللباس لباسه... وأفاد آخر تقدير للسكان في الإمارات أن عددهم في هذا البلد نحو مليونين و ٨٣ ألفًا لا تتجاوز نسبة أهل البلاد – وليس الأجانب – ٢٣٪ منهم وبعضهم يقول أقل، أي أن الإماراتيين باتوا أقلية في بلدهم. بينما كان عدد سكان الإمارات عام ١٩٦٨ نحو ١٧٩ ألفًا لا تتجاوز نسبة الأجانب بينهم الثلث. وليست هناك حالة مماثلة في أي دولة أو مجتمع في العالم. ما يعني أن هذا البلد في مقدم دول العالم من حيث الزيادة السكانية في العقدين الأخيرين.

ولا مجال لتعداد الأسباب وكلها معروفة قد أشبعتها الدوائر الرسمية والندوات والدراسات المتخصصة وأجهزة الإعلام الرسمي والخاص درسًا وتمحيصًا، وخلاصتها أن إنشاء البنية التحتية للدولة وعملية التنمية السريعة تطلبتا الاستعانة بالعمالة الوافدة التي انطلقت في هجرة أو «هجوم آسيوي» نحو «أرض النفط» طمعًا بدخول أفضل مما تحصل عليه في بلدانها.

وهكذا نشأت مشكلة جديدة نتيجة ارتباط الانفاق بالنمو السكاني، كلما تضاعف عدد السكان ازداد الانفاق على الخدمات وغيرها من المشاريع لتلبية الحاجات. فدخلت التنمية في شبه حلقة مفرغة. وباتت الحاجة إلى العمالة ضرورية ما دامت التنمية ناشطة، والعمالة تفرض مزيدًا من الخدمات والانفاق...

وكان الوضع يهون لو خلا تدفق العمالة الوافدة، خصوصًا من آسيا، من مشاكل وأخطار جمة على صعد كثيرة، منها البطالة المقنعة. فالعاطلون عن العمل يعدون بعشرات الآلاف ولا تخلو حياة هؤلاء من المتاعب ما يدفع بعضهم إلى ارتكاب جرائم وسرقات. كما ان تدفق سيل من الوافدين من جنسية واحدة جعلهم يعيشون إلى حد ما في «غيتو» خاص بهم تحكمه عاداتهم وتقاليدهم. وشهد مثل هذه التجمعات مشاكل أخلاقية وأمنية كادت أن تستعصي على أجهزة الأمن!

ومن الأخطار أيضًا ما يطاول اللغة والثقافة والتربية، إذ لا يخلو بيت إماراتي من عدد من الخادمات والسائقين والعمال الذين تفرض كثرتهم لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم ما يؤثر على النشء.

حتى بات يقال من باب التقريع أن المجتمع الإماراتي يخدمه الآخرون فيما أبناؤه لا يعملون. ولا شك في أن وضعًا كهذا يهدد النسيج الاجتماعي والتماسك الوطني والتجانس الثقافي للبلاد.

ولعل أخطر ما في الخلل السكاني أن نسبة ٩٠ في المئة من الوافدين هي التي تسيّر النشاطات الإنتاجية والخدماتية في البلاد، في حالة لا مثيل لها في أي بلد في العالم. إذ من المعروف أن بلدانًا أوروبية غربية عدة تضع قيودًا على دخول الأجانب، حتى ان بعضها لا يسمح بأن تتجاوز نسبة هؤلاء ٦ أو ٧ في المئة من مجموع السكان الأصليين.

وشاعت في الإمارات «تجارة الفيزا» وكثرت المحلات التجارية الصغيرة التي تعج بها البلاد، في حين أن قطاع النفط الذي يحقق للإمارات نحو ٩٠ في المئة من دخلها القومي لا يعمل فيه أكثر من ١٥–٢٠ ألفًا. وأبعد من ذلك أن كل ما يجنيه الوافدون، الآسيويون خصوصًا، يحولونه إلى أوطانهم، وهي تحويلات تبلغ عشرات الملايين من الدولارات أو الدراهم.

ولعل الخطر الأكبر في هذه الظاهرة ليس فقط إمساك الوافدين باقتصاد البلاد ومعظم نشاطاتهم التنموية والخدماتية وإفادتهم من الخدمات العامة التي تقدمها الإمارات ومعظمها تدعمه الدولة، بل تشكيل هؤلاء كتلة بشرية قابلة للتسييس إذا ما ضغط المجتمع الدولي أو الدول المعنية بأمور مواطنيها المهاجرين. فماذا يحصل مثلًا لو قرّر الوافدون أن يشكلوا نقاباتهم استنادًا إلى إعلان للأمم المتحدة في هذا المجال؟ وماذا لو ضغطت إحدى الدول مطالبة بحق مواطنيها في التجنس حيث يعملون من سنوات؟ ألا تضيع هوية البلد المضيف ما داموا يشكلون أكثرية سكانها المطلقة؟

مشكلة تحمل كل هذه الأخطار ليس سهلًا حلها. بل ربما كانت تحتاج إلى علاج على مستوى مجلس التعاون الخليجي الذي لا تخلو بعض بلدانه من أيد عاملة ومن خريجين كثر يبحثون عن عمل يوفر دخلًا محترمًا. بل ربما كانت الخطوة الأولى تفرض نوعًا من «التعريب» أي تشجيع استيراد العمال من البلدان العربية، ما يجعل الأخطار أقل.

الشيخ حمدان بن زايد أكد أن معالجة هذه المشكلة من أولى الأولويات لحكومة الإمارات، وأن إجراءات حاسمة ستتخذ على طريق معالجة الخلل، وأن مجلس الوزراء شكّل لجنة عليا برئاسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزير الدفاع تضم وزراء العدل والعمل والإعلام وغيرهم من المسؤولين الكبار المعنيين. وعقدت هذه اللجنة اجتماعين حتى الآن ودرست السبل الكفيلة بإصلاح الخلل في التركيبة السكانية.

وقال إن الإجراءات كثيرة والخيارات مفتوحة وبينها تشجيع الشركات والمؤسسات الكبيرة على اعتماد التقنيات الحديثة لتخفيف اللجوء إلى الأيدي العاملة. وكشف أن هناك نحو ٢٥٠ ألف وافد لا يعملون لدى كفلائهم الأصليين بل لدى كفلاء حاليين لم يبلغوا عنهم الدوائر المعنية. وأكد أن تدابير ستتخذ الشهر المقبل لحل هذه المسألة بمعاقبة الكفيلين السابق والحالي وذلك بتحميلهما نفقات تسفير هؤلاء المخالفين.

وأشار أيضًا إلى تدابير لمنع تأجير المواطنين الزوارق إلى آسيويين ما لم يكن معهم إماراتيون من أجل الحد من عمليات التهريب من ذهب وغيره «لأن وجود مواطن إماراتي في كل زورق يحول دون الأضرار باقتصاد البلاد ومنع المخالفات...».

وأشار إلى أن الوافدين يفيدون من الخدمات المدعومة من الكهرباء إلى المياه ويستهلكون الطرق وغير ذلك، وكلها خدمات تكلّف الدولة الكثير من النفقات، «لذلك نفكر في توصيات للحكومة بتقليل الدعم، ونحن نعلم أن المواطن الإماراتي سيتضرر، لكنه سيفيد حتمًا من تقليص عدد الوافدين».

هناك بالطبع إجراءات كثيرة لإصلاح الخلل، والمهم البدء بخطوات عملية لا تؤثر في الاقتصاد ومشاريع التنمية، خصوصًا أن اقتصاد الإمارات تعافى من آثار أزمة الخليج وهو يجتاز بسلام وسيجتاز انعكاسات تدني أسعار النفط، كما قال الشيخ حمدان الذي لاحظ أن اقتصاد بلاده هو الأفضل بين اقتصادات دول المنطقة. وذكر بأن صندوق النقد الدولي أشاد أخيرًا بالسياسات المالية والاقتصادية للإمارات، لكنه أبدى مخاوف من استنزاف الأموال في البنوك الخارجية لذلك دعا إلى استثمارها في الداخل مقترحًا تسهيلات للاستثمار المحلي (انتهى مقال جورج سمعان).

نبذة تاريخية

من القرن ١٦ إلى الاتحاد: في القرن السادس عشر بدأ ينهار الاحتكار البرتغالي للتجارة في الخليج لمصلحة هولندا وبريطانيا. وفي الربع الأخير من القرن الثامن عشر، انفردت بريطانيا بالنفوذ هناك بعد أن وطّدت هيمنتها على الهند. وبعد أن كان القراصنة العرب والأوروبيون ينتشرون في الخليج في القرنين السابع عشر والثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وقعت بريطانيا والقبائل العربية معاهدة عامة وضعت حدًا للقرصنة ولتجارة الرقيق (١٨٢٠)، ثم جرى توقيع معاهدة أخرى (١٨٥٣) اكتسب الساحل تبعًا لها إسم «الساحل المتصالح»، وأعطت بريطانيا حق مراقبة تنفيذ بنود هذه المعاهدة. وردًا على بوادر أطماع ألمانيا وروسيا في المنطقة، دخلت بريطانيا في اتفاقيات مع شيوخ القبائل تمنعهم من بيع أجزاء من أراضيهم، أو التنازل عنها لصالح أي طرف عدا الحكومة البريطانية، ومن اجراء علاقات خارجية إلّا بموافقة بريطانيا.

في ١٩٥٢، استقلت الشارقة والفجيرة بعد أن اعترفتا بحق بريطانيا في رسم الحدود وحل النزاعات بين الامارات. وفي السنة نفسها أقيم مجلس ضمّ حكام الامارات السبع برئاسة المفوض السياسي (البريطاني) في دبي. وجاء بدء إنتاج النفط في أبو ظبي في ١٩٦٢ ليفسح مجالًا جديدًا للتطور. وكانت الخطوة الأولى في هذا المجال ازاحة الشيخ شخبوط في ١٩٦٦. كذلك استفادت دبي من اكتشاف النفط. وفي ١٩٦٥، تمّ خلع الشيخ صقر، حاكم الشارقة، فقدمت كل من العراق ومصر شكوى إلى الأمم المتحدة ضد ممارسات بريطانيا في الامارات، لكن دون نتيجة.

بحلول ١٩٦٨، كان البريطانيون قد وسّعوا قاعدتهم في الشارقة التي غدت الأهم في منطقة الخليج. وفي السنة نفسها أعلنت بريطانيا ان جميع قواتها سوف تنسحب في أواخر ١٩٧١، واقترحت تحويل قوة كشافة عمان، المكونة من ١٦٠٠ رجل والخاضعة لقيادة بريطانية، إلى نواة قوة أمنية اتحادية. غير أن أبو ظبي كانت في هذه الأثناء تبني قوة خاصة بها. وفي ١٩٧٠، تمت تسوية نزاعات الحدود بين قطر وأبو ظبي ودبي.

الاتحاد وتعزيز الوحدة: كانت مقترحات الاتحاد الأصلية تشمل قطر والبحرين إلى جانب الامارات المتصالحة السبع، غير ان قطر والبحرين اختارتا عدم الانضمام. وفي أول كانون الأول ١٩٧١ أنهت بريطانيا معاهداتها مع الامارات المتصالحة. وفي اليوم التالي، شكلت إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وأم القيوين وعجمان والفجيرة دولة الامارات العربية المتحدة التي وقعت معاهدة صداقة مع بريطانيا، وانتخب حاكم أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسًا للاتحاد، والشيخ راشد بن سعيد المكتوم، أمير دبي، نائبًا للرئيس.

لقد جاءت ولادة الدولة الاتحادية الجديدة تصحيحًا لوضع شاذ. فقد كانت الامارات مجرد «مشيخات» تعتبر كل منها كيانًا سياسيًا بالغ الصغر، سواء في مساحته، أو في حجم سكانه، أو في موارده الاقتصادية (قبل ظهور النفط)، أو في مستواه الحضاري. هذا إضافة إلى أنها انفردت بظاهرة لا مثيل لها في الجغرافيا السياسية للعالم كله، الا وهي ان كل مشيخة أو إمارة تتناثر اجزاؤها كالأشلاء هنا وهناك، فتتألف كل من أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة من قسمين، وتتألف إمارة عجمان من ثلاثة أجزاء، وإمارة الشارقة من خمسة أجزاء. وأصبح من الشائع اضافة بعض المصطلحات على الامارة التي تدل (هذه المصطلحات) بحد ذاتها على هذا التناثر؛ كأن يقال مثلًا «إمارة أبو ظبي وملحقاتها أو توابعها»، إلخ... وكثيرًا ما انعكس هذا التجزيء الجغرافي على مشكلات الحدود المصطنعة التي تثار بين هذه المشيخات أو الامارات. وجاء اكتشاف النفط ليزيد من هذه المشكلات.

في ١٩٧٢، قتل حاكم الشارقة الشيخ خالد وخلفه أخوه الشيخ سلطان. وكانت ايران، قبل ذلك بقليل وعلى أثر زوال الحماية البريطانية، احتلت جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة للشارقة.

اتبعت دولة الامارات سياسة محافظة منذ نشوئها. ساندت الدول العربية التي شاركت في حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وكانت أول دولة فرضت حظرًا تامًا على صادرات البترول إلى الولايات المتحدة. وهي تنسق سياستها باستمرار مع السياسة السعودية في الخليج وفي المنطقة العربية.

في هذه الفترة، عملت حكومة أبو ظبي (بوجه الخصوص) على تعزيز الوحدة بين الامارات مستخدمة قوتها الاقتصادية لحض شركائها على الاندماج في الاتحاد بشكل أقوى وأشمل بالرغم من أن بعض الشيوخ ظلوا مترددين في التخلي عن سلطاتهم الشخصية. ففي كانون الأول ١٩٧٣ حلت حكومة أبو ظبي نفسها ليصبح بعض أعضائها وزراء اتحاديين. واشتملت عملية إعادة التنظيم

الحكومي على توسيع ملموس للسلطة الاتحادية المركزية. وفي أيار ١٩٧٥، تم الاتفاق في المجلس الأعلى (يضم حكام الامارات) على خطوات مركزية اضافية. وفي تشرين الثاني ١٩٧٥ دمجت الشارقة حرسها الوطني في قوة الدفاع الاتحادية، كذلك سلمت الاذاعة التابعة لها إلى وزارة المواصلات الاتحادية، واخضعت شرطتها لوزارة الداخلية ومحاكمها لوزارة العدل في الاتحاد؛ كما ألغت علمها الخاص لتتخذ من علم الاتحاد المثلث الألوان علمًا لها. وسرعان ما اتخذت الفجيرة ودبي قرارات مماثلة.... وفي مطلع أيار ١٩٧٦، تم التوصل إلى اتفاق دمج نهائي لقوة الدفاع الاتحادية مع قوات أبو ظبي ودبي. وعين الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي، نائب القائد الأعلى للقوات الاتحادية، في ظل والده قائدها الأعلى. وفي السنة نفسها عدلت الفقرة ١٤٢ من الدستور المؤقت على نحو حصر حق التجنيد والتسلح بالحكومة الاتحادية. وفي ١٩٧٧، أبرمت دولة الامارات اتفاقيات تعاون عسكري مع فرنسا التي وافقت على توفير الاسلحة والطائرات لقوات الاتحاد إلى جانب تدريب أفرادها.

وعرفت سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٧ مزيدًا من الخطوات في اتجاه دعم المنحى المركزي الوحدوي في دولة الامارات العربية المتحدة.

فقد وافق (١٩٧٦) الشيخ زايد على رئاسة الاتحاد مجددًا بعد أن وافق المجلس الأعلى على منح الحكومة الاتحادية سلطة أكبر في مجال الدفاع والمخابرات والهجرة والأمن العام والاشراف على الحدود. وفي مطلع ١٩٧٧، جرى تعديل حكومي أعلن فيه أن اختيار الوزراء يتم وفق الكفاءة الشخصية وليس بموجب تمثيلهم لاماراتهم كذلك أعيد تشكيل المجلس الوطني الاتحادي وفق المبادئ نفسها. وقد تمكنت الدولة الاتحادية من تخطي بعض الأزمات التي نشأت، في سنوات الاتحاد الأولى، بين قطبي الاتحاد (أبو ظبي ودبي) حول مسألة الصلاحيات الدستورية، والتمثيل الوزاري.

في الثمانينات: زادت الامارات العربية المتحدة من اتفاقاتها العسكرية وتعاونها مع فرنسا إلى حد «إمكانية الحصول على طائرات ميراج -٢٠٠٠» (ايار ١٩٨٣) وتبادل زيارات المسؤولين في البلدين.

وتميز العام ١٩٨٤ بالزيارات إلى الخارج التي قام بها رئيس الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وباستقباله لرؤساء ومسؤولي دول عربية واجنبية. ففي نيسان ١٩٨٤، استقبل مساعد وزير الخارجية الأميركية، مورفي، وطالب بتعديل جذري في السياسة الأميركية؛ وكان قبل أيام استقبل مستشار النمسا، فرد سينوفاتس، فدعاه إلى العمل من أجل أن تضطلع أوروبا بدور أكثر فاعلية في الشرق الأوسط. وقام الشيخ زايد بزيارة كينيا (نيسان ١٩٨٤)، وبنغلادش وتونس (أيار ١٩٨٤). وفي اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، وقفت الامارات إلى جانب قيام استراتيجية مشتركة ومتكاملة بين دول المجلس.

وعلى الصعيد الخارجي أيضًا، أعادت دولة الامارات علاقاتها مع مصر (التي كانت قد قطعتها مع أكثرية الدول العربية بسبب زيارة الرئيس المصري أنور السادات لاسرائيل وتوقيعه اتفاقات

كامب دافيد) في ١١ تشرين الثاني ١٩٨٧. واعلن في آب ١٩٨٨ أن دولة الامارات ستبني مصفاة للنفط في جنوب الصين لمعالجة النفط الوارد من الامارات وان المشروع هو الأول من نوعه تقوم به دولة الامارات بعدما كانت الكويت الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك استثمارًا في الصين. وقد بدأ تنفيذ المشروع، فعلًا، في نهاية ١٩٨٨، واعلن (في أواسط ١٩٤٤) عن الانتهاء منه وبدء العمل به. وكان الرئيس الصيني زار الامارات في كانون الأول ١٩٨٩، وكانت الصين تقيم علاقات دبلوماسية مع الامارات منذ ١٩٨٤. وفي السنة الأخيرة من عمر الاتحاد السوفياتي، تمّ في موسكو التوقيع على اتفاقية تعاون تجاري واقتصادي وتقني بين حكومة دولة الامارات وحكومة الاتحاد السوفياتي (شباط ١٩٩٠).

أما على الصعيد الداخلي، فقد واجهت دولة الامارات أزمة هي الأخطر منذ تأسيسها في العام ١٩٧١، وذلك في شهر حزيران ١٩٨٧ عندما أعلن الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة، تنازله عن الحكم لشقيقه الشيخ عبد العزيز بعدما اعترف، في بيان، بوقوع أخطاء في ادارة عائدات النفط والسياسة المالية للامارة. لكن تلفزيون دبي، بث في اليوم التالي، ان شقيق الشيخ سلطان أطاحه ووصف ما يجري في الشارقة بأنه «محاولة غير مقبولة للاستيلاء على السلطة بالقوة». وكان عبد العزيز يتولى منصب نائب الحاكم ورئيس الحرس الأميري، وقد وضع شروطًا عدة – في سياق تسوية الخلاف – لقبول منصب ولي العهد من بينها ان يوقّع مع أخيه القوانين الأميرية وان يتولى مسؤولية دائرتي النفط والمال وان يطبق مرسومين اصدرهما بعد الاستيلاء على السلطة يقضيان بانشاء مجلس تنفيذي وتعيين مجلس شورى لادارة الامارة. وتسوية الازمة لم يستغرق وضعها إلّا اياما قليلة، وقد توصل إليها المجلس الأعلى للاتحاد في دولة الامارات العربية المتحدة، إذ قرر اعادة الشيخ سلطان المنتخب حاكم الامارة على أن يتولى شقيقه عبد العزيز منصب ولي العهد. والمعروف أن الشيخ عبد العزيز يسيطر على حرس أميري قوامه ٢٤٠٠ رجل مسلحين بمدافع بازوكا ومدافع مركزة على سيارات جيب إضافة إلى طائرات هليكوبتر. وفي ٢٣ حزيران ١٩٨٧، التقى الشقيقان في مدينة العين (قرب أبو ظبي)، واعلن رسميًا على الأثر أن الأزمة قد سوّيت نهائيًا.

كرونولوجيا أحداث الأعوام الثلاثة الأخيرة (حتى أواسط ١٩٩٤): أهم أحداثها ما يتعلق بقضية الجزر الثلاث: أبو موسى، طنب الصغرى وطنب الكبرى (راجع الموضوع مفصلًا مباشرة بعد الانتهاء من هذه الكرونولوجيا). وهذه عناوين أهم أحداث سنة ١٩٩٢: – ٢٣ شباط، دولة الامارات وفرنسا تجريان مناورات عسكرية مشتركة. – ٢٣ آذار، الامارات وعُمان تتفقان على اعتماد مواطنيهما بطاقات الهوية لعبور الحدود. – ٨ نيسان، ايران تستكمل احتلال جزيرة أبو موسى. – ١٥ نيسان، الامارات تبلغ جيرانها ان ايران طردت مواطنيها من الجزيرة. – ١٩ نيسان، طهران تؤكد أن لا تغيير في جزيرة أبو موسى وان الاتفاق مع الشارقة قائم. – ٢٠ نيسان، وساطة عُمانية بين الامارات وايران في شأن أبو موسى. – ٢٣ نيسان، طهران تنفي طرد السكان العرب من جزيرة أبو موسى. – ٢٨ حزيران، روسيا ترد إيجابًا على طلب الامارات شراء أسلحة. – ٩ أيلول،

دول الخليج ترفض استمرار الاحتلال الايراني للجزر الثلاث التابعة للامارات. – ١٠ أيلول، ايران تؤكد تمسكها بالجزر الثلاث. – ١٣ أيلول، المجلس الوزاري للجامعة العربية يقرر تدويل احتلال جزر الامارات. – ١٦ أيلول، الامارات تؤكد تصميمها على استعادة سيادتها على الجزر وايران تلوّح بـ «رد متصلب». – ١٧ أيلول، طهران تتحدث عن اعتقال «غرباء مسلحين» في أبو موسى، ورفسنجاني (الرئيس الايراني) يأمر «الحرس الثوري» (الايراني) بالاستعداد شعبيًا وعسكريًا. – ٢٧ أيلول، مفاوضات مباشرة بين إيران والامارات في ابو ظبي في شأن الخلاف على الجزر. – ٢٨ أيلول، فشل المفاوضات والامارات تدول قضية الجزر. – ١٠ تشرين الأول، ايران ترفض التحكيم الدولي في النزاع على الجزر. – ٢٣ كانون الأول، قمة قادة مجلس التعاون الخليجي تدين الاحتلال الايراني للجزر. – ٢٦ كانون الأول، رفسنجاني يهدد بـ «بحر من الدماء» والامارات تحدد ٣ خيارات مع إيران.

وفي سنة ١٩٩٣: ٤ كانون الثاني، رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ناقش ووزير الدفاع الروسي بيع الامارات طائرات حربية متطورة. – شباط، تم تعيين أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في الامارات، واعلن الشيخ زايد (بعد يومين) ان العلاقات مع إيران «رهن احترامها سيادتنا»؛ وبعد أيام، عرضت روسيا في أبو ظبي سلاحًا منافسًا لصواريخ باتريوت واشترت الامارات ٤٣٦ دبابة فرنسية من طراز لوكلير واعلنت عن صفقات مع أميركا وبريطانيا، خصوصًا صفقة طائرات أباتشي للقوات الجوية الاماراتية. – ٢٦ نيسان، التقى الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة الاماراتي للشؤون الخارجية وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي بوساطة من عُمان وسوريا؛ وعقد الشيخ زايد قمة مفاجئة مع السلطان قابوس بن سعيد في العين، وتركزت المحادثات على اتفاقات ترسيم الحدود بين السلطنة وبعض الامارات الشمالية الأعضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة.– ١١ أيار، أكد المجلس الاتحادي للامارات قلقه من الاجراءات الايرانية وايد موقف الحكومة في قضية الجزر. – ١٢ تموز، أقرت الامارات مسودة قانون تحدد مياهها الاقليمية. – ١٦ آب، أكدت أبو ظبي أنها ما زالت تفضل حوارًا مباشرًا مع طهران في شأن الجزر. – ٢٨ أيلول، كررت ابو ظبي استعدادها لحل الخلاف مع ايران سلمًا. – ٨ تشرين الأول، تسلمت الامارات الدفعة الأولى من طائرات أباتشي الأميركية. – ٨ تشرين الثاني، بدء اجتماعات وزراء الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي وقرار بانشاء شبكة موحّدة للانذار المبكر. – ٢ كانون الأول، عرض عسكري كبير في أبو ظبي لمناسبة مرور ٢٢ سنة على قيام اتحاد دولة الامارات، والشيخ زايد يدعو إيران إلى حوار لإنهاء احتلال الجزر الثلاث. – ٢٣ كانون الأول، إيران تدعو الامارات إلى مفاوضات مباشرة لكنها تجدد التمسك بـ «سيادتها» على الجزر الثلاث.

وفي سنة ١٩٩٤ (حتى أواسطها): ١٢ كانون الثاني، تصعيد إيراني بتحميل دولة الإمارات مسؤولية تعليق المفاوضات في شأن الجزر الثلاث. – ٦ نيسان، عودة قوات دولة الإمارات العاملة في الصومال لأكثر من ٤٥٠ يومًا في إطار القوات المتعددة الجنسيات، ويأتي هذا بعد أن قررت الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية والدول الأخرى التي شاركت في قوات حفظ السلام

في الصومال الانسحاب. — ٩ نيسان، وساطة مصرية — إماراتية لحل النزاع في اليمن. — ١٢ نيسان، زيارة وزير خارجية باكستان للإمارات التي نوّهت بالتعاون وتطور العلاقات بين البلدين؛ وزيارة رئيس وزراء ليتوانيا للإمارات وبحث في العلاقات بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية وطلب ليتوانيا شراء نفط إماراتي يعوضها عن النفط الروسي. — ١٦ نيسان، زيارة وزير خارجية إيرلندا للإمارات وبحث في التطورات في منطقة الخليج والشرق الأوسط وتطوير العلاقات بين البلدين. — ٢١-٢٢ نيسان، نشاط مكثف لأبو ظبي مع سفراء الولايات المتحدة، وروسيا والنروج في شأن قضايا البوسنة، والقدس (فلسطين) إضافة إلى القضايا التي تهم العلاقات الثنائية. — الأسبوع الأخير من نيسان، حفل بالمشاورات المتعلقة بقضايا بارزة، إذ تشهد زيارة الرئيس المصري حسني مبارك لأبو ظبي، وزيارة محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فيما زار ولي عهد أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مدينة صحار العمانية، وزار المملكة العربية السعودية وفد أمني كبير من وزارة الداخلية في الإمارات. — الأسبوع الأول من أيار، حادث تسلل مسلح أدّى إلى اشتباك مسلح هو الأول من نوعه حصل قرب شواطئ الإمارات العربية المتحدة، امتنعت السلطات عن الإعلان عن هوية المتسللين المسلحين والبلد الذي جاؤوا منه، فيما سار اعتقاد بأنهم إيرانيون. — وتميز شهر حزيران بجهود في شأن المسائل الحدودية وحلّها سواء بين الإمارات التي تشكل دولة الاتحاد أم مع الدول المجاورة، وقد حققت هذه الجهود نجاحات لأنها اعتمدت ثلاثة مبادئ رئيسية هي سياسة «النفس الطويل» واعتماد الحلول السلمية والمحافظة على علاقات حسن الجوار؛ فقد وقعت اتفاقية تعيين الحدود البرية بين إمارتي رأس الخيمة وأم القيوين الشماليتين التي وقعها حاكما الإمارتين الشيخ راشد بن أحمد المعلا (أم القيوين)، والشيخ صقر بن محمد القاسمي (رأس الخيمة)، وذلك على أثر جهود بذلها رئيس دولة الاتحاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ونائبه حاكم دبي الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، خصوصًا أن أراضي الإمارتين متداخلة ويصعب من حيث تضاريسها معرفة الحدود الفاصلة بينهما بدقة. وقد فتح هذا الحل المجال للتفرغ لحل بقية المسائل الحدودية الأخرى التي لم تشكل مشاكل حقيقية. والأمر يختلف بالنسبة إلى النزاع مع إيران على الجزر الثلاث؛ فهذه ليست حدودية بمعنى أنه ليس هناك تداخل، وأن طريقة حلّها تختلف عن الحلول مع الدول الخليجية العربية التي تتداخل أراضيها مع أراضي الإمارات.

أبو موسى
وطنب الصغرى وطنب الكبرى

تعريف

جزيرة أبو موسى: أقرب الجزر الثلاث إلى شواطئ الإمارات (على مسافة ٣٥ ميلًا بحريًا عن إمارة الشارقة) تبلغ مساحتها ٣٥ كلم^2، وعدد سكانها العرب حاليًا أقل من ربع السكان الأصليين، إذ أفرغت مع الوقت من سكانها العرب. فيها مجموعة من التلال الصخرية (جبال) أهمها جبل الخلوة، وجبل حارب وجبل سليمان، تستغلها إيران لإقامة منشآت إدارية ومواقع مراقبة. وقد



منازل العرب في أبو موسى... أطلال.



ثكنة ايرانية في أبو موسى.

تضاعف التشدّد الإيراني فيها ضد سكانها العرب، فمنعتهم السلطات من إصلاح منازلهم أو ترميمها، وحوّلت الجزيرة قاعدة عسكرية ضخمة تعج بمنصات صواريخ سكود والمضادات والبوارج العسكرية. ومن المعروف أنه حتى ١٩٦٣، لم يكن في أبو موسى إيراني واحد يقيم فيها، وأن الحضور الإيراني الكبير بدأ مع قدوم قوات الجيش الإيراني في ١٩٧١، حيث بدأت أبو موسى تتعرض لعملية تغيير قسرية ومدروسة. تستند إيران إلى لوائح أسمية وضعتها لسكان الجزيرة من العرب عندما دخلت إليها إثر توقيع مذكرة التفاهم، وهي لا تعترف بسواها، وتمنح تصاريح إقامة للمواطنين العرب تحمل العنوان التالي: «الجمهورية الإسلامية الإيرانية محافظة أبو موسى».

جزيرة طنب الصغرى: طولها ميل واحد، وعرضها ثلاثة أرباع الميل وتبعد عن طنب الكبرى ٨ أميال بحرية.

جزيرة طنب الكبرى: طولها ٩ أميال وعرضها ميلان، وتبعد قرابة ١٧٠ ميلًا عن جزيرة حسم أو قشم كما يسميها الإيرانيون و ٤٦ ميلًا بحريًا عن ساحل الإمارات.

تستخدم إيران (في الوقت الراهن) الجزيرتين (الصغرى والكبرى) كموقعين عسكريين وترسو في مياههما زوارق للبحرية الإيرانية تقوم بدوريات مكثفة للتفتيش والمراقبة. وفي طنب الكبرى محطة رادار.

أقفلت المدرسة في طنب الكبرى، وهجرها أهلوها العرب وهم ٢٥ منزلًا لأسر البحارة والصيادين من أبناء الإمارات في أواخر ١٩٩٣.

كانت جزيرة طنب الكبرى مقصدًا للسفن والزوارق العابرة بين المحيط الهندي والخليج العربي تتزود منها بالماء العذب وهو موجود بكثرة فيها. وتوجد في الجزيرة منارة ترشد العابرين، ومحطة وقود. عمدت زوارق الحراسة الإيرانية في الجزيرة أكثر من مرة إلى احتجاز الصيادين وقطع شباكهم والتحقيق معهم، مما دفع صيادي رأس الخيمة إلى التخلي عن مصدر رزق أساسي للكثير من العائلات.

تاريخ الصراع على الجزر

مجلة «الوسط» (العدد ٨٦، تاريخ ٢٠ أيلول ١٩٩٣، ص ١٦–١٩) نشرت دراسة عن تاريخ هذا الصراع قدّمت لها بهذه العناوين: «إيران عرضت أولًا استئجار جزيرتي طنب أو شراءهما، واستخدمت القوة... بعد تمسك رأس الخيمة بسيادتها – طهران استغلت مذكرة تفاهم مع الشارقة لإلغاء الهوية العربية لجزيرة أبو موسى – دور غامض لبريطانيا في المفاوضات والشاه يحتكم إلى خريطة ملغية». لم تشر المجلة إلى إسم الكاتب، لكنها ذيّلت الدراسة بهذه العبارة: «جميع الوثائق والمستندات الخاصة بالجزر محفوظة لدى مركز الوثائق في أبو ظبي ونشر بعضها في كتاب: دولة الإمارات وجيرانها للدكتور محمد مرسي عبد الله»:

بين ساحلي الخليج: في سجل تاريخ منطقة الخليج الكثير من موجات الهجرة بين ساحلي الخليج، ولعل أهمها تلك التي رافقت الفتوحات الإسلامية نحو الساحل الشرقي، حتى إن الساحل الإيراني على الخليج تحوّل منذ ذلك التاريخ عربيًا بسكانه وثقافته، ما ساهم في تقوية الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين سكان ضفتيه. وأحدث سقوط الدولة الصفوية في إيران عام ١٧٢٢ فوضى داخلية ضيعت نفوذ الحكومة الإيرانية المركزية وتركت فراغًا سياسيًا على الساحل الإيراني في الخليج ما ساهم بقيام هجرات عربية واسعة من عرب الخليج نحو هذه الشواطئ لظروف عاشتها شبه الجزيرة العربية.

وقد عاشت هذه القبائل العربية في عزلة تامة عن باقي مناطق الهضبة الإيرانية العالية لأسباب مذهبية أساسًا فقد كانت هذه القبائل من السنة في حين يعتنق السكان الإيرانيون المذهب الشيعي. ويسجل أول وصف حي للقرى العربية فوق هذا الشاطئ على لسان الرحالة الألماني نيبور الذي زار المنطقة عام ١٧٦٥ وتقاسم السلطة يومها المطاريش وهم قبيلة عربية معروفة استقرت في بوشهر، والقواسم وهم سادة لنجة حاضرة العرب وعاصمتهم على الساحل الشرقي للخليج. ثم جاء بعده لوريمر البريطاني ليفصل أكثر واقع القرى العربية هناك والقبائل ومناطق نفوذها على الشكل الآتي:

القواسم: في لنجة ودوان وبستانة وشيغوه.

بني حماد: في نخيلوه ومقام ومرباغ قلعة وجزيرة الشيخ شعيب.

آل علي: في شارك وجزيرة قيس.

عبيدلي: في شبكوه وشيروه وجزيرة هندرابي.

مرازيق: في موغوه وبستانة وجزيرة فارور.

النصور: في طاهري وكنجون.

الحرم: في عسياوه وناباند.

البوفلاسة: في جزيرة هنجام.

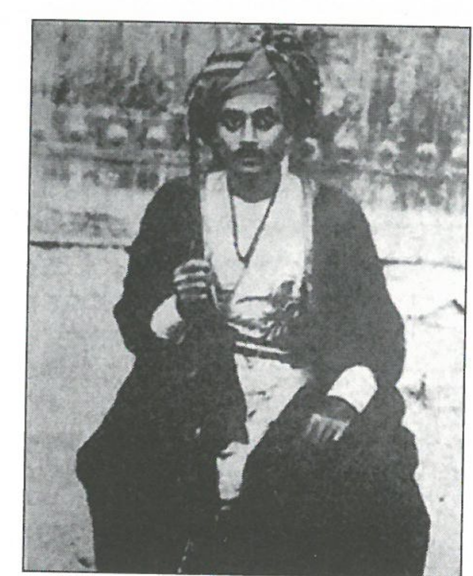
البوسميط: في بندر لنجة.

بني معين: في جزيرة الجسم.

وأثناء حكم أسرة قاجار في طهران بين ١٧٩٦ و ١٩٢١، قامت إيران بمحاولات كثيرة لطرد العرب من مناطق نفوذهم فقلصت من نفوذ أصدقائهم وعلى رأسهم الشيخ خزعل رئيس قبيلة بني كعب عام ١٩٢٤ على يد رضا شاه مع بدايات تسلمه السلطة. وكان خزعل يسيطر على منطقة عربستان بأسرها (عربستان تعني أرض العرب).

ويعود تاريخ أول احتكاك صدامي بين الحكومة الإيرانية وعرب الشاطئ الشرقي من الخليج إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر عندما وصل إلى لنجة حاكم بندر عباس شاه زاده محمد مرتضى الذي جاءها للتوسط في خلافات قبلية فتقرر فرض ضريبة مقدارها ١٩٠ ألف تومان تدفع للحكومة في طهران ما تسبب في ضيق كبير للعرب من التجار والشيوخ وقلل من استقلالهم فبدأوا بالعودة إلى الساحل الآخر الغربي.

وفي العام ١٨٩٩ أعلن سقوط إمارة القواسم في لنجة، لتبدأ سلطة الحكومة المركزية الإيرانية



الشيخ محمد بن خليفة القاسمي آخر القواسم الذين حكموا لنجة على الساحل الايراني.

على الساحل الشرقي للخليج، وليبدأ نزاع آخر في أمكنة أخرى هي جزر الخليج التي انكفأ إليها العرب من القبائل المذكورة. وكانت أولى المواجهات في الجزر مع قبيلة البوفلاسة في جزيرة هنجام الاستراتيجية. فقد حاولت إيران فرض ضرائب على وارداتها عام ١٩٤٠ وأرسلت لتنفيذ غرضها قوات من الجنوب الايراني، فطلب سكانها العون والحماية من سلطان مسقط وعمان، إلا أن هذا لم يردع الحكومة الايرانية فقررت إقامة دار للجمارك في الجزيرة جبت الضرائب بالقوة. إلى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى فتبدلت ظروف كثيرة وسقطت الجزر بمعظمها في أيدي الايرانيين ومنها صري وفارور وحسم وغيرها.

أسباب الصراع على الجزر: كانت قضية السيادة على جزر صري وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى سبب النزاع الرئيسي بين الإمارات المتصالحة (قبل الاتحاد) وإيران، وقد اتضحت معالم هذا الصراع أواخر القرن الماضي. وتقع هذه الجزر جميعها على مدخل الخليج. وتشكل، على رغم صغر مساحتها، مواقع استراتيجية بالغة الأهمية لأسباب منها:

أولًا: يقع الممر الملاحي الأكثر عمقًا في الخليج بين هذه الجزر والساحل الايراني.

ثانيًا: استخدام هذه الجزر موانئ، وملاجئ للسفن عندما يكون البحر عاصفًا. علمًا أن الشيوخ القواسم استخدموها مشتًى لأسرهم ومراعي لحيواناتهم أثناء فصل الربيع.

وفي المراجع والمصادر أن ملكية الجزر تقاسمها فرعا القواسم أبناء العمومة وحددت تبعيتها عام ١٨٣٥ في رسالة أرسلها الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة إلى الكولونيل البريطاني بيلي يوضح فيها ما اتفق عليه بقوله إن: طنب الكبرى وطنب الصغرى وصري وهنجام قد تمّ الاتفاق بخصوصها كذلك صير بونعير وفارور. وتمّ تقاسمها بين أبناء العمومة من القواسم وتأتي

أول إشارة بريطانية رسمية إلى ملكية الجزر من «مرشد الخليج الفارسي» عام ١٨٧٠ وتذكر هذه النشرة أن جزر صري وطنب نابير (أي الصغرى) وطنب الكبرى وأبو موسى تتبع شيخ القواسم، وقد أقرّت الوثائق المحفوظة والمراسلات الرسمية المتداولة في ذلك الوقت أن الشيخ حميد بن عبد الله القاسمي حاكم رأس الخيمة بين عامي ١٨٦٩ و ١٩٠٠ كان صاحب السيادة على طنب، لكن الوكيل السياسي البريطاني في الشارقة يومها أراد انتهاز فرصة حدوث خلافات بين أبناء العمومة من القواسم في لنجة وساحل عمان (حدث ذلك في عز المواجهات البحرية بين البريطانيين والقواسم الرافضين الهيمنة البحرية البريطانية في المنطقة) فاعترف ومعه مساعده الضابط فريزر بملكية قواسم لنجة لكل من طنب الكبرى وصري وفارور.

وتتابعت الأحداث، ففي ١٨٧٥ طلب المقيم السياسي ممثل بريطانيا روس من الوكيل السياسي حاجي عبد الرحمن في الشارقة دراسة أمر ملكية هذه الجزر إثر نزول رجال مسلحين من الشحوح وغيرهم في جزيرة أبو موسى بإيعاز من الشيخ سالم بن سلطان القاسمي، وكثرت التعديات وعمليات الشد واللين بتحريض من الطرفين الإيراني والبريطاني إلى أن اتفق القواسم في ما بينهم وأعيدت طنب إلى قواسم رأس الخيمة.

خريطة إيران البريطانية: ومرة أخرى كانت للبريطانيين يد في إثارة النزاع على الجزر مجددًا. كيف؟

في الوقت الذي عرف المقيم السياسي البريطاني كذلك الوكيل المعتمد ما اتفق عليه القواسم وشرعيتهم في الجزر المذكورة كانت هناك دوائر بريطانية أخرى لا تزال تعتمد فكرة أساسها أن طنب وأبو موسى وصري تابعة لقواسم لنجة الذين تحوّلوا إلى موظفين إيرانيين بعد استيلاء يوسف بن محمد عام ١٨٧٠ على الحكم في لنجة. وعندما أعدّ فرع الاستخبارات التابع لوزارة الحربية البريطانية خريطة لإيران عام ١٨٨٦ ظهرت هذه الجزر الثلاث وقد لونت بلون الأراضي الإيرانية نفسها، وقد وضعت هذه الخريطة الديبلوماسية البريطانية في موقف حرج في ما بعد إثر وصول نسخ منها إلى الحكومة الإيرانية. وكانت هذه الخريطة موضع جدل ساخن وقال البريطانيون انهم وضعوها لأغراض حربية فقط!

الشاه يستند إلى الخريطة: في ١٩ نيسان ١٨٨٨ أبلغ سير دراموند وولف الوزير المفوض البريطاني في طهران وزير الخارجية الماركيز سالزبري أن روس قد اكتشف مؤامرة دبّرها رئيس الوزراء الإيراني أمين السلطان لزيادة النفوذ الروسي في الخليج وذلك إلى حد التنازل عن إحدى الجزر لروسيا لتتخذها محطة فحم. وفي ٢٠ تموز من العام نفسه أجابت الحكومة الإيرانية في ردّها على مذكرات الاستفسار البريطانية أن شيوخ لنجة من القواسم كانوا حكامًا إيرانيين وأصحاب سيادة على صري وغيرها، ولذلك فليست هناك حاجة تدعو إلى تقديم دليل على أن الجزيرة إيرانية!!

وفي مناقشة خاصة بالحدود الإيرانية قدّم الوزير المفوض البريطاني في طهران، بتعليمات من المركيز سالزبري، نسخة من الخريطة التي أعدّتها وزارة الحربية وقد علّق الشاه فورًا عندما رأى

الخريطة كيف أن جزر طنب وصري تعتبر أراضي إيرانية بشهادة البريطانيين! واعتذر دراموند وولف في ما بعد عن تقديم هذه الخريطة إلى شيوخ الساحل العربي والتي أتت بنتائج سيئة لم تكن متوقعة بالنسبة إلى قضية الجزر.

وقد رأت الخارجية البريطانية يومها أن تغض الطرف عن هذه المسألة تمامًا لإنهاء مفاوضاتها مع الشاه في خصوص الحدود الأفغانية – الإيرانية. ولخّص تشرشل الأمر يومها في رسالة تسحب يد بريطانيا تمامًا من موضوع النزاع على الجزر وقرارها بعدم التدخل فيه!

وفي ظل تقهقر سلطة القواسم في لنجة وتراجعهم نحو الجزر وقع حادث مهم في نهاية آذار ١٩٠٤ وهو وصول كبار التجار من الساحل الإيراني بصحبة عائلاتهم إلى الجزيرة بقصد تحويلها إلى ميناء يحل مكان لنجة على المستوى التجاري. وفي العاشر من آذار رفع علم الشارقة فوق الجزيرة مجددًا وكذلك فوق جزيرة طنب. وحدث ما توقعه الجميع إذ قدمت مجموعة من رجال الجمارك الإيرانية في نهاية (آذار) ١٩٠٤ إلى جزيرتي أبو موسى وطنب وأزالت الأعلام العربية ورفعت العلم الإيراني وأقامت عددًا من الحراس. واتهمت بريطانيا يومها السفارة الروسية بأنها وراء الخطوة الإيرانية. ثم تراجعت طهران وسحبت أعلامها وحرسها بعد مشاورات صعبة قادها اللورد كيرزون. إلا أن صري كانت أصبحت في أيدي الإيرانيين باعتبار أن العرب لم يطالبوا بها لزمن طويل!

قصة الفنارة أو المنارة في طنب الكبرى: مع بداية ١٩١٢ قررت السلطات البريطانية في الخليج إنشاء فنارة فوق جزيرة طنب الكبرى وبعد موافقة السلطات في لندن بالاتفاق مع الشيخ صقر بن خالد باعتباره حاكم رأس الخيمة وسيد الجزيرة. وفي ١٥ تموز ١٩١٣ بدأ استخدام الفنارة للمرة الأولى.

وفي ١٩٢١ اعترفت حكومة الهند باستقلال رأس الخيمة واعتبرت جزيرة طنب ضمن أملاكها بينما احتفظت الشارقة بجزيرة أبو موسى.

ومنحت شركة بريطانية امتيازًا للحفر واستخراج المغر (معدن أحمر كان له استخدامات عدة أبرزها صباغة الصوف وصنع الدهانات) واحتجت إيران على الأمر لأنه يؤثر في عمل مناجم وعمليات تنقيب في هرمز، وحرّضها أحد المستفيدين الإيرانيين على عرض مطالبها في طنب وأبو موسى وغيرهما على عصبة الأمم. وفي خريف ١٩٢٥ أرسلت طهران زورقًا بخاريًا مسلحًا إلى جزيرة أبو موسى لتفتيش مناجم المغر فيها والهدف من هذا الضغط في أبو موسى هو طنب الكبرى التي اعتبرتها إيران موقعًا حيويًا وأساسيًا لها على الخليج لقربها من السواحل الإيرانية. وفي العام نفسه اقترح تيمورتاش وزير البلاط الإيراني في ذلك الوقت تخلي بلاده عن مطالبها في أبو موسى وغيرها في مقابل استئجار طنب الكبرى وتملك إيران المنارة المقامة عليها. ووافق كلايف ممثل بريطانيا في المفاوضات على الأمر شرط إبقاء ملكية الفنار للبريطانيين الذين بنوه! وعندما عرض اقتراح التأجير على شيخ رأس الخيمة رفض المبدأ رفضًا قاطعًا، على رغم الكساد الذي كانت تعيشه إمارته في ذلك الوقت، ورفض أيضًا فكرة البيع وهو خيار آخر اقترحه المفاوضون. وكان أمر بيع طنب أو تأجيرها سببًا في تأخر المفاوضات البريطانية – الإيرانية لمدة عام كامل. واستؤنفت عام ١٩٣٢

فالتقى كلايف وتيمورتاش مجددًا لمتابعة المفاوضات. وعرض المفاوض الإيراني ثانية تأجير الجزيرة (طنب الكبرى) لمدة خمسين عامًا قائلًا إن بلاده ستسمح لشيخ رأس الخيمة بإبقاء حراسه فيها وسيعفى من الرسوم الجمركية. فأرسل المفاوض البريطاني توصية إلى حكومته يقول فيها إنه في الإمكان تقديم العون لا بل الضغط على الطرف العربي لأن فيه مصلحة لبريطانيا خصوصًا إذا ربط تأجير طنب بموافقة إيران على تأجير جزيرة هنجام للحكومة البريطانية!

شروط تعجيزية: ولم يكن امام شيخ رأس الخيمة حيال الضغوط الكبيرة إلا أن يضع شروطًا تعجيزية لمنع تأجير الجزيرة وهي:

١ – يستمر علمه مرفوعًا ويبقى ممثله هناك.

٢ – لا يتدخل أحد في شؤون رعاياه من دون الرجوع إليه.

٣ – يجب ألا تزور السفن الإيرانية الجمركية مياه ساحل عمان لتفتيش السفن العربية، كما يجب ألا تسيء هذه السفن إلى جيرانه من الشيوخ.

٤ – يجب تسليم الغواصين الفارين الذين عليهم ديون.

٥ – يدفع الإيجار السنوي مقدمًا.

٦ – يقام صاري العلم الإيراني فوق المبنى وليس فوق الأرض.

٧ – تقوم الحكومة البريطانية على تنفيذ هذه الشروط.

وعلى رغم إصرار بريطانيا على أن تجري مفاوضات تأجير طنب عن طريق ديلوماسييها فإن إيران أرادت الاتصال المباشر مع شيخ رأس الخيمة، إلا أنها كانت اتصالات بلا جدوى إلى أن أرسلت إيران زورقًا مسلحًا أواخر ١٩٣٤ وعلى متنه بعض موظفي الجمارك الذين سألوا ممثل حاكم رأس الخيمة في الجزيرة عن مقدار المبالغ التي يتقاضاها في مقابل عمله. وحاولوا رشوته لرفع العلم الإيراني فرفض الخيانة... لكنهم أرسلوا إليه ثانية أربعة رجال هم حاكم بندر عباس ورئيس الشرطة ومدير الجمارك فيها ومترجم من جزيرة جسم. ومنعوا من زيارة الفنارة على رغم العروض المغرية التي قدموها إلى ممثل الحاكم.

وجرت محاولة ثالثة بطرق ملتوية عندما اتصل حاكم بندر عباس بمواطن مقيم في الجزيرة وطلب منه إرسال خطاب رسمي إلى الحكومة الإيرانية يستدعيها إلى الجزيرة! وكذلك رفض الطلب الإيراني. وكان اندلاع الحرب العالمية الثانية سببًا كافيًا لطي ملف القضية إلى أن أثير مجددًا عام ١٩٧٠ عندما قرّر البريطانيون الانسحاب من الخليج.

تسارع الأحداث وتقاسم النفوذ: توالت الأحداث بالنسبة إلى الجزر الثلاث بعد كانون الثاني ١٩٦٨ عندما أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من المنطقة. وأصبح التعاون البريطاني – الإيراني يمثل حجر الزاوية في السياسة البريطانية لأمن الخليج وضمان التجارة العالمية في المنطقة.

في هذا الوقت بناء على اقتراح من الولايات المتحدة وبريطانيا أعلنت إيران تأييدها التعاون مع العرب في صورة حلف خليجي هاجمته القاهرة وبغداد ودمشق وموسكو باعتباره حلفًا غربيًا،

واستقبلته الإمارات السبع بفتور ظاهر لأسباب عدة أهمها الإشكالات التي وقعت حينذاك بين إيران وبعض دول الخليج العربية.

وفي ١٩٧٠ لجأت إيران إلى أسلوب آخر للالتفاف على موضوع الجزر، وقررت تقديم عون مادي إلى إمارتي الشارقة ورأس الخيمة. وهددت في الوقت نفسه باتخاذ إجراءات صارمة ضد شركة أوكسيدنتال التابعة للشارقة إذا لم توقف عملياتها البترولية في مياه أبو موسى، إذ كان اكتشاف النفط بكميات كبيرة عاملًا أساسيًا في التصعيد الإيراني، ولسوء حظ الإمارات كانت بريطانيا مستعدة لغض الطرف عن تهديدات طهران في خصوص أبو موسى. وهكذا تم الإيعاز إلى شركة «أوكسيدنتال» بأن توقف عملياتها في الجزيرة.

ورفضت الدول العربية والإمارات الربط بين استقلال البحرين وقضية الجزر، وأعد الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة يومها عام ١٩٧١ دراسة تاريخية قانونية عن الجزيرة تدعمها الوثائق والأسانيد القانونية لتقديمها إلى التحكيم الدولي أرسلت نسخًا منها إلى جميع القادة العرب وإلى الجامعة العربية أيضًا.

وأثناء المفاوضات رفض حاكما رأس الخيمة والشارقة المزاعم الإيرانية وطالبا ببيان إيراني يؤكد سيادة الإمارات على الجزر، وانتهى الأمر إلى حل سلمي حول أبو موسى لم يعترف فيه أي من الطرفين بسيادة الطرف الآخر على الجزيرة. ولكن بمقتضى هذا الاتفاق تدفع إيران ٣٫٧٥ مليون دولار كمعونة لإمارة الشارقة لبضع سنوات.

أما الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة فلم يوقع هذا الاتفاق. وفي الساعات التي سبقت إعلان إتمام انسحاب البريطانيين وتحديدًا في ٣٠ تشرين الثاني من العام ١٩٧١ دخلت القوات الإيرانية جزيرة أبو موسى واحتلت نصفها، وهاجمت جزيرتي طنب واستولت عليهما بالقوة.

وبعد يومين من إعلان اتحاد الإمارات صدر بيان عبّر فيه الحكام عن غضبهم وأسفهم الشديد حيال أسلوب العنف والقوة الذي استخدمته إيران. وفي ٩ كانون الأول أعلن مندوب الإمارات في مجلس الأمن احتجاج بلاده، فأرجأ المجلس البحث في الموضوع لإعطاء الدبلوماسية الهادئة فرصة. لكن الدول العربية قدّمت في ١٩٧٢ مجتمعة مبادرة إلى مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر وانها جزء لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.

هكذا نشأ فتور كبير بين الشاه ودول الخليج العربية التي رأت الانتظار لإثارة هذه القضية ومناقشتها مرة أخرى مع إيران. وبعد رحيل الشاه محمد رضا بهلوي ونجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ كان من الطبيعي أن تتغير خطوط السياسة الإيرانية الخارجية. وتفاءل الإماراتيون بالتصريحات الإيجابية للمسؤولين في طهران والتي أكّدت إسقاط نظرية التوسع والهيمنة التي انتهجها الشاه.

ثم كانت الزيارة المفاجئة لآية الله خلخالي للإمارات، وهو رئيس المحاكم الثورية في طهران يومي ٢٨ و ٢٩ أيار ١٩٧٩ ومقابلته المسؤولين فيها. ويومها أعلن أن الخليج ليس عربيًا أو فارسيًا بل إسلامي، ولدى عودته إلى طهران نفت الحكومة الإيرانية الصفة الرسمية عن كلام خلخالي.

وهكذا ظهر التشدد الإيراني ثانية في مسألة الجزر على لسان كريم سنجابي وزير الخارجية السابق الذي قال «إن انسحاب إيران من الجزر الثلاث التي تتحكم بمدخل الخليج أمر ليس

للمناقشة، وان هذه الجزر إيرانية»، ثم تلاه تصريح للرئيس الايراني السابق أبو الحسن بني صدر في ٢٣ آذار ١٩٨٠ إلى مجلة «النهار العربي والدولي»، قال فيه «إن إيران لن تعيد الجزر الثلاث ما دامت الولايات المتحدة تعزز وجودها في المنطقة».

وفي تصريح آخر من العام نفسه قال بني صدر إنه يخشى أن يسلّم الجزر «فتستخدمها الولايات المتحدة قواعد للعدوان ضد بلاده».

وعندما زار قطب زاده وزير الخارجية الإيرانية السابق الكويت وأبو ظبي عام ١٩٨٠، وقال بديبلوماسية «إن هذه الجزر وغيرها أراض إسلامية وان إيران لا تمارس قومية عدوانية عليها، وان لا داعي للبحث في الأصول التاريخية لهذه القضية لمنع الخلافات بين الأشقاء». وأنهى تصريحه بأن كل أراضي الإسلام تخص كل المسلمين.

وانتظر عرب الخليج كثيرًا تحسن الفرص للتفاهم مع الجمهورية الإسلامية، إلا أن صراع القوى داخل الثورة في طهران أعاد قضية الجزر إلى الواجهة.

الموقفان الإيراني والإماراتي من الجزر في السنوات الأخيرة

الموقف الإيراني: كانت إيران احتلت جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في عام ١٩٧١، واستكملت احتلال جزيرة أبو موسى في نيسان ١٩٩٢ بإلغائها مذكرة التفاهم الموقعة مع الإمارات في عام ١٩٧١. وأجرى البلدان محادثات مباشرة في أبو ظبي أواخر أيلول ١٩٩٢ (أي بعد أشهر من استكمال احتلال أبو موسى وإلغاء مذكرة التفاهم) لحل النزاع بينهما بالطرق السلمية. لكن المحادثات سرعان ما انهارت بسبب إصرار وفد إيران على عدم البحث في مسألة احتلالها جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى، وتركيز المحادثات على جزيرة أبو موسى.

ولم تمض أسابيع قليلة على انهيار هذه المحادثات حتى أعلن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في خطبة الجمعة في ٢٥ كانون الأول ١٩٩٢: «لبلوغ الجزر الإيرانية في الخليج الفارسي يتعين عبور بحر من الدم... (ودعا) إلى عدم تكرار أخطاء صدام (الرئيس العراقي) الذي أراد تحويل نهر أرفند رود الإيراني إلى شط العرب والكويت إلى محافظة عراقية... إيران أقوى منكم وللوصول إلى هذه الجزر يتعين عبور بحر من الدم».

وانقضت سنة ١٩٩٣ وانتصفت سنة ١٩٩٤ على مواقف وإجراءات إيرانية من الجزر الثلاث، هذه أهم نقاطها:

– البرلمان الإيراني يقر السيادة على جزر الإمارات وبحر عمان، محددًا المياه الإقليمية للبلاد بـ١٢ ميلًا بحريًا (الميل الواحد ١٨٥٢ مترًا)، ومؤكدًا سيادة إيران على جزر الخليج وبحر عمان. وجاء في القانون أن لإيران «الحق في مواصلة اعتراض كل من ينتهك القانون الحالي وتفتيشه» (نيسان ١٩٩٣).

– بعد صدور هذا القانون الإيراني، تأرجح الموقف السياسي الإيراني الخاص بالجزر بين قبول المحادثات بشأنها مع الإمارات أو الوساطات، وبين الرفض. حتى كان يوم ٧ حزيران ١٩٩٤ حين

عاد الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني واستعمل العبارة نفسها «بحر من الدماء» يحمي الجزر «الإيرانية» الثلاث، طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى. فاعتبر هذا الموقف الأكثر تشددًا إزاء الجزر المذكورة.

واللافت الذي يجدر ذكره أن هذا التطرف الإيراني إزاء الجزر كان الموقف الوحيد من نوعه على لسان الرئيس الإيراني وهو يعقد مؤتمرًا صحافيًا في طهران في نهاية الاحتفالات في مناسبة مرور خمس سنوات على وفاة قائد الثورة الإسلامية الإيرانية الإمام الخميني. أما المواقف الأخرى إزاء القضايا الأخرى فجاءت معتدلة حتى إنها وُصفت بـ «الانقلاب الأبيض» قياسًا على مجمل المواقف الإيرانية منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩).

ففي حين أعلن رفسنجاني أن إيران لن تتخلى عن الجزر الثلاث ولوّح بـ «بحر من الدماء»، أكّد في الوقت نفسه، أن بلاده «تأمل بتسوية المشاكل» مع السعودية «بكل إخلاص وفي إطار علاقات حسن الجوار»، وانها (بلاده) مستعدة للتعاون مع مصر»، ولا تنوي «وضع عراقيل مادية أمام عملية السلام في الشرق الاوسط»، مشيرًا إلى أن إيران «لها ثقة كبيرة في سورية»، وانه «يعود للفلسطينيين قرار صنع السلام مع إسرائيل»، مستبعدًا قطع العلاقات مع الدول العربية التي قد توقع اتفاقات سلام مع الدولة العبرية. فالمواقف الواردة في كلام الرئيس الإيراني كلها معتدلة ووصفت بـ «المفاجئة» وبـ «الانقلاب الأبيض» في ما عدا الموقف من الجزر الثلاث.

موقف الإمارات: ردّ المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) في دولة الإمارات، في ١١ أيار ١٩٩٣، على إقرار مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني السيادة الإيرانية على الجزر، ردّ بإعلان تأييده للإجراءات والوسائل السلمية التي اتخذتها الحكومة لاستعادة سيادة الإمارات على جزرها الثلاث، وأعرب في رسالة وجهها إلى رئيس الدولة الشيخ زايد عن «أسفه الشديد وقلقه البالغ للإجراءات الإيرانية غير المبررة».

وقد أبقت الإمارات اتصالاتها مع إيران قائمة على رغم عدم توصل البلدين إلى حل.

وفي أوائل تموز ١٩٩٣، أقر مجلس الوزراء الإماراتي أول مسودة قانون اتحادي في شأن الحدود البحرية. فانضمت الإمارات بذلك إلى عمان والبحرين وقطر وإيران التي أصدرت في الأشهر القليلة الماضية (أي خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣) قوانين توضح حدود مياهها الإقليمية وحدودًا بحرية أخرى. ويحدد القانون المياه الإقليمية للإمارات على بعد ١٢ ميلًا بحريًا والمنطقة البحرية المجاورة على بعد ٢٤ ميلًا بحريًا، ومنطقة اقتصادية خاصة تتمتع فيها الإمارات بالسلطة على مصادر بحرية ونفطية على امتداد ٢٠٠ ميل بحري أو حتى خط يمر في وسط الخليج. وفي تشرين الأول ١٩٩٣، أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، القانون الاتحادي الذي يعيّن المناطق البحرية لدولة الإمارات، ويحدد حدودها البحرية وتشمل المياه الداخلية والبحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

وفي الأسابيع الأولى من ١٩٩٤، أخذت الإمارات تلمح إلى رفع قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية، مع تشديدها دائمًا على تمسكها بحقها في السيادة على الجزر واتباعها جميع الوسائل

السياسية والدبلوماسية التي توصلها إلى هذا الهدف. وفي آذار ١٩٩٤، قال الشيخ زايد إن تفكير حكومته، بشأن الجزر وملكيتها، بعيد عن تفكير إيران. ودعا الجانب الإيراني إذا كانت لديه براهين على ملكية الجزر أن يقدمها، وتقدم الإمارات براهينها لرؤية صاحب الحق، وقال إنه يقبل الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي على الموضوع.

وكانت دولة الإمارات استبقت الإعلان عن احتمال لجوئها إلى التحكيم الدولي في نزاعها مع إيران على الجزر الثلاث بحملة دبلوماسية الهدف منها إعادة إثارة المسألة على المستويين العربي والدولي وتأمين الدعم لموقف الإمارات وجس نبض إيران التي لا تزال تتجاهل الدعوات المتكررة للتفاوض. فباشرت الإمارات (ربيع ١٩٩٤) طرح القضية خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء بحث مسائل تتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث أثار وفد الإمارات في لقاءات جانبية موضوع الجزر المحتلة مع عدد من الوفود العربية والأجنبية، في محاولة لاستطلاع آراء هذه الدول في حال قررت الإمارات رفع القضية إلى التحكيم الدولي.

وكان وفد الإمارات، في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في باريس (أواخر آذار ١٩٩٤) أثار قضية الجزر رسميًا مشيرًا إلى رفض إيران النداءات المتكررة للتفاوض. وفي إطار الحملة ذاتها، طلبت الإمارات قبل انعقاد الدورة ١٠١ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة إدراج موضوع الجزر على جدول الأعمال كبند رئيسي للبحث، وليس الاكتفاء بالإشارة إليه في البيان الختامي؛ وهو ما حصل بالفعل إذ ناقش المجلس القضية وطلبت الإمارات دعمها بعد أن شرحت بعض التفاصيل عن رفض إيران وتجاهلها كل الدعوات، إضافة إلى وصول الاتصالات الجارية بعيدًا عن الأضواء إلى طريق مسدود، الأمر الذي لم يترك مجالًا سوى طرق باب التحكيم الدولي، وهو ما أعلنه وزير خارجية الإمارات، راشد عبد الله النعيمي، على هامش اجتماعات المجلس. وبدا أن الإمارات ماضية في حملتها الدبلوماسية وطرح القضية أمام مؤتمرات ومنتديات أخرى قبل اتخاذ القرار النهائي باللجوء إلى التحكيم. وبدأ النصف الثاني من سنة ١٩٩٤ على عودة إلى تشدّد إيراني، وعلى لسان الرئيس رفسنجاني كما رأينا، لم يسبق له مثيل. وقد ردّت دولة الإمارات على هذا التشدّد بتشدد مماثل، فأكّدت مجددًا (في ٢٩ حزيران ١٩٩٤) تمسكها بالسيادة الكاملة على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعدم تخليها عن شبر واحد من أراضيها. وهذا التشدّد في موقف الطرفين الإيراني والإماراتي في شأن الجزر رافقه اتهام متبادل بين الطرفين بأن كلًا منهما يخدم المصالح الصهيونية في المنطقة؛ ورافقه أيضًا، من الجانب الإماراتي، حديث «متسللين إيرانيين» وضبط زورق يحملهم وحاول الرسو قبالة شواطئ الإمارات في إمارة أم القيوين.

مدن ومعالم

* **أم النار**: جزيرة قريبة من أبو ظبي العاصمة. مساحتها ٢,٥ كلم.[٢] في ١٩٥٨، تنبّه أحد المهندسين النفطيين الأجانب إلى وجود «تلال لدفن الموتى» شبيهة بالتي اكتشفت قبلًا في البحرين. وبدأ التنقيب الأثري على يد بعثة دانماركية انتهت بعد خمسة أعوام إلى: ١- القبور لم تكن جميعها محفورة في الرمل، بل إن الكثير منها كان مبنيًا من الحجر، ومغطاة بقطع من الحجارة الكبيرة. ٢- في هذه القبور وجدت هياكل عظمية، ومعها فخار وخرز من الحجر ودبابيس نحاسية وخناجر؛ والفخاريات (طناجر ومزهريات) كانت دقيقة الصنع (على دولاب) ومزخرفة بأشكال هندسية. ٣- على الساحل القريب من المقابر كانت تقوم قرية عدد بيوتها يتراوح بين عشرين وثلاثين بيتًا، مبنية من الحجر، وهي متسعة، وأكبرها تساوي مساحته ٣٠ م[٢]، وفيه سبع غرف، والفخار الموجود يشبه فخار القبور. ٤- يبدو من الأدوات أن السكان كانوا صيادين (صنانير نحاسية، وأثقال مثقوبة لعلها استعملت لتثقيل الشبكات كي تغطس في الماء) وكانوا يزرعون الحبوب (المطاحن اليدوية) ويربّون الماعز والأغنام والأبقار (العظام موجودة حول المنازل) وكانوا يصطادون عجل البحر بكثرة (عظامه كثيرة حول المنازل). ٥- يبدو أن هذه القرية تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وتدل آثاراتها على أن المنطقة كانت معمورة على درجة من الحضارة رفيعة قبل أربعة إلى خمسة آلاف سنة.

* **البريمي**: واحة تقع على الحدود بين الإمارات العربية المتحدة ومسقط وعُمان في شبه الجزيرة العربية. مساحتها ٢١٧١٠ كلم.[٢] يسكنها نحو ٤٠ ألف نسمة. تتألف من ثماني قرى، ست منها تابعة لأبو ظبي واثنتان لمسقط وعُمان. أصبحت البريمي موضع نزاع بين أبو ظبي والسعودية على أثر توقع اكتشاف النفط في نهاية الأربعينات، إذ ذهبت السعودية إلى اعتبار أن سلاطين نجد السعوديين كانوا حكام البريمي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأن اتفاقية نجد البريطانية -السعودية لم تحدد وضع البريمي. وفي ١٩٥٢، بادرت على حل المشكلة بالتحكيم، ولكن ذلك لم يسفر عن نتيجة مرضية. فقامت قوات عسكرية بإمرة قيادة بريطانية بالسيطرة على الواحة. فاحتجت السعودية وأعلنت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا على أثر عدوان السويس (١٩٥٦) وبأنها لن تعود عن ذلك ما لم تُسوّى مشكلة البريمي. لكن العلاقات عادت (١٩٦٣) دون تسوية المشكلة. وقد لعب التنافس بين الشركات النفطية الأميركية (أرامكو) دورًا مهمًا في هذا الصراع. وعلى الرغم من التقارب السعودي مع إمارات الخليج في أواخر الستينات فقد بقيت مشكلة البريمي موضع خلاف ودون حل نهائي.

في ١٩٧٠، وفي أجواء تسوية نزاعات الحدود بين قطر وأبو ظبي ودبي، طلب الملك فيصل (ملك السعودية) إجراء استفتاء على واحة البريمي التي تحكمها أبو ظبي والتي كانت السعودية تطالب بها. وفي ١٩٧٤، وقّعت اتفاقية حدود مع السعودية، واعترفت السعودية بدولة الاتحاد (الإمارات العربية المتحدة) وتبادلت السفراء معها.

وبخصوص إتفاقية الحدود هذه بين السعودية والامارات جرى مؤخرًا (٢٠ آب ١٩٩٤) ما أثار تساؤلات الاستغراب. إذ بعد صمت كل هذه السنوات قامت سلطنة عُمان بنشر وثيقة مؤرخة في ٢٨ أيلول ١٩٩٣ ترفض فيها اتفاقية الحدود المذكورة. واعلنت وزارة الخارجية العُمانية أن حكومة سلطنة عُمان تؤكد «عدم اعترافها» ببنود الاتفاقية «التي شملت في احكامها اراضي خاضعة للسيادة العُمانية لأن سلطنة عُمان تجد في هذه البنود ما يتعارض مع سيادتها الوطنية المطلقة على كافة الأراضي العُمانية، وتعتبر هذا مساسًا بالحقوق المشروعة والثابتة لها في الاتفاقات الدولية». وفي الوثيقة أن السلطنة «لا تعترف الا بما ورد في اتفاقية الحدود التي وقعتها مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٠ وكذلك الاتفاقية الموقعة مع حكومة أبو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة، وما عدا ذلك فإن أي تصرف أو أثر قانوني يخص الحدود الدولية بين سلطنة عُمان وأي من المملكة العربية السعودية وحكومة أبو ظبي لا تعترف به ولا تقره وتعتبره وكأنه لم يكن».

* **بني ياس**: (يقال لها أيضًا صير بني ياس)، جزيرة في الخليج تتبع إمارة أبو ظبي. جبال عالية. ميناء لتصدير النفط. تقع (وبقربها جزيرة دلما) على بعد حوالي ٢٠٠ كلم مقابل شواطئ أبو ظبي. وفي سياق اهتمام الدولة بالمشاريع الزراعية في الجزيرتين المتجاورتين، تأسست محمية طبيعية تضم أكثر من ٣٥ ألف حيوان وطائر في بني ياس.

وفي أوائل أيار ١٩٩٤، أعلن عن اكتشاف قرية في جزيرة بني ياس، يعود تاريخها إلى بداية الحقبة الإسلامية. وأكّد الدكتور جيفري كينغ، من جامعة لندن ويرأس فريقًا مكوّنًا من ١٧ عالمًا بريطانيًا ومن دول أوروبية أخرى، أن القطع الفخارية التي وجدت في الجزيرة ستساعد في معرفة تاريخ القرية.

وجاء هذا الاكتشاف في إطار الموسم الثالث من المسح الأثري لجزر أبو ظبي. وقد سبقه (في ١٩٩٢) اكتشاف مستوطنة في المنطقة نفسها يعود تاريخها إلى بضعة آلاف سنة في الفترة العبيدية وتمتد بطول ٢٥٠ م وعرض ١٧٥ م، كما انتهت في جزيرة مزوح (صغيرة ومجاورة لجزيرة بني ياس) دراسة مفصلة لموقع يعود تاريخه إلى أواخر العصر الحجري.

* **تل أبرق**: راجع أم القيوين في بداية هذه المادة: الامارات العربية المتحدة.

* **حصن الزباء**: راجع رأس الخيمة في بداية هذه المادة: الامارات العربية المتحدة.

* **حفاية**: راجع رأس الخيمة في بداية هذه المادة: الامارات العربية المتحدة.

* **خورفكان**: إحدى توابع إمارة الشارقة. عندما عبر ابن بطوطة المحيط الهندي وعرّج على مناطق العرب المطلة على بحر العرب، وصف مدينة «خورفكان» بأنها مكان من الصخر يتوسطها ماء، وهكذا أعطاها اسمها.

* **داس**: جزيرة في الخليج تتبع إمارة أبو ظبي. تفجّر النفط حولها في حقل أم الشيف وحقل الزكم (١٩٥٦). مركز سكن عمال شركة نفط أبو ظبي.

* **دبا**: مدينة تاريخية على بحر العرب شمالي إمارة الفجيرة وتابعة لها. اشتهرت في صدر الإسلام أثناء حروب الردّة. ذكر ابن حبيب أن فيها سوقًا سنوية ضخمة يلتقي فيها تجار السند والهند والصين وأهل المشرق والمغرب. ووصفها الطبري بأنها السوق العظمى. أما ياقوت الحموي فقال بأنها قصبة ساحل عمان الكبير. وكذلك ذكرها ابن كثير وأبو تمام والمبرد. دخل أهلها في الإسلام في عهد الرسول.

كان لخصوبة أرض دبا أثر بارز في ازدهار الزراعة والرعي فيها، حيث عرف أهلها بتربية الأغنام وبالعناية بالموارد الزراعية. مسوّرة بالجبال. اتسعت رقعة العمران فيها فشملت أحياء جديدة. تشهد ازدهارًا صناعيًا وتجاريًا بفضل عودة النشاط إلى مينائها وشبكة الطرقات التي تربطها بمختلف نواحي دولة الإمارات، وموقعها على رأس خليج عمان.

* **دلما**: جزيرة في الخليج تتبع إمارة أبو ظبي، وتبعد عن شواطئ مدينة أبو ظبي ٢٠٠ كلم. اشتهرت قديمًا بصيد اللؤلؤ. اقتصادها في حال ازدهار معتمدًا أساسًا على مشاريع زراعية حديثة.

في أواسط شباط ١٩٩٤، أعلنت بعثة أثرية بريطانية أنها عثرت في دلما على «آثار أقدم موقع مأهول يتم اكتشافه في الإمارات»، وذلك في معرض كلامها على عثورها أيضًا على آثار مدينة إسلامية في جزيرة بني ياس المجاورة لدلما. وكانت البعثة بدأت أعمالها في ١٩٩٢ بطلب من رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

ومن ناحية أخرى، يقول علماء الآثار إن إسم «دلما» وارد في المخطوطات السومرية والأكادية، وإن المصادر تشير إلى أن أول حملة عسكرية ظهرت في تاريخ الخليج القديم هي حملة الملك سرجون الأكادي ومن بعده حفيده نرام سن، وأن ثمة صلات تجارية ربطت هذه الممالك بممالك «البحر المر» وهو الإسم القديم للخليج العربي. ويقصد بممالك البحر مملكة دلمون في البحرين وشرق السعودية و «ماكان» أي ماجان وشمل الإمارات وعُمان، وكانت تجارة هذه الممالك الرئيسية تعتمد على اللؤلؤ والنحاس والأخشاب والمغر الأحمر أي بودرة النحاس.

أحد المساجد الحديثة في دبا.

• **الدور**: مدينة تاريخية مطمورة، تمّ اكتشافها حديثًا بعد عمل متواصل لبعثات متعددة، وهي تضم بيوتًا وقبورًا. ومؤخرًا (١٩٩٣)، تمّ العثور أيضًا على معبد يؤكد العلماء أنه الوحيد ما بين هرمز وقطر.

تقع الدور في إمارة أم القيوين، على عشرات الأمتار فقط من خط عام مدينة أم القيوين. سمّي الموقع بـ «الدور» لكثرة البيوت المحيطة بالمعبد الذي تبعد عنه، على مسافة ١٢٠ مترًا أربعة أبراج هي بقايا لقلعة يعتقد أنها كانت مقرًا للحاكم في تلك الحقبة. واعتبر علماء الآثار أن هذا الموقع هو واحد من العديد من المدن الضائعة. ومن خلال عمل البعثات، تمّ اكتشاف الكثير من الأجزاء الفخارية المبعثرة، المصنوعة من الحجارة وأصداف البحر (أحجار بحرية) اعتبرت شاهدًا لمدينة تمتد ما بين كلم واحد وأربعة كيلومترات، إضافة إلى قطع أخرى تعود إلى بلاد النبطيين شمالي البلاد العربية وبلاد فارس. واكتشف علماء الآثار العراقيون (١٩٧٤) حفنة من النقود، منها عملتان نقديتان، واحدة تعود إلى القرن الثاني ق.م. كتب عليها ملك «هاجر»، والأخرى تحمل إسم الملك «شركس». وتدل الأبحاث على أن الدور كانت مرفأ يقع على شاطئ أم القيوين، اشتهر في الحقبة الرومانية، وأنها كانت في قمة ازدهارها في القرن الأول الميلادي. وتؤكد السجلات اليونانية والرومانية التي تناولت شواطئ الخليج في تلك الحقبة أن عددًا من المدن هناك كانت غنية ومهمة جدًا، وأهمها «جرّة» شرقي العربية السعودية. ويقول العلماء إن المكتشفات من قوارير وعقود وفخاريات ونحاسيات ليست محلية وإنما أتت إلى الدور باعتبارها حينذاك مدينة بحرية تجارية، عاش أهلها على رزق البحر والتجارة. والمكتشفات تؤكد أيضًا أن أهلها كانوا من عبّاد الشمس، ومعبدهم هو معبد الشمس.

• **رأس حصيان**: رأس في دبي عند الحدود مع أبو ظبي.

• **رمل واسط**: مدينة في إمارة عجمان.

• **زعاب**: جزيرة وبلدة في إمارة رأس الخيمة.

• **سعديات**: جزيرة في الخليج تابعة لإمارة أبو ظبي. فيها محطة للتجارب الزراعية أنشأتها جامعة أريزونا الأميركية (١٩٦٩)، وغادرها آخر أميركي في ١٩٧٦.

• **سكمكم (سقمقم)**: إحدى أكبر بلدات إمارة الفجيرة. تحيطها البساتين.

• **صير بني ياس**: راجع بني ياس.

• **طاوي عوير**: منطقة تجمع موارد ماء باطنية في دبي. تمد العاصمة بمياه الشرب.

• **طاوي مغيس**: مدينة في إمارة عجمان.

• **الظفرة**: إقليم وسط إمارة أبو ظبي. مراعٍ خصبة غنية بموارد الماء خاصة في بينونة وألطف والحمرة.

• **العين**: مدينة في إمارة أبو ظبي. عاصمة المنطقة الشرقية ومصيف ممتاز. لها ٩ ضواحي: هيلي والمسعودي وقطّارة والجيمي والمريجب والسلمي ومويجعي والمعترض والجاهلي. تعتبر المدينة الثانية في إمارة أبو ظبي من حيث الأهمية والرابعة في دولة الإمارات بعد أبو ظبي ودبي والشارقة. مدينة حدودية بين الإمارات وسلطنة عمان وأهم منفذ بينهما (فيها عقدت قمة اتفاقات الحدود، في نيسان ١٩٩٣ بين رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وسلطان عُمان قابوس بن سعيد). وتقع على بعد ١٦٠ كلم إلى الشرق من العاصمة أبو ظبي. تعداد سكانها نحو ٣٠٠ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٤). أهم معالمها التاريخية: بقايا معبد قديم وسور ضخم، وقلعة للشيخ زايد بن سلطان (١٩١٠). وفيها أول جامعة في دولة الإمارات، تأسست في ١٩٧٧.

ترجع تسميتها إلى وجود منابع من المياه الجوفية، وهي واحة تحيط بها التلال والكثبان الرملية من كل



منظر جوي لقسم من مدينة العين.

جانب وتبعد عن ساحل البحر أكثر من ١٢٠ كلم. وتمتاز بالتربة الزراعية الصالحة ووفرة المياه الجوفية العذبة. وشهدت نموًا سريعًا في السنوات العشر الأخيرة. وفيها حديقة للحيوان من أكبر حدائق الحيوان في العالم.

تضم مدينة العين أقدم الآثار في دولة الإمارات بدأ الكشف عنها عام ١٩٥٨، ومن أبرزها مدافن جبل حفيت التي ترجع إلى نهاية الألف الرابع ق.م.، ومدافن أخرى في منطقة الهيلي ومدافن بديع بنت سعود التي تضم أكثر من ٤٠ مدفنًا شيّدت على قمم وسفوح جرق بنت سعود، وأغلبها مدافن أثرية، بنيت من أحجار غير منحوتة بالداخل ومقسّمة إلى أربع حجرات ويرجع تاريخها إلى الألف الأول ق.م. تحتوي أواني حجرية ورؤوس سهام برونزية.

وتشمل آثار مدينة العين قلعة أو حصن المريجب، وهو يعدّ من أقدم القلاع والحصون التي بناها آل نهيان في ١٨٢٠. وفيها قلعة الجاهلي (بنيت عام ١٨٩٨) والعديد من القلاع والحصون الأخرى مثل الحصن الشرقي وقلعة المسعودي وقلعة الرميلة وقلعة المويجعي.

• **كلبا**: دويلة صغيرة سابقة في خليج عمان. أصبحت جزءًا من إمارة الشارقة بدءًا من ١٩٥٢. وقد ورد إسم كلبا فوق الساحل الشرقي المطل على المحيط الهندي لدى بطليموس الذي ذكر بأنها تقع قبالة جزيرة «كاوان» أي «قشم» عند مدخل الخليج.

• **المليحة** (أو مليحة الشارقة): قرية في إمارة الشارقة. منذ ١٩٨٤ تجري فيها أعمال تنقيب. ومنذ ١٩٨٩، تعتبر الاكتشافات الأثرية فيها الأكثر أهمية حتى اليوم. مسؤول فريق التنقيب، الفرنسي ميشال موتون أصدر كتابًا بالفرنسية حول المليحة، ولم يجد الكتاب طريقه إلى الترجمة العربية لأن الدائرة المختصة في الشارقة قررت أن تترك أمر تعريب الدراسة لمنظمة اليونيسكو.

يقول مدير إدارة الآثار والتراث في إمارة الشارقة في معرض حديثه عن هذا الموقع: «لقد اكتشفنا بناءً ضخمًا واسعًا يتكون من أربع طبقات بنائية متعاقبة وكل طبقة فيها قاعات ومقار سكن استعملت لقرون عدة... إلا أن أهم ما وجدناه على الإطلاق هو ورشة لصناعة الآلات والأدوات من النحاس والبرونز».

في كتابه عن المليحة، ربط ميشال موتون بين المدينة القديمة والحضارة اليمنية العظيمة وبلاد الرافدين حتى انها (المليحة) كانت همزة وصل مع حضارة انباط شمال شبه الجزيرة العربية. وقد ذكرت باسم «ملوخا» في اللغة الأكادية.

زعماء ورجال دولة

• **زايد بن سلطان آل نهيان** (١٩١٨–): رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبو ظبي. ولد في قصر الحصن القائم وسط مدينة أبو ظبي، رابع أربعة أبناء رزق بهم الشيخ سلطان بن زايد الذي حكم إمارة أبو ظبي بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٩، وكان ترتيبه الحادي عشر في سلسلة حكام آل نهيان. وقد عرف عن الشيخ سلطان قدرته على بسط السلام والنظام.

خلال السنوات الأولى من عمره، بدأ الشيخ زايد في الاطلاع على شؤون الدين وحفظ القرآن الكريم. انتقل إلى مدينة العين حيث أمضى سنوات شبابه الأولى. وفي ١٩٤٩، تولى الشيخ زايد إدارة شؤونها، فلجأ إلى تنمية الزراعة. في تلك الفترة، أورد النقيب البريطاني أنطوني شبرد في كتابه «مغامرة في الجزيرة العربية» ما خرج به من انطباعات بعد لقائه الشيخ زايد، فقال: «كان رجلًا يحظى بإعجاب وولاء البدو الذين يعيشون في الصحراء المحيطة بواحة البريمي».

وكان العقيد بوستيد الممثل السياسي البريطاني أحد المعجبين بكرم الشيخ زايد وأسلوبه في التغلب على المصاعب التي تعترضه فقد كتب بعد زيارة إلى العين: «لقد دهشت دائمًا من الجموع التي تحتشد دومًا حوله في البريمي وتحيطه باحترام».

وفي سنة ١٩٥٣ بدأ الشيخ زايد يتلمس طريقه إلى العالم الخارجي بحذر فكانت رحلته الأولى إلى بريطانيا قبل أن يزور بعدها الولايات المتحدة الأميركية ولبنان والعراق ومصر وسوريا والهند وإيران وسويسرا وفرنسا وغيرها من الدول. فزادت مشاهداته



الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

قناعته بمدى حاجة البلاد إلى الإصلاح والانفتاح والتطور وعبّر عن تشوقه لتحقيق كل هذا بالكلمات التالية: «كانت أحلامي كثيرة، وكنت أحلم بأرضنا تواكب حضارة العالم الحديث، ولكني لم أكن أستطع أن أفعل شيئًا كبيرًا، ولم يكن بين يدي ما يحقق الأحلام ولكنني كنت واثقًا أن الأحلام سوف تتحقق في أحد الأيام».

في ٦ آب ١٩٦٦، تبوّأ الشيخ زايد مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي (بعدما كان حاكمًا على العين). فأخذ على عاتقه الأخذ بسبل النهوض بالبلاد. فبدأت أبو ظبي تخطو خطواتها الأولى في عالم البناء المنظم بدءًا من الإدارة الحكومية، ومباشرة تنفيذ مئات المشاريع الإنمائية. فخلال سنوات قليلة قطعت إمارة أبو ظبي شوطًا هائلًا في كل مجالات التقدم. وقد صبّ الاهتمام بصورة خاصة بالتربية والتعليم، فقامت أول جامعة في الإمارات في العام **١٩٧٧** أي بعد سنوات من الاتحاد. وقد بدأت فعلًا نهضة علمية شاملة في الدولة، إذ كان هناك **٣٣** ألف طالب في **١٩٧١**، ووصل عددهم في **١٩٩٢** إلى نحو **٢٧٠** ألف طالب.

انتخب رئيسًا لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في **١٩٧١**، ولا يزال (أواسط **١٩٩٤**). ساهم، ماليًا في المجهود الحربي العربي (**١٩٧٣**) وفي الفترة التي تلت حرب تشرين الأول، كما كان له موقف مشهور إزاء قطع النفط إبان هذه الحرب وبعدها. اتّبع سياسة التنسيق مع المملكة العربية السعودية في القضايا النفطية والسياسية.

موقع أميركا من العالم.

أميركا

قارة تقسم جغرافيًا إلى ثلاثة أقسام: أميركا الشمالية، وأميركا الوسطى، وأميركا الجنوبية. ويطلق عليها إسم «العالم الجديد» بسبب اكتشافها حديثًا (**١٤٩٢**). كما يطلق على القسم الشمالي إسم أميركا الأنكلو – ساكسونية، وعلى القسمين، الأوسط والجنوبي إسم أميركا اللاتينية.

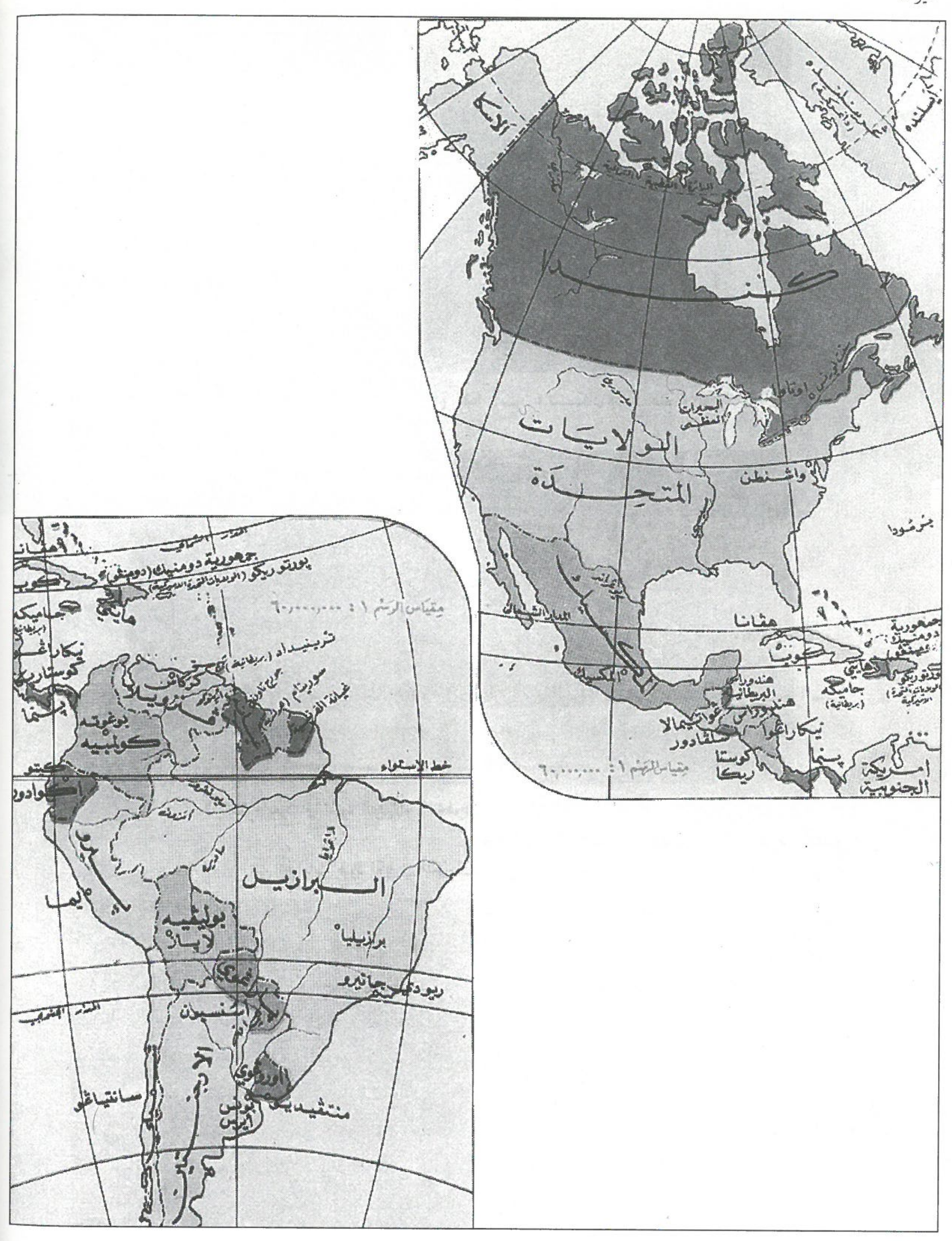
تتكون أميركا الشمالية من **١٦** دولة وبلدًا: كندا، الولايات المتحدة، المكسيك، كوبا، انتيغوا وبربودا، البهاما، برbادا، الدومينيك، غرانادا، هايتي، جامايكا، الدومينيكان، سان فانسن، سان كيتس – نفيس، سانت لوسيا، ترينيتي وتوباغو. تبلغ مساحتها نحو **٢٤** مليون كلم[٢]، ويسكنها نحو **٣٩٠** مليون نسمة.

أما أميركا الوسطى فتتكون من سبع دول: بليز، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا وبناما. تبلغ مساحتها نحو **٥٢٣** ألف كلم[٢]، ويسكنها نحو **٢٥** مليون نسمة.

وتتكون أميركا الجنوبية من **١٤** دولة وبلدًا: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، الاكوادور، جزر فوكلاند، غويانا، غويانا الفرنسية، باراغوي، بيرو، سورينام، الأوروغواي وفنزويلا. تبلغ مساحتها نحو **١٨** مليون كلم[٢]، ويسكنها نحو **٢٩٠** مليون نسمة.

السكان الهنود

سكان أميركا الأوائل: النظريات الأكثر رواجًا وصدقية حتى اليوم والتي تقول إن الإنسان جاء من سيبيريا إلى ألاسكا عبر مضيق بيرينغ



قبل نحو ٣٠ ألف سنة ثم وصل إلى أميركا الجنوبية بعد ١٨ ألف سنة، هذه النظريات بدأت تتخلخل تحت تأثير اكتشافات تدل على وجود بشري يرقى إلى زمن أبعد بكثير. وآخر هذه الاكتشافات ما أعلن عنه في منطقة سيرادي كابيفارا في ولاية بياوي شمال شرق البرازيل حيث اكتشف أثريون أحجارًا على شكل أدوات استخدمها الإنسان ومخلفات نار عمرها ٦٠ ألف سنة وترجع إلى العصر الحجري. ففي كانون الأول ١٩٩٤، تدفق علماء من مختلف أنحاء العالم على قرية ساو ريموندو نوناتو لاستطلاع نظريات جديدة عن وصول الإنسان إلى أميركا. من هؤلاء العلماء نييد جيدون، عالمة الآثار البريطانية التي ترأس فرق تنقيب في المنطقة منذ ١٩٧٩، والتي قالت: «لم تكون لدينا بعد نظرية محددة، ولكن يبدو أن هجرات تمت إلى أميركا من مداخل أخرى وليس فقط عبر مضيق بيرينغ. ربما يكون الإنسان عبر البحر خاصة وأنه كان يعرف ملاحة القوارب في ذلك الوقت». وترفض جيدون آراء خبراء بأن الأحجار التي تشبه الأدوات اكتسبت هذا الشكل بسبب عوامل التأكل. كما أن المنطقة كانت في ذلك الوقت غابة مطيرة وبالتالي كان يستحيل أن تشتعل نار بطريقة طبيعية.

وفي المنطقة مئات النقوش على صخور الجبال. وتظهر هذه النقوش والرسوم، التي ذوت ألوانها الحمراء والسوداء والرمادية، الحياة البرية في الحقب القديمة مثل الأسماك والغزلان التي تظهر بجانبها رسوم لصيادين مسلحين بالعصي، ومناظر ولادة وجنس في العصر الحجري. وتصور هذه الرسوم، وفيها مشاهد إباحية، حياة الاسترخاء التي كان يعيشها البرازيليون القدماء. وترجع نييد جيدون الرسوم التي سمعت عنها لأول مرة منذ ١٩٧٥، إلى حوالي ١٢ ألف سنة.

السكان الأولون الذين أطلق عليهم الأوروبيون إسم «الهنود»، بعضهم أقام في أحواض معزولة من الجبال الغربية حيث استخدموا أدوات بدائية حملوها معهم، وعاشوا حياة بسيطة مكتفين لغذائهم بالنباتات واصطياد الطرائد الصغيرة مثل الأرانب. وبعضهم أقام في ألاسكا والأركتيكا الكندية (أجداد الأسكيمو)، أو في كولومبيا البريطانية وواشنطن والأوريغون (أجداد هنود الشاطئ الباسيفيكي). هؤلاء كانوا أكثر مبادرة وأكثر تقدمًا من الذين قصدوا العيش في الجبال، إذ عرفوا استعمال أدوات أكثر تطورًا وعاشوا على صيد الأسماك.

ونتيجة لحياتهم الصعبة وتنقلاتهم الموسمية بحثًا عن الصيد، لم يتكاثر الأسكيمو ولم يتمكنوا من تأسيس المدن أو القرى (راجع الجزء الأول، ص ٢١١-٢١٢). أما هنود الساحل الباسيفيكي وهنود الداخل فكانوا أكثر استقرارًا واستدامة على أرضهم، فبنوا بيوتهم من الخشب وأسسوا قرى ومدنًا، وعاشوا من الصيد (هنود الساحل)، ومن الزراعة، خاصة الذرة والتبغ (هنود الداخل)، وكانت لهم أدواتهم البدائية التي لم يتمكنوا بواسطتها من ولوج المرتبة الحضارية الأولى، ذلك لأنهم لم يعرفوا العربة والدولاب والري. (راجع: «الصينيون سبقوا كولومبوس»، في باب مناقشة).

المايا، التولتيك، الازتيك، التاينو: هذا الوضع مختلف بالنسبة إلى هنود المناطق الجنوبية من أميركا الشمالية (المكسيك وغواتيمالا) حيث ارتكز هنود المايا والتولتيك والازتيك (في

المكسيك) في عيشهم على الري بجر المياه من الأنهار والسواقي إلى حقولهم المزروعة بالذرة والقرع، فأمّنوا بذلك نظامًا زراعيًا كان في أساس نظامهم الاجتماعي، فاستداموا على أرضهم وكرّسوا وقتًا للدين والفنون.

عدة حضارات نمت في وادي المكسيك جنوبي الهضبة المكسيكية، أقدمها يعود إلى نحو أربعة آلاف سنة تقريبًا. وكانت الأولى التي عرفت زراعة الذرة، وعرفت صناعة الحياكة والخزف، وبنت المدن والمعابد التي لم يبق منها شيء تقريبًا، إذ خربتها الزلازل التي تقع بكثرة في المنطقة.

وحوالي القرن الثالث، جاءت بعدها شعوب المايا التي انتشرت حضارتها في غابات الغواتيمالا بصورة خاصة. حوّل المايا الغابات هناك إلى حقول للذرة والبطاطا والقرع، وشيّدوا مدنًا فخمة. وبين القرن السادس والثامن، انتقلت نواة حضارة المايا إلى شبه جزيرة يوكاتان، حيث أحلوا هناك أيضًا الحقول محل الغابات. وبدأت حضارة المايا بالأفول في القرن العاشر، فبدأت بعدها حضارة التولتيك القادمين أيضًا من الهضبة المكسيكية. اشتهر عن هؤلاء أنهم أكثروا من تشييد المعابد الضخمة المرفوعة على أعمدة تزينها منحوتات تمثل أفاعي مريّشة (الأفعى الطائرة). وبعدهم جاء الهنود الازتيك، فبنوا عاصمة لهم دعوها تينو شتيتلان (مكسيكو الحالية). وكان ذلك في العام ١٣٢٥. صنعوا أدوات زينة لأشرافهم وكبار كهنتهم. وهم أيضًا حوّلوا الغابات والبراري إلى حقول زراعية. واستمر الازتيك حتى قدوم الإسبان.

أما حضارة هنود «تاينو» فقد تطورت وازدهرت في جزر الأنتيل الكبرى (كوبا، هايتي، بورتوريكو وجامايكا) وجزر الباهامس بين القرن العاشر ونهاية القرن الخامس عشر، فكانوا هم الذين التقاهم كولومبوس لدى نزوله أرض العالم الجديد على شاطئ غوايانا في سان سلفادور (البهاماس). ومنذ تلك اللحظة تغير مصير الـ«تاينو» نهائيًا، إذ إن السنوات العشرين اللاحقة شهدت اختفاء السكان الأصليين. فما إن حلّ العام ١٥١١ حتى قدّر أن نحو ٩٠٪ من سكان الجزيرة الأصليين ذهبوا ضحية ممارسة المستعمرين.

جرى التعرف، لأول مرة وعلى نطاق واسع، على حضارة هنود «تاينو» من خلال معرض «المتحف الباريسي» (أيار ١٩٩٣) حيث قدّمت قطع من فن هؤلاء الهنود استخدم معظمها في طقوس العبادة، وكانت شواهد على ذلك المجتمع تعبّر عن مفهومه للعالم الواقعي والعالم الروحي. وكان بعض هذه القطع المنحوتة في الخشب أو الحجر وأحيانًا في العظم مطليًا أو مزينًا بالذهب الذي لم يبق منه سوى آثار قليلة. وكان معظم تراث التاينو اكتشف في نهاية القرن التاسع عشر خلال الحفريات المهمة التي أجراها «معهد سميشونيان» الأميركي، ذلك أن الإسبان لم يعودوا إلا بقطع محدودة، وما تزال طبقات الأرض في الجزر التي سكنها الهنود تحتوي على كنوز متنوعة. (ثمة شعوب وحضارات نأتي على ذكرها في سياق كل دولة، مثل شعب الإنكا في البيرو).

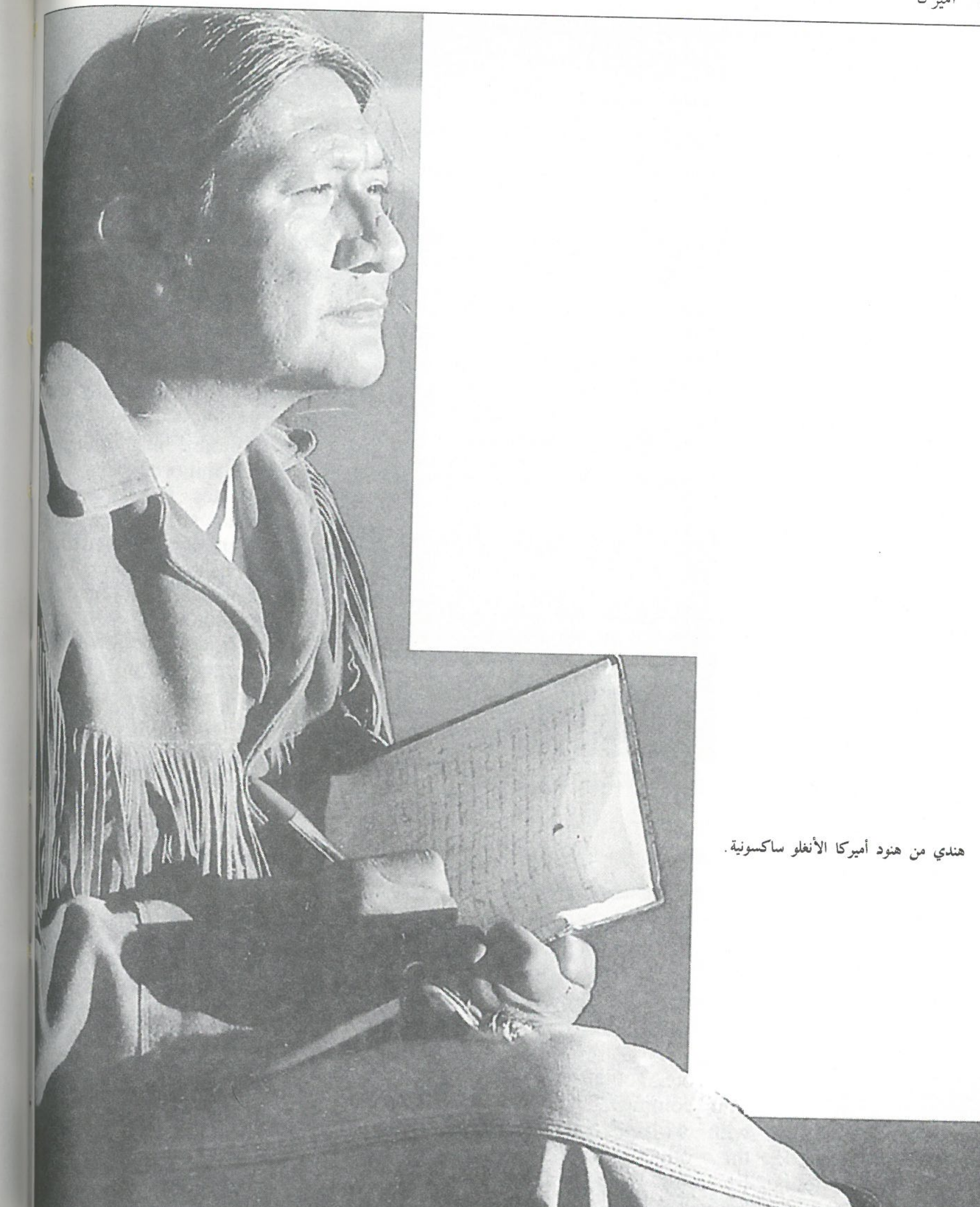
هنود أميركا الأنغلوساكسونية (الولايات المتحدة): بعد الاستقلال، كانت الحكومات الفدرالية عاجزة عن حماية الهنود من المهاجرين البيض وأطماعهم في مناطق الهنود وخيراتهم رغم ما كانت تنص عليه القوانين من العمل على حماية الهنود وحقوقهم، والعمل، في الوقت نفسه، على تشجيع اتصالهم بالأوروبيين



دمية مزخرفة تعود الى هنود «تاينو».

والتعامل معهم. وكل الخطط التي وضعت لهذه الأغراض آلت إلى الفشل. وثمة مثل دراماتيكي على ذلك ونموذجي بين أمثلة كثيرة، وهو ما حصل مع هنود «الشيروكيز». فهؤلاء كانوا استقبلوا الأوروبيين بالترحاب بينهم، وكانوا أظهروا قدرة فائقة على تعلم تقنيات الأوروبيين، فزرعوا أراضيهم الخصبة في ولاية جورجيا وربّوا الأغنام، وأقاموا في مزارع، وتلقوا مساعدات عينية من الحكومة الفدرالية، وتوصل أحد زعمائهم، ويدعى سيكواه، إلى وضع أبجدية (١٨٢١)، وفي غضون سنوات قليلة تعلم «الشيروكيز» القراءة والكتابة، واتخذوا لهم دستورًا منسوخًا، إلى حد كبير، عن دستور الولايات المتحدة. لكن ما كان لهذه النتائج المذهلة إلا أن تثير قلق المستوطنين الأوروبيين الذين أخذوا يعرقلون مسيرة «الشيروكيز» حتى توصلوا في الأخير إلى طردهم عن أرضهم وتشتيتهم.

في أوائل القرن التاسع عشر، ظهرت إلى الوجود فكرة تجميع كل الهنود على أرض



هندي من هنود أميركا الأنغلو ساكسونية.

(الأرض الهندية) تقع بين تكساس والميسيسيبي. في ١٨٠٩، ارتضى عدد من القبائل الهندية ترك أراضيهم للإقامة على ضفاف أركنساس. وفي ١٨٣٠، صادق الكونغرس على قانون يجيز، بكل بساطة، طرد الهنود من جميع المناطق الشرقية، ووعدهم بمناطق في غرب الولايات المتحدة وتحميل الحكومة الفيديرالية نفقات التهجير. ومع الوقت، أفرغت المناطق الجنوبية الشرقية وكذلك مناطق البحيرات الكبرى من الهنود الذين عانوا الآلام والعذاب. وحدهم الشيروكيز حاولوا معارضة هذه الإجراءات بطرق شرعية، لكنهم اضطروا في الأخير للاستسلام والقبول بتهجيرهم (١٨٣٨)، فمشوا على الأقدام مسافة ٢٠٠٠ كلم تحيط بهم قوات من الجيش الأميركي. كان عددهم ١٥ ألفًا عند الانطلاق، ومات منهم على الطريق أربعة آلاف، والطريق التي سلكوها دعيت مذّاك «طريق الدموع». وفي المناطق الشمالية، مصير أسوأ انتظر المبعدين هناك لأنهم لم ينالوا أراضٍ بديلة فحُكم عليهم، عمليًا، بشتات دائم حتى قضي عليهم واختفوا من الوجود.

وفي أواسط القرن التاسع عشر، انتهى الأمر بأغلبية قبائل المناطق الشرقية إلى تجميعها في الإقليم الذي بات يعرف بـ «الإقليم الهندي» ويتضمن أوكلاهوما، كانساس ونبراسكا. وهناك وجد بعض الهنود حياة الاستقرار فالتقدم. لكن البعض الآخر كان عرضة لهجمات هنود السهول الذين فتكوا بهم، فاستسلموا لليأس والإحباط.

كل إجراءات الاقتلاع هذه، والمآسي التي رافقتها، كان يمكن أن تكون محمولة لو لم يعد الأوروبيون، ابتداء من ١٨٥٠، في موجات استيطان جديدة فيعبروا الميسيسيبي إلى «الإقليم الهندي» بحثًا عن الذهب. ووقع الهنود هناك ضحية «مجازر منظمة»، ولم يبق منهم أحياء سوى بضعة عشرة آلاف لكن في بؤس ومجاعة. وإذا كان هنود المناطق الشرقية قد قبلوا بعمليات اقتلاعهم في مرحلة أولى، ثم إفنائهم تدريجيًا في غضون عقود قليلة لاحقة بعد الاقتلاع، فإن الأمر مختلف بالنسبة إلى هنود السهول العالية والهضاب والجبال. فهؤلاء قاوموا الغزاة الأوروبيين بكل قواهم، واستطاعوا أحيانًا تحقيق بعض الانتصارات العسكرية رغم الاختلاف الكبير في موازين القوى.

منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى العام ١٩٥٠، وهنود الولايات المتحدة الأميركية، الذين انتزعت منهم أراضيهم والذين بقوا أحياء، في حالة تراجع وتقهقر في أوضاعهم المدنية والمعيشية، وحتى في تعدادهم. ففي هذا العام (١٩٥٠) لم يكن تعدادهم يزيد عن نحو ٣٤٥ ألف نسمة، أكثر من ثلثيهم كانوا يعيشون في محميات خصّصت لهم. وعلى رغم اعتبارهم «رسميًا» و «دستوريًا» (بدءًا من العام ١٩٢٤) مواطنين أميركيين يتمتعون بكامل حقوق وواجبات المواطنية إلا أنهم كانوا موضوعين عمليًا بين خيارين إثنين: إما حياة البؤس والشقاء، وإما القبول بـ «نمط الحياة الأميركية» الذي يعني التخلي عن ثقافتهم الخاصة.

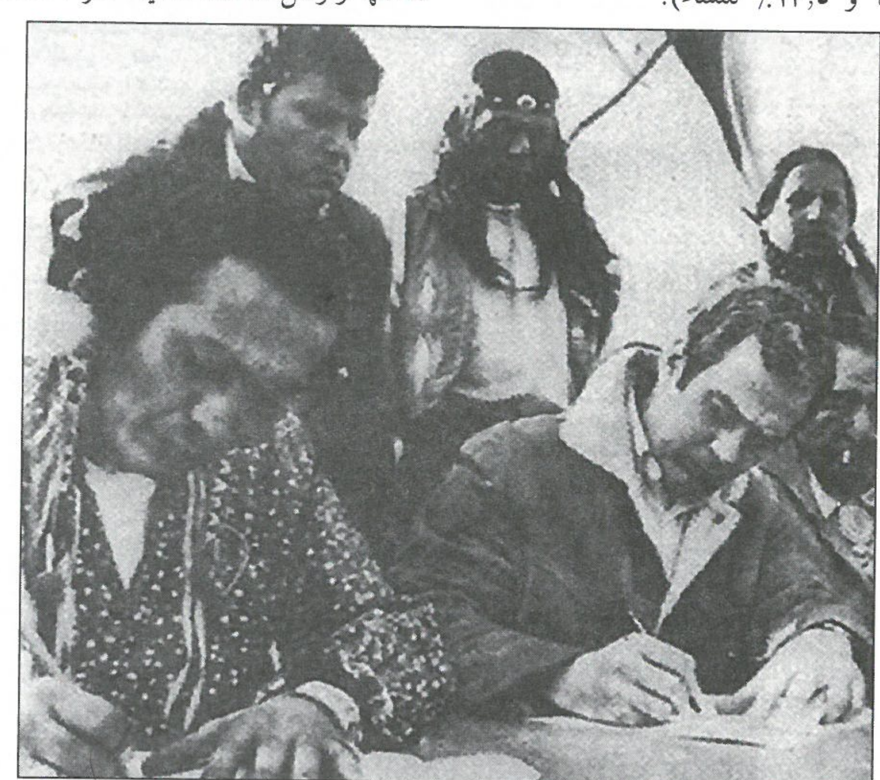
مع بداية الثلث الأخير من القرن العشرين بدأت قضية هنود الولايات المتحدة تأخذ طريقها إلى الرأي العام الذي أخذ قسم غير قليل منه يتعاطف معهم. فبدأت ظروفهم المعيشية تتحسن، وأخذت الإدارة الأميركية تشجع على الاستثمار في مناطقهم (أكثر من ١٠٠ مصنع أنشئت في محمياتهم في غضون عقد من الزمن)، كذلك على تنفيذ خطط تقضي بنشر

التعليم والقضاء على الأمية وتحسين الظروف الصحية. وعلى غرار السود، بدأ الهنود يتخلصون من عقدتهم الدونية ويظهرون افتخارًا بأصالة ثقافتهم.

وقد اجتمعت كل هذه العوامل لتنعكس إيجابيًا على تعداد هنود الولايات المتحدة الذي بدأ يتضاعف ابتداءً من ١٩٧٠ حيث وصل إلى نحو ١٫٥ مليون نسمة. وتفيد الدراسات اليوم (أواسط ١٩٩٤) أن عدد الهنود وصل إلى ١٫٩ مليون نسمة، وانهم يقيمون في ٣٠٠ محمية موزعة في ٣٣ ولاية معظمها في جنوب غربي وشمال شرقي الولايات المتحدة وان عددهم سيبلغ ٤٫٨ ملايين نسمة العام ٢٠٥٠. وهم يعانون من نسبة وفيات مرتفعة ناجمة عن أمراض مستعصية كالسل، ومن البطالة (١٦٫٢٪ للرجال، و ١٣٫٥٪ للنساء).

من «ووندني» إلى أبواب البيت الأبيض:

«ووندني» هو إسم القرية الواقعة في ولاية داكوتا الجنوبية، التي حاصرتها قوات كبيرة من الحرس الوطني الأميركي يوم السادس من نيسان ١٩٧٣، بعد ٣٧ يومًا من استيلاء هنود السيوكس والشايين الحمر عليها وطرد ممثلي السلطات منها واستيلائهم على ١١ رهينة هدّدوا بقتلها إن لم تستجب السلطات لمطالبهم. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتحرك فيها الهنود الحمر تحركًا عنيفًا إلى هذا الحد. لكنها لم تكن المرة الأولى التي يسمعون فيها العالم صوتهم. فهم لم يكفّوا عن الصراخ مطالبين بالعدل، لكن العالم فضل ألا يصغي إليهم إلا مرة واحدة، حين منحت جائزة الأوسكار للمثل مارلون براندو عن دوره في فيلم «العراب» فرفض تسلمها وأرسل مناضلة هندية حمراء ألقت مكانه



توقيع إتفاقية «ووندني»

خطبة أعلنت فيها رفضه وأنه لن يقبل أية جائزة احتجاجًا على الصورة التي ترسمها السينما الأميركية للهنود.

منذ ذلك الحين بدأ العالم ينظر بصورة جدية إلى مأساة هؤلاء القوم، وكان احتلالهم قرية «ووندني» إشارة إلى بدء إمساكهم بقضيتهم بأيديهم. لذلك ما إن حلّ السادس من نيسان ١٩٧٣ حتى حاصرتهم قوات الأمن، وبدأت حروب ضروس بين الطرفين، انتهت إلى نجاح المفاوضات بينهما، وتوقيع الاتفاقية التي عرفت باسم اتفاقية ووندني.

فما الذي كان يطالب به الهنود؟

لا شيء أكثر من تحسين أوضاعهم المعيشية في ذلك المنغلق الذي وضعوا فيه منذ عشرات السنين، وحصولهم على حقوق المواطنية الكاملة أسوة بغيرهم من مواطني الولايات المتحدة الأميركية. فالحال ان وضع الهنود في تلك المنطقة كان لا يحتمل: الأرض لا تكفي إلا للرعي، وبشكل جزئي، أما الأراضي الصالحة للزراعة فمؤجرة لغير الهنود، والبيوت المخصصة لسكناهم أقل شأنًا من المعدل العام للبيوت الاجتماعية في البلد، إضافة إلى المشاكل الدائمة الناجمة عن الافتقار إلى توزيع المياه والكهرباء. أضف إلى هذا أن مستواهم التعليمي المنخفض كان يحول دون حصولهم على أية وظائف أو أعمال تكفي إعالتهم. ولقد صدر في العام ١٩٦٩ إحصاء يقول إن البطالة في تلك المنطقة تطال ٥٢ في المئة من السكان القادرين على العمل. ومن هنا لم يكن من الغريب أن يبلغ معدل الدخل الفردي لدى هنود المنطقة في العام ١٩٧٠، أقل من ٨٥٠ دولارًا، أي ربع المعدل العام في الولايات المتحدة.

هذا ناهيك عن الأوضاع التي ما كانت تيسر لهم ممارسة شعائرهم وطقوسهم القومية الخاصة. أمام هذا كله كان لا بد لهم من الثورة ففعلوا. لقد بدأت ثورتهم يوم ٢٧ شباط من ذلك العام، ووصلت إلى مستوى خطير يوم ١٠ آذار حين بدأت المناوشات المسلحة بينهم وبين قوات الأمن. لكن يوم ٦ نيسان كان يوم الحد الفاصل، ففي ذلك اليوم حاصرتهم القوات الفيديرالية وتمكنت من إخلاء السكان، لكنها في الوقت نفسه بدأت التفاوض معهم. ولقد استمر التفاوض كما أسلفنا شهرًا كاملًا، توصل زعيمهم راسل مينز في أواخره إلى توقيع اتفاقية. وخلال ذلك الشهر كانت السلطات الفيديرالية قد مارست شتى أنواع الضغوطات على مئات الهنود المتمترسين في القرية، فمنعت وصول الطعام إليهم، بل استقدمت المدرعات لإخافتهم. وفي نهاية الأمر، أعلنت السلطات استجابتها لما يطالبون به، وزيّنت ذلك الإعلان بالاتفاقية التي تمّ توقيعها، وتعهدت الدولة بموجبها أن تحسن لهم أحوالهم شرط أن يوقفوا المقاومة ويبارحوا القرية، ولقد فعلوا ذلك، ولكن من دون أن تتحسن أحوالهم – كما كانوا يشتهون – حتى يومنا هذا! تشهد على ذلك التظاهرات والتحركات التي قاموا بها في العام الفائت (١٩٩٢)، وكان بعضها مسلحًا، لمناسبة احتفالات الذكرى المئوية الخامسة لـ «اكتشاف» كولومبوس لأميركا، مما يعني أن هذا الجرح في جسد أميركا لم يندمل بعد (ابراهيم العريس، ذاكرة القرن العشرين، «الحياة»، العدد ١١٠١١، تاريخ ٦ نيسان ١٩٩٣).

لكن العمل على اندمال هذا الجرح جار في الواقع، ويبدو أنه صادق خاصةً وأنه لم يعد هناك من شيء تخشاه الإدارة الأميركية ويخشاه

أحفاد الأوروبيين من الهنود الحمر الذين أصبحوا لا يشكلون إلا أقلية صغيرة جدًا في مجتمع ضخم يضم أقليات كثيرة أكبر وأكثر أهمية و «أخطر»، إذا كان هناك من خطر أو خطورة، من الأقلية الهندية.

فللمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة فتح البيت الأبيض أبوابه في ٢٩ نيسان ١٩٩٤ لمندوبين عن أكثر من ٥٠٠ قبيلة هندية في أميركا خاطبهم الرئيس بيل كلينتون بقوله: «لم يكن تاريخنا على الدوام مجيدًا لكن مستقبلنا يمكن أن يكون كذلك». وأكّد الرئيس الأميركي دعمه حق «الحكومات القبلية» في تقرير مصيرها، وحيّا التقليد الديمقراطي العريق «للأميركيين الأوائل» معلنًا مجموعة من الإجراءات التي ترسخ سيادة القبائل الهندية وتتيح لهم ممارسة شعائرهم الدينية داعيًا في الوقت نفسه إلى «شراكة» جديدة بين إدارته والهنود. وطلب رؤساء القبائل من كلينتون الذي يسمونه «الأب الأكبر» مساعدة لمعالجة أزماتهم الاجتماعية والثقافية وتعزيز سيادتهم. وبحثوا معه في تطورهم الاقتصادي الوثيق الصلة بازدهار كازينوهاتهم التي تدرّ عليهم سنويًا حوالي أربعة بلايين دولار. وكانت قبيلة سمينول الهندية افتتحت أول قاعة بينغو هندية في فلوريدا العام ١٩٨٧، ثم أصبح بعدها، عدد من المحميات الهندية مراكز لألعاب الميسر خارجة على سلطة الولايات التي احتجت على هذا الوضع، لكن المحكمة العليا أصدرت (١٩٨٧) حكمًا لمصلحة سيادة القبائل على أراضيها.

الرئيس الاميركي كلينتون (الى يسار الصورة) يستمع الى أحد زعماء الهنود يلقي كلمة في البيت الأبيض في ٢٩ نيسان ١٩٩٤.

أميركا الشمالية

الوسط الطبيعي

يقسم الجغرافيون والجيولوجيون أميركا الشمالية إلى عدد من المناطق التي تتميز بتضاريسها وبثرواتها الطبيعية. ففي الشمال تمتد منطقة شاسعة من الهضاب (في كندا) غنية بمناجم الحديد والنيكل والنحاس وغيرها من المعادن، كما توجد فيها غابات واسعة ومصادر طاقة كهرمائية مهمة. السهول الوسطى تغطي حوض النهر الأحمر ونهر ساسكاتشيون، ووادي سان لوران، والبحيرات الكبرى، وسهول ميسوري والميسيسيبي في أوهيو، وفي هذه المناطق مناجم كبرى للفحم، وآبار النفط والغاز الطبيعي، وكذلك أراض خصبة صالحة لمختلف الزراعات. أما المناطق الجبلية، فهي مناطق جبال الأبالاش في الشرق، والكورديلّير في الغرب، والإينويسين في الشمال، وتقدم مختلف مصادر الاحتراق (الغاز الطبيعي، الفحم والنفط)، وفيها كذلك المعادن ومصادر الطاقة الكهرمائية. وأخيرًا، هناك المقاطعات البحرية الممتدة على طول المحيط الأطلسي والخليج المكسيكي، وهي غنية، بصورة خاصة، بالتربة الخصبة والغابات والغاز الطبيعي والنفط.

وحمايةً للطبيعة وحفاظًا على ثرواتها المنجمية والنباتية والحيوانية، اتخذت بلدان أميركا الشمالية إجراءات مختلفة، بدأت بها منذ أكثر من مئة سنة، وتقضي باستحداث محميات ومتنزهات من مساحات شاسعة. وإدارة هذه المحميات والمتنزهات وتنظيمها وتمويلها كثيرًا ما اشتركت بها الولايات المتحدة وكندا. وأقدم هذه المتنزهات الأميركية وأشهرها هو متنزه يلوستون الذي أقيم في ١٨٧٢ في الجبال الصخرية على تخوم ويومينغ وفي منطقة بركانية قديمة تتناثر فيها البحيرات والأنهار، ومغطاة بالغابات. وهناك متنزه آخر في كاليفورنيا أقيم في ١٨٩٠. إضافة إلى متنزهات ومحميات أخرى سواء في الولايات المتحدة أو في كندا.

أميركا الشمالية الإسبانية

عندما قدم الإسبان إلى أميركا كانوا خارجين لتوهم من حربهم الطويلة والقاسية ضد المسلمين. فكانوا لا يزالون يحتفظون بشحنات كبيرة من الحماس والاندفاع الديني. فنزلوا أميركا، كهنة وجنودًا وتجارًا ومغامرين، وراحوا يفتكون بالهنود، يستعبدون من يبقوهم أحياء، يدمرون معابدهم أو يحولونها إلى كنائس. بنوا المدن والتجمعات السكنية وراحوا يستغلون الأراضي المجاورة لها فارضين نمطًا من الحياة بالغ الدقة والانتظام، وكذلك القسوة على الهنود الذين تحولوا إلى يد عاملة. زرعوا القمح وربّوا الأبقار والغنم. وزرعوا قصب السكر والبن والكاكاو على منحدرات الهضاب.

هجرة الإسبان كانت بطيئة إلى حد ما. اتخذوا من جزيرة هيسبانيولا (اليوم مقسمة بين هايتي وجمهورية الدومينيكان) نقطة انطلاقهم إلى غواتيمالا، وكوبا، وفلوريدا، وأخيرًا إلى المناطق الأخرى في أميركا الوسطى وأميركا

الجنوبية. وصلوا شمالًا إلى تكساس، ومرّوا بخليج كاليفورنيا وبلغوا نهر كولورادو. وأوصلتهم الطرق البحرية إلى كاليفورنيا حيث أقاموا هناك الإرساليات والمنشآت. لكن صحاري المكسيك الفاصلة بينها وبين المناطق الشمالية جعلت الإسبان يتخلون عن الشمال ويركّزون اهتمامهم على المكسيك.

مع ازدياد الحاجة إلى اليد العاملة، خفف الإسبان من استعبادهم للهنود، حتى وصل الأمر، في بعض الأحيان، إلى درجة الاختلاط والتزاوج. من هنا بدأت تنشأ أجيال من المتيس (الخلاسيين) نتيجة اختلاط الدم الإسباني بالدم الهندي.

ولما كان الإسبان تجارًا وصناعيين، بدأت المكسيك معهم تبني تطورها وازدهارها على بيع المواد الأولية التي تأتي بها من مناجمها ومزارعها. ففي جبالها الغربية مناجم الذهب والنحاس والقصدير والزنك. وفي جبالها الشرقية مناجم الفحم الحجري والحديد الذي كان في أساس الصناعات الحديدية الثقيلة في مونتريّ. وفي جنوبي الهضبة الوسطى بين حوض ساليناس شمالًا والحوض المكسيكي جنوبًا تمتد منطقة بركانية غنية بالفضة والقصدير والنحاس. وهناك آبار نفطية مهمة اكتشفت في تامبيكو وتوكسبان في السهل الساحلي عند الخليج.

ويحتل العمل في الزراعة (حتى اليوم) نحو نصف اليد العاملة المكسيكية، فمنذ أواسط هذا القرن والمزارع والأراضي العائدة للكنيسة توزع على مالكين صغار يجري تشجيعهم على العمل في مزروعات صناعية مخصصة للتصدير. فأوروبا وأميركا الشمالية تستورد من المكسيك كميات كبيرة من القطن والقنب والخضار والسكر والموز والبن. والعمل جار أيضًا على تشجيع الصناعات المكسيكية برؤوس أموال أوروبية وأميركية.

أميركا الشمالية الفرنسية

امتدت الأمبراطورية الفرنسية من الشرق إلى الغرب، من لويزبروغ (في اسكتلندا الجديدة) إلى ديترويت (على البحيرات الكبرى)، ومن الشمال إلى الجنوب، من كيبيك (على ضفاف نهر سان لوران) إلى أورليان الجديدة (على دلتا الميسيسيبي). ومثل الإسبان، خسر الفرنسيون الجزء الأكبر من أراضيهم الشاسعة لمصلحة البريطانيين أولًا، ثم الأميركيين.

والفرنسيون، الذين عرفوا في بلادهم أزمات دينية خطيرة، أرادوا نشر الكثلكة في كندا، فأقاموا إرسالياتهم ومدّوا نفوذهم حتى البحيرات الكبرى، وخليج هدسون والميسيسيبي. وثمة فوارق بين الإرساليات الفرنسية في كندا والإرساليات الإسبانية في المكسيك. فالمرسلون الفرنسيون لم يسعوا إلى أن يكونوا أسياد أرض أو أن يقنعوا الهنود أو يسخروهم للعمل في الزراعة. جل همهم انصبّ على بناء الكنائس الصغيرة وإقناع الهنود بالدين «الجديد». لكن تأثيرهم بقي محدودًا إلى أن جاء الفلاحون والمستوطنون الفرنسيون، فاشتركوا جميعًا مع رجال الدين في تأسيس الرعايا والأسقفيات والأديرة والمدارس والمستوصفات. فالإدارة المدنية الفرنسية للمنطقة كانت متعاونة إلى أقصى الحدود مع الكنيسة. وكلها عوامل تفسر تلك الوضعية القوية جدًا للكنيسة الكاثوليكية في كيبيك.

قسّمت الإدارة الفرنسية الأراضي، منذ بداية عهدها في البلاد إلى إقطاعيات. وعند نهاية القرن التاسع عشر اختفت هذه الإقطاعيات الكبرى لتحل محلها المزارع بسبب نظام

القروض الذي أتاح الملكيات العقارية المتوسطة والصغيرة. والسكان الريفيون في كندا الفرنسية لا يزالون حتى اليوم يعملون في استثمارات عقارية صغيرة ومتوسطة ويعيشون في قرى صغيرة. أما النسبة الأكبر من كندا الفرنسية فتقيم في المدن، خاصة في مونريال التي تضم لوحدها حوالي نصف سكان كيبيك. ولهذا الواقع الديموغرافي أسبابه التاريخية والاقتصادية: فمونريال كانت منذ القديم مركز تجارة الفراء، وبعدها شهدت إنشاء قنوات سان لوران، ثم سكة الحديد التي تربط فانكوفر بسان جان–برونسويك الجديدة عبر مونريال التي أصبحت بذلك نقطة وصول شحنات القمح من مختلف حقول المنطقة، ثم أنشئت فيها البورصة المالية للبلاد، إضافة إلى بناء الجامعات الفرنكوفونية والانغلوفونية.

أميركا الشمالية البريطانية

بدأت بريطانيا باستعمار تلك المناطق من أميركا الشمالية المسمّاة «أميركا الشمالية البريطانية» في مرحلة كانت انكلترا فيها فريسة نزاع داخلي مزدوج: فهناك نزاع بين الملك وبين البرلمان من جهة، ونزاع بين الانغليكان (الذي كان دين الدولة الرسمي) وبين فئة منهم دعيت بالتطهيريين (أو الأصوليين إذا جاز التعبير) من جهة ثانية. فالملك كان يريد الإمساك بقرار الحكم في المستعمرة دون منازع. لذلك قامت فئتان من الإنكليز بالاستيطان في أميركا: الفئة المناصرة للملك التي منحت أراض شاسعة، وتنتمي إلى الأرستقراطية الإنكليزية والتجار: والفئة التي تضم في صفوفها أناس من جميع الأوساط الانكليزية والتي قصدت أميركا بحثًا عن الحرية الدينية إضافة، بالطبع، إلى توقها للاستعمار والاستيطان والثروة. عملت الفئة الأولى على بناء مدن تجارية، في حين نشطت الفئة الثانية (وأكثرها من التطهيريين) في مجال الزراعة والصناعة.

الأراضي الأولى التي منحت لأصحابها كانت تقع في الأرض الجديدة في اسكتلندا الجديدة وفيرجينيا. ودلّت التجربة بعد ذلك بقليل أن فيرجينيا وباقي المستعمرات في الجنوب اهتمت بالزراعة أكثر من مناطق الشمال. وذلك عائد لواقع جغرافي طبيعي كون المناطق الجنوبية يغطيها سهل ساحلي شاسع يبدأ يضيق تدريجيًا كلما اتجه ناحية الشمال، إضافة إلى أن المناطق الجنوبية تتمتع بمناخ ملائم، بينما الشمال شتاؤه طويل وقاس وصيفه قصير وعاصف. فاختار الملاكون الكبار الإقامة في الجنوب، وأكثرهم عمل في زراعة التبغ التي كانت قد بدأت تحظى باهتمام مفاجئ وكبير في أوروبا. أما اليد العاملة هناك فكانت، في تلك المرحلة الأولى من الاستعمار، إنكليزية وجلها من الأناس الفقراء الذين كانوا يعملون في خدمة أسيادهم الملاكين لمدة تتراوح بين سنتين وسبع سنوات مقابل مكان إقامتهم وتأمين غذائهم، وبعدها يصبحون أحرارًا في عمل ما يشاؤون في المستعمرات.

أما العلاقة مع الهنود فكانت أقل قسوة من علاقة الإسبان بهم. فالفرنسيون والانكليز لم يفرضوا عليهم الإقامة في أمكنة (أو محميات) معزولة، فنمت تجمعاتهم السكنية في مناطق قريبة من المدن الكبرى.

امتاز الاستعمار الإنكليزي بقبوله استيطان باقي الجنسيات الأوروبية في مستعمراته. هكذا تواقد الفرنسيون، ثم الالمان الذين أقاموا في

اسكتلندا الجديدة وأونتاريو ومانيتوبا حيث أقام أيضًا الايسلنديون والأوكرانيون.

سيطرت انكلترا مدة طويلة على الحياة الاقتصادية والسياسية في أميركا الشمالية البريطانية. كانت تشتري من كندا (كما تفعل اليوم) الأخشاب، والقمح، واللحوم، والجلود، وبعد وقت، أصبحت تشتري أيضًا الحديد والنيكل. وكانت تبيعها المنتوجات المصنعة. وسياسيًا، عيّنت انكلترا حدود كندا بموجب معاهدات إلى أن نزلت عند إرادتها ومنحتها الاستقلال السياسي الذاتي، فأصبحت كندا (١٨٦٧) كونفدرالية مستقلة في إطار الأمبراطورية البريطانية.

أهم المناطق الكندية: المقاطعات البحرية (الأرض الجديدة ولابرادور، اسكتلندا الجديدة، برونسويك الجديدة وبحيرة الأمير ادوارد)، والمقاطعات الوسطى (كيبيك وأونتاريو)، والمروج الكندية (مانيتوبا، ساسكاتشيون وألبرتا)، وكولومبيا البريطانية، ويوكون، والأقاليم الشمالية – الغربية.

أما في ما يخص الولايات المتحدة (في إطار أميركا الشمالية البريطانية) فإن الأميركيين، على رغم كونهم يتكلمون الانكليزية، وأكثرهم بروتستانت، وقوانينهم مستوحاة من القوانين البريطانية، كانوا منذ البداية، واستمروا، حريصين على التمايز من خلال عملهم الدؤوب في تكوين أمة مستقلة. وفي سبيل هذا الهدف اتخذوا وجهة معاكسة للوجهة الكندية. ففي حين عمل الكنديون على انشاء دولة انطلاقًا من أمتين، أنشأ الاميركيون أمة انطلاقًا من عدة دول. لم يضيّعوا وقتًا في سعيهم لتحقيق هذا الهدف؛ فقامت حكومتهم الفدرالية، منذ إنشائها، على تأكيد الحقوق الفدرالية، وأنشأت الطرقات والقنوات، وفرضت الحماية الجمركية. ولم تكن المركزية في نظرهم عائقًا أبدًا أمام إنماء المواصلات ولا إنشاء المدن والمصانع والمزارع. فذلل الأميركيون العوائق الجبلية الفاصلة باهتمام خاص أولوه لوسائل النقل من طرقات وسكك حديدية وجسور وأساطيل البحرية للنقل والتجارة.

فشبكة النقل هذه، إضافة إلى أهميتها القومية الحيوية، كانت في أساس إنماء الثروات الطبيعية للبلاد. فنمت الصناعات في انكلترا الجديدة منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر. وتميزت نيويورك والولايات الوسطى على الأطلسي بنشاطها التجاري. ومناطق الوسط الغربي أصبحت بمثابة إهراءات أميركا، وأصبح الجنوب أهم منتج للقطن في أميركا. والمنطقة الصناعية في الولايات المتحدة التي كانت وقفًا، في البداية، على الولايات الوسطى الواقعة على الأطلسي وعلى انكلترا الجديدة، امتدت في ما بعد لتشمل المنطقة الواقعة جنوبي البحيرات الكبرى. ومنطقتا الوسط الغربي والجنوب اللتان كانتا زراعيتين تقليديًا، نمت فيهما الصناعات الزراعية. وفي الجبال الغربية حيث كان الصيد، وتربية الماشية واستثمار المناجم، أدخلت عليها شبكة متطورة للري جعلتها منطقة زراعية. والساحل الباسيفيكي الذي كان يعيش على بيع مواده الأولية (خشب، ذهب، نفط، قمح وفاكهة) عرف ثورة صناعية حقيقية وأصبح أكثر المناطق التي يقصدها المهاجرون إلى الولايات المتحدة. هكذا نهض الأميركيون بكامل مناطقهم. ورغم هذه الثروات الهائلة تبقى الولايات المتحدة بحاجة لاستيراد بعض المواد الأولية، وهي حاجة على كل حال نافعة جدًا للبلاد في مقاييس

التجارة الدولية ومفاعيلها السياسية.

وأهم المناطق الجغرافية والاقتصادية في الولايات المتحدة: المنطقة الصناعية، الوسط الغربي (زراعة)، الجنوب، الجبال الغربية، الغرب الأقصى مع ألاسكا وهاواي.

قارة الثروات المستغلة

أميركا الشمالية قارة الثروات الطبيعية المستغلة على أفضل وجه خدمةً لسكانها. كانت معزولة لقرون طويلة فأصبحت في قلب العالم. وكانت قليلة السكان ودفينة الثروات ثم مع وصول الأوروبيين إليها أصبحت قارة جديدة وديناميكية.

أقام الإسبان في أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية أكثر مما أقاموا في أميركا الشمالية. بوجودهم في المكسيك وجدوا أنفسهم في منأى عن باقي القارة تفصلهم عنها الصحراء فأضاعوا أراضيهم في تكساس وكاليفورنيا. فحاولوا أن يجعلوا من المكسيك بلدًا لاتينيًا على غرار البلدان المتوسطية. وأقام الفرنسيون في مناطق عديدة، لكنهم لم يتقنوا الدفاع عنها فانتقلت إلى أيدي الإنكليز. وتمكن هؤلاء من التكيف مع الكنديين الفرنسيين وإيجاد طريقة تفاهم معهم.

أما الأميركيون فتمكنوا من بناء بلد يبدأ من جبال الأبالاش، يجتاز سهول البحيرات الكبرى، وأوهيو، والميسيسيبي، يتخطى الجبال الصخرية، وينتهي على شاطئ الباسيفيك.

عرف شعب أميركا الشمالية كيف ينتفع من ثروات القارة العديدة، ويتغلب على الصعوبات الجغرافية. فليس هناك ما يثير الدهشة إذا كان يتمتع اليوم بأرفع مستوى معيشة في العالم.

إن غنى أميركا الشمالية بالثروات الطبيعية لا يفسّر لوحده لماذا هذه القارة هي الأغنى اليوم في العالم. فهناك السبب الأهم، السبب البشري، إرادة السكان وحبهم للعمل وحماسهم له. فجاء الأوروبيون يحدوهم العمل المتواصل والاستثمار والثروة حتى دانت لهم الأرض ومن عليها وما في باطنها، فحققوا ما أرادوا.

اهتم الإسبان أكثر ما اهتموا بالذهب والفضة في المكسيك، وبزراعة القمح، وأدخلوا إلى كاليفورنيا زراعة الحمضيات والكرمة. ونظّم الفرنسيون، في كندا، تجارة الجلود والفراء التي سرعان ما ازدهرت بين أيديهم ومن أجلهم. أما الإنكليز فاتجهوا ناحية الصيد، والغابات، وعلّموا الهنود زراعة الذرة، وهجّنوا القمح في أميركا الشمالية، والشوفان وغيرهما، كما حملوا إليها قطعان البقر والغنم والخنازير والدواجن، وزرعوا، في المناطق الجنوبية، قصب السكر والتبغ والقطن.

على هذا النحو وضعت أسس اقتصاد أميركا الشمالية. فبدأت بالازدهار وهي لا تزال مستعمرات، وأخذت تنمو سريعًا مع اكتشاف الفحم ومناجم الحديد، ثم بعد فترة، النفط والغاز الطبيعي. وليس الإنماء الهائل الذي حققته أميركا الشمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين إلا النتاج الطبيعي لعمل عقلاني ترشيدي عرف كيف يتعاطى مع هذه الثروات.

الوحدة الأميركية

حركة هدفت إلى ضم دول القارة الأميركية في مجموعة منظمة بقصد تشجيع التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي في ما بينها. والدول المعنية بهذه الوحدة: الولايات

المتحدة، دول أميركا الوسطى والجنوبية ودول الكاريبي الناطقة باللغة الانكليزية. أما كندا فبقيت خارج هذه الوحدة.

أما فكرة هذه الوحدة فتُعزى حسب رأي البعض، إلى مبادرة سيمون بوليفار الذي دعا ممثلي الدول الأميركية سنة ١٨٢٦ للاجتماع في بناما من أجل عقد معاهدة اتحاد كونفدرالي أميركي. كما يرجع البعض الآخر أساس هذه الوحدة الى مبدأ الرئيس الاميركي مونرو (١٨٢٣) الذي هدف إلى إقامة حاجز ضد التدخل الأوروبي في أميركا، مما يدل أن هذاالمبدأ كان قاريًا وليس محصورًا بالولايات المتحدة الأميركية وحدها. وقد هدفت الولايات المتحدة من وراء هذا العزل القاري الى تحسين مواقعها الاقتصادية، ولعب دور سياسي أكثر بروزًا خارج حدودها وبالتحديد في أميركا الجنوبية؛ مما يدفع إلى التساؤل: هل الوحدة الأميركية حركة توسعية أميركية (الولايات المتحدة) أم هي فعلًا رابطة للجمهوريات الأميركية؟

عمليًا، منحى التوسع الأميركي الشمالي (أي من قبل الولايات المتحدة) هو منحى طبيعي ومنطقي، وذلك نتيجة لعدم التوازن الواضح بين النمو الاقتصادي الهائل في الولايات المتحدة من جهة، وبين جمهوريات أميركا اللاتينية الخاضعة لتناقضات الفساد السياس وعدم الاستقرار الحكومي الناشئ في عداد البلدان النامية من جهة أخرى. وهكذا فإن حكومة واشنطن شجعت اتجاه المشاريع والمؤسسات نحو الجنوب حيث ظهرت أيضًا، دول أميركية ولكن ذات عادات مختلفة، وغير مستقرة سياسيًا، ولم تكتسب بعد مفاهيم الحياة السياسية والعملية التي يحملها الشمال الأميركي ويتمنى أن ينقلها إلى هذه الدول.

وبناء على مبادرة وزير الدولة جيمس بلاين، دعت واشنطن سنة ١٨٩٩ إلى عقد مؤتمر أميركي هدفه تشجيع التبادل التجاري، وأنشأت لهذه الغاية «مكتب الجمهوريات الأميركية»، أول جهاز دائم، وكان بداية سلسلة من المؤسسات التي ظهرت إلى الوجود خلال العقود التالية.

ففي ١٩٠١، عقد مؤتمر ثان في مكسيكو، وتبعه كل أربع سنوات اجتماع جديد يعقد في مدينة أخرى. وهكذا وجد ما يسمّى بـ «المؤتمر الأميركي» الذي برز تلقائيًا من ضرورة عقد اللقاءات الدورية.

وكان لمكتب الجمهوريات الأميركية مدير وأمانة سر لما سمّي قبل الحرب العالمية الأولى «الوحدة الأميركية»، والتي كان مقرها في واشنطن. ويتألف من سفراء جمهوريات أميركا اللاتينية، المعتمدين لدى الحكومة الأميركية.

في بداية القرن العشرين، حافظت السياسة الأميركية على العادات التي كانت متبعة خلال القرن الماضي وطوّرتها في عهد الرئيس تيودور روزفلت، وبخاصة «سياسة العصا الغليظة» و «دبلوماسية الدولار» مما أدّى إلى ثراء المؤسسات الأميركية في الخارج وتأثيرها السياسي الحاسم في الحياة السياسية للدول التي وجدت فيها. ولم ترض دول أميركا اللاتينية بهذا التدخل السافر في شؤونها، لذلك فقد كان مؤتمر الوحدة الأميركية الذي انعقد في «هافانا» (١٩٢٨)، مناسبة نوقشت خلاله مسألة التدخل الأميركي رغم الجهود التي بذلها وزير دولة الولايات المتحدة شارل هيغ ليبرر سياسة بلاده. ولم تتبدل هذه السياسة إلا بوصول فرانكلين روزفلت إلى السلطة سنة ١٩٣٣.

توقع الرئيس روزفلت نشوب الحرب العالمية الثانية، وبخاصة أن هتلر كان قد وصل إلى السلطة في السنة ذاتها لوصول الرئيس الأميركي وكان يجري استعداداته لهذه الحرب. لذلك رأى أنه من الضروري تغيير سياسته تجاه دول أميركا اللاتينية ليكسب تأييدها ووقوفها إلى جانبه في أثناء الحرب.

وقد تجلّت بوادر هذه السياسة منذ خطابه الافتتاحي، حيث توجه إلى دول أميركا اللاتينية، معلنًا بدء سياسة حسن الجوار معها. من أجل ذلك انعقد مؤتمر أول في مونتيفيديو سنة ١٩٣٣، وآخر في ليما سنة ١٩٣٦. وقد تقرر في الأول تطبيق مبدأ مونرو على مستوى القارة بحيث لو أن أي دولة من العالم الجديد تتعرض للخطر فإن مجموع دول القارة تجتمع للتشاور في ما بينها. أما في الثاني فقد أنشئ الجهاز المعدّ للتشاور في حالة الطوارئ وحدّد بأنه اجتماع استشاري لوزراء خارجية دول القارة.

اجتمع هذا الجهاز للمرة الأولى في بناما واعتمد سياسة عدم الحرب التي يجب أن تأمن بإيجاد منطقة عازلة بين أميركا وأوروبا تمتد حتى مسافة ٢٠٠ ميل خارج القارة الأميركية، وذلك لعدم انتقال عدوى الحرب إلى داخل القارة الأميركية

لكن، بعد اجتياح فرنسا في حزيران ١٩٤٠، ظهرت بوضوح العداوة الأميركية لدول المحور، وقررت الدول المشاركة في الوحدة الأميركية اعتماد سياسة «الأمن الجماعي» بحيث أن أي دولة في القارة تتعرض للاعتداء تلتزم الدول الأخرى بتقديم العون والمساعدة لها. وهكذا بعد الهجوم على بيرل هاربر اجتمع وزراء خارجية الدول الأميركية في ريو دي جانيرو في كانون الثاني ١٩٤٢، واتُخذت كل التدابير لحماية جمهوريات أميركا اللاتينية، ضد محاولة النازية أو الفاشية للتدخل في شؤونها الداخلية. وقد أنشئت لهذه الغاية لجنة للدفاع عن سياسة القارة، وكان من نتيجتها أن قطعت الدول الأميركية علاقاتها الدبلوماسية مع دول المحور وأرسلت البرازيل حملة عسكرية الى حدود إيطاليا سنة ١٩٤٣. وقد أيّدت جميع دول القارة، ما عدا الأرجنتين، الولايات المتحدة في حربها ضد دول المحور؛ وفي المقابل، رضيت هذه الدول بمساعدة الولايات المتحدة لها في تحديث تصنيعها المحلي.

بعد الحرب العالمية الثانية، جهدت دول الوحدة الأميركية لتقوية مسألة «الأمن الجماعي». لذلك وقّعت معاهدة المساعدة المتبادلة في ريو دي جانيرو في ٢ أيلول ١٩٤٧ ووضعت موضع التنفيذ خطة معدّة لإبعاد كل الاعتداءات التي يمكن أن تتعرض لها القارة. هذه المعاهدة لم تعد موجهة ضد دول المحور، بل لردع عمليات تسرب الأفكار الشيوعية إلى داخل القارة. فكانت هذه المعاهدة أول بوادر الحرب الباردة بين الجبارين.

وفي المؤتمر الذي عقد في بوغوتا (٣٠ نيسان ١٩٤٨)، اعترف بشرعية جميع الأجهزة التي أنشئت تحت ضغط الحاجة الملحة: مؤتمر الوحدة الأميركية الذي يجب أن يجتمع مرة كل خمس سنوات، والاجتماع الوزاري لوزراء خارجية الدول الأميركية، والجهاز الإداري الذي أنشئ في مؤتمر الريو، ومجلس الإدارة على رأس أمانة سر احتفظت باسم اتحاد الوحدة الأميركية، كل هذه الأجهزة شكّلت ما عُرف، منذ ذلك الحين باسم منظمة الدول الأميركية.

ولم ينعقد مؤتمر الوحدة الأميركية إلا في

سنة ١٩٥٤ في كراكاس، وتحوّل إلى مسرح لاختلاف جوهري في وجهات النظر بين دول أميركا اللاتينية من جهة والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى. هذا الخلاف كان اقتصاديًا وسياسيًا في آن معًا. فقد أصيبت دول أميركا اللاتينية بخيبة أمل من جرّاء السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الولايات المتحدة. ففي حين عمدت هذه الأخيرة إلى إعادة بناء أوروبا ما بعد الحرب بفضل مشروع مارشال، تجاهلت المساعدات الاقتصادية لدول أميركا اللاتينية. من هنا اتضح لهذه الدول أن الولايات المتحدة لا يهمها من أميركا اللاتينية سوى التعاون معها سياسيًا من أجل صدّ الخطر الشيوعي. وقد أعلن فوستر دالاس في مؤتمر كراكاس أن سياسة الولايات المتحدة تقوم على مبدأ «نعم للتجارة، لا للمساعدات»، مما خيّب آمال دول أميركا اللاتينية. وهكذا فإن رحلة نائب رئيس الولايات المتحدة، ريتشارد نيكسون، سنة ١٩٥٨، إلى أميركا اللاتينية، قوبلت بمظاهرات عنيفة ضد سياسة بلاده.

وفي السنة ذاتها، اقترح الرئيس البرازيلي، كوبتشيك، برنامج «عملية الوحدة الأميركية»، وأوصى بتحرك كل الجمهوريات الأميركية بمساعدة الولايات المتحدة من أجل العمل على دفع عجلة النمو قدمًا. ولم يكن هدف هذا المشروع الحصول فقط على مساعدة مالية من واشنطن بل وضع خطة على المستوى القارّي مقترحًا إصلاحات جذرية للبنى الاقتصادية. وقد وافق الرئيس الأميركي، جون كينيدي على هذا المشروع، وأنشئ سنة ١٩٥٩ «بنك التنمية الأميركي». ولكن مقاومة الكونغرس للمشروع دفعت الرئيس إلى تخفيض القسم المخصص لتنمية دول أميركا اللاتينية. كما ان الطبقة المحافظة في أميركا اللاتينية عمدت إلى تهريب أموالها نافرةً من الإصلاحات الزراعية والضريبية والاجتماعية، مما أدّى، إضافة إلى مقتل الرئيس كينيدي، إلى إخفاق هذه الخطوة الاقتصادية.

ومن الناحية السياسية، أصيبت الوحدة الأميركية بتصدع نتيجة لعاملين: إقامة نظام ماركسي – لينيني في كوبا، والتدخل الأميركي في سان دومينغو سنة ١٩٦٥ حيث أيّدت دول الوحدة الأميركية تدخل الولايات المتحدة في الجزيرة، ما عدا المكسيك والتشيلي. وهكذا ظهرت التناقضات داخل الوحدة الأميركية وخرجت من هذه المغامرة منقسمة على نفسها.

ووجدت دول الوحدة الأميركية أنه لا بد من إعادة تنظيم هذه المجموعة أولًا بانفتاحها على العالم وخلق بنى اقتصادية واجتماعية جديدة وحل الخلافات العالقة بينها. وقد تبنت هذا المشروع دول أميركا اللاتينية في الدرجة الأولى وعملت وحدها على تحقيقه دون أن تتخلى عن مساعدة الولايات المتحدة لها (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٧، ص ٢٦٩–٢٧١، بتصرف، خصوصًا في ما يتعلق بالفقرة الثالثة).

من «غات» إلى «المنظمة العالمية للتجارة»

تأسيس «غات»: عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، فكرت البلدان الكبرى في كيفية إعادة بناء ما دمرته الحرب، وكيفية الحؤول دون نشوب الحرب من جديد. ولأن هذه البلدان كانت قد شهدت حربًا تجارية ضروسًا في ما بينها خلال عقد الثلاثينات وهو ما يعرف باسم «حرب إفقار الجار» إلى الحد الذي دفع البعض إلى القول بأن هذه الحرب غير المسلحة

كانت من بين الأسباب التي دفعت للحرب العالمية، ولذا فقد تمّ الاتفاق على إنشاء منظمة تجارية دولية تحول دون الممارسات التجارية الخاطئة التي أدّت إلى خراب اقتصاديات هذه الدول. وبدأت من ثم اتفاقية «الغات» (اختصار «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة») الدولية اجتماعاتها في هافانا، عاصمة كوبا، في تشرين الثاني ١٩٤٧ ووقّعت ٥٣ دولة على ميثاق هافانا في آذار ١٩٤٨. وقد تأسست «الغات» على أساس عدة مبادئ رئيسية، هي:

أولًا: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، حيث ينبغي أن تتم التجارة على أساس عدم التمييز فكل البلدان المتعاقدة عليها ان تقدم للأطراف الأخرى معاملة تفضيلية متساوية في مجال إدارة وتطبيق الرسوم والجمارك على الصادرات والواردات.

ثانيًا: أن تقوم حماية الصناعة المحلية على أساس التعريفات الجمركية وحدها. وذلك بهدف جعل مدى الحماية واضحًا ولأجل جعل المنافسة ممكنة.

ثالثًا: إن التشاور لتجنب الأضرار التي يمكن أن تصيب مصالح البلدان الأطراف يعد مبدأً أساسيًا آخر من مبادئ الغات. ومن حق هذه الأطراف الاتصال بالغات للتدخل في الحالات التي ترى أنها تشكّل أضرارًا بمصالحها والناجمة عن تصرفات وممارسات الأطراف الأخرى. وتقدّم الغات إطارًا يمكن من خلاله أن تتم المفاوضات لخفض التعريفات الجمركية، وكذلك القيود والعقبات الأخرى أمام انسياب التجارة، وكذلك توفير هيكل لوضع نتائج مثل هذه المفاوضات في شكل مواد قانونية ملزمة.

مفاوضات وجولات: تتكون معظم أعمال الغات من مشاورات ومفاوضات في مشكلات تجارية معيّنة تؤثر على سلع محددة تهتم بها جميع البلدان الأطراف أو بعضها على الأقل. ومن وقت لآخر تتم مفاوضات رئيسية متعددة الأطراف في ظل رعاية الاتفاقية العامة. وفي هذا الإطار تمت سبع جولات من المفاوضات، هي: ١– دورة جنيف (١٩٤٧)؛ ٢– دورة فرنسا (١٩٤٩)؛ ٣– دورة انكلترا (١٩٥١)؛ ٤– دورة جنيف مرة أخرى (١٩٥٦)؛ ٥– دورة «ديلون» في جنيف أيضًا (١٩٦٠ – ١٩٦١)؛ ٦– دورة كينيدي في جنيف (١٩٦٤ – ١٩٦٧)؛ ٧– دورة طوكيو التي استغرقت سبع سنوات (١٩٧٣–١٩٧٩) ومفاوضاتها على المستوى الوزاري تم افتتاحها في العاصمة اليابانية؛ ٨– ثم الدورة الأخيرة (١٩٨٦ – ١٩٩٤) وهي المسماة بدورة أوروغواي، وذلك لأن افتتاحها تمّ في مدينة بونتا دل إيستا في الأوروغواي.

دورة أوروغواي: تمت أعمالها التحضيرية خلال ١٩٨٥ – ١٩٨٦، وافتتحت رسميًا في كانون الأول ١٩٨٦، وكان من المأمول أن تنهي أعمالها خلال أربع سنوات، لكنها امتدت نحو أربع سنوات أخرى إضافية، إذ لم تنته إلا في نيسان ١٩٩٤ مع الإعلان عن «المنظمة العالمية للتجارة».

منذ بداية دورة أوروغواي اتضح وجود معارضة كبيرة من جانب الدول النامية لوجهة نظر الولايات المتحدة الداعية إلى إدراج قضية تحرير التجارة في مجال الخدمات (مثل السياحة والبنوك والتأمين)، وهو مجال لم تكن تغطيه اتفاقيات الغات من قبل. ويعود إدراج هذا المجال في مباحثات التجارة الدولية إلى ازدياد أهميتها في الدول الصناعية المتقدمة. وقد تم في

النهاية التغلب على هذا الخلاف بالاتفاق على أن تتم مناقشة الخدمات في إطار لجنة منفصلة تشرف عليها الغات ولكن تبقى خارج الاتفاق القانوني لاتفاقية الغات.

والخلاف الآخر نشب بعد إدراج اقتراح الولايات المتحدة ودول مجموعة الكارينز (١٤ دولة مصدّرة للمواد الزراعية) بمناقشة قضية الانحرافات في التجارة في المواد الزراعية عن طريق دعم الصادرات وسياسات دعم المزارعين، إذ عارضت المجموعة الأوروبية منذ البداية هذا الاقتراح. ويُعد هذا الخلاف هو المسؤول عمليًا عن تأخر المفاوضات كل هذا الوقت؛ ووصل عدد الدول المشاركة في المفاوضات إلى ١٠٧ دول في أيلول ١٩٩٠.

وخلال ١٩٩٠ كانت أمام المفاوضات عدة خلافات خطيرة هدّدت بفشل الدورة، منها الاتهام بالاستغلال الخاطئ للإجراءات المضادة للإغراق (وهي الإجراءات التي تتخذ للحؤول دون تصدير المنتجات بأسعار تقل عن الأسعار التي تباع بها نفس المنتجات في السوق المحلية للدولة المصدّرة)، وذلك لحماية الصناعة المحلية للبلد المستورد. كما كان هناك الخلاف الأهم من الولايات المتحدة ومجموعة الكارينز من جانب، والمجموعة الأوروبية من جانب آخر، حيث طالبت الأطراف الأولى بإزالة المعونات التي تقدّمها المجموعة الأوروبية للصادرات الزراعية والحد من عملية تقييدها للواردات من نفس المنتجات. هذا إلى جانب الخلاف حول اتفاقية التجارة في المنسوجات والمعروفة باتفاقية «الألياف المتعددة».

وفي كانون الأول ١٩٩٠، التقى وزراء التجارة مرة أخرى بهدف إنهاء دورة أوروغواي، وكان قد تمّ الاتفاق على خفض التعريفات الجمركية على مدى خمس سنوات تبدأ في تاريخ إنهاء الدورة، ولكن استمرار الخلاف حول مسألة دعم السلع الزراعية أدّى إلى قرار بتمديد الدورة حتى نهاية ١٩٩١، ثم تكرار هذا التمديد مرتين أخريين لتنتهي في كانون الأول ١٩٩٣.

وقد شهد العام ١٩٩٢ بوادر انفراج الخلاف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة بالتوصل إلى ما عرف باتفاق «بلير هاوس» الذي نص على خفض الدعم الأوروبي للسلع الزراعية والمقدر بنحو ٣٠٠ مليار دولار سنويًا وعلى مدى ست سنوات.

حلول وسط: الشهور التي سبقت انتهاء دورة أوروغواي بدت محمومة بالمفاوضات بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة. فقد عادت فرنسا لإنكار اتفاق «بلير هاوس» وأضافت رفضها تحرير التجارة في مجال المنتجات السمعية والبصرية (المسلسلات وبرامج الإذاعة والتلفزيون والأفلام السينمائية، وغير ذلك) لتخوفها من الغزو الثقافي الأميركي على الهوية الثقافية الفرنسية. وبعد عدة مفاوضات جرت بين المفوض التجاري الأوروبي ووزير التجارة الأميركي تم التوصل إلى حلول وسط اعتبرها كل من الطرفين انتصارًا له.

فقد وافقت الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية على أن يتم إبعاد موضوع الإنتاج الثقافي (المنتجات السمعية والبصرية) لمناقشته في مفاوضات تجري لاحقًا، ويمثل ذلك قبول أميركا بمطالب المجموعة الأوروبية بـ «الاستثناء الثقافي»، وهو ما أدّى بوزير الاتصالات الفرنسي إلى التعليق بقوله: «بهذا الاستثناء الثقافي نكون

قد حصلنا على ما كنا نريده من البداية».

ومع التوصل، أخيرًا، إلى حل لمشكلة دعم السلع الزراعية، رأت الولايات المتحدة في ذلك نصرًا كبيرًا لها إلى الحد الذي دفع الرئيس الأميركي (بيل كلينتون) إلى القول بأن الاتفاق يعد دعمًا لأميركا لقيادة الاقتصاد العالمي.

وفي ما عدا ذلك (الثقافي، والزراعي) يصعب القول بأنه تم التوصل إلى حلول وسط في شتى المجالات، فلم يتم الاتفاق على تحرير التجارة في النشاطات المصرفية والمالية، بل تم التوصل إلى صيغة مرنة تمكّن الولايات المتحدة من مبدأ المعاملة بالمثل حينما توضع اتفاقات الغات موضع التنفيذ في أول كانون الثاني ١٩٩٥. والواقع أنه لا يمكن اعتبار أن هذه القضية تعدّ موضع خلاف كبير بين الطرفين، إذ إن الاتفاق بينهما قائم للضغط على اليابان ودول جنوب شرق آسيا ودول كبيرة في العالم الثالث مثل الهند والبرازيل.

ولم يتم الاتفاق على تحرير التجارة في مجال الملاحة البحرية، وكان هذا يعد أمرًا حيويًا لأساطيل كل من اليونان والدانمارك، إذ لم تقدم الولايات المتحدة أي تنازلات للسماح للأساطيل الأجنبية بالقيام بنشاطاتها في الموانئ الأميركية. وتمكنت الولايات المتحدة من استبعاد هذا القطاع من نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف.

وأخيرًا، لم يتم إدخال صناعات الطيران المدني في الاتفاقات متعددة الأطراف، وحصل الأوروبيون على تنازل أميركي وهو مواصلة العمل بالاتفاق الجاري في ما بينهما منذ عام ١٩٩٢. وكانت الولايات المتحدة ترغب في دمج الطيران المدني في الاتفاق لمنع المعونات الحكومية بأمل أن تعود شركة «بوينغ» الاميركية للسيطرة على الأسواق العالمية بعد أن نجحت شركة «أيرباص» في توسيع حصتها من السوق في الأعوام الأخيرة.

انعكاس يزيد من مشكلات البلدان النامية:

إن الاتفاق الذي أسفرت عنه دورة أوروغواي في نطاق الغات يعد أضخم اتفاق تجاري دولي، إذ شاركت فيه ١١٧ دولة استوعبت مواده نحو ٥٥٠ صفحة. أما عن أهم المكاسب والخسائر فهي تتمثل في زيادة الدخل العالمي بنحو ٢٠٠ – ٢٧٠ مليار دولار سنويًا تتحقق بعد نحو ١٠ سنوات من تنفيذ الاتفاق أي في العام ٢٠٠٥، ويتوزع هذا الدخل كالتالي: المجموعة الأوروبية ٦١ مليار دولار، الصين ٣٧ مليار دولار، الكتلة السوفياتية السابقة ٣٧، اليابان ٢٧، الولايات المتحدة ٣٦، دول العالم الثالث ١٦، دول أوروبية غير أعضاء في المجموعة الأوروبية ٨، كندا ٤، أوستراليا ونيوزيلنده مليار دولار، آخرون ١٩ مليار دولار.

أما دول القارة الإفريقية فستخسر نحو ٢٫٥ مليار دولار نتيجة فقدانها بعض المزايا التفضيلية التجارية. والعالم العربي سيخسر أيضًا نتيجة لتقدير ارتفاع أسعار السلع الغذائية بمقدار ١٠–١٥٪ حيث تقدّر الواردات العربية الغذائية بما يزيد على ٢٢ مليارًا، فإن الخسائر العربية في هذا المجال وحده تتجاوز ملياري دولار على أقل تقدير؛ هذا إضافة إلى أثر تحرير التجارة في مجال الخدمات. وربما يلخص موقف العالم النامي ما صرّح به سفير الهند لدى الغات بأن «هناك خللًا كبيرًا في ميزان تبادل الامتيازات وخاصة في المجالات التي تكمن فيها مصالح الدول النامية وبالتحديد المنسوجات والزراعة». فبعد إنهاء دورة أوروغواي لا تزال الحواجز

كبيرة أمام المنسوجات ومنتجات المناطق الإستوائية والسلع التي تعتمد على الموارد الطبيعية وهي بعض من أهم الصادرات الأساسية للدول النامية.

منظمة التجارة الدولية: أسفرت مفاوضات دورة (أو جولة) أوروغواي إلى إنشاء «منظمة التجارة الدولية» التي ستحل محل الغات ابتداءً من أول كانون الثاني ١٩٩٥.

ففي ١٥ نيسان ١٩٩٤، وقّع وزراء ١٢٥ دولة أعضاء في «الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة» (غات)، بما في ذلك الصين التي كانت طلبت الانضمام قبل يوم واحد (أي في ١٤ نيسان ١٩٩٤)، وقّعوا في مراكش الاتفاق النهائي لـ «إعلان مراكش» الذي يضم ٣٥ اتفاقًا، وسجّلوا بذلك نهاية ثماني جولات من المفاوضات الشاقة والصعبة في إطار دورة أوروغواي. واستمرت مراسم حفل التوقيع في قصر المؤتمرات في مراكش نحو ٤ ساعات، توالى خلالها وزراء الخارجية أو التجارة أو المندوبون التوقيع على المعاهدة التي تشمل في مجموعها ٢٢ ألف صفحة وتزن ١٧٦ كيلوغرامًا بينها ٥٠٠ صفحة للاتفاق النهائي. واعتبر رئيس المؤتمر، وزير خارجية أوروغواي، أن العالم يدشن عهدًا جديدًا من التبادل والتعاون التجاري الدولي، بعدما ظلت المخاوف قائمة لمدة ثماني سنوات بسبب صعوبة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق التاريخي.

وعلى رأس ما جرى التوقيع عليه، في المعاهدة، هو إنشاء «منظمة التجارة الدولية» (لتحل محل غات) التي تباشر عملها مطلع ١٩٩٥ بعد أن يتم تحديد اختصاصها ومقرها وطرق عملها، فتصبح متمتعة بالوضعية القانونية التي تملكها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وستضم المنظمة هيئة تابعة لها للفصل في النزاعات المرفوعة إليها بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى هيئة عليا لاتخاذ القرارات تجتمع مرة كل سنتين على الأقل. وسيكون التصويت على أساس صوت لكل دولة مع استثناءات ستبحث لاحقًا بالنسبة إلى الدول التي تعتبرها الأمم المتحدة دولًا من دون الحد المطلوب للتنمية. لكن يمكن بالنسبة إلى القرارات المهمة اعتماد صيغ أخرى للتصويت لحماية مصالح الدول الكبرى وخوفًا من تكرار تجربة سيطرة الدول النامية على الجمعية العامة للأمم المتحدة. والدول التي لم تنضم، حتى الآن، إلى «غات» يمكنها أن تصير عضوًا في المنظمة (منظمة التجارة الدولية) مباشرة بعد قبولها لمختلف الالتزامات الواردة في بنود «معاهدة مراكش» التي توجت «جولة أوروغواي» وأسّست «منظمة التجارة الدولية». وستشكل هذه المنظمة هيئة دولية حقيقية على عكس «غات» التي لم تكن سوى اتفاقية موقتة. وستكلف هذه المنظمة قيادة المراحل المقبلة لتحرير الأسواق العالمية والإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية، وأكثر إلزامًا وسرعة.

وينظر الخبراء إلى تأسيس «منظمة التجارة الدولية» (WTO)، أو «مجلس الأمن الاقتصادي» على حد وصف بعضهم لهذه المنظمة، على أنه الحدث الأكثر أهمية في تاريخ التجارة الدولية. وتتكون المنظمة من المؤتمر الوزاري الذي ينعقد كل سنتين والمجلس العام الذي سيتولى تسوية النزاعات وإقرار السياسات التجارية، وتتفرع عنه ثلاثة مجالس هي: مجلس الخدمات، ومجلس السلع، ومجلس الملكية الفكرية، إضافة إلى لجان التجارة والتنمية وموازين الأداءات والموازنة.

نافتا

اتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك، تمّ التفاوض بشأنه في العام ١٩٩٣، وبدأ تنفيذه في اليوم الأول من سنة ١٩٩٤. فقد شهد هذا اليوم ولادة أكبر منطقة للتبادل التجاري الحر في العالم: نافتا.

ولم تعتبر السلطات في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (في فترات مناقشاتها لإقرار اتفاق نافتا) الترتيبات التي يتضمنها اتفاق نافتا بديلًا عن النظام التجاري الدولي الذي كانت تسعى جولة أوروغواي من محادثات غات إلى تحقيقه، ولا تعتبرها عائقًا أمام هذا النظام المرتجى، بل مكملة لها. ولهذا جاءت إجراءات نافتا تشبه كثيرًا المفاوضات التجارية المتعددة الجوانب وتعتبر بمثابة الظل لها.

وتعتبر المسافة التي قطعتها المكسيك من موضع كانت تقاوم فيه بعنف حتى الانضمام إلى «غات» في مطلع الثمانينات، إلى موضع رغبت فيه أن تكون جزءًا من منطقة تكون فيها التجارة حرة تمامًا وتضم كندا والولايات المتحدة «شبه معجزة تحيّر العقل». وكانت معارضة الشركات المكسيكية، خلافًا لما كان متوقعًا، أولًا لتحرير التجارة من طرف واحد ثم للانضمام إلى نافتا معتدلة جدًا. وبالمقارنة مع هذا الموقف، حذّرت الشركات كما حذّر آخرون معنيون في شمال أميركا، من مقدرة «ميزات المكسيك النسبية» على امتصاص النشاطات الإنتاجية من شمال أميركا، كما تحركت هيئات مهمة جدًا للعمل في مجال معارضة نافتا في كل من الولايات المتحدة وكندا.

لكن العقلانية وأحكامها أشارتا إلى أن الدول الثلاث ستستفيد من نافتا بفضل تحسين مستوى وضع الموارد المختلفة حيث يجب أن توضع وبفضل النمو المعزز الذي سيتأتى من تحرير التجارة، رغم أن الاتفاق سيؤدي إلى وجود خاسرين ورابحين في الدول الثلاث كلها في البدء، وقد سجّل معارضو الاتفاق نقاطًا عندما كانوا يركّزون فقط على الخاسرين في المدى القريب (حصل البيت الأبيض في الولايات المتحدة – وكان الرئيس كلينتون متحمسًا لاتفاق نافتا – على موافقة الكونغرس على هذا الاتفاق في كانون الأول ١٩٩٣، وفي أول ١٩٩٤ بدأت الدول الثلاث العمل بموجبه).

ويشكل اتفاق نافتا بالنسبة إلى دول أميركا اللاتينية، وعبر عضوية المكسيك فيه، تطورًا عظيم النتائج. وينتظر عدد كبير من هذه الدول ليرى ما إذا كان بوسعه الانضمام إلى ما يعتبره مدماكًا مهمًا جدًا في نظام تجاري دولي أكثر انفتاحًا من النظام الراهن.

مناقشة: «الاميركانية» – العصر الأميركي

الاستاذ محمد عزيز شكري، عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق، نشرت له مجلة «آفاق الاسلام» (السنة الثانية، العدد الثالث، ايلول ١٩٩٤، ص ٩٦ – ١٠٣) مقالًا بعنوان: «العصر الأميركي – نتعايش ام نتصارع معه». هذا نصه:

الأميركانية وسماتها الأربع: لا مراء بأننا نعيش الحقبة الأميركية في تاريخ العالم، بل اننا من وجهة نظر سياسية شاملة، نعيش عصر السلم الأميركي، مثلما عاش أجدادنا عصر السلم البريطاني، وعاش قدماء البشر عهد السلم الروماني. واعني بالسلم الأميركي: الحالة التي تتحكم فيها الولايات المتحدة الأميركية كدولة عظمى بمصير العالم كله، سواء بصورة مباشرة كما كان الحال ايام السلم الروماني والبريطاني، أو بصورة غير مباشرة من خلال المؤسسات الدولية والاقليمية التي تسيطر عليها سيطرة كاملة.

هذا التحكم الأميركي اعلن رسميًا على لسان الرئيس السابق جورج بوش يوم ١١ ايلول ١٩٩٠، أي بعد شهرين ونيف من غزو الكويت، وسمي فيما بعد «النظام العالمي الجديد»، سيستمر هذا التحكم إلى ان تبرز في ساحة العلاقات الدولية قوى عظمى قادرة على منافسة واشنطن في الزعامة العالمية معيدة لعبة توازن القوى ومحيية نادي الكبار الذي افرزته الحرب العالمية الثانية في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥، بما فيها من مجلس امن يباشر فيه الخمسة «المبشرون بالجنة» حق النقض.

ونحن نعيش الحقبة الأميركية بما لها وما عليها، ومع الرجحان الكبير لما عليها، فإن علينا ان نتعلم عن «الاميركانية» (The Amercanism). والأميركانية هي أفضل ترجمة تحتية لكلمة Amercanism التي بدأت تتردد في أوساط الفكر السياسي الأميركي مذ شاع الحديث عما يسمى النظام العالمي الجديد، أو الفوضى العالمية الجديدة. واقصد بتعبير الأميركانية النهج الأميركي للحياة – سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. انها مجموعة القيم والممارسات ومبادئ السلوك التي تسود المجتمع الأميركي، والتي يعتقد الأميركي انها الأفضل والأصلح والأقوم مما سواها في العالم أجمع.

بعض الكتاب الأميركيين، وأكثرية الناس في تلك البلاد التي لا يزيد عمرها السياسي عن نيف ومئتي عام يفضلون تعبير «الطريقة الأميركية في الحياة» (The Amercian Wear Life) قاصدين بذلك ما أسميته بالأميركانية اختصارًا وتسهيلًا.

الأميركانية منهج حياة قائم بذاته. أما ان تحبه وتعتمده جملةً وتفصيلًا واما ان تأنفه وترفضه جملة وتفصيلًا. ليس هناك بين بين. انك حين تناقش اميركيا في منهجه – يطلب إليك ان تحبه أو تترك بلاده (Love it or leave it).

هذه الأميركانية هي حصالة تجارب الذين اقاموا الولايات المتحدة الأميركية على أرض واسعة شاسعة تمتد بين المحيطين، على أساس الحلول محل سكانها الأصليين – بالاقناع – وهذا نادر – أو بالاقتلاع والابادة – وهذا هو الغالب – أو بالشراء من مستعمرين سابقين كما حصل في حالات «لويزيانا» و «تكساس» و «نيومكسيكو» و «ألاسكا» أو بالغزو بحجة التحرير كما حصل في (هاواي).

و(الاميركانية) أيضًا حصالة تمرد المهاجرين الانجلو- سكسون البيض البروتستانت على الاستعمار البريطاني باسم حقوق الانسان وتقرير المصير – واقامة دولة كونفدرالية أولًا ثم فيدرالية باسم الولايات المتحدة الاميركية بشكل يتواءم مع نفسية وذهنية المهاجرين المستوطنين – المتمردين على القيم القديمة – الذين بنوا لأنفسهم قيمًا جديدة – قد ينتقدونها – بعضًا او كلًا – لكنهم اجمالًا راضون بها بل وفخورون بانجازها، ومصرون على فرضها على الغير أنّا تسنى لهم ذلك ولكن في حدود المصلحة الحيوية لدولتهم العتيدة.

اننا كعرب – نقف من اميركا موقفًا غير عقلاني. فمنا من يهواها ويحبها حبًا جمًا معتبرًا أميركا بلد الاحلام السعيدة، بلد الديمقراطية الرشيدة، بلد الرفاه والترف... إلى آخر ما توحيه لهم عواطفهم بحسب ظروفهم. في حين يقف قسم آخر منا موقفًا مضادًا، فهم يكرهونها يمقتون نهجها، يعتبرونها بلاد الرأسمالية العفنة، بلاد الديمقراطية المزيفة، جنة الأغنياء، جحيم الفقراء إلى آخر ما توحيه لهم عواطفهم حسب ظروفهم. وفي كلا الحالين – فإني أرى – ان الحكم على أميركا – يتسم بالعاطفة، من موقع الحب أو الكره وليس في العلاقات الدولية حب دائم أو كره دائم، هنالك مصلحة دائمة.

لا يمكننا اذن فهم أميركا دون فهم الأميركانية – وانا كرجل قانون دولي لست بصدد عرض الأميركانية عرضًا فلسفيًا أو عقلنتها أو تقويمها فهذا اختصاص آخر. لكني سأستعرض مظاهرها من واقع خبرتي بها معايشة ودرسًا لفترة تسمح لي أن أبين بعض سماتها الأساسية:

التفوقية، التميزية، الذرائعية والازدواجية. وسنرى ان كلا منها تنبني على الأخرى.

التفوقية: أول مظاهر الأميركانية، التفوق وحب السيادة، فالأميركي هو الأفضل في كل شيء وقيمه هي الأحسن من كل قيم، ومُثله هي الأقوم على كل مثل.

ولهذا التفوق أساسه التاريخي. فلولا القوة لما وصل الأميركيون لما هم عليه اليوم. المجتمع الأميركي نقيض المجتمع العربي القائم على: (اعطه فرصة أخرى!) الأميركي لا يحب الضعف ولا الضعيف، بل القوة والقوي. أما الأخلاق والقيم السائدة في بلد الأصول فقد تركها الأميركي هناك. ثم نسيها – بل وانه في زعمي – لا يحترمها لو أنت تعمقت في فكره. وإذا كان الاعلام أحد وسائل التعرف إلى نفسية شعب، فما على دارس الأميركيين إلا متابعة أفلامهم وبرامجهم التلفزيونية وأفكارهم المكتوبة. وعلى سبيل المثال يذهب اعلان تلفزيوني متكرر لأكثر من بضاعة – وكل شيء في أميركا قابل للبيع والشراء من رئاسةالجمهورية إلى ادنى سلعة في السوبرماركت – يذهب الاعلان إلى ما يلي:

(We're Number One - Second to None)

نحن الأول – ليس قبلنا أحد. فإذا عكسنا هذا المظهر على السياسة الخارجية الأميركية لوجدناه بيّنًا جليًا، فالولايات المتحدة – حتى في فترات توازن القوى – كانت كما قيل في حقبة التاريخ الروماني – الأولى بين متساويين – أما وان المنافس الآخر والأخير قد انهار، فقد اصبحت الولايات المتحدة الأولى بلا منازع. ولذا فهي تعتقد عن قناعة ان من حقها ان تكون المشرّع والمنفذ والحكم والشرطي في العلاقات الدولية وهي تفعل هذا يوميًا. بل لقد بدأت منذ أواخر الثمانينات تشرع قوانين اتحادية تجعلها كذلك.

ففي عام ١٩٨٦ صدر قانون اتحادي يعتبر أي جريمة تقع على مواطن اميركي أو مقيم في أميركا اقامة دائمة، جريمة تخضع للاختصاص القضائي الأميركي، بغض النظر عن مكان وقوعها. وعلى هذا الأساس تم اختطاف «فواز يونس» اللبناني الجنسية من قبرص وسيق إلى أميركا حيث حوكم أمام المحكمة الاتحادية لمدينة واشنطن، ورغم دفوع محاميه (السيد كارتر) فقد قبلت المحكمةاختصاصها استنادًا إلى هذا القانون الذي يأنفه القانون الدولي تمامًا. وحكم عليه بالسجن ثلاثين عامًا بتهمة الارهاب (والارهاب صرعة من صرعات السبعينات والثمانينات، إذ ليس هناك جريمة مستقلة في القانون الدولي اسمها الارهاب. هناك جرائم مسماة يعاقب عليها القانون الدولي كخطف الطائرات ونسف الطائرات واخذ الرهائن والتمييز العنصري. بل ليس في قوانين الخمسين ولاية امريكية جريمة مستقلة اسمها الارهاب. فولاية تكساس فقط أصدرت في عام ١٩٧٤ قانونًا جعل من الارهاب جنحة وليس جناية). والقانون الاتحادي الأول الصادر عام ١٩٨٦، لما طُعن بدستوريته حكمت المحكمة العليا بمشروعية جواز قيام عملاء الـ (F.B.I.) (ادارة المباحث الفدرالية الجنائية) بمتابعة المتهمين في اي بلد في العالم واحضارهم امام ما يسمى – العدالة الجزائية الأميركية.

في عام ١٩٩١، اصدر الكونجرس قانونًا اتحاديًا آخر، خول بموجبه رئيس الولايات المتحدة الأميركية استخدام القوات المسلحة الأميركية، البرية والبحرية والجوية في دخول أي بلد، إذا كان القصد (مكافحة الارهاب... أو المخدرات) واستنادًا إلى هذا القانون دخلت أميركا بنما بحجة اعتقال «نورييغا» كزعيم لشبكة تهريب مخدرات، (علمًا بأنه كان منذ السبعينات عميلًا للمخابرات الأميركية، يتقاضى مئة ألف دولار سنويًا وكان معروفًا انه يتاجر بالمخدرات. ولكن عندما انقلب السحر على الساحر اصبح نورييغا مجرمًا).

وتجد في أميركا ما يمكن تسميتهم بـ «جوقة الحقوقيين» فقهاء القانون الذين يتبارون في تقنين ما تقوم به حكومتهم فيدخلونه كتب القانون الدولي وكأنه قد أصبح التوراة والانجيل والقرآن. مثلًا (حق تقرير المصير) الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة عامًا، والذي قنن فيما بعد بالعديد من الاتفاقات الدولية

كعهدي حقوق الانسان لعام ١٩٦٦. ما زال عند أساتذة كجنكنز وسويني حقًا مشكوكًا في قانونيته – أما الارهاب الدولي فلأن الحكومة الأميركية اعتبرته جريمة العصر. أصبح بابًا من أبواب أي كتاب مدرسي في القانون الدولي.

وبعد ان بدأت واجهة الارهاب بالانحسار تدريجيًا، على أيدي بعض الكتاب الأميركيين من أصحاب الضمير كتشومسكي وفولك وشريف بسيوني المصري الأصل خرجوا بصرعة جديدة وهي (التدخل لأغراض انسانية)، ولكن فقط حين تقتضي المصلحة الحيوية الأميركية ذلك والوقائع تثبت ذلك. فباسم حماية الشيعة والأكراد تتدخل أميركا وتجزىء العراق، أما ما يحدث في البوسنة وما يجري من ابادة جنس بشكل نظامي ومستمر، فإن اميركا تختلق العلل لتبرر عدم تدخلها.

باسم التدخل الانساني دخلت الولايات المتحدة وادخلت معها الأمم المتحدة إلى الصومال، بحجة اطعام هؤلاء المساكين الجياع، بسبب ما قام به لوردات الحرب امثال (فرح عيديد) وسواه. ولو تأملنا لوجدنا ان لوردات الحرب هؤلاء – ما هم إلّا تلاميذ تربوا في المدرسة الأميركية للمخابرات. وعندما يشق هؤلاء التلاميذ عصى الطاعة تتدخل أميركا. في الصومال يجد رجل القانون الدولي أمامه حالة غريبة من نوعها: الأمم المتحدة التي يفترض أن تسهر على السلام والأمن الدوليين – وتحقق العدل للجميع تحارب شعبًا باسم اعادة بنيان الدولة – فأميركا اذن هي المشرع والمنفذ والشرطي والحكم. وعندما بدأت بعض القوات تتأفف مما يجري، رد سناتور أميركي (لست هناك لأسمع لهؤلاء الحمقى من مجلس الأمن يعلموننا ما نفعل في الصومال. نحن لن ندخل مرة أخرى في عملية للأمم المتحدة إلّا إذا كان قائد العملية اميركيا) فما تقوم به الأمم المتحدة لا يأتلف اطلاقًا مع مبدأ نظرية الأمن الجماعي التي تقاتل فيها قوات الأمم المتحدة حماية للمعتدى عليه تحت علم الأمم المتحدة وبأمر مجلس أمنها.

أما القانون الدولي وأما ديمقراطية العلاقات الدولية فقد طويا في ملف انزلت عليه ستائر النسيان، لأن سياسة (راعي البقر) هي التي تحكم النهج السياسي الأميركي وشعار أميركا في هذا: هل من متحد في العالم؟ – الأميركانية في هذا الصدد تقوم على التحدي... كراعي البقر حين فتح الغرب الأميركي وتفنن في خلق الأعداء لمحاربتهم وقهرهم – فالموقف الرسمي المعلن للولايات المتحدة الأميركية يقوم على استعدادها لمحاربة أي كان إذا مُست مصالحها الحيوية في أية بقعة من بقاع الأرض.

التميزية: ثاني مظاهر الأميركانية هي التميزية الدينية أو العرقية.

أميركا بلد المهاجرين البيض الانجلوسكسون. وقد ميّز هؤلاء ليس فقط ضد السود، بل وضد الكاثوليك وغيرهم من الملل والنحل. ان التشريعات العنصرية لم تلغ في الولايات المتحدة إلّا في الستينات لكنها ما زالت حية في عقول العديد من الأميركيين حتى الآن وان اخفوها. وان كانت اميركا تثير اعجاب بعضنا بانفتاحها على العالم وقبولها المهاجرين والمهجرين من شتى بقاع الأرض – فإن علينا الا ننسى ان تعبير الأسود الحقير The Negro أو The dam Negro اصبح يعمم على من اصولهم اسبانية وشرقية. فالأسود كسول. والاسباني الأصل مجرم بالطبع. في برنامج للمقدمة المشهورة (باربرا والترز) عام ٨٩ قدمت صورة كمبودي كان يعمل لصالح اميركا ابان حرب فيتنام فهاجر إلى أميركا وجُنِّس. بدأ برأسمال مقداره دولار واحد. وخلال عام تمكن من ان يصبح صاحب أول مليون دولار. وذلك بالعمل في أربع وظائف معًا – وابتدأ يأتي بأهله إلى أميركا حسب النظام والقانون المتبع. واستقر في بوسطن. واذ بجارته المعلمة الثانوية تترك بيتها وتبيعه بأرخص الأثمان وتترك الحارة كلها. وعند سؤالها عن سبب ذلك كان الجواب (انها لا تحب منظر عيون جيرانها) وهذا يعد كافيًا بالنسبة لها لترحل بعيدًا عن المنطقة بكاملها!

أمّا العربي فله وضع جد خاص، فالعربي مسلم واصولي حتى لو كان مسيحيًا متمسكًا بآداب دينه. جورج مسلم وجوزيف مسلم كمحمد ومصطفى وهذا الكلام صحيح من الناحية السوسيولوجية لكن الكره هنا ينصرف إلى كل عربي بغض النظر عن دينه، لأن هناك قوة تريد أن تجعل من الاسلام الخصم الجديد لأميركا التي تعودت ان تكون ذات اخصام تقاتلهم على نهج الكاوبوي.

ويظهر دور الصهيونية واضحًا في ابراز الاسلام كخصم لأميركا. فاسرائيل القائمة على أساس انها المخفر الأمامي المتقدم للدفاع عن العالم الحر من اعدائه، وجدت في الاسلام – وبعد سقوط الشيوعية – تبريرًا مناسبًا لاستمرار وجودها في المنطقة وحصولها على الدعم الأميركي، فالاسلام والمسلمون هم الخطر القادم باتجاه اميركا.

وينسحب هذا الفهم الخاطئ والمخطط على كل مسلم، فعندما تأتي الصرخة من البوسنة، المسلم فيها مسلم بالهوية فقط (مسلم بالاسم) ومع ذلك فهو أصولي وبالتالي فهو متطرف متزمت وتجب محاربته. هناك عدم تمييز في استخدام مصطلحات مختلفة كمترادفات.

لماذا يقال قتل الصرب كذا – ولا يقال قتل المسيحيون الارثوذكس، لماذا يقال قتل الكروات ولا يقال قتل المسيحيون الكاثوليك. لماذا يقال قتل الاسرائيليون ولا يقال قتل اليهود. لماذا حصرت تهمة القتل والارهاب والعنف بالاسلام؟ لأنهم يريدون ان يجعلوا منا خصمًا رضينًا أم أبينًا. (ولهذا انعكاسات سلبية عليهم مثلًا: بدأت محطات التلفزة الأميركية تظهر ان الالبان والبوسنيين الذين تسنى لهم الهجرة إلى أميركا – بدأوا يتساءلون – طالما انا نهاجم باسم الاسلام فلنتعرف على هذا الاسلام).

تذهب كاتبة أميركية مشهورة في مقال لها إلى اظهار كل علامات الغضب والسخط على هؤلاء العشرين ألف طالب بريطاني الذين تحولوا إلى الاسلام بعد كتاب سلمان رشدي / آيات شيطانية / فتسأل (كيف يتحول هؤلاء من قيم الحضارة إلى دين الجاهلية والتخلف والفوضى، دين النساء الأربع، دين قطع يد السارق...) إلى كل ما يمكن أن ينعت بالسلبية، تبرزه الكاتبة المحترفة ولم يرد عليها من الكتاب أحد لا من الأميركيين ولا من غيرهم.

أما الاسرائيليون فلهم وضع آخر – فهؤلاء فوق كل قيمة اخلاقية أو قانونية. الرئيس بوش عندما قبل ترشيح الحزب الجمهوري له ليكون مرشحه في الرئاسة التي فشل فيها قال لمنتخبيه (انتخبوني حتى أقودكم وفق التعاليم والقيم اليهودية النصرانية) وهذا التركيز دليل واضح على انهم يجعلون القيم اليهودية المسيحية في كفة – والقيم الاسلامية في كفة ثانية جديرة بالقتال.

البراغماتية – الذرائعية: الأميركي بسبب خلفيته التاريخية، وبسبب عنصريته العرقية والدينية ذرائعي، الغاية عنده تبرر الواسطة، كل شيء في أميركا يقوم بالمال، كل شيء قابل للتفاوض ولكل شيء وجهان ولكل مشكل حلان، فأكثر. وهذه الذرائعية هي التي تفسر أغراق الأميركي في فهم قيمه التي هي طيبة بحد ذاتها ولكن أسيء تطبيقها.

فالحرية – لا اجمل منها قيمة، لكن الحرية المطلقة تعني عند الجميع الفوضى المطلقة، هذه بدهية حتى عند أفلاطون اما عند الأميركيين فالحرية أخذت تتحول إلى حالة الفوضى، لذا فالشذوذ الجنسي باعتباره آخر الصرعات في حرية الاختيار لم يعد أمرًا متسامحًا فيه فحسب، بل غدا اصحابه ذوي حقوق يطالبون بها تشريعًا وقضاء ويحكم لهم. من ذلك وعلى سبيل المثال ما صدر عن محاكم نيويورك – فقد طالب شاذ جنسيًا بوصية خليله الذي قضى على أساس انه هو «العائلة»، وقد حكمت له محكمة الدرجة الأولى بذلك وثنت عليها المحكمة الاستئنافية. اذن فالحرية التي هي نعمة، غدت عند الشعب الاميركي نقمة.

لقد غدت كلمة مفاوضة Negotiation مفتاح حياة الأميركيين، اذ ليس في الحياة أشياء مسلّمة لا يتفاوض عليها، وينعكس اثر هذا في مجال السياسة بالذات، فبعد اتفاقية كامب ديفيد مثلا طرح الأميركيون التفاوض، ولم يتقبلوا الرأي العربي الذي يرى ان الشرف لا يتفاوض عليه – وان السيادة على الاقليم لا يتفاوض عليها– فالأميركي بالتنشئة لا يتقبل وجود شيء غير معروض للتفاوض ابتداء بعلاقاته الشخصية ولا انتهاء بالسياسة.

هذه الذرائعية الزائدة – تمكن جماعات الضغط Pressure-Groups أو ما يسمى باللوبي – تمكنها من ممارسة نشاطاتها بأقصى حرية، لدرجة انه عندما يقال قرر اللوبي يعد ذلك مرادفًا لعبارة قرر البيت الأبيض. وفي وضع كهذا يلعب المال والاعلام الدور الحاسم وكلنا يعلم ان المال والاعلام يسيطر عليهما اليهود، في الوقت الذي يذهب فيه المال العربي إلى صالات القمار وشراء العقارات.

السمة الرابعة: **الازدواجية**: ولأن الأميركي

متفوق وعنصري وذرائعي، فهو سيد المعية، هو الذي يضفي عليها اخلاقياته الخاصة. لذا تكال أموره لكل الموضوعات بمكيالين، ونحن في خارج أميركا نشعر بهذه الازدواجية اما الأميركيون فقلة منهم تحس بذلك. لأن التركيب السوسيوسياسي هناك يجعل المواطن العادي في غيبة عن أمور بلاده. لدرجة ان اقول ان المواطن الأميركي يصحو مرة كل اربع سنوات، يضع صوته في صناديق الاقتراع متأثرًا بالدعاية والاعلام والمال، ثم يذهب في غيبوبة سياسية ليصحو بعد أربع سنوات: ليسأل: هل يجدد انتخابه أم ينتخب جديدًا؟ وهذه حقيقة لا ينكرها الأميركي المنصف.

وتظهر الازدواجية في موقف الأميركي تجاه انجازات غربية «كالديمقراطية». ستتبين لنا هذه الازدواجية من الموقف الأميركي تجاه ما حدث في الجزائر: فالشعب الجزائري حكم نيفًا وثلاثين عامًا من حزب واحد، خلال ذلك لم يقل احد في الغرب كلمة واحدة. لما تمرد الشارع الجزائري وطرحت اللعبة الغربية – الانتخابات – وظهرت بوادر انتصار فئة من الناس – سيروا الجيش (والجيش دائمًا في العالم الثالث خصم الشعب لأنه مسيّس) فذبحت الديمقراطية ودخلنا في حمأة ما يسمى بالارهاب الاسلامي أو الارهاب المضاد.

عندما تناقش الاميركيين في ذلك يردون بأنه لم يشارك في الانتخابات أكثر من ٢٥٪ من الشعب، علمًا بأن الأميركيين معروفون بأنهم أقل الناس مشاركة في الانتخابات. الرئيس بوش ربح المعركة على منافسه بمشاركة ٣٦٪ فقط من الشعب فهل تكون رئاسته غير شرعية؟ ويرد الأميركيون ان الجزائريين اميون، لكن حتى في افريقيا – التي هي اكثر امية من أي بلد عربي – تجري الانتخابات. وهكذا تكال الديمقراطية بمكيالين فبلادهم شيء والبلاد الأخرى شيء آخر.

الموقف الأميركي من روسيا بعد انهيار الاتحاد يعكس هذه الازدواجية: ففي حين يحس كل روسي ان بلاده تعيش انهيارًا كاملًا، يرى الأميركي في روسيا بلدًا ديمقراطيًا يتبع نظام السوق! وهذه الازدواجية تظهر حتى داخل المجتمع الأميركي نفسه ومثال ذلك فضيحة (ايران – جيت) والتي لا بد للناظر فيها ان يحكم بأحد أمرين: اما ان اميركا محكومة من شخص اسمه أوليفر نورث واما ان الرئيسين ريغان وبوش لم يكذبا فقط على الشعب وانما ضلعا في مؤامرة ضد ابسط مبادئهما لأنهما باعا سلاحًا لايران المقاطعة، وهرّبا فائض السلاح للكونتراز ليحاربوا به النظام السنداني.

الازدواجية في المعايير تتجلى لنا أكثر في السياسة الخاجية. فحين اطلقت اميركا ما اسميته (صرع الارهاب)، أو هوس الارهاب، وظفت جوقتها الحقوقية، لوصم خصومها بالارهاب، حتى ان الاستاذ (جنكنز) من مؤسسة ترانز المعروفة بارتباطها بالادارة الأميركية والمخابرات: (قال: الارهاب هو ما يفعله الاشرار). إن العمل الواحد إذا قام به فلسطيني في الارض المحتلة فهو ارهابي. اما إذا قام الاسرائيلي يوميًا وعلى أساس فعال ومستمر بقتل شعبنا – فهو في حالة دفاع مشروع استباقي، اميركا إذا ارسلت طيرانها لضرب بنغازي – لمجرد ان هناك فرية أو تهمة بأن ليبيا متورطة في تفجير ديسكو برلين – فهي في رأي كبار الحقوقيين الأميركيين تمارس ما يسمى بحق الدفاع المشروع الاستباقي. لا يتردد الرئيس ريغان في وصف رجال الكونتراز الذين قاموا بأفظع الأعمال الارهابية بأنهم (صورة طبق الأصل عن الآباء الأول لهذه الأمة) – يقصد الأميركية – اذن فالمواقف الأميركية محكومة بالمصلحة الحيوية لها وهذا لا خلاف عليه.

ان من يتصور اميركا خلافًا لما ذكرت – سيتهمني باللاأميركانية – وهذا صحيح فأنا لا أميركاني. ولا يعني هذا اني لا اعجب بالحياة في أميركا – في جوانبها الايجابية وهي كثيرة. ولا يعني ان القيم المعلنة في الاستقلال ليست رائعة، لو طبقت بصورة منتظمة على الناس كافة، لكنه يعنى إني لا أؤمن بأمة تحكم العالم وتقوم بفرض ايديولوجيتها على الشعوب الأخرى. فلكل شعب حضارته وقيمه الخاصة به والمنبثقة من تاريخه وتجاربه، فكما اني لا اطلب من الأميركيين ان يتعربوا – لا أقبل بأن يطلب الأميركيون مني ان أتأمرك – حتى أكون صديقًا لهم. لتهنأ الولايات المتحدة بأميركانيتها – وهي تدفع ثمنها يوميًا – انها تناسبها وحدها وقد تناسب شعوبًا غيرها – لكنها لا تناسبنا – انني اقول للأميركي الذي يقول: احببها أو اتركها – انني في المحصلة العامة اترك اميركا واميركانيتها لك – فاتركني وشأني – فهل هذا كثير؟

أميركا الوسطى والجنوبية – أميركا اللاتينية

اكتشاف واستعمار

أول الأوروبيين الذين نزلوا في هذا الجزء من «العالم الجديد» والمسمّى في ما بعد «أميركا الوسطى والجنوبية»، وكذلك «أميركا اللاتينية»، لم يكونوا يعرفون أنهم ينزلون أرضًا جديدة اكتشفوها لأنهم كانوا يبحثون عن طريق بحرية توصلهم إلى الهند الغنية بالتوابل.

أميركا الجنوبية اكتشفها كريستوف كولومبوس في رحلته الثالثة التي قام بها إلى العالم الجديد (١٤٩٨). فوصل إلى مصب نهر أورينوك في فنزويلا. وفي ١٥٠٠، نزل بيترو ألفاريس كابرال على ساحل البرازيل؛ وفي السنة التالية، نزل أول المستكشفين الإسبان أميركا الوسطى. وفي ١٥٠٢، قاد كولومبوس رحلة استكشافية نزلت في هندوراس، وكوستاريكا، وباناما. وبعدهؤلاء الرواد بقليل توالت رحلات ملاحين وتجار شبه الجزيرة الإيبيرية (إسبانيا والبرتغال).

أثناء الرحلات الأولى، وتحديدًا في ١٤٩٤، وقّعت إسبانيا والبرتغال، برعاية البابا الإسكندر السادس، معاهدة تورديسيلّاس حيث جرى تحديد خط تماس وهمي شمالي – جنوبي يقسم القارة الجديدة بين الدولتين. هكذا أصبحت البرازيل مستعمرة برتغالية. وكانت كل سفينة تحمل، إضافة إلى الملاحين والمستكشفين والمغامرين، رهبانًا وكهنة وأساقفة يحدوهم التبشير بالإنجيل وحمل هنود العالم الجديد على اعتناق الكثلكة، وتأسيس سيطرة الكنيسة على المدن.

كانت القبائل الهندية في تلك الأثناء تعاني الفرقة في ما بينها وانعدام الوحدة وعدم امتلاكها لسلاح متطور يضاهي سلاح الغزاة الجدد. هكذا، لم يمر نصف قرن تقريبًا إلا وكانت راية الكاستيل (الإسبانية) ترفرف على أكثر من نصف أميركا الجنوبية والجزء الأكبر من أميركا الوسطى. وتدريجيًا، أخذت عادات الأوروبيين ومعتقداتهم ولغاتهم تفرض نفسها على القارة الجديدة.

في حوالي ١٥٢٠، وفي حين كان فرنان دو ماجلان لا يزال يتابع رحلته حول العالم ويعثر أخيرًا على الطريق البحري في الباسيفيك التي طال انتظار العثور عليها، كان الساحل الأطلسي لأميركا الجنوبية قد تمّ استكشافه قبل ذلك بوقت قصير. إذ كان ملاحون كثيرون قد سارعوا لاقتفاء آثار كريستوف كولومبوس، منهم: ألونزو دو أوجيدا، أميريكو فسبوتشي (الذي سميت أميركا باسمه)، فيسنت بينزون وفاسكو نونيز دو بالبوا. في ١٥٠٠، وصل المستكشف البرتغالي ألفاريس كابرال إلى البرازيل حيث طلب على الفور ضم كل ساحلها إلى البرتغال. وبعده توالى الملاحون على التوغل في الداخل وتأسيس أمبراطورية باسم العرش البرتغالي.

وما هي إلا سنوات على الاستكشاف حتى بدأ الاستعمار. ففي حوالي ١٥٣٥، قام فرنشيسكو بيتزارو بالقضاء على أمبراطورية الإنكا الشاسعة. وبعده بثلاث سنوات، سحق

غونزالو جيمينيز دو كويزادا الهنود الشيبشا وأسس مدينة سانتا في دو بوغوتا في كولومبيا. وبدأ المستوطنون يتوافدون بأعداد متكاثرة إلى العالم الجديد؛ ولم يشارف القرن السادس عشر على الانتهاء حتى كانت المدن الكبرى في أميركا الجنوبية قد تأسست.

كانت أميركا الوسطى أقل جذبًا للأوروبيين من أميركا الجنوبية باستثناء باناما المميزة بموقعها الجغرافي. ذلك لأن الأراضي الزراعية الخصبة هي التي كانت تستهوي الإسبان والبرتغاليين أكثر من سواها من الثروات الطبيعية.

حكم نواب الملك أميركا الإسبانية طيلة ثلاثة قرون باسم العرش الإسباني. أما الأمبراطورية الاستعمارية البرتغالية فقد حكمها أعضاء من الأرستقراطية البرتغالية الذين منحهم الملك صلاحيات واسعة.

كان من شأن المداخيل الهائلة التي كسبتها إسبانيا من مستعمراتها في أميركا الجنوبية أن تثير شهية كل من انكلترا، وفرنسا وهولندا. فبدأت هذه الدول تتحين الفرص لاقتناص حصص لها من القارة الجديدة. في القرن السابع عشر، ومع بدء انحدار الأمبراطورية الإسبانية، أخذت هذه الدول تتسرب إلى الممتلكات الإسبانية، فانتزعت منها أولًا أقسامًا من أقاليمها في بحر الأنتيل، ثم احتلت بصورة نهائية بعض الجزر هناك، وامتدت إلى القارة نفسها حيث استعمرت أجزاء من الغويانا.

وفي أوائل القرن التاسع عشر، بدأ عصر جديد بالنسبة إلى أميركا الجنوبية الإسبانية. عصر ابطاله من هم من أصل إسباني بالذات، لكنهم ناقمون فاستقلاليون. فخلال الحقبة الاستعمارية الطويلة، تضافرت ظروف أوجدت فئة انبثقت من الأميركيين اللاتينيين الذين عرفوا باسم «كريولّوس» (أي البيض المولودون في المستعمرات)، وبدأت تستشعر بصورة متنامية الإرهاق الذي يصيب السكان من الضرائب والاحتكارات التجارية ونير الدكتاتورية التي يفرضها حكام ترسلهم إسبانيا دون استشارة أحد منهم. وإضافة إلى ذلك، هناك الثورة وأفكارها، من فرنسا إلى المستعمرات البريطانية في اميركا الشمالية، التي لم تعد خافية، والتي من طبيعتها الانتقال والعدوى بين الشعوب.

فمنذ ١٨١٠، أخذت الحركات الثورية الاستقلالية تندلع في أميركا الجنوبية الواحدة تلو الأخرى. لكنها قمعت جميعها في المرحلة الأولى، إلى أن تمكن الجنرالان سيمون بوليفار وجوزي دو سان مارتن قيادة الثورة إلى تحقيق غاياتها في الاستقلال. هكذا، نشبت ثورات وحروب بين ١٨١٠ و ١٨٢٥ أسفرت عن تحرير المستعمرات الإسبانية ونيلها الاستقلال. فبعد ١٨٢٥، غاب الاستعمار عن القارة في ما عدا كوبا وبورتوريكو؛ وكذلك غويانا التي سبقت لإنكلترا وفرنسا وهولندا أن احتلتها في القرن السابع عشر.

في القرن التاسع عشر أطلق إسم «أميركا اللاتينية» على أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية اللتين اكتشفهما واستعمرهما الإسبان والبرتغاليون، وذلك لتمييزهما عن المناطق الأميركية الشمالية حيث أقام الانكليز والفرنسيون. وتمتد أميركا اللاتينية من جنوبي نهر ريو غراندي من أميركا الشمالية إلى أرض النار في أقصى جنوب أميركا الجنوبية. مساحة أميركا اللاتينية ضعفي مساحة أوروبا وضعفي ونصف مساحة الولايات المتحدة. وبالإمكان تضمين أميركا اللاتينية جزر الأنتيل ومناطق

أميركا الجنوبية التي استعمرها الهولنديون والفرنسيون والبريطانيون. ويتكلم سكان أميركا اللاتينية البرتغالية والإسبانية. الأولى مستعملة في البرازيل حيث يتكلمها نحو ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة؛ الثانية مستعملة في نحو عشرين بلدًا يبلغ عدد سكانها نحو ١٢٥,٠٠٠,٠٠٠ نسمة. أما الهنود في جبال الأندز، وعددهم بالملايين، فلا يزالون يتكلمون لغاتهم الخاصة (كيشوا أو أيميرا خاصة) ولا يعرفون إلا الندر القليل من بعض مفردات اللغة الرسمية للبلاد.

ومنذ أيام الاستعمار حتى اليوم، قامت نزاعات كثيرة تطورت، أحيانًا، إلى حروب حقيقية بين بلدان أميركا اللاتينية. فلكل دولة عاداتها وتقاليدها الخاصة؛ مآكلها، ابطالها القوميون، أعيادها، موسيقاها وفنونها. واللغة الواحدة عجزت عن حل هذه الفروقات بسبب ما دخلها من لهجات. فالمواطن في كوستاريكا والمواطن الآخر في الأرجنتين، على سبيل المثال، يتكلمان الإسبانية، لكن بلهجة مختلفة تبدو وكأنها لغة قائمة بنفسها. وإضافة إلى ذلك، فإن المفردة الواحدة أصابها من التطور ما جعلها تحمل معنى مختلفًا عن معناها الأصلي.

أميركا الجنوبية

تقسيم طبيعي وثروات: مثلثة الشكل. رابع قارة من حيث المساحة. تمتد بطول ٧,٦٤٠ كلم من الشمال إلى الجنوب، وبعرض ٤,٨٠٠ كلم بين أبعد نقطتين، أي في المنطقة الاستوائية. يحدها بحر الأنتيل شمالًا، المحيط الأطلسي شمالًا – شرقًا، المحيط الباسيفيكي غربًا، والانتاركتيكا جنوبًا.

الباراغواي وبوليفيا هما البلدان الوحيدان اللذان لا واجهة لهما على البحر. كولومبيا، فنزويلا، غويانا، سورينام، غويانا الفرنسية، البرازيل، الأوروغواي والأرجنتين هي على المحيط الأطلسي أو بحر الأنتيل. التشيلي، والبيرو والاكوادور واقعة على المحيط الباسيفيكي. جزر غالاباغوس في الباسيفيكي عائدة للاكوادور، وجزر خوان فرنانديز للتشيلي. جزر فوكلاند (مالوين القديمة) في الأطلسي تحت السيطرة البريطانية وتطالب بها الأرجنتين.

كل أنواع المناخ موجودة في أميركا الجنوبية. وهذه القارة تقسم جغرافيًا إلى ثلاث مناطق رئيسية: جبال الأندز التي ترتفع على طول الجبهة الغربية وتمتد حتى الأنتيل؛ وفي الشرق مناطق منخفضة نسبيًا، هضاب الغويانا والباتاغونيا، وبينهما سهل داخلي شاسع ترويه الأمازون والأورينوك وريو دي لا بلاتا. وهناك بحيرات في أميركا الجنوبية. وهذه التضاريس لعبت دورًا مهمًا في التوزيع الديموغرافي للسكان. وحديثًا، أخذ الاهتمام يتزايد بطرق المواصلات، خاصة الجوية والبحرية في محاولات للتغلب على العوائق الطبيعية.

تتوافر في أميركا الجنوبية مختلف المعادن، لكنها فقيرة بالفحم الحجري. الذهب والفضة في جبال الأندز استجلبا المستعمرين الإسبان إليها، لكن سرعان ما تبين أن هذه الجبال غنية أيضًا بثروات باطنية أخرى. وقد شكلت أميركا الجنوبية طيلة العهود الاستعمارية (من القرن السادس عشر إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر) مصدر ثروة وازدهار لأوروبا.

لا تزال الصناعات المنجمية تشكل أهم نشاط اقتصادي في التشيلي، وبوليفيا والبيرو. وفي هذا البلد الأخير حلّ استثمار النحاس وبعض المعادن الأخرى محل الاستثمار

التقليدي للذهب والفضة. ويحتل الحديد والأحجار الكريمة مكانًا مهمًا في اقتصاد البرازيل، والنحاس والنيترات في اقتصاد التشيلي، والنفط في فنزويلا.

أما عناصر الجذب الأخرى للمستعمرين، بعد الثروات المنجمية، فتمثلت بالمنتوجات الزراعية الإستوائية. فزراعة قصب السكر كانت لمدة طويلة هي الزراعة الأساسية، واستتبعتها زراعة القطن، والكاكاو والبن. وهذه الزراعة هي اليوم أساس الاقتصاد البرازيلي، واقتصاد كولومبيا وبعض البلدان الأخرى في القارة. وللأرجنتين دور أساسي، بل الدور الأهم، في تأمين الأسواق العالمية من القمح ولحوم الأبقار.

الأندز (سلسلة جبال): أطول سلسلة جبلية في العالم، تمتد من الطرف الشمالي إلى الطرف الجنوبي من أميركا الجنوبية محاذية ساحل هذه القارة الغربي على المحيط الهادئ. وهذه السلسلة التي تكسو الثلوج قممها تقدم لوحة من المتغيرات الطبيعية المتناقضة: ففيها مناطق جليدية وحقول مشمسة، غابات كثيفة وصحاري مجدبة، أراضي خصبة وبوادي قاحلة، مدن حديثة وقرى صغيرة كأنها من عصر سحيق في القدم. فالفروقات في الارتفاع عن سطح البحر هي في أساس هذا التنوع الكبير في المناخ.

تمتد جبال الأندز من أرخبيل أرض النار الواقع في أقصى جنوب القارة إلى الشمال بطول أكثر من ٦٤٠٠ كلم عابرة التشيلي، والأرجنتين، وبوليفيا، والبيرو، والاكوادور حتى ساحل الكاريبي في كولومبيا وفنزويلا. وفيها قمم يفوق ارتفاعها ٦٠٠٠ م أعلاها قمة أكونكاغوا (٦٩٨٠ م) في الأرجنتين. وتقسم الأندز إلى ثلاث مناطق طبيعية، لكل منطقة ميزاتها. فالأندز الجنوبية الواقعة في الأرجنتين والتشيلي (متوسط عرضها ٣٢٠ كلم) أضيق مناطق الأندز، وتتألف من سلسلة شرقية وأخرى غربية وبينهما هضبة مرتفعة معروفة باختزانها لكميات كبيرة من الملح. والأندز الوسطى التي تبدأ من شمال الأرجنتين والتشيلي وتمتد عبر بوليفيا والبيرو حتى جنوب الاكوادور، بعرض متوسطه ٦٠٠ كلم، وهي الجزء الأهم في السلسلة، إذ تتوافر فيها المناجم التي كان الإنكا يستخرجون منها القصدير والنحاس والذهب والفضة في صناعة أدواتهم وحلاهم؛ ولا تزال هذه الثروات حتى اليوم (خصوصًا النحاس والقصدير والزنك) تصدر إلى الخارج. أما الأندز الشمالية فتمتد عبر الاكوادور، وكولومبيا، وفنزويلا؛ وتنتشر فيها مدن عديدة هي الأكثر ازدحامًا بالسكان في المناطق الشمالية من أميركا الجنوبية، مثل مدينة كوانتا، وكيتو، وميدلّين، وكالي، وبوغوتا وكاراكاس.

على الرغم من صعوبة الحياة في الأندز، فإنها شهدت، قبل الاستعمار الإسباني في القرن السادس عشر، أهم حضارات أميركا الجنوبية. وهناك، اليوم، أكثر من ثلث سكان أميركا الجنوبية يقيمون في الأندز، خصوصًا في مدنها المزدحمة. فثمة مدن مثل بوغوتا (كولومبيا) وكاراكاس (فنزويلا) لا تنفك تتوسع وتنمو تبعًا لمدينية القرن العشرين وعلى حساب المظهر المديني الاستعماري.

وإذا كان من المعروف أن سكان أميركا الجنوبية هم، بمجموعهم تقريبًا، محصلة التمازج العنصري وتداخل جنسيات مختلفة، فإن هناك سكان الهضاب المرتفعة من الأندز الذين لا يزالون يحتفظون بصفاء عنصرهم

الهندي. فارتفاع الجبال وندرة الممرات حالا دون شق الطرقات أو مد السكك الحديدية بما يكفي منها. فترك الهنود في عالم حاد ومنعزل. فحافظوا على تقاليدهم، ومعتقداتهم ولغاتهم. والعديدون منهم لا يزالون يجهلون الإسبانية، أو انهم يعتبرونها لغة أجنبية. والهنود فرحون حبورون عندما يلتقي بعضهم البعض الآخر، وحذرون وصامتون في حضور الغرباء عنهم. منذ نحو عقدين من الزمن أو يزيد قليلًا بدأت الطائرة والطرقات التي شقت حديثًا تساهم في انكفاء عزلة التجمعات (أو المدن) الهندية في الأندز. ومع ذلك، لا تزال الجبال المرتفعة تقف حاجزًا منيعًا بين مدن الساحل الغربي وبين الداخل القاري. وهذه الجبال، بحكم هذا الواقع الجغرافي، تعرقل بالتأكيد عمليات الإنماء بين الشرق والغرب، فتضر تاليًا في وحدة دورة الحياة في أميركا الجنوبية.

الأمازون (نهر وحوض): نهر ينبع من قمم الأندز المغطاة بالثلوج، في أراضي البيرو، ومن مناطق تبعد ١٦٠ كلم عن المحيط الهادئ (الباسيفيكي). يتجه شرقًا فيعبر البرازيل (حيث يأخذ إسم سوليموس) ليصب في الأخير في المحيط الأطلسي فيكون طوله نحو ٦٤٠٠ كلم (وحده النيل في مصر أطول منه. يسمّى أحيانًا «مار دولسي»، أي «بحر المياه الحلوة»). يشكل هذا النهر حوضًا هائلًا يشكل، لوحده، نحو خمسي (٥/٢) مساحة أميركا الجنوبية برمتها، اي ما يعادل مساحة الولايات المتحدة تقريبًا (٧ ملايين كلم^2)، ويغطي مساحات تابعة لست دول: البيرو، البرازيل، الاكوادور، كولومبيا، فنزويلا وبوليفيا. لا يتكون من مجرى مائي واحد، بل من شبكة من الروافد المائية تبلغ أكثر من ٥٠٠ رافد.

فيسنت يانز بينزون، أحد البحارة الذين رافقوا كريستوف كولومبوس، كان على الأرجح أول بحار أبيض وصل إلى الأمازون في ١٥٠٠. وفي ١٥٤٠، قطع مجراه الداخلي فرنشيسكو

أوريلّانا (مستكشف في البعثة التي نظمها الإسباني فرنشيسكو بيزارو). ويبدو أن أوريلّان هذا هو الذي التقى الهنديات (توبي) اللواتي أعطاهن إسم محاربات الميتولوجيا الإغريقية: «الأمازونيات». ومن كتابه هذا أعطي النهر إسم «الأمازون». في ١٦٧٣، كان المستكشف البرتغالي بيترو تيكسيرا أول الذين غامروا باجتيازه، فكتب «أسرار الأمازون» الذي لاقى رواجًا كبيرًا في أيامه.

وقام الأوروبيون، خلال القرنين التاليين، باستثمار ثروات حوض الأمازون، مجبرين الهنود، وبقسوة وحشية، على العمل في الأرض. ولما لم تكن هذه اليد العاملة كافية استوردوا العبيد السود من إفريقيا. فأغلب السكان الذين يعيشون على ضفاف النهر يحملون دمًا ممزوجًا من العنصر الهندي والإفريقي والأبيض. وهناك اليوم تقديرات تتحدث عن وجود نحو ٢٠,٠٠٠ هندي لا يزالون يحملون الدم الهندي الصافي. وثمة لهجات هندية لا تزال محكية في المنطقة. ففي بعض الأمكنة، لا تزال تشاهد «المالوكا»، وهي كناية عن بيت هندي تعيش فيه، وبصورة مشتركة عائلات هندية يصل عددها أحيانًا إلى الثلاثين عائلة. فالتأثير الأوروبي لم يمحُ بعد آثار الثقافة الهندية حتى في المرافئ الكبرى على النهر المفتوحة على العالم. وأغلب سكان الحوض هم من المزارعين الذين يسكنون قرى صغيرة منتشرة على طول الضفاف العليا للنهر وروافده. يربون الماشية (خاصة الماعز) ويزرعون خاصة الذرة ونوعًا يدعى المانيوك الذي يستخرج منه منتوج يدعى تابيوكا.

مناخ الحوض متنوع، الغالب هو الرطوبة في درجة حرارة تتراوح بين ١٨ و ٣٧ درجة مئوية. وغابة الأمازون الإستوائية (أوسع غابة في العالم) تحتوي، برأي بعض الخبراء، على نحو ٤٠ ألف نوع من النباتات والأشجار. وفي بعض مناطق الحوض يتم استثمار عدة ثروات طبيعية مثل الكاوتشوك والقنب والخشب والكاكاو والبن، ومؤخرًا تمّ اكتشاف النفط في عدد من الأمكنة، وكذلك الذهب والماس وبعض أنواع من الأحجار الكريمة. أما ظروف العمل الطبيعية هناك فعلى درجة كبيرة من الصعوبة بسبب قلة وسائل النقل والاتصال وصعوبة تأمين الظروف الصحية. منذ نحو عقدين من الزمن، وحتى اليوم، تقوم الحكومة البرازيلية، ومنظمة الدول الأميركية، ومختلف هيئات الأمم المتحدة إضافة إلى بعض الشركات الخاصة، بإنماء ثروات الأمازون.

أميركا الوسطى

كتلة جبلية ضيقة تصل أميركا الجنوبية بأميركا الشمالية وتمتد بطول ١٦٠٠ كلم من كولومبيا إلى المكسيك. تتكون جغرافيًا – سياسيًا من ست جمهوريات مستقلة: باناما، كوستاريكا، نيكاراغوا، السلفادور، هندوراس وغواتيمالا. أما المستعمرة البريطانية بيليز وقطاع قناة باناما الذي تديره الولايات المتحدة فيفصلان أميركا الوسطى، الأولى عن أميركا الشمالية، والثانية عن أميركا الجنوبية. ولكل دولة من هذه الدول شخصيتها الذاتية.

تتكون أميركا الوسطى من سلسلتين جبليتين، على الجانب الساحلي من كل منهما سهل ساحلي ضيق. أغلب مناطق هذه الجبال شديدة الارتفاع (بين ١٨٠٠ و ٢٤٠٠ م). على الجانب الباسيفيكي براكين متناثرة بكثرة،

والأراضي المجاورة لها خصبة للغاية. لذلك، ورغم التهديد الذي تحمله البراكين بين فترة وأخرى، فإن هذه المناطق مزدحمة بسكانها.

هذه المناطق فقيرة عمومًا بثرواتها الطبيعية باستثناء الغابات. فلا وجود في باطنها للفحم الحجري؛ والمعادن المتوافرة بكميات مقبولة هي الذهب، والفضة، والقصدير والزنك. وتبقى الثروة الخشبية هي الأهم.

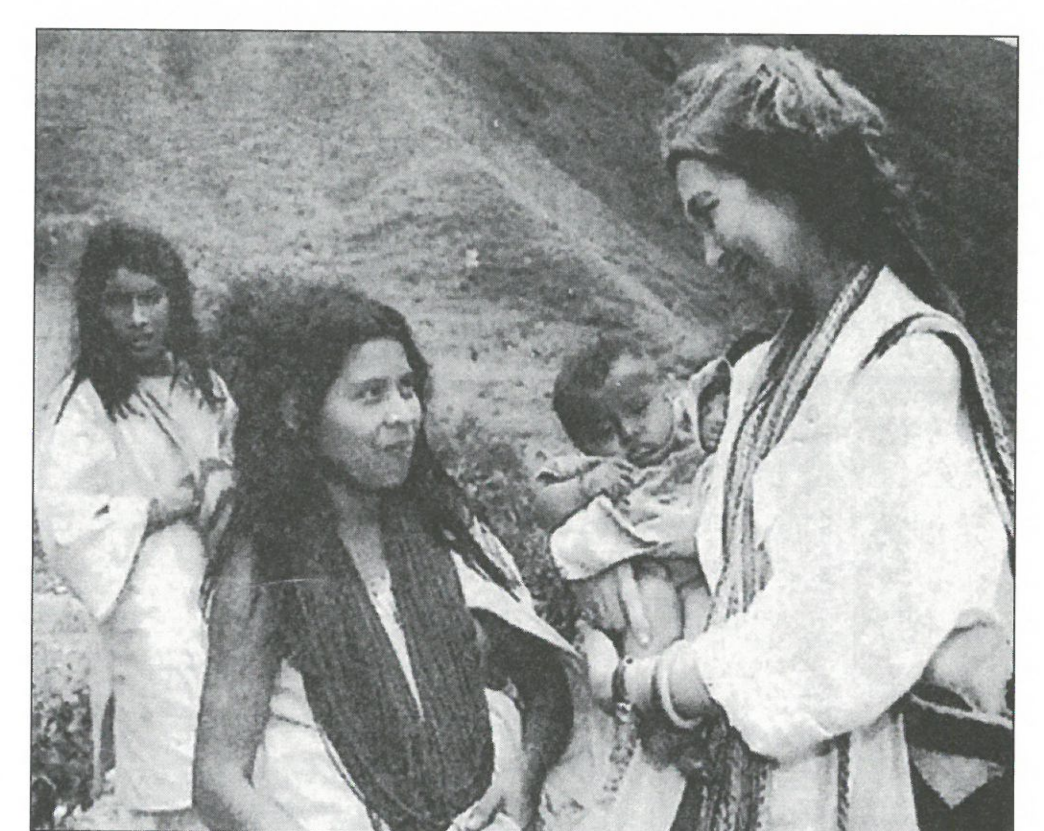
كانت الزراعة، ولا تزال، أساس اقتصاد أميركا الوسطى. قبل ١٨٢٠، كانت مواد التلوين الطبيعية تشكل، بتصديرها، دخلًا مهمًا للمنطقة، لكن اكتشاف مواد التلوين الاصطناعية سدّد ضربة قوية لهذه التجارة. زراعة أشجار البن في المنطقة نقلها إليها المستعمرون في أواسط القرن التاسع عشر، وهي تزرع خاصة في السلفادور وكوستاريكا وغواتيمالا؛ وسرعان ما أصبح البن محور اقتصاد هذه البلدان. تليه زراعة الموز، والذرة والأرز.

خمسة بلدان في أميركا اللاتينية مستقلة منذ ١٨٢١. نالت باناما استقلالها في ١٩٠٣، في حين استمرت الهندوراس البريطانية تابعة للتاج البريطاني. وخلال هذه العقود والسنوات التي تخطت، حتى اليوم، القرن ونصف القرن من الزمن على الاستقلال، اعتقد كثيرون من السكان (وبعضهم قدّم مطالب) بضرورة تحقيق وحدة سياسية بين هذه البلدان. وأهم محطة في هذا المسار الوحدوي هي المحطة الأولى التي أطلقت الدعوة الوحدوية. ففي ١٨٢٣، اجتمع مندوبون من غواتيمالا والسلفادور، وهندوراس، ونيكاراغوا وكوستاريكا، وأرسوا قواعد دولة اتحادية اتخذت إسم «مقاطعات أميركا الوسطى المتحدة»، وانتخب مانويل جوزي آرسي (من السلفادور) رئيسًا لها في ١٨٢٥. لكن نزاعات سياسية وخلافات شخصية قسمت بين الليبراليين والمحافظين فانهار الاتحاد بسببها. وبعدها، استمر مطلب وحدة أميركا الوسطى يصاب بنكسة تلو الأخرى حتى أصبح في طي النسيان، أقله في الطرح السياسي والوطني الرسمي. وثمة خطوة في هذا المجال تمّت في أواخر خمسينات هذا القرن عندما تمّ اجتماع بين غواتيمالا، والسلفادور، وهندوراس، ونيكاراغوا وكوستاريكا للبحث في أفضل الإجراءات التي يمكن اتخاذها بهدف التنسيق والتعاون في السياسات الاقتصادية الوطنية. وقد أسفر هذا الاجتماع عن توقيع معاهدة تأسيس «السوق المشتركة لأميركا الوسطى» (١٩٦٠).

شعوب أميركا اللاتينية

على رغم أن فروقات كبيرة تقسم في ما بين بلدان أميركا اللاتينية، إلا أن عددًا من القواسم المشتركة تجمع في ما بينها في الوقت نفسه. ذلك لأن إرثًا ثقافيًا ومؤسساتيًا واحدًا كانوا يتلقونه لمدة ثلاثة قرون، هي المرحلة التي سيطرت فيها حضارة مستعمر واحد. فيمكن، تبعًا للفروقات وللقواسم المشتركة في آن، تقسيم شعوب أميركا اللاتينية إلى ثلاث مجموعات: الهندو – أميركيون، الأفرو – أميركيون والأورو – أميركيون.

يسكن **الهندو – أميركيون** هضاب الأندز غربي أميركا الجنوبية، ومناطق كثيرة في هضاب أميركا الوسطى وفي شمالها، خاصة في غواتيمالا والمكسيك. ومناطق سكنهم هذه ممتدة في أميركا الجنوبية خاصة في بوليفيا، والبيرو، والاكوادور وبعض مناطق كولومبيا. ففي بعض



صوفيا ملكة إسبانيا تتحدث الى امرأة من قبيلة كوغي الهندية الحمراء في قرية تقع في جبال كولومبيا التي تزورها الملكة على هامش القمة الايبيرية – الأميركية (١٦ حزيران ١٩٩٤).

مناطق من جبال الأندز تتوافر ظروف مثالية للعيش والازدهار، ولقد كانت مأهولة منذ ألف سنة قبل الميلاد على الأقل، وكانت مهدًا للحضارات الأولى في أميركا الجنوبية، وهناك آثارات تدل على حضارات مزدهرة، ليست أقلها شبكة الري في البيرو. وأثناء الغزو الإسباني (١٥٣٢)، واجه المستعمرون أمبراطورية مزدهرة (الإنكا) مترامية تغطي البيرو وبعض المناطق في الاكوادور وبوليفيا. وفي شمالها (في بوليفيا) مملكة الشيبشا؛ ومملكة المايا في غواتيمالا حيث أثبتت الدراسات أن المايا كانوا قد بلغوا درجة عالية في علم الرياضيات والكواكب ومقياس الزمن.

هؤلاء، الذين كانوا يسكنون هضاب وجبال الأندز في هذا القسم من أميركا الجنوبية عاملين على إنماء حضاراتهم، يقدّر بعض المؤرخين أن عددهم كان يربو على ستة ملايين من البشر. هؤلاء وجدوا أنفسهم فجأة أمام سلاح جديد، متطور بالنسبة إليهم، يحمله عدد قليل من الإسبان ويستعملونه فتكًا برقابهم واستعبادًا للباقين أحياء منهم. ولم يتمكن مؤرخ واحد من الإفلات أو من تبرير ما حدث وما أنزله الإسبان من أهوال خلال السنوات الأولى لاستعمارهم المنطقة.

وفي أقل من قرن واحد أقام الإسبان حكومات محلية يرأسها نواب الملك. أي حكام يمثلون الملك). في مكسيكو (نيابة الملك لإسبانيا الجديدة)، وفي ليما (نيابة الملك

لبيرو). وفي القرن الثامن عشر، أضافوا نيابتين جديدتين للملك: نيابة غراندا الجديدة في بوغوتا، ونيابة دو لا بلاتا في بيونس أيرس. ومنطقة دو لا بلاتا، على عكس الهضاب، لم يكن الهنود يقطنونها بأعداد كبيرة. وخلال هذه الفترة، اعتنق الملايين من الهنود الكثلكة (رسميًا على الأقل)، كما فرضت عليهم عادات وتقاليد ومؤسسات الإسبان.

يقدر، حاليًا، عدد الهندو – أميركيين في تلك المناطق من أميركا الجنوبية بنحو ١٧ مليون نسمة؛ وهم المصنفون هنودًا، يتكلمون الهندية، ويرتدون الملابس الهندية، ويعيشون في قرى صغيرة حيث التقاليد تقاليد هندية داخلتها أنماط عيش مكتسبة من العهود الاستعمارية الأولى. إن نصف سكان بوليفيا، ونحو ٤٠٪ من سكان البيرو هم من هؤلاء الهنود. يتكلمون الأيمارا أو الكيشوا. وهناك في المناطق الهندية – أميركية نحو ٥٠ مليون نسمة من الخلاسيين المتحدرين من اختلاط العنصرين الهندي والإسباني.

المنطقة المسماة **الأفرو–أميركية** تتضمن الساحل الشرقي للبرازيل، والمناطق الساحلية لفنزويلا، وكولومبيا، وغويانا، وكذلك جزر بحر الأنتيل. قبل اكتشاف أميركا، كانت هذه المنطقة قليلة السكن جدًا بالمقارنة مع منطقة جبال الأندز. فالاعتقاد السائد أن المناطق، التي تكون اليوم البرازيل، لم تكن مأهولة بأكثر من بضعة مئات الألوف من الهنود. وبغزو الأوروبيين للمنطقة، أخذ عددهم يتناقص (أمراض حملها معه الرجل الأبيض، عبودية وعمل مرهق لم يعتد عليه الهندي). من هنا، نشطت تجارة العبيد تعويضًا لندرة اليد العاملة المحلية الهندية.

فاتجه الأوروبيون ناحية أفريقيا ينقلون منها العبيد ليؤمنوا اليد العاملة لمزروعاتهم في هذا الجزء من أميركا الجنوبية، ومناجمهم وصناعاتهم. فمنذ بداية القرن السادس عشر حتى أواسط القرن التاسع عشر، جرى تسخير أو شراء ملايين الأفارقة ونقلهم إلى أميركا؛ وقد فاق عدد هؤلاء الأفارقة «العبيد» عدد البيض في أكثر المستعمرات الأوروبية في أميركا اللاتينية وفي أوج العهد الاستعماري. واليوم لا يزال قسم كبير من سكان هذه المناطق متحدر من الدم الافريقي.

والافريقي، الذي سلخ عن أرضه واستعبد، لم ينصهر أبدًا بمحيطه الجديد. فهناك، إلى يومنا، معالم كثيرة (آثار، وأنماط حياة لا تزال معيوشة) تتحدث عن التقاليد الإفريقية وأثرها: الموسيقى والإيقاعات في البرازيل وكوبا وغيرهما، وممارسات لطقوس دينية افريقية اختلطت بالطقوس المسيحية خاصة في هايتي وترينيداد.

يعتقد كثيرون أن الإنسانية تخلصت نهائيًا من آفة العبودية، وانه لم يعد لها من وجود في أية بقعة من بقاع العالم. لكن ثمة دراسات جادة ورصينة، تجريها هيئات موثوقة، تثبت عكس ما هو شائع، وتبرهن أن العبودية لا تزال موجودة وتمارس في بلدان وبقاع كثيرة في العالم وإن بأشكال مختلفة (راجع الجزء الثاني، ص ٢٢٧).

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين هاجر إلى المنطقة نفسها (الأفرو – أميركية في أميركا اللاتينية) عدد كبير من الأوروبيين ومن سكان جزر الأنتيل (خاصة إلى جزر ترينيتي وغويانا)، ومن الصينيين (إلى البيرو

وكوبا) ومن اليابانيين (إلى البرازيل). لكن الأفارقة استمروا، بعددهم وبتأثيرهم، هم العنصر الغالب في المناطق الشمالية من أميركا الجنوبية، وفي جزر الأنتيل حيث كانوا يعملون في زراعة قصب السكر.

أما بالنسبة إلى المنطقة **الأورو- أميركية** فهي المنطقة التي غلب على سكانها العنصر الأوروبي، وهي تتضمن الأرجنتين، والأوروغواي، والتشيلي، والباراغواي، وكوستاريكا والجزء الجنوبي من البرازيل الذي لم يخضع، بعكس شمال البرازيل، لنظام إقتصادي قائم على المزروعات. هذه المنطقة الأورو - أميركية كثيفة السكان. وأغلب سكانها الأصليين (الهنود) كانوا صيادين ولا إلمام لهم بالزراعة. فسرعان ما اندمج هؤلاء، إضافة إلى العدد القليل من العبيد الأفارقة، بمجموع الغالبية الكبرى من السكان الإسبان والبرتغاليين.

ظهر في هذه المنطقة، عند نهاية الحقبة الاستعمارية، مجتمع أصله أوروبي لكن مطعم بخصوصيات إطار المنطقة التاريخي والجغرافي والاجتماعي، نموذجه الإنسان «الغوشو» أو «كوي بوي أميركا الجنوبية» الذي أقام في سهول الأرجنتين الفسيحة، والأوروغواي وجنوبي البرازيل. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كثرت في هذه السهول قطعان الأبقار، والأحصنة. وفي أواخر القرن التاسع عشر، حلّ قطاع تربية الماشية محل الصيد، فأصبحت المنطقة أهم المناطق المنتجة للحوم في العالم. وكان الأوروبيون، طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر، قد هاجروا بالملايين إلى المنطقة الأورو - أميركية، تجذبهم إليها الأراضي الخصبة والمناخ المعتدل. فجاؤوا من إيطاليا، وبولونيا، والشرق الأوسط، وفرنسا، وروسيا، والنمسا - هنغاريا وألمانيا. فطبعوا بطابعهم الإطار الاجتماعي في المنطقة حتى أصبح هذا الطابع هو الغالب على طابع «الغوشو» البلدي. فالأرجنتين، لوحدها، استقبلت بين ١٨٨٧ و ١٩٤٨ أكثر من ٦ ملايين أوروبي، خاصة من الاسبان والإيطاليين. وهناك عدد كبير من الألمان والإيطاليين والبولونيين أقاموا في جنوبي التشيلي وفي البرازيل. وقد أحدثت هذه الهجرات عددًا من التغييرات في الزراعة. فقبل قرون من وصول الأوروبيين، كانت الزراعة التقليدية في العالم الجديد تقتصر على الذرة، والبطاطا، والقرع والفاكهة التي كانت تشكل المصدر الغذائي الرئيسي للسكان. فزاد عليها الأوروبيون بعض الزراعات مثل القمح، والشعير، وقصب السكر، والبن، وأنواع مختلفة من الفاكهة والخضار. وابتداء من ١٩٠٠، أصبح القمح وبعض المنتوجات الزراعية الأخرى أكثر أهمية في اقتصاد الارجنتين من البقر والغنم. والتشيلي تعتمد لصادراتها على القمح والنبيذ والفاكهة. واتجه جنوب البرازيل ناحية زراعة الأرز وغيره من المواد الزراعية، وكذلك ناحية صناعة النبيذ. والجزء الأهم من الأراضي كانت تملكه عائلات غنية من أصل اسباني؛ أما غالبية المهاجرين الأوروبيين فكانت تعمل في المزارع أو المصانع، وكثيرون من هؤلاء حسّنوا أوضاعهم وأخذوا يقومون بدور مهم في دورة حياة وطنهم الجديد. ومن بين هؤلاء المهاجرين عدد لا يستهان به من أبناء الشرق الأوسط (خاصة من لبنان وسوريا) هاجروا إلى المنطقة الأورو - أميركية في أميركا الجنوبية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وطوال النصف الأول من القرن العشرين.

أميركا اللاتينية في العالم الحديث

كان سيمون بوليفار يحلم بأميركا جنوبية موحدة بعد الاستقلال. لكن سرعان ما أيقن أن الأمر مستحيل. فقال: «أميركا الجنوبية مجزأة مناخيًا، وجغرافيًا، وبفعل تنازع المصالح».

فالذي كان واقعًا قبل بوليفار وقال عنه في أيامه وتوقعه مستقبلًا، استمر بالفعل، واستمرت القارة مقسمة إلى عدة بلدان بحسب التقسيمات الإدارية أيام الاستعمار (نيابات ملكية) الاسباني، وتبعًا لعناصر ثقافية وجغرافية لا يمكن نكرانها. فنظام نيابة الملكية الذي كان معمولًا به في مستعمرة دو لا بلاتا سحب نفسه على الأرجنتين، والأوروغواي، والباراغواي وشرقي بوليفيا؛ ونظام غرانادا الجديدة على كولومبيا وفنزويلا والاكوادور؛ ونظام مستعمرة البيرو على غربي بوليفيا، والتشيلي والبيرو. أما المستعمرة البرتغالية السابقة فأصبحت البرازيل التي منحتها البرتغال الاستقلال في ١٨٢٢، واستمر نظامها ملكيًا حتى ١٨٨٩ حين أعلنت فيها الجمهورية.

تبنت الجمهوريات الأميركية الوليدة دساتير استوحت أحكامها إلى حد كبير من دستور الولايات المتحدة. وكانت حكومة الولايات المتحدة حذّرت الأوروبيين، بموجب مبدأ مونرو الشهير (١٨٢٣)، من التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأميركية المستقلة حديثًا.

وما يجدر ذكره أن هذه الجمهوريات الفتية، بعد قرون من الإخضاع والاستعباد، لم تكن مهيأة كفاية لحكم نفسها بنفسها. فالغالبية العظمى من شعوبها تتكون من هنود أميين، وعبيد، وعبيد محررين حديثًا وخلاسيين. فكانت الديمقراطية بالنسبة إليهم مجرد كلمة لا يفقهون معناها ولا يحسون لها وجودًا ملموسًا في إطار حياتهم اليومية. فالجمهوريات الجديدة كان يحكمها في الواقع، عدد قليل من كبار الملاكين للأراضي، أما أفراد الشعب فغابت عنهم الحقوق السياسية. والدكتاتور السياسي (يقال له: كوديّو) أصبح نموذجي بين الدكتاتوريين في العالم. يحكم البلاد بقبضة من حديد، وفي أغلب الأحيان لمصلحة ملاكي الأراضي أو أصحاب المناجم. وأحيانًا هذه هي القاعدة التي تسري حتى على بعض الحكام من الذين يدعون الديمقراطية. ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت نسبة الذين شاركوا في الحياة السياسية من شعوب أميركا اللاتينية لا تتعدى ١٠٪. أما الباقون فكانوا وكأنهم غير موجودين من زاوية المشاركة السياسية وحتى الاقتصادية.

وفي حين تستمر شعوب أميركا اللاتينية في فقر مدقع تتبدى في القارة، يومًا بعد يوم، ثروات طبيعية هائلة سواء الزراعية منها أو المنجمية. ففنزويلا لوحدها تستخرج نحو ١١٪ من النفط العالمي. وكولومبيا أكبر منتجي البن. والبيرو وبوليفيا غنيتان بالنحاس. والتشيلي أحد أكبر مصدّري النحاس في العالم، وتمتلك مناجم الحديد والنيترات والكبريت. والأرجنتين تصدّر كميات كبيرة من اللحوم والقمح. والبرازيل تصدّر لوحدها نحو نصف البن المستهلك في العالم، وبدأت منذ سنوات باستثمار مناجمها من الحديد، وسلسلة الجبال الممتدة في وسطها غنية بالأحجار الكريمة. أما بلدان أميركا الوسطى فتقدم البن والموز والأخشاب.

في أواسط القرن العشرين طرأت تغييرات إقتصادية واجتماعية طالت عدة بلدان في أميركا

اللاتينية. بعضها مثل الباراغوي، وهندوراس، والاكوادور بقيت بمعزل عن هذه التغييرات. وبعضها مثل الأرجنتين، والتشيلي، والبرازيل، وفنزويلا بادرت إلى تعديل بناها الاقتصادية فأحرزت تقدمًا كبيرًا ومتسارعًا. وسياسة التصنيع التي انتهجتها كانت هي عنوان هذا التغيير الكبير: اصبحت هذه البلدان، في أيامنا الحالية، تنتج تقريبًا جميع الحاجيات الضرورية للحياة العصرية (ألبسة، ثلاجات، أجهزة تلفزيونية وسمعية، أدوية، سيارات... ودخلت مؤخرًا مجال الكمبيوتر والمعلوماتي). فالمنطقة الصناعية في ساو باولو (البرازيل) نمت وتوسعت، صناعيًا، بصورة لم تحققه أية منطقة في العالم.

وقد استتبع هذا التغيير تغيير آخر، ديموغرافي. وتمثل بنزوح ريفي هائل إلى المدن سعيًا وراء العمل. ففي حين أن ربع سكان أميركا اللاتينية كانوا يعيشون في مدن لا يتعدى عدد سكانها ١٨٠٠٠ نفس في العام ١٩٥٠، أخذت هذه المدن تنمو بوتيرة فاقت وتيرة النمو الريفي سبع مرات. وبقيت الصناعات المستحدثة في المدن عاجزة عن استيعاب كل هذه الأعداد من النازحين، فنشأت «المدن الصفائح» الفقيرة المعدمة في ضواحي مدن أميركا اللاتينية، خاصة في ريو دو جنيرو، وساو باولو، وبيونس آيرس. وتبقى سياسات الإصلاح الزراعي هي الأساس في إيجاد حلول لهذه المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية الخطيرة في أميركا اللاتينية وغيرها من بلدان القارات الأخرى، خصوصًا القارة الآسيوية. ومنذ سنوات، برز اتجاه جاد، خصوصًا في التشيلي (في عهد الرئيس اللندي)، وكولومبيا، وفنزويلا والبيرو لإعادة توزيع الأراضي.

السياسات الأميركية اللاتينية

بعد نيلها الاستقلال، تبنت بلدان أميركا اللاتينية (باستثناء البرازيل) دساتير ديمقراطية، أقله نظريًا. والأنظمة المستندة على هذه الدساتير لا تزال قائمة حتى اليوم وإن كان أغلبها قد أجريت عليه تعديلات مهمة في فترات مختلفة ونتيجة لتطورات سياسية كبيرة. وتفترض هذه الدساتير، وتعديلاتها، أن يتم اختيار الرؤساء، وأعضاء مجالس الشيوخ، والنواب عن طريق الانتخابات الحرة. فلماذا لم تتحقق الديمقراطية، بصورة عامة والى ما قبل سنوات قليلة، في أميركا اللاتينية، رغم عراقة دساتيرها ونيلها الاستقلال منذ أكثر من قرن ونصف القرن، فتساوت بذلك، أو ظلت متخلفة – في أحيان كثيرة – عن بلدان في آسيا وإفريقيا لم تمض عقود قليلة على نيلها الاستقلال؟

استمرت الحكومات الأميركية اللاتينية طيلة القرن التاسع عشر (وتحديدًا بعد نيلها الاستقلال في الربع الأول من هذا القرن) محكومة بدورها من أقلية أعضاؤها ينتمون إلى كبار الملاكين العقاريين والجيش، وأحيانًا كثيرة، الكنيسة. والخلافات السياسية التي برزت في القرن التاسع عشر كانت بين الليبراليين والمحافظين، وقد أدّت – هذه الخلافات – في معظم الأحيان إلى حالة من عدم الاستقرار كانت تشكل أرضية مؤاتية لوصول دكتاتور يحصر همه في إعادة الاستقرار الأمني. وحدها البرازيل شذّت عن هذه القاعدة طيلة نحو خمسين سنة في عهد الملكية الدستورية (عهد الملك بطرس الثاني). وكان سيمون بوليفار مصيبًا في قوله (قبل قليل

من موته في ١٨٣٠) إنه من غير المستطاع حكم أميركا الإسبانية.

وخلال القرن العشرين، تحكمت الدكتاتورية في فترات متلاحقة أو متعاقبة، وكانت هي الفترات الأطول، ببلدان عديدة من أميركا اللاتينية. عرفت البرازيل دكتاتورية جيتوليو فارغاس بين ١٩٣٠ و ١٩٤٥. في الأرجنتين، مارس خوان بيرون الحكم الفردي من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٥، قلبه العسكريون ليعود وينتخب شرعيًا في ١٩٧٣، فيبقى في السلطة إلى وفاته المفاجئة في ١٩٧٤. وعدد من الدكتاتوريين تعاقبوا على حكم فنزويلا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وجمهورية الدومينيكان، وغواتيمالا والباراغواي منذ بداية القرن.

هذه الحالة من عدم الاستقرار جعلت الحكومات هشة وعرضة لانقلابات عسكرية. فما إن تظهر الحكومة القائمة بعض دلائل الضعف حتى يتدخل الجيش بحجة إنقاذ الوضع وتثبيت الديمقراطية. ويكاد هذا الأمر بالذات أن يكون قاسمًا مشتركًا شاملًا كل بلدان أميركا الوسطى والجنوبية. وفي أحيان كثيرة، كان الجيش يظهر فعلًا قدرة على إعادة النظام إلى أن تجري انتخابات جديدة، فتعود الخلافات السياسية وتعيد معها البلاد إلى سياقها السياسي التقليدي. والظاهرة الغالبة في هذا السياق أن الحكم العسكري مصحوب، في أكثر الأحيان، بتضييق على الحرية السياسية. وتقدم الإكوادور مثالًا نموذجيًا على عدم استقرار هذه الحكومات، إذا تمكن رئيس واحد من رؤسائها، في تاريخها حتى سنوات قليلة، من إكمال ولايته الدستورية.

ومع ذلك، ثمة بلدان أميركية لاتينية، مثل كولومبيا، والأوروغواي، وكوستاريكا والمكسيك، تمكنت من تحقيق درجة من الاستقرار السياسي في هذا القرن (العشرين). وفي التشيلي، حمل الشعب إلى السلطة رئيسًا ماركسيًا على أثر انتخابات ١٩٧٠، وفي إطار شعور التشيليين بتقاليدهم الديمقراطية التي تميزهم في القارة. لكن الأمر لم يدم أكثر من ثلاث سنوات، إذ قام انقلاب عسكري وأطاح الحكم الذي قيل فيه عن حق إنه «التجربة الرائدة والفريدة» ليس في أميركا اللاتينية فحسب، بل في العالم أيضًا.

الحركة الأميركانية

هي حركة تعاون اجتماعي، واقتصادي وعسكري بين الجمهوريات المستقلة في كامل القارة الأميركية (الشمالية والوسطى والجنوبية). تستلهم أفكارها من سيمون بوليفار الذي كان يحلم بتحقيق وحدة دول أميركا اللاتينية، رغم انه هو نفسه تراجع عن هذا الحلم واعتبره مستحيل التنفيذ. إذ كان قد دعا دول أميركا اللاتينية إلى مؤتمر في باناما لوضع أسس نظام حركي تعاوني أميركاني، فلم تحضره إلا خمس دول فقط. ومن جهتها، لم تكن الولايات المتحدة قادرة ولا راغبة في دعم قضية وحدوية أميركانية.

في سنة ١٨٨٩، جرى أول بحث رسمي في الحركة الأميركانية، أعقبته سلسلة مؤتمرات بين الدول الأميركية. الأول عقد في واشنطن وضمّ ممثلي ١٨ دولة، حيث تمّ إنشاء المكتب التجاري للجمهوريات الأميركية الذي أصبح (١٩١٠) «الاتحاد الأميركاني» ومركزه في واشنطن، ويرأسه سكرتير عام من أميركا

الشمالية وأكثر أعضائه من الولايات المتحدة. ولم يكن الاتحاد يتمتع بصلاحيات واسعة. وأثناء انعقاد المؤتمر الأميركاني التاسع في بوغوتا، عاصمة كولومبيا (١٩٤٨)، تحوّل الاتحاد إلى «منظمة الدول الأميركية» واستمر مركزها في واشنطن.

بدأ يبدو واضحًا، عقب هذا المؤتمر، ازدياد ثقل دول أميركا اللاتينية داخل منظمة الدول الأميركية. فسكرتيرها الأول هو الكولومبي ألبرتو ليبراس كامارغو. وخلفه، في ١٩٥٤، الأوروغوياني جوزي مورا؛ وفي ١٩٦٨، الاكوادوري غالو بلازا؛ وفي ١٩٧٥، الأرجنتيني أليجندرو أورفيلا. والبلدان الأعضاء في هذ المنظمة وعددها ٢٤، هي: الأرجنتين، البربادوس، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، الاكوادور، الولايات المتحدة، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، باناما، باراغواي، بيرو، السلفادور، ترينيتي وتوباغو، أوروغواي وفنزويلا.

في بداية ١٩٧٠، أجري تعديل على ميثاق المنظمة الذي كان قد صدّق في ١٩٤٨، وذلك بهدف توسيع دور المنظمة وتقويته، وجعلها أكثر فاعلية تبعًا لمتطلبات تطور الحياة الحديثة. فأصبح الميثاق يتألف من ١٥٠ مادة، أي بزيادة ٣٨ مادة عن النص الأول. وللمنظمة، حاليًا، اعتبارها في أميركا اللاتينية وإن كان دورها أقل فاعلية من المنظمة الدولية، اي هيئة الأمم المتحدة.

تتلخص أهدافها بثلاثة رئيسية: تجنب كل نزاع مسلح داخل القارة، حماية استقلال الدول الأميركية ضد أي تدخل خارجي، وتحسين الأنظمة الاجتماعية والسياسية للمجموعة الأميركية. ويتفق الخبراء في تأكيدهم على أن المنظمة لم تحقق تمامًا هدفها الثالث، وإن تمكنت، مع ذلك، من إنجاز عدد مهم من المعاهدات في ما بين الدول الأميركية. كما انها حققت برامج واسعة في مجال التربية والتعليم، والصحة ورفع المستوى الاجتماعي، إضافة إلى أنها تعاونت مع العديد من المنظمات الأميركانية، وأنتسبت بعضها؛ منها البنك الأميركاني للتنمية، والمنظمة الأميركانية للصحة، ومكتب الدفاع الأميركاني، والمعهد الأميركاني للهنود.

أميركا اللاتينية والولايات المتحدة

العلاقات القائمة بين دول أميركا اللاتينية وجارتها الشمالية الكبرى، لم تكن دائمًا علاقات صداقة وود. فالأميركيون اللاتينيون غالبًا ما يتذكرون تدخل الولايات المتحدة بشؤونهم الداخلية، خاصة في الأنتيل وفي أميركا الوسطى (وآخر مثال في هايتي، ايلول ١٩٩٤). لكن المسار العام للعلاقات بين الطرفين مطبوع بطابع صداقة يحكمها التاريخ والجغرافيا.

فالولايات المتحدة تعي، بحكم الواقع، أن المستقبل السياسي والاقتصادي لأميركا اللاتينية مرتبط بمستقبلها هي برباط وثيق لا فكاك فيه. ولقد حاولت، طيلة القرن العشرين، إقامة علاقات جيدة مع مختلف بلدان أميركا اللاتينية من دون أن تحقق دائمًا ما تصبو إليه. واتفاقياتها الثنائية مع أغلب هذه البلدان تمحورت حول تقديم المساعدات المالية. بين ١٩٣٣ و ١٩٤٦، كانت هناك «سياسة

حسن الجوار» التي رعاها نلسن روكفلر. وعندما أصبح هاري ترومان رئيسًا للولايات المتحدة، اتخذ مشروع المساعدة الاقتصادية المخصصة لأميركا اللاتينية إسم «النقطة الرابعة»، وهو الإسم الذي تتطابق مع النقطة الرابعة من الخطاب الرئاسي للرئيس ترومان لدى تسلمه مهامه.

ومنذ ١٩٦١، اتخذت المساعدة الاقتصادية والتقنية المقدمة من الولايات المتحدة إسم «التحالف من أجل التقدم»، وذلك على أثر اقتراح الرئيس جون كنيدي القاضي بقيام خطة تعاون تمتد إلى عشر سنوات وتخصص لها ميزانية سنوية من ملياري دولار (مليار تدفعها الولايات المتحدة، ومليار بلدان أميركا اللاتينية). وهذا الاقتراح قدم أثناء لقاء تمّ في بونتا دل إستي (في الأوروغواي) حيث جرى البحث في إقامة تحالف بين بلدان أميركا اللاتينية، والولايات المتحدة، وبعض



١٧ ايلول ١٩٩٤: هايتيون يتدافعون للفرار من العاصمة بور أو برنس قبل أيام قليلة من الاجتياح الاميركي.

المنظمات الإقليمية والدولية، بهدف تسريع وتخطيط عملية التقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في أميركا اللاتينية.

وقد عقد الأميركيون (الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية) آمالًا عريضة على هذا التحالف. وكان مطلوبًا، بموجبه، من الأميركيين اللاتينيين المبادرة في تنفيذ إصلاحات عميقة والمساهمة المالية «بهدف الاستجابة للحاجات الغذائية لدى شعوب أميركا اللاتينية في كل ما يتعلق بالمسكن، والعمل، والأرض، والصحة والمدارس». ففي حين تقدم الولايات المتحدة المساعدة المالية والتقنية، تبدأ حكومات أميركا اللاتينية بتحسين النظام التعليمي، ومحاربة الأمية، وجعل معدل النمو الاقتصادي أهلًا للارتفاع سنويًا، وتنفيذ برنامج إصلاح زراعي يطال خصيصًا مسألة إعادة توزيع الأراضي، وزيادة عدد المساكن بأسعار معتدلة، ووضع إصلاحات ضرائبية.

لكن الممارسة العملية جاءت معاكسة. لم يكن «التحالف من أجل التقدم» أكثر من تجمع من هيئات وحكومات حول مجهود مشترك. لم تتأسس وكالة مركزية لها صلاحية إطلاق المشاريع أو تنفيذ البرامج لا على المستوى الوطني ولا على مستوى أميركا اللاتينية. لقد كانت هناك لجنة من ثماني شخصيات أميركية لاتينية لا سلطة فعلية لها. وقد حدد عملها بالصفة الاستشارية فقط.

أثناء اللقاء الرابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأميركاني، في بيونس أيرس (١٩٦٦)، أعلن ممثلو أميركا اللاتينية والولايات المتحدة بعض إنجازات التحالف: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في ١٩٦٥ عن معدل النمو السكاني؛ زيادة المداخيل العامة بنسبة ٢٨٪؛ ارتفاع نسبة صادرات بلدان أميركا اللاتينية بنسبة ٢٥٪. وفي السنة نفسها، ذكر الرئيس الأميركي ليندون جونسون بعض الخطوط العريضة في برامج التحالف: زيادة الأراضي الصالحة للزراعة وشق مزيد من الطرقات؛ زيادة الطاقة الكهربائية؛ تحسين الظروف الصحية؛ تأسيس المدارس؛ بناء المساكن وإنشاء المصانع؛ فتح قروض للإنماء الزراعي أمام نحو ٥٠٠ ألف مزارع.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال الشكوك (وهي الغالبة على كل حال) تحوم حول جدوى التحالف من أجل التقدم - فالاقتصاديون يعتبرون أن الأرباح المحققة لم تكن مستديمة. فمن سنة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، كان معدل النمو الاقتصادي مختلفًا جدًا، كما كان، بالنسبة إلى بلدان كثيرة في أميركا اللاتينية، متخلفًا عن النمو الديموغرافي. وإضافة إلى ذلك، يظهر الكثيرون من الأميركيين اللاتينيين عداء واضحًا وقويًا للتحالف ولكل برامج المساعدة القادمة من الولايات المتحدة، معتبرين أن هذه البرامج إنما تصب في النهاية في مصلحة الولايات المتحدة.

هذه المشاعر الأميركية اللاتينية (شكوك وحتى عداء) تجاه الولايات المتحدة تعرفها إدارة الولايات المتحدة حق معرفة وتعرف أنه إذا لم تعمل على تبييض صفحتها ستتعرض للكثير من المشاكل، خصوصًا وانها تتمتع بمواصفات كبش المحرقة (أي انها محط كل تهمة) عند كل هزة اقتصادية واجتماعية يتعرض لها بلد ما في أميركا اللاتينية. من هنا تحرك الرؤساء الشماليون منذ عهد ريغان للضغط على الدكتاتوريات والعسكريين كما حصل في الأرجنتين والتشيلي.

ومع اتفاق «نافتا» (كندا، الولايات المتحدة، المكسيك) الذي وقع في ١٩٩٤، ومسؤولو الولايات المتحدة يروّجون لفكرة تقرّبهم جدًا من الأميركيين اللاتينيين، وهي فكرة اعتبار المكسيك خطوة أولى نحو سوق أميركا اللاتينية كلها، وبمعنى آخر ضمها بشكل ما إلى سوق أميركا الشمالية. فأمام الإدارة في الولايات المتحدة، برأي خبراء في شؤون أميركا اللاتينية، إنهاء صورة الأميركي القذر عند اللاتينيين، ثم وأساسًا فتح باب قارة لا يمكن تجاهلها وتهميشها نظرًا لقربها الجغرافي ولتأثيراتها على الوضع الداخلي الأميركي، ولا بد من الاختيار بين علاقات متوترة وعلاقات تفاوضية. ويتزامن ذلك مع وعي في شطري القارة لضرورة التعاون من أجل مستقبل أكثر استقرارًا ورفاهية. فالولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأن الديمقراطية ليست بالضرورة في غير مصلحتها، بل بالعكس إن وقوفها إلى جانب العسكريين والدكتاتوريين هو الذي يكون بالفعل في غير مصلحتها؛ والأميركيون اللاتينيون، من جهتهم، اسقطوا صورة الأمبريالية الأميركية لأن من مصلحتهم المشاركة في اقتصاد موحد. وتشكل المكسيك حجر الزاوية في السياسة الأميركية للقارة، لما تمثله من إمكانيات اقتصادية ولثقلها، على رغم الوضع السياسي المتقلب الذي تعيشه في هذه الأيام. فالمكسيك تبقى محورًا على ما يدل الاتفاق المشترك بينها وبين فنزويلا وكولومبيا والذي يفضي إلى نوع من سوق مشتركة، واتفاقها مع التشيلي، إلى جانب السوق الإقليمية اللاتينية المشتركة. فاتفاق الشمال مع المكسيك (إتفاقية نفتا) يعني سوقًا واحدة مفتوحة وممتدة من كندا حتى أرض النار، حيث الهيمنة والدور الأساسي للولايات المتحدة.

نزاعات حدودية وأحلاف في أميركا اللاتينية

في «موسوعة السياسة» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٦، ص ٥٧١-٥٧٤) هذه الدراسة المقتضبة حول هذه النزاعات (بتصرف، والعناوين الصغيرة من وضع المؤلف):

حرب أراضي المهاجرين: رغم أن تعدد الأحلاف والاتفاقيات بين مختلف دول أميركا اللاتينية مثل «الحلف الأمازوني» و «حلف الأندين» و «السوق المشتركة لدول أميركا الوسطى» وغيرها قد خفف إلى حد ما من حدة النزاعات بينها، فإن الخلافات لم تنته بشكل نهائي، وظلّت تبرز من حين إلى آخر. ولعل تضارب المصالح الوطنية واستمرار الرواسب التاريخية الموروثة عن الاستعمار وتصاعد النزعات التوسعية وتنافس الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات وتدخل الولايات المتحدة الأميركية بمختلف الأشكال هي الأسباب الرئيسية في تلك النزاعات.

تعود النزاعات الحادة الأولى التي طغت على السطح في النصف الثاني من هذا القرن بشكل عنيف ومسلح إلى سنة ١٩٦٩ بين السلفادور والهندوراس، وهي النزاعات التي تطورت إلى حرب عسكرية بين البلدين سمّيت بـ «حرب كرة القدم»، حيث استغل البلدان بعض أحداث العنف التي وقعت أثناء مباريات كرة القدم بين فريقيهما، لتحولا تلك الأحداث إلى حرب فعلية. وتعود الأسباب العميقة لتلك الحرب في الواقع إلى الخلافات الحادة حول القرار الذي أصدرته حكومة الهندوراس ضمن

مشروع الإصلاح الزراعي والقاضي بنزع أراضي المهاجرين السلفادوريين البالغ عددهم حوالى ٣٠٠ ألف مهاجر.

حرب بيغل: وبعد تلك الحرب لم تشهد المنطقة نزاعات مسلحة رغم تصاعد حدة الخلافات المبطنة بين مختلف الدول. وفي نهاية السبعينات بدأت تلك الخلافات تطفو على السطح بحيث شهدت سنتا ١٩٧٨ و ١٩٧٩ أقوى نزاع كاد يتحول أيضًا إلى حرب بين الشيلي، التي كانت معزولة على النطاق الدولي بسبب نظام الجنرال بينوشيه (Pinochet) الدموي من ناحية، وبين البيرو وبوليفيا والأرجنتين من ناحية أخرى. ويرجع الخلاف بين الأطراف المعنية إلى نهاية القرن التاسع عشر، بسبب المحيط الهادي (١٨٧٩ – ١٨٨٣) التي هزمت فيها الشيلي جارتيها البيرو وبوليفيا، والتي اندلعت أساسًا من أجل السيطرة على الثروات الطبيعية التي تزخر بها سواحل المحيط. فقد أقدمت الشيلي آنذاك على انتزاع المنطقة الجنوبية من البيرو (Arica, Tarapaca) وضمها إليها، وعلى إلغاء المنفذ الوحيد أنتوفاغوستا (Antofagosta) الذي كان يمكّن بوليفيا من الوصول إلى المحيط الهادي. وقد لعبت الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية في تلك الدول دورًا أساسيًا في تصعيد الخلافات لتحويل أنظار شعوبها وإلهائها بقضايا خارجية. أما النزاع بين الشيلي والأرجنتين الذي بدأ في أواخر ١٩٧٨ وأوائل سنة ١٩٧٩ فمردّه الخلاف حول السيادة على قناة بيغل (Beagle) والجزر الصغيرة الثلاث بيكتون ونويفا ولينوكس (Picton, Nueva, Lennox) الكائنة في أقصى الحدود البحرية الجنوبية بين البلدين في منطقة أرض النار (Terre de feux). وقد أدى النزاع إلى غلق كل الحدود بينهما، وتصعيد التهديدات العسكرية، وكادت الحرب تندلع لولا توسط الفاتيكان وإرسال البابا يوحنا الثاني مندوبًا بابويًا لحل أو بالأحرى لتجميد النزاع.

أما خلفيات ذلك النزاع فهي في الواقع الثروة النفطية التي يعتقد أن الجرف القاري يزخر بها. ولذلك لم تقبل الأرجنتين بقرار محكمة العدل الدولية الذي صدر في شهر كانون الأول ١٩٧٧. وفي ١٩٨٨ كاد هذا النزاع يعود مرة أخرى.

حرب بيليز: وفي السنة نفسها كادت الحرب تندلع أيضًا بين غواتيمالا وبريطانيا بسبب منطقة بيليز (Belize) التي كانت تسمى سابقًا «الهندوراس البريطانية» والتي عمل الاستعمار البريطاني على جعلها منطقة «مستقلة» منذ ١٩٦٤ رغم أن مساحتها لا تتعدى ٢٢ ألف كلم٢ وعدد سكانها لا يتجاوز ١٠٠ ألف نسمة، وهم بطبيعة الحال تابعون لغواتيمالا، وغاية الاستعمار البريطاني من ذلك كان السيطرة على الطاقات النفطية التي يزخر بها جوف أرض تلك المنطقة. وعندما انعقدت الجمعية العامة «لمنظمة الدول الأمريكية» في لاباز (La Paz) من ٢٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ وقفت المنظمة إلى جانب استقلال بيليز كما دعمت بوليفيا في مطالبتها بممر إلى المحيط الهادي دون إجبارها على التخلي في مقابل ذلك عن أي جزء من أراضيها. وتدخل أغلبية النزاعات الحدودية كما سبق القول ضمن التنافس القائم بين الشركات الاستعمارية الاحتكارية في استغلال خيرات وثروات أقطار أميركا اللاتينية من ناحية، وبينها وبين الحكومات المحلية من ناحية أخرى، كما

هو الحال بالنسبة للخلاف بين بريطانيا وغواتيمالا والخلاف بين الولايات المتحدة والمكسيك حول جزء من التكساس واقع إلى شرقي نهر ريو دي غراندي (Rio Grande)، مع العلم بأن التكساس كلها كانت جزءًا لا يتجزأ من المكسيك سلبته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب المكسيكية – الأمريكية على ثلاث مراحل في ١٨٤٥ و ١٨٤٨ و ١٨٥٣.

نزاع تومبس وماراكيبو: ومن النزاعات التي لم تصفّ نهائيًا وما زالت تثار من حين إلى آخر مطالبة الاكوادور بمنطقة تومبس (Tumpes) التي احتلتها البيرو بعد حرب ١٩٤١. فالاكوادور لم تعترف أبدًا بأن الحدود الحالية التي رسمها بروتوكول ريو دي جانيرو في ١٩٤٢ هي حدود نهائية، وكذلك النزاع الدامي الذي حصل بين بوليفيا والباراغوي بسبب رغبة بوليفيا في أن تعوض الممر إلى المحيط الهادي الذي فقدته في حربها مع شيلي، كما ذكرنا بممر نهري عبر نهر الباراغوي في ١٩٣٢ – ١٩٣٥. وقد دارت رحى تلك الحرب في منطقة «شاكو» (Chaco) التي اكتشف فيها النفط، وكانت في الواقع حربًا بين الاحتكارات الأمريكية والبريطانية بواسطة البوليفيين والباراغويين. وحصلت الباراغواي في ١٩٣٨ من وراء ذلك على منطقة تقع في الجنوب الشرقي من بوليفيا تساوي تقريبًا مساحة المنطقة التي كانت قد تخلت عنها مرغمة للأرجنتين في ١٨٧٤.. وهناك خلاف آخر قائم بين فنزويلا وكولومبيا حول الجرف القاري الغني بالنفط والواقع في خليج ماراكيبو (Maracaibo) ولم تؤد الاجتماعات العديدة التي عقدتها اللجنة المشتركة التي ألفت في ١٩٧٠ إلى أي نتيجة. وزاد في حدة ذلك النزاع المضايقات العديدة التي أصبح يتعرض لها المهاجرون الكولومبيون الذين يقدّر عددهم بحوالى مليون مهاجر، دخل أغلبهم فنزويلا بطريق غير شرعي، وأصبح هؤلاء المهاجرون ورقة تساوم عليها الحكومتان في أي مفاوضات تتعلق بموضوع النفط.

الخوف من البرازيل: وفي مطلع السبعينات أيضًا عمّت موجة من القلق والخوف في الدول المجاورة للبرازيل التي رأت في نهضة جارتها العملاقة وتطلعها إلى توسيع نفوذها من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية ووجود آلاف البرازيليين في البلدان المجاورة خطرًا على سيادتها واستقلالها الاقتصادي. فسارعت باراغواي آنذاك إلى إرسال حوالى ١٠٠ ألف عائلة فلاحية للعمل في الغابات الشرقية ضمن «مسيرة الإصلاح الزراعي» التي نظمها الجنرال ستروسنر (Stroessner) وكان هدفه منها في الواقع إثبات الوجود الفعلي لباراغواي على حدودها الشرقية، تحسبًا لأي غزو برازيلي بواسطة «المهاجرين الطلائعيين البرازيليين». كما أن بوليفيا وضعت خطة لتدعيم سيادتها الوطنية على حدودها مع باراغواي وبشكل خاص مع البرازيل، ثم وسعت تلك الخطة في بداية السبعينات (١٩٧٢) لتشمل أيضًا حدودها مع البيرو والأرجنتين والشيلي. وتعتمد تلك الخطة أساسًا على نقل آلاف العائلات الفلاحية إلى المناطق الحدودية، وإنشاء مستوطنات تقف حاجزًا أمام أي تغلغل سكاني أجنبي.

وقد عمدت المكسيك بدورها في مطلع السبعينات إلى تلك الخطة. فأنشأت «وحدات سكانية بلدية» (Ejidos) كبيرة وعديدة على طول حدودها مع غواتيمالا. ولجأت غواتيمالا

هي أيضًا إلى الطريقة نفسها، فأنشأ كالديرا (Caldera) في تموز ١٩٧٠ «المجلس الوطني للحدود» الذي أخذ على عاتقه إسكان أكثر من ١٢,٠٠٠ عائلة لمواجهة «الضغط» السكاني الكولومبي على الحدود الغربية. أما على الحدود مع البرازيل فقد أقيمت عدة مراكز عسكرية وقرى فلاحية. وفي الفترة نفسها تقريبًا توترت العلاقات بين كل من البرازيل وباراغواي والأرجنتين بسبب استغلال الطاقة الكهرمائية المتولدة عن سد ايتايبو (Itaipu) بين البرازيل والباراغواي وسد ياسيريتا – ابيبي (Yacireta-Apipé) بين هذه الأخيرة والأرجنتين. ولعجز الباراغواي على مجاراة جارتيها العملاقتين فقد لجأت إلى سياسة المناورة واعتمدت على البرازيل باعتبارها الدولة الأقوى خاصة بعد توقيعها على معاهدة التعاون النووي مع ألمانيا الاتحادية في ١٩٧٦ للضغط على الأرجنتين. وكادت الحرب تندلع بين البرازيل والأرجنتين لولا التوقيع على معاهدة التعاون لاستغلال الطاقة الكهرمائية لنهر ريو بارانا (Rio Parana) الذي يقع عليه السدان المذكوران بين الدول الثلاث في ١٩ تشرين الأول ١٩٧٩.

قناة بناما: وفي الفترة نفسها حدث النزاع الطويل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبناما حول قناة بناما التي رجعت إلى سيادة بناما مع احتفاظ الولايات المتحدة بوجودها العسكري في المنطقة، وذلك في الاتفاقية التي عقدت بين الرئيسين كارتر (الأميركي) وتوريخوس (البنامي) في أيلول ١٩٧٧، والتي بوشر تنفيذها في أول تشرين الأول ١٩٧٩. وقد شجع ذلك الجو التصالحي العديد من دول أميركا اللاتينية التي كانت في الوقت نفسه ترغب في التكاتف بعضها مع بعض لمجابهة المد الثوري الذي اجتاح المنطقة وإقامة أحلاف مختلفة مثل «معاهدة التعاون المشترك لدول الأمازون» بين ثماني دول هي: البرازيل، بوليفيا، كولومبيا، الاكوادور، غويانا، البيرو، فنزويلا وسورينام، وذلك بعد تنقيح المشروع التمهيدي الذي قدمته البرازيل تنقيحًا جذريًا، إذ كانت بقية الدول ترى فيه نزعة توسعية برازيلية، واعتبرته بمثابة «حصان طروادة» الذي سيمكّن البرازيل من النفاذ إلى حلف الأندين الذي يتألف من خمس دول هي: البيرو، كولومبيا، الاكوادور، فنزويلا والشيلي. وقد انسحبت الشيلي من الحلف المذكور في ١٩٧٦.

حرب المالوين: وشهدت أميركا اللاتينية حرب دارت رحاها بين بريطانيا والأرجنتين في أواسط ١٩٨٢ حول ملكية جزر المالوين التي تسميها بريطانيا جزر الفوكلاند (راجع: الأرجنتين، ج ١، ص ١٥٩).

«لاتيفونديا» في أميركا اللاتينية

اللاتيفونديا تعبير يطلق على ظاهرة سياسية اقتصادية اجتماعية تتمثل في تركيز القسم الأكبر من الأراضي بين ايدي قلة من العائلات الإقطاعية التي تديرها بطريقة متخلفة بالية لا رأسمالية وغير منتجة، فتشكل بذلك عائقًا كبيرًا في وجه النمو والتقدم. وتعبير اللاتيفونديا لا يستخدم، بحسب المؤتمر المنعقد في ريو عام ١٩٥٣ حول مشكلات المزارعين وأساليب استعمال الأرض، إلا لتعيين الملكيات الواسعة المعتبرة غير منتجة اقتصاديًا.

واللاتيفونديا لا توجد في البلدان الحديثة

والجديدة، مثل كندا وأوستراليا، رغم وجود ملكيات كبيرة فيهما. ذلك أن اللاتيفونديا بمعناها الاجتماعي التاريخي هي جزء من تراث البنية الإقطاعية التي تركزت لاحقًا وخصوصًا على يد الاستعمار القديم كما هي الحال في أميركا اللاتينية التي تشكل الحقل الأكثر تعبيرًا عن اللاتيفونديا في القرن العشرين الذي أخذت عقوده الأخيرة تشهد تراجعًا للاتيفونديا بسبب قوانين الإصلاح الزراعي.

ترجع جذور اللاتيفونديا في أميركا اللاتينية إلى مرحلة الاستعمار الإسباني في القرن الخامس عشر، الذي وضع أسس البنى الإقطاعية فيها، فأصبح ملاك المساحات الواسعة يمارسون سلطاتهم على الحياة الشخصية للسكان الأصليين، حيث كان نظام الاستعمار قد أوكل لهؤلاء الأسياد مهمة التبشير وحماية السكان ومنحهم، في الوقت نفسه، حق جعل السكان عمالًا لديهم. وقد لجأ الملاكون الكبار، في المناطق التي كانت تفتقر إلى الأيدي العاملة، إلى الرقيق الافريقي؛ فراح ملاكو اللاتيفونديا يضعون أيديهم على مختلف المساحات والأراضي غير المستثمرة وتشكلت طبقة أوليغارشية، راحت تعتبر الأرض كرأسمال مالي واجتماعي وسياسي وصارت ملكية الأرض هي الطريق إلى السلطة. وبعد تحرر السكان من الاستعمار، وتحرر العبيد من الرق، ظلّت علاقات التبعية وأنماط الاستغلال البالية تسم نظام اللاتيفونديا. وكان لفقدان وسائل الاتصال دوره في فرض نوع من الاقتصاد المغلق في إطار ملكية واسعة معينة، وكانت العزلة قد جعلت من مالك الأرض سيدًا يتولى أمر الشؤون السياسية والاجتماعية في المقاطعة التي يملكها.

هناك دولة واحدة من العشرين دولة التي تؤلف أميركا اللاتينية المستقلة، لم تعد تعرف اللاتيفونديا منذ استقلالها، وهي هايتي التي استقلت عام ١٨٠٤. والمشكلة الزراعية في هذه الدولة المكتظة بالسكان هي مشكلة الملكيات الزراعية الصغيرة المساحة. وهناك في الأرجنتين والبرازيل، وكوبا، وأميركا الوسطى، والبيرو، والاكوادور، والمناطق الساحلية، مساحات من الأراضي لا يمكن أن تعتبر لاتيفونديا لأنها تستثمر من منظور رأسمالي حديث.

وقد حدثت ثلاثة إصلاحات كبرى عن طريق الثورة في كل من كوبا عام ١٩٥٩ حيث تمّ إلغاء الملكيات الخاصة الكبيرة، وفي بوليفيا عام ١٩٥٣، وفي المكسيك عام ١٩١٠ حيث تمّ تجزئة اللاتيفونديا إلى ملكيات خاصة صغيرة أو إلى تعاونيات. وقد راحت مشاريع الإصلاح الزراعي تتواصل تدريجيًا في بلدان أميركا اللاتينية. ورغم هذه الإصلاحات، الجذرية منها أو «الخجولة»، ينتصف العقد الأخير من القرن العشرين (نحن اليوم في العام ١٩٩٤) على رأي لخبراء يقول إن اللاتيفونديا في أميركا اللاتينية لا تزال موجودة، وان في حدود ضيقة قياسًا على السابق، ولا تزال تشكل معوقًا أساسيًا أمام التنمية والتقدم.

لاهوت التحرير

تعبير أُطلق على تصور جديد لدور الكنيسة الكاثوليكية ولدور الدين في المجتمع، فصّله وروّج له عدد من الكهنة الشباب في أميركا اللاتينية، ولاقى نموًا سريعًا خصوصًا في سياق أحداث الستينات والسبعينات التي تميزت بطابعها الثوري من جهة شعوب أكثر بلدان أميركا اللاتينية، وطابعها القمعي من جهة الحكومات.

وهؤلاء الكهنة، الذين تخرّج معظمهم في أشهر الجامعات والمعاهد، انطلقوا من توصيات مجمع «الفاتيكان الثاني» وتوجيهاته ليبنّوا رؤيتهم الثورية الجديدة لدور الدين في المجتمع. فمجمع «الفاتيكان الثاني»، الذي كان قد استهل أعماله في مطلع الستينات، بمبادرة من البابا يوحنا الثالث والعشرين، وختم أعماله في عهد البابا بولس السادس، ركّز على المبدأين التاليين: إن الكنيسة تتمثل في شعب الله برمته لا في ذلك البناء الهرمي الذي يحتل البابا قمته؛ وما ينبغي إبرازه في الكتاب المقدس هو حضور الله في التاريخ.

انطلاقًا من هذين المبدأين راح اللاهوتيون الشباب من كهنة أميركا اللاتينية يحددون دور الكنيسة الجديد في صيرورة التحول التي تعيشها قارتهم. ولئن جعلوا من «الفقراء»، من «سواد الشعب»، «مصدر اللاهوت بامتياز»، فقد راحوا يتحدثون عن «سلطة الفقراء التاريخية» وينتقدون البنيان الحالي للكنيسة الكاثوليكية. فالأب ليوناردو بوف، على سبيل المثال، ذهب إلى حد وصف الكنيسة الكاثوليكية بأنها بنية سلطوية استبدادية، هرمية ومشخّصة، منقولة عن النظام الروماني والإقطاعي الذي انبثقت عنه. وقد استعان لاهوتيو التحرير بعلوم عصرهم الاجتماعية ليصنعوا لأنفسهم أدوات ومناهج ومفاهيم تحليلية، ولم يتوان بعضهم عن استخدام بعض المفاهيم الماركسية. بيد أنهم لم يتبنوا الماركسية، بل أفادوا منها ليعمّقوا المسيحية (يعصرنونها) إن جاز التعبير. الأب جوزف كومبلين، أحد مفكري تيار لاهوت التحرير، يقول على سبيل المثال في كتابه «السلطة العسكرية في أميركا اللاتينية، ايديولوجيا الأمن القومي اللاتيني»، يقول:

«إن المسيحية لم تخلق شيئًا قط. فهي تكتفي بأن تعيد خلق ما خلقه البشر من قبل وما يستمرون في خلقه. إن المسيحية لم تخلق أي ثورة».

لقد واجه دعاة لاهوت التحرير معارضة مزدوجة: معارضة الأنظمة الدكتاتورية في أميركا اللاتينية التي وجدت نفسها أمام رجال دين يتعاطفون مع المحرومين ويحاولون توعيتهم ويقفون إلى جانبهم في نضالهم التحرري؛ ومعارضة الكنيسة التي بادرت في أيلول ١٩٨٤ إلى الإعلان عن موقفها الرسمي المناهض لهذا التيار، بحجة أنه يستعين بمفاهيم مأخوذة عن الفكر الماركسي، ويعطي لسعي الإنسان وراء الرغيف الأسبقية على سعيه وراء الإيمان والكلام الحق.

من أبرز مفكري تيار لاهوت التحرير: الأب ليوناردو بوف الذي أصدر عددًا من المؤلفات منها: «يسوع المسيح المحرر»، «وجه الله الأمومي»، «الكنيسة والزعامة والسلطة»، «الثالوث والمجتمع والتحرر»؛ والأب جوزف كومبلين، مؤلف كتاب «لاهوت الثورة والسلطة العسكرية في أميركا اللاتينية، ايديولوجيا الأمن القومي»؛ والأب أنريكه دوسل مؤلف «الأخلاقيات ولاهوت التحرير وفلسفة التحرر»؛ والأب غوستاف غوتييرز الذي يعتبر مؤسس «لاهوت التحرير»؛ والأب بابلو ريتشارد مؤلف «المسيحية على محك لاهوت التحرير»؛ والأب جون سوبرينو مؤلف «بعث الكنيسة الحقة» (من «موسوعة السياسة» المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٥، ص ٣٩٩).

يختلف لاهوتيو التحرير عن غيرهم من اللاهوتيين، مسيحيين أو غيرهم، في جعلهم

مهمة التحرير من التخلف والقمع مشكلة مركزية، وبالتالي إنقاذهم الكنيسة المسيحية من عبء تاريخ غير مرضٍ على الإطلاق. فطالبوا ببناء كنيسة من أدنى إلى فوق وليس العكس، من أجل حشد الناس في التحويل الاجتماعي، ودعوا إلى «روحانية التحرير»، وبالتالي إلى الربط بين الصوفي والمناضل، السياسي والمتأمل.

اليهود في أميركا اللاتينية

عبد الوهاب المسيري، باحث مصري متخصص في الشؤون الإسرائيلية، نشرت له «الحياة» (الأعداد ١٠٩٣٩، ١٠٩٤٠، ١٠٩٤١ و ١٠٩٤٢ تواريخ ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٣) دراسة مفصلة في الموضوع، على حلقات أربع، نوجزها بالتالي:

الهجرة من أوروبا: على الرغم أن الإسبان والبرتغاليين، حينما استوطنوا في أميركا اللاتينية، منعوا اليهود من الاستيطان فيها، نجح بعض يهود المارانوا (أو «المسيحيون الجدد») في الهجرة إليها والاستيطان فيها، وقامت محاكم التفتيش بمطاردتهم لضمان تأكيد الهيمنة الكاثوليكية.

يبدأ تاريخ الجماعات اليهودية في أميركا اللاتينية في القرن التاسع عشر بعد استقلال دولها وإلغائها محاكم التفتيش وإعلانها سياسة تضمن المساواة بين المواطنين. ومع هذا، لم تهاجر أعداد كبيرة من اليهود حتى منتصف القرن، ولكن أعداد المهاجرين إلى الأرجنتين والبرازيل تزايدت نسبيًا (أي قياسًا إلى العدد الكلي للمهاجرين اليهود إلى أميركا اللاتينية). ويعد عام ١٨٦٠ بداية تاريخ الجماعة اليهودية في الأرجنتين. ففي هذا التاريخ عقد أول زواج يهودي، ولكن عدد أعضاء الجماعة اليهودية لم يكن يزيد مع نهاية الحرب العالمية الأولى على ١٥٠ ألفًا غالبيتهم العظمى (حوالي ١٢٠ ألفًا) في الأرجنتين، جاء ٨٠٪ منهم من وسط أوروبا وشرقها، أي أشكناز، و ٢٠٪ من سفارد ويهود من البلاد العربية. وكانت غالبية المهاجرين اليهود إلى الأرجنتين من روسيا (من يهود اليديشية). ووصل عدد اليهود في التشيلي إلى ٥٠٠، وفي الأوروغواي ١٧٠٠، وفي البرازيل ٥ آلاف. وظل هذا النمط هو السائد في منتصف هذا القرن (العشرون). ففي الخمسينات بلغ عدد يهود الأرجنتين ٣٨٥ ألفًا، وقفز عدد يهود التشيلي إلى ٣٢ ألفًا، والأوروغواي ٣٨ ألفًا، والبرازيل ١٢٥ ألفًا. وفي عام ١٩٧٠ كان تعداد يهود أميركا اللاتينية كما يلي: الأرجنتين ٤٥٠ ألفًا، التشيلي ٣٠ ألفًا، الأوروغواي ١٥٠ ألفًا، البرازيل ١٤٠ ألفًا، والمكسيك ٣٥ ألفًا.

أثبتت إحصاءات عامي ١٩٨٦ – ١٩٨٧ التي نشرها الكتاب الصهيوني السنوي لعام ١٩٨٧ أن عدد يهود الأميركيتين «أخذ في التناقص السريع». فعددهم في أميركا اللاتينية لا يزيد على ٤١٨ ألفًا، يوجد منهم ٢٣٣ ألفًا في الأرجنتين – أي أكثر من النصف – ومئة ألف في البرازيل، و ٣٠ ألفًا في الأوروغواي، و ٣٥ ألفًا في المكسيك و ٢٠ ألفًا في التشيلي و ٢٠ ألفًا في فنزويلا. وهناك إحصاءات، يهودية وغيرها، تعطي أرقامًا مختلفة لعدد اليهود في أميركا اللاتينية. والواقع إن تضارب الأرقام مسألة مفهومة. فبعض أعضاء الجماعات اليهودية ينكرون انتماءهم اليهودي في حين يدّعي بعض أعضاء الطبقات الفقيرة انهم يهود

ليستفيدوا من المعونات التي تقدمها المنظمات اليهودية الأميركية. ويلاحظ ان نسبة أعضاء الجماعة اليهودية إلى شعوب أميركا اللاتينية (نحو ٤٤٠ مليونًا) لا تتجاوز ٠٫٢٪.

ومن أهم العناصر التي شجعت اليهود على الاتجاه إلى الأرجنتين أكثر من أي بلد أميركي لاتيني آخر ان حكومة الأرجنتين اختطت سياسة من شأنها تشجيع الهجرة، فكانت تقدم دعمًا للمهاجرين وتزودهم بالأرض اللازمة للاستيطان، كما كانت تبدي تسامحًا غير عادي نحوهم. ورأى المليونير الفرنسي اليهودي البارون دي هرش انه يمكن الاستفادة من هذا الوضع في حل المسألة اليهودية في شرق أوروبا ومشكلة الانفجار السكاني الذي يقذف بآلاف اليهود إلى أوروبا، وذلك بتحويلهم عنها وتوطينهم في الأرجنتين.

تجدر الإشارة إلى مقارنة مهمة هي التالية: في السنوات الثلاث من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٢، بلغ عدد اليهود الذين استوطنوا في فلسطين نحو ٣٧٩ ألفًا، في حين بلغ عدد الذين استوطنوا في أميركا اللاتينية نحو ٣٧٧ ألفًا، أي انه العدد نفسه تقريبًا، وبلغ عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة وحدها في المقابل نحو مليونين و ٩٠٠ ألف (الباحث، عبد الوهاب المسيري، استند في هذه الإحصاءات، إلى يعقوب ليتشنكي: الهجرات اليهودية ١٨٤٠ – ١٩٥٦).

«موت الشعب اليهودي»: مقولة تنطبق على يهود أميركا اللاتينية والمناطق الأخرى من العالم، ما يعني أن الجماعات اليهودية في العالم آخذة في الانقراض بحيث سيتركز اليهود في الولايات المتحدة والدولة الصهيونية. ويتناقص عدد اليهود في أميركا اللاتينية بشكل أسرع منه في أي مكان آخر، بحيث انه من المتوقع ألا يبقى منهم أعداد تذكر بعد فترة قصيرة إذ إن أميركا اللاتينية تعد منطقة نزوح بالنسبة إليهم (ومنطقة اندماج لغير النازحين من جهة ثانية) للأسباب التالية: ١) الولايات المتحدة تشكل عنصر جذب خاص ليهود أميركا اللاتينية فهي أكثر البلاد تقدمًا في العالم، وتقع على مقربة منهم، كما توجد فيها جماعة لاتينية ضخمة تشكل نواة حضارية قوية يمكنهم من خلالها الشعور بالأمن النسبي وعدم الاغتراب. ٢) ثمة يهود جاؤوا من بلدان كاثوليكية (ايطاليا، اسبانيا، البرتغال) لم تكن عملية اندماجهم صعبة، وآخرون جاؤوا من شرق أوروبا، وهؤلاء وجدوا صعوبات أكبر في الاندماج. ٣) مما عمّق من غربة يهود أميركا اللاتينية أن الانتماء للنخبة الحاكمة يتطلب الانتماء الكاثوليكي وملكية الأراضي والأصل الأرستقراطي. ٤) الحركة القومية في أميركا اللاتينية تضرب جذورها في التجربة الايبيرية (اسبانيا والبرتغال) فتجعل من الكاثوليكية مكونًا أساسيًا لها، فيتزايد بالتالي رفض اليهود وتهميشهم. ٥) ومما يفاقم المشكلة ارتباط اليهود في الوجدان اللاتيني بالولايات المتحدة واليانكي. ٦) الحركات اليسارية (رغم وجود العديد من اليهود فيها) ناصبت اليهود أيضًا العداء نتيجة دعم إسرائيل للأنظمة العسكرية في الأرجنتين، ونيكاراغوا (سوموزا) والتشيلي (بينوشيه). ٧) لوحظ أنه مع كل استيلاء للعناصر القومية أو اليسارية على الحكم، يحدث خروج يهودي؛ هكذا مع انتخاب سلفادور الليندي في تشيلي نزح عدد كبير من اليهود من أعضاء الطبقة الوسطى ولكنهم عادوا مع استيلاء الجنرال بينوشيه على الحكم. ٨) إحصاءات ١٩٨٩ دلّت أن ٩٤٪ من يهود الأرجنتين هم من

مواليد الأرجنتين نفسها، وان عددًا مهمًا من الشباب اليهودي لا يتناسب مع عدد الجماعة اليهودية، آخذ في الاغتراب عن التراث الإثني لآبائهم، وآخذ، من جهة ثانية في الانخراط بحركات سياسية، اليسارية منها على وجه الخصوص. ٩) تركز اليهود في المدن وفي مهن وصناعات بعينها (النسيج خصوصًا)، مما أعطاهم وجودًا ملحوظًا. وإنها الظاهرة عامة في البلاد النامية حينما يتركز عنصر أجنبي أو اثني في قطاع اقتصادي واحد بسبب غياب الخبرات المحلية أو بسبب التشكيل التاريخي ذاته، فهذا الوجود الملحوظ يجعل أصحابه عرضة للهجوم من العناصر اليمينية والقومية التي تطمع في الاستيلاء على هذه المواقع الاقتصادية، ومن العناصر اليسارية المعادية لمثل هذه القطاعات بشكل مبدئي وبنيوي. ١٠) كثرة الانقلابات شكلت عنصر طرد لليهود. ١١) ومن عناصر الطرد الأخرى الهيمنة الصهيونية على يهود أميركا اللاتينية، خصوصًا في الأرجنتين حيث يشير يهودها إلى السفير الإسرائيلي باعتباره «فايسروي» (The Viceroy) أي «الوكيل» (وكيل الملك) وهي الكلمة التي كانت تستخدم للإشارة إلى الحاكم الاسباني للأرجنتين.

وإلى جانب عناصر الطرد المذكورة هناك عناصر أخرى تساهم في عملية «موت الشعب اليهودي» في أميركا اللاتينية، من بينها أن البلاد لم تعد ترحب بالمهاجرين، وأن معدل الولادة منخفض بين الجماعات اليهودية (طفلان لكل اسرة) بسبب تركزهم في المدن، وأن فئات العمر العالية آخذة في التزايد خصوصًا أن أعدادًا متزايدة من الشباب تهاجر أو تسقط انتماءها اليهودي، وأن الزواج المختلط آخذ في التزايد، إذ وصل إلى نسبة ٣٠٪ في الستينات ويتوقع له أن يزيد مع تزايد معدلات العلمنة في المجتمعات اللاتينية، كما ان كثيرًا من الزيجات اليهودية تعقد بطريقة الزواج المدني مما يدل على عزم العروسين على نبذ الانتماء اليهودي.

مهن اليهود في أميركا اللاتينية: ثمة تجربة يهودية في الاستيطان الزراعي في أميركا اللاتينية هي تجربة البارون هيرش في توطين آلاف عدة من اليهود في الأرجنتين. كذلك أشرفت وكالات يهودية عدة على عمليات التوطين من أهمها «رابطة الاستيطان اليهودي» التي قامت بتوطين اليهود في الأرجنتين وجمهورية الدومنيكان وبوليفيا، وهي دول كانت بحاجة إلى مهاجرين للعمل في الزراعة حيث كان يتوافر فيها أراض زراعية تُعطى للوافدين الجدد بتسهيلات ائتمانية مربحة. وظلت نسبة اليهود العاملين في الزراعة نسبة خفيفة، وازدادت تناقصًا بدءًا من الحربين العالميتين. وأصبح اليهود يتخلون، بأعداد كبيرة، عن المستوطنات الزراعية، باتجاه المدن والمهن الصناعية والتجارية.

اتجه اليهود إلى الصناعة في فترة مبكرة. فمنذ ١٨٨٤ تركز اليهود في صناعة تكرير السكر ومعامل التبغ وفي الخشب والكيماويات والزيوت والعطور وفي مصانع التغليف والنظارات وأجهزة التكييف.

في السبعينات، ٣٧٪ من اليهود في الأرجنتين كانوا يعملون في قطاع التجارة، و ٢٢٪ في الصناعة، و ١٠٪ موظفين. وفي البرازيل، في الفترة نفسها، ٢٧٪ من يهودها أصحاب أعمال، ١٥٪ أصحاب مهن حرة، و ٨٫٨٪ من الحرفيين المستقلين.

إن تركز أفراد الجماعات اليهودية في

أميركا اللاتينية في مهن وقطاعات اقتصادية معيّنة يعني استبعادهم من قطاعات أخرى، ويعني أنهم غير ممثلين في كل الطبقات وفي مؤسسات سياسية واجتماعية، مثل اتحادات العمال والمزارعين.

ويذهب بعض الدارسين إلى أن الجيل الأول من اليهود الذي اشتغل بالتجارة والصناعة كان محكومًا عليه بالهلاك إما على يد اليمين المرتبط بالقيم الإقطاعية وإما على يد اليسار الذي يعبر عن القوى المعادية للمشروع الخاص. أما الجيل الجديد من الشباب اليهودي الذي يقبل بشراهة على التعليم الجامعي فهو مركّز أساسًا في الأعمال المهنية الإدارية، ومن ثم فالمجتمع اللاتيني الجديد يحتاج إلى خدماتهم التي ستتزايد الحاجة إليها مع تزايد معدلات التحديث والعلمنة، بل إن النظم اليسارية (العلمانية) قد تفتح أمامهم فرص الحراك الاجتماعي والانضمام إلى النخبة، الأمر الذي لم يحققوه من خلال اشتغالهم بالتجارة أو الصناعة. وبدأ يظهر فعلًا يهود بين أعضاء النخبة الحاكمة في الأرجنتين؛ وذهبت إحدى الدراسات إلى أن ثلثي يهود البرازيل من النخبة؛ وربما كان الأمر كذلك، ولكن من الممكن أن يكونوا قد انضموا إلى أعضاء النخبة أو الطبقة الحاكمة بحسب شروط هذه النخبة ذاتها، أو يكون سُمح لهم بذلك بعدما أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من المجتمع اللاتيني بثقافته ورؤيته.

هويات غير متجانسة وهضم لاتيني: هناك هويات يهودية غير متجانسة في الجماعات

الرئيس الارجنتيني كارلوس منعم (الى اليمين) وكبير الحاخامين اليهود الارجنتينيين سليمان بن حامو.

اليهودية التي هاجرت إلى أميركا اللاتينية: فهناك اليهود الأشكناز من شرق أوروبا، ويهود بوزرنان في السلفادور وغواتيمالا، ويهود بيساربيا والمجر في نيكاراغوا، ويهود بولندا في كوستاريكا، واليهود الروس والليتوانيون والأليشيون. ومقابل هؤلاء الأشكناز، هناك السفارد الذين يتحدثون اللادينو، ويعتبرون أنفسهم أرستقراطية حقة، فثقافتهم اسبانية وجذورهم ايبيرية، ولذا فإنهم يعزلون أنفسهم عن الأشكناز وعن يهود البلاد العربية الذين يتحدثون العربية وينقسمون بدورهم إلى يهود حلب ويهود دمشق، كما توجد مجموعة جاءت من المغرب، وكل هذه المجموعات تنقسم إلى تصنيفات مختلفة. وككل الأقليات، فإنهم يختلفون عن مجتمعهم في بعض النواحي ويتشبهون به في كثير من النواحي الأخرى. وكما ان الكاثوليكية هي مصدر الهوية لشعوب أميركا اللاتينية فإن اليهودية أصبحت مصدر الهوية بالنسبة إلى يهود هذه البلاد. ولكن حيث ان اليهودية ليست كلًا متجانسًا، وحيث ان معظم أعضاء هذه الجماعات لم يكن لديهم انتماء ديني يهودي قوي فقد عاد كل منهم إلى تراثه الإثني اليهودي، وهو متنوع بعدد المجتمعات التي أتوا منها فأصبحت يهوديتهم مصدر فرقة وتنوع لا مصدر وحدة وتجانس، الأمر الذي أضعف هويتهم بشكل كبير وقوّى اندماجهم. هذا إضافة إلى أنه لا توجد تنظيمات يهودية تضمهم، والمتوافرة منها تعصف بها خلافات كثيرة، وهي تنظيمات ضعيفة. وهذا ما يفسّر نجاح «الأندية اليهودية» في أميركا اللاتينية وليس التنظيمات اليهودية، على غرار «النادي الإيطالي» و«النادي السويسري»، و«النادي اللبناني». وقد نجحت الأندية اليهودية (خصوصًا نادي ساو باولو) في جذب أعداد كبيرة أكثر من أي مؤسسة يهودية دينية أو سياسية. ولا تشتغل هذه النوادي بالسياسة ولا بالدين ولا تحاول أن تغذي الإثنيات اليهودية المختلفة، فهي في واقع الأمر تعبير عن المراحل الأخيرة من ضعف الهوية اليهودية.

ثمة عناصر أخرى ساهمت في ضعف الهوية اليهودية، على رأسها الثراء الحضاري لأميركا اللاتينية. فلتراثها امتداد تاريخي ينعكس في الموسيقى واللغة والأدب والرموز الحضارية، ويقوم الشباب اليهودي بمقارنة ذلك كله بميراثهم الحضاري الاشكنازي أو السفاردي فيكتشفون مدى ضآلته. ومن هذا الباب، تقوم أميركا اللاتينية بهضمهم بكفاءة شديدة. ويلاحظ من جهة ثانية أن اليهود لا يوجدون بين الفلاحين بتراثهم الكاثوليكي، ولا بين العمال الذين تنتظمهم إما جماعات اشتراكية أو نقابات عمال كاثوليكية، وإنما يوجدون في المدن الكبيرة بين أعضاء الطبقة الوسطى التي تزداد بينها معدلات العلمنة (انتهت دراسة عبد الوهاب المسيري).

عمليات عنف: في ١٧ آذار ١٩٩٢، تعرضت سفارة إسرائيل في بوينس أيرس الى حادث تفجير هدم قسمًا كبيرًا من السفارة وأودى بحياة ٢٨ شخصًا وتبنّت مسؤوليته منظمة «الجهاد الاسلامي» ردًا على مقتل زعيم «حزب الله» عباس الموسوي الذي قتلته مروحيات اسرائيلية مع زوجته وإبنه في لبنان قبل تفجير السفارة بشهر وباستخدام سيارة ملغومة. وفي ١٨ تموز ١٩٩٤، فجّر (ايضًا بواسطة سيارة ملغومة) مركز الطائفة اليهودية في بوينس أيرس، وهو مقر المنظمة الأم للجمعيات اليهودية في

الارجنتين المعروفة بـ «دي. أي. آي. أ.» (DAIA)، وأودى بحياة ٩٧ يهوديًا. وجرى كلام كثير حول اتهام اسلاميين لبنانيين بالعملية، وكذلك دبلوماسيين ايرانيين سابقين في سفارة ايران في بوينس أيرس. لكن بعد نحو شهر ونصف من حادث التفجير، وبعد سيل من الاتهامات التي وُجّهت الى ايران، تراجعت الارجنتين عن هذه الاتهامات، وأكّد الرئيس الايراني، رفسنجاني (في ٢ ايلول ١٩٩٤) ان وزارة الخارجية الارجنتينية وجهت رسالة الى ايران «لطلب المصالحة»، وقال: «إن التراجع تطلب شجاعة كبرى لأنهم (الارجنتينيون) تعرضوا لضغوط من الولايات المتحدة واسرائيل».

مناقشة

ثلاثة موضوعات مختارة: الأول «أميركا اللاتينية تغادر العالم الثالث من باب الديمقراطية»، كتبه جورج طرابيشي في تحقيق لكتاب بالفرنسية «أميركا اللاتينية: نحو الديمقراطية» («الحياة» العدد ١١٢٦٦، تاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٩٣). الثاني «لماذا تتعثر الديمقراطية في أفريقيا بعكس أميركا اللاتينية»، كتبه وحيد عبد المجيد، كاتب وباحث مصري («الحياة»، العدد تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٩٤). والموضوع الثالث «أميركا اللاتينية تخشى على اقتصادها من كلينتون»، كتبه ستيفن فيدلر في «فاينانشال تايمز» ونشرته «الحياة» بموجب اتفاق خاص بين الصحيفتين («الحياة»، العدد تاريخ ١٧ شباط ١٩٩٣، ص ١٤):

أميركا اللاتينية تغادر العالم الثالث من باب الديمقراطية:

كانت أميركا اللاتينية حتى عهد قريب مضرب مثل في أنظمتها الديكتاتورية والعسكرية. ولكن على امتداد الثمانينات ومطلع التسعينات تحولت السيرورة الديمقراطية إلى ظاهرة شاملة للقارة بأسرها، وإن تناوبت في هذا البلد أو ذاك مع الأنظمة الديكتاتورية التي لم تعد تحتل مكانها في الوعي، على كل حال، كحتمية تاريخية لا رادع لها.

وسواء جاء تراجع الديكتاتوريات الأميركية اللاتينية، العسكرية وشبه الفاشية، ترجمة لتطور داخلي وتلبية لمطلب شعبي أو امتثالًا لضغط خارجي، ولا سيما من جانب الجارة الكبرى: الولايات المتحدة، فإن الآلية الانتخابية الديموقراطية تنزع أكثر فأكثر إلى استعادة ديناميتها وفعاليتها، على نحو ما حدث في الاكوادور والبيرو عام ١٩٨٠، وفي الأرجنتين عام ١٩٨٣، وفي الأوروغواي والبرازيل عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، وعلى نحو ما يحدث الآن في دول أميركا الوسطى وإن بصورة أكثر تقلقلًا وهشاشة.

ومن دون أن تكون السيرورة الديموقراطية قد أضحت من «الثوابت» التي لا تراجع عنها في البيئة السياسية والاجتماعية للقارة اللاتينية، فإن بروزها اللافت للانتباه إلى السطح في عقدي الثمانينات والتسعينات قد أحدث في منظور الرؤية الذي كانت تخضع له تقليديًا في دراسات الباحثين السوسيولوجيين والجيو - سياسيين تعديلًا استوجب إعادة تعميده باسم جديد: فالقارة اللاتينية يشار إليها من الآن فصاعدًا في كثرة من الدراسات الحديثة باسم «الغرب الأقصى».

ومع أن هذه التسمية تستهدف توكيد أو إعادة توكيد الانتماء «الغربي» بالمعنى الحضاري للكلمة، للقارة اللاتينية، فإنها تستحضر حالًا إلى الذهن كطرف مقابل تعبير «الشرق الأقصى». والحال ان القاسم المشترك الذي يجمع بين «الغرب الأقصى» في جنوبي القارة الأميركية و «الشرق الأقصى» في جنوب شرقي القارة الآسيوية هو انهما كليهما في سبيلهما إلى الخروج

من دائرة «العالم الثالث» للالتحاق بفلك «العالم الأول» ولكن طبقًا لمعيار من طبيعة مختلفة: فدول أميركا اللاتينية تكف «سياسيًا» عن أن تكون جزءًا من العالم الثالث بقدر ما ان دول جنوب شرقي آسيا تكف «اقتصاديًا» عن أن تكون «عالمثالثية».

ما العوامل التي تكمن وراء الاشتغال الراهن للسيرورة الديموقراطية في أميركا اللاتينية؟ من الممكن الإجابة عن هذا السؤال بعمومية لا تفسّر في الواقع شيئًا بقدر ما قد تحيل إلى الانتصار الذي تسجله الايديولوجيا الديموقراطية على صعيد العالم بأسره منذ تخلخل ثم سقوط النظام السوفياتي. ولكن للإشكالية الديموقراطية في أميركا اللاتينية خصوصية ترجع في أصولها إلى التكوين التاريخي والجيو - سياسي للقارة منذ أن اكتشفها كريستوف كولومبوس وأعاد ربطها بالعالم قبل خمسمئة عام.

وأول مظهر من مظاهر خصوصية الإشكالية الديموقراطية في أميركا اللاتينية هو اتصالها وتلاحمها مع إشكالية الهوية. فالقارة الأميركية اللاتينية قابلة للتعريف بأنها «يتيمة أوروبية». وصحيح أن أميركا اللاتينية ليست أحادية الثقافة، وأن لهويتها بعدًا «هنديًا» لا يقل أهمية عن بعدها «الأبيض» لكن محاولتها طمس البعد الأول وتغليب البعد الأوروبي هي على وجه التحديد ما كان السبب في قطيعتها مع القارة الأوروبية الأم. فأوروبا قد تنكرت لربيبتها بقدر ما أرادت هذه الربيبة أن تتنكر لمبادئها في الحكم وأن تقدم تأويلًا «وثنيًا» لها، على حد تعبير غي هرميه، الأستاذ في معهد الدراسات السياسية بباريس. والتأويل الوثني يعني أن حرف المرجعيات السياسية والإيديولوجية في أميركا اللاتينية كما في أوروبا واحد: تقاليد عصر الأنوار. فالقيم المعلنة هنا وهناك واحدة: السيادة الشعبية، المساواة المجردة بين المواطنين، دولة الدستور والقانون. ولكن الممارسة غير مطابقة، واللغة في القارة اللاتينية غير الواقع. وحركة الاستقلالات التي شهدتها القارة الربيبة في القرن التاسع عشر جاءت مناقضة تمامًا لحركة الثورات القومية والديموقراطية التي شهدتها القارة الأم في القرن نفسه. فاستقلالات دول أميركا الاسبانية والبرتغالية قد أخذت، في الغالب، شكل «ثورات رجعية» استهدفت تكريس هيمنة البيض والخلاسيين على السكان الهنود.

وبدوره شهد الطور الليبرالي التالي إقامة أنظمة أوليغارشية على حساب تزوير الانتخابات وتهميش الجماهير الأمية وتقاسم السلطة بين الزعامات الشرهة إليها. وفي طور لاحق أيضًا كانت تدخلات دورية للعسكريين بهدف إعادة «النظام» إلى نصابه وإعادة بناء «الديموقراطية» على أسس سليمة ولو عن طريق ممارسة القمع بتفنن لا يقتدر عليه إلا الجنرالات والكولونيلات من أصحاب الرتب العسكرية. وفي الستينات والسبعينات من القرن العشرين جاء دور «الثوريين» من أنصار حرب العصابات ليعيدوا بدورهم «اختراع» الديموقراطية من خلال تحطيم لا إنساني للمجتمعات القائمة بدلًا من أخذها كما هي. وفي جميع هذه الأطوار عانت الشرعية الديموقراطية كثيرًا في أنظار الجماهير، وتحولت الانتخابات، في حال اللجوء إليها، إلى مهازل مهيضة للكرامة الشعبية وإلى مناسبات لشرب البيرة على حساب المرشح الذي كثيرًا ما يكون أوحد. وارتدت الديموقراطية وجهًا سلبيًا باعتبارها مجرد تغطية لفظية للأوليغارشية أو وسيلة للمناورة بأيدي المشعوذين والشعبويين الذين يريدون إيهام الشعب بأنهم ينطقون باسمه.

لكن ابتداء من ١٩٨٠ كفت الديمقراطية عن أن تكون مجرد «لعبة». إذ كانت تحولات عميقة قد حدثت في المجتمعات الأميركية اللاتينية ولا سيّما في بنيها الديموغرافية على أثر حركات الهجرة الواسعة للغاية من الأرياف إلى المدن. وظاهرة تضخم المدن هذه أدّت إلى تحطيم الشبكات التقليدية للزبائنية (التزلمية) الانتخابية. وأمست أجهزة السلطة نفسها عاجزة عن السيطرة التامة على العملية الانتخابية وعلى التحكم بنتائجها. فانقلب السحر، بمعنى ما، على الساحر، أي ان الديموقراطية كفت عن أن تكون خطابًا لتصير، بحكم الأمر الواقع، ممارسة. وبدأت الجماهير تكتشف عمليًا فضيلة البطاقة الانتخابية وقدرتها على إنزال الهزيمة بهذا الرئيس أو ذاك.

وفي الوقت نفسه حدث تحوّل على صعيد مشاعر المثقفين ووعيهم، فحبّ المثقفين للكمال كان دفع بغالبيتهم إلى ازدراء «الديموقراطية الشكلية» التي هي الديموقراطية «البورجوازية» وإلى تقديم الطوباويات الثورية في القيمة عليها. لكن نظرًا إلى أن الديكتاتوريات العسكرية قد اضطرت هؤلاء المثقفين

أنفسهم إلى الهجرة بأجسادهم، أو على الأقل بعقولهم، إلى بلدان «الديموقراطية الشكلية» في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. فقد راحوا يكتشفون أن الماركسية الدوغمائية أضحت منذ زمن بعيد بحكم البالية، ويدركون أن الاسطورة الكبيرة عن القلب الثوري للمجتمعات لم تتمخض إلا عن مجازر بشعة أو عن ركود اقتصادي واختناق بيروقراطي وتخلف تكنولوجي. ومن ثم، وعندما شرعوا بالعودة بعد ١٩٨٠، عادوا وهم يحملون تصورات جديدة تقنع من الديموقراطية بما يمكن أن تكونه، ولا ترهنها بما يجب أن تكونه طبقًا لهذا المعيار الطوباوي أو ذاك.

وما دمنا بصدد رصد التحول في الذهنيات، فلنشر إلى تطور أساسي يتمثل هذه المرة في الإدراك الشعبي لمفهوم الدولة في أميركا اللاتينية. فعندما انسحبت اسبانيا من مستعمراتها الأميركية، لم تترك في أي منها بنية قائمة للدولة، ومن ثم أسرع المتنفذون إلى وضع اليد عليها ليحولوها إلى أداة لجمع الثروات ولإبقاء الأهالي الأصليين من سكان البلاد من الهنود في حالة خضوع. ولم يكن دور الدولة قط في أميركا اللاتينية إقرار المساواة بين المواطنين أمام القانون، بل بالعكس عدم مساواتهم. فالدولة هي محل السلطة وأداتها. والقانون هو واحدة من أدوات هذه السلطة، توجهها ضد من تشاء ومن تراه خصمًا وعدوًا، وليس جناحًا ينضوي تحته المواطنون جميعًا وبسواسية. وقد بقيت الدولة في عهد الأوليغارشيات كما في عهد الديكتاتوريات أداة لخدمة مصالح جماعة بعينها ضد الجماعات الأخرى. فهي دولة السلطة التمييزية، لا دولة القانون الكلي. والحال ان الشعوب الأميركية اللاتينية لم تتخل، على رغم ذلك كله، عن فكرة الدولة، فالدولة تبقى الأداة لتغيير الدولة، وخلافًا للتصور الريغاني (نسبة الى الرئيس الاميركي ريغان) أو الثاتشري (نسبة الى رئيسة وزراء بريطانيا تاتشر) النيو – ليبرالي الذي يقيم علاقة مساواة بين الديموقراطية وبين أقل تدخل ممكن للدولة، فإن شعوب أميركا اللاتينية اكتشفت، من خلال النجاحات الانتخابية في عقد الثمانينات، انه من الممكن الاحتماء بالقانون من السلطة، وتوظيف فكرة الدولة ضد واقع الدولة لتطويرها ولنقلها إلى عهد الفعالية، وربما العدالة، بدلًا من القطع معها.

والحال أن هذه الاستعادة الإيجابية لمفهوم الدولة هي التي تبقي باب الممارسة الديموقراطية مفتوحًا، وان في حدود ضيقة ووئيدة. وفي المقابل فإن العدمية «الدولانية» أي موقف التشكيك والقطيعة مع الدولة كمفهوم وكمؤسسة، تفتح الباب على العكس على مصراعيه أمام شتى المغامرات «الشعبوية»، سواء منها الفاشية الجديدة كما في البلدان الغربية الانتماء، أو الأصولية الدينية كما في بعض البلدان اللاغربية.

لماذا تتعثر الديموقراطية في أفريقيا بعكس أميركا اللاتينية:

يكشف سجلا العمليات الانتخابية في قارتي أفريقيا وأميركا اللاتينية عام ١٩٩٣ عن تراجع في التحول الديموقراطي الذي بدأ في الأولى منذ ١٩٩٠، بعكس ما شهدته الثانية من استمرار هذا التحول وتكريسه.

إذ توفر قدر معقول من الحرية والتنافس في الانتخابات في خمس دول أفريقية فقط، إحداهما في شمال الصحراء (المغرب)، من أصل ١٢ دولة شهدت انتخابات رئاسية أو تشريعية. وفيما نجحت الانتخابات الحرة في النيجر والمغرب، حدث انقلاب عسكري بعد ثلاثة أشهر من انتخابات بوروندي ما أدّى إلى مقتل أول رئيس منتخب وحدوث مجازر قبلية. وعلى رغم أن الانتخابات التي جرت في كل من نيجيريا وأفريقيا الوسطى اتسمت بالحرية أيضًا، إلا أنها لم تستكمل، لأن الحكم العسكري ألغى نتائجها في نيجيريا، فيما أوقفها رئيس الدولة في أفريقيا الوسطى عندما أسفرت نتائجها الأولية عن هزيمته. وبذلك لم تحقق هذه الانتخابات التغيير المعبّر عن إرادة الأغلبية، ولم تفترق بالتالي في محصلتها عن تلك التي جرت في ظل القيود التي تعاني منها تجربة السنغال التعددية منذ السبعينات، أو التي تعرضت لتزوير بدرجات مختلفة في كينيا والكونغو وتوغو والغابون وغينيا وجزر القمر.

وعلى العكس من هذا السجل البائس، شهدت أميركا اللاتينية انتصارات جديدة للديموقراطية في فنزويلا التي عزل رئيسها السابق بتهمة الفساد ثم جرت انتخابات حرة فيها، وفي غواتيمالا حيث أحبطت احتجاجات شعبية واسعة محاولة للارتداد عن

الديموقراطية وحالت دون تكرار تجربة هايتي التي انهارت الديموقراطية فيها قبل عامين. كما جرت انتخابات في كل من باراغواي وهندوراس. وحتى عندما جرى تعديل دستوري للسماح لرئيسي بيرو والأرجنتين بإعادة الترشيح في الانتخابات المقبلة عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي، كان ذلك من خلال حوار وتفاهم وطنيين وليس عن طريق إجراءات قسرية. وبذلك تأكد أن أميركا اللاتينية (والكاريبي) دخلت بالفعل عصر الديموقراطية، هي التي كانت مهد الأنظمة العسكرية السلطوية والشعبوية في جنوب العالم. وباستثناء هايتي التي شهدت انقلابًا على الديموقراطية في كانون الأول ١٩٩١، وكوبا التي لا تزال تحت قبضة نظام شمولي، وصلت رياح التحول الديموقراطي إلى بقية أرجاء القارة على رغم تفاوت مستوى هذا التحول من دولة إلى أخرى. ولا يزال معظم دول أميركا الوسطى يعاني من اهتزاز الديموقراطية، لكن ليس إلى الحد الذي يهدد بانتكاسات جوهرية. كما تعاني دولة مثل كولومبيا من أجواء أمنية ثقيلة تفرضها المواجهة مع عصابات المخدرات الكبرى.

لكن بشكل عام شهد ١٩٩٣ تواصل الازدهار الديموقراطي في هذه القارة، بخلاف القارة الافريقية التي تراجعت آمال هذا الازدهار فيها. مع ذلك لم تتقوض هذه الآمال كليًا، خصوصًا أن هناك بضع تجارب ناجحة على رغم قلتها وكثرة ما تواجهه من مشكلات. وكان أهمها في ١٩٩٣ الانتخابات الرئاسية في النيجر في آذار، التي أخفق فيها مرشح الحزب الواحد السابق أمام أحد أبرز المدافعين عن الديموقراطية (مهامان عثمان). كما لا ننسى التحول العظيم في جنوب أفريقيا، عبر الاتفاق على دستور موقت يعطي الغالبية السوداء حق التصويت للمرة الأولى في الانتخابات غير العنصرية التي ستجري في نيسان المقبل (١٩٩٤ – وجرت بالفعل في هذا الموعد). وفي الوقت نفسه تتزايد الحركات الديموقراطية التي تخوض معارك في مواجهة أنظمة ديكتاتورية في غير قليل من دول القارة. وعلى رغم ضعف هذه الحركات فإنها تقدم بوادر لنموذج إيجابي لتعبئة القوى الحية في مجتمعات افريقية عدة من خلال المؤتمرات الشعبية، التي تبشر بإمكان تجاوز الانقسامات التقليدية (القبلية). وتعد هذه الانقسامات إحدى العقبات الهيكلية أمام الديموقراطية في أفريقيا، بخلاف أميركا اللاتينية. وكان أفدح تأثير لها خلال ١٩٩٣ في بوروندي حيث أدّى انتخاب أول رئيس من قبيلة (الهوتو) التي تنتمي إليها غالبية السكان إلى انقلاب عسكري نتيجة سيطرة عناصر من قبيلة الأقلية (التوتسي) على الجيش. لكن هناك ما يدل على أن تأثير هذا العامل (القبلي) على إمكانات التحول الديموقراطي بدأ يتقلص نسبيًا، خصوصًا في الدول التي لا يحتدم فيها الانقسام أو لا يصل إلى مستوى الفصل «العنصري» الحاصل في بوروندي. ومع ذلك فهو ليس العامل الوحيد في تفسير تعثر التحول الديموقراطي في أفريقيا بالمقارنة مع أميركا اللاتينية، حيث يمكن الحديث عن عاملين آخرين:

أولهما: ارتباط التحول الديموقراطي في كثير من دول أميركا اللاتينية بتحول ناجح في معظم الأحوال إلى اقتصاد السوق. وعلى رغم أنه يواجه عقبات في بعضها ويثير مشكلات اجتماعية حادة في بعض آخر، إلا أن التجارب الباهرة في نجاحها الاقتصادي مثل المكسيك والأرجنتين وبيرو وتشيلي تمثل حافزًا وتقدّم الأمل لشعوب دول أخرى مجاورة وقريبة. لكن الوضع في أفريقيا مختلف. إذ يعاني بعض دولها من عدم وجود هيكل اقتصادي حقيقي أصلًا، أو من اختلالات جوهرية فيه مع شيوع الفقر الشديد الذي يجعل الإصلاح الاقتصادي بالغ الصعوبة.

وثانيهما: عدم وجود ما يمكن اعتباره تجارب ديموقراطية ملهمة في أفريقيا تقدم حافزًا للشعوب التي يخشى أن تفقد نخبها المتعلمة إحساسها الراهن بالحاجة إلى التحول الديموقراطي، ما لم تجد بضع تجارب فاعلة. والمشكلة هنا أن التجارب القليلة التي نجحت في الاستمرار منذ عام ١٩٩٠ لا تعمل الديموقراطية فيها بكفاءة وفاعلية، بسبب تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وأبرز مثل لها تجربة مالي التي شهدت انتخابات حرة وتداول للسلطة للمرة الأولى في ١٩٩٢ لكنها أنتجت ديموقراطية هشة تهزها التوترات الاجتماعية، التي تزايدت في ١٩٩٣ وأدّت إلى اضطرابات عنيفة قام بالدور الأكبر فيها الطلاب الذين كانوا في مقدمة القوى التي حققت

التحول الديموقراطي وعزلت الديكتاتور السابق موسى تراوري. لكنهم تصوروا أن الديموقراطية حل سحري لكل المشكلات على رغم ما تعانيه الدولة من إفلاس، وأبدوا عجزًا عن الحوار مع السلطات المنتخبة على رغم انفتاحها عليهم.

لذلك فإن الحافز على التطلع إلى الديموقراطية، أو التمسك بها، الذي أخرج قوى شعبية عريضة إلى الشارع في فنزويلا وغواتيمالا، لا يزال محصورًا في أوساط نخبوية وقليل من القطاعات الشعبية في معظم الدول الأفريقية. فكانت نيجيريا الدولة الوحيدة التي شهدت عام ١٩٩٣ احتجاجات شعبية واسعة نسبيًا على تأخير إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٢ حزيران ومن ثم على إعلانها، ووصل عدد المتظاهرين إلى نحو مئة ألف وفقًا لبعض التقديرات. لكن القمع الشرس واعتقال النشطاء المعارضين أديا إلى انحسار الاحتجاجات. ومع ذلك لا يفوتنا رصد ظاهرتين إيجابيتين في تلك المعركة: الأولى أن الحكم العسكري لم يستطع الاعتماد على القمع وحده، وإنما اضطر إلى خوض «حرب محاكم» في إطار محاولة إعطاء انطباع بأنه لا يتدخل في الأزمة التي نشبت بين أنصار الديموقراطية ورافضيها. فكان خطاب بابنغيدا حتى استقالته يركز على انتظار حكم القضاء في قضية إلغاء نتائج الانتخابات، إلى جانب التركيز على ضمان وحدة البلاد وسلامتها. وعندما اضطر للتنحي في تشرين الأول شكل حكومة موقتة عسكرية – مدنية تعهدت بإجراء انتخابات جديدة، خلال ستة أشهر. والثانية أن الاستقطاب الذي حدث بين أنصار الحكم العسكري والداعين للديموقراطية أسهم جزئيًا في وضع حد للانقسام القبلي – المناطقي، الذي بدا أنه بات أقل حدة نسبيًا.

لكن الاحتجاج الشعبي ضد الانقلاب على نتائج الانتخابات النيجيرية لم يحدث في أفريقيا الوسطى عندما انقلب الرئيس كولينيا على نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في آب. إذ أظهرت هذه النتائج أنه حسر السباق لتأخره إلى المركز الرابع، فيما كان المفترض أن تجري الجولة التالية بين الحاصلين على المركزين الأول والثاني. فقام بانقلاب «دستوري» متذرعًا بإعادة تحديد قواعد العملية الانتخابية ومتهمًا المعارضة بالتلاعب بأصوات الناخبين في المناطق النائية. وكانت الاحتجاجات على هذا الانقلاب محدودة وذات طابع نخبوي، وأقل من أن تمثل قوة ضغط تمامًا كتلك التي حدثت في الدول الأفريقية التي شهدت تزويرًا للانتخابات. لكن بخلاف الحال في العقود الثلاثة السابقة، منذ بدء عصر الاستقلال في أفريقيا، لم تستقر الأمور للأنظمة التي قامت بتزوير الانتخابات، خصوصًا أن رد الفعل الدولي (الغربي) يقلق هذه الأنظمة على رغم ضآلته بالمقارنة مع حالة هايتي مثلًا، نتيجة إعطاء بعض الدول (خصوصًا فرنسا) الأولوية لمصالحهم مع بعض الأنظمة الديكتاتورية. ففي معظم الدول التي زورت انتخاباتها، ظلّت الأوضاع متوترة لعجز الأنظمة عن إسكات المعارضة. واضطر الحكم في الكونغو برازافيل مثلًا إلى التفاوض مع دعاة الديموقراطية، والتعهد بإعادة الانتخابات في بعض المناطق. لكن بقي يسعى للالتفاف على تنفيذ هذا الاتفاق.

ومن جانب آخر، أصبح التزوير أقل وقاحة من ذي قبل، خصوصًا في الانتخابات التي لم تقاطعها قوى المعارضة الرئيسية، كما حدث في الغابون مثلًا. إذ واجه الرئيس عمر بونغو منافسة شديدة في انتخابات ٥ كانون الأول وحصل على ٥١ في المئة فقط من الأصوات بعدما كان يفوز بما لا يقل عن ٩٩ في المئة في المرات السابقة، في حين أتاح انسحاب أهم مرشحي المعارضة في انتخابات توغو (٢٥ آب) للرئيس أياديما أن يعلن حصوله على ٩٦ في المئة. ومثلما حدث في الغابون تراجعت النسبة التي فاز بها الرئيس عبده ضيوف في السنغال إلى ٥٨ في المئة في انتخابات ٢١ شباط.

لكن تجدر ملاحظة أن هذا التغير في مدى أو مستوى التزوير يضع سقفًا لإمكانات تصاعد حركات الاحتجاج، لأنه يوحي بتحسن نسبي ويخلق أملًا في إمكان أن تكون الانتخابات التالية أفضل حالًا. وقد يزيد ذلك الحركات الديموقراطية ضعفًا على ضعف، ويحد من إمكانات اتساع نطاقها في الوقت الذي وصلت نظيراتها في أميركا اللاتينية إلى أوج قوتها عام ١٩٩٣. فقد تحدّ إحداها الرئيس كارلوس في فنزويلا، حتى عزلته المحكمة العليا في أيار، وانتخب البرلمان رئيسًا موقتًا إلى حين إجراء انتخابات أخرى في كانون الأول أسفرت عن تراجع الحزبين الرئيسيين اللذين تناوبا على الحكم منذ ٣٥ عامًا، وأقاما علاقات وثيقة مع المؤسسة العسكرية. لذلك كان المغزى الأهم لهذا التطور هو تحجيم الجيش، الذي أصبح أكثر استعدادًا لاحترام العملية الديموقراطية كما يتضح من إشرافه الحيادي على الانتخابات الأخيرة. وحدث مثل ذلك في غواتيمالا، حيث أحبطت الحركة الديموقراطية محاولة الرئيس سيرانو إيقاف العمل بالدستور وحل البرلمان في أيار. وعندما اضطر للاستقالة عجزت قيادة الجيش عن تنصيب نائبه رئيسًا، وقضت المحكمة العليا بضرورة انتخاب رئيس جديد بدأ عهده بتطهير المؤسسة العسكرية واتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقال من ديموقراطية مقيدة إلى ديموقراطية كاملة. حدث ذلك من دون إطلاق رصاصة أو إراقة قطرة دم في بلد ارتبط تاريخه بالعنف السياسي، وشهد ٤٢ انقلابًا عسكريًا خلال نحو قرنين. وواكب ذلك تواصل التحولات الديموقراطية في القارة اللاتينية. إذ شهدت باراغواي في أيار أول انتخابات تعددية حرة منذ انقلاب ١٩٨٩. وتمّ تداول السلطة في هندوراس عبر انتخابات ٢٩ تشرين الثاني وتولّى الرئيس الجديد روبرتو رينا الحكم. وأمكن حل الخلاف في الأرجنتين – حول رغبة الرئيس منعم في تعديل الدستور ليسمح له بإعادة ترشيح نفسه في انتخابات ١٩٩٥– من دون أن تحدث أزمة. إذ أدركت المعارضة من قراءتها لنتائج الانتخابات التشريعية الجزئية في آب أن شعبية منعم – المرتبطة بالإنجاز الاقتصادي لحكومته – تكفل حصوله على التعديل في أي استفتاء شعبي. لذلك فضّلت عقد صفقة معه تقضي بتعديل الدستور مقابل خفض فترة الرئاسة إلى أربع سنوات بدلًا من ست. وأظهر ذلك قدرة عالية على المساومة والحلول الوسط، التي هي من أهم خصائص الديموقراطية.

والواضح أن مقارنة هذين السجلين المتناقضين في عام ١٩٩٣ للتطور الديموقراطي في القارتين تدفع للأسى على حال أفريقيا، التي استعبدها محرروها من الاستعمار. ولا يزال خلفاؤهم، ومن يسيرون على نهجهم، يواصلون مسيرة الاستعباد التي جعلت معظم أنحاء القارة في ادنى مرتبة بين أقاليم جنوب العالم.

أميركا اللاتينية تخشى على اقتصادها من كلينتون:

مع استقرار الرئيس الأميركي الجديد بيل كلينتون في البيت الأبيض، تشعر حكومات دول أميركا اللاتينية بالقلق من أن سياسة الولايات المتحدة نحوها تنعطف مرة أخرى لتسير في دروب لا يمكن التكهن بها. وغالبًا ما تشبِّه هذه الدول مواقف الولايات المتحدة إزاءها برقاص الساعة الذي يتأرجح بين الإهمال والأزمات.

وكانت العلاقات بين الولايات المتحدة وبين دول أميركا اللاتينية أكثر ثباتًا في الفترة الأخيرة من ذي قبل إلا أنها كانت إجمالًا سيئة.

وكان من منجزات الرئيس السابق جورج بوش أنه حسّن العلاقات بين بلاده وبين معظم حكومات الدول المجاورة للولايات المتحدة. ورحّبت حكومات دول أميركا اللاتينية بقراره التفاوض بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة مع المكسيك، وطرح احتمال التبادل التجاري الحر مع ما يتبقى من أميركا اللاتينية عن طريق «مبادرة مشاريع الأميركيتين».

ويقول أليتو غواداغني، الأمين العام لقسم العلاقات الاقتصادية الدولية في الأرجنتين: «بالنسبة لنا كانت مبادرة مشاريع الأميركيتين أهم مبادرة صدرت عن الولايات المتحدة في الثلاثين سنة الماضية».

لكن من وجهة نظر دول أميركا اللاتينية، بدأت إدارة الرئيس الجديد بيل كلينتون نشاطاتها على نحو لم يرق لهذه الدول. وتقلق حكومات أميركا اللاتينية مما تعتبره إشارات إلى أن واشنطن ستتبع سياسات من شأنها حماية الصناعات والمنتجات الأميركية فيما تسعى أميركا اللاتينية حثيثًا لتوسيع صادراتها. كما أن دول أميركا اللاتينية تشعر بالإحباط لأن الرئيس بيل كلينتون عيّن ماريو بابيزا مساعدًا لوزير الخارجية الأميركي المولج بشؤون أميركا اللاتينية. وبابيزا هو محام أميركي كوبي قليل الخبرة في شؤون المنطقة اللاتينية. وازداد قلق دول أميركا اللاتينية وإحباطها عندما تمّ الاستغناء عن بابيزا، تحت إصرار جماعة الضغط (اللوبي) المعادية لكاسترو، التي تتخذ من ولاية فلوريدا مقرًا لها، على اعتبار أنه ربما كان متساهلًا مع الرئيس فيدل كاسترو، أو لا يكن له العداء اللازم.

ويقول أحد الأكاديميين: «يبدو أن الأميركيين اللاتينيين الوحيدين الذين يهتم بهم الرئيس بيل كلينتون هم الكوبيون الذين يعيشون في ميامي».

وإذا كان رقاص الساعة يتأرجح الآن ليستقر على وضع الإهمال، كما يخشى زعماء أميركا اللاتينية، فستكون هناك مخاطر. ويقول وليم ليوغراندي، الأستاذ في الجامعة الأميركية في واشنطن، أنه يتعين معالجة مشاكل أميركا اللاتينية الآن «قبل أن تصبح هذه المشاكل أزمة غير عادية كبيرة بحيث تصبح كل الخيارات السياسية المتبقية سيئة».

والحديث عن وجود أزمة في منطقة أميركا اللاتينية يتغاير مع الحماس الذي عمّ واشنطن وأسواق بورصة نيويورك على مدى العامين أو الثلاثة الماضية بالنسبة إلى مستقبل المنطقة واحتمالات النمو والعافية الاقتصادية فيها.

وكان مما يسوغ هذا الحماس جزئيًا ما حدث من تغيرات سياسية واقتصادية في دول أميركا اللاتينية في الثمانينات. وتحكم معظم حكومات هذه الدول الآن بعدما تمّ انتخابها بالطرق الديموقراطية، فهي ليست ديكتاتوريات عسكرية. وعمدت هذه الحكومات إلى فتح اقتصادات بلادها أمام التجارة والرساميل الأجنبية وكان في اعتقادها أن الاقتصادات المنغلقة التي تسيطر عليها الدولة، التي كانت الحكومات السابقة تفضلها، كانت مسؤولة في المقام الأول عن الركود الذي شهدته هذه الدول في الثمانينات والذي تأتي من الديون.

وأدّت الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى إعادة إحياء السوق أو تنشيطها عن طريق اتخاذ تدابير مثل التخصيص والانفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية، إلى ازدياد النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التضخم في معظم دول المنطقة. إلا أنه بحلول العام الماضي بدا أن التوقعات والآمال كانت أكبر من الحقائق الملموسة. ويقول فيكتور بولمر – طوماس، رئيس مؤسسة دراسات أميركا اللاتينية في جامعة لندن: «إذا قارنا بين وضع أميركا اللاتينية الراهن والوضع الذي كانت عليه منذ سنتين، مثلًا، لوجدنا أن الوضع الحالي مرض جدًا. وإذا بدأ الناس هناك يشعرون بالانقباض الآن، فهذا يعود إلى أن الآمال والتوقعات سمح لها بأن تكون كبيرة جدًا».

وتسببت الأحداث التي عصفت بالمنطقة في الأشهر الإثني عشر الماضية بعودة بعض مشاكل المنطقة المزمنة وهي الفساد والتسلطية والعنف السياسي. وجرت محاولتان لإحداث انقلاب عسكري في فنزويلا، كما جرى تعليق العمل بالدستور في بيرو، ودين رئيس جمهورية البرازيل بالفساد. وأعلنت كولومبيا حالة الطوارئ، وتواجه الحكومة هناك صراعًا يحتد ويتعاظم بينها وبين العصابات اليسارية وبينها وبين تجار المخدرات.

وبدأت تبرز للعيان مشاكل اقتصادية. فالمكسيك، على سبيل المثال، تواجه مشكلة تزداد حدة وضخامة تتناول تمويل عجز في الحساب الجاري تبلغ قيمته ٢٠ بليون دولار أي ما يعادل ستة في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي.

وبعد فورة التفاؤل الذي عمّ المنطقة، بات من المتوقع أن يتراجع تدفق الرساميل الخارجية إلى المنطقة. وتقول مؤسسة «جي. بي. مورغن» المصرفية في نيويورك أن تدفق الرساميل الخاصة إلى المنطقة سيتراجع في تقديرها إلى ٢٣ بليون دولار في العام الجاري بعدما كان هذا التدفق في التقديرات العامة ٤٤ بليون دولار العام الماضي.

وكشفت هذه التطورات عن توترات سببتها محاولة تغيير النظامين الاقتصادي والسياسي في الوقت نفسه. ويقول ابراهام لوينتال، مدير مركز الدراسات الدولية في جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس انجليس أن التبدلات في المنطقة مهمة إلا أنها «لم تتجذر بعد ولم تتأصل».

وغالبًا ما يطبق الإصلاحات أو ينفذها بعض المسؤولين الحكوميين الكبار وتعارضها جماعات ذات نفوذ كالعسكريين والبيروقراطيين واتحادات العمال والأحزاب السياسية والصناعيون المحليون الذين استفادوا كثيرًا من الاحتماء بالتعرفات الجمركية السابقة. وتهدد هذه الجماعات كلها من تحول السلطة من المركز الواحد إلى المراكز المتعددة الذي ربما سببه الإصلاح السياسي – أي تحويل هذا النظام إلى ديموقراطية شعبية فعالة، وسببه الإصلاح الاقتصادي الذي يحرم الدولة من النفوذ الواسع الذي كانت تتمتع به في الماضي، عن طريق التخصيص على سبيل المثال.

أضف إلى هذا أن الإصلاحات الاقتصادية تعتبر، أحيانًا بحق، أنها زادت طين الفروقات الكبيرة في المداخيل بلة. وكل اثنين من كل خمسة أفراد أميركيين لاتينيين يعيشان في حالة فقر، أي أن عدد الفقراء في أميركا اللاتينية صار ١٨٠ مليون إنسان، بينما كان هذا العدد ١٣٠ مليونًا في ١٩٨٠. والخُمس الأغنى من شعوب أميركا اللاتينية يجني عشرين ضعف ما يجنيه الخُمس الأفقر من هذه الشعوب، بينما يجني الخمس الأغنى في آسيا عشرة أضعاف فقط ما يجنيه الخمس الأفقر.

ولم يصادف الإصلاح الاقتصادي معارضة من الجميع. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، أدّى إنهاء التضخم المغالي في العلو والانفتاح الاقتصادي إلى تعزيز سلطة الرئيس كارلوس منعم ونفوذه. كما انه صار بوسع الأرجنتينيين شراء السلع الاستهلاكية الأرخص ثمنًا.

لكن آجلًا أو عاجلًا يتعين على دول أميركا اللاتينية، لكي تستمر في الازدهار، أن تزيد صادراتها. ويقول بولمر – طوماس: «يجب أن يكون النمو في دول أميركا اللاتينية مبنيًا على التصدير، إلا أن المشكلة تكمن في أن صادرات معظم هذه الدول ليست كبيرة».

ومما يزيد الصعوبات أمام زيادة الصادرات، ان الحكومات تسمح بتحسن أسعار الصرف بالقيمة الحقيقية كجزء من محاولتها مكافحة التضخم. وهذا التحسن في قيم العملات الذي يمثل مشكلة حقيقية بالنسبة إلى المكسيك والأرجنتين يجعل الواردات تزداد تنافسية باطراد إزاء السلع المحلية، كما انه يزيد العجز في الحساب الجاري ويؤذي الصناعة المحلية.

وفي المكسيك، التي كانت في طليعة حركة الإصلاح الاقتصادي في المنطقة كلها، يعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين أن لا خلاص للاقتصاد المكسيكي إلا في مزيد من إلغاء القيود ما سمح لها بالمنافسة الدولية بنجاح والتخلص من مشاكلها الخانقة مثل الطرقات والمرافئ السيئة والبيروقراطية غير الفعالة والسلطة العدلية الفاسدة. ويستغرق تنفيذ إصلاحات من هذا القبيل وقتًا طويلًا والوقت ليس متوافرًا. ومما سيدل على مدى ديمومة الإصلاح الاقتصادي ما سيحدث في العامين المقبلين فيما تبدأ فترة من النشاط الحاد الذي يتناول انتخابات رئاسية. ومن المنتظر أن يشهد العام الجاري (١٩٩٣) انتخابات رئاسية في كل من الباراغواي وبوليفيا وفنزويلا وتشيلي. ومن شأن هذه العمليات الانتخابية كلها أن تلفت إلى التوترات بين الاتجاهات الديموقراطية وبين الإصلاحات الاقتصادية وبين المصالح الفئوية القوية المتأصلة في المنطقة كلها.

وعلى رغم أن الرئيس بيل كلينتون لا يستطيع تحديد نتائج الأحداث أو تكوينها، إلا أن بوسعه أن يؤثر عليها على نحو مهم.

وأوحت خطبه في أثناء الحملة الانتخابية بأنه سيشدد على تعزيز الديموقراطية التي قال إنها يجب أن تكون القوة الدافعة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وربما كانت معالجته لمسألة المتاجرة بالمخدرات بناءة أكثر من معالجة الرئيس السابق جورج بوش لها، خصوصًا إذا ركّزت هذه المعالجة على وضع حد للطلب على المخدرات في الولايات المتحدة نفسها بدلًا من إنفاق مزيد من الأموال على تدمير خطوط تموين هذه المخدرات في الدول المنتجة لها.

أميركا، قبل كولومبوس ومعه

ثلاثة موضوعات مختارة: الأول، «كولومبوس، بداية الحلم أم ذروة المأساة» («العربي»، دراسة مركز أبحاث «العربي»، العدد ٤٠٠، آذار ١٩٩٢، ص ص ١٤٤-١٥٦). الثاني: «فتح أميركا، من يتجاهل التاريخ يجازف بتكراره» (الدكتور محمد الرميحي، «العربي»، العدد ٤١٠، كانون الثاني ١٩٩٣، ص ص ١٢-٢٢). والثالث: «الصينيون سبقوا كولومبوس» (جان ستولر، مجلة «المختار» – ريدرز دايجست – عدد أيلول ١٩٨٣).

كولومبوس، بداية الحلم أم ذروة المأساة:

بعد مرور خمسة قرون كاملة لا تزال رحلة كريستوفر كولومبوس تثير المزيد من الأسئلة. أسئلة حول أهمية الرحلة، وأخرى حول الرجل الذي قام بالرحلة. هل كانت فتحًا جديدًا من فتوح البشرية أم دمارًا مؤكدًا لحضارة نقية عاشت وتطورت بعيدًا عن آفات العالم القديم؟ وهل كان الرجل بطلًا ومكتشفًا باهرًا، أم سفاحًا لا يقل هولًا عن بقية السفاحين الذين عرفتهم البشرية؟ فالرحلة كانت نهاية زمن وبداية زمن جديد. في العام نفسه سقطت آخر قلاع المسلمين في غرناطة وبدأ عصر الأفول العربي. استولت على غرناطة الملكة نفسها التي موّلت رحلة كولومبوس وباركتها. بدأت مرثية الغروب للحضارة العربية، وأعلنت الحضارة الغربية انتصارها المدوي، سواء في العالم القديم عندما حاصرت كل طرق التجارة التقليدية باكتشافها لطرق بحرية جديدة وتنامت قوتها العسكرية ضد كل رفاق الحضارة القديمة، أو في العالم الجديد عندما اقتحمت مجاهل الأطلسي (الاطلنطي) حتى تكتشف قارة كاملة. وهكذا تصبح ذكرى كولومبوس مناسبة انسانية أكثر منها مناسبة تهم أميركا أو أوروبا وحدها.

من دوافع الرحلة: لم تستغرق الرحلة التي قام بها كولومبوس بحثًا عن طريق جديد للشرق سوى ٣٣ يومًا ولكنها كانت كافية لتغيير وجه العالم القديم. فتغيرت الخرائط، وعلاقات القوى وصراع الحضارات، ودخلت البشرية مرحلة جديدة ما زلنا نعيش آثارها حتى اليوم.

كان المسلمون، في العام نفسه (١٤٩٢) قد طووا آخر البيارق التي رفعوها فوق أرض الأندلس، وبدأوا عملية الرحيل الضخمة رغمًا عنهم. تسلمت الملكة الكاثوليكية، ايزابيلا دي كاستيلا، مفاتيح المدينة (غرناطة) ووقعت على معاهدة احترام الأديان، وسرعان ما نقضتها وقامت بتمويل رحلة المغامر الايطالي كولومبوس (ثمة مؤرخون يقولن إنه ليس صحيحًا أنها رهنت مجوهراتها كي تدبر تكاليف هذه الرحلة ويؤكدون أنها قبضت الثمن مرتين، مرة عندما دفعت أوروبا تكاليف حربها مع غرناطة، والمرة الثانية عندما استولت على ثروة المدينة – غرناطة – كي تموّل منها الرحلة).

لم يكن كريستوفر كولومبوس بحارًا حالمًا كما يحلو للبعض أن يصوره، ولكنه كان على معرفة عميقة بكل أحوال البحر والطقس وتقلبات المد والجزر. بدأ حياته كأعظم بحار عرفته البشرية مبكرًا. ففي العشرين من عمره اهتدى إلى إحدى الجزر اليونانية اعتمادًا على حاسة الشم لديه. كان إسم الجزيرة «ميريفولوس» وتعني جزيرة الألف عبير. وكان أيضًا يتمتع بحدة السمع والبصر. ففي عام ١٤٩٨، خلال رحلته الثالثة عبر الأطلنطي، أصيب بالتهاب في عينيه بعد أن أمضى ٢٧ يومًا خلال شهر تموز على ظهر السفينة محدقًا في الشمس الساطعة.

لقد نشأت خطة كولومبوس من خلال الرغبة العارمة التي كانت تسود أوروبا في القرن الخامس من أجل الوصول إلى الشرق الساحر المليء بالذهب والتوابل. وكانت الروايات المبكرة، التي قدمها المستكشف الايطالي ماركو باولو، والتي اختلط فيها الواقع بالخيال، قد فعلت فعلها في إثارة كل هذه الرغبات وألهبت خيال كل مغامري أوروبا وأفاقيها.

في هذا القرن كانت معلومات أوروبا عن العالم

بالغة الضآلة. لم تكن تتعدى تقريبًا حدود شواطئ البحر المتوسط والساحل الأفريقي. وظلّت الهند والصين بقاعًا بعيدة وخيالية، ومع اعتماد أوروبا المتزايد على تجارة البهار والحرير أصبحت هناك حالة محمومة للبحث عن طريق جديد. وقوّى من هذه الرغبة ارتفاع ثمن البضائع إلى أسعار خيالية، فقد ازدادت قوة الأتراك بعد استيلائهم على مدينة القسطنطينية، وأخذوا يفرضون الضرائب والمكوس الباهظة. كذلك ازداد جشع تجار جنوا وفلورنسا الذين كانوا يشترون البضائع من التجار العرب ويعيدون بيعها للغرب بأسعار مضاعفة.

في هذا الوقت، استطاع البحارة البرتغاليون والمتخرجون من مدرسة الملك هنري للملاحة أن يصمموا السفن ذات الأشرعة الثلاثة القادرة على الحركة والمناورة. كذلك تطورت ادوات رصد النجوم واستخدام البوصلة، وكانت فكرة أن الأرض كروية معروفة لدى العديد من البحارة، ولكنها لم تجد الإثبات العملي لها. وهكذا كان عرض كولومبوس على الملكة إيزابيلا نابعًا من رغبة قوية كانت سائدة في هذا الوقت.

كانت إحدى مميزات كولومبوس الأخرى أنه كان رسامًا بارعًا للخرائط. فقد اكتسب خبرة كبيرة في استخدام خطوط الطول والعرض من خلال العديد من المدارس التي كانت مقامة على أرصفة ميناء جنوا. وسافر إلى البرتغال حيث درس أسرار المحيط الأطلنطي (الأطلسي) واكتسب معرفة بتيارات المد والجزر. وقضى مدة أخرى في الأندلس حيث قام بدراسة نظرية واسعة كانت هي الأساس لحياته العملية فيما بعد، فقد استطاع تجميع نصوص الكتب من كل العصور ووضع من خلالها تصورًا للعالم كما يجب أن يكون عليه جغرافيًا. ولم يكن باقيًا عليه أمامه إلا أن يواجه لغز الأطلنطي الغامض.

أمير البحار: على حدّ تصورات اليونان والرومان كان المحيط الأطلنطي (الأطلسي) هو نهاية العالم. كانت هناك ذات يوم قارة مجهولة في وسطه ولكنها غرقت نهائيًا. ولم يبق، في المساحات المائية المترامية بعد أعمدة هرقل الرابضة عند مضيق جبل طارق إلا مساحات شاسعة ولا نهائية من البحار المظلمة. لكن كولومبوس كان يؤمن بأن هذا هو الطريق القصير إلى شواطئ الهند والصين، ولم يجد من يتبنى فكرته غير الملكة إيزابيلا التي كانت في العادة منغلقة الذهن أمام أي فكرة جديدة. ولكن بعض المؤرخين يلمحون، في خبث، إلى أن موافقتها على هذ الرحلة الخيالية كانت تعبيرًا عن عشقها لهذا المغامر الايطالي.

في أحد أيام تشرين الأول عام ١٤٩٢، أبحر كولومبوس على ظهر السفينة «سانتا ماريا»، وبصحبته سفينتان أصغر حجمًا هما «اليذنا» و «البيذتا» و ١٢٠ رجلًا، إلى المحيط المجهول. وكان، بذلك، أول من أبحر فوق الأمواج العاتية دون معرفة واقعية بتقلبات الريح ولا بدوامات الأمواج. وقد ظهرت عبقرية كولومبوس الحقيقية وهو يوجه سفنه الثلاث وسط طرف لم تبحر فيها أي سفينة من قبل. وعندما وصل إلى أولى الجزر التي اكتشفها، وهي «جوانا هاني» من جزر البهاما، كان صراخ البحارة عاليًا بالأرض الموعودة التي حسبوها أول شواطئ الهند. ولكن عبقرية كولومبوس الخاصة بدت في هذه اللحظة. لقد رفض أن يرسو على الشاطئ في الحال واعتمد على حدسه الخاص كبحار. لقد أدرك أن التسرع في الرسو يمكن أن يعرضه لخطر داهم. كان يواجه الشعاب المرجانية المختفية تحت سطح الماء والتي يمكن أن تحطم السفن. ورأى هو الرذاذ الأبيض وهو يرتفع عاليًا، والطيور البيضاء وهي تحلّق بعيدًا، ففضّل الانتظار حتى بزوغ فجر اليوم التالي، وظلّ يبحث عن فتحة آمنة حتى اهتدى إليها بسفنه.

قام كولومبوس بأربع رحلات إلى الأرض الجديدة من ١٤٩٢ إلى ١٥٠٢، سار خلالها بحذاء شواطئ فنزويلا وهندوراس والسلفادور، وهو يبحث عبثًا عن قناة مائية تقوده إلى محيط آخر ينفذ من خلاله إلى شواطئ الهند. وظلّ طوال هذه الفترة يعتقد أنه بالقرب من شواطئ الصين، وأن بكين ترقد خلف الجبال التي تلوح له. ورغم كل كميات الذهب والنحاس التي حصل عليها، فقد مات وهو يحلم بالبهار.

دخل كولومبوس التاريخ من هذه اللحظة، وأصبح واحدًا من أهم أمراء البحار، بل أهمهم. وتبارى الفنانون في رسم صورته. وهناك الآن حوالي ٨٠ صورة جانبية تمثله، ولكن لا توجد واحدة منها تؤكد أن هذا هو وجهه الحقيقي. وقد كتب فرناندو كولومبوس كتابًا

عن والده ذكر فيه أوصافه الجسدية: «كان رجلًا حسن الصنع. لم يكن سمينًا ولا نحيفًا. أنفه معقوف وعيناه لامعتان. كان أشقر. ولكن ما إن بلغ الثلاثين من العمر حتى ابيضّ شعره تمامًا»..

كان رجلًا ذا خيال عظيم. سيطر عليه حلم لا يمكن الوقوف أمامه، واكتشف طريقًا بحريًا جديدًا ما زال هو الطريق المألوف حتى الآن، وما زالت الأماكن التي رسا عليها بسفنه خلال رحلاته الأربع هي الموانىء نفسها، ولكن البشر قد تغيروا، والثقافات قد انمحت. مات وهو ما زال يعتقد أنه اكتشف سواحل الهند. وتعامل مع سكانها على أنهم «الهنود». ولم يعرف العالم أنها أرض جديدة إلا على يد البحّار والتاجر الإيطالي أميريكو فيسبيتشي الذي طاف بالأرض، ومسح حوالي ١٦٠٠ كلم من شواطئ الكاريبي، ووضع أول خريطة لهذا العالم الجديد كي تأخذ دورها في حدود العالم المعروف، بل وأخذت هذه الأراضي الجديدة اسمه ولم تأخذ إسم كولومبوس مكتشفها الأول.

لكن، ماذا كان في هذه الأرض؟ هل كانت بلا تاريخ؟ أم أن الأوروبيين طمسوا تاريخها وغيّروا مسارها؟

قبلة الموت: المفكر الفرنسي الكبير كلود ليفي شتراوس كان متنبهًا لهذه المناسبة، وكان كتابه الشهير عن «أميركا قبل ١٤٩٢» بمثابة مرثية طويلة لتلك الحضارات الزاهرة التي عاشت على هذه الأرض قبل أن يوقعها حظها بين براثن أوروبا، حضارة الأزتيك، والأنكا، والمايا. لقد استوطن الإنسان هذه الأرض منذ حوالي ١٢ ألف سنة، عندما عبرت أقوام من آسيا الطريق الصخري الذي كان موجودًا بين القارات في ذلك الحين. وقد وجد تشابه كبير في الرسوم الموجودة على جدران الكهوف في أميركا والكهوف الأخرى الموجودة في سيبيريا. واتسع استيطان هذه القبائل كي يشمل القارتين. وما زالت آثار حضارات المايا والأزتيك والأنكا تمثل شواهد مؤكدة على وجود هذه الجماعات التي زرعت أكثر من مائة محصول من بينها محاصيل جديدة لم يكن العالم القديم يعرف عنها شيئًا. يؤكد شتراوس أن جنابة أوروبا على الحضارة الأميركية هي جنايتها نفسها على الحضارة الأفريقية.

ولكن الشيء الجديد الذي يرصده شتراوس هو تصورات الهنود عن الرجل الأبيض وعن إمكان قدومه، «كأنهم كانوا في حالة انتظار دائمة لهذا الوصول». كانوا في الأساطير والروايات الدينية يؤمنون بقدوم هؤلاء الغزاة من ناحية الشرق، بل كانوا بشكل أو بآخر يعطونهم أشكال آلهتهم المعبودة. وقد نشأت هذه الفكرة من إيمانهم العميق بأن لكل لون توأمه الذي يحمل لونًا مغايرًا. وهو جزء من التصور الميثولوجي العام لازدواجية الكون حيث يوجد باستمرار نوع من التضاد والتناقض الذي يحفظ للعالم توازنه. وقد تمّ اكتشاف العديد من الأساطير بهذا المعنى وسط الجماعات التي ظلّت منعزلة نسبيًا بعيدًا عن طوفان الغزو الأوروبي. ووجدت ما لا يقل عن ١٣ أسطورة تتحدث كلها عن لحظة قدوم الرجل الأبيض. وتؤكد كلها أن الرب عندما أنزل الهنود إلى الأرض قد وضع معهم ما يعارضهم. بمعنى أن هناك غير هندي في مقابل كل ما هو هندي. ولذلك فقد كان من الطبيعي عندما ظهر الرجل الأبيض على شواطئهم – رغم أنه يلبس خوذة ويمسك رمحًا – أن يصيحوا في فرح «لقد جاء... أخيرًا جاء...» حتى انه حين وصل الغازي الإسباني كورتيز (كورتيس) إلى شواطئ المكسيك بادر امبراطور الأزتيك في هذا الوقت، وهو الأمبراطور مونتزوما، بارسال كل الحلي المقدسة التي كانت مرصودة للآلهة إلى الضيف الأبيض شبيه الآلهة.

كان هذا هو الاستقبال الحار الذي فوجئ به كولومبوس في جزر البهاما. وفوجئ به أيضًا جاك كارتيه في كندا. لقد فتح لهما الهنود أذرعتهم، ولكن نوايا البيض كانت معاكسة تمامًا. لقد جاؤوا كغزاة ومحتلين لا يقبلون سوى الخضوع التام والاستنزاف الكامل، وكانت ثمرة هذا اللقاء قاسية ومدمرة، فقد أبيدت أقوام ودمرت ثقافات واختفت لغات. لقد كانت «قبلة الموت» من حضارة لأخرى. كان الغرب مقتنعًا بأنه يملك الحقيقة الوحيدة المؤكدة، ولم ينظروا للهنود أبدًا على أنهم شركاء في الحضارة الإنسانية الواحدة، وعلى الدرجة نفسها من الإنسانية.

ضد «الكولومبية»: في ١٩٩٢، وفي غمرة الاحتفال بمرور خمسة قرون على هذا الاكتشاف، تتزايد الشكوك التي تلقي بظلالها على الجدوى

«الحضارية» من هذا الاكتشاف ومن بطله أمير البحر كولومبوس. والملاحظ نشوء نزعة «معاداة الكولومبية» حتى داخل البلاد التي اكتشفها كولومبوس.

في جمهورية الدومينيكان، ومنذ حوالي ١٠٠ عام، تجري إقامة مشروع لبناء منارة خاصة تشرف على مدينة سان دمينغو تخليدًا لذكرى وصول كولومبوس إلى شواطئ القارة الجديدة، وقد صممت أضواؤها بحيث تنير مساحة ٩٠٠ ميل من ليل البحر الكاريبي، بينما تشهد المنطقة المحيطة بالمنارة – شأنها في ذلك شأن بقية البلاد – انقطاعًا متواصلًا في الكهرباء يستمر لمدة ٢٠ ساعة كل يوم. لذلك تبدو المنارة مثل شاهد بالغ الشذوذ وسط مظاهر البؤس الشديد الذي يخيم على المدينة. إنه التناقض بين الأضواء الاحتفالية للرحلة والظلام الإجباري الذي حلّ على الناس الذين كانوا ضحايا الرحلة.

لقد مثلت رحلة كولومبوس الخطوة الأولى في مسار عملية طويلة أدّت في النهاية إلى ظهور أكبر قوة في عالمنا المعاصر ونعني بها الولايات المتحدة الأميركية. على أن الثورة التي صاحبت رحلات كولومبوس كانت أبعد أثرًا من هذا، لقد غيّرت جغرافية العالم والمقولات الفلسفية وأساليب الزراعة ومفاهيم الدين والأخلاق ونظم الحكم، أو بالتحديد هي ثورة أثرت على كل نواحي الحياة الغربية.

أما بالنسبة إلى العالم الجديد، فقد فقد كل صفاته القديمة عندما هبط إليه الأوروبيون بتعجرفهم وقوتهم العسكرية وأمراضهم المعدية. كانت هدية كولومبوس للذين استقبلوه بالترحاب هي الذبح أو العبودية. وبدأت، مع وصوله، عملية تدمير لا تعرف الرحمة. وتغيرت النظرة إلى رحلة كولومبوس من نصر للتقدم الإنساني نحو الكمال إلى نوع من الاغتصاب لنصف كامل من الكرة الأرضية.

في الولايات المتحدة، يُنظر جيدًا إلى الجانب الدعائي من المناسبة، بل ويرونها فرصة جذّابة للاستغلال التجاري والترويج السياحي. وهكذا أنتجت آلاف القمصان والهدايا التذكارية والساعات... كلها تحمل صورة كولومبوس. وعرض فيلم تسجيلي ضخم بعنوان «كولومبوس وعصر الاكتشافات». وفي اسبانيا، أقيم خاصة في ميناء اشبيلية الذي خرجت منه سفن الاستكشاف الثلاث – معرض تاريخي وأبحرت منه سفينة صممت على غرار «سانتا ماريا» وأبحرت في المسار نفسه لرحلة كولومبوس في ١٢ تشرين الأول. وتجهز مدينة ويسكونسن في الولايات المتحدة تمثالًا ضخمًا لكولومبوس. وفي جنوا (إيطاليا)، مسقط رأس المكتشف، يتوقع سكانها موسمًا سياحيًا يستقبلون خلاله ملايين السائحين لحضور برامجها الاحتفالية «الرجل والسفينة والبحر».

ومقابل حفلات التكريم (والدعاية) ثمة عاصفة احتجاج أثارتها فكرة الاحتفال بمرور هذه القرون الخمسة. لقد تكونت جماعة مضادة لكل ما يمثله كولومبوس والحضارة الغربية، وهي منظمة الشعوب الأصلية لحوض الأمازون. يقول إيفارستو نوجكواك: «إن احتفالنا الحقيقي بهذه الذكرى هو أن نعارض كل هذه الاحتفالات»، وسوف يجتمع حوالي ألف من أعضاء هذه الجماعة في غواتيمالا مع أعضاء ٢٤ دولة أخرى لاتينية في مواجهة قارية لوضع استراتيجية بهدف مواجهة احتفالات كولومبوس، بما في ذلك إنشاء مدينة «سافيل» (إشبيلية) بديلة في المكسيك يتم من خلالها طرد سفن كل الغزاة الذين جاؤوا إلى القارة. ويؤكد إيفارستو: «إننا نريد أن نستعيد تاريخنا المفقود ونؤكد هويتنا لنحرز استقلالًا حقيقيًا عن الاستغلال والعدوان ولنلعب دورًا في تحديد مستقبلنا».

إن هناك حركة احتجاج ترتفع إلى درجة الممانعة (وأحيانًا الغضب) لكل ما يمثله كولومبوس بالنسبة إلى السكان الأصليين. ففي جامعة فلوريدا تسبب معرض للتاريخ الطبيعي أقيم منذ عامين عن الاكتشافات الإسبانية في الكاريبي في قيام مظاهرات صاخبة، وتعالت الهتافات التي تندد بذلك الرجل الذي قتل قارة كاملة، وكان بالنسبة إليها أسوأ من هتلر وهولاكو.

والواقع أن هذه التهمة المتمثلة في وصول كولومبوس إلى الأرض الجديدة – مما أثار عمليات الإبادة الجماعية ضد السكان الأصليين – قد أصبحت سلاحًا رئيسيًا لكل الذين يعادون الكولومبية. يقول جورج تينكر، وهو أحد السكان الأصليين ويعمل أستاذًا بجامعة دنفر: «في هذه الاحتفالات نتحدث عن الفائدة الكبرى التي جناها بعض الناس من جراء قتل أناس آخرين». وكتب المؤرخ المعروف هانز كونيج كتابًا لاذعًا عن سيرة مكتشف أميركا بعنوان «كولومبوس ومشروعه» قال فيه إنه من المخجل أن

نحتفل برجل مثل كولومبوس يمثل ما أنجزه سجلًا كاملًا من الرعب. ومن وجهة النظر الهندية فإن هذا الرجل هو أسوأ من أتيلا زعيم التتار.

صدام بين حضارتين: وهذا الجدال الدائر الآن لا يرتبط في مجمله بما حدث عام ١٤٩٢ بقدر ما يرتبط بعناصر العالم الذي نعيش فيه ومشكلاته. الآن تمر شعوب العالم الجديد بمرحلة جديدة تحاول فيها إعادة اكتشاف نفسها في إطار مشروع ثقافي متكامل يحاول أن يستبعد أخطاء الماضي ويشكل المستقبل وفق معايير جديدة. وقضية كولومبوس تأخذ طرفًا مهمًا في هذا الموضوع. فالمكانة التي يحتلها في التاريخ الأميركي خضعت دومًا لتغيرات في المزاج القومي.

قبل حرب الاستقلال التي خاضها المستوطنون الأميركيون ضد الانكليز لم يكن كولومبوس يحظى بمكانة كبيرة في المخيلة الأميركية، ولكن بعد انتهاء الحرب وحصولهم على الاستقلال شعر الأميركيون بحاجتهم إلى ربط القضية الوطنية بابطال غير بريطانيين، أي أن العالم الجديد احتاج إلى أسلاف جدد. وظهر كتاب المؤرخ الشهير واشنطن إيرفنج «تاريخ حياة كريستوفر كولومبوس ورحلاته» مجّد فيه تلك الشخصية الإيطالية التي تبحر تحت علم اسباني، مجسّدًا بذلك كل المزايا والفضائل التي يمكن أن تجتمع في رجل يجمع بين الثقافات المتعددة. أي إنه كان بشكل أو بآخر يرمز إلى التعددية الموجودة في المجتمع الأميركي.

ولكن التركيبة السكانية التي كان يغلب عليها الطابع الأوروبي قد أخذت في التراجع بعد ذلك، وبدأ الأميركيون الأصليون في التضامن مع رفاقهم من مواطني أميركا اللاتينية من أجل اتخاذ موقف مشترك ضد هذا الضيف الذي جاء دون دعوة في الماضي. وتضامن معهم أيضًا الأفارقة الذين حشر أجدادهم في سفن العبيد وأرسلوا كي يعملوا أذلاء في الأرض الجديدة.

وما أنجزه كولومبوس فعليًا بإحضاره أوروبا إلى العالم الجديد أصبح موضوع إعادة تقويم من جديد. لقد جرى نوع من التصادم بين عالمين. وكان من المعتاد ألا يذكر شيء عن تاريخ هذا العالم قبل الغزو، كأن غزو أوروبا كان بداية التاريخ. لكن تقدم الدراسات التي قام بها علماء الآثار والأنتروبولوجيا أعطى صورة حية ومختلفة لهذه الأرض قبل أن يطأها كولومبوس. وهكذا تغير الحافز من الاحتفال بكولومبوس كانتصار للحضارة الأوروبية إلى موضوع جديد هو: من هم الناس الأصليون؟ كيف عاشوا وكيف بنوا حضارتهم؟ وماذا حلّ بهم؟ وبدلًا من الدراسات الكلاسيكية التي كانت تركز على كيف «دجّن» أو أباد المستعمر السكان الأصليين، وكيف أعاد تأهيل الأرض بالسكان طبقًا للنمط الأوروبي، بدأت صورة جديدة لهذه الحضارة ترسم في الذهن الأوروبي نوعًا من الإثارة العقلية، وتلك المسحة الغرائبية خاصة حين اكتشفوا أن هذا العالم قد زوّد أوروبا بأنماط من العادات والأغذية ظل الأوروبيون يزرعونها دون أن يسمعوا عنها، مثل الفلفل والبطاطا والذرة والطماطم والقطن (...) ويمهّد هذا الكم الهائل من المعلومات الجديدة التي تمّ اكتشافها عن العالم الجديد – سواء تمّ ذلك في ١٤٩٢ أو بعده – الطريق أمام فهم متسق اتساقًا حقيقيًا للحظة الحاضرة.

هل كان حقًا فردوسًا مفقودًا؟: وإذا كان هناك كتاب يمكن القول عنه إنه يجمع بين دفّتيه كل أحاسيس اللحظة الراهنة بكل ما فيها من حماس وغضب فهو الكتاب الذي ألّفه المؤرخ كيركباتريك سيل تحت عنوان «غزو الفردوس» الذي صدر في العام ١٩٩١، وعيناه على مناسبة مرور ٥٠٠ عام على اكتشاف أميركا. فهو مثل كتاب ليفي شتراوس يروي تاريخ شعوب هذه المنطقة، وهو دعوة لكل مناهضي الكولومبية لأن يحملوا سلاحهم. وبالتأكيد فإن أنصار كولومبوس التقليديين يكنون أشد الكراهية لمثل هذا الكتاب.

وكيركباتريك سيل مؤرخ اجتماعي كتب العديد من الدراسات المتميزة حول حياة كولومبوس ورحلاته، وحول العالم الذي عاصر رحلة المكتشف. وهو يصف باسلوب مؤثر شعور ذلك المكتشف حين يعثر مصادفة على عالم غير متخيّل، تسكنه – كما يذكر المؤلف – قبيلة عرفت باسم «تاينوس»، وهو إسم أوروبي سموا به، وتمّ اشتقاقه من الكلمة الوحيدة في لغتهم والتي تعني كلمة «طيب».

كانت حياة التاينوس رعوية في اساسها وسط

الطبيعة المفتوحة. كانوا جيّدي التغذية ومساكنهم صالحة دون فقر ودون أمراض معدية، وكانوا يستمتعون بقدر كبير من «وقت الفراغ واللهو» يقضونه في الرقص واللهو والغناء وألعاب الكرة وممارسة الجنس. ويعبرون عن أنفسهم فنيًا من خلال صناعة السلال والمشغولات الخشبية وصناعة الفخار والحلي، ويعيشون في انسجام شامل دون جشع أو شهوة أو سرقة.

والمشكلة الأساسية في رواية سيل – بغض النظر عن تصوره لهؤلاء الناس وكأنهم في إجازة دائمة على أحد الشواطئ – هي أن العديد من الدراسات التي توصل إليها علماء الأنتروبولوجيا تؤكد أن هذا المجتمع لم يكن فردوسًا خالصًا. ولكن كان يخضع لنوع من التسلسل الاجتماعي يبدأ بالسادة وينتهي بفئة العبيد. وهكذا فإن سيل يحاول أن يضع صورة مثالية للسكان الأصليين الذين اتخذ مصيرهم مسارًا مأساويًا بعد وصول المكتشف. وهو بهذه الصورة يسبب لهم نوعًا آخر من الأذى والخسارة، لأن المفهوم الذي يضعه عن الجنس النقي سوف يؤدي إلى نفي المشاركة بينهم وبين بقية أجناس البشرية. لقد أكّد شتراوس أن هناك تشابهًا بين مسارات الحضارة الأميركية والحضارات الأفريقية، واستنتج من ذلك أن الذهن البشري يسلك أحيانًا الدروب نفسها وإن تباعدت المسافات.

وقد أثارت الكنيسة الأرثوذكسية في أميركا هذا الموضوع على لسان الأب ليونيد كيشكوفسكي الذي ترأس اجتماعًا لمجلس الكنائس وشهد جدلًا وخلافًا حول سؤال محدد: هل كان الشر بالفعل شيئًا مستوردًا من أوروبا؟ ويعلق الأب على هذا قائلًا: كما لو ان هؤلاء السكان لم يكن لهم تاريخ، تاريخ يتضمن حضارة وحروبًا وأمبراطوريات وأعمالًا وحشية قبل أن يصل البيض إلى أراضيهم.

وتكمن وراء حجج سيل والعديد من المنتقدين المتشددين تلك الأسطورة المتعلقة بالخطيئة الأولى. فالعالم الذي كان يومًا نقيًا لم يعد كذلك. لذلك، فلا بد أن أحدًا ما أو شيئًا ما قد أفسده. وتحتوي العديد من الثقافات على شكل من أشكال هذه الأسطورة، وتأخذ بعدها الديني أيضًا في قصة آدم وحواء. وفي القرن الثامن عشر، قدّم المفكر الفرنسي جان جاك روسو تصورًا لرواية جنة عدن المقدسة بكتاباته عن البدائي النبيل، ويكمن جزء من استلهامه لهذا المفهوم في المعلومات التي ذكرها الرحّالة الأول (كولومبوس) عن العالم الجديد.

إن الأسطورة نسق مغلق تدور داخل دوائر محكمة التصورات كي تعزز مقولاتها الأساسية، بينما التاريخ الذي بدأ في عام ١٤٩٢ وما تلاه من أحداث هو مستوى من مستويات الوعي بالوجود مختلف تمامًا. وهنا تصبح أسئلة مثل: «هل كان البدائيون نبلاء أم متوحشين؟»، أسئلة بلا معنى ولا يمكن البرهنة عليها. لقد أضفت الأسطورة الأميركية – لفترة طويلة – الطابع الشيطاني على السكان الأصليين الذين وجدهم كولومبوس أو تجاهلهم. فهل يتعين أن تستبدل بهذه الأسطورة الزائفة أسطورة أخرى تضفي الطابع الشيطاني على كولومبوس والأوروبيين هذه المرة؟ فمن السهل أن يستطيب الضحايا السابقون دورهم كأبطال.

يؤكد ليفي شتراوس في نهاية كتابه عن حقبة الاكتشافات أن اكتشاف أميركا كان أهم بكثير من اكتشاف القمر. فقد كان القمر مجرد كوكب، ولكن اكتشاف أميركا أسفر عن صراع استمر طويلًا، فيه خاسرون ورابحون، وأنتج خليطًا من الأجناس والأعراف والعادات لم يشهدها العالم من قبل.

فتح أميركا، مَن يتجاهل التاريخ يجازف بتكراره

«تزفيتان تودوروف»، كاتب ولد في بلغاريا وأقام في فرنسا وكتب كتابه «فتح أميركا... مسألة الآخر» بالفرنسية وترجم إلى عدة لغات من بينها العربية وقام بترجمته الأستاذ بشير السباعي.

شدّني هذا الكتاب من عدة أوجه فهو معني بنظرة الإنسان إلى الآخر، نظرة الغربي إلى الهنود الحمر، وهو مصطلح بحد ذاته فيه الكثير من التعصب والتشبث بالرأي أكثر من كونه حقيقة علمية، وشدّني الكتاب لما فيه من إشارات واضحة لمساهمة الحضارة العربية – الإسلامية في التمهيد لاكتشاف أميركا.

بعد خمسة قرون مضت على الرحلة الاستكشافية التي قام بها كولومبوس، وهي القرون الخمسة نفسها التي مضت على خروج المسلمين العرب من الأندلس، وهي القرون نفسها التي تمحور حولها التاريخ الحديث للعالم.

اكتشاف أميركا أو القارتين الجديدتين أكمل تصورنا، فلم يعد بعد ذلك التاريخ مكان مجهول فيما مضى لم يعرفه الإنسان أو يكتب عنه، ثم سارت مرحلة الكشوفات في القارات القديمة والقارات الجديدة جنبًا إلى جنب؛ وبعد ذلك بدأت الاكتشافات في العلم والتقنية وتكاملت حضارة نسميها اليوم حضارة العلم، إلا أن الإنسان والمكان ظلاًّ يحملان تمحورًا في ثقافات بالكاد تنفتح على الأخرى، بل تنظر إلى الثقافة الأخرى والمكان الآخر نظرة عدائية، كل ثقافة في إطار التبشير بالرفيع والسامي والتمدين ظلّت تستخدم الغزو والإبادة والقمع، ازدواجية المعايير هي الميزان السائد في الحضارة الجديدة. ويبدو أن هذه الازدواجية وما أنتجته من قبح تعودت عليه الجماهير ولمّعته وسائل الإعلام هو ما تنطوي عليه اليوم شدة التنافس الدولي.

هل هي مصادفة بحتة أن يتم التحفيز لاكتشاف كل العالم في الوقت الذي تُجرّد فيه الحضارة العربية – الإسلامية في الأندلس من آخر مواقعها ويطارد أو يطرد أولئك البشر الذين كان لنتاج بعضهم العلمي (كما يؤكد هذا الكتاب) مساهمة جليلة في ذلك الاكتشاف؟

وعندما يتعرض الكاتب إلى لغز أن يهزم نفر قليل من المكتشفين ملايين من البشر الآخرين، فإنه يعرض لقضية جديرة بالاهتمام والتأمل، وهي أن هزيمة السكان الأصليين لا تعود إلى تخلفهم، كما نستخدم المفهوم في التعبيرات السائدة اليوم، فلم يكن المكتشفون أكثر تقدمًا منهم في العناصر المادية، ولكن هزيمتهم في عدم قدرتهم على الربط بين مكونات قوتهم، فلم يكن لهم القدرة على الربط والتعبئة بين مكونات قوتهم والقدرة على التعبئة، فلم تكن المفاضلة إذن في التقدم والتخلف بقدر ما كانت المفاضلة في التنظيم والاستنفار والاستقرار وبين التشرذم والفرقة.

الأغراب جاؤوا من السماء: يبقى السؤال حائرًا: لماذا انهزم «الهنود» هذه الهزيمة المروعة؟ لقد كانوا أكثر عددًا بآلاف الأضعاف عن الغزاة، ولم تكن بنادق الاسبان ومدافعهم بالتطور الكبير الذي يفوق سهام الهنود ورماحهم. وحتى الحيوانات الغريبة (الخيول) التي كان الاسبان يمتطونها لم تكن كافية لتحقيق هذا النصر الساحق لهم.

إن غزو المكسيك يقدم بعضًا من الإجابة، ذلك الصراع بين كورتيس القائد الاسباني على رأس بضع مئات من رجاله في مواجهة موكتيزوما ملك الأزتيك الذي كان يقود مئات الآلاف من المحاربين.

لقد كان هناك شيء في صلب ميثولوجيا الأزتيك ينبههم بقدوم هذه القوة الغامضة من وراء البحار، هذا الآخر الذي يحمل لونًا مختلفًا وأسلحة فتاكة وحيوانات غريبة. كان موكتيزوما يعتقد أن الآلهة التي غضبت منه ومن قومه وعبرت المحيط قد عادت تطالب بثأرها، وأن نهاية المعركة محتومة لصالحهم.

كانوا يعتقدون أن البحر هو نهاية العالم، لذا فقد صاح أحد كهنة الهنود في عجز «إنهم آلهة. من أين يمكن أن يجيئوا إن لم يكن من السماء. لماذا يجيء الأغراب دون سبب. لقد أرسلهم إله ولهذا السبب إنهم يجيئون...».

كيف يمكن لبشر عزّل مثلهم أن يحاربوا الآلهة الذين يقتلون الناس بفرقعة عالية دون سهم أو رمح. كان موكتيزوما يدرك أن معركته خاسرة منذ البداية، ومع كل خطوة يخطوها كورتيس (القائد الإسباني) نحو مدينة مكسيكو كان يدرك أن مصيره يتحدد، ورغم الانتصار الذي حققه في أول الأمر إلا أن طبيعته الكئيبة وإحساسه بنذر النهاية جعلته يسلّم نفسه لأعدائه وأن يدعو كل المحاربين لإلقاء أسلحتهم لأنه لا جدوى من مقاومة الأقدار.

لقد رصد الباحثون والمتخصصون في حضارة أميركا قبل كولومبوس أكثر من ١٥ أسطورة كانت تتنبّأ بقدوم الرجل الأبيض، بل وتحيطهم بكل مظاهر التبجيل الواجبة. وعندما وضع الهنود ذهبهم وتماثيل آلهتهم تحت أقدام الغزاة كانوا يطيعون عالمًا من الميثولوجيا الراسخ في أعماقهم منذ آلاف السنين من أن هؤلاء كانوا من نسل الآلهة، ولكن الآلهة كانوا أكثر جشعًا مما توقعوا وكانوا يريدون تماثيل الآلهة الذهبية حتى يصهروها ويصنعوا من ذهبها نعالاً لجيادهم.

البلايا العشر: ولا أحد يفهم سر هذه المذابح الرهيبة التي كان الإسبان يقومون بها. فقد كانوا في مواجهة حضارة تقدم القرابين. لقد وصف العديد من الشهود واحدة من أشهر هذه المذابح التي وقعت في قرية كاونار في جزيرة كوبا. فقد هاجم الإسبان هذه القرية بعد أن شحذوا سيوفهم على أحجار النهر. كان مشهدًا مرعبًا، فقد انهالوا مثل الجزارين يبترون أعضاء الضحايا ويقطعون أثداء النساء ومؤخرات الأطفال كأنهم قدر بالغ الوحشية. ما سرّ هذه المذابح؟

إن الجشع والرغبة في الثراء ليست مبررًا لذلك. وعمليات التعذيب واغتصاب الزوجات لن تجعل العبيد يعملون جيدًا. ولكن الأمر بدا كأن الإسبان يجدون لذة باطنية في الوحشية وفي قمع الآخر والتسلط عليه. لقد كانوا بعيدين عن العالم القديم، بعيدين عن السلطة المركزية والملك والكنيسة والرابطة الاجتماعية. لذلك فقد أصبح كل شيء مباحًا، على حد تعبير إحدى شخصيات دوستويفسكي في رواية «الاخوة كارامازوف».

كانوا لعنة حلّت بهذه الأرض، لعنة أرّخ لها الكاهن «موتولينا»، وهو أحد أعضاء أول فريق من الآباء الفرنسيسكان يهبط إلى المكسيك بعد استيلاء كورتيس عليها. لقد بدأ تاريخه عن هذه البلاد بذكر «البلايا العشر» التي أرسلها الرب عقابًا لهذه الأرض، تمامًا مثل البلايا العشر التي ذكرتها التوارة وابتلى بها شعب مصر في الزمن الغابر.

كانت البلية الأولى هي مرض الجدري الذي حمله الجنود الإسبان إلى قوم لم يجربوه من قبل، ولم يعرفوا علاجًا له فذاقوا الموت الجماعي كحشرات البق. وكانت الثانية، ذلك العدد الهائل الذي مات من جراء الفتح الإسباني خاصة حول مدينة مكسيكو. وتمثلت البلية الثالثة في المجاعة الكبيرة التي أعقبت انتصار كورتيس واستيلاءه على المدينة. فقد منع الإسبان الفلاحين من الزراعة وأتلفوا حقولهم حتى بدأوا هم أيضًا يعانون من نقص الطعام. أما الرابعة فقد كانت «هؤلاء الزنوج والعبيد الذين استخدمهم الإسبان كواسطة بينهم وبين الهنود فكانوا أشد قسوة واستغلالاً لا يقنعون بشيء، وكانوا عفنين كاللحم البشري المتحلل». وتمثلت البلية الخامسة في الضرائب والإتاوات الضخمة التي كان الهنود يدفعونها. وعندما لم يعد لدى الهنود ذهب كانوا يبيعون أطفالهم، وعندما لم يعد لديهم أطفال لم يكونوا يملكون شيئًا سوى حياتهم، وهكذا ماتوا تحت التعذيب وداخل أقبية السجون.

وكانت البلية السادسة في مناجم الذهب. وسوف يكون من المستحيل إحصاء عدد الهنود الذين ماتوا حتى الآن في هذه المناجم. وكانت البلية السابعة هي بناء مدينة مكسيكو العظيمة، فقد مات آلاف مسحوقين تحت الكمرات ومن فوق الأماكن المرتفعة. ولم يتوقف الأمر عند عمل الهنود مجانًا. بل كانوا يدفعون أيضًا تكاليف البناء ولا يحصلون على غذاء؛ وبما أنهم لم يكن في وسعهم هدم الأبنية والمعابد القديمة وفلاحة الأرض في وقت واحد فقد كانوا يذهبون إلى العمل جوعى ويموتون جوعى.

وكانت البلية الثامنة هي العبيد الذين اقتيدوا للعمل في المناجم. كانوا يتكونون من كل من أظهر إمارات العصيان على الإسبان وكل من أمكن اصطيادهم. وكان كل سيّد يمتلكهم يضع على وجوههم علاماته حتى امتلأت وجوههم بالسطور بعدد السادة الذين تداولوهم.

وتمثلت البلية التاسعة في خدمة المناجم. فقد كان الهنود المثقلون بالأحمال يقطعون ستين فرسخًا وأكثر سيرًا على الأقدام لنقل المؤن إليها، وأحيانًا كانوا يحتجزون في المناجم لعدة أيام دون طعام أو ماء.

وجاءت البلية الأخيرة في الانقسامات والتكتلات التي كانت موجودة بين الإسبان في المكسيك وكانت الصراعات الدامية تشتعل بينهم فيقع عبء القصاص كله على الهنود.

الأسطورة السوداء: وإذا كانت البلايا العشر كما ذكرت في التوراة أحداثًا فوق طبيعية أرسلها الرب عقابًا لمصر، فإن البلايا العشر في أميركا هي أحداث واقعية المسؤول عنها هم البشر. ولا تشير أصابع الاتهام إلا لجهة واحدة هي الإسبان، حتى في ما يتعلق بالأوبئة التي حملوها إلى هذا العالم الجديد وكانت صدمة وبائية فتكت بملايين من الهنود.

ثمة حديث عن تقدير لعدد سكان الأميركتين قبل الفتح يبلغ ٨٠ مليونًا، وبعد الفتح تضاءل هذا العدد إلى عشرة ملايين. إذن لقد انخفض عدد

السكان سبعين مليونًا، وألقيت مسؤولية إبادة هذه الملايين على إسبانيا، إما بالقتل المباشر في الحروب، أو بسبب سوء المعاملة أو بالأوبئة التي يعزى لها فضل الإبادة الأكبر.

لقد ردّ بعض الكتّاب على إيراد مثل هذه الأرقام من الضحايا بأنها مجرد «أسطورة سوداء». لكن تودوروف (مؤلف الكتاب الذي يدور المقال حوله) يعقب على ذلك ساخرًا بمرارة وهو يقول إنه حتى مع غياب الأسطورة يظل السواد قائمًا. وهو سواد قاتم ومثير للاستغراب خاصة إذا ما نظرنا إلى الصور الأصلية التي أماط عنها هذا الكتاب اللثام لنكتشف أن الانطباعات التي ظلّت سائدة لدينا عن سكان الأرض الجديدة الأصليين لم تكن غير الصور التي اراد لنا الغربي الفاتح أن نترسمها في أذهاننا.

مدن رائعة وبشر للإبادة: لم يكن هنود المكسيك متخلفين إلى هذه الدرجة المشاعة عنهم قبل الفتح. ففي مقتطفات عديدة كتبها الفاتحون أنفسهم يتجلى أنهم – أي الهنود – لم يكونوا أدنى من الفاتحين. ومثال ذلك ما كتبه كورتيس (القائد الإسباني) إلى الملك: «لقد ذكرت لجلالتكم في إحدى رسائلي ان أهالي هذا البلد أكثر ذكاء بكثير من أهالي الجزر، وان فهمهم وحسن إدراكهم يبدوان لنا كافيين لأن يكون بوسعهم التصرف كمواطنين عاديين».

ومن البشر إلى إبداع البشر ينتقل الشاهد فيقول: «في العالم كله، لا يمكن نسج ملابس مماثلة ولا تلوينها بألوان طبيعية بهذه الدرجة من التعدد والاختلاف ولا زخرفتها بهذه الدرجة من الروعة». وليست الملابس وحدها بل الأبنية أيضًا: «إن المعابد مشيّدة من حيث الخشب والبناء تشييدًا بالغ الروعة بحيث أنه لا يمكن أن يوجد ما هو أفضل منها في أي مكان. لقد كانت هذه المدينة (مكسيكو) أجمل شيء في العالم حتى قلنا في ما بيننا إن هذا يشبه البيوت المسحورة في رواية L'Amadis وذلك بسبب الأبراج العالية والمعابد وجميع أنواع البنايات المشيّدة بالجبس والرمل، حتى في ماء البحيرة. وقد تساءل أشخاص من بيننا عما إذا كان كل ما نراه ليس أكثر من حلم».

بعد إيراد مثل هذه الصور الفاتنة عن البشر وبيوتهم ومدنهم الرائعة، لماذا كان التدمير؟ سؤال يردّده أحد الفاتحين «برنال دياث» بحزن مرير وهو يستعيد ذكرى مدينة مكسيكو: «حين رأيت هذا المشهد لم يكن بوسعي أن أصدق أنه يمكن اكتشاف بلد آخر في العالم شبيه بالبلد الذي دخلناه، أما اليوم فإن هذه المدينة كلها قد دمّرت ولم يبق منها شيء على حاله».

افتتان يعقبه تدمير، فهل هناك حالة أوضح لنوع من الجنون التاريخي هذا شأنها؟ وهل هناك لغز أشد تعقيدًا من ذلك؟ أسئلة عديدة تفضي إلى سؤال واحد كبير: أين يكمن الخلل؟

الإجابة نجدها في نموذج كورتيس نفسه الذي أبدى كل هذا الافتتان بمنتجات الأزتيك من أطباق (طعام) وعمارة وملابس وغير ذلك. فهو وإن اعترف بتلك الإبداعات، لم يعترف بمبدعيها من البشر، ولم يتعامل معهم كذوات فردية إنسانية ينبغي توقيرها في ضوء الجمال الذي أبدعته. فعندما عاد كورتيس إلى إسبانيا بعد سنوات من الفتح أعد عيّنة من كل ما رآه مثيرًا في البلد المفتوح: «جمع عددًا كبيرًا من الطيور المختلفة ونمرين وعيّنات عديدة من العنبر السائل والبلسم المجمّد وأربعة هنود».

التصرف نفسه أبداه كولومبوس الذي قام باصطياد بعض من الهنود من أجل استكمال مجموعته التذكارية. فإلى جانب النباتات والحيوانات كانت هناك ستة رؤوس من الرجال وستة رؤوس من النساء.

إذن، تمّ اختزال الآخر إلى مستوى الشيء. وهنا مكمن الخلل ومبعث كل الآثام التي ارتكبت في حق أصحاب الأرض الجديدة القدامى، وسر الاستباحة والقهر اللذين بلغا حد اللامعقول.

القرابين البشرية، لماذا؟ عند دنو أجله، كتب لاس كاساس في وصيته: «إنني أعتقد أنه بسبب هذه الفعال المارقة والمجرمة والشائنة التي اقترفت بشكل بالغ الحيف والاستبداد والبربرية، فإن الله سوف يصب على إسبانيا غضبه وحنقه، لأنها قد نالت نصيبها من الثروة الممتزجة بالدم والتي جرى اغتصابها عبر كل هذه الخرائب وكل هذه الإبادات».

كان لاس كاساس مختلفًا عن كولومبوس ومختلفًا أيضًا عن كورتيس؛ لقد رأى الأشياء التي يرياها، رأى البشر، الهنود المساكين في اللحظة الأخيرة قبل أن يُبادوا. وحاول عبثًا أن ينقذ ما يمكن انقاذه. كان مختلفًا لأنه أحب هؤلاء الناس وآمن بمزايا هذه الحضارة. لقد هاجر إلى المكسيك وامتلك الأرض والعبيد، وانتهى به الأمر إلى نوع من الزهد الفلسفي إزاء كل ما فعله قومه فحرّر عبيده وهجر أرضه وعاد ليدافع عن هذه الحضارة التي شاهد آثارها في الأرض الجديدة.

كان المبرر الأوروبي لعمليات الإبادة أنهم يحاربون وحوشًا آدمية، يقدمون لآلهتهم قرابين من البشر ويأكلون لحم بعضهم البعض. وأخذ كاساس يناقش هذين الأمرين باتباع أسلوب من التفكير يقربهما من العقل الأوروبي. إن فكرة تقديم القرابين البشرية ليست غائبة تمامًا عن الدين المسيحي، فالرب قد أمر ابراهيم أن يقدم ابنه إسحق قربانًا – حسب المألوف – وتتكرر فكرة القرابين كثيرًا في التوراة.

وبالأسلوب نفسه حاول كاساس أن يجعل قارئه متصالحًا مع فكرة أكل لحوم البشر، وتحدث عن حالات كثيرة قام فيها الإسبان – تحت ضغط الضرورة – بأكل أكباد مواطنيهم في إحدى المرات، وبأكل فخذ آخر في مرة أخرى.

وحتى ولو كان هذان الفعلان مُدانَين، فالأمر يستحق العلاج، ولا يستحق كل هذه الإبادة. ويحاول كاساس أن يقدم تعريفًا جديدًا للشعور الديني عند هذه القبائل. فكل إنسان فيها لديه معرفة حدسية بالرب، وهو يعبد هذا الرب بحسب طاقته باذلًا في ذلك كل ما في وسعه. ويتألف أعظم برهان يمكن للمرء أن يقدمه دليلًا على حبه للرب هو أغلى ما لديه، الحياة البشرية ذاتها. وهكذا فإن تقديم القرابين موجود بقوة القانون الطبيعي. وفي هذا الأمر يمكن أن يكون الأزتيك أرقى من المسيحيين من حيث التدين وهم كذلك بالفعل، فإن الأمم التي قدمت قرابين بشرية قد دلّت بذلك – رغم كونها وثنية ضالة – على فكرتها السامية للألوهية وإجلالها البالغ لها.

وربما كان رد فعل كاساس مبالغًا فيه. ولكن من حسن حظه أن محاكم التفتيش قد تجاهلت هذه الكلمات ولم تتهمه بالهرطقة وتحرقه علنًا كما فعلت مع العديدين. كما أن ملك إسبانيا قد تجاهل آراءه السياسية التي كان يدعو فيها التاج الإسباني للتخلي عن ممتلكاته وأن يعيد الأرض الجديدة لأهلها القدامى،

وأن يسحب جيوشه ويرسل الإنجيل فقط بدلًا منها.

ألف قصة مشابهة: يقول «تودوروف» في معرض حديثه عن أسباب تأليفه هذا الكتاب: «إنني أكتب هذا الكتاب سعيًا إلى التأكيد إلى حد ما ألا ننسى هذه القصة، وألف قصة أخرى مشابهة».

أما القصة فهي قصة الخطيئة في إهمال اكتشاف الآخر، والتي بلغت أوج تراجيديتها في أمثولة تاريخ اكتشاف أميركا وفتحها. وهي قصة تنبئنا بما يمكن أن يحدث إن لم ننجح في اكتشاف الآخر. كما إنها تنبئنا باكتشاف الحيوان في الإنسان «ذلك العنصر الغامض في الروح الذي يبدو أنه لا يعترف بأي سلطة بشرية، لكنه، على الرغم من براءة الفرد الذي يسكنه، يحلم أحلامًا مرعبة ويدمدم بالأفكار الأكثر استحالة على البوح بها».

أما القصص الألف المشابهة، فهي هناك، لم تكف عن الحدوث منذ ذلك الزمن الدامي لعصر الكشوف الجغرافية، لكنها تتناسخ في أشكال لا حصر لها تجمعها روح واحدة سوداء، روح إلغاء الآخر لأجل شراهة الذات. هي هناك، في الأفراد والجماعات وفي الجانب التي لا تحتمل وجود مركز آخر سواها تدور حوله الأفلاك.

«إن من يجهل التاريخ يجازف بتكراره». مقولة أوردها الكاتب (تودوروف) وهو يختتم سفره.

الصينيون سبقوا كولومبوس

هل سيأتي يوم يُعلن فيه، وبشكل ثابت، أن رحالة من الشرق سبقوا كولومبوس إلى اكتشاف العالم الجديد؟

في شتاء ١٩٧٥، ومن بين ظلمات مياه البحر بالقرب من بالوس فيردس (كاليفورنيا)، اكتشف الغواص بوب ميستريل حجرًا ضخمًا مستدير الشكل ومثقوبًا في الوسط. ونقل بوب الحجر الذي يوزن ١٣٨ كلغ إلى مخزن لمعدات الغطس حيث رآه الغواص واين بالدوين فأخبره أنه عثر على حجر مشابه في الموقع نفسه. ثم عمدالإثنان إلىسبر المكان واكتشفا قرابة ٣٥ حجرًا آخر تمّ رفع خمسة منها إلى سطح الماء.

في غضون ذلك تسلم جايمس موريايتي أستاذ

التاريخ وعلم الآثار القديمة في جامعة سان دياغو (كاليفورنيا) صورة للحجر الموجود لدى ميستريل، وكان مهتمًا بأساليب الملاحة القديمة. وبعد خمس سنوات من الأبحاث أصبح موريايتي ومساعده لاري بيرسون على اقتناع بأن هذه الحجارة هي في الغالب مراس من حطام سفينة غارقة منذ نحو ألفي سنة. ولم يعثر على آثار أخرى للسفينة المزعومة، ولكن بالنظر إلى حجم أضخم حجر رفع إلى السطح وبلغ وزنه أكثر من نصف طن قدر موريايتي وبيرسون أن السفينة جاوزت الثلاثين مترًا طولًا وحملت على متنها طاقمًا من ٥٠ بحارًا. وقد تمّ انتشال حجرين آخرين أكثر بعدًا عن الشاطئ ويبدو أنهما كانا يُستعملان كمرساتين خلفيتين. ومن المحتمل أن يكون بحارة السفينة السيئو الحظ واجهوا عاصفة في البحر فألقوا المراسي في صراعهم ضد الريح والأمواج العاتية، ثم جنحت بهم السفينة وانقلبت.

شبه مذهل: من هم هؤلاء المغامرون ومن أين جاؤوا؟ إن نتف المعلومات التي جمعها العلماء تشير إلى أن الموطن المرجّح لهؤلاء البحارة هو الصين. كما يتفق العلماء على أن الرحّالة الاسكندينافيين القدماء وسواهم كالسلتيين والرومان والفينيقيين سبقوا كولومبوس في الوصول إلى ساحل أميركا على المحيط الأطلسي. ويعزّز وجود المراسي في بالوس فيردس الأدلة المتوافرة على عبور البحارة الآسيويين المحيط الهادئ في زمن قديم. ومن الممكن أن تكون الريح والتيارات البحرية دفعت سفنهم إلى ذلك الساحل ثم تبعهم آخرون بقصد التجارة.

يقول ستيفان جت أستاذ الجغرافيا في جامعة كاليفورنيا، وهو مرجع ثقة في المواصلات البحرية في فترة ما قبل كولومبوس: «يبدو أن منطقة جنوب شرق آسيا كانت الموطن الذي ازدهرت فيه صناعة السفن. وقد بقيت سبّاقة للغرب في تلك الصناعة حتى العصر الحديث». ولكن هناك علماء آخرون يسقطون من الاعتبار وجود مثل هذه المواصلات عبر المحيط الهادئ. غير أن جت يرى أن هؤلاء يغالون في تقدير الصعوبات التي كان البحارة يواجهونها آنذاك. فالسفر بحرًا كان أكثر سهولة من السفر برًا.

والحقيقية أن الدلائل على عبور المحيط الهادئ في الأزمنة القديمة هي نتف معلومات متراكمة ليس أي منها نهائيًا في ذاته. وثمة إشارات تختزنها الأساطير الصينية القديمة حول رحلات إلى أراض بعيدة، إضافة إلى تقارير وضعتها بعثات إسبانية قديمة عن سفن غريبة شرقية الملامح وإلى أدوات ذات طابع آسيوي تمّ اكتشافها في مواقع عدة بين كولومبيا البريطانية والاكوادور. والمدهش في الأمر أن هناك شبهًا ثقافيًا مذهلًا بين الحضارة الآسيوية والحضارة التي قامت في أجزاء من المكسيك وأميركا الوسطى.

ويقول أدوين دوران الاختصاصي بالسفن القديمة: «لا وجود لبراهين قاطعة مستقاة من مواقع الآثار المعتمدة. لكنه يستدرك «إن إمكان وجود مواصلات عبر المحيط الهادئ في فترة ما قبل كولومبوس هو احتمال قوي». وهناك فعلًا مئات الأدلة والبراهين في هذا الاتجاه عبر فترة زمنية تمتد بضعة آلاف من السنين. وانه بربط العناصر المتباينة بعضها إلى بعض يمكن الوصول إلى نتيجة مقبولة.

وقد أثبت اكتشاف سفينة من القرن الثالث عشر قرب كوانجو في الصين أن البحارة الصينيين كانوا طوّروا أدوات وتقنيات لم تعرفها السفن الأوروبية حتى منتصف القرن الخامس عشر. وتبيّن دراسات الجغرافيين الصينيين القدماء انهم كانوا على معرفة بالبحار البعيدة. كما ورد ذكر الملاحة من خلال الرسوم والخرائط المعتمدة على النجوم في نصوص صينية يرجع تاريخها إلى القرن الثاني قبل الميلاد. ومن المؤكد أن الصينيين استخدموا الإبر الممغنطة (البوصلة) لمعرفة الاتجاهات بعد العام ٨٥٠ للميلاد.

مملكة النساء: بالنظر إلى هذه المعطيات تبدو الرحلة من الصين إلى أميركا الشمالية ممكنة. وفي وسع الملاح المبحر في محاذاة جزر الكوريل وجزر إليوشان إلى ساحل أميركا الغربي أن يبقى في نطاق ١٦٠ كلم من اليابسة. والغالب أن مثل هذا الملاح ستتقاذفه سلسلة من التيارات المائية الممتدة على طول سواحل آسيا والكوريل وإليوشان التي تندفع إلى أميركا الشمالية حتى تبلغ جنوب المكسيك ثم تنحرف نحو جزر هاواي في اتجاه آسيا. تضاف إلى ذلك الرياح الموسمية التي قد تدفع البحارة المغامرين إلى تبديل اتجاههم فتجذبهم التيارات المائية.

وثمة إشارات أخرى في الأساطير الصينية. والأسطورة البارزة والمثيرة للجدل ورد ذكرها في تاريخ سلالة ليانغ الصينية وتروي قصة الراهب هاكسيان الذي جاء إلى الصين عام ٤٩٩ م. وهو أخبر عن أرض سمّاها «فوسانغ» وتبعد حوالي ٢١ ألف كلم شرق الصين. ولما دعي هاكسيان إلى المثول بين يدي أمبراطور الصين في ذلك الزمان سأله أحد أمراء الإقطاع ويدعى يوكي عن تلك الأرض، وتلقف الإقطاعي قصة الراهب ونسجها في خياله.

ومما ذكره هاكسيان عن شعب فوسانغ ما يأتي: «وعندهم عدد كبير من أشجار الفوسانغ، ومنها جاء إسم البلاد. وتشبه أوراق الفوسانغ في مراحل نموها المبكرة براعم شجر الخيزران وثمرها يؤكل وهو شبيه بالإجاص». كما وصف هاكسيان عملية تدجين الغزلان والأبقار في تلك الأرض. ثم تعرف الراهب على حضارة أخرى ذكر يوكي أنها تبعد ٥٥٠ كلم شرق فوسانغ وتدعى «مملكة النساء».

وفي السنوات الأخيرة حاولت المؤلفة الأميركية هنرييت ميرتز أن تقتفي السبيل الذي سلكه هاكسيان ابتداء من جنوب الصين. وهي تقول: «من المحتمل أن يكون الراهب قطع مسافة ٢١ ألف كلم ليصل إلى جنوب كاليفورنيا». وهي تلحظ أوجه الشبه بين حضارة فوسانغ والمجتمعات المتقدمة في المكسيك في القرن الخامس مفترضة أن شجر الفوسانغ ليس سوى نبات الذرة المعروف. وترى ميرتز أن مملكة النساء تمثل مجتمعًا أموميًا تحدّر منه الهنود في جنوب غرب الولايات المتحدة الأميركية.

وما يجعل الأمر أكثر ألغازًا ما يذكره المؤرخ موريس هولمز عن وثائق إسبانية تحوي وصفًا لسفن شرقية راسية في جزر تريس مارياس قبالة الساحل الغربي للمكسيك وذلك عام ١٥٧٦ م. كما ان أحد كشافة مدينة كورونادو (كاليفورنيا) غامر بعبور المحيط الهادئ إلى ذلك الساحل للتأكد من التقارير الهندية التي تتحدث عن «بيوت على البحر».

أحجية عجيبة: ما هي الأدلة المتوافرة في العالم الجديد عن التأثير الآسيوي؟

– في بداية الستينات عثر عالما الآثار كليفورد إيفانز وبتي ميغرز من مؤسسة «سيميثسونيان» للأبحاث ومعهما هاوي الآثار اميليو إستراد على أجزاء من آنية فخارية في فالديفيا في الاكوادور يرجع تاريخها إلى الألف الرابع ق.م. وهي تشبه إلى حد بعيد تصاميم وجدت في جزيرة كيوشو اليابانية من العصر نفسه. ويعود تاريخ التصاميم اليابانية إلى ١٠ آلاف سنة ق.م. أما آنية فالديفيا فهي من أقدم ما اكتشف في العالم الجديد.

– عثر ريتشارد دافرتي أستاذ الانتروبولوجيا (علم الإنسان) في جامعة واشنطن على أزاميل ومدى من فولاذ كربوني في أوزيتي (قرية هندية على ساحل المحيط الهادئ شمال غرب أميركا طمرها الزحف الطيني قبل نحو ٤٠٠ سنة). ويقول دافرتي أن النسبة العالية للكربون في تلك الأدوات المعدنية تبدو متناسبة مع تركيبة المعادن المطروقة في اليابان في الحقبة نفسها.

– الأكثر إثارة للعجب بين التشابهات الغريبة طرق صنع الورق ودباغة الثياب التي اتبعها سكان جنوب شرق آسيا وسكان أميركا الوسطى. ففي هاتين المنطقتين كانت الأساليب والوسائل المتبعة جزءًا من التقليد نفسه مع توافر بدائل من الأمور المستحدثة. أما المطارق الحجرية المستعملة في عملية دباغة الألبسة في جنوب أميركا الوسطى قرابة العام ١٥٠٠ ق.م. فتشبه تلك المستخدمة في تايوان منذ العام ٢٤٠٠ ق.م.

– تلقي دراسة النباتات مزيدًا من الضوء. فقد انتشرت زراعة البطاطا الحلوة من أميركا الجنوبية إلى بولينيزيا (أوقيانيا) في فترة ما قبل كولومبوس. كما ان الفستق الأميركي وجد مزروعًا في أقاليم جيا نقسو وزيجيانغ في الصين بين ٣٣٠٠ و ٢٨٠٠ ق.م. ومن المرجح أن تكون نقلت إلى الصين في مرحلة سابقة.

إن معظم العلماء لا يشكّون في قدوم أناس من الصين في فترة ما قبل كولومبوس، غير ان السؤال الأهم هو ما إذا كانت لهذه الرحلات آثار ثقافية. لننظر إلى حضارة «أولمك» في المكسيك وهي أولى الحضارات العريقة في أميركا التي تركت بصماتها على الثقافات التي جاءت بعدها في أميركا الوسطى. إن حضارة الأولمك المتميزة برسوم التنين وبمهارتها المفاجئة في معالجة حجار اليشب الكريمة قرابة العام ١١٠٠ ق.م. وبمآثرها في البناء وتخطيط المدن، تشبه إلى حد بعيد حضارة شانغ الصينية التي ظهرت في العصر البرونزي، أي في القرن الثامن عشر

قبل الميلاد. وفي الوقت الذي برزت مهارة الأولمك الفنية كانت سلالة زو الصينية أطاحت سلالة شانغ الحاكمة، وربما أدّى ذلك إلى هجرة المتعلمين والحرفيين إلى العالم الجديد.

لدى مباشرة موريايتي وبيرسون دراسة موقع السفينة الغارقة أرسلا عيّنات من الحجار والصخور إلى علماء آخرين لتقويمها. وقال المؤرخ فرانك فروست، وهو من المشككين في هذا المجال، أن أجهزة الرسو من سلاسل وحجار وغيرها جاءت من السفن التي بناها الصينيون القادمون للعمل في المناجم والسكك الحديد في القرن التاسع عشر. وما لبث هؤلاء أن انكفأوا إلى كسب عيشهم من صيد السمك. غير ان الصور الفوتوغرافية النادرة لتلك السفن تبين أن أدوات الرسو هي من حديد وليست حجرية، كما ان العديد من العلماء الصينيين يعتبرون هذه الصخور مؤشرًا جيدًا للرحلات التي قام بها الصينيون القدماء.

إنها، للوهلة الأولى، بضعة صخور مثقوبة. لكنها في الحقيقة اكتشاف ذو مضامين بعيدة الغور. وفي المستقبل، عندما يتم تجميع الأجزاء المتفرقة لهذه الأحجية الغريبة، سوف تتشكل لدينا ملامح الصورة الشاملة.

سيبقى لكولومبوس ذكره المضيء في تاريخ العالم الجديد. لكن الفضل في اكتشافاته – في الأقل اكتشاف السواحل الغربية لأميركا – قد يُعزى إلى أولئك الناجين من الغرق من بحّارة ومغامرين أتوا من الشرق الأقصى.

أنتيغوا وبربودا

(للخريطة، راجع «الأنتيل، جزر» في هذا الجزء).

الموقع والمساحة: ثلاث جزر من جزر بحر الأنتيل (الكاريبي)، تبلغ مساحتها ٤٤٢ كلم^{2}: أنتيغوا، ٢٨٠ كلم^{2}؛ بربرودا (على بعد ٤٠ كلم من أنتيغوا) ١٦١ كلم^{2} ويسكنها حوالي ١٥٠٠ نسمة، وكانت في ما قبل من ممتلكات عائلة كودرينغتون؛ وجزيرة ريدوندا (على بعد ٨٤ كلم) كلم^{2} واحد، غير مأهولة. أعلى قمة في الجزر هي قمة بوغي التي ترتفع ٤٠٣ أمتار عن سطح البحر. مناخها معتدل، ومتوسط درجة الحرارة السنوي ٢٦,٧ درجة مئوية.

العاصمة: سانت جونز، شيّدت حول خليج في جزيرة أنتيغوا، وعدد سكانها حوالي ٣٥ ألف نسمة.

السكان: حوالي ٧٥ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٤)، فتكون الكثافة السكانية حوالي ١٤٦ نسمة في الكلم^{2} الواحد. يتحدرون بأغلبهم، من السود الأفريقيين الذين استقدموا للعمل، كعبيد، في هذه الجزر. والأقلية من أصل إنكليزي، أو برتغالي، أو لبناني أو مختلط.

اللغة: ٩٥٪ من السكان يتكلمون الإنكليزية، و٥٪ الإنكليزية والفرنسية.

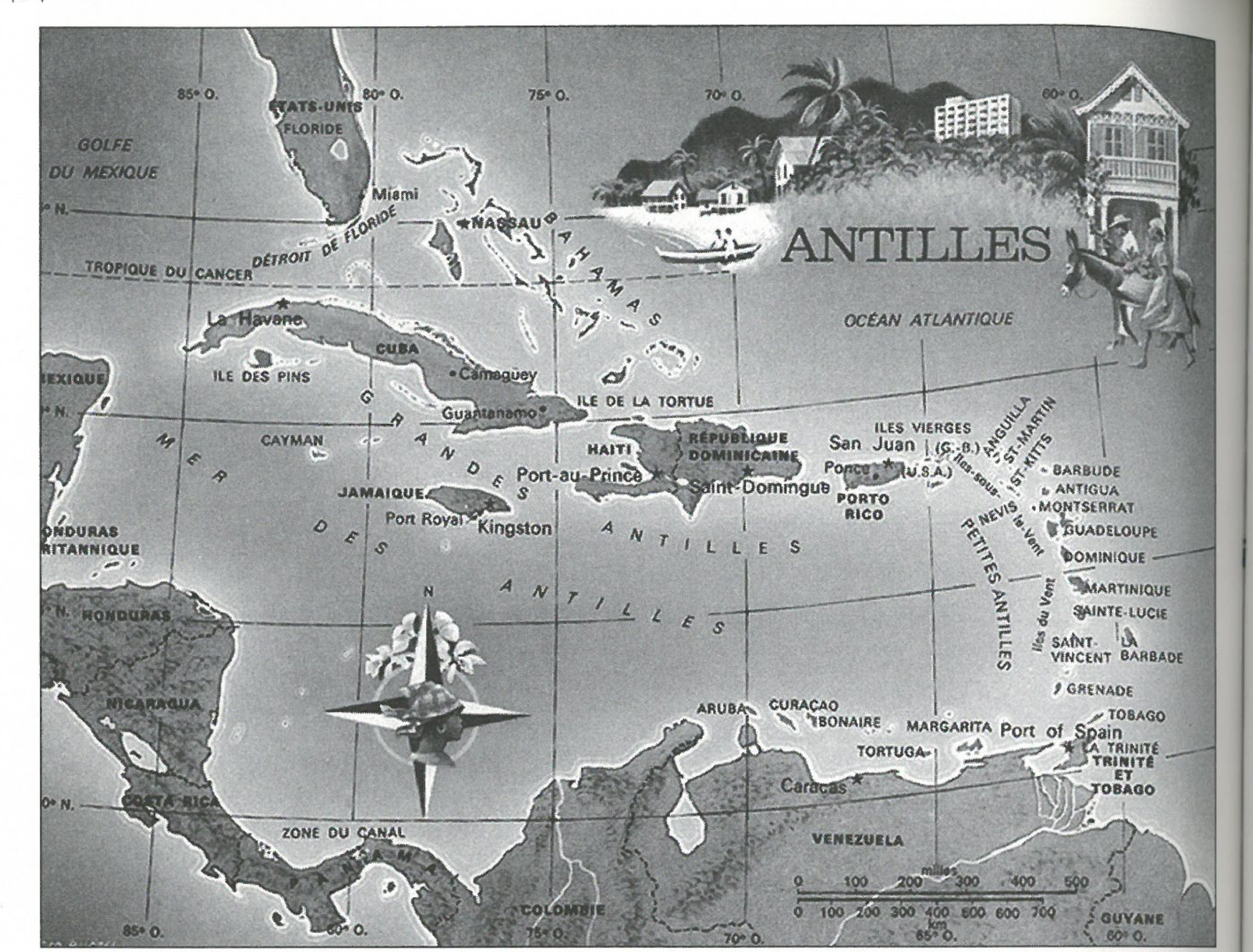
الديانة: الأنغليكانية.

الحكم: ملكية برلمانية. عضو في الكومنولث. الدستور المعمول به صادر في أول تشرين الثاني ١٩٨١. رئيس الدولة: الملكة اليزابت الثانية. الحاكم العام: السير ويلفرد إيبينيزر جاكوبز منذ أول تشرين الثاني ١٩٨١. رئيس الوزراء كورنوال بيرد (مولود ٧ كانون الأول ١٩١٠) منذ ١٨ شباط ١٩٧٦. مجلس الشيوخ: ١٧ عضوًا معينين؛ مجلس النواب: ١٧ عضوًا منتخبين كل خمسة أعوام. آخر انتخابات جرت في ٩ آذار ١٩٨٩ وأسفرت عن فوز «حزب العمال الأنتيغوي» ب ١٥ مقعدًا، وهو الحزب الذي يتزعمه رئيس الوزراء.

الاقتصاد: بسبب قلة الأمطار، أنشئت مصانع لتحلية مياه البحر. تشكل السياحة المورد الاقتصادي الأساسي: حوالي ١٨٠ ألف سائح بالطائرة و ٢٠٠ ألف بالرحلات البحرية في العام ١٩٩٠. وقبل السياحة كانت زراعة قصب السكر هي الأساس الاقتصادي. وتنتج البلاد القطن والخضار، وتعتني بتربية الماشية، وصيد الأسماك. وتعمل الحكومة، منذ نحو عقد من الزمن، على تشجيع الصناعات الخفيفة.

نبذة تاريخية: أول الذين سكنوا الجزيرتين كانوا من الهنود (المدعوين: أراواك) القادمين من فنزويلا. ووصل المستعمرون الانكليز إلى الجزيرتين، عام ١٦٣٢، قادمين من سانت كريستوفر (التي أصبحت تدعى سان كيتز منذ ذاك الوقت)، وزرعوا فيها التبغ وقصب السكر.

وفي القرن السابع عشر، خضعت البلاد مؤقتًا للسلطات الفرنسية. وبعد أن استعادها الانكليز، أقام الجنرال الانكليزي، هوراتيو نلسن، مواقعه العسكرية في منطقة هاربور الانكليزية التي شيّدت، عام ١٧٦٤، في وسط الساحل الجنوبي من جزيرة أنتيغوا. وفي عام ١٩٦٧، أصبحت البلاد عضوًا، يتمتع بالحكم الذاتي، ضمن «رابطة دول الأنتيل»، مع بقاء بريطانيا مسؤولة عن الدفاع والخارجية. نالت البلاد استقلالها الكامل، وأعلن هذا الاستقلال في أول تشرين الثاني ١٩٨١، وأصبحت الدولة الـ ١٥٧ في هيئة الأمم المتحدة.



الأنتيل، جزر

نظرة عامة: جزر تشكل رؤوس سلسلة جبال مغمورة بمياه البحر. ولهذا الأرخبيل شكل قوس يمتد من فلوريدا حتى فنزيلا، ويكوّن حدود بحر الأنتيل (أو الكاريبي) حتى يكاد يكون هذا البحر بحرًا داخليًا.

وجزر الأنتيل (وتدعى أحيانًا الجزر الهندية الغربية) تقسم إلى مجموعتين: الجزر الكبرى، والجزر الصغرى. وتقع الجزر الكبرى في الشمال، وتتكّون من أربع جزر رئيسية، هي: جامايكا، كوبا، هايتي (أو هيسبانيولا)، جزيرة مقسمة بين دولة هايتي وجمهورية الدومينيكان) وبورتوريكو. أما الجزر الصغرى، فتقفل بحر الأنتيل من جهة الشرق، وتتكّون من عدد كبير من الجزر الصغرى.

ولهذه الجزر أرض خصبة للغاية. وقد أطلق عليها في القرنين السابع عشر والثامن عشر اسم «جزر السكر» لوفرة إنتاجها من هذه السلعة، واستفادة الدول الأوروبية الاستعمارية منها.

إن أغلب سكان جزر الأنتيل من الأصل الافريقي الذي استقدمه المستعمرون الأوروبيون للعمل في الزراعات. ومع مرور الزمن اختلط العنصران الأبيض والأسود وشكلا عنصرًا خلاسيًا. وفي أواسط القرن التاسع عشر، إنضم إلى السكان عدد من الهنود الذين نزلوا خاصة في جزيرة ترينيته (جزيرة تخلت عنها إسبانيا لإنكلترا عام ١٨٠٢). وذلك على أثر صدور القانون البريطاني الذي ألغى العبودية في الامبراطورية البريطانية عام ١٨٣٣، فبات من الضروري استقدام اليد العاملة من غير السود على أثر إلغاء عبودية السود.

واليوم، يعيش أغلب الانتيليين، سواء أكانوا من السود أو البيض أو الخلاسيين، في بلدان مستقلة ومتحررة من الوصاية الاستعمارية، كوبا، هايتي، الدومينيكان، جامايكا، ترينيتي وتوباغو، بارباد، غرانادا، الدومينيك، سانت لويس، سان فانسن جميعها دول مستقلة، الدول الثلاث الأولى نالت استقلالها في القرن التاسع عشر، والأخرى حديثًا، وكان آخرها (١٩٨٠) أنتيغوا وبربود، وسان كيتس نفيس.

الاكتشاف: اكتشف كريستوف كولومبوس جزر الأنتيل عام ١٤٩٢. نزل أولًا في سان سالفادور الواقعة في جزر الباهاما، ثم زار كوبا وهيسبانيولا (هايتي). وقد كان كولومبوس يود الوصول إلى الشرق، ولكنه اتجه غربًا حاملًا رسائل إلى خان الصين الأكبر. وإذا كانت أفكاره صحيحة منذ بدء رحلته (الشكل الكروي للأرض) إلّا ان حساباته كانت خاطئة. فاعتقد أن كوبا التي وصلها كانت تشكل جزءًا من الصين.

استقبل سكان الجزر كريستوف كولومبوس بحرارة. فقد جاء في تقرير رفعه إلى الملك فرديناند أراغون والملكة إيزابيل دوكاستيل: «إنهم محبون جيدًا، وعلى غاية من الطيبة والدعة حتى انني لا أتردد من أن أقسم أمام جلالتكم أنه لا توجد في العالم جماعة أفضل منهم. إنهم يحبون جيرانهم كأنفسهم، وروابطهم مع الغير روابط صداقة، وتعلو ثغورهم ابتسامة دائمة». هؤلاء هم الهنود «الأرواك» (Arawaks) الذين لم يبقَ منهم سوى عدد قليل في بورتوريكو.

ولكن، أثناء رحلته الثانية التي استهدفت جزر الأنتيل الصغرى، صادف كولومبوس شعبًا آخر. إنه الشعب الكاريبي الذي يشابه الأرواك في كثير من العادات والتقاليد، ولكنه يختلف عنه بنزعته العدوانية المحاربة. يعود الكاريبيون بأصلهم إلى أميركا الجنوبية، وقد ساروا صعودًا متنقلين من جزيرة إلى أخرى بعد أن يقتلوا رجال قبائلها ويتركوا نساءها لاستخدامهن كعبيد. وقد قال عنهم كولومبوس أنهم من أكلة اللحوم البشرية (Cannibale). وقد أصلى الكاريبيون الأوروبيين حربًا مستعرة لم تهدأ نارها إلّا في القرن الثامن عشر عندما قضي بشكل شبه نهائي على الكاريبيين. وهناك اليوم عدد من الذين يعودون بأصولهم إلى الشعب الكاريبي يعيشون سلميًا في جزيرة الدومينيك.

ذهب وقرصنة: كان الذهب والفضة على رأس اهتمامات الإسبان (بالإضافة إلى نشر الدين وإحراز التوسع الاستعماري) الذين كانوا

يجبرون الهنود الأرواك في جزر الأنتيل الكبرى على التنقيب في الأرض، ولكن دون جدوى. وكان الأرواك، أحيانًا كثيرة، يرفضون العمل، فيساقون إلى المقصلة، وأحيانًا أخرى، يفضلون الانتحار، حتى أبيدوا بكاملهم تقريبًا بعد سنوات من دخول الاسبان.

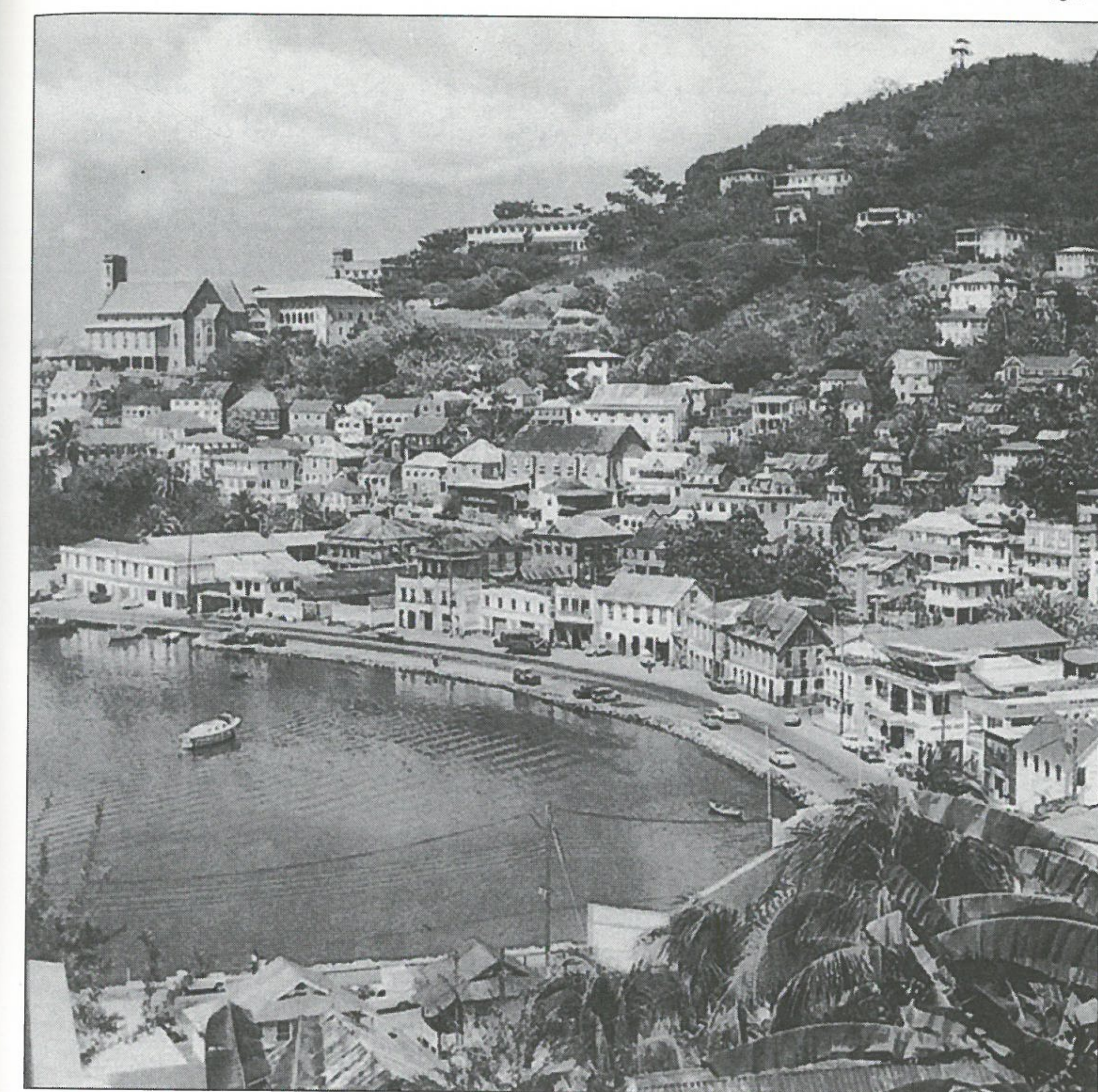
في القرن السادس عشر، بلغت الامبراطورية الاسبانية أوج عظمتها (بعد أن بدأت باستثمار الذهب في أميركا الوسطى والجنوبية)، وبدأت الدول الأوروبية تنافسها في العالم الجديد. فشجعت أعمال القرصنة البحرية الموجهة ضد السفن الإسبانية. واشهر هؤلاء القراصنة كان الانكليزي فرنسيس دريك الذي كسب دعم الحكومة البريطانية حتى خلعت عليه الملكة اليزابت لقب فارس. ومع بداية القرن المذكور (السادس عشر)، كانت الدول الأوروبية تعتبر أن معاهدات السلام المعقودة بينها لا تسري أحكامها فيما وراء المياه الإقليمية الأوروبية، وذلك ليتسنى للأقوى أن يبلغ مراميه الاستعمارية.

أوروبيون: وحتى هذا القرن، كان الهولنديون ألد أعداء الإسبان في تلك المنطقة، ومع بداية تراجع الهولنديين، برزت مطامع أنكلترا وفرنسا في بعض جزر الأنتيل. فأدركت إسبانيا انها لا تستطيع التمسك بكل ممتلكاتها هناك، فأبقت على كوبا، وبورتور ريكو وهيسبانيولا (هايتي)، وتنازلت لإنكلترا عن جامايكا (١٦٧٠)، وكذلك تراجعت عن جزر الأنتيل الصغرى أمام تنافس فرنسا وإنكلترا على هذه الجزر.

وقد اهتمت الدولتان، بخلاف إسبانيا، بزراعة قصب السكر، خاصة وإن حاجة الأوروبيين للسكر أصبحت على غاية من الإلحاح والأهمية، منذ القرن السابع عشر. وفي القرن الثامن عشر، اعتاد الأوروبيون على إطلاق تسمية كريول (Créole) على الأوروبي الذي يولد في تلك الجزر. وللدلالة على الثراء الذي كانت تسببه زراعة قصب السكر، كان يقال «ثري كالكريول» وبعد حرب السنوات السبع (١٧٦٣) ترددت إنكلترا طويلًا قبل أن تتخلى لفرنسا عن الغوادلوب وتحتفظ بكندا، مما يدل على الأهمية الإقتصادية الكبرى التي كانت لجزر الأنتيل في تلك الأثناء.

مبادئ: في أواخر القرن الثامن عشر، بدأ التململ يتفاقم بين صفوف السود في جزر الأنتيل، تغذيه آراء المستنيرين من الذين أتيح لهم أن يتلقوا دراستهم في العواصم الأوروبية، ويتأثروا بأفكار الثورة الفرنسية. وبعد أن ألغت الثورة الفرنسية تجارة العبيد في المستعمرات الفرنسية، لقيت معارضة شديدة من الملاك الكبار، فرد روبسبير عليهم بقوله المأثور: «لتمت المستعمرات، ولتبقى المبادئ».

ولكن هذه المبادئ لم توضع موضع التنفيذ في المستعمرة الفرنسية «سان دومنيك» (هايتي) عندما انفجرت فيها ثورة العبيد السود عام ١٧٩١. فقمعت هذه الثورة بشدة، إلّا أنها استمرت حتى عام ١٨٠٤. عندها أصبحت هايتي أول دولة مستقلة من جزر الأنتيل. وفي الغوادلوب، أعاد نابوليون بونابرت نظام العبودية، إلّا أن حاكمها العسكري، وقد كان رجلًا مستنيرًا وثوريًا، أصر على إلغائه وتوصل إلى ذلك بعد معارك عديدة. ولم تلغ العبودية نهائيًا في جزر الأنتيل الفرنسية إلّا في عام ١٨٤٨. أما في المستعمرات البريطانية فقد



مدينة صغيرة تمثل نموذجًا لسائر مدن بحر الأنتيل.

تمّ إلغاؤها بدءًا من عام ١٨٣٨ بعد سلسلة من الحملات وعدد من القوانين التي تخطرها.

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عرفت جزر الأنتيل الفرنسية والبريطانية فترة طويلة من الركود الاقتصادي، من أسبابه الرئيسية، عودة الملاكين الكبار إلى أوطانهم الأوروبية بعد إلغاء العبودية، تاركين وراءهم شعوبًا بدأت تتطلع إلى الاستقلال والحرية. إلّا أن طريق الاستقلال كانت طويلة وشائكة، ولم يبزغ فجره إلّا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما باشرت الدولتان تصفية مستعمراتهما في المنطقة. ففي عام ١٩٤٦، أصبحت المارتينيك وغوادلوب من المناطق الفرنسية ما وراء البحار، ويتمتع سكانهما، اليوم، بحقوق الفرنسيين أنفسهم، بما فيها حق انتخاب النواب في الجمعية الوطنية. وحصلت

المستعمرات البريطانية على استقلالها الداخلي. أما جامايكا، وترينيتي وتوباغو فقد نالتا استقلالهما عام ١٩٢٦، وبارباد عام ١٩٦٦، وغرانادا، والدومينيك، وسان فانس، وسانت لويس، خلال السبعينات.

الأنتيل الاسبانية والولايات المتحدة: وجاء تاريخ جزر الأنتيل الإسبانية مغايرًا لتاريخ جزر الأنتيل الفرنسية والبريطانية. ففي عام ١٨٠٢، تخلت اسبانيا عن ترينيتي لبريطانيا، وقد فقدت هذه الجزيرة، بعد سنوات قليلة، ميزتها الاسبانية، في حين أن المستعمرات الإسبانية الثلاث الأخرى (سان دومنغ، بورتوريكو وكوبا) حافظت على اللغة الإسبانية. أما جمهورية الدومينيكان التي أعلنت استقلالها عام ١٨٢١، عادت مرة جديدة تحت الوصاية الإسبانية قبل أن تحصل على استقلالها النهائي عام ١٨٥٦. وعقب الحرب الأمريكية الإسبانية، (١٨٩٨) خسرت إسبانيا كوبا وبورتوريكو. فنالت الأولى استقلالها، وانتقلت الثانية إلى الولايات المتحدة.

وفي القرن العشرين، ارتبط مصير المستعمرات الإسبانية السابقة في المنطقة، إلى حد كبير، بسياسة الولايات المتحدة. فعرفت بورتوريكو حكومة ديمقراطية، وازدهارًا إقتصاديًا واسعًا وسريعًا (أعلى دخل للفرد بين مجموع جزر الأنتيل). أما في كوبا، فقد أوجدت الاستثمارات الأميركية وضعًا حادًا في الفروقات المعيشية، وجعلت أغلبية السكان يقبعون في فقر مدقع. وفي مناسبات عدة، تدخلت الولايات المتحدة عسكريًا في جزر الأنتيل. وبلغ الشعور المعادي للأميركيين في كوبا حدًا جعل فيدل كاسترو يقطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة (١٩٦٠) ويفرض نظامًا شيوعيًا على الجزيرة. وفي عام ١٩٦٥، أنزل الأميركيون فرقًا من جيشهم في جمهورية الدومينيكان لمنع هذا البلد من التمثل بكوبا والانتقال إلى حضن الشيوعية. كما أن جزيرة غرانادا عاشت في ١٩٨٣ خطر هجوم أميركي عليها. وقد حذر موريس بيشوب، رئيس وزرائها، في ٢٤ آذار ١٩٨٣، من أن «خطر هجوم أميركي على غرانادا هو حقيقي ووشيك». وأوضح أن الغرب يعتبر الجزيرة موالية لكوبا، وإن إجهزة الاستخبارات فيها كشفت وقائع مهمة تتعلق بخطة اجتياح منطلقها بلد مجاور، وكان الرئيس الأميركي، ريغان، ذكر غرانادا في معرض كشف وثائق مصورة عن منشآت عسكرية سوفياتية في أميركا الوسطى والبحر الكاريبي (الأنتيل). كل ذلك مهّد لخلع بيشوب، ثم انزال المارينز الأميركيين في غرانادا في ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٣.

كاريكوم Caricom: أو «السوق الاقتصادية لبلدان الكاريبي»، منظمة إقليمية أنشئت في ٤ تموز ١٩٧٣. وتضم هذه السوق ١٢ دولة ناطقة بالانكليزية من دول الأنتيل (البحر الكاريبي)، وهي: جامايكا، ترينيداد، توباغو، غويانا، بربادوس، بيليز، الدومينيك، غرانادا، سان فنسان، سانت لوسي، انتيغوا وبربودا، سان كيتس–نفيس، ومونسيرا. والكاريكوم، التي حلّت مكان الكاربفتا أي رابطة التبادل الحر في الكاريبي التي كانت قد أنشئت في ١٩٦٨، تسعى وراء تحقيق أهداف طموحة: تحقيق الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال التنسيق واستثمار الثروات استثمارًا مشتركًا والتعاون في ميادين النقل

والتربية والصحة، وأخيرًا التنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

لكن أحداث غرانادا (١٩٨٣) جاءت لتوجه ضربة قاسية إلى تماسك هذه المنظمة ومصداقيتها. فالولايات المتحدة التي تدخلت عسكريًا في غرانادا جرّت معها ست دول أعضاء في الكاريكوم هي: جامايكا وبربادوس والدومينيك وسان فانسان وأنتيغوا وسانت لوسي، فبادرت هذه الدول الست إلى توجيه دعوة إلى الولايات المتحدة للتدخل عسكريًا في غرانادا، ثم شاركت، رمزيًا، في غزو الجزيرة عسكريًا.

الأنتيل الهولندية، جزر

(للخريطة، راجع الأنتيل، جزر» في هذا الجزء).

الاسم: جزر الأنتيل الهولندية (لا تزال تحت الاستعمار الهولندي وتتمتع بنوع من الحكم الداخلي، وكان من المفترض أن تُمنح استقلالها الكامل في عام ١٩٨٠) هي مجموعتان: مجموعة جزر ليوارد (Leeward، أي «جزر تحت الريح»)، ومجموعة جزر ويندوارد (Windward، أي «جزر الريح»).

الموقع: في البحر الكاريبي إلى الشمال الشرقي من أميركا الجنوبية. وتتألف جزر الأنتيل الهولندية من مجموعتين تبعد عن بعضهما حوالي ٨٠٠ كلم. تقع المجموعة الرئيسية في الجهة الشمالية الشرقية من فنزويلا وتعرف بجزر ليوارد، وتتألف من جزيرتي بونير وكوراكاو (ثمة جزيرة ثالثة كانت تابعة لها أيضًا هي جزيرة أروبا التي أعلنت انفصالها في أول كانون الثاني ١٩٨٦). والمجموعة الثانية، جزر بركانية صغيرة، تقع إلى الشمال من فنزويلا، وهي سان يوستاشياس، وسابا، وسان مارتان (يتبع النصف الشمالي من هذه الجزيرة لمستعمرة غواديلوب الفرنسية)، وتعرف هذه الجزر، جزر المجموعة الثانية، بجزر ويندوارد. مناخ جزر الانتيل الهولندية استوائي. أعلى قمة فيها قمة كوراساو، ٣٧٢ م.

المساحة: ٨٠٠ كلم^2.

السكان: حوالي ١٩٠ ألف نسمة. فتكون الكثافة، حوالي ٢٥٠ نسمة / كلم.^{2} يتألفون من حوالي ٤٢ عنصرًا إثنيًا أخصها العناصر الزنجية والهندية والأوروبية والصينية.

العاصمة: ويلمستاد في جزيرة كوراكاو. وبعدها بالأهمية تأتي مدينة أورانجستاد.

اللغات: الهولندية هي اللغة الرسمية. أما اللغة السائدة في جزر ليوارد فهي لغة بابيامنتو (Papiamento)، وهي مزيج من اللغات الهولندية والاسبانية والبرتغالية والانكليزية والافريقية. أما في جزر ويندوارد فاللغة السائدة هي الانكليزية وتليها الاسبانية.

الديانة: كاثوليك ٨٥٪ ويسكنون جزر ليوارد وجزيرة سابا، بروتستانت ٥٪ ويسكنون جزيرة سان يوستاشياس وسان مارتان.

الحكم: تتمتع جزر الأنتيل الهولندية باستقلال ذاتي (إدارة الشؤون الداخلية) منذ ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤، والدستور المعمول به صادر في العام ١٩٥٥، والرئيس الأعلى للدولة هو الملك الهولندي (الملكة بياتريكس)، وحاكم الجزر يمثل ملكة هولندا ويُعين لمدة ستة أعوام وهو حاليًا، جيم م. صالح. رئيسة الوزراء هي ماريا ف. ليبيريا-بيترز، منذ أيار ١٩٨٨. يتألف البرلمان من ٢٢ عضوًا منتخبين

لمدة اربعة أعوام. جرى تعديل على علم جزر الانتيل الهولندية في العام ١٩٩١، إذ حذفت منه نجمة فأصبح يحمل خمس نجوم بدلًا من ست (حمل ست نجوم من ١٩٥٩ إلى ١٩٨٦)، وذلك بسبب انفصال جزيرة أروبا في أول كانون الثاني ١٩٨٦.

الاقتصاد: ليس للزراعة أهمية كبيرة في جزر الأنتيل الهولندية، لكن الحكومة تعمل على تطوير المزارع وتربية المواشي والاكثار من البساتين على أنواعها. وأهم المنتجات الزراعية الصبر والسرغوم والجوز والفاصوليا والخضار الطازجة والفواكه الاستوائية. أما الصناعة فتؤمن ٤٠٪ من الدخل القومي، وأهم الصناعات تكرير النفط، وأصبحت جزيرة كوراكاو رائدة في هذه الصناعة بعد تطور صناعة النفط الفنزويلية، وأكبر الشركات النفطية العاملة في كوراكاو هي شركة «شل». وتؤمن صناعة النفط ٩٥٪ من قيمة صادرات جزر الانتيل الهولندية. وإضافة إلى الصناعة النفطية، شجعت الحكومة على بناء وتشغيل مصانع للادوات الالكترونية، كما أنشئ في كوراكاو واحد من أكبر أحواض السفن في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وفي كوراكاو خط لنقل النفط بواسطة السفن، وخط آخر في جزيرة بونير. بين الأعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٦، عاشت الجزر أزمة اقتصادية (بسبب كارثة نفطية) فوصلت نسبة البطالة إلى ٢٠٪ خاصة في كوراكاو. وفي أواخر ١٩٧٦ بدأت الصناعة النفطية تستعيد نشاطها، كما شهدت صناعة بناء السفن ازدهارًا نسبيًا، كذلك السياحة التي بدأت تزدهر بصورة مطردة فوصل عدد السوّاح (عام ١٩١٩) إلى ٧٦٦ ألفًا بالطائرة و ٦٧١ ألفًا بالرحلات البحرية.

نبذة تاريخية: كانت جزر الأنتيل الهولندية خاضعة للاستعمار الأسباني منذ أواخر القرن الخامس عشر حتى الربع الأول من القرن السابع عشر حين بدأت مجموعات من القراصنة الهولنديين تهاجم السفن الاسبانية وتنجح في النزول إلى هذه الجزر والاقامة فيها. ثم ما لبث هؤلاء القراصنة أن أحكموا سيطرتهم (في ١٦٣٤) على كل المنطقة والحقوها بالتاج الهولندي.

برزت الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر بعد شق قناة بناما في بداية القرن العشرين، ثم اكتشاف النفط بالقرب من الشواطئ الفنزويلية المتاخمة لها.

في عام ١٩٥٤، أصدرت الحكومة الهولندية مرسومًا منحت بموجبه الجزر الأنتيلية الهولندية حكمًا ذاتيًا داخليًا. وجاء هذا المرسوم في سياق تصاعد المطالب الوطنية الاستقلالية التي وصلت، في عام ١٩٦٩، إلى قيام انتفاضة عمالية وشعبية في العاصمة ويلمستاد اضطرت الحكومة الهولندية على أثرها إلى إرسال بعض وحداتها العسكرية لقمعها. فاستقال رئيس الحكومة، وانشق الحزب الحكومي (الحزب الديمقراطي) إلى عدة أجنحة. ثم ألفت حكومة اشتراكية ما لبثت أن أُقيلت بعد تعيين حاكم جديد للجزر في عام ١٩٧٠. كما استقالت الحكومة التي تبعتها في عام ١٩٧١ أثر فشل الهيئة التشريعية (البرلمان) في الاتفاق على سياسة مالية موحدة.

في تلك الأثناء استمر مطلب الاستقلال عن هولندا قائمًا ومتصاعدًا، ما اضطر الحكومة الهولندية إلى الدخول في مفاوضات مع ممثلي الجزر للاتفاق على تاريخ الاستقلال وعلى شكل الدولة المقبل.

وقد أجريت نتيجة ذلك انتخابات تشريعية في عام ١٩٧٧ نال فيها الحزب الديمقراطي معظم المقاعد وشكل على أثرها حكومة اتحادية قاطعتها الأحزاب الانفصالية في جزيرة أروبا (راجع «أروبا» بعد قليل). إلّا أن هذه المعارضة لم تحل دون ممارسة الهيئة التشريعية مهامها.

وافقت الحكومة الجديدة في برنامجها الوزاري الذي نُشر في آب ١٩٧٧ على منح كل من الجزر الست دستورًا منفصلًا بالاضافة إلى الدستور الاتحادي وتحويل كل مسائل النزاع إلى محكمة مستقلة للنظر فيها. وقد اتفق على اعلان الاستقلال الكامل في العام ١٩٨٠.

لكن هذا الاستقلال لم يعلن حتى اليوم نتيجة خلافات داخلية (بين الجزر)، إذ فضلت جزيرتا بونير وسابا الحكم الهولندي على الاشتراك في أتحاد فدرالي تتزعمه جزيرة كوراكاو. واستمرت جزيرة أروبا تطالب بالانفصال والاستقلال حتى تسنى لها ذلك مؤخرًا.

أروبا

(للخريطة: راجع «الأنتيل جزر» في هذا الجزء).

من جزر الأنتيل الهولندية الست سابقًا (قبل انفصالها عنها في العام ١٩٨٦). قريبة جدًا من شاطئ فنزويلا.

مساحتها: ١٩٣ كلم^{2}. بطول ٣٠ كلم وعرض ١٠ كلم (عند أبعد نقطتين).

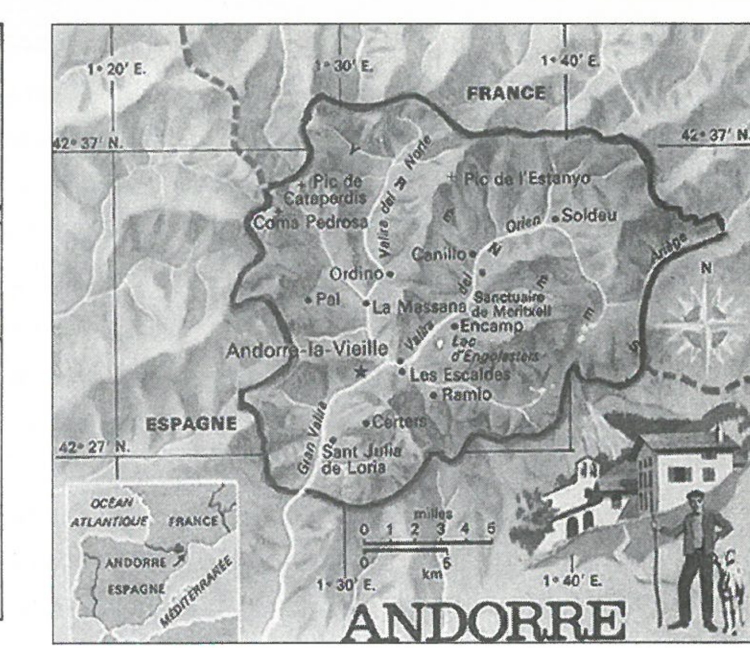
سكانها: حوالي ٦٤ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٤)، فيهم حوالي ٢٣٠٠ انكليزي، و ٨٤٠ فنزويلي.

عاصمتها: أورنجستاد (٢٠ الف نسمة).

الحكم: في ١٢ آذار ١٩٨٣، تقرر قيام نظام الحكم الذاتي بموجب إتفاق لاهاي بين هولندا وممثلي حزب أروبا الوطني المطالب بالانفصال عن كل صيغة اتحاد بين جزر الأنتيل الهولندية وبالاستقلال. وفي أول كانون الثاني ١٩٨٦، دخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ. والعام ١٩٩٦ هو موعد الاستقلال التام المتوقع. لا يزال (١٩٩٤) الحاكم يمثل ملكة هولندا. رئيس الوزراء الحالي نلسن أو. أوديبر. البرلمان من ٢١ عضوًا انتخبوا في ٦ كانون الثاني ١٩٨٩.

الاقتصاد: اعتمدت أساسًا على النفط وخصوصًا بين ١٩٢٥ وآذار ١٩٨٤. ثم على السياحة: حوالي ٤٤٠ ألف سائح تبعًا لاحصاءات ١٩٩٠، وأهم معالمها السياحية جسر أنديكوري الطبيعي.

كانت صناعة النفط عرفت فيها ازدهارًا كبيرًا بعد تطور صناعة النفط الفنزويلية، وأكبر شركة نفطية عملت فيها هي شركة «لاغو» التي توصلت إلى انتاج ٤٤٠ ألف برميل يوميًا. وفيها خط لنقل النفط بواسطة السفن.





أندورا

الاسم: إمارة أندورا.

الموقع: في الجانب الشرقي من جبال البيرينه. تحيط بها فرنسا من الشمال وأسبانيا من الجنوب، وتقع في منتصف الطريق بين مدينتي برشلونة الاسبانية وتولوز الفرنسية.

المساحة: ٤٦٧ كلم^2. تمتد على واديين (الوادي الشمالية والوادي الشرقية) يلتقيان عند أندورا فيشكلان الوادي الكبير. طول حدود أندورا ١٣٠,٣ كلم: مع أسبانيا ٦٣,٧ كلم، ومع فرنسا ٥٦,٧ كلم. أعلى قمة فيها قمة كوما بدروسا (٢٩٤٩ م).

العاصمة: أندورا القديمة (تقع على ارتفاع ١٠٢٩ م)، عدد سكانها حوالي ٢٠ ألف نسمة.

اللغات: قتلونية (كاتالونية = مقاطعة في شمال شرقي اسبانيا، راجع اسبانيا، ج١، ص ٣١٠) وهي اللغة الرسمية. ويتكلم السكان أيضًا الاسبانية والفرنسية.

السكان: بلغ عددهم في العام ١٩٣٠ حوالي ٤٠٣٩ نسمة، وفي العام ١٩٦٠ حوالي ٨٧٩٢ نسمة. وآخر احصاء لهم (في أول كانون

الثاني ١٩٩٣) اشار إلى ٦٠ ألف نسمة، منهم ٣٠ ألفًا من الاسبان، و ١٦ ألف أندوري، و ٦ آلاف برتغالي و ٤٤٠٠ فرنسي. وهناك ٤٠ ضيعة صغيرة موزعة على سبع رعايا كنسية: رعية أندورا القديمة (العاصمة)، رعية الاسكالد (١٢٢٨٧ ن)، رعية أنكمب (٧١٣٤ ن)؛ رعية سانت جوليا دولوريا (٦٠٢٠ ن)، رعية لاماسانا (٣٩٠١ ن)، رعية كانيلو (١٢٨٧ ن)، ورعية أوردينو (١٢٥٥ ن).

الديانة: كاثوليكية، وهي الديانة الرسمية. العيد الوطني عيد ديني: ٨ أيلول، تتويج عذراء مريتسكل، شفيعة أندورا.

الحكم: إمارة مستقلة تعتمد على قوانين اقطاعية متوارثة. تخضع لسيادة ثنائية: أسقف أورغل في اسبانيا (حاليًا هو الأسقف جوان مارتي إي ألانيس، ويحكم منذ ٣١ كانون الثاني ١٩٧١) وملك، ثم رئيس الجمهورية الفرنسية (حاليًا الرئيس فرنسوا ميتران منذ ٢١ أيار ١٩٨١). يمثل كلًا من رئيس فرنسا واسقف أورغل مبعوثان دائمان يقدم لهما المجلس العام الاندوري (٢٨ عضوًا، ٤ أعضاء لكل رعية، ينتخبون لمدة أربع سنوات) الاقتراحات والطلبات. وبالرغم من أن الأحزاب والنقابات ممنوعة في أندورا، إلّا أنه في العام ١٩٧٦، أعلن عن تأسيس «حزب أندورا الديمقراطي». لم تدخل أندورا في أية منظمة دولية أو إقليمية، وتنظم علاقاتها من خلال فرنسا.

دستور ١٤ آذار ١٩٩٣: يؤسس لنظام الامارة البرلماني، وذلك بانشائه لمجلس منتخب بالاقتراع العام؛ ومجلس تنفيذي (رئيس الحكومة يختاره المجلس العام اضافة الى ٤ إلى ٦ مستشارين يختارهم رئيس الحكومة)، يكون مسؤولًا أمام المجلس العام التشريعي. رئيس الحكومة الحالي (منذ ١٢ كانون الثاني ١٩٩٠): أوسكار ريباس – ريغ.

الاقتصاد: الناتج الوطني الصافي (العام ١٩٩١) ١٧٥٩٦ دولارًا للشحص الواحد. أهم الثروات: الأراضي الزراعية ٣,٩٨٪، الغابات ٢٣,٦٧٪، المراعي في أعالي الجبال ٤٤,٢٤٪، الحنطة (قمح، شعير)، التبغ، البطاطا، تربية الماشية، الأقمشة، الصناعات اليدوية (سيراميك، مجوهرات)، السياحة (حوالي ٣٠٠ ألف سائح في العام ١٩٥٥، وحوالي ١٠ ملايين سائح في العام ١٩٩١).

منذ ١٩٥٠، والمسؤولون عاكفون على إنشاء مصانع للطاقة الكهرمائية عند مجاري الأنهر التي تجتاز منحدرات البيرينه. وهناك أيضًا مصانع لصناعة السجائر، وعود الكبريت والأحذية. وأندورا معروفة بإذاعتها التي تبث بالفرنسية والاسبانية، وبطبع ونشر الأوراق البريدية المرغوبة في العالم، ويخصص ريع هذه الأوراق لانشاء المدارس.

نبذة تاريخية: في عام ١٨٠٦، بينما كان نابوليون بونابرت يجتاز أندورا لغزو اسبانيا، اقترح عليه أحد معاونيه ضم هذه الامارة إلى فرنسا، فرفض وقال إن أندورا كانت «وضعًا سياسيًا خاصًا، ويجب أن تبقى كذلك».

في العام ٨٣٩ كانت أندورا من ممتلكات أسقف أورغل (من أعمال اسبانيا اليوم). في العام ١٢٧٨، عقدت معاهدة في إسكالد (في أندورا) وضعت حدًا للصراع الطويل بين مطران

(أسقف) أورغل وكونت مقاطعة فوا (Foix) حول السيطرة على أندورا، إذ استلم الاثنان حكم أندورا وتدبير شؤونها. وبعد ذلك أصبحت ممتلكات كونتات فوا تابعة لملوك فرنسا، ومن بعدهم لرؤساء الجمهورية الفرنسية. وتعتبر هذه المعاهدة إحدى المعاهدات النادرة التي ما زالت موضوعة موضع التنفيذ. أما في الزمن السابق للمعاهدة المذكورة فيعتقد الأندوريون ان شارلمان قد منحهم الاستقلال في القرن الثامن تعبيرًا عن شكر لهم للمساعدة التي قدموها له في حربه ضد المور (المسلمون والعرب). من هنا فإن نشيدهم الوطني هو بعنوان «شارلمان الكبير والدي».

والجدير ذكره أن تقليدًا بدأ منذ عام ١٢٧٨، عام توقيع المعاهدة، واستمر ولا يزال يعمل به حتى اليوم، مفاده أن غرامة تدفعها أندورا سنويًا لمطران أورغل، ولملك، ثم رئيس فرنسا، مقدارها ٩٦٠ فرنكًا للرئيس الفرنسي، و ٤٦٠ بيزيتا يضاف إليها بعض الهدايا (١٢ قطعة من الجبن، ١٢ طير حجل و ٦ قطع من لحم الجامبون) لمطران أورغل.

في ٢٥ آب ١٩٧٣، اجتمع صاحبا السيادة على أندورا (الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ومطران أورغل) لأول مرة منذ سبعة قرون في كاهور.

في إنتخابات ١٩٧٥ للمجلس العام الأندوري، حاول المجلس اجراء تغيير في مؤسسات أندورا وسياستها. وقد أعلن عدد من أعضائه رفضهم الاجتماع بمبعوثي فرنسا واسبانيا. وكان نتيجة هذا الخلاف ان بقيت أندورا، لسنوات منذ ١٩٧٦، بدون ميزانية.

في ٩ كانون الأول ١٩٨١، جرى انتخاب ٢٨ مستشارًا عامًا، وبعد نحو شهر، انتخبوا بدورهم، ولأول مرة في تاريخ الامارة، رئيسًا للوزراء هو أوسكار ريباس ريغ، الذي أوكل له ممارسة السلطات التنفيذية التي كانت قبلًا من صلاحيات المستشارين (الأخذ بمبدأ فصل السلطات). وقد عيّن ريغ أربعة وزراء، وقدم برنامجًا يهدف إلى تنمية الصناعة المحلية.

في ٢٩ حزيران ١٩٨٦، زارها الرئيس الفرنسي ميتران.

في ١ تموز ١٩٩١، اتفاق مع المجموعة الأوروبية موقع في العام ١٩٨٩ يدخل حيز التنفيذ.

في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٢، حوالي ٣٠٠ يتظاهرون ضد البرلمانيين. انتخابات تشريعية جديدة (في ٥ و ١٢ نيسان) وفوز أوسكار ريباس.

في ١٤ آذار ١٩٩٣، اقتراع على الدستور: تصديق ب ٧٤،٢٪ من الاصوات. وفي ٣ حزيران ١٩٩٣، اتفاقية مع فرنسا واسبانيا.



أندونيسيا

بطاقة تعريف

الإسم: سُميّت الأرخبيل الماليزي، الأرخبيل الهندي، الأرخبيل الآسيوي؛ وسُمّيت ايضًا جزر الهند الهولندية الكبرى. رينيه لوسون (فرنسي، ١٧٩٤ – ١٨٤٩) قال عنها، في ١٨٢٥، إنها نوتازيا Notasie (من الاغريقي نوتوس = الجنوب). في اللغة الماليزية أيضًا نوزنتارا nusantara التي تعني «أرخبيل» أو «جزر واقعة بين»، المقصود جزر واقعة بين محيطين.

الموقع والمساحة: تتألف أندونيسيا من أكثر من ٣ آلاف جزيرة تقع بين جنوب شرقي آسيا في الشمال، واوستراليا في الجنوب، وتمتد من شبه جزيرة ماليزيا الي غينيا الجديدة. اهم الجزر: جاوا، سومطرة، كاليمنتان، سولاويزي، ازيان، جايا، ملقاز، تيمور.

المساحة: مليون و ٩٠٤ آلاف كلم^2. المساحة بما فيها المنطقة البحرية ٧ ملايين و ٩٠٠ ألف كلم^2.

العاصمة وأهم المدن: جاكرتا (في جزيرة جاوا)؛ باندونغ، سورابايا، سيمارنغ، ميلان، بالمبنغ، مَقَصَّر، مالانغ.

التقسيمات: تتألف أندونيسيا من جزر السوند (سومطرة، جاوا، كاليمنتن، سولاويزي)، وجزر السوند الصغرى (بين بالي وتيمور)، وجزر موليك (بين سولاويزي وإيريان

جايا)، وجزر إيريان جايا. وهذه التقسيمات الكبرى الأربع مقسمة إلى ٢٤ مقاطعة وثلاثة أقاليم.

السكان: بلغ عددهم في عام ١٩٠٠ نحو ٥٠ مليون نسمة، وفي عام ١٩٣٩ نحو ٧٠ مليون نسمة، وفي عام ١٩٩١ نحو ١٧٩,٣ مليون نسمة، وتقديرات عام ١٩٩٤ تشير إلى أن عددهم يبلغ ١٩٧ مليون نسمة؛ والمتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٢٢٥ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠.

إثنيًا، يتوزع الأندونيسيون على: جاويين ٤٥٪، سوندانيين ١٣,٦، صينيين ٢,٣٪ وهناك نحو ٤٥ ألف نسمة من جاليات أجنبية: ١١ ألف أميركي، ١٠ آلاف ياباني، ٥ آلاف اوسترالي، ٣ آلاف فرنسي.

اللغات: باهاسا الأندونيسية (لغة رسمية). أساسها اللغة الماليزية المحكية منذ قرون في الأرخبيل الذي كان يعرف ب «أرخبيل الجزر الهندية». اعتبرت لغة قومية ابتداء من عام ١٩٢٨. وهناك لغات ولهجات عديدة يبلغ مجموعها نحو ٤٠٠ لغة ولهجة يتكلمها أكثر من حوالي ٢٠٠ مجموعة أتنية.

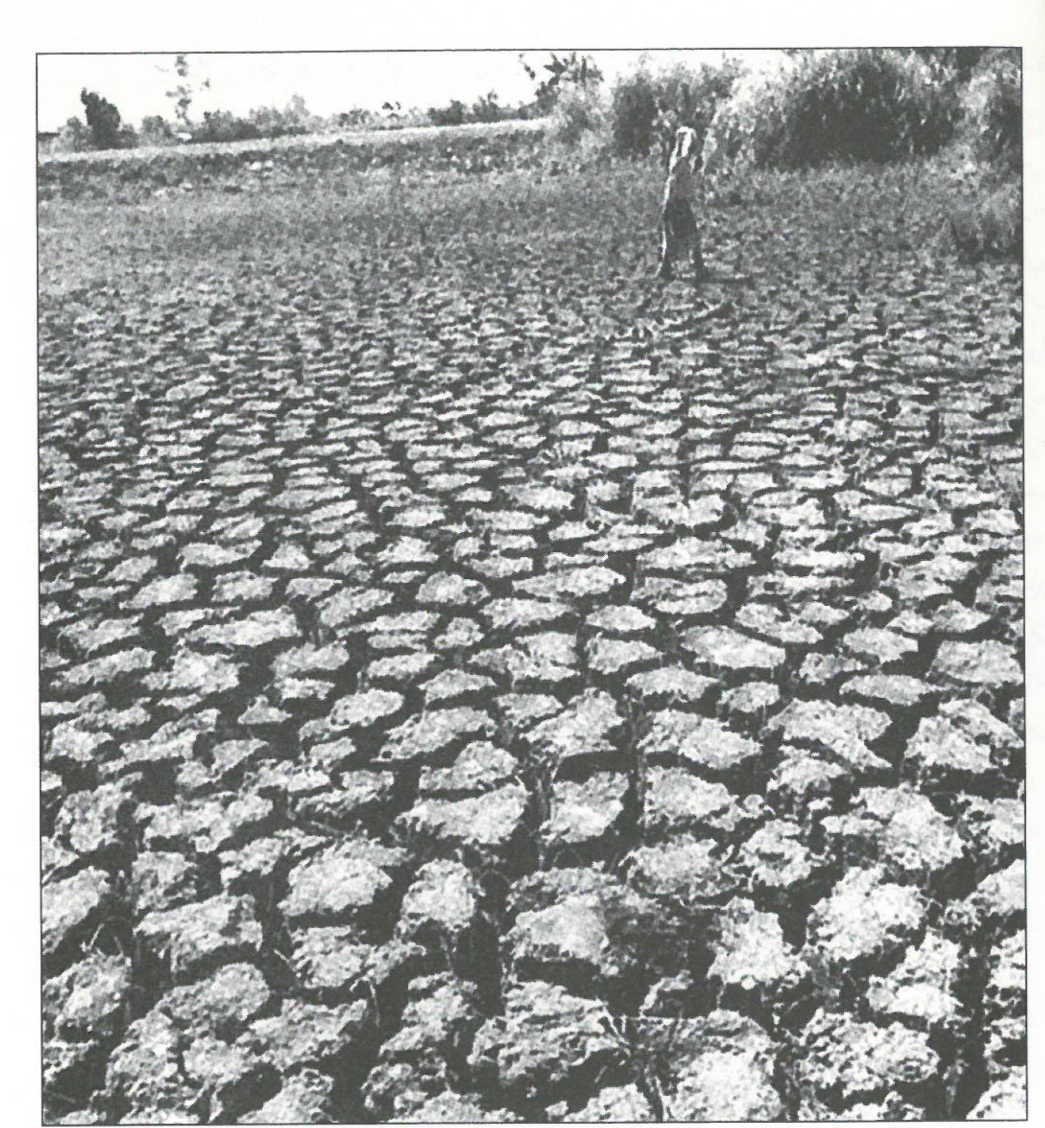
الديانة: كل أندونيسي مجبر، بموجب الدستور المعمول به، على اعتناق ديانة توحيدية (الاسلام، المسيحية، البوذية). الهندوسية وبعض الديانات التقليدية ذات المعتقدات التوليفية موجودة أيضًا وتسمح بها الدولة. المسلمون السنّة هم الأكثرية الساحقة (حوالي ١٥٨ مليون نسمة) ويشكلون حوالي ٨٩٪ من مجموع السكان. يعود وجود الاسلام السنّة في أندونيسيا إلى القرن الخامس عشر في جاوا وسومطرة وكاليمنتن؛ وإلى القرن السادس عشر في سولاويزي؛ والاسلام السنّة حديث نسبيًا في غينيا الجديدة المنضمة إلى أندونيسيا. ويشكل المسيحيون ٨٪ وأكثريتهم كاثوليك ويتواجدون في ميناهاسا خاصة وفي توارجا (في شمال سولاويزي وجنوبها)، وفي باتاك (شمال سومطرة)، في موليك وجزر السوند الشرقية الصغرى (فلور وتيمور)، وهناك ٣٦ كرسي أسقفي و ١٨٠٠ كاهن. ويشكل الهندوسيون ٢٪ ويتواجدون في بالي وجبال تنغر (في جاوا الشرقية). وهناك ديانات أخرى إحيائية تعتنقها مجموعات صغيرة تسكن في مناطق كاليمنتن الداخلية، وفي سولاويزي وبعض المناطق الأخرى.

الاقتصاد: زاد الانتاج الزراعي عشر مرات منذ العام ١٩٥٠ بفضل خطط «الثورة الخضراء». لكن أندونيسيا، وبسبب التزايد الديموغرافي، استمرت تستورد الأرز. وعلى رأس منتوجاتها: الذرة، المطاط، زيت النخيل، جوز الهند، قصب السكر، البن والأخشاب (تغطي الغابات ثلثي الأراضي).

يقدر احتياطها النفطي بحوالي ٩٠٠ مليون طن، والنفط متوافر بصورة خاصة فس سومطرة وكاليمنتن وجاوا وسيرام. ويقدر احتياطها من الفحم (سومطرة) بحوالي ٢٥ مليار طن (منها ٤,٤ مليار طن قيد الاستثمار)؛ واحتياطها من الغاز الطبيعي ٢٠٦٧ مليار متر مكعب، وفي حقل ناطونا (تمّ اكتشافه في ١٩٧٢ في بحر جنوب الصين في نقطة تبعد ١١٠٠ كلم إلى الشمال من جاكرتا) كمية من الهيدروكربون تقدر ب ٤٥ مليار قدم مكعب من الاحتياط الذي يسهل استخراجه. وبوسع هذه الكمية أن تضمن ابرام عقود طويلة الأجل تتعلق بانتاج ١٤ مليون طن من الغاز الطبيعي المسيّل في العام الواحد، أي ما يعادل ٢٥٪ مما انتجه العالم كله في العام ١٩٩١ من هذه المادة؛ ومن شأن هذا الحقل (حقل ناطونا) إذا تم استغلاله ان يجعل أندونيسيا زعيمة العالم في مجال انتاج الغاز.

ويتوقع لأندونيسيا أن تصبح مالكة لـ ١٢ مفاعلًا نوويًا قبل العام ٢٠١٥ (منها مفاعل واحد بطاقة ٦٠٠ ميغاوات سِلكون جاهزًا للعمل في العام ٢٠٠٠). وأهم الثروات المنجمية: القصدير (في بانغكا، بليتونغ، سينغكب)، النيكل (سولاويزي)، المانغانيز والنحاس (ايريان، جاوا)، البوكسيت، الذهب، الفضة والألماس (كاليمنتن)، الأسفلت واليورانيوم (كاليمنتن). وأهم الصناعات: تسييل الغاز، البتروكيميائيات، الالومينيوم ومصافي النفط. وصناعة السياحة مهمة أيضًا في أندونيسيا، ففي العام ١٩٩١، زارها مليونان و ٦٠٠ ألف سائح، أكثر من ثلثيهم قصدوا بالي.

وتعتبر أندونيسيا الدولة الثالثة في انتاج البن والأرز والقصدير، والرابعة في انتاج البوكسيت، والخامسة في الشاي والنيكل، والسادسة في الكاكاو، والسابعة في الأخشاب والحنطة والغاز، والثامنة في قصب السكر؛ وتحتل أيضًا مراتب متقدمة بين الدول في صيد السمك، والذرة، وفي احتياط الغاز، وإنتاج النفط والنحاس.



صيف ١٩٩٤: جفاف يضرب مقاطعة جاوا ويصيب حقول الرز.

نبذة تاريخية

قديمًا: في عام ١٨٩١، اكتشف علماء هولنديون، في جاوا، بقايا عظام بشرية قالوا أنها تعود إلى مئات ألاف السنين. من هنا شهرة «إنسان جاوا» الذي يعتقد أنه من أول الكائنات البشرية التي ظهرت على الأرض.

أما الأندونيسيون الحاليون فيرجعون بأصولهم إلى الملاويين الذين بدأوا في الهجرة باتجاه الأرخبيل (جزر أندونيسيا) منذ أربعة أو خمسة ألاف سنة.

وقد قامت الجزر الأندونيسية، منذ القدم، بدور تجاري هام، لوقوعها على الطريق البحري الذي يصل بين الصين، والهند، وبلاد فارس والامبراطورية الرومانية. وهذا ما جعل من سكان الجزر بحّاره مهرة أوصلوا مراكبهم إلى شواطئ الصين والهند. وإذا كانت الجزر الأندونيسية لم

تعرف، في تاريخها، حكومة موحدة (أو مركزية) قبل الاستعمار الهولندي، إلّا أنها كانت مرتبطة فيمَا بينها بتاريخ طويل من الصلات والمبادلات التجارية.

وكان التأثير الهندي على الجزر هو المهيمن خلال القرون الأولى من عصرنا الحالي. فالتقليد السياسي الهندي الذي يضع الملك في دائرة السلطة السياسية الأقوى في البلاد انعكس على الأسياد الأندونيسيين الذين كانوا يكتفون (قبل بدء محاولاتهم تقليد الهند) بأن يكونوا مجرد زعماء لقبائلهم. وقد اعتنق الأسياد الأندونيسيون الهندوسية والبوذية، ثم أخذت الهندوسية طريقها إلى عامة الشعب حيث اختلطت مفاهيمها بالمفاهيم الدينية التقليدية (الإحيائية).

وقد تأسست ممالك هندوسية وبوذية عديدة في جزر أندونيسيا الرئيسية. وأهم هذه الممالك، مملكة شيريفيجايا (من القرن السابع حتى القرن الثالث عشر بعد الميلاد) في جنوبي سومطرة، ومملكة مادجاباهيت (من القرن الثالث عشر حتى القرن السادس عشر) في شرقي جزيرة جاوا. وفي القرن الثالث عشر، كان البحار ماركو بولو أول الأوروبيين الذين وصلوا إلى الهند. وبعد قليل من وصوله، حاول الأمبراطور الصيني، قوبيلاي خان (من الأسرة المنغولية) غزو جزيرة جاوا دون أن يوفق بذلك.

وبين القرن الثاني عشر والقرن الخامس عشر، دخل الإسلام إلى أندونيسيا عن طريق التجار القادمين من الهند ومن سواحل ماليزيا؛ وتركز الدين الجديد، في بادئ الأمر، في المدن الساحلية حيث كان الأسياد يحاولون التحرر من



تمثال بوذا ونصب بوذي (جاوا، القرن التاسع).

وصاية الممالك الهندوسية في سومطرة وجاوا. ثم ما لبث أن انتشر في طول الجزر الأندونيسية وعرضها حتى بات الدين الأساسي في البلاد.

الاستعمار الهولندي: وعرف عام ١٥١١ بدايات التدخل الأوروبي في أندونيسيا. ففي هذا العام، سيطر البرتغاليون على مالاكا، وأشرفوا بذلك على المضيق الذي يفصل بين ماليزيا وسومطرة. وفي القرن السادس عشر، تنافست الدول الأوروبية البحرية الكبرى على الهند. وفي بداية القرن السابع عشر، أقامت «شركة الهند الشرقية الهولندية» مراكز تجارية لها في جزيرة أبيس وجزيرة جاوا، كما أقام الهولنديون قاعدتهم الأساسية في مدينة جاكرتا الحالية، ثم أخذوا يمدون نفوذهم، شيئًا فشيئًا، على باقي الجزر. وما أشرف القرن السابق عشر على نهايته حتى كانت هولندا أول دولة أوروبية مسيطرة على المنطقة التي كانت تدعى «جزر الهند الشرقية الهولندية».

وبدأت النزعة الاستقلالية لدى الأندونيسيين تصبح واقعًا فعليًا منذ عام ١٩٠٨ مع إنشاء «المحاولة الكبرى» (Budi Utomo) التي كانت بمثابة رابطة تضم عددًا من مثقفي جاوا. وخلال السنوات العشرين التالية، نشأت مجموعات وطنية أخرى، منها «الحزب القومي الأندونيسي» الذي تأسس عام ١٩٢٧ بزعامة سوكارنو. وفي محاولة لتهدئة الوطنيين، عمد الهولنديون لإنشاء «مجلس الشعب» (١٩١٨) الذي خُوّل المشاركة جزئيًا في الحكم. إلّا ان استمرار التململ فجر ثورة عام ١٩٢٦ – ١٩٢٧ التي قادها الشيوعيون، والتي تمّ قمعها بعد قتل الكثيرين من قادتها، وسجن أو نفي آخرين (منهم سوكارنو).

الاستقلال: وفي الحرب العالمية الثانية، احتل اليابانيون البلاد (١٩٤٢ – ١٩٤٥)، فأطلقوا سراح القادة المعتقلين، وشجعوا الحركة الاستقلالية. وعند نهاية الحرب، أفسح اليابانيون المجال أمام سوكارنو ومحمد أتّا لاقامة حكومة وطنية. وفي ١٧ آب ١٩٤٥ (بعد أيام من هزيمة اليابان)، أعلن استقلال أندونيسيا. إلّا أن الهولنديين رفضوا الرضوخ للأمر الواقع، فعاشت البلاد أربع سنوات أخرى من النضال، حتى كان كانون الأول ١٩٤٩ حيث اعترفت هولندا بـ «الولايات المتحدة الأندونيسية»، التي أصبحت، عام ١٩٥٠، «جمهورية أندونيسيا». إلّا أن هولندا احتفظت بغينيا الجديدة الغربية (وهي حاليًا إيرين جايا) حتى عام ١٩٦٢. ثم أنضمت إلى أندونيسيا عام ١٩٦٩. أما جزيرة تيمور الشرقية فأُلحقت بأندونيسيا عام ١٩٧٦.

سوكارنو: اتبع سوكارنو سياسة قومية مناهضة للأحلاف العسكرية، وغير منحازة (مؤتمر باندونغ). ومع تفاقم الوضع الاقتصادي في بداية الستينات، أخذ الفرز الشعبي يأخذ صورًا حادة بين يمين يتمحور حول الجيش، ويسار يدور في فلك الحزب الشيوعي. وفي عام ١٩٦٥، قامت مجموعة من ضباط الجيش بمحاولة إنقلابية فاشلة، أتاحت لقيادة الجيش بأن تحمّل الشيوعيين مسؤوليتها. فاندلعت حرب أهلية ذهب ضحيتها نحو ٥٠٠ ألف من الشيوعيين ومناصريهم، كما كان من نتائجها الإطاحة بسوكارنو ليخلفه، عام ١٩٦٧، الجنرال سوهارتو. وقد اتبع الأخير سياسة محافظة، وتقرب من الولايات المتحدة والدول الغربية. في حين كان سوكارنو ينتهج سياسة التفاهم مع الصين.

سوهارتو: لم يخف النظام العسكري الجديد عداءه للأحزاب، وفي الوقت نفسه، خشيته منها. فللحؤل دون عودتها ونموها، شكل تنظيم «غولكار» (المجموعات الوظيفية) الذي عمل تحت شعار: «نعم للتنمية، لا للسياسة». وفي أجواء الارهاب، فاز غولكار بأغلب المقاعد في انتخابات تموز ١٩٧١، وسط احتجاجات (وأحيانًا أعمال عنف) الأندونيسيين، خاصة الطلاب الذين بدأوا بالتظاهر ضد الفساد منذ ١٩٧٠. وفي ١٩٧٣، تجمعت الأحزاب التسعة (للوقوف في وجه غولكار) في جبهتين أو حزبين: حزب الوحدة والتنمية (الذي يضم منظمات إسلامية في غالبيتها)، والحزب الديمقراطي الأندونيسي (الذي يضم عددًا من المنظمات، منها الحزب الكاثوليكي والحزب البروتستانتي)؛ فضلًا عن تأسيس «الاتحاد العمالي الموحد». وفي انتخابات أيار ١٩٧٧، أكد غولكار فوزه مرة جديدة، لكن مع تراجع ملحوظ لمصلحة حزب الوحدة والتنمية. وفي آذار ١٩٧٨، أعيد انتخاب الجنرال سوهارتو لرئاسة الجمهورية (كان المرشح الوحيد) لولاية جديدة تنتهي عام ١٩٨٣. وفي حكومة ١٩٧٨ الجديدة أدخل وزراء جددًا، من بينهم آدم ماليك كوزير للخارجية (كان ماليك وزيرًا سابقًا للخارجية قبل استلام سوهارتو السلطة). وفي ١٩٧٩، بدأ بعض قادة غولكار ينضمون إلى المعارضة.

كرونولوجيا السنوات ال ١٣ الأخيرة: في أيار ١٩٨٢، فاز حزب غولكار الحاكم ب ٢٤٢ مقعدًا في الانتخابات التشريعية، وحزب الوحدة والإنماء (اسلامي) ب ٩٤ مقعدًا، وحزب أندونيسيا الديمقراطي ب ٤٢. وفي أيلول ١٩٨٤، جرت في العاصمة، اشتباكات بين الجيش والاسلاميين الذين ينتقدون الهوة بين الاغنياء والفقراء وسياسة الحكومة حيال الاسلام (أندونيسيا أكبر دولة اسلامية في العالم – نحو ١٩٧ مليون نسمة ! وتعتبر الاديان فيها متساوية أمام القانون). وكانت الحكومة أثارت غضب بعض الجماعات الدينية باصدار مشروع قرار يطالب كل التنظيمات بتبني عقيدة الدولة وهي «بانكاسيلا»، مبدأ توجيهيًا وحيدًا لها، الأمر الذي اعتبره المنتقدون تحركًا ضد المعارضة الاسلامية.

في ١١ كانون الثاني ١٩٨٦ صدر حكم بالسجن عشر سنوات على الجنرال هارتونو دهارسونو (موقوف منذ تشرين الثاني ١٩٨٤) بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم. في ١٧ أيلول ١٩٨٦، زيارة الرئيس الفرنسي ميتران لأندونيسيا. في ٢ تشرين الأول ١٩٨٨، وفاة السلطان الأخير هامنغ كبيبونو التاسع (مولود ١٩١٢) وزير الاقتصاد السابق ونائب الرئيس في العام ١٩٧٣. في حزيران ١٩٨٩، أندونيسيا تتلقى مساعدة دولية بقيمة ٤,٦٥ مليار دولار (كانت الروبية الأندونيسية خسرت ٣١٪ من قيمتها في أيلول ١٩٨٦).

وفي ١٢ أيلول ١٩٨٩، الرئيس سوهارتو يزور الاتحاد السوفياتي. في ٨ آب ١٩٩٠ رئيس وزراء الصين يزور أندونيسيا. في كانون الثاني ١٩٩١، قمع اضطرابات يوقع مئات القتلى، وفي آب وأيلول وتشرين الأول، حرائق في غابات كاليمنتان وسومطرة (حوالي مئة ألف هكتار).

في ١٠ آذار ١٩٩٣، أعيد انتخاب الرئيس سوهارتو الذي يحكم اندونيسيا بقبضة من حديد

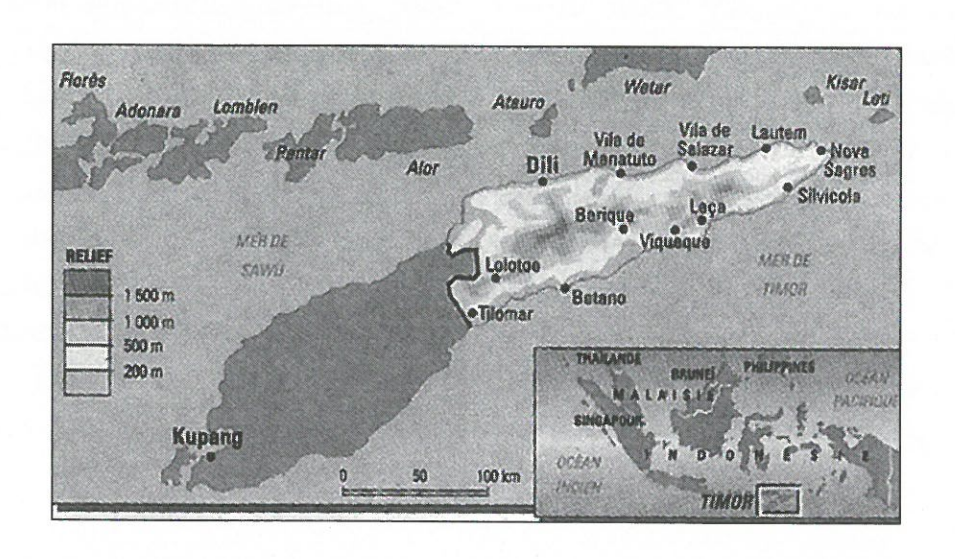
منذ ٢٧ عامًا لولاية رئاسية جديدة مدتها خمس سنوات. ووافق مجلس الشعب الاستشاري (البرلمان) الذي يضم ألف نائب على انتخاب سوهارتو من دون تصويت. وكان سوهارتو المرشح الوحيد للرئاسة مثلما حدث في كل الانتخابات السابقة منذ توليه السلطة في انقلاب عسكري أطاح سلفه أحمد سوكارنو عام ١٩٦٥.

وتميز صيف ١٩٩٣ بأحاديث إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية بين أندونيسيا واسرائيل، وكذلك علاقات تجارية خاصة وان عددًا من رجال الأعمال الاسرائيليين زاروا أندونيسيا لهذا الغرض. لكن تصاعد الموجة الأصولية في أندونيسيا (على حد ما رجحته التحليلات والتعليقات) التي تعتبر أكبر بلد إسلامي في العالم «قد يجعل التقارب مع اسرائيل بطيئًا ويبقيه مؤقتًا على مستوى التعاون الاقتصادي فقط». وكانت الصحافة الدولية تحدثت عن تزويد الجيش الأندونيسي باسلحة إسرائيلية.

من جهة أخرى زار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات جاكرتا واستقبل فيها كرئيس دولة وقابل الرئيس الأندونيسي سوهارتو. وجاءت هذه الزيارة قبل أسابيع من توقيع اتفاقية «غزة-أريحا».

في نسان ١٩٩٤، اندلعت اضطرابات وأعمال عنف عمالية في مناطق صناعية في مدينة ميدان الواقعة شمال جزيرة سومطرة على بعد ١٢٥٠ كلم من جاكرتا. وكان «الاتحاد العمالي للرفاه» قد دعا إلى مظاهرات عمالية طالبت برفع الأجور وتحسين ظروف العمل. وكان نفوذ هذا الاتحاد بدأ يزداد في صفوف العمال على حساب «الاتحاد العمالي الأندونيسي» الذي تدعمه الحكومة. وقد وقعت أعمال شغب هي الأعنف في نوعها منذ ما قبل سبع سنوات، وقد رافقت التظاهرات العمالية حملة مشحونة ضد من يتحدرون من أصل صيني، علمًا أن هؤلاء لا يزيد عددهم على ٣٪ من تعداد سكان أندونيسيا، لكن نفوذهم الاقتصادي قوي.

وفي آب ١٩٩٤، أعلن الرئيس سوهارتو، في الذكرى التاسعة والأربعين لاستقلال اندونيسيا، عن أمله بمضاعفة متوسط الدخل لدى مواطنيه مرتين خلال ال ٢٥ سنة القادمة. لكن التباعد المتنامي بين الأغنياء والفقراء واستنفاد المواد الأولية للبلاد، والديون الضخمة، كلها تبعث على التساؤل حول قدرات النظام على بلوغ هذا الهدف الذي حدّده رئيس الدولة.



مناقشة: تيمور الشرقية

«جيش ضد شعب ثائر – تيمور الشرقية: هزيمة سياسية لجاكرتا»، عنوان مقال لمندوب «لوموند ديبلوماتيك» (العدد ٤٨١، تاريخ نيسان ١٩٩٤، ص ٢٦)، جاء فيه:

مقررات الأمم المتحدة، وثائق لجنة حقوق الإنسان في جنيف، توصيات البرلمان الأوروبي، كلها لا تزال باطلة، إذ إن النظام الأندونيسي يرفض منح شعب تيمور الشرقية حريته. فحكومات البلدان الغربية، والجنوبية أيضًا يهمها مصالحها الاقتصادية قبل احترام القواعد الدولية الأكثر بداهة. ومع ذلك يستمر التيموريون يرفضون ببطولة نير المحتل الأندونيسي.

«انا الكومندان نينو كونيس سانتانا قائد النضال»، قالها في موقع وسط غابة حرّره متطوعون شباب في «قوات التحرير الوطني لتيمور الشرقية» (فالنتن FALINTIN). عمره ٣٩ سنة، ولد في تيتويالا شرقي الجزيرة، وأصبح منذ نيسان ١٩٩٣ قائدًا لحركة استقلالية اندلعت منذ ١٩٧٥ في وجه الأندونيسيين الذين يحتلون تيمور الشرقية، المستعمرة البرتغالية سابقًا (في حين أن أندونيسيا كانت مستعمرة هولندية). وقد استلم القيادة بسبب توقيف إثنين من القادة في اللجنة المركزية لـ «الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية» (فريتيلين FRETILIN) التي كانت تقود المقاومة ضد الغازي حتى نهاية عقد الثمانينات.

أهم قادة هذه الجبهة كان كسانانا غوسماو الذي وصفه سانتانا ب «مهندس وحدة الشعب المناضل في تيمور الشرقية». وكان غوسماو قد ترك «فريتيلين» ليؤسس منظمة تعددية أطلق عليها إسم «المجلس الوطني للمقاومة الموبيرية» (و «الموبير» إسم استعمله البرتغاليون ليشيروا إلى التيموريين الجهلة والفقراء)؛ وبات هذا المجلس يؤطر اليوم كل قوى المقاومة التيمورية ضد القوات الأندونيسية.

كان كسانانا غوسماو يحلم بتوجيه حوالي ٣٠ مجموعة أتنية ولغوية تتألف منها تيمور الشرقية، وكذلك توحيد الحركات والمنظمات التي تمزقها خلافاتها الداخلية وتباعد في ما بينها في مسيرة نضالها. وقد عاش طموحه هذا واستمر حتى توقيفه. عند ذاك اعتبر عديدون أن أمر المقاومة قد انتهى خصوصًا وان جاكرتا ركزت على استسلام آلاف التيموريين لقواتها، وأنه أصبح بمقدور هذه القوات أن تنسحب مما كانت حكومة الرئيس الأندونيسي سوهارتو تطلق عليها إسم «المقاطعة ٢٧» في أندونيسيا.

لكن العملاق الأندونيسي يقع مرة جديدة في تقدير خاطئ لحقائق تيمور الشرقية: فالانسحاب لم يتم، والحملة الاعلامية عادت على أصحابها واستعادت منطقها القديم: «لم يعد هناك إلّا ١٠٧ من رجال العصابات في الغابات» ومثل هذا الاحصاء عكف الاعلام على ترداده منذ العام ١٩٧٩.

الكومندان كونيس سانتانا يعطي أرقامًا مغايرة: «لدينا من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مقاتل وحوالي ٤٠٠ قطعة سلاح». هؤلاء الرجال موزعون في

وحدات ومجموعات على كال أراضي تيمور الشرقية تقريبًا. في قطاع المنطقة التي نتواجد فيها، هناك، إضافة إلى المقاتلين بين ٣ آلاف و ٤ آلاف احتياطي. وبالنسبة إلى الجبهة التي تتحرك بصورة سرية وموزعة على خلايا صغيرة فهي تضم بالتأكيد عشرات الآلاف بين أعضاء وأنصار.

كانت هناك هزائم «عائدة للمرض والعزلة» كما يؤكد سانتانا لكن سرعان ما كانت تعوّض بمقاتلين جدد وانتفاضات جديدة. فالناجون من مذبحة مقبرة سانتا كروز في ديلي (مذبحة وقعت في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩١ وذهب ضحيتها المئات من القتلى والجرحى) استطاعوا، وعددهم حوالي مئة، السيطرة على الجبل في ١٩٩١ و ١٩٩٢، وأعادوا تشكيل جبهة مقاتلة كانت قبلًا بحكم المنتهية. وقامت انتفاضة أخرى، على الأقل، في شباط ١٩٩٢، في مالیانا غربي البلاد.

تتمتع المقاومة بسمعة طيبة لدى الشبيبة. إن مسألة الخيار لدى أغلب هؤلاء، بعد المذبحة المذكورة، لم تعد مطروحة حتى لدى هؤلاء الذين كانوا يغازلون الاندونيسيين وحتى أحيانًا يقاتلون معهم (...).

ويؤكد سانتانا (وهو «الابن المفضل» للمؤسس كسانانا غوسماو) ان مفتاح النضال يبقى «الدور السياسي» للمقاومة. فالهدف ليس انزال هزيمة عسكرية بالخصم، بل حرمانه من تحقيق نصر عسكري يؤدي إلى ضم تيمور الشرقية إلى أندونيسيا. إن مذبحة تشرين الثاني ١٩٩١ أظهرت صوابية هذه الاستراتيجية. وهذا ما لمسه أيضًا كاهن هندي وصل مؤخرًا إلى البلاد وكان لا يعرف شيئًا عن المقاومة، فأجمل الوضع على هذا النحو: «بعد ١٨ سنة من المقاومة، يحصل الضم على فوهة بندقية. إسحب البندقية يزول الضم. أعد البندقية يعود الضم» (ضم تيمور الشرقية إلى أندونيسيا).

يمثل سانتانا الجيل الجديد في المقاومة. كان عمره ٢١ سنة في كانون الأول ١٩٧٥، تاريخ الغزو والسنة التي حصل فيها على شهادته التعليمية. ليس مثقفًا مثل استاذه كسانانا غوسماو. يقول «كان كسانانا حكيمًا كبيرًا، كان الدماغ والمنظّر».

جميع الذين التقيناهم خلال زياراتنا الثلاث لمختلف مجموعات المقاومة يشاركون سانتانا آراءه الايديولوجية: قومية ليبرالية حدّدها كسانانا غوسماو، وهي ثمار تجربة غنية.

خطاب سانتانا السياسي مليء بلهجة معادية للشيوعية. فهو يتكلم عن «خلافات عميقة» أوجدها لدى التيموريين «متطرفون» عادوا من البرتغال في ١٩٧٤ و ١٩٧٥. وقد أدّت هذه الخلافات، خلال السنوات الأولى للمقاومة، إلى استسلام عدد من الكوادر العليا، وإلى اسوأ من ذلك. فيتذكر سانتانا ما حصل مرة في أقصى شرقي البلاد في العام ١٩٧٩ عندما تمّ إعدام إثنين من التيموريين اللذين كانا يقاتلان من أجل الاستقلال بعدما كانا يخدمان في الجيش البرتغالي، وتعذيب تيموري آخر، على أيدي تيموريين وأمام مسؤولين إقليميين، وذلك لأن الثلاثة رفضوا الانضمام إلى تنظيم راديكالي.

ان أغلب قادة هذه الفترة أصبحوا في عداد الموتى، وبعضهم اختاروا الانضمام إلى المعسكر الاندونيسي. لكن الصدمة التي سببتها هذه الأعمال التي ارتكبها متطرفون راديكاليون وارتكب مثلها أحيانًا يمينيون ما كانت شيئا يذكر أمام مآسي الاحتلال الأندونيسي الذي ذهب بعشرات آلاف

الضحايا (قدّرت الكنيسة الكاثوليكية، عدد الضحايا ب ٢٠٠ ألف بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥، وزار البابا يوحنا بولس الثاني أندونيسيا وتيمور في تشرين الأول ١٩٨٩). اليوم، ثمة بغضاء شديدة لدى التيموريين لكل نزاع إيديولوجي أو شخص قد تستفيد منه أندونيسيا.

يتلقى الكومندان كونيس سانتانا سيلًا من الرسائل تصل إليه بفضل التنظيم السري، ويحملها إليه، كما يقول، قرويون وطلاب وموظفون واعضاء في الكنيسة الكاثوليكية. وثمة مؤشرات كثيرة على أن قضية تيمور الشرقية لا تزال تشكل مأزقًا سياسيًا لنظام جاكرتا (إنتهى مقال «لوموند»).

حملت أنباء يوم ١٦ تموز ١٩٩٤ خبر قرار مجلس الشيوخ الأميركي حظر مبيعات الأسلحة الأميركية الصغيرة إلى حكومة أندونيسيا وتقديم أموال لجماعات حقوق الانسان هناك. وذلك إلى أن تقرر وزارةالخارجية الأميركية أن هناك تقدمًا واضحًا في احترام حقوق الانسان في إقليم تيمور الشرقية.

وفي آخر الأنباء (أواخر ايلول ١٩٩٤) عن الأوضاع في تيمور الشرقية أن مسؤول القيادة العسكرية الأندونيسية فيها قال إنه بالإمكان «منح تيمور الشرقية وضعًا خاصًا». وجاء هذا التصريح – الذي لم يجر تعليق سياسي اندونيسي عليه – في وقت تستعد اندونيسيا لاستضافة اجتماع قمة لزعماء الدول الأعضاء في المنتدى الاقتصادي للدول المطلة على المحيط الهادئ، حيث سينصب الاهتمام على اندونيسيا وسجلها في مجال حقوق الانسان، وحيث سيشارك في أعمال القمة الرئيس الاميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الاوسترالي بول كيتنغ.

ومن المعروف أن مشكلة تيمور الشرقية تثير قلقًا كبيرًا في الغرب منذ أن ضمّتها اندونيسيا الى أراضيها في ١٩٧٦، وأن الأمم المتحدة ما زالت تعترف بالبرتغال مسؤولة عن إدارتها. وتؤكّد جماعات حقوق الإنسان أن القوات الاندونيسية قتلت المئات من المشاركين في تظاهرات طالبت باستقلال تيمور الشرقية، وهي تهمة تنفيها جاكرتا.

مدن ومعالم

* **بالمبنغ Palembing**: مدينة ومرفأ أندونيسي يقع جنوبي جزيرة سومطرة. نحو مليون نسمة. تكرير النفط، ومنتوجات متفرعة منه، كاوتشوك. بناء السفن. معادن. تأسست قبل القرن الثاني عشر، وأصبحت عاصمة سلطنة من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر.

* **بالي Bali**: جزيرة أندونيسية شرقي جزيرة جاوا يفصلها عنها مضيق بالي. نحو ٣ ملايين نسمة. غنية بالمعادن (نحاس وحديد) وبالزراعة (أرز وبن وقطن). وهي واحدة من مجموعة جزر السوند الأندونيسية. سكانها يعتنقون الهندوسية، الديانة المعروفة في جاوا منذ ما قبل القرن الخامس عشر. وهم معروفون بلطفهم وحسن معشرهم وحبهم للغناء والرقص وممارستهم للطقوس الدينية. تعتبر الحضارة البالية نتاج العديد من العناصر المتداخلة، وتؤكد الكتابات التي يرجع تاريخها إلى القرن التاسع أنه كانت لبالي حضارة متقدمة كانت متأثرة بالحضارة الهندوسية من جنوب الهند، والبوذية عن طريق التجار الصينيين وتجار شبه جزيرة ماليزيا. وفي القرن الرابع

عشر رحل الكثيرون من جاوا إلى بالي حاملين الكثير من المؤثرات الأجنبية، وتختلف الديانة الهندوسية في بالي عنها في الهند إذ أنها امتزاج بين هندوسية الهند وهندوسية جاوا.

* **باندونغ Bandoeng (مؤتمر)**: مدينة أندونيسية (في جزيرة جاوا) تعد نحو مليوني نسمة. عرفت في التاريخ المعاصر بالمؤتمر الدولي التاريخي المهم الذي عقد فيها في ١٨–٢٤ نيسان ١٩٥٥ لبحث الأهداف المشتركة بين الدول التي حضرته وبلغ عددها ٢٩ دولة إفريقية وآسيوية، واستبعدت منه الدول الغربية كليًا وحصر تمثيلها بمندوبين غير رسميين. أسفر المؤتمر، إضافة إلى التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء عن تعزيز نضال شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال وتصفية الاستعمار، وبروز الصين كقوة دولية تحررية، وبدء محادثات صينية – أميركية في جنيف، وظهور المجموعة الأفرو–آسيوية في الأمم المتحدة (وهي كتلة تمثل أكثر من نصف سكان العالم ومؤلفة من أقطار ظفرت باستقلالها حديثًا). وفي هذا المؤتمر تجسّد بشكل عملي ولأول مرة مفهوم الحياد الإيجابي في مناخ من علاقات دولية سادتها الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي وبين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية. وقد أعطي مفهوم الحياد الايجابي معنى النهج السياسي الذي يقتضي من الدولة التي تتبناه أن تتفاعل سياسيًا مع الأحداث العالمية وان تشارك في حمل مشكلات المجتمع الدولي على أساس من عدم الانحياز وحسبما تمليه مبادئ العدالة الدولية بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والسلام العالميين.

أطلق زعيم السنغال، يومذاك، ليوبولد سنغور الملقب «حكيم إفريقيا»، على هذا المؤتمر إسم «مؤتمر إعلان موت عقدة النقص»، وذلك دلالة على وقوف قوة جديدة خارج التكتلات العالمية. وقد رافق مؤتمر باندونغ إعلان عن ولادة ما سمّاه الاقتصادي الفرنسي الفريد سوفي «العالم الثالث». وكانت جرت محاولات عدة قبل ذلك لجمع شعوب الشرق أو شعوب الجنوب، أو الشعوب البائسة، في تجمعات سياسية فاعلة، غير أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل، من «مؤتمر شعوب الشرق في باكو» (١٩٢١)، إلى «مؤتمر شعوب آسيا في ناغازاكي» (١٩٢٦)، إلى «مؤتمر الشعوب المضطهدة» (بروكسيل ١٩٢٧)، إلى «المؤتمر الثاني لشعوب آسيا» (دالتي ١٩٣٤).

وما جعل لمؤتمر باندونغ نجاحًا استثنائيًا في ايامه أنه عقد في أجواء النضال من أجل التحرر والانفراج العالمي الذي أعقب زوال الستالينية. وكانت الأضواء مسلّطة فيه، بشكل خاص، على نهرو (الزعيم الهندي)، وعبد الناصر (الزعيم المصري)، وسوكارنو (الزعيم الأندونيسي)، وشوان لاي (الزعيم الصيني) ونكروما (الزعيم الغاني).

إن من أعمق التحليلات التي تناولت هذا المؤتمر، في حينه، ما كتبه الباحث الفرنسي جان رو ونشره في مجلة «أسبري» حيث قال: «لقد كان هذا المؤتمر تمرينًا عامًا قبل الدخول في تاريخ المستقبل».

واليوم، وبعد مرور نحو أربعين سنة على انعقاد هذا المؤتمر، وبعد الوقوف على كل ما حلّ، خلال هذه الفترة، ب «العالم الثالث» (في أجزائه العربية، والآسيوية، والإفريقية)، تبدو هذه العبارة وكأنها كانت بمثابة مهماز للدول الغربية لمضاعفة جهودها وتوحيد صفوفها في سبيل تطويق كل ما من شأنه توحيد كلمة العالم «المتخلف»، أو «النامي»، أو «الثالث». ويبدو أنها وفقت بذلك، حتى الآن، ربما أكثر مما كانت تتصور.

* **بنتم Bantam**: إسم إقليم قديم في أندونيسيا غربي جزيرة جاوا.

* **بنتيانك Pontianak**، مدينة في أندونيسيا غربي جزيرة بورنيو. نحو ٤٠٠ ألف نسمة. أكثر سكانها مسلمون من أصل عربي. كانت قديمًا عاصمة دولة إسلامية ولا تزال أكبر مركز إسلامي في الجزيرة.

* **بورنيو Bornéo**، كبرى جزر الأرخبيل في المنطقة. تملك أندونيسيا الجزء الجنوبي منها (راجع بورنيو، في جزء لاحق من الموسوعة).

* **تيمور الشرقية – لورو سا Loro Sae**: جزيرة في أرخبيل السوند شمال غربي أوستراليا. هي قسمان: غربي يعرف الآن باسم كوبانغ يعود إلى أندونيسيا: ١٩ ألف كلم² ونحو مليون نسمة، عاصمته كوبانغ.

وشرقي (تيمر) كان يخص البرتغال، ١٤٩٢٥ كلم٢، ونحو مليون نسمة أيضًا، عاصمته ديلي. ويضاف إلى القسم الشرقي (المقاطعة البرتغالية ما وراء البحار) جيب صغير، أوتيوس (أمبينو) الذي كانت تحتله البرتغال. أكثر سكان تيمور من أصل مالوي، يضاف إليهم أقلية من أصل صيني. دينهم، فيه من الكاثوليكية والطقوس والمعتقدات المحلية القديمة. واقتصادهم يعتمد اساسًا على زراعة الذرة، والأرز، والبن. ولتربية الماشية وصيد الأسماك بعض الأهمية.

اكتشف البرتغاليون جزيرة تيمور حوالي ١٥١٢. وبعد نحو قرن، أقام الهولنديون، على الشاطئ الغربي، مركزًا تجاريًا. وتقاسم البرتغاليون والهولنديون الجزيرة طيلة نحو ثلاثة قرون. وعندما تركت هولندا مستعمراتها الواقعة جنوبي آسيا ١٩٤٩، انضم القسم الغربي من تيمور إلى جمهورية أندونيسيا التي حازت على استقلالها في السنة نفسها. وفي ١٩٧٥، نشبت نزاعات في تيمور الشرقية بين انصار الاستقلال وبين دعاة الوحدة مع أندونيسيا. وبسبب هذا الوضع، قامت أزمة بين حكومتي أندونيسيا والبرتغال، وأعلن التيار الاستقلالي في تيمور الشرقية عن تشكيل حكومة، ما دفع إلى تدخل أندونيسي مسلح. وفي تموز ١٩٧٦، أعلنت أندونيسيا، رسميًا، ضم تيمور الشرقية إليها، وانتهت بذلك أربعة قرون من الادارة البرتغالية على القسم الشرقي من جزيرة تيمور. لكن مقاومة المتمسكين باستقلال تيمور لا تزال مستمرة وقد لجأوا إلى مختلف وسائل المقاومة، بما فيها حرب العصابات. ورد الجيش بحملات قمع سقط بنتيجتها حوالي مئة ألف قتيل (بين ١٩٨٠ و ١٩٩٣)، إضافة إلى مئات الآلاف الذين قضوا بالمجاعة (راجع: «مناقشة: تيمور الشرقية»، قبل قليل من هنا).

• **جاكرتا Djakartâ**: عاصمة أندونيسيا الفدرالية (قديمًا كانت تدعى باتافيا). نحو ٧ ملايين نسمة. انها المدينة الرئيسية في البلاد وأكبر مرافئها. مطار دولي. جامعات. متاحف. صناعة حديثة. تأسست باتافيا في ١٦١٩ على يد الهولنديين. وجاءت تجارتها، خصوصًا مع الهولنديين لتغني المدينة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. احتلها الانكليز من ١٨١١ إلى ١٨١٤. اندلعت فيها ثورة، في ١٩٢٦، رفعت مطالب وطنية استقلالية. احتلها اليابانيون في ١٩٤٢، وتحررت في ١٩٤٥ حيث أعلن استقلال أندونيسيا في ١٧ آب من تلك السنة.

• **جاوا Java**: جزيرة بركانية في أندونيسيا، مساحتها ١٣٢,٠٠٠ كلم٢، سكانها نحو ١٠٠ مليون نسمة. (كثافة سكانية ٥٧٥ نفس في الكلم٢ الواحد – وهي من أكبر كثافة سكانية في العالم). سلسلة من البراكين، بعضها يبقى مشتعلاً، وقد تسبب بكوارث (كما في سنة ١٨٨٣). أرضها خصبة، وفلاحوها حولوها إلى حدائق. أهم المزروعات: الأرز والخضار، والزراعات التجارية: التوابل، أهم جزيرة في الأرخبيل الأندونيسي، فيها بعض الحقول النفطية والمصافي.

وفي مدينة جاوا أول مركز ثقافي وديني في الجزيرة المقسمة إلى أربع مقاطعات. وللمدينة (خصوصًا مقاطعتها الشرقية) أهمية دينية جعلت «منظمة المؤتمر الاسلامي» تعرض، في كانون الثاني ١٩٩٤، المساهمة في بناء «قرية إسلامية دولية» في مقاطعة جاوا الشرقية. وميزة هذه القرية ان كل دولة عضو في المنظمة ستقيم دارًا تقليدية لها تعرض فيها معروضات ثقافية ومنتجات صناعية لتعزيز التفاهم بين أعضاء المنظمة. والجدير ذكره ان أندونيسيا هي أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان.

• **سولاويزي Sulawezi**: (يقال لها أيضًا سيليب Célèbes): جزيرة أساسية في الأرخبيل الأندونيسي تقع لجهة الشرق. المساحة ١٨٨ ألف كلم٢، وعدد السكان حوالي ١٣ مليون نسمة. مغطاة بالغابات، وتنتج البن والتوابل وخصوصًا الأخشاب الثمينة المعدة للتصدير (والحديد والنيكل) عبر مرفأ مقصّر. وهناك قبائل لا تزال تعيش في الغابات. تاريخيًا، اكتشف البرتغاليون الجزيرة في القرن السادس عشر. وفي القرن السابع عشر سيطرت عليها الشركة الهولندية للهند الشرقية، ثم انتقلت السيطرة للدولة الهولندية. احتلها اليابانيون خلال الحرب العالمية الثانية، وانضمت إلى الجمهورية الأندونيسية في ١٩٥٠.

• **سومطره Sumatra**: ثاني أكبر جزيرة في

أندونيسيا، مساحتها ٤٧٣٦٠٠ كلم٢، نحو ٣٨ مليون نسمة. شهيرة بتربتها الخصبة. من محاصيلها البن والأرز والتوابل. قاعدتها مدينة ومرفأ بادنغ. من مدنها ميدان وبالمنغ.

• **كاليمنتن Kalimantan**: (جزء من بورنيو) مساحتها ٥٣٩٤٦٠ كلم٢. حوالي ١١ مليون نسمة. عاصمتها بنجرمسن.

• **مادورا Madora**: جزيرة أندونيسية شمالي جزيرة جاوا. نحو ٤ ملايين نسمة. مساحتها ٤ آلاف كلم٢ (كثافة سكانية مرتفعة جدًا). أهم مزروعاتها: الأرز، الذرة.

• **مولوك Moluques**: تتكون من حوالي ألف جزيرة أو مجموعات جزر صغيرة. مساحتها ٧٤٥٠٥ كلم٢. نحو ٢,٥ مليون نسمة.

زعماء ورجال دولة

• **سوباندريو Subandrio** (١٩١٤–١٩٦٥): سياسي أندونيسي، واحد أبرز المقربين من أحمد سوكارنو، ومهندس السياسة الخارجية الأندونيسية من مؤتمر باندونغ وحتى استلام الجنرال سوهارتو السلطة (١٩٦٦). مارس الطب طيلة فترة الاحتلال الياباني. وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية شارك في العمل السياسي والعسكري ضد الاستعمار الهولندي، وانضم إلى سوكارنو الذي أوفده إلى لندن (١٩٤٧) بمهمة إعلامية. وفي عام الاستقلال (١٩٤٩) عينه سوكارنو أول سفير لدى بريطانيا. وزير الخارجية (١٩٥٦)، إضافة إلى مسؤولية العلاقات التجارية الخارجية (١٩٥٩). عارض سلخ أجزاء من بلاده، وتاليًا عارض اتحاد ماليزيا، وانسحب من الأمم المتحدة وتقرب من الصين الشعبية، ودعا إلى منظمة دولية جديدة خاصة بشعوب العالم الثالث، وزار الدول العربية أكثر من مرة وخاصة مصر. أقصي عام ١٩٦٦ مع مجموعة من الوزراء من المؤيدين لسوكارنو، ثم اعتقل وحكم عليه بالاعدام بتهمة تخريب الاقتصاد الأندونيسي، ونفذ فيه الحكم (١٩٦٥).

• **سوكارنو، أحمد Sukarno, A.** (١٩٠١–١٩٧٠): سياسي وزعيم أندونيسي، وأول رئيس جمهورية لأندونيسيا. ولد في جزيرة جاوا الأندونيسية ودرس في معهد باندونغ التكنولوجي حيث تخصص في الهندسة المدنية. وكان قد بدأ ممارسة النشاط السياسي وهو بعد في صفوف الدراسة إذ كان منذ ذلك الحين عضوًا بارزًا في الحزب الوطني الأندونيسي الذي أصبح في ما بعد زعيمًا له. ألقت السلطات الهولندية القبض عليه في ١٩٢٨ و ١٩٣٣، ونفي إلى جزيرة فلورز، ثم جزيرة سومطرة حتى ١٩٤٢ حين أطلق المحتلون اليابانيون سراحه. وعند انهزام اليابان في الحرب أعلن سوكارنو الاستقلال وانتخب رئيسًا للجمهورية (١٩٤٥–٦٨). وفي ١٩٥٥، دعا الدول الآسيوية والافريقية إلى مؤتمر باندونغ الشهير والذي لعب فيه سوكارنو إلى جانب جمال عبد الناصر (مصر)، ونهرو (الهند)، وشوان لاي (الصين الشعبية) دورًا بارزًا. أصبح علمًا من اعلام التحرر وعدم الانحياز في العالم الثالث. لكنه لم يتمكن من تطوير حركته لتواجه تحديات التنمية والبناء الداخلي، الأمر الذي رجح كفة الشيوعيين عليه شعبيًا من جهة، وزاد من حدة أخصامه الموالين للسياسة الغربية من جهة أخرى. فقام الجيش الأندونيسي، بزعامة سوهارتو، بحركة ضد الشيوعيين (١٩٦٧) صاحبها ارتكاب مجازر بحقهم، وانتزع زمام المبادرة من سوكارنو واقصاه عن الرئاسة في العام التالي.

• **سوهارتو Suhartö** (١٩٢١–): قائد عسكري وسياسي أندونيسي. تعاون مع اليابانيين بعد غزوهم للجزر الأندونيسية (١٩٤٢)، وأنضم (١٩٤٣) إلى الجيش الأندونيسي الذي أنشأه اليابانيون. وبعد هزيمة هؤلاء في الحرب (١٩٤٥)، التحق بصفوف رجال العصابات الأندونيسيين القوميين وشارك في حرب التحرير التي أرغمت هولندا على الاعتراف (١٩٤٩) باستقلال أندونيسيا. مقدم وقائد المنطقة الوسطى من جاوا (١٩٥٣). نائب رئيس الأركان (١٩٦٠–٦٥). شارك في استرداد مقاطعة ايريان الغربية من هولندا (١٩٦٢). قوي

نفوذه في الجيش مستفيدًا من سياسة التوازن بين الشيوعيين وأخصامهم التي انتهجها سوكارنو، وكذلك من تدهور الأحوال الاقتصادية. في ٣٠ أيلول ١٩٦٥، وقعت محاولة انقلاب فاشلة اتهم بها الشيوعيون. فاستفاد منها سوهارتو إلى أبعد الحدود فقام بانقلاب، وشن حملة واسعة طالت اعدام وقتل نحو خمسمائة ألف رجل واعتقال مئات الآلاف (من خلال السياق العام للأخبار في حينه). وبدأ يعمل على ازاحة سوكارنو تدريجيًا. وفي ١١ آذار ١٩٦٦، تولى منصب «رئيس اللجنة الدائمة لمجلس الوزراء». فقام باعتقال ١٥ وزيرًا. وفي آذار ١٩٦٧ عينته هذه اللجنة رئيسًا للجمهورية بالوكالة وظل سوكارنو رئيسًا شكليًا للجمهورية بعد أن جرد من صلاحياته ونال منه المرض. وبعد عام انتخب رئيسًا فعليًا للجمهورية وظل يجدد انتخابه بدون صعوبة. فتراجعت أندونيسيا عن سياستها الخارجية المحايدة كليًا (راجع «سوهارتو» في النبذة التاريخية).



سوهارتو

• **كريم امر الله، حاج عبد الملك** (١٩٠٨–): مصلح اسلامي أندونيسي، وعلّامة وكاتب من مواليد سومطرة الغربية في أندونيسيا. ألف في كثير من الموضوعات، ومن أبرز زعماء الحركة الاسلامية التي تعني بالتجديد والاصلاح على أسس اسلامية. وهي حركة متأثرة جدًا بابن تميمة ومحمد بن عبد الوهاب وجمال الدين الافغاني ومحمد عبده. معرفته واسعة بالعربية. شغل منصب رئيس هيئة العلماء الأندونيسيين وهي هيئة شبه حكومية ذات تأثير كبير في الحياة الاجتماعية والسياسية في أندونيسيا.

• **ناسوتيون، عبد الحارث Nasution, A.H.** (١٩١٨–): عسكري أندونيسي. درس في هولندا واشترك في حرب العصابات ضد قوات الاستعمار الهولندي. تولى رئاسة أركان الجيش منذ الاستقلال ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٩، عندما عينه سوكارنو وزيرًا للدفاع. زار موسكو (١٩٦١) واستحصل على أسلحة من الاتحاد السوفياتي. شارك في مذبحة الشيوعيين سنة ١٩٦٥. أعفي من منصبه في ١٩٦٦.



أحمد سوكارنو



أنغولا

بطاقة تعريف

الموقع: في افريقيا، على المحيط الأطلسي إلى الجنوب من نهر الكونغو. تحيط بها زائير وزامبيا وناميبيا.

المساحة: ١،٢٤٦،٧٠٠ كلم^{2} (بما فيها مقاطعة كابيندا ومساحتها ٧٢٧٠ كلم^{2}). طول البلاد وعرضها عند أقصى نقطتين: ١٢٧٧ كلم، و ١٢٣٦ كلم. طول الحدود ٦٤٨٧ كلم (الحدود البرية ٤٨٣٧، والبحرية ١٦٥٠). أعلى قمة فيها جبل موكو ٢٦٢٠ م.

العاصمة: لواندا. أهم المدن: هوامبو (نوفا ليشبوا سابقًا)، لوبيتو، مالنج (٣٥ ألف نسمة)، لوبنغو (٣٢ ألف نسمة).

اللغات: البرتغالية (رسمية)، ولغات القبائل المحلية.

الديانة: كاثوليك ٣٤٪، ديانات إحيائية محلية ٤٥٪، بروتستانت ١٢٪.

السكان: نحو ١١ مليون نسمة (تقديرات ١٩٩٤)، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم حوالى ١٣،٥ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠. موزعون على قبائل البانتو – بوشيمان، والفاتواس. وهناك حوالي ٤٠٠ ألف أوروبي. هناك أكثر من مليوني لاجئ (حوالي نصفهم في زائير وحدها) بسبب تواصل الحرب الأهلية. نسبة الأمية تبلغ ٨٠٪، ومليونان يعانون من سوء التغذية.

الحكم: جمهورية شعبية. الدستور النافذ هو دستور

١٩٧٥، المعدّل في تشرين الأول ١٩٧٦، وأيلول ١٩٨٠ وآذار ١٩٩١. الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) تعيّن رئيس الجمهورية. الرئيس الحالي خوسيه إدواردو دوس سانتوس (مولود ٢٨ آب ١٩٤٢) الذي بدأ حكمه منذ ٢١ أيلول ١٩٧٩ خلفًا للرئيس أغوسطينو نيتو الذي كان تولى الرئاسة منذ ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥.

إداريًا، تقسم أنغولا إلى ١٨ مقاطعة.

المجلس التشريعي مكوّن من ٢٢٠ عضوًا.

الاقتصاد: إلى عهد قريب كان الاقتصاد الأنغولي يرتكز أساسًا على زراعة واحدة هي زراعة البن، وكان أكثر من نصف انتاج هذه الزراعة يذهب إلى الولايات المتحدة الأميركية. والعائدات الأخرى كانت تتأتى من استخراج الماس في الحقل المنجمي الواسع في منطقة دندو في شمال شرقي البلاد، ومن استثمار الأخشاب، وصيد الأسماك، وزراعة الذرة والقطن. ومنذ نحو عقدين من الزمن تم اكتشاف ثروتين منجميتين: الحديد والنفط. الحديد في منطقة كاسينغا، والنفط في المياه الاقليمية في الأطلسي.

أهم المحاصيل الزراعية، في أنغولا: البن، قصب السكر، البطاطا، الذرة والقطن. الثروات المنجمية: النفط، الألماس (بلغ انتاجه في العام ١٩٩١، نحو ٩٦١ ألف قيراط – أعمال التهريب منذ ١٩٩١)، المنغنيز، اليورانيوم، الأسفلت، الحديد والنحاس. بدأت الحكومة تطبق برامج التخصيص (Privatisation) منذ ١٩٨٩.

أثرت الحرب الأهلية على الأوضاع الاقتصادية، وخاصة على الزراعة والتعدين (في سنوات هذه الحرب الأولى)، ثم على صناعة النفط (خاصة في السنوات الأخيرة من هذه الحرب)، فدفعت إلى هجرة نحو ٣٠٠ ألف برتغالي كانوا يشكلون، بأغلبيتهم، اليد العاملة المتخصصة والماهرة. وقد حاولت الحكومة الكوبية سد هذا الفراغ بمضاعفة عدد التقنيين والفنيين والمستشارين الكوبيين في أنغولا.

نبذة تاريخية

قديمًا: في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، كانت شعوب البانتو تهاجر من مناطق أفريقيا الوسطى باتجاه الجنوب، وتحتل الأراضي التي كانت تسكنها قبائل متنافرة من البوشيمان والهوتانتو. وقد أقام القادمون الجدد ممالك مهمة على الأراضي التي تشكل اليوم أنغولا. وأهم هذه الممالك، ثلاث: لوبا، لوندا، وكونغو (التي كانت أكبرها). وفي القرن السادس عشر، غزت وسط أنغولا مجموعات من المحاربين الذين لم يكونوا يشكلون قبيلة أو مجموعة إثنية معينة، إلّا أنهم سرعان ما تلاشوا داخل القبيلتين القويتين: أوفنبندو، وكيمبندو.

سيطرة البرتغال: وأول الأوروبيين الذين دخلوا أنغولا كان البحار البرتغالي ديوغوكام الذي وصل إلى مصب نهر الكونغو عام ١٤٨٢. وفيما كان يفتتح المناطق الداخلية، كان يقيم علاقات مع «مانيكونغو» (أي ملك الكونغو). وفيما بعد، اعتنق خلفاء الملك الدين المسيحي، وأصبحت مملكة الكونغو تابعة للتاج البرتغالي. وبين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، تحصن البرتغاليون في قلاعهم على الشواطئ، وقاموا أحيانًا بحملات عسكرية ضد سكان المناطق الداخلية الذين أقاموا معهم علاقات تجارية أيضًا.

وعندما حاول الإنكليز، في أواسط القرن التاسع عشر، توسيع إمبراطوريتهم الاستعمارية في افريقيا، خشي البرتغاليون أن يفقدوا مكتسباتهم، فتقدموا واحتلوا المناطق الداخلية من أنغولا. وفي عام ١٨٩١، وقعت معاهدة بين إنكلترا والبرتغال ترسم الحدود الحالية لأنغولا. وفي عام ١٩١٨، كانت كل البلاد تحت السيطرة البرتغالية. وعقب الحرب العالمية الثانية، عدّلت البرتغال من نظام مستعمراتها فجعلت منها مقاطعات ما وراء البحار.

وفي عام ١٩٦١، انفجرت انتفاضات مسلحة في وجه البرتغاليين في شمالي أنغولا. فأرسلت البرتغال وحداتها العسكرية لقمع تلك الانتفاضات. ثم باشرت بإجراء بعض الإصلاحات الإدارية والإقتصادية، إلّا أن حرب العصابات ضد سلطتها استمرت حتى الاستقلال.

استقلال وحرب أهلية: وفي عام ١٩٧٤، أطاح إنقلاب عسكري الحكم في البرتغال. فعمدت الحكومة الجديدة في ليشبونة للاعتراف بحق أنغولا في الاستقلال، وشكلت حكومة مؤقتة تضم برتغاليين وممثلين عن الأنغوليين.

وقبل وقت قصير من إعلان الاستقلال، انفجرت حرب أهلية بين حركات التحرر الثلاث في أنغولا: الحركة الشعبية لتحير أنغولا (MPLA) الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA) والاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا (UNITA)، وقد دعم الاتحاد السوفياتي وكوبا الحركة الأولى التي يتزعمها أغوستينو نيتو، في حين قدمت الولايات المتحدة الأميركية، والصين وجنوب أفريقيا دعمها للحركتين الأخريين. واستطاع نيتو تشكيل حكومته، إلّا أن الحرب الأهلية استمرت مشتعلة، كما بقيت الوحدات الكوبية تعمل على الأرض، وتقدم الدعم الكامل لحكومة نيتو؛ كما كانت تدرب رجالًا على حرب العصابات في زائير، وزيمبابوي وناميبيا. وعقب وفاة نيتو (أيلول ١٩٧٩)، انفجر الخلاف داخل الجبهة التي يتزعمها (الحركة الشعبية لتحير أنغولا) حول الوجود الكوبي في البلاد، واحتفظ الرئيس الجديد، خوسيه ادواردو دوس سانتوس، بالفريق الحاكم الذي شكله سلفه.

الوجود الكوبي: وقد أثار وجود الكوبيين في أنغولا حفيظة حكام جنوب افريقيا (الحكم العنصري)، وطالبوا بخروجهم، وربطوا موافقتهم على منح ناميبيا استقلالها بإنسحاب الجنود الكوبيين من أنغولا. وفي كانون الثاني ١٩٨١، جرت مفاوضات في جنيف بين جنوب افريقيا وأنغولا حول مستقبل ناميبيا، لكنها لم تسفر عن نتيجة. واستؤنفت المفاوضات بينهما (في جزر الرأس الأخضر هذه المرة) في ٨ كانون الأول ١٩٨٢، وقد ساهمت زيارة نائب الرئيس الأمريكي، جورج بوش، إلى جزر الرأس الأخضر، في عقد هذا اللقاء. وتوصلت الدولتان (كانون الثاني ١٩٨٣) إلى إتفاق ينص على إنسحاب القوات الكوبية المتمركزة في أنغولا ومقاتلي منظمة شعب جنوب غرب افريقيا «سوابو» إلى نقطة تبعد ٢٠٠ كلم إلى شمال الحدود بين ناميبيا وأنغولا. وتعهدت جنوب افريقيا بالمقابل بوقف دعمها «للمجموعات المسلحة» التي تعمل في جنوب أنغولا ضد حكومة البلاد. لكن العمليات المسلحة ضد حكومة أنغولا استمرت واستهدفت أساسًا المرافق الصناعية التي يديرها خبراء أجانب

(عملية ١٦ آذار ١٩٨٣ مثلًا أسفرت عن تدمير مصنعًا للورق جزئيًا وأسر عددًا من الخبراء التشيكوسلوفاكيين مع أفراد عائلاتهم).

ورغم وجود الكوبيين تميز العام ١٩٨٢ بانتهاج حكومة أنغولا لسياسة التقرب من الغرب، خاصة من أوروبا والبلدان الافريقية الفرنكوفونية. فقد حققت أنغولا ٦٣٪ من مبادلاتها التجارية مع الغرب مقابل ٢٥٪ مع البلدان الاشتراكية. وبدت الحكومة من القوة بحيث تستطيع أن تواجه التوتر الداخلي.

في آذار ١٩٨٤، زار الرئيس الأنغولي خوسيه ادواردو روس سانتوس كوبا لشرح اتفاق «فك الاشتباك» مع قوات جنوب افريقيا في جنوب أنغولا الذي وقّع في لوساكا قبل أسابيع في حضور الولايات المتحدة. وفي حزيران ١٩٨٤، أعلن سانتوس، ردًا على المطالبين بإنسحاب القوات الكوبية من أنغولا (نحو ٣٠ ألف جندي كوبي) إن وجودهم «عامل توازن وردع» طالما ان قوات جنوب افريقيا لم تنسحب من أنغولا، ووضع شروطًا لانسحاب الكوبيين، منها استقلال ناميبيا على قاعدة قرار مجلس الأمن ٤٣٥، انسحاب كامل لقوات جنوب افريقيا من أنغولا ووقف دعم بريتوريا لمنظمة أونيتا (يونيتا) التي تقاتل ضد النظام الماركسي في لواندا.

أحداث السنوات الأخيرة

تميز العام ١٩٨٥ بنشوب معارك عديدة (أربت على ١٨١ معركة خلال نيسان وأيار ذهب ضحيتها حوالي ألف قتيل) بين يونيتا و «الحركة الشعبية لتحير أنغولا» (MPLA) – استمرار الحرب الأهلية وتصاعدها؛ وكذلك شنت جنوب افريقيا عدة غارات على أنغولا بين تموز وايلول.

في ٢ تموز ١٩٨٦ خاض جوناس سافيمبي، زعيم يونيتا، آخر معركة في هوامبو؛ وفي حزيران ١٩٨٧، هاجمت القوات البرية الناميبية (سواتف)، وكانت بأمرة جنوب افريقيا، القاعدة فابلا؛ وبعد أقل من شهر فتك مرض الكوليرا بأكثر من ٣ آلاف أنغولي؛ وفي ٢١–٢٣ أيلول زار الرئيس دوس سانتوس فرنسا.

انسحاب الكوبيين: في ١٧ آذار ١٩٨٨، حقق الكوبيون تقدمًا على جبهة مواجهة للقوات المدعومة من جنوب افريقيا بطول ٢٥٠ كلم. وفي ٢٤ نيسان ١٩٨٨ أسقط الكوبيون، بالخطأ، طائرة كوبية، فقتل ٢٦ ضابطًا كوبيًا. وفي ٢٩ حزيران نصب الكوبيون كمينًا عند سد كالويك فقتل ١٢ جنديًا من جنوب افريقيا، و ٣٠٠ أنغولي وكوبي، وأغارت ٨ طائرات ميغ على قواعد عند الخطوط الخلفية في جنوب إفريقية ودمرّتها؛ فكانت هذه الحوادث التي وقعت في النصف الأول من ١٩٨٨ دافعة لعقد اتفاق بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا في جنيف (٨ آب ١٩٨٨) حول وقف اطلاق النار وانسحاب قوات جنوب افريقيا. وفي ٢٢ كانون الأول (١٩٨٨)، إتفاق آخر في نيويورك حول انسحاب الكوبيين في تاريخ يقع بين أول نيسان ١٩٨٩ وأول تموز ١٩٩١ (ثلثا القوات الكوبية خلال السنة الأولى؛ ٣٥٠٠ جندي كل شهر، ثم ١٤ ألف جندي خلال الأشهر الستة التالية، ثم ١٠ آلاف في ١ تموز ١٩٩١).

في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٩، بدأ

الكوبيون انسحابهم (الدفعة الأولى ٤٥٠ جنديًا)، وفي شباط استأنفت يونيتا حملتها العسكرية؛ وفي ٢٢ حزيران عقد الرئيس دوس سانتوس وجوناس سافيمبي زعيم يونيتا اتفاقًا لوقف اطلاق في اجتماعهما في مدينة غبادوليت (في زائير). وبعد يومين خرقت يونيتا الاتفاق.

في كانون الثاني ١٩٩٠ تذرع الكوبيون بخرق يونيتا للاتفاق وعودتها للعمليات العسكرية ليوقفوا إكمال انسحابهم. فعادت الحكومة ويونيتا للاجتماع في نيسان ١٩٩٠ في إيفورا (مدينة ومرفأ).

في ٢٦ آذار ١٩٩١، صدر قانون يسمح بنظام التعددية الحزبية. وفي أول ايار اتفاق جديد لوقف اطلاق النار بين الحكومة ويونيتا. وفي ٢٥ ايار، رحيل آخر دفعة من الجنود الكوبيين؛ وفي آخر أيار إتفاق ليشبونة للسلام، والأمم المتحدة تشرف على تنفيذ اتفاق وقف النار.

في نيسان – أيار ١٩٩٢ عاد نحو ٤٠٠ ألف مهجر، وفي آب استئناف المعارك بين قوات الحكومة ويونيتا؛ وفي أيلول عصيان مسلح في كابيندا (منطقة متنازع عليها بين أنغولا والدول المجاورة)؛ وفي آخر أيلول جرت انتخابات تشريعية نالت فيها «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» (MPLA) ١٢٩ مقعدًا، ٥٣٪ من الأصوات؛ ومنظمة يونيتا ٧٠ مقعدًا، ٣٤٪ من الأصوات؛ وجرت كذلك انتخابات رئاسية، فنال دوس سانتوس ٤٩٫٧٥٪ من الأصوات، وسافيمبي ٤٠٪. فاعترض سافيمبي على النتائج وسحب قواته من الجيش الموحّد. ووقعت صدامات بين الشرطة ويونيتا تطورت إلى حرب أهلية فعلية بين القوات الحكومية ويونيتا.

موقف الولايات المتحدة والأمم المتحدة:

تميز عقد الثمانيات بدعم إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان لمنظمة «يونيتا» الأنغولية المسؤولة إلى حد كبير، عن الحرب الأهلية التي تخرّب البلاد وتقسّمها وتسير بها على طريق «الصوملة» (الصومال – تقسيم إلى مناطق). «وفي حين تتحمل الولايات المتحدة قسطًا وافرًا من المسؤولية عن هذه الأوضاع المدمّرة فإنها تستمر في عدم إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع لواندا، ولا تساعدها بشيء في إعادة اعمارها (...) فهؤلاء الابطال المدافعون عن الحرية، كما دعاهم الرئيس ريغان، فرسان الديمقراطية هؤلاء، أعضاء منظمة يونيتا، رفضوا حكم الرأي العام الذي أخرجته صناديق الاقتراع وأظهرت انتصار الرئيس دوس سانتوس في انتخابات شهر أيلول ١٩٩٢ التي أشرف عليها وضبط عملياتها وجود مراقبين من الأمم المتحدة» (ماريانو أغير، «لو موند ديبلوماتيك»، عدد ايار ١٩٩٣، ص ٢١).

ومما جاء أيضًا في المقال المدرج تحت عنوان «رهان مريب على «مناضلي الحرية»:

عادت الحرب الأهلية واشتعلت من جديد. منظمة يونيتا، التي يتزعمها جوناس سافيمبي، تلقت دعمًا هائلًا ولمدة طويلة من الولايات المتحدة وجنوب افريقيا وزائير في حربها الضروس ضد الحكومة الشرعية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) وضد القوات الكوبية التي جاءت، في ١٩٧٥ لمساعدة حكومة أغوستينو نيتو. كان سافيمبي يعرف أنه سيخسر انتخابات أيلول ١٩٩٣، وقد عكف، منذ أشهر، على تجهيز جيش من عشرين ألف رجل بهدف واحد فقط وهو استئناف الحرب.

قدّر عدد الضحايا، بين كانون الثاني ونيسان ١٩٩٣، بعشرات الآلاف في أنغولا. ففي معركة مدينة هوامبو وحدها، أكثر من ١٠ آلاف لاقوا حتفهم. وهذه المعركة، برأي شهود عيّان من منظمة أطباء بدون حدود ومن البرنامج الغذائي العالمي، هجّرت الآلاف نتيجة الأعمال الوحشية التي اقترفها رجال «يونيتا». وإحدى نتائج هذه الحرب القضاء على المحاصيل الزراعية التي جاءت لتضاف على موجة الجفاف، فتهدد أكثر من ٣ ملايين بالجوع. وهناك في الأساس ٣ ملايين أنغولي (من أصل ١٠ ملايين هم عدد سكان أنغولا) من دون مأوى. وكل فريق، في هذه الحرب، يتهم الفريق الآخر ب «حرب إبادة» يشنها ضده مستعملًا إتنيات معادية وأسلحة كيميائية.

إن تصرف الأمم المتحدة إزاء أنغولا محيّر ويصعب فهمه. في كانون الأول ١٩٩٢، وجّه الأمين العام بطرس غالي إنذارًا إلى الرئيس الأنغولي دوس سانتوس يعلمه فيه أنه إذا رفض اقتسام السلطة مع زعيم يونيتا جوناس سافيمبي فإن المراقبين الدوليين الذين يعملون في أنغولا سيُسحبون. الرئيس دوس سانتوس قبل بالحوار، لكن يونيتا سارعت إلى رفضه ثم قامت بأعنف حملة عسكرية لها. الهيئة الدولية سحبت بعثتها في أنغولا للاستقصاء في الوقت الذي كان سافيمبي فيه يسيطر على أهم المناطق المنتجة للنفط، وقصده تقسيم البلاد وإنشاء جمهورية أنغولا الجنوبية التي تمتلك مناطق غنية بالماس.

ومرة جديدة قدّم نظام المارشال موبوتو في زائير دعمه للمتمردين (يونيتا)، واستمرت عمليات مرتزقة جنوب افريقيا ضد نظام لواندا. حكومة الرئيس الأميركي وليام كلينتون ضغطت على زعيم يونيتا جوناس سافيمبي ليتخلى عن متابعة الحرب ويتجنب قصف المناطق النفطية في كابيندا التي تستغلها شركات أميركية وبلجيكية وايطالية. وصرّحت حكومة جنوب افريقيا انها قد تتوقف عن دعم أعمال يونيتا. لكن سافيمبي الذي حظي بدعمها لمدة طويلة يستشعر بنفسه القوة لمتابعة اللعبة بمفرده (...) وكان على أنغولا ان تخصص، في عقد الثمانينات حوالي



موقع مدفعية لقوات الحكومة الانغولية في إقليم كوانزا (صيف ١٩٩٤).

٧٠٪ من ناتجها الوطني الخام لتغطية النفقات المرتبطة بالدفاع، وكانت يونيتا، من جهة ثانية، تمعن في ضرب الأنداف الاقتصادية إلى درجة انها لم تتردد في ضرب المستشفيات والمستوصفات والمدارس.

أحداث ١٩٩٣ و ١٩٩٤ – حرب أهلية تتواصل: لم يذق الشعب الأنغولي طعم السلام إلّا لأيام، أو أسابيع قليلة معدودة بعد نهاية حرب التحرير ضد الاستعمار البرتغالي في العام ١٩٧٤ التي دامت ١٣ سنة. ثم اشتعلت الحروب الأهلية في العام ١٩٧٥، ودامت ١٦ سنة (١٩٧٥ – ١٩٩١) ولم تتوقف إلّا في نهاية أيار ١٩٩١ على أثر اتفاقات السلام الموقعة، برعاية الأمم المتحدة بين حكومة لواندا والثوار والتي قضت بتسريح قوات يونيتا وتشكيل جيش موحد وحظر بيع الأسلحة الفتاكة إلى أنغولا حتى يتم تشكيل حكومة جديدة؛ لتعود وتندلع من جديد في نهاية أيلول ١٩٩٢ على أثر هزيمة يونيتا في الانتخابات الاشتراعية والرئاسية فتكون حربًا أهلية مفتوحة على كل الاحتمالات السياسية خصوصًا إنهيار مقومات الدولة القائمة على أرضية إقليمية واتنية وقبلية. ولم تسمح هذه الحروب، التي تشهدها أنغولا منذ أكثر من ثلاثة عقود وبصورة متواصلة للبلاد بتوظيف خيراتها في مشاريع تنموية متوسطة أو بعيدة الأمد، فتم استخدام مردود المواد الأولية التي توافرت للدولة لشراء الأسلحة من الغرب والشرق.

في شباط ١٩٩٣، تواصلت معارك مدينة هوامبو، المعتبرة المدينة الثانية في أنغولا ومعقل ثوار «يونيتا» اليمينيين، والتي تحاول قوات الحكومة السيطرة عليها وإخراج يونيتا منها. ومنذ ان اشعلت يونيتا هذه الجولة من الحرب الأهلية عقب خسارتها في انتخابات ايلول ١٩٩٢، وهي تعلن عدم تجاوبها مع نداءات دولية (خصوصًا من جانب الولايات المتحدة وروسيا والبرتغال) لوقف القتال والتفاوض مع الحكومة الأنغولية. وقصدت يونيتا من ذلك ألّا تجلس إلى طاولة مفاوضات قبل إحكام سيطرتها على هوامبو. وقد تسنى لها ذلك في النصف الأول من الشهر التالي (آذار ١٩٩٣)، فاعترفت حكومة أنغولا بسقوط مدينة هوامبو في أيدي ثوار «الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام» (يونيتا). عندها، قبلت يونيتا بالتفاوض مع الحكومة، لكن ليس في أديس ابابا بل في جنيف.

لكن المعارك استمرت، ويونيتا تمكنت من السيطرة على مناطق جديدة في البلاد. وفي أيلول ١٩٩٣، أعلنت يونيتا عن وقف إطلاق النار من جانبها في محاولة لاستيعاب الضغوط الدولية عليها والتهديد بعقوبات عليها اذا لم تدخل في مفاوضات مع الحكومة الأنغولية. وهذه الحكومة، من جهتها، اشترطت لمعاودة التفاوض أن تعترف يونيتا بالانتخابات الأنغولية ونتائجها التي جرت في ٢٩ و ٣٠ أيلول ١٩٩٢، بالاضافة إلى تأكيد الثوار (يونيتا) التزامهم اتفاق بيسيسي للسلام الذي وقع في البرتغال في ١٩٩١ والذي جرت الانتخابات بموجبه. وفي ٧ تشرين الأول ١٩٩٣، أعلنت يونيتا قبولها هذه الشروط، وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣ بدأت الحكومة الأنغولية ويونيتا اجتماعات في جلسات مغلقة تحت إشراف وسطاء الأمم المتحدة، وذلك في لوساكا عاصمة زامبيا.

وكانت المفاوضات قد حققت تقدمًا في الشهر الأول من سنة ١٩٩٤ ما دفع بالرئيس الأنغولي خوسيه ادواردو دوس سانتوس إلى

المناطق التي تسيطر عليها القوات المتنازعة (صيف ١٩٩٤): البيضاء تحت سيطرة قوات منظمة يونيتا، والأخرى تحت سيطرة القوات الحكومية

إبداء تفاؤله بشأن سير مفاوضات السلام بين حكومته والمعارضة، وكذلك زعيم المعارضة (يونيتا) جوناس سافيمبي ردّد (في شباط ١٩٩٤) أنه يعمل للحل السلمي في أنغولا.

وعلى خط موازٍ للمفاوضات استمرت المعارك بين الفريقين خصوصًا في المناطق الواقعة وسط البلاد. ولم تنفع في إيقافها لا مبادرة رئيس جنوب افريقيا نيلسون مانديلا (٢٥ حزيران ١٩٩٤) على المساعدة في الجهود لإنهاء الحرب الأهلية في أنغولا، ولا تهديد مجلس الأمن بفرض مزيد من العقوبات ضد منظمة يونيتا (أول تموز ١٩٩٤)، ولا تهديد واشنطن بفرض مزيد من العقوبات ضد حركة يونيتا (١٧ آب ١٩٩٤)، ولا الانذار الذي وجهته الأمم المتحدة الى يونيتا حيث دعتها فيه الى التوقيع قبل ٣١ آب ١٩٩٤ على اتفاق سلام

مع الحكومة الانغولية. وفي ٩ ايلول ١٩٩٤، زار لوساكا مبعوث خاص للأمم المتحدة في وقت يجري طرفا النزاع الأنغوليان محادثات حول دور الأمم المتحدة في تطبيق اتفاق لوساكا للسلام، ومهمتها مستقبلاً بعد حلول السلام في انغولا.

مدن ومعالم

• **كابيندا Cabinda**: منطقة تابعة لأنغولا وتطالب بها كل من الكونغو وزائير وحتى الغابون، نظرًا لغناها بالمواد الأولية ولموقعها الاستراتيجي. ولا تتصل كابيندا بأنغولا بأية حدود برية ويشكل البحر وسيلة الانتقال بينهما.

تقع كابيندا غربي افريقيا على الضفة الشمالية لمصب نهر الكونغو وتحيط بها زائير وجمهورية الكونغو الشعبية. مساحتها ٧٢٧٠ كلم² وعدد سكانها حوالي ٣٥٠ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٤).

تشتهر بالثروات الزراعية (خشب، بن، كاكاو) والمعدنية التي لم تستغل كفاية بعد (فوسفات، أورانيوم، منغنيز، حديد، الماس، ذهب) والنفط الذي يشكل الثروة الأساسية فيها.

اكتشف البحار البرتغالي ديغو كاو، كابيندا سنة ١٤٨٥، وككل الشاطىء الغربي لافريقيا فقد لعبت تاريخيًا هذه المنطقة دورًا بارزًا في تجارة العبيد الذين كانوا يرسلون إلى أميركا (العالم الجديد) والبرازيل.

وضعت أراضي كابيندا تحت الانتداب البرتغالي بموجب ثلاث معاهدات وقعت بين ملك البرتغال والزعماء المحليين التقليديين (١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥) وظلت آخر هذه المعاهدات، معاهدة سيمولامبوكو (Simulambuco) سارية المفعول حتى استقلال أنغولا في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥.

اكتشف البترول فيها سنة ١٩٦٦، وأصبحت موضع صراعات ومنافسات بين عدة دول. فوضع كابيندا من الناحية القانونية غير واضح. ففي سنة ١٩٥٦ ربطتها البرتغال اداريًا بأنغولا لأسباب تتعلق بتسهيل تنظيم الإدارة، لكن الدستور المعدل سنة ١٩٧٥، في البرتغال، ميّز بين كابيندا وأنغولا باعتبارهما منطقتين منفصلتين.

وعند نهاية التحرير في أنغولا، ارتكزت زائير والغابون على التعديل الدستوري السابق الذكر فطالبتا بحق تقرير المصير لكابيندا آملتين أن يصوت سكان هذه المقاطعة لصالح الاستقلال والانفصال عن أنغولا.

أما الكونغو فقد دعمت، بعد سقوط نظام فولبير يولو سنة ١٩٦٣ «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» ذات الاتجاه الماركسي، وأمّنت لها الدعم العسكري وغيره، مما مكّنها من السيطرة على هذه المنطقة وتحريرها حتى قبل إعلان استقلال أنغولا رسميًا وذلك على الرغم من مجابهة «جبهة تحرير كابيندا» لها، وهي الجبهة التي تأسست سنة ١٩٦٣ وبدعم من زائير وكانت تطالب باستقلال كابيندا.

يعد البترول أحدى الثروات الأساسية في كابيندا والشركة الوحيدة التي تستثمره هي شركة «غولف أويل» الأميركية (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج ٥، ص ١٤).

• **لواندا Luanda**: إسمها في العهد الاستعماري البرتغالي «ساو باولو دي لواندا». عاصمة أنغولا وأكبر مدنها. تقع على المحيط وفيها مصفاة للنفط. نحو مليوني نسمة. أسسها البرتغاليون ١٥٧٥، فكانت إحدى أقدم مراكز الاستيطان الأوروبي في افريقيا، جنوبي الصحراء الافريقية. عدد كبير من أبنيتها يعود إلى القرن السابع عشر والثامن عشر، وهو العصر الذي كانت لواندا فيه أهم سوق لتجارة العبيد في افريقيا، والمعدة لنقلهم الى البرازيل. بعد الاستقلال، الأمر بات متغيرًا كليًا. فالآثار هي آثار، والمنشآت الحديثة تقوم وتعمل بقرار مستقل وبتخطيط عصري.

• **لوبيتو Lobito**: مدينة ومرفأ في أنغولا، على الأطلسي. سكة حديد تصلها بكاتنغا. مدينة حديثة. ميناؤها من أحدث موانئْ افريقيا الجنوبية. مصفاة للنفط. ومصانع عديدة. نحو ١٥٠ ألف نسمة.

• **ليشبوا الجديدة Nova Lisboa**: مدينة في وسط المنطقة الزراعية في أنغولا. ناشطة تجاريًا: منها يصدر القمح والأرز والذرة والفواكه وايضًا الجلود إلى المرافئ. مركز إداري. نحو مئة ألف نسمة. أصبح إسمها هوامبو.

• **هوامبو Huambo**: راجع ليشبوا الجديدة.

زعماء ورجال دولة

• **آلفس، نيتو Alves, Nito** (١٩٤٧ – ١٩٧٧): سياسي أنغولي. ولد في لواندا. ترك الدراسة الثانوية ليلتحق بحرب التحرير التي كانت تشنها مجموعات عند أبواب العاصمة نفسها في سلسلة جبال «دمبوس»، حيث استطاع أن يصمد على رأس بضع مئات من رجال العصابات مدة أربع سنوات مظهرًا شجاعة وموهبة قيادية نادرة. تبوّأ مركزًا قياديًا بارزًا داخل المكتب السياسي «للحركة الشعبية لتحرير أنغولا». وزير الإدارة الداخلية (١٩٧٦). عرف بتأييده للسوفيات، ودعم هؤلاء له. وبعد زيارة قام بها رئيس أنغولا لموسكو بدا أن السوفيات تخلوا عن آلفس نيتو، بدليل أن اللجنة المركزية أحجمت عن انتخابه عضوًا في المكتب السياسي، وأقصته عن الوزارة. فوجّه إليها رسالة نقدية عنيفة اللهجة. وفي ٢١ أيار ١٩٧٧، طرد من اللجنة المركزية ومن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بعد اتهامه بتنظيم شبكات سرية داخل القوات المسلحة والحركة. ثم لم يلبث ان نفذ به وببعض أنصاره حكم الإعدام بعد محاولة انقلابية فاشلة.

• **دوس سانتوس، خوسيه ادواردو Dos Santos, J.E.** (١٩٤٢ –): سياسي ورجل دولة أنغولي. شارك في حرب تحرير بلاده من الاستعمار البرتغالي، وانضم إلى الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (١٩٦١). انتدب لتمثيل الحركة الشعبية في برازافيل، وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات العالمية. انتخب (١٩٧٤) عضوًا في اللجنة التنفيذية والمكتب السياسي للحزب (الحركة). وزير الخارجية (بعد الاستقلال، ١٩٧٥). وزير التخطيط (١٩٧٧). رئيس الجمهورية والحزب خلفًا للرئيس المتوفي أوغيستينو نيتو، ولم يصبح انتخابه هذا نهائيًا إلّا بعد أن أقره الحزب وصادق عليه في مؤتمره (ايار ١٩٨٠). عرف عنه انفتاحه ومرونته، فعلى الرغم من التزامه الماركسية فكرًا، كان من القلائل الذين دعموا نيتو في سياسة الانفتاح على الغرب على ان لا يودي ذلك إلى الإخلال في العلاقة مع السوفيات والكوبيين (راجع «أحداث السنوات الأخيرة» في النبذة التاريخية).

• **سافيمبي، جوناس Savinmbi, J.** (١٩٣٤ –): زعيم أنغولي مناوئ لحكم الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (عهد أوغيستينو نيتو، وسلفه دوس سانتوس). قاوم الاستعمار البرتغالي وأصبح السكرتير العام لمنظمة اتحاد شعب أنغولا، ووزير خارجية الحكومة الأنغولية في المنفى (١٩٦٢ – ٦٤). استقال من هذا المنصب في مؤتمر الوحدة الافريقية في القاهرة (صيف ١٩٦٤). انتقل إلى لوساكا في زامبيا حيث أنشأ حركة «يونيتا» وهي اختصار لعبارة «الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا» (١٩٦٦)، وترأس قواتها المسلحة في حرب العصابات ضد القوات البرتغالية، ثم في الحرب الأهلية ضد قوات الحركة الشعبية لتحرير أنغولا. بعد انسحاب البرتغاليين (١٩٧٥) أعلن نفسه رئيسًا لجمهورية أنغولا الديمقراطية الشعبية دون أن يتمكن من السيطرة الفعلية داخل البلاد، ولا ان يحظى بشرعية دولية. فانكفأ إلى دور ازعاج الحكم الفعلي للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، بأن نظم (بدعم من الولايات المتحدة وجنوب افريقيا) عمليات عسكرية موجهة ضد الحكم وضد الوجود الكوبي في افريقيا، وشن حرب عصابات محدودة ومتقطعة في بعض أطراف أنغولا (راجع «أحداث السنوات الأخيرة» في النبذة التاريخية).

• **ناسيمنتو، فورتوناتو فيريرا ليوبولد Nascimento, F.F.L.** (١٩٤٠ –): رئيس وزراء أنغولا. ولد في لواندا. درس التجارة ثم الاقتصاد السياسي. من أبرز مؤسسي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) في منطقة لواندا عام ١٩٥٠. سجن في

العام ١٩٦٣ وخرج من السجن في العام ١٩٦٨. عمل في الاتحادات العمالية وتولى رئاسة اتحاد عمال أنغولا، كما تولى الاعلام في الحركة، وكان ضمن اقطاب مؤتمر الكوادر في ١٩٧٤، فانتخب عضوًا في اللجنة المركزية للحركة وعضوًا في وفد أنغولا في محادثات فوروممباسا التي انتهب بعقد اتفاقية استقلال أنغولا.

• **نيتو، أغسطينو Neto, Agostinho** (١٩٢٢ – ١٩٧٩): رجل دولة أنغولي ومؤسس أنغولا الحديثة.

دخل الادارة الاستعمارية البرتغالية بعد دراسته الثانوية، فعمل بين ١٩٤٤ و ١٩٤٧ في دائرة الصحة العامة. شارك، في هذه الفترة، بالنشاط الثقافي المتزايد. ولما كانت الاحزاب السياسية ممنوعة، فقد كانت هذه النهضة الثقافية بمثابة حافز للوعي الوطني في وجه الاستعمار، وقد تمخض هذا الوعي بدوره عن تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) عام ١٩٥٦.

إلّا ان طموح أغسطينو نيتو العلمي وشخصيته القوية دفعاه إلى الالتحاق بجامعة كويمبرا في البرتغال لدراسة الطب. وقد مكنه من ذلك تكاتف أهالي قريته معه. وفي عام ١٩٥٨، تخرج طبيبًا فعاد إلى أنغولا. وقد تخللت تحصيله الجامعي فترات أمضاها في السجن بسبب نشاطه السياسي واشعاره الوطنية. اعتقل أول مرة عام ١٩٥١ وافرج عنه بعد ثلاثة أشهر. ثم اعتقل مرة ثانية ولفترة وجيزة عام ١٩٥٢. وفي ١٩٥٥ أودع السجن للمرة الثالثة وبقي فيه حتى أواسط ١٩٥٧ حين اطلق سراحه بعد ضغوط شديدة مارسها مثقفون أوروبيون. كان نيتو قد تعرّف أثناء وجوده في البرتغال إلى العديد من الناشطين القادمين من مستعمرات برتغالية أخرى، فأسس بالاشتراك مع اميلكار كابرال زعيم غينيا – بيساو لاحقًا «الحركة المناهضة للاستعمار» التي كان لها أثر كبير ظهر في العلاقات المتميزة التي باتت تربط بين كل من «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» و «جبهة تحرير موزامبيق» و «الحزب الافريقي من أجل استقلال غينيا – بيساو والرأس الأخضر».

وعند عودته إلى أنغولا، فتحخ الدكتور نيتو عيادة خاصة كان يستقبل فيها مرضى أوروبيين وافارقة على حد سواء. وقد شكّل هذا النشاط المهني غطاء لعمله السياسي مع الجبهة الشعبية. لكن الشرطة السياسية البرتغالية اعتقلته مجددًا عام ١٩٦٠، وسجن فيمعسكر اعتقال في جزر الراس الأخضر، ثم نقل إلى سجن آخر في ليشبونة عاصمة البرتغال، بعد انطلاقة الكفاح المسلح في شباط ١٩٦١. وفي السنة التالية، أخرجته السلطات من السجن لتضعه في الإقامة الجبرية. غير أنه تمكن من الفرار، وقصد ليوبولدفيل في الكونغو (البلجيكي سابقًا) حيث كان مركز الحركة الشعبية التي سرعان ما أصبح نيتو رئيسًا لها. وكانت الحركة تعاني في ذلك الوقت من مصاعب جمة، لا سيما ان أمينها العام قاد انشقاقًا والتحق بالتنظيم المنافس لها، أي «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا». وهذه الجبهة كانت قد شكلت حكومة في المنفى تتمتع بدعم دول افريقية عديدة. لكن الحركة الشعبية استطاعت ان تتفوق، فتتحول بسرعة إلى حركة جماهيرية ذات قاعدة متعددة الآتنيات تنادي ببناء مجتمع اشتراكي.

وقد اضطلع نيتو في قيادته للحركة بمسؤوليات سياسية وعسكرية معًا. وجال في أوروبا الغربية والشرقية وفي أنحاء افريقيا والاميركيتين لحث الرأي العام والحكومات على دعم القضية الأنغولية. وقد توصل عام ١٩٦٥ إلى أن ينتزع من منظمة الوحدة الافريقية اعترافًا بحركته. وقد أكدت المنظمة دعمها للحركة عام ١٩٦٨ حين سحبت الاعتراف الذي كانت منحته في السابق لحكومة المنفى التابعة للجبهة الوطنية. إلّا أنها عادت وسعت إلى عقد اتفاق بين التنظيمين عام ١٩٧٢. وقد نص هذا الاتفاق على إقامة مجلس أعلى لتحرير أنغولا وقيادة عسكرية موحدة. لكن هذا الاتفاق لم يكن قد دخل بعد حيز التنفيذ حين حصلت «ثورة القرنفل» في البرتغال. فانقلب الوضع رأسًا على عقب. وفي شباط ١٩٧٥، عاد أغسطينو نيتو إلى لواندا حيث جرى له استقبال جماهيري شاركت فيه المدينة بأسرها. واستطاعت الحركة الشعبية أن تفرض نفسها على منافسيها المدعومين من جنوب افريقيا، وذلك بمساعدة القوات الكوبية. وعندما أعلن الاستقلال في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥، أصبح أغسطينو نيتو رئيسًا لجمهورية أنغولا الشعبية. وبقي في منصبه هذا حتى وفاته في ١٩٧٩. ولأغسطينو نيتو انتاج شعري رفيع ترجم إلى العديد من لغات العالم.

أنغويلا

(للخريطة: راجع «الأنتيل، جزر» في هذا الجزء).

الموقع: أحدى جزر الأنتيل الصغرى، وتقع في أقصى شمالها.

المساحة: ٩٠,٦ كلم^2.

عدد السكان: نحو ٩ آلاف نسمة (تقديرات ١٩٩٤).

العاصمة: لا فالي (La Vallée)، نحو ألف نسمة.

اللغة: الانكليزية.

الحكم: نظام ملكي برلماني. عضو في الكومنولث. الحاكم الحالي: آلن و. شيف، يحكم منذ ١٤ آب ١٩٩٢، وقبله كان شارلز غودن منذ ١٩٧٦. رئيس الوزراء: رونالد وبستر (حزب الشعب) من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤، وإميل غومبز (حزب التحالف الوطني) منذ ١٢ آذار ١٩٨٤. المجلس التشريعي: ٧ أعضاء منتخبين، وعضوان معينان من قبل الحاكم البريطاني. جزيرة سومبريرو (٥ كلم^2) جرى ضمها لها.

تعتبر أنغويلا شبه مستقلة عن «اتحاد جزر سان كيتس – نفيس – أنغويلا»؛ وهي، بموجب دستور ١٩٧٦، مقاطعة بريطانية غير مستقلة.

الاقتصاد: أهم المصادر الاقتصادية لأنغويلا هي تربية الماشية، وانتاج الملح، وبناء السفن وصيد الأسماك، وتحاول أنغويلا تنويع مصادر الاقتصاد وتشجيع السياحة. بلغ الناتج الوطني الصافي ألف دولار للشخص الواحد في العام ١٩٩٠، وبلغ عدد السوّاح حوالي ٩١ ألفًا في العام ١٩٩١. وحدتها النقدية: الدولار الكاريبي الشرقي.

نبذة تاريخية: ظلت أنغويلا مستعمرة بريطانية منذ عام ١٦٥٠ وحتى عام ١٩٦٧. في ١٩٥٨، أصبحت عضوًا في اتحاد دول الهند الغربية مع سانت كيتس ونفيس. وتحت إدارة هذا الاتحاد نالت الدويلات المذكورة (أنغويلا، سانت كيتس – أوكريستوفر – ونفيس) استقلالها الداخلي بينما احتفظت الحكومة البريطانية بحق الاشراف على الشؤون الخارجية والدفاع. بعد مضي ثلاثة أشهر رفض أهالي أنغويلا حكومة سانت كيتس فارسلت إليها بريطانيا عام ١٩٦٩ قوات مسلحة بريطانية لتنصيب مندوب الحكومة البريطانية فيها. وفي آب ١٩٧١ منحت الجزيرة نوعًا من الادارة الذاتية. وفي شباط ١٩٧٦ صدر دستور جديد لأنغويلا، ثم جرت انتخابات المجلس التشريعي في آذار (١٩٧٦)، وعلى أثرها عيّن رونالد وبستر رئيسًا للوزراء، وبعده جاء إميل غومبز.

أوروبا

آخر الإكتشافات عن إنسان أوروبا القديم

الطبيب زاك كتب في «الحياة» (العدد ١١٤٣٧، تاريخ ١١ حزيران ١٩٩٤، ص ١٩) يقول:

لا نهاية لتلك التطورات (حول كيف كان يعيش الإنسان القديم)، فهي تشكل مادة خصبة عن الآثار وحياة الإنسان القديم مثل تلك التي سجلها كتاب جديد «الرجل في الجليد» للكاتب كونراد سبيندلر، ويسرد فيه قصة العثور على جثة رجل احتفظ بها الزمن في ثلاجة فوق قمة جبال الألب لقرون طويلة. وهذا هو الكتاب الرابع الذي صدر عن رجل الجليد منذ اكتشافه في العام ١٩٩١.

تم الإكتشاف بالصدفة، فلا أحد يذهب للبحث عن مخزونات الجليد الأثرية في علو يزيد

عن ٣٢١٠ أمتار فوق سطح البحر. لم تكن اريكا وزوجها هلموت سيمون يدركان أن الرحلة عبر جبال الألب ستنتهي إلى أكبر مفاجأة في حياتهما. لم يكونا يتصوران أنهما سيتحولان إلى نجمين تتناقل صورهما محطات التلفزيون العالمية. فقد اعتادا قضاء عطلتهما السنوية في قرية سياحية على الحدود الايطالية – النمساوية. وفي إحدى جولاتهما في المنطقة الجبلية المجاورة قررا تغيير طريقهما المعتاد فإذا بهما يقفان وجهًا لوجه أمام جثة، يظهر نصفها الأعلى من الجليد الذائب حولها. بدا المنظر وكأنه مشهد من فيلم رعب. التقط الرجل صورًا للجثة وحفظت المرأة الموقع قبل أن يعودا إلى القرية حيث أبلغا المسؤول عن الأمن. كان الاعتقاد لفترة أن الجثة ربما تعود لمتسلق لقي حتفه في عاصفة.

أبرزت الجرائد المحلية الخبر في أسطر قليلة. لكن قصة رجل الجليد بدأت تكبر يومًا بعد آخر حينما عثر الخبراء قرب الجثة على عدد من القطع والأدوات التي بدت للوهلة الأولى وكأنها من العصر الحجري.

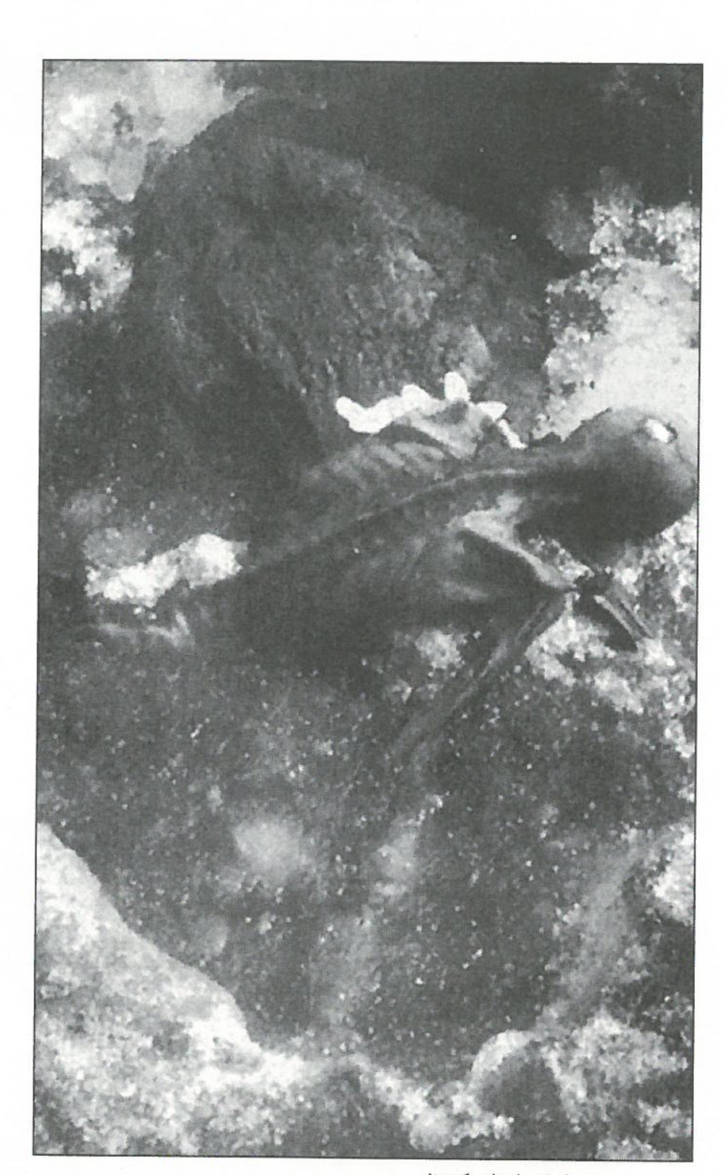
ونادرًا ما يثير اكتشاف آثار قديم اهتمامًا واسعًا بين الجمهور إلّا إذا كانت لها علاقة بالذهب، كما حدث عند العثور على قبر توت عنخ آمون التي ما زالت صوره تثير الخيال، أما رجل الجليد فكان اكتشافًا من نوع آخر، كان مجرد حفنة عظام ومعه قطع من الفرو وسلة من العشب، وفأس وأدوات أخرى للصيد أو الدفاع عن النفس.

لكن لماذا اهتم الناس بمومياء الجليد وأرادوا أن يعرفوا عن صاحبها كل صغيرة وكبيرة؟ لعل السبب كان ان الخبراء توصلوا بعد فحص الجثة إلى أن عمرها حوالي ٥٠٠٠ سنة، وحافظ الزمن عليها بسبب الجليد، حتى ان ثياب الرجل ظلت في الأغلب كما هي. وأتاح الاكتشاف للعلماء فرصة نادرة لا توفرها المحنّطات الأخرى التي يتم العثور عليها من مختلف العصور، واستطاع العلماء أن يدرسوا حالة الرجل، من صحته إلى مهنته، ومن ثقافته إلى القبيلة التي كان ينتمي إليها. وخلال أسابيع من الاكتشاف ظهر كتابان عن رجل الجليد، الأول بالألمانية والثاني بالإيطالية.

عاش إنسان العصر الحجري على النمط نفسه في جميع المناطق. وكان رجل الجليد يعيش بين ٣٣٠٠ و ٣٢٠٠ قبل الميلاد. واستخلص الخبراء ان حياته كانت تعتمد على الصيد والترحال بحثًا عن المؤونة والأراضي الخصبة. وكانت المجموعات السكنية في منطقة الألب تعتمد على تربية المواشي الصغيرة الحجم مثل الخرفان والماعز. وكان الرعاة يقضون أشهرًا عدة مع المواشي بعيدًا عن قراهم.

أما الوشم الذي عثر عليه في أجزاء من الجثة، فيعتقد العلماء أنه نوع من العلاج الذي كان سائدًا في تلك الفترة، وان رجل الجليد ربما كان يعاني من ألم في معصميه ورجليه.

حاول مؤلفو كتب رجل الجليد، كلهم اعطاء تفسيرات مختلفة عما كان الرجل يفعل في تلك المنطقة الباردة الوعرة قبل وفاته؟ منهم من رأى أنه كان يبحث عن المعادن، أو كان صيادًا يطارد نوعًا من الحيوانات كان يعيش في المنطقة. وأشار آخرون إلى انه كان كاهنًا يتعبد في خلوة على الطريقة «الشمانية»، وهي طريقة تعتمد على استخدام الخيال في تقمص شخصيات الحيوانات للتقرب من العالم الروحي.



رجل الجليد لحظة اكتشافه.

وإذا كان التحنيط ظهر في مصر في حوالي ٢٦٠٠ قبل الميلاد واستمر حتى القرن الميلادي السادس، واعتمد على ازالة احشاء الجثة والدماغ للحفاظ عليها، فإن الطبيعة احتفظت برجل الجليد مومياء كما هو.

لكن يذكر ان علماء حفريات الآثار عثروا في روسيا على أقدم جثة محنطة بالطريقة التقليدية في منطقة على الحدود الصينية – الروسية. وهي منطقة باردة يغطيها الجليد أيضًا طوال أيام السنة. وكانت الجثة في حالة جيدة لم يؤثر فيها الزمن الطويل، بما في ذلك القبعة التي تشبه مشدًا للشعر فوق رأسها.

كان في ذراعها وشم أيضًا مثل رجل الجليد. وسلطت الضوء على روسيا عندما كان سكانها يعيشون حياة البدو والترحال، ويقيسون ثروتهم بعدد الأحصنة والجياد التي يملكون.

ظلت جثة المرأة في غرفة قبر تحت الأرض لمدة ٢٥٠٠ عام، وهي نصف مدة رجل الجليد. وعلى رغم ان المكتشفين عثروا على قبرها في الصيف الماضي، لكن لم تتسرب أخبار الاكتشاف إلّا في الآونة الأخيرة عندما وجد العلماء صعوبة في نقل رفاتها إلى موسكو للمزيد من الدراسة والبحث.

وعثر في قبر هذه المرأة على رفات أحصنة دليلًا على ثروتها. وكان الوشم على ذراعها يشير إلى مكانتها في المجتمع. وكان مشد الشعر الذي انتهى بريشة طويلة من الخشب يدل على أنها كانت أميرة. وأثبت الفحص الكربوني ان المرأة ماتت ميتة طبيعية وعمرها ٢٥ عامًا بين ٥٠٠ و ٣٥٠ قبل الميلاد.

وبيدو ان اكتشاف الجثث القديمة ذات الأهمية التاريخية يحدث في فترة واحدة في مناطق مختلفة من العالم. فقد اكتشف علماء بريطانيون الشهر الماضي (أيار ١٩٩٤) عظامًا انسانية عمرها نصف مليون سنة في جنوب بريطانيا، واعتبروها احد الاكتشافات المهمة في التاريخ.

ويؤكد العثور على عظام ساق الرجل ان الانسان كان يعيش في أوروبا قبل ٥٠٠ ألف عام خلافًا لما كان يعتقده العلماء، مما سيؤدي إلى مراجعة نظرياتهم في الموضوع.

اتصال اوروبا والشرق

في «الحياة» ايضًا (عدد ١١٥٦٢ تاريخ ١٤ تشرين الأول ١٩٩٤، ص ٢١)، كتب إسماعيل زاير من ليدن (هولندا):

كشفت أبحاث في التاريخ والآثار أجريت



مكتشفات من أحد المواقع التركية ساعدت في فهم التفاعل الحضاري («الحياة»).

حديثًا النقاب عن عناصر مثيرة في عملية التبادل الحضاري بين الشرق وأوروبا خلال عصور ما قبل التاريخ. فحتى نهاية القرن الماضي كان الاعتقاد سائدًا بأن الشرق قد يكون هو المصدر الذي انتقلت منه الحضارة الى القارة الأوروبية، وأن الثورة التي رافقت العصر الحجري عادت على البشرية باكتشاف الزراعة والرعي والفخار والغزل ونقلتها من وادي الرافدين مرورًا بما يعرف الآن بتركيا ووصولاً الى أقاصي القارة الأوروبية.

هذه النظرية والملحقات التي تبعتها، ثبت أنها ليست دقيقة بما فيه الكفاية. فالقارة الأوروبية لم تكن قارة حديثة، أو بالأحرى، أحدث من الناحية التاريخية من الشرق، على الأقل لجهة رقيها وثقافتها.

ففي مشروع بحث آثاري قام به متخصص بعلم الآثار في جامعة ليدن هو لورنس تيسون بتكليف من المنظمة الهولندية للبحث العلمي والتاريخي وبمشاركة باحثي مركز تاريخ الفن والآثار في الجامعة، أثبت أن تركيا وجنوب – شرق أوروبا كانا على اتصال ثقافي واجتماعي قبل ما لا يقل عن ألفي عام خلال فترة ما قبل التاريخ. ونجح الباحث في الربط بين توسع حركة الملاحة على طول السواحل المتحاذية وحقيقة التشابه، أو بالأحرى التداخل، الثقافي والحضري بين المنطقتين.

وحسب المعطيات التي أتاحها البحث، كان الاتصال (ومن ثم التفاعل المتبادل والتلاقح الحضاري بين المنطقتين) جرى ما بين الألف الخامس والألف الثالث قبل الميلاد وتركز في الأقاليم المحيطة بالمسالك القديمة والتقليدية في بحر ايجه ومن ثم عبر ممر البحر الأسود. ويثبت وجود التجمعات والمواقع العمرانية المتنوعة أن التبادل بين المنطقتين كان كثيفًا، خصوصًا مع وجود مضيق البوسفور كممر مائي حيوي.

ومن خلال مقارنة الفخاريات من مراحل ما قبل التاريخ في منطقتي جنوب – شرق أوروبا وتركيا دلل الباحثون على أنه بينما كانت التحولات المادية والملموسة في كلا المنطقتين متباينة على نحو واسع، الا أن خطوط التطور المستقل لكليهما تقاطعت في المدى البعيد واكتسب بطابع شبه موحد. وكشفت الأبحاث أيضًا وجود تطابق نوعي في ايقاع العناصر التاريخية التي ميزت التحولات في المنطقتين، سواء في مراحل استقرارهما أو تغيرهما.

وبالاعتماد على نتائج الحفريات وأعمال البحث المقارن في مجال الآثار، رسم الباحثون صورة واضحة ومكثفة للتجمعات العمرانية التي تبادلت الاتصال مع بعضها البعض، وموقع كل منها على خريطة الساحل أو مناطق الصيد ومدى الانفتاح في المناخ الاجتماعي المتحكم في عملية تبادل المعرفة والأفكار والتقنيات والأشياء.

في مجال صناعة الفخار والآنية دللت الأبحاث على وجود تقاليد متشابهة لدى الأجيال المتعاقبة أدت الى بروز وتكرار الأشكال والنقوش نفسها. كما أن التغير الذي طرأ عليها في المراحل اللاحقة تميز بالملامح ذاتها، الأمر الذي كرس تلك التقاليد وعمقها وزاد من كثافة التبادل والاتصال بين المنطقتين.

وتساعد استخلاصات البحث في اعادة النظر بجملة من المسلمات النظرية التي استحكمت في عقول أجيال من المتخصصين والباحثين، فضلاً عن قطاعات شعبية أوسع،

ترتكز الى اعتبار من اثنين: إما أن الشرق هو الذي كان بادئًا بتوريد الحضارة والتقدم الى الغرب، أو العكس تمامًا كما يروج أنصار المدرسة الغربية. والدروس التي توصل اليها البحث لا تزال، كما قال الباحث في حديث معه بعد انجازه لدراسته هذه، بحاجة الى الكثير من التحقيق الميداني وعمليات التحليل المنهجي والتاريخي قبل الوصول الى نتيجة نهائية ولهذا الغرض توجه لورنس تيسون مجددًا الى مناطق البحث في تركيا بهدف تعميق وتأكيد ما توصلت اليه ابحاثه في المرحلة الأولى.

لمحة موجزة وشاملة

أوروبا، هل هي قارة؟ الجواب سلبي وايجابي في الوقت نفسه.

القارة، من جهة نظر الجغرافيين، مساحة واسعة من الأرض تحيط بها البحار. فتكون أوروبا، من هذه الزاوية، شبه جزيرة تكمل آسيا من الغرب، فيطلق على هذه الكتلة الأرضية الضخمة إسم «أوراسيا». لكن الأهمية القصوى التي أكتسبتها أوروبا تاريخيًا جعلتها قارة قائمة بنفسها.

كانت شعوب الشرق الأوسط القديم تقسم العالم المعروف لديها إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول هو الشرق الأوسط نفسه الذي كانت هذه الشعوب تسكنه؛ الثاني هو اتجاه شروق الشمس، وقد دعته آسو (التسمية الحديثة آسيا)؛ والثالث هو اتجاه غروب الشمس، أو أرب (أوروبا). وإذا كانت الحدود الشمالية والغربية والجنوبية لأوروبا واضحة المعالم بوجود المحيطات والبحار، فإن حدودها الشرقية ما تزال موضوع خلاف بين الجغرافيين. فمنهم من يرسم هذه الحدود بجبال الأورال ونهر الأورال وصولًا إلى بحر قزوين، فيكون الاتحاد السوفياتي (سابقًا)، وفق هذا التحديد، مقسمًا إلى قسمين: أوروبي وآسيوي. لكن الجغرافيين السوفيات، يشاطرهم بعض الغربيين، يرفضون هذا الرأي، ويعتبرون ان الاتحاد السوفياتي كيان قاري قائم بنفسه (الكلام الآن – بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ينطبق على الجغرافيين الروس).

تبلغ مساحة أوروبا، بالاضافة إلى روسيا الأوروبية، نحو ١٠ ملايين و ٩٠٠ ألف كلم^2. ويسكن أوروبا، بما فيها روسيا، نحو ٨٥٠ مليون نسمة. وكان هناك ٣٣ دولة أوروبية قبل تفكك الاتحاد السوفياتي فأصبحت نحو ٤٠ دولة.

في التاريخ القديم، شكلت آسيا خزان الشعوب المتدفقة على أوروبا. ولا يزال الجدل دائرًا حول أسباب هذه الهجرات الآسيوية نحو أوروبا (كما في كل الاتجاهات). ويرجع العلماء أن من أهم الأسباب تغيير المناخ وفترات الجفاف الطويلة. عبرت هذه الشعوب جبال الأورال والسهول الروسية الفسيحة، وقضت (أو استوعبت) على السكان الأوروبيين الأصليين، ووقفت، في تقدمها، عند الحاجز الأطلسي. لكن من السكان الأصليين لأوروبا من فر الى مناطق معزولة، فحافظ على نفسه من قضاء الآسيويين عليه أو استيعابهم له. وهذه كانت حال الباسك في الجزء الغربي من البيرينه، والسالتيين في بلاد الغال، وإيرلندا، وشمالي غربي اسكتلندا وبريتانيا الفرنسية حيث حافظت شعوب هذه المناطق المعزولة على لغتها وعاداتها.

وبسبب جوارها لآسيا وإفريقيا، وبسبب

موقعها على الطريق البحري المفتوح على أميركا تعرضت أوروبا لمختلف التأثيرات. لكنها ردت بنشر أفكارها التي طبعت العالم الحديث، وما تزال. فالاكتشافات الكبرى، وما تبعها من استعمار أوروبي، نشرت اللغات والتقاليد والمعتقدات والأفكار الأوروبية. وأكثر من ذلك، يسكن أميركا وأوستراليا أحفاد الأوروبيين. ومن الإرث الحضاري الكبير لأوروبا ما قدمته بلاد الإغريق إلى العالم من فلسفة ومفاهيم في الديمقراطية وفي أسس الدولة الديمقراطية. ثم جاء الرومان ليضيفوا على هذه المفاهيم أسس واجبات الفرد والمواطن تجاه الحكومة. ولم ينشأ أي دين من الأديان الكبرى على أرض أوروبا. لكن القارة احتضنت المسيحية التي تجذرت على أرضها ونمت. وتمكنت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، في أوروبا، من الحفاظ على وحدتها الروحية والثقافية –وحتى السياسية إلى حد ما بعد سقوط الامبراطورية الرومانية في الغرب عام ٤٧٦ على يد الجرمان.

بعد تقسيم الامبراطورية الرومانية إلى قسمين شرقي وغربي، وسقوط القسم الغربي بأيدي الجرمان عام ٤٧٦، دخلت أوروبا عصر التفكّك السياسي والنزاعات المسلحة؛ فبدأت منذ ذاك العام فترة القرون الوسطى التي استمرت حتى سقوط بيزنطية بأيدي العثمانيين عام ١٤٥٣. وفي القرون الوسطى، اختفى القانون والحرية معًا، فصار القانون لا يعني، في مفهوم الغزاة البرابرة، إلّا إرادة الحاكم، والحرية رغبته ومشيئته. ونشأت خلال هذه العصور تلك الوحدات السياسية المعروفة باسم الدول القومية. فقد استقر الجرمان في جهتي الشمال والغرب للامبراطورية الرومانية وأنشأوا في ما بعد ست ممالك: مملكة أو دواكر في إيطاليا، والوندال في شمال إفريقيا، والقوط الغربيين الذين امتدت مملكتهم من اللوار حتى مضيق جبل طارق، والفرنجة على الميز والموزل والراين الأدنى، والبرجنديين في وادي الرون ووادي السون، ومملكة السويفي في الجهات المعروفة اليوم باسم البرتغال وغاليسيا.

أما العناصر الشمالية التي سكنت شبه جزيرة اسكنديناڤيا وشبه جزيرة الدانمارك، فقد أطلق عليها اسم «الفايكنغ»، أي سكان الخلجان. فقد ظلّوا على سجيتهم برابرة محافظين على أوضاعهم البدائية من حيث نظم الحكم السياسية... واستمروا كذلك حتى القرن التاسع الميلادي حين أخذوا يتجهون بغزواتهم نحو العالم الأوروبي. ومن أهم الأسباب السياسية التي أدّت إلى هجرتهم نشوء الملكية في النروج حيث تركزت السلطة في يدي «هارولد الأشقر» في منتصف القرن التاسع، الأمر الذي جعل كثيرًا من الزعماء يفضلون الهجرة إلى أوطان جديدة من الخضوع لنظام سياسي لم يألفوه.

كان لظهور الاسلام في الجزيرة العربية، وقضاء الفتوحات العربية الاسلامية على الامبراطورية الفارسية (العدو التقليدي للامبراطورية الرومانية الشرقية – بيزنطة)، ووصولها حتى جنوب فرنسا، ان ترك أثرًا بالغًا على الحياة السياسية في أوروبا، حيث وضعت النزاعات السياسية جانبًا، وتكتلت جميع الفئات لتقود، ١٠٩٦، سلسلة من الحروب الصليبية (أولى خطوات الاستعمار الأوروبي). وبدأت أوروبا تدخل العصور الحديثة مع سقوط القسطنطينية (١٤٥٣) بأيدي العثمانيين.

أما العناوين التي يمكن أن تندرج تحتها هذه العصور فهي: – تكتل الجماعات الأوروبية في

وحدات سياسية متفرقة ضمن الحدود المتعارف عليها اليوم تقريبًا. – نشوء الروح القومية وبلوغها ذروة انتصارها غداة الحرب العالمية الأولى. – نمو الديمقراطية. – التقدم العلمي والثورة الصناعية. – الرأسمالية الحديثة والتوسّع الاستعماري. – ظهور المبادئ الاشتراكية.

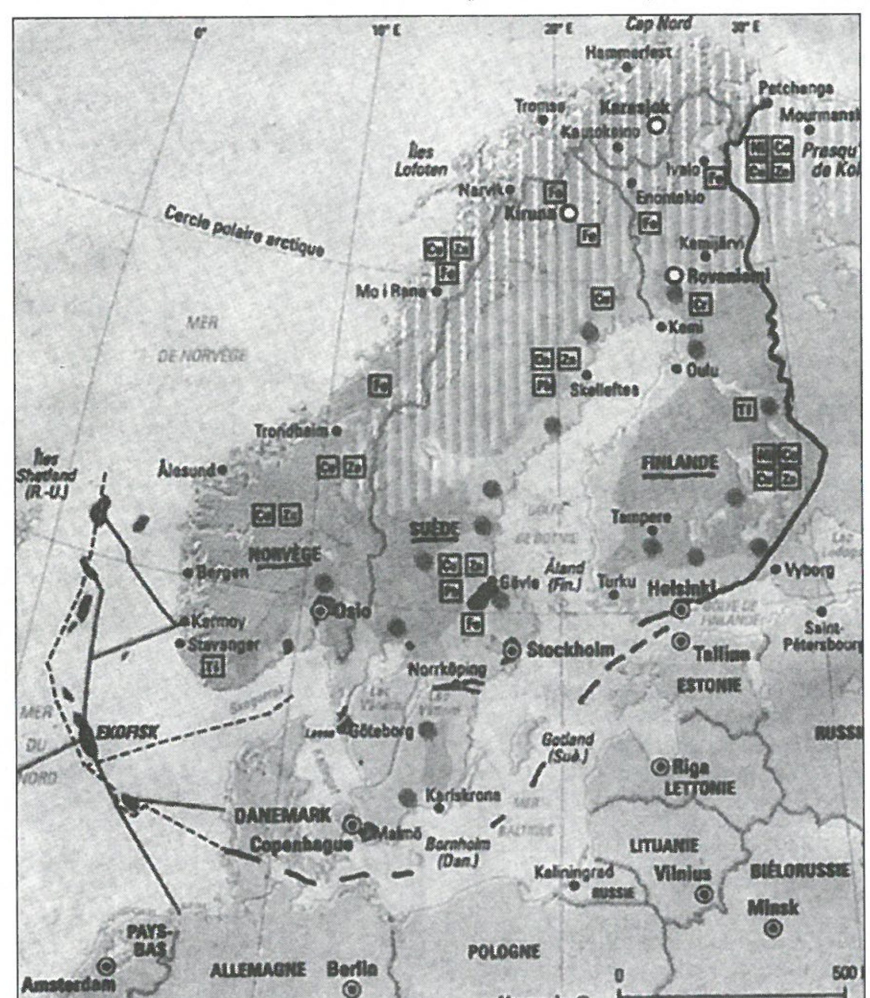
أما أوروبا في العصر الحاضر فهي إفراز طبيعي للتطوّر السياسي الذي حدث فيها منذ الامبراطورية الرومانية حتى اليوم. ونظمها السياسية متعددة من جمهورية رئاسية إلى جمهورية برلمانية إلى ملكية دستورية إلى ديمقراطية شعبية، وغير ذلك. أما عن التيارات السياسية الاقتصادية، فإنها اندرجت، حتى تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الشيوعية فيه ضمن تيارين كبيرين هما: الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي (أول نظام اشتراكي في أوروبا على أثر الثورة البولشفية عام ١٩١٧)، وليبرالية راسمالية وتتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية رغم عدم وجود هذه الدولة جغرافيًا في القارة. كذلك هناك أنظمة حكم تمارس نوعًا من الاشتراكية المعتدلة يطلق عليها إسم الاشتراكية الديمقراطية، كما في اسكندينافيا. وعرفت أوروبا (خاصة في ألمانيا وايطاليا) نظامًا نازيًا وفاشيًا في سنوات ما بين الحربين العالميتين وأثناء الحرب العالمية الثانية (استمر هذا النظام إلى حد ما في إسبانيا والبرتغال حتى أوائل السبعينات). وأبرز الظواهر في أوروبا اليوم: انتهاء سلسلة الحروب، بعد الحرب العالمية الثانية التي دمرت أوروبا، والاستقرار السياسي مع التطوّر الهادئ والبرلماني في معظم الأحيان في أنظمة الحكم، واستغلال التقدم العلمي لتوظيفه في رفاهية الشعوب الأوروبية، وازدهار التيارات الفكرية المتنوعة، وسعيها الدؤوب لتحقيق وحدتها الاقتصادية والسياسية.

مناطق أوروبية

نكتفي، هنا، بـ: اسكندينافيا، لابونيا، الألب، الدانوب، الراين، فولغا. أما المناطق الأوروبية الأخرى، مثل إيبيريا، البلطيق، البلقان، وسواها... فنترك إلى موقعها في الموسوعة وبحسب ترتيبها الأبجدي.

اسكندينافيا

لمحة عامة: إسم يطلق على بعض بلدان أوروبا الشمالية، وجغرافيًا يعني شبه الجزيرة التي تضم النروج والسويد والواقعة بين بحري الشمال والبلطيق. والاستعمال السياسي الأشمل للكلمة فيضم أيضًا الجزر الدانماركية وشبه جزيرة بنينولا. ولكلمة «اسكندينافيا» مفهوم تقليدي في قاموس الحضارات والاعراق، يعني شعوب الدانمارك والنروج والسويد وأيسلندا. وتشير الكلمة إلى لغات هذه البلاد وآدابها، وفنونها وموسيقاها وأنماط حياتها السياسية والاجتماعية. وقد تشمل أحيانًا فنلندا كبلاد وشعب وحضارة.



اسكندينافيا: الدول الثلاث فنلندا، السويد والنروج. حيث الخطوط العريضة هي لابونيا أو المناطق التي يتواجد فيها شعب التسام أو اللابون. والدوائر الثلاث في الشمال تشير الى المدن حيث مقر برلمان لابوني.

يعود أصل كلمة «اسكندينافيا» إلى الفايكينغ (القرن الثامن – القرن العاشر) الذين كان يجمعهم تاريخ واحد وتراث لغوي وأدبي وحضاري مشترك. وهذه الوحدة الحضارية تعود إلى كون الاسكندينافيين يشكلون، تاريخيًا، الجناح الجرماني الشمالي بين المجموعات التيتونية الكبيرة. فميثولوجيتهم، مثلًا، هي بالاساس النسخة الشمالية عن الميثولوجيا التيتونية العامة.

بانتهاء عصر الفايكينغ بدأ التمايز بين شعوب اسكندينافيا يبرز من خلال التطور الاستقلالي لكل بلد سواء على مستوى السياسة، أو الحضارة، أو اللغة نظرًا لانهيار وحدتها السياسية. فسلكت كل من الدانمارك والنروج والسويد وأيسلندا طريقًا خاصة بها. ورغم ذلك فقد بقيت كلمة «الاسكندينافية» ترمز إلى تلك الشعوب التي كانت في الماضي تعيش في وحدة حضارية وسياسية. ولا تزال البلدان الأربع التي تشكل حاليًا اسكندينافيا تتطلع بقوة لايجاد نوع من الوحدة السياسية والاقتصادية في ما بينها.

والدعوة الاتحادية بين هذه البلدان الاسكندينافية بدأت في القرن السابع عشر، إلّا أنها لم تتجسد واقعيًا في القرن العشرين إلّا بصورة جزئية. وبداية الدعوة رفع رايتها بعض رجال الدولة في الدانمارك والسويد، وأسفرت عن عدد من المواثيق الضامنة لحياد البلطيق دفاعًا عن التجارة والملاحة فيه. وانتشرت فكرة التضامن بين الدول الاسكندينافية على نطاق واسع بعد الزيارات المتبادلة لطلاب جامعات كوبنهاغن ولوند (١٨٣٧ – ٣٨) والتي أثمرت عن عقد خمسة مؤتمرات اسكندينافية بين ١٨٤٢ و ١٨٤٦.

ومن العناصر التي ساهمت في تغذية الاتجاهات الاتحادية بين شعوب الدول الاسكندينافية شعورها بضرورة التماسك في وجه الجارتين القويتين المانيا وروسيا، ويقظة القوميات في أوروبا. وكانت الحروب التي وقعت في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعطي دفعات جديدة تصب في الاتجاه ذاته وإن كانت تعطله بعض الخلافات أحيانًا. وفي ١٩٥٢، خطت الاسكندينافية خطوة واسعة بإنشاء اتحاد اسكندينافي برلماني يتألف من نواب من النروج والسويد والدانمارك، وأيسلندا، وفنلندا، ليشكل مجلسًا شماليًا يضمن مبدأ التعاون في القضايا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

اسكندينافيا والمجموعة الأوروبية: هلج هفيم، استاذ في قسم العلم السياسي في جامعة أوسلو، نشرت له «لوموند ديبلوماتيك» (عدد نيسان ١٩٩٤، ص ٨ و ٩) مقالًا مطولًا بعنوان: «البلدان الشمالية على ابواب الاتحاد الأوروبي – الاندماج مع المحافظة على الاستقلال الوطني»، نقتطف منه المقاطع التالية:

في ٢ حزيران ١٩٩٢، عندما اقترعت الدانمارك ب «لا» على الاتحاد الأوروبي (قبل أن تعود وتقبل في ما بعد، وبأكثرية باهتة، إثر استفتاء ١٨ أيار ١٩٩٣) إنما كانت تعبر عن تلك النزعة التاريخية التي اتصفت بها بلدان أوروبا الشمالية وهي نزعة الابقاء على مسافة سياسية مع باقي بلدان القارة، إضافة إلى حذرها من بعض نقاط الاندماج التي تنص عليها معاهدة ماستريخت. وإذا كانت فنلندا والنروج والسويد انهت لتوها مفاوضات غير سهلة حول شروط

وظروف انضمامها إلى الاتحاد، فإن أيسلندا قررت البقاء خارجه. فالبلدان الشمالية هل هي بلدان أوروبية هامشية؟ أو هل هي بلدان أوروبية في الأساس؟

إذا كانت «أوروبا الكبرى» تمتد من الأطلسي إلى الأورال، فإنها تمتد أيضًا من المتوسط إلى رأس الشمال. لكن الجغرافيا السياسية (الجغراسيا، الجيوبوليتيك) دفعت الشعوب الاسكندينافية منذ القرون الوسطى، إلى الوقوف في وجه كل استقطاب للقوة ظهر في أوروبا (نابوليون، الروس، الألمان).

هكذا شكلت هذه المنطقة الشمالية من أوروبا لطرف جانبي أوروبي آخر، هو بريطانيا، أوراقًا مهمة لدعم سياستها (بريطانيا) الأوروبية أثناء مؤتمر فيينا في ١٨١٥ وبعده. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية انتقل الدور إلى الولايات المتحدة بواسطة «منظمة معاهدة شمالي الأطلسي» (الحلف الأطلسي) وخصوصًا من خلال عضوية النروج وأيسلندا والدانمارك التي كانت ترى في الاتحاد السوفياتي تهديدًا مستمرًا لها.

إن معرفة ما إذا كانت البلدان الشمالية هي بلدان أوروبية فعلًا لا تتعلق فقط بالجغرافية السياسية، بل أيضًا بالثقافة، أي بالأفكار المشتركة، بالتواصل وبالمفاهيم المتبادلة... أغلب المثقفين والفنانين يعون أنهم جزء من الموروث الأوروبي الحضاري، لكنهم يميلون دائمًا إلى جعل هذه الحقيقة عند حدها الأدنى عندما تطرح مسألة الاتحاد الأوروبي. أنهم يريدون اقتسام الثقافة وليس المؤسسات السياسية أو القانونية، ولا يجدون علاقة بين المجالين.

المسألة السياسية تخفي حاليًا إدراك مدى ترابط الشماليين الثقافي مع القارة. فالمثقفون الشماليون ساهموا، تاريخيًا، في الحياة الثقافية الأوروبية (مسرح هنريك إيبسن، المؤلف الموسيقي الفنلندي جان سيبليوس، الرسام النرويجي ادوارد مونش، والسويدي أوغست ستراندبرغ، أفلام إنغمار برغمان...)، وهم اليوم يمزجون بين الترابط الثقافي مع القارة والانفصال السياسي عنها. فالاستقلال السياسي لديهم قيمة يقدّرونها إلى درجة أنهم أصبحوا غير مدركين، بسببها، لأهمية وضخامة التغييرات التي طرأت على العالم (...).

بعد الحرب العالمية الثانية، في ١٩٥٢، أنشأت الدول الخمس (الاسكندينافية الثلاث، فنلندا والنروج والسويد، إضافة إلى الدانمارك وجزر فيروبه المستقلة في غرونلاند) «المجلس الشمالي» الذي شكل صيغة استشارية للوزراء والبرلمانيين، ومؤسسة تنظيمية تؤمّن حرية عبور الأشخاص من دون جواز مرور، وسوقًا موحدًا لليد العاملة (بإمكان المواطنين السعي بحرية وراء عمل في أي بلد من البلدان الاعضاء)، ومؤسسات لتشجيع الاستثمارات، وتعاونًا متقدمًا جدًا في سياسات الضمان الاجتماعي، والبيئة، إلخ، ومشاورات منتظمة داخل هيئة الأمم المتحدة. وقد أدّت الجغرافيا السياسية ومسائل نزاع الشرق – الغرب بهذا المجلس إلى الامتناع عن طرح ومناقشة القضايا الأمنية. لكن هذا الأمر لم يعد له، بالطبع، من مبرر استمرار بعد انهيار الكتلة السوفياتية.

والشماليون شركاء في ما بينهم ومزاحمون في الوقت نفسه في كل ما يتعلق بالتجارة والنقد. وحدها السويد تمتلك صناعة السيارات وتسيطر على الصناعات الميكانيكية، فتبرز المزاحمة بين دول المجلس في إنتاج الخشب، والورق،

وجزئيًا في صيد السمك، في حين تبقى الزراعة قطاعًا تديره سياسة زراعية داخلية وطنية. من هنا فشل المبادرات الهادفة إلى تشجيع اندماج إقتصادي متزايد: والمثال الأبرز على ذلك إجهاض محاولات خلق اتحاد جمركي في الخمسينات. لكن هذا الوضع لم يمنع البلدان الشمالية من الانضمام إلى «المجموعة الأوروبية للتبادل الحر» (.A.E.L.E) التي أنشئت في العام ١٩٦٠ بمبادرة من المملكة المتحدة بعدما كان الجنرال ديغول رفض انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة .C.E.E).

ومنطقة التبادل الحر زادت من حركة التجارة في ما بين البلدان الشمالية أكثر مما بينها وبين البلدان الأخرى في «المجموعة الأوروبية للتبادل الحر». لكن الأمر مختلف بالنسبة إلى «السوق الأوروبية المشتركة» التي أوجدت سوقًا أوسع بما لا يقاس إضافة إلى ما تميزت به من دينامية في تطوير عملها المؤسساتي: فانضمت الدانمارك بعد المملكة المتحدة في ١٩٧٢؛ بينما رفض النروجيون، في استفتاء ١٩٧٢، الانضمام إلى السوق؛ وكذلك الفنلنديون والسويديون لم يُظهروا أي رغبة في تقديم طلب انضمام (...).

عندما قفزت البطالة، خلال السنوات الأخيرة، من ٢ أو ٣٪ إلى ٨,٥٪ في النروج، وإلى حوالي ٢٠٪ في فنلندا، بدأ الشماليون يتساءلون بجدية حول المستقبل. ومن التفسيرات ان اقتصادات البلدان الشمالية آخذة شيئًا فشيئًا في طريق التقارب مع اقتصادات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهذه مسألة تقسم الرأي العام وتُلفت مباشرة إلى القضية الأوروبية.

بالنسبة إلى خصوم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لا يكون الحل بالاندماج السياسي في مجموعة الـ ١٢ حيث معدّل البطالة أعلى مما هو عليه في البلدان الشمالية. ويذهبون إلى أبعد من ذلك معتبرين أن أحد أهم أسباب تراجع الاقتصادات الشمالية هو مطابقة هذه الاقتصادات مع السوق الكبرى (السوق الأوروبية). وإذا كان بعضهم يقبل بـ «المدى الاقتصادي الأوروبي»، الذي بدأ العمل به في أول كانون الثاني ١٩٩٤، لضرورة سياسية واقتصادية، فإن البعض الآخر يرفضه جملة وتفصيلًا ويطالب بالعودة إلى مزيد من الاستقلال الوطني، ومزيد من الضبط الاقتصادي الذي تأخذ الدولة بناصيته، ويرون في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تخليًا عما يتبقى من وسائل سياسية وطنية للسيطرة على الاقتصاد.

بالنسبة إلى هؤلاء، ليس هناك من شيء يفيد البلدان الشمالية في انضمامها إلى النظام النقدي الأوروبي وإلى الاتحاد النقدي المنصوص عليه في معاهدة ماستريخت. ولدعم رأيهم، يستشهدون بالصعوبات التي عاشتها النروج عندما ربطت، من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢، الكورون بالإيكو (الوحدة النقدية الأوروبية)، ثم بالاستقرار المتزايد الذي عادت وعاشته عندما انفصلت في كانون الأول ١٩٩٢. أما بخصوص ضرورة التعاون مع القارة في مجال السياسة الخارجية والأمن، فهم يرون ان الحلف الأطلسي لا يزال موجودًا، وان في «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي» (.C.S.C.E)، أو أي جهاز آخر يضم روسيا، يمكن إيجاد الحل لمشكلات الأمن الأوروبي.

من جهتهم، يصر انصار الانضمام إلى

الاتحاد على أن الحلول المنشودة للمشكلات الأمنية لا يمكن إيجادها إلّا في إطار اتحاد أوروبي قوي، لأن الأميركيين، كما يقول أنصار الانضمام، لا بدّ وأن يخففوا من تواجدهم في القارة القديمة، فيصبح «الدفاع الأوروبي» حقيقة واقعية والركيزة الرئيسية. القادة الفنلنديون لاحظوا هذا الأمر قبل سواهم من القادة الاسكندينافيين والشماليين، فأعادوا توجيه سياستهم منذ نهاية الحرب الباردة. فأصبح بإمكانهم، مذّاك، تقديم طلب الإنضمام إلى الحلف الأطلسي، أو الإنضمام إلى «اتحاد أوروبا الغربية» (UEO). وتبعهم السويديون. وكانت النروج عضو مشارك في هذا الاتحاد، في حين ان الدانمارك عضو مراقب.

وجميع أنصار الانضمام يؤكدون أن للاتحاد الأوروبي تأثيرًا سياسيًا واقتصاديًا كبيرًا على البلدان الشمالية سواء كانت هذه البلدان أعضاء في الاتحاد أم لا. فالأفضل، برأيهم، الدخول في الاتحاد على البقاء خارجه وذلك لتتسنى للبلدان الاسكندينافية والشمالية مجالات المشاركة في التأثير.

العضوية في الاتحاد: في ٤ أيار ١٩٩٤، أقر البرلمان الأوروبي بغالبية ساحقة، دخول الدول الاسكندينافية (فنلندا ونروج والسويد) والنمسا عضوية الاتحاد الأوروبي اعتبارًا من السنة المقبلة (١٩٩٥). وكانت مصادقة البرلمان الأوروبي ضرورية قبل أن تقر برلمانات الدول الـ ١٢ الأعضاء (حاليًا) في الاتحاد الأوروبي وتلك التي للدول الأربع المرشحة هذه الخطوة، علمًا أنه يتوجب أيضًا على كل من النمسا وفنلندا ونروج والسويد أن تجري استفتاء شعبيًا على عضويتها الأوروبية (راجع باب «أوروبا، مسار الوحدة»).

لابونيا (بلاد السّام)

(للخريطة، راجع «اسكندينافيا» قبل قليل).

لمحة عامة: منطقة تمتد مساحتها على نحو ٣٩٠ ألف كلم^2 وتغطي شمال النروج والسويد وفنلندا، وشبه جزيرة كولا الروسية. يقطنها نحو ٧٠ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٤). والاعتقاد السائد أن اللابون (أو اللابونيين) متحدرون من شعب عاش منذ آلاف السنين في هذه المنطقة القطبية. ومع مرور الزمن، هاجر الكثيرون منهم جنوبًا نحو البلدان الاسكندينافية. معروفون بصلابتهم، تحميهم قساوة ظروف بيئتهم؛ فعاشوا منعزلين عن باقي العالم، وتعلموا على مر الزمن كيف يؤمنون عيشهم من الثروات الضئيلة التي توفرها لهم بيئتهم الجليدية.

فهذا الاقليم المترامي الاطراف يبدأ من الجنوب بغابات صنوبرية كثيفة، وينتهي في الشمال عند حدود قارة أركتيكا. المناخ جليدي. يسيطر الليل لمدة ٦ أسابيع عند أقل تقدير كل سنة.

منذ اكتشاف مناجم الحديد ولابونيا محط رحال آلاف الأشخاص، وعشرات المشاريع الاستثمارية. ففيها أحد أكبر وأهم منجم حديد في العالم، يقع في منطقة كيرونا في الجزء السويدي من لابونيا. وهناك مناجم حديد مستثمرة أيضًا في المنطقة الشمالية من النروج بالقرب من كيركينز. وكذلك في الأجزاء الفنلندية والروسية من لابونيا. أما مجاري المياه، وأكثرها بالغ العمق وفائق الغزارة، فقد بنيت عليها منشآت لتوليد الطاقة الكهربائية التي تغذي السويد وفنلندا.

تختلف طريقة حياة اللابونيين بين منطقة آهلة وأخرى. فالذين يقطنون المنطقة المحاذية للنروج، وضفاف المجاري المائية في شمال السويد، يعيشون على الصيد. وسكان الغابة الصنوبرية رعاة يمتلكون قطعانًا من الرنّة يقتادونها من مكان إلى آخر. الزراعة البدائية غير غائبة عن نشاطهم الحياتي. بعضهم يتعاطى قطع الأخشاب، أو العمالة في المناجم؛ لكنهم يرفضون الذهاب بعيدًا عن بيوتهم مهما كانت المغريات.

هذا بصورة عامة؛ لكن بعض اللابونيين قبلوا أخيرًا الانخراط في الحياة المدينية، وممارسة بعض أعمال صناعة السياحة، في منطقة خليج ستريم على الساحل النروجي، حيث مناخ لابونيا أقل قساوة من المناطق الواقعة على نفس الدرجة الجغرافية في ألاسكا أو كندا أو سيبيريا. ففي أيامنا، لم يعد آلاف الأشخاص يترددون لزيارة لابونيا والتمتع بمنظر الشمس عند منتصف الليل.

كان اللابونيون، قديمًا، يربون الرنة، يسكنون الخيام ويعيشون حياة بداوة. ففي الشتاء، يرحلون إلى الجنوب حيث يضربون خيامهم في الغابة. وفي الصيف، يعودون إلى الشمال هربًا من حشرات الغابة، وقاصدين التوندرا (أعشاب تنمو بعد ذوبان الثلج) سعيًا لتأمين الرعي للرنّة. حياة البداوة هذه آخذة في الزوال، أو أنها زالت فعليًا. بعض الرعاة، اليوم، يتبعون طريق سكة الحديد التي أنشئت في المنطقة نفسها وعلى الطريق ذاتها التي كان يسلكها الرعاة الأقدمون.

لم يكف اللابونيون من التعلق بنمط حياتهم التقليدي. الروابط بين العائلة اللابونية وثيقة ومتينة جدًا، والعناية بالاولاد بالغة الأهمية. عاطفيون جدًا. لغتهم غنية بالمفردات المعبّرة عن عاطفة جيّاشة سائدة بين الأهل والأبناء والأقارب والأصدقاء. وللتكلم عن الرنّة التي هي أهم ثروة عندهم بما تقدمه من حليب، ولحم وجلد، وكذلك للنقل (مما يذكّر بالناقة



أسرة لابونية أمام منزلها.

عند العرب البدو)، فإنهم يستعملون قاموسًا غنيًا جدًا بمفرداته. فهناك، مثلًا، ستة أسماء لذكر الرنّة في سنواته الست الأولى بعد الولادة (إسم في كل سنة من عمره). لا وجود للأدب المدوّن عند اللابونيين، ويستعيضون عن ذلك بالأدب الروائي والاسطوري الشفوي والمتناقل من جيل إلى جيل، وهو بمجمله يحكي قصة وجود بشري مميز بسحر بساطة الحياة البشرية الأقرب إلى الطبيعة والواقعة عند تخوم الحضارات والمدنيات الصناعية والتجارية المركبة والآخذة في التعقيد يومًا بعد يوم.

في علاقة السّام (لابون) مع جيرانهم: «أنا فخور بكوني من السّام» (Sâme)، عبارة قالها شاب لابوني التقاه الصحافي جان-بيار إيروت وحادثه أثناء التحقيق الذي أجراه في المنطقة (لابونيا) ونشرته «لوموند ديبلوماتيك» (عدد نيسان ١٩٩٤، ص ٨ و ٩)، ومنه نقتطع:

بعد مرور ١٥ عامًا على حوادث نهر ألتا احتجاجًا على بناء سدود، تُظهر نخبة اللابون رضاها على ما اكتسبه اللابون خلال هذه الاعوام من حقوق تؤكد هويتهم وتجعلهم فخورين بها وهم يعيشون (نحو ٧٠ ألف لابوني) بين حوالي ١٧ مليون شمالي بين نروجي وسويدي وفنلندي، وذلك بعدما كانوا يعانون من شعور بالدونية وبالاضطهاد نتيجة التضييق عليهم خصوصًا في ما يتعلق بلغتهم وأغانيهم وتقاليدهم.

خرجوا من الغيتو الذي كانوا يعيشون فيه على تربية الرنّة وبالطرق التقليدية. أكثريتهم انتقلت إلى صناعة حديثة، وهي السياحة، وإلى نمط حياة حديث، ونسبة لا بأس بها من شبابهم دخلت الجامعات. مجموع عدد اللابون: ٤٥ ألفًا في النروج، و ١٧ ألفًا في السويد، و ٦٥٠٠ في فنلندا.

مثل ما فعل الإسكيمو الذين أخذوا يرفضون هذه التسمية ويدعون أنفسهم «إينوي»، هكذا اللابون لا يدعون أنفسهم إلّا «سام» أو «شعب السّام»، والأرض هي «بلاد السّام». وفي «كوتوكينو»، العاصمة الثقافية في لابونيا النروجية تنمو هذه اللغة ويجري تعليمها. وكلمة «السّام» (Sâme) تعني «ابن الشمس».

منذ ١٩٨٩، والدستور النروجي ينص على أن من واجب الدولة «إيجاد الظروف التي تتيح للمجموعة الاتنية السّام الاحتفاظ بلغتها وثقافتها ونمط حياتها وإنمائها». وفي ثلاث من الدول الأربع التي يتواجد فيها اللابون (الدولة الرابعة هي روسيا التي تضم في شبه جزيرة كولا الواقعة في الاركتيكا حوالي ١٧٠٠ من السّام الروس)، هناك برلمان خاص بهم: في فنلندا منذ ١٩٧٣، في النروج منذ ١٩٨٧، وفي السويد منذ ١٩٩٣؛ وأعضاء هذه البرلمانات ينتخبون بالاقتراع الشامل على الرغم من كونها برلمانات استشارية وليست تشريعية.

إنجازات مشابهة حصلت عليها الاقليات الإتنية (السكان الأصليون) في ألاسكا وغرونلاند وجزء كبير من كندا، في ١٩٧١ و ١٩٧٩ و ١٩٩٢. لكن السّام يريدون المزيد. يريدون ملكية (وليس فقط حق استعمال) جزء من أرض أجدادهم. والملكية التي يطالبون بها هي ملكية جماعية (أي لشعب السّام) وليس ملكية فردية (أي لأفراد من السّام). وحجتهم بذلك أن مختلف النصوص التشريعية تعترف بأنهم يؤلفون «شعبًا» فملكية الأرض تعطيهم أفضل الوسائل للمحافظة على هويتهم الثقافية. ولكي لا تبقى مداخيلهم وقفًا على سخاء الدول الاسكندينافية،

يتمنى السّام الحصول على مصادر تمويل ذاتي. فعلى أرضهم آبار للنفط، وغاز، ومناجم، وهناك أيضًا ثروة سمكية مهمة. ومثل هذا الحق، يقول السّام، معترف به من المحاكم الملكية منذ القرن السابع عشر.

لا يزال للسّام مطالب كثيرة. لكنهم أقلية صغيرة في كل أقاليم لابونيا، على خلاف شعب «إينوي» الذين يشكلون ٨٠٪ من سكان غرونلاند. ونزوح نحو ٣٠٪ منهم إلى العواصم الاسكندينافية لا يؤثر بشيء في تحسين ميزان القوى المحلي. وفي حين يكاد ينعدم وجود المعلمين ولا تتوافر وسائل التعليم تضيع لغة السّام في داخل عائلات نروجية وسويدية وفنلندية عديدة.

عوائق كثيرة لا تزال تعترض السّام على طريق الحرية التي ينشدون. يحتاجون دعم الرأي العام الدولي في الوقت الذي لا تبدي شعوب الارکتيكا المجاورة لهم تضامنًا كافيًا معهم. وأحزابهم متلاحمة في ما بينها في وجه الخصم «الاسكندينافي» لكنها كثيرة العدد بحكم تعدد اللهجات المتباعدة في أغلب الأحيان، فتكون اللغة سببًا في الفرقة بينهم على قدر ما هي عنصر تلاحم لهم.

الألب

سلسلة جبال تمتد بطول نحو ١،١٠٠ كلم، وتبلغ مساحتها نحو ٢١٠،٠٠٠ كلم^2. تبدأ من الساحل المتوسطي بين فرنسا وإيطاليا، وتمتد بشكل قوس، فتجتاز سويسرا، وألمانيا، والنمسا، وتحاذي الشاطئ الادرياتيكي اليوغوسلافي حتى ألبانيا. أعلى قمة فيها الجبل الأبيض، ويبلغ ارتفاعها ٤،٨١٠ م عن سطح البحر. قممها مغطاة بالثلوج على مدار السنة. على هضابها ومنحدراتها اماكن أثرية بالغة الروعة وعند أقدامها تتناثر البحيرات. مأهولة منذ قديم الأزمنة.

تاريخ الإنسان في الألب لا يزال مجهولًا إلى حد كبير. لكن الإسم «ألب»، يقول البعض أنه يعود إلى لغة السلتيين حيث يعني «الأعالي»، ويعتقد البعض الآخر أن جذر الكلمة لاتيني «ألبوس» الذي يعني «أبيض». والرأيان يفسران هذه الجبال. وجميع المؤرخين يعتقدون ان الإنسان سكنها منذ ما قبل التاريخ، وإنها لم تشكل عائقًا لا يمكن اجتيازه لا بالنسبة إلى الرحّالة، ولا التجار ولا الجيوش.

قساوة المناخ وجدب الأرض لا يشجعان على الإقامة المستديمة. لكن بالمقابل، كثيرًا ما شكلت الجبال (والألب في طليعتها) ملجأ طبيعيًا لعشاق الحرية، وللهاربين من الحروب والثورات.

لا يزال هناك العديد من الجبليين في الألب يعيشون من إنتاج الحليب ومشتقاته. ولا يزال الرعاة يقصدون، بقطعانهم، المراعي هناك لتمضية صيف قصير قبل عودتهم إلى قراهم المتناثرة عند المنحدرات والسهول والأودية، حيث المهن القديمة لا تزال أيّاها منذ القديم: قطع الأخشاب وتصنيعها يدويًا، والحياكة. وهناك الكرمة وزراعة القمح والليمون والحمضيات، خصوصًا في المناطق القريبة من المتوسط. وتبقى السياحة، في أيامنا، هي المصدر الاقتصادي الأساسي في الألب.

حتى أواسط القرن الثامن عشر، استمرت الألب غير مقصودة من الزوار ومرهبة الجانب تحاك حولها روايات الخوف، حتى بدأ الحديث عن جمالها الطبيعي يسيل من قلم الرومانسيين

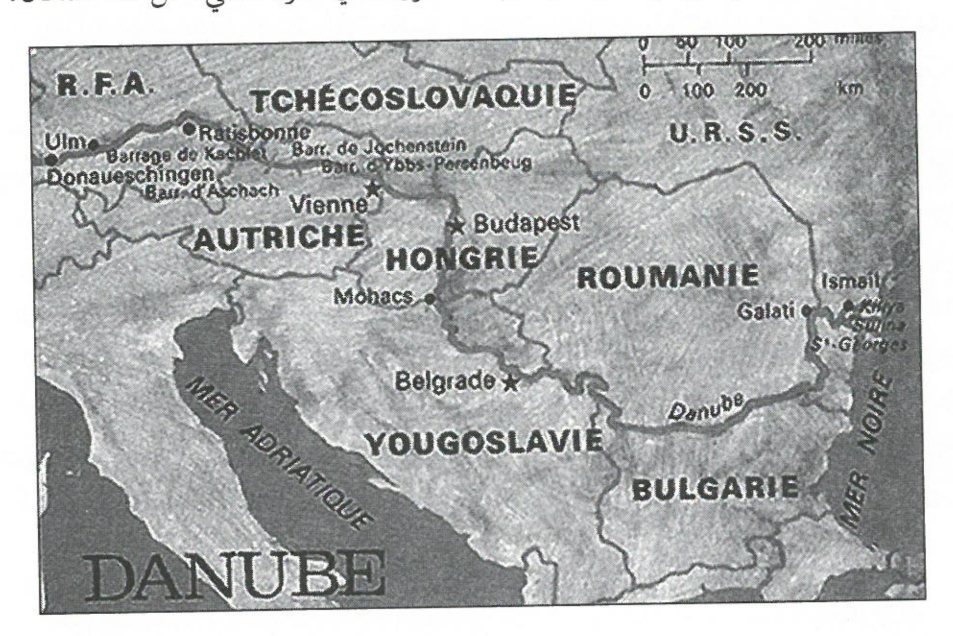
وريشة الفنانين، ومعه سرت عبارة بين أبناء أغنياء أوروبا واشرافها: إذا كانت الجولة على المدن الكبرى في أوروبا تعلم السلوك الحسن، فإن جبال الألب تنمي الذوق وتغذي النفس بجمالها الطبيعي.

في ١٧٦٠، أعلن أحد أثرياء جنيف، هوراس بنديكت دو سوّسور، عن جائزة كبرى يمنحها لأول الواصلين إلى الجبل (القمة) الأبيض. فجرت محاولات عديدة خلال السنوات الأولى، إلى أن كان العام ١٨٨٦ حيث تمكن الانكليزيان ميشال باكارد وجاك بالمات من الوصول إلى هناك. وبعدهما كرّت سبحة المتسلقين، ولا تزال. واليوم، أصبحت الألب عامرة بالمنتزهات المجهزة بأحدث التقنيات ووسائل الراحة، ويزورها سنويًا مئات الألوف من السياح من مختلف أقطار العالم.

الدانوب

«دوناو» في ألمانيا والنمسا، «دوناج» في تشيكوسلوفاكيا (تشيكيا وسلوفاكيا)، «دونا» في المجر، «دوناف» في يوغوسلافيا وبلغاريا، «دوناريا» في رومانيا، «دوناي» في الاتحاد السوفياتي (سابقًا، في روسيا): هذه هي الأسماء التي يحملها نهر الدانوب في عبوره هذه البلدان. ينبع من ألمانيا ويصب في البحر الأسود بعد رحلته الكثيرة التعاريج. طوله ٢،٨٠٠ كلم، ويمر في ثمانية بلدان أوروبية.

هناك، في الغابة السوداء من الأراضي الألمانية (الجزء الغربي منها قبل توحيد الألمانيتين) بئر يدعى «داي دوناوكيل»، مقدس في التقليد الديني، اعتاد الزوار والسوّاح على رمي قطعة نقود فيه مع نذر ينذرونه، ودعاء وصلاة. من مياهه، ينبع الدانوب. ومياهه تلتقي، عند مسافة قليلة منه، بمياه نهرين منحدرين من جبال الألب المجاورة. ثم يجري بهدوء في جنوبي ألمانيا «الغربية». عندما يصل إلى مدينة أولم الألمانية، يزداد عرضه بحيث يصبح صالحًا لملاحة نهرية، مراكبها صغيرة الحجم. أما المراكب المتوسطة والأكبر حجمًا فلا تبدأ ملاحتها في مياهه إلّا عند راتيسبونا التي كانت تدعى قديمًا «كاستا ريجينا»، وهي كناية عن موقع عسكري بناه الرومان في القرن الثاني. من هذا المكان، تأخذ



ميـاه الدانوب لون البني الفاتح بسبب ما يبدأ بحمله من الرمال التي ينقلها حتى الدلتا عند البحر الأسود.

عند «باساو» يدخل الدانوب النمسا. من هنا يبدأ القسم من الدانوب الذي كان الرومان يسمّونه «دانوبيوس»، حيث زرعوا الكرمة على جانبيه، وحيث لا يزال المصدر الأساسي للنبيذ النمساوي. وعلى الدانوب في النمسا أربعة سدود لتوليد الطاقة الكهربائية.

تقع مدينة فيينا على الدانوب الذي يتجه فيها ناحية الجنوب، فيقطع بودابست (العاصمة المجرية) إلى منطقتين: بودا، المدينة القديمة جدًا؛ وبست، المدينة الحديثة والتجارية. يتابع مجراه جنوبًا حتى موهاك الواقعة قرب الحدود مع يوغوسلافيا. وموهاك هذه شهيرة بمعركة ١٥٢٦ التي أتاحت للعثمانيين السيطرة على المجر مدة قرنين من الزمن. واليوم، لا يزال المواطن المجري يردد قولًا أصبح مأثورًا في المجر. فعندما يريد أن يخفف عن نفسه، أو عن غيره، إذا ما أصيب بنكبة، يقول: «لنتخطى ذلك، لقد كانت موهاك أسوأ».

المدينة الثالثة التي يمر بها الدانوب هي بلغراد، عاصمة يوغوسلافيا. ورغم أنها مدينة عصرية على النمط الغربي، إلّا أن التأثير الشرقي لم يغب عنها، خصوصًا من زاوية القلعة التركية (كاليميغدان) الواقعة على تلة صخرية مشرفة على الدانوب، والتي كانت في عصرها تسيطر على المناطق الجنوبية والشرقية حيث وادي الدانوب لا يزال يحكي قصص القتال والمعارك. ثمة قول قديم لا يزال يتردد، مفاده أن سيّد بلغراد هو نفسه، ومن هذه القلعة والوادي، سيّد شبه الجزيرة البلقانية برمتها. وقد سبق للمدينة أن دفعت ثمن موقعها الاستراتيجي خرابًا ودمارًا في كل مرة كان ينوي الغزاة السيطرة على شبه الجزيرة. وحروب يوغوسلافيا الحالية (١٩٩١) والتي لا تزال مستمرة (خريف ١٩٩٤) في البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا قد يكون من جملة أسبابها هذا الموقع الاستراتيجي بالذات.

لدى خروجه من بلغراد يبدأ مجرى النهر يضيق. وعند نقطة ضيقة جدًا تدعى «أبواب الحديد» بنت رومانيا ويوغوسلافيا سدًا هائلًا بدأ ينتج الطاقة المائية منذ بداية السبعينات.

غالاتي، مدينة ومرفأ روماني على الدانوب، وهي آخر المدن الكبرى الواقعة عليه قبل انتهائه بدلتا الدانوب على البحر الأسود. وتتفرع الدلتا إلى ثلاثة سواعد رئيسية: كيليا، سولينا وسان جورج، ومئات من السواعد الأخرى الفرعية. جرى توسيع قناة سولينا لاتاحة المجال أمام المراكب لتعبر إلى البحر الأسود.

تبلغ مساحة دلتا الدانوب ٢٫٦٠٠ كلم^{٢}. وهي تمتد من قناة كيليا في الشمال إلى قناة سان جورج في الجنوب. معروفة بأنها أكثر مناطق العالم غنىً بالطيور.

الراين

من بحيرة توما، وبحيرة الفردوس (بارادي) الجليدية، الواقعتين على السفوح الوسطى من جبال الألب في سويسرا ، ينحدر مجريان مائيان باتجاه الشرق، فيعبران منحدرات صخرية تكسوها الثلوج، ويصلان إلى الأودية المخضوضرة، ولا يلتقيان إلّا عند مدينة رايشناو حيث يشكلان الراين البالغ طوله من الألب إلى بحر الشمال ١٫٣٢٠ كلم مارًا بستة بلدان أوروبية.

بعد رايشناو يشكل الراين الحدود الطبيعية بين سويسرا وليختنشتاين، ثم بين سويسرا والنمسا. في بريغينز (النمسا) يدخل النهر بحيرة كونستانس التي هي في اساس منطقة محيطة بها شهيرة بمدنها وقراها البالغة الجمال ومقصد السياح من كل أنحاء العالم.

بعد خروج الراين من كونستانس يتجه شرقًا. يعبر بالقرب من مدينة شاوفهاوس (سويسرا)، ليشكل بعدها شلالات بعلو نحو ٢٠ مترًا، تدعى أحيانًا «نياغارا الأوروبية». وتستخدم هذه الشلالات لتوليد الطاقة الكهرمائية الضرورية للصناعة والاقتصاد في المناطق المجاورة. وجزء من هذا المشروع نفذته سويسرا وألمانيا بصورة مشتركة.

بال (سويسرا) هي المدينة الأولى التي يعبرها الراين، ومنها يبدأ النهر في أن يكون صالحًا للملاحة، وإليه يعود الفضل في نهضة المدينة صناعيًا وتجاريًا. ومن بال يتجه النهر شمالًا فيشكل الحدود بين فرنسا وألمانيا. وهذه المنطقة الحدودية شكلت في ما مضى المناطق الحدودية للامبراطورية الرومانية، كما شهدت الكثير من المعارك العسكرية عبر تاريخ أوروبا.

يصل الى مدينة ستراسبورغ (فرنسا) الصناعية والتجارية. ومن هناك، تتفرع منه شبكة قنوات مائية تصل إلى السواحل الفرنسية على الأطلسي وعلى المتوسط. وعلى مسافة نحو ٨٠ كلم، يدخل الراين الأراضي الألمانية، حيث يروي مدنًا صناعية، ومناطق مشهورة في الكرمة منذ العصر الروماني، وتصدّر حاليًا النبيذ الأبيض. هذا الجزء الألماني من الراين، حيكت حوله القصص والروايات والأساطير. وهو مصدر إيحاء وإلهام، فأعمال فنية من شعر ورسم وموسيقى.

عند مدينة كوبلنس (الألمانية) يتلقى الراين أهم وأكبر روافده، وهو نهر الموز. يخرج من هناك (ودائمًا باتجاه الشمال) ليصل بون (مسقط رأس بيتهوفن، وعاصمة ألمانيا)، ثم كولونيا حيث كاتدرائيتها القوطية الشهيرة واقعة على ضفته.

بعد كولونيا، يبدأ بالسير متباطئًا، فيعبر منطقة الروهر الشهيرة بفحمها الحجري ومعادنها وصناعاتها الثقيلة. وبعد خروجه من هذه

المنطقة، يتجه غربًا فيجتاز حدود هولندا. وقبل مصبه، يشكل دلتا فسيحة. وآخر ذراع من الراين في الدلتا، يبلغ طوله ٢٦ كلم، ويصل مدينة روتردام ببحر الشمال. وأهمية الذراع (القناة) أنه ينقل مراكب مختلف بلدان العالم المحملة بالبضائع من روتردام وإليها.

والملاحة في الراين خاضعة لاحكام نصت عليها معاهدة فرساي (١٩١٨) التي تقضي باخضاعها للنظام الدولي. وثمة إجراءات اتخذت في ما بعد للتخفيف من المراقبة الإدارية ومن الجمارك.

فولغا

أطول أنهار أوروبا. دعاه الروس «النهر الكبير» أو «الأم فولغا»، لأهميته البالغة في التاريخ، ولأنه مصدر حياة وتوحيد للشعوب والحضارات الواقعة على جانبيه، وآخرها قيام الاتحاد السوفياتي الذي ضم دولًا وبلدانًا وقوميات في دولة اتحادية واحدة، وإن كانت لم تكتب لها الحياة طويلًا (١٩١٧ – ١٩٩٠).

يبلغ طوله ٣٫٦٨٥ كلم. ويشكل أهم جزء في شبكة الملاحة التي تربط بين بحر قزوين وبحر البلطيق، وبين البحر الأسود والبحر الأبيض. عليه سدود ضخمة لتوليد الكهرباء وتوفير ماء الري لأجزاء واسعة من حوضه. وحده، يؤمن نقل نصف البضائع المنقولة بواسطة الملاحة النهرية: المواد الغذائية والمواد الأولية ترسل إلى المناطق الصناعية في الشمال، والأخشاب والمواد الثقيلة والمصنعة باتجاه الجنوب.

ينبع من أعالي فالدائي، ويزداد حجمًا كلما مرّ ببحيرة من عدة بحيرات. صالح للملاحة منذ منبعه تقريبًا؛ لكنه غير صالح لاستقبال المراكب الكبيرة إلّا عند كالينين على بعد نحو ١٦٠ كلم من منبعه. هناك قناة تصل فولغا بموسكو، وبفضلها يتأمن منفذ لموسكو إلى بحار الشمال والجنوب. لذلك، تعتبر موسكو انها مرفأ كبير أيضًا رغم أنها مدينة داخلية تقع على مسافة مئات الكيلومترات من البحار.

باتجاهه ناحية الشمال – الشرق، يدخل الفولغا بحيرة ريبينسك الكبرى البالغة مساحتها ٤٧٠٠ كلم^2. ومن هناك، من هذه المنطقة الصناعية، يبدأ سيره شرقًا، ليصل للى مدينة غوركي (إسمها القديم نجني نوفغورود، وسميت غوركي في العام ١٩٣٢ تخليدًا لذكرى الكاتب الروسي الكبير مكسيم غوركي الذي ولد فيها).

وقد اشتهرت هذه المدينة في السابق بمعرضها السنوي الذي تلتقي فيه بلدان أوروبا الشرقية والغربية لتبادل الحنطة والحرير والتوابل ومختلف المنتوجات، إضافة إلى تبادلها الأفكار والمعارف. بعد خروجه من مدينة غوركي ومنطقتها يدخل بحيرة كبيرة أخرى تبلغ مساحتها ٦٫٠٠٠ كلم^2. وعلى ضفاف هذه البحيرة مدينتان لعبتا دورًا كبيرًا في تاريخ روسيا: قازان وأوليانوفسك. تقع قازان على الذراع الشمالي من النهر، وهي لا تزال تحتفظ بآثار للغزاة التتار في القرن الثالث عشر؛ ومن هذه الآثار جامع قديم يعود لأكثر من قرنين من الزمن، لا يزال المؤمنون يؤمونه للصلاة. في ١٥٥٢، حاصرها إيفان الرهيب، وانتزعها من التتار وقضى على سكانها. أعادت كاترين الثانية بناءها في القرن الثامن عشر.

أما أوليانوفسك (سيمبيرسك قديمًا) فتقع على الذراع الجنوبي من البحيرة، وهي مسقط

رأس الكسندر كيرينسكي رئيس الحكومة الروسية إثر ثورة آذار ١٩١٧، وكذلك مسقط رأس لينين (فلاديمير إيليتش أوليانوف).

من هناك، يبدأ الفولغا سيره باتجاه الشرق – الغرب، فيصل إلى ساراتوف، المدينة التي لا تزال آثارها تدل على التأثير الجرماني في تاريخها. في ١٧٦٣، منحت كاترين الثانية (وهي من أصل ألماني) أراضٍ من المنطقة إلى مواطنين ألمان كانوا يرغبون في العمل على ضفتي الفولغا والإقامة هناك بغية المساهمة في إنماء روسيا. فنمت الجالية الألمانية وازدهرت أوضاعها وفي ١٩١٧، بلغ عدد أفرادها نحو ٧٥٠٫٠٠٠ نسمة يعيشون في ساراتوف.

يصل النهر إلى مدينة فولغوغراد التي تبعد ٣٢٠ كلم جنوبًا عن ساراتوف. وموقع هذه المدينة كان هدف الألمان النازيين في حملتهم العسكرية على روسيا (١٩٤٢ – ٤٣). ذلك ان من هذا الموقع يمكن قطع طرق المواصلات والامدادات على الجيش الأحمر الروسي. لكن المدينة (وهي نفسها ستالينغراد) استبسلت كما هو معروف وتمكنت من رد الألمان.

تقوم منشآت ضخمة لتوليد الطاقة الكهرمائية على الفولغا بالقرب من المدينة المذكورة، وطاقة هذه المنشآت هي الثانية من حيث قوتها في العالم. وقد جرى تعميق مجرى النهر هناك بسبب هذه المنشآت.

أستراخان آخر مدينة على نهر الفولغا. فيها مرفأ نهري نشط، ومعروفة بصناعة الكافيار التي تشكل لوحدها ثلاثة أرباع الانتاج الروسي من هذه المادة الغذائية. وعندها تمتد دلتا الفولغا حيث مئات المحميات الطبيعية التي تحتضن أنواعًا كثيرة من الحيوانات والطيور.

أوروبا الشرقية

التسمية والدول

«أوروبا الشرقية» تسمية جغراسية تطلق على مجموعة الدول التي كان يطلق عليها إسم الدول الاشتراكية في شرق أوروبا والتي كانت تشكل في ما بينها تحالفًا اقتصاديًا وسياسيًا مناهضًا للدول الرأسمالية الغربية، وذلك من خلال انضوائها تحت راية الاشتراكية العلمية وسيطرة حزب واحد على السلطة في كل من هذه الدول وهو الحزب الشيوعي.

وكانت هذه المجموعة تتكون من سبع دول هي: الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وتشيكوسوفاكيا وألمانيا الديمقراطية وهنغاريا وبولندا ورومانيا.

تكونت هذه الكتلة في أعقاب الحرب العالمية الثانية من الدول التي دخلها الجيش الأحمر السوفياتي بعد هزيمة النازية وأقام فيها نظمًا سياسية واقتصادية تعتمد على الحزب الشيوعي في كل منها.

ومنذ البداية كانت الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول مختلفة ومتباينة لدى الدخول تحت لواء الاشتراكية والخضوع للسيطرة السوفياتية عقب الحرب العالمية الثانية.

وكانت ألمانيا الشرقية وتشيكوسوفاكيا هما الدولتان الأكثر تطورًا وتصنيعًا في هذه الدول، بينما كانت بلغاريا ورومانيا تعدان من الدول الزراعية.

شكّلت منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل (كوميكون) التي أنشئت في ١٩٤٩ الإطار لعلاقات اقتصادية بين هذه الدول، بيما كان حلف وارسو الذي أنشئ في ١٩٥٥ هو المظلّة الدفاعية المشتركة.

كوميكون

التأسيس: كوميكون (Comecon) هو الإسم المختصر للتعبير الانكليزي الذي يطلق على «مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة». أنشئ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ في موسكو، واقتصرت عضويته على عدد من البلدان الشيوعية. وهذه الدول عند إنشائه: الاتحاد السوفياتي، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا والمجر. وقد انضمت البانيا في العام نفسه، ولكنها خرجت منه في سنة ١٩٦١. وفي ١٩٥٠ انضمت ألمانيا الديمقراطية، كما شاركت فيه يوغوسلافيا كعضو مراقب فقط في بعض لجانه، وساهمت الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية في نشاطاته من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ ثم انفصلت عنه. وفي ١٩٦٢، انضمت إليه مونغوليا.

مصلحة الاتحاد السوفياتي من إقامة الكوميكون: كانت دول أوروبا الشرقية مصدرًا للعديد من المزايا التي حصل عليها الاتحاد السوفياتي في بداية تكوين هذه الكتلة. فمن خلال السيطرة على التنمية الاقتصادية الخارجية عبر الكوميكون، استطاع السوفيات دعم قدرة الاقتصاد السوفياتي على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، واكتسبوا أيضًا قدرات صناعية هائلة في قطاع تعدين الفحم وبناء السفن بالاعتماد على ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، كما حصلوا على حاجتهم من المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الخفيفة مستفيدين بذلك من بلغاريا ورومانيا وهنغاريا.

وفي إطار الكوميكون استطاع السوفيات مبادلة السلع الرديئة الصنع التي لم يكن في مقدورهم بيعها في الخارج بمنتجات أوروبا الشرقية. ومن ناحية أخرى لعبت أوروبا الشرقية دورًا كبيرًا في تخفيف أعباء النفقات العسكرية السوفياتية عبر توفير القوة البشرية والأموال اللازمة لإقامة ودعم قوات حلف وارسو والإسهام في إنشاء البنية الأساسية اللازمة.

أهداف الكوميكون: حاولت الدول الأعضاء في الكوميكون (في إطار ما سمّي دول المنظومة الاشتراكية) أن تخلق نظامًا اقتصاديًا خاصًا بها يعتمد على تقسيم العمل والإنتاج في ما بينها وبناء سوق مشتركة للتبادل التجاري بين دولها يكون بديلًا عن الانخراط في السوق العالمية للرأسمالية واتبعت لتحقيق ذلك سياسات عدة من بينها:

١ - تنسيق الخطط الاقتصادية للدول أعضاء الكوميكون؛ ويهدف هذا التنسيق إلى التوصل إلى تطوير القطاعات الاقتصادية في اتجاه التكامل بين الدول الأعضاء وإلى التوازن في المدفوعات بينها؛ وكان هذا التنسيق يعتمد على مؤشرات الخطط الاقتصادية لمدة خمس سنوات فأكثر. وكان هناك تنسيق من ناحية ثانية

في أهم فروع الإنتاج إذ كانت كل دولة تكمل الأخرى وبخاصة في مجال الطاقة والوقود والخامات الأساسية وصناعة الآلات والمعدات الاستثمارية.

٢ - وفي مجال التجارة الخارجية حاولت الدول الاشتراكية أن تنشئ في ما بينها السوق الاشتراكية الدولية التي يتم فيها تبادل المنتجات وفقًا لخطة موضوعة مسبقًا ومحدد بها شروط التبادل والمدى الزمني لهذه المبادلات. وكانت هذه الخطط، عادةً، ذات آجال متوسطة نسبيًا وتستغرق خمس سنوات. وكان الهدف من ذلك تجنب التقلبات في الأسعار والتبادل غير المتكافئ في السوق العالمية للرأسمالية.

٣ - كما وضعت دول الكوميكون نظامًا خاصًا بها للاقتراض وبشروط ميسّرة. وكان تسديد القروض يتم في شكل سلع وبخاصة تلك التي تمثّل الصادرات التقليدية للبلد المقترض. وفي العام ١٩٦٤، أنشئ المصرف الدولي للتعاون الاقتصادي لتسهيل عمليات التبادل بين دول الكوميكون. واستخدمت في ذلك عملة خاصة هي الروبل القابل للتحويل (الروبل الذهبي)، ثم جرى بعد ذلك إنشاء بنك الاستثمار العام ١٩٧٠ ليتولى مهمة تمويل إنشاء المشروعات الكبرى ذات المصلحة المتبادلة.

٤ - وفي سعيها للتكامل الاقتصادي وضعت الدورة الـ ٢٥ لمجلس الكوميكون، في تموز ١٩٧١، برنامجًا لتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي في غضون عشرين عامًا. وفي الخطة الخمسية للاتحاد السوفياتي للأعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وللفترة حتى عام ٢٠٠٠ جرى التأكيد على ضرورة تنفيذ طائفة من المشروعات الضخمة النطاق مثل مد خطوط أنابيب نقل الغاز وإنشاء المحطات الكهروذرية، وإعادة تجهيز منشآت الصناعات الخفيفة والغذائية والتوسع في التوريدات المتبادلة للسلع الغذائية والصناعية اللازمة للاستهلاك الشعبي.

مبدأ التخصص: أدّى التقسيم الاشتراكي للعمل في الدول الأعضاء إلى تخصص كل دولة بنوع معيّن من الإنتاج تحدده اللجان المختصة بالاعتماد على الإمكانيات والموارد الأولية المتوافرة في كل بلد، وذلك لدرء ازدواجية الإنتاج ولتخفيض أسعار كلفة المنتوجات. وهكذا مثلًا اختصت بلغاريا بتطوير صناعة استخراج الرصاص والزنك، كما توفّر إحدى الشركات المختصة في صوفيا قسمًا كبيرًا من الآلات المصنعة وآلات الرفع الكهروميكانيكية. واختصت المجر بإنتاج البوكسيت والصناعات الغذائية وبعض منتوجات الصناعة الميكانيكية والنسيج وصناعة الأدوية، واختصت ألمانيا الديمقراطية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا بالصناعات الثقيلة المتعلقة بإنتاج الأسلحة والفولاذ. فالقاعدة الأساسية لمبدأ التخصص أن العمل كان قائمًا على أساس تخصص كل دولة في مجموعة من المنتجات التي يمكن أن تنتجها بمزايا نسبية أفضل من الأعضاء الآخرين، ثم يتم التبادل لهذه السلع بين الدول الأعضاء.

ولكن هذه السياسة لقيت معارضين لها منذ البداية، مثلما كان الحال مع رومانيا، إذ ظهر الخلاف واضحًا بين الاتحاد السوفياتي ورومانيا التي عارضت التوزيع الاشتراكي للعمل (مبدأ التخصص) في إطار الكوميكون. وكانت حجتها في ذلك أنها وفي ظل تقسيم العمل داخل المعسكر الاشتراكي، سوف تظل تصدر منتجات البترول والمعادن والحبوب مقابل الآلات والسلع الاستهلاكية المصنعة التي تمدها

بها الدول الأكثر تصنيعًا مثل الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية وبولندا.

وعكس إعلان رومانيا الذي نشر في العام ١٩٦٤ طبيعة الاختلافات القائمة داخل الكوميكون، إذ جاء فيه «إن حزبنا (حزب العمال الروماني الحاكم) يعلن أن تحويل بعض أمور الاقتصاد من سلطة الدولة إلى سلطة منظمات أو أجهزة أخرى لا يتفق مع الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول الاشتراكية». وتميزت رومانيا بأنها انتهجت خطًا مستقلًا داخل الكوميكون وفي باقي منظمات المعسكر الاشتراكي.

أجهزة الكوميكون: كانت نشاطات «مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة» (كوميكون) في البداية ضعيفة جدًا، وظلّت أكثر من عشر سنوات (تأسس في ١٩٤٩) مجهولة تقريبًا بحيث لم يتضح دور المجلس إلا في سنة ١٩٦٠ عندما صدرت له عدة منشورات توضح بنيته ونظامه الداخلي وإدارته والخدمات التي قدّمها ويقدّمها إلى الدول الأعضاء كافة. وقد أرسى القانون الأساسي للمجلس الذي تمّ تبنّيه في ١٩٥٩ أسس الأجهزة الإدارية على النحو التالي:

– المجلس وهو السلطة العليا ويتألف من الدول الأعضاء ويجتمع مرتين في السنة في عواصم الدول الأعضاء بالتوالي. ويتمتع المجلس بسلطات واسعة بحيث يستطيع اتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ فورًا.

– المؤتمر الذي يتألف من مندوبين عن الدول الأعضاء، وينوب عن المجلس أثناء الفترة التي لا يجتمع فيها هذا الأخير.

– الأمانة العامة، ومقرها موسكو وهي التي تمثل مجلس التعاون الاقتصادي في الخارج وتنفذ قرارات المجلس والمؤتمر وتجمع المعلومات وتصدر المنشورات الرسمية.

منذ ١٩٦٢، أنشئ جهازان آخران هما: اللجنة التنفيذية ومهمتها مراقبة تطبيق القرارات، ثم «مكتب تنسيق الخطط».

وبالإضافة إلى تلك الأجهزة الإدارية الرئيسية هناك عدة لجان دائمة مختصة تهتم كل واحدة منها بقطاع معيّن، مثل لجنة الإحصاء ولجنة القضايا النقدية ولجنة الطاقة ولجنة الصناعة، الخ. ومقر تلك اللجان في البلدان الأعضاء كافة.

في ١٩٦٣، أنشأ المجلس مصرفًا مشتركًا هو «المصرف الدولي الاقتصادي» الذي بدأ عمله بشكل فعلي في ١٩٦٤. ومهمة هذا المصرف تسهيل عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من ناحية وبينها وبين بقية دول العالم من ناحية أخرى. ومن أوائل منجزات المصرف منذ تأسيسه، ولأول مرة، إصدار عملة قابلة للتحويل ونظام محاسبي موحد. وفي فترة لاحقة أنشئ «مصرف الاستثمارات» لتدعيم الخطط التنموية.

عوامل الانهيار: وفقًا لبيانات كوميكون فإن إجمالي الإنتاج الصناعي زاد العام ١٩٨٠ إلى ١٤ ضعفًا عما كان عليه العام ١٩٥٠. ولا شك أن هذه الاقتصادات استطاعت توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها في ظل نظام التخطيط الاقتصادي والتحكم في الأسعار والدعم للسلع الأساسية. ومع ذلك سارت هذه الاقتصادات على طريق الانهيار الذي تمّ فصولًا في ١٩٩٠؛ ولهذا الانهيار عوامل كثيرة، أهمها:

– عانت هذه الاقتصادات من عدم توفير السلع الاستهلاكية بالقدر الكافي الذي يلبي معدّل الطلب عليها مع أن الخطط المتعاقبة كانت تضع أهدافًا كمية ونسب نمو متزايدة لإنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى رداءة المنتجات وتخلفها التقني عن دول الغرب الرأسمالية إذ كان الاهتمام بكمية الإنتاج على حساب نوعيته. هذا في وقت أخذ المستهلك الأوروبي الشرقي يقارن فيه (خصوصًا بفعل المجالات التي فتحتها البيريسترويكا) بين ما يحصل عليه من سلع وبين ما هو متاح في السوق الغربية التي بدأ يعرف عنها المزيد مع التطور في وسائل الاتصال.

– أدّى بقاء هيكل الأسعار المحلية بمعزل عن المؤثرات الخارجية بفضل تدخل صناديق موازنة الأسعار التي قامت بمعالجة الفروق بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وعملت على فرض الضرائب أو تقديم الدعم لهذا الغرض، أدّى ذلك إلى انفصال المشروعات المنتجة عن السوق العالمية ومن ثم افتقادها لمزايا المنافسة الدولية.

– تخلفت دول الكوميكون عن ركب التطور التكنولوجي الذي أخذت خطاه في التسارع في الدول الصناعية الكبرى، وبالتالي وجدت نفسها في حاجة إلى استيراد التكنولوجية المتقدمة من الغرب الذي وضع قيودًا على تصدير هذه التكنولوجيا.

– اضطرّ الاتحاد السوفياتي إلى إنفاق عسكري كبير نتيجة الحرب الباردة، فكان ذلك سببًا أساسيًا في عدم قدرة الاقتصاد السوفياتي على تخصيص جزء متزايد من الاستثمارات لمواكبة التطور التكنولوجي الحديث في المجالات السلمية.

– أخذ الاتحاد السوفياتي منذ منتصف السبعينات في تحمل كثير من الأعباء الاقتصادية لمساعدة اقتصادات أوروبا الشرقية، ما انعكس أثره سلبيًا على الاقتصاد السوفياتي. ومن ذلك تصدير النفط والغاز لهذه الدول بأسعار أقل كثيرًا من أسعار السوق العالمية. وبلغت المعونة السوفياتية حوالي ١٣٣ بليون دولار. وأدّت هذه الأعباء بالإضافة إلى ميزانية الدفاع الضخمة إلى العجز عن تحسين مستويات المعيشة في الاتحاد السوفياتي.

– حمل هذا الأمر الاتحاد السوفياتي على الطلب من بقية أعضاء الكوميكون، في العام ١٩٨٤، دفع أسعار أعلى للغاز والنفط السوفياتي، والإعلان أن موسكو لن تقبل في مقابلها إلا سلعًا عالية الجودة وليس سلعًا رديئة الصنع مما اعتادت هذه الدول على تصديره للسوفيات في السابق لعدم قدرتها على بيعها في الأسواق العالمية. هكذا أخذ السوفيات يحاولون التنصل من أعبائهم تجاه دول الكوميكون.

– أخذت الأوضاع الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية، اعضاء الكوميكون، في التدهور نتيجة انخفاض معدلات النمو والإنتاج، وبالتالي تدهور مستويات المعيشة. ففي بولندا مثلًا كان المعدّل السنوي للإنتاج الصناعي في خطة ١٩٧١ – ١٩٧٥ حوالي ١٠٫٤٪ وكان مقدّرًا له أن يهبط إلى ٨٫٥ في خطة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ لكنه تراجع إلى ٢٫٨٪ في العام ١٩٧٩. وفي تشيكوسلوفاكيا، كان معدل النمو في النصف الأول من السبعينات ٦٫٧٪ ثم هبط إلى ٣٫٧٪ في ١٩٧٩.

– لم تجد هذه الدول حلًا لمشاكلها الاقتصادية سوى الاستعانة بالقروض من الغرب. فبعد أن كانت ديونها المستحقة للغرب العام

١٩٦٨ لا تزيد على بضعة ملايين من الدولارات وصلت إلى ٨٠ بليون دولار في العام ١٩٨٢.

هكذا بدأت البوادر – الأسباب الاقتصادية لتفكك منظمة الكوميكون (تضاف إليها طبعًا الأسباب السياسية: الديمقراطية). فمن ناحية أخرى أخذ الاتحاد السوفياتي يتنصل من التزاماته تجاه هذه الدول التي أصبحت عائقًا أمام نمو اقتصاده ومواجهته لمشاكله الاقتصادية؛ ومن ناحية أخرى أخذت دول أوروبا الشرقية في الاعتماد المتزايد على الغرب سواء من حيث القروض أو المبادلات التجارية، ما أدّى في النهاية إلى تفكك الكوميكون والإعلان عن حله نهائيًا في بداية ١٩٩١.

حلف وارسو

جاء في زاوية «ذاكرة القرن العشرين» في جريدة «الحياة» (ابراهيم العريس، «الإعلان عن قيام حلف وارسو»، العدد ١١٤١٠، تاريخ ١٤ أيار ١٩٩٤، ص ١٧):

كان شهرًا حافلًا بالأحداث الديبلوماسية الدولية، ولا سيما بالأحداث المتعلقة بما يخص التعاطفات والعلاقات بين شرق تلك الأيام وغربها. وكانت فترة من الزمن قد مرّت على قيام حلف شمال الأطلسي، أما موت ستالين في الاتحاد السوفياتي فكان قد وأد الآمال كافة التي كانت معلّقة على بزوغ نهضة جديدة للكومنترن. من هنا جاء الإعلان عن قيام حلف وارسو يوم الرابع عشر من أيار ١٩٥٥، وكأنه أمر يسير ضمن منطق الأشياء في وقت كانت دولة ألمانيا الغربية قد أعلنت دولة مستقلة ذات سيادة، وبدأ فيه السوفيات يستعدون للمصالحة مع يوغوسلافيا تيتو.

والحال ان قيام حلف وارسو كان إشارة أساسية إلى نقل العلاقات بين دول المنظومة الاشتراكية من علاقات بين «أحزاب شقيقة» إلى علاقات بين دول يتمتع كل منها بسيادته الخاصة. كذلك جاء الحلف لتكريس التناحر بين الكتلتين الكبريين في ذلك الحين: كتلة الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية (حيث أتى قيام ذلك الحلف ليكرّس زعامتها على ما كانت تُطلق عليه إسم «العالم الحر»، وحلولها نهائيًا في تلك الزعامة محل بريطانيا وفرنسا مجتمعتين)، وكتلة الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي (وقد يصحّ أن يقال أيضًا، تحت سلطته المطلقة)، ما أعطى الحرب الباردة طابعًا جديدًا في ذلك الحين.

إذن، تمّ التوقيع على وثائق قيام الحلف في وارسو (بولندا) في ذلك اليوم المشهود، وكانت الدول المؤسسة للحلف الذي سمّي باسم المدينة التي شهدت ولادته هي: ألبانيا، بلغاريا، جمهورية ألمانيا الديموقراطية، بولندا، رومانيا، الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا، ولقد أطلقت على المعاهدة التي تمّ التوقيع عليها يومذاك إسم «معاهدة الصداقة والتعاون والعون المتبادل» وبدا لجميع المراقبين أن معظم بنودها قد نقل، وأحيانًا بالنص الحرفي عن معاهدة شمال الأطلسي. وجاء في نصوص المعاهدة أن أحد الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى قيام الحلف دخول ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي، في وقت يعاد فيه تسليح هذه الدولة. ولقد أكّدت المعاهدة على نية الأطراف المتعاقدة، على تحقيق نظام أمن جماعي في أوروبا، معلنة عن احترام استقلال وسيادة كل دولة من الدول الأعضاء، وعن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد من البلدان.

من ناحية ثانية، وفي الوقت الذي نصّت المعاهدة على قيام قيادة عسكرية مشتركة تحت إدارة الماريشال السوفياتي كونيفي (وهي إدارة لا تدخل فيها ألمانيا الشرقية لأن قوات الميليشيا المؤلفة فيها لم تكن تعتبر جيشًا)، أعلنت أنها ستكون منفتحة على دخول أية دولة ترغب في الانضمام إليها «بصرف النظر عن شكل نظامها الاجتماعي أو السياسي». وبهذا المعنى أعلنت المعاهدة منذ البداية أنها لم تقم كتجمع للبلدان الاشتراكية وحسب. غير أن هذا كله ظلّ، على أي حال، حبرًا على ورق. إذ ما إن حلّ العام ١٩٥٦ حتى كانت ألمانيا الشرقية قد انضمت إلى القيادة العسكرية. أما مسألة دخول دول جديدة، فإنها لم توضع أبدًا موضع التطبيق، ناهيك عن أن المناسبات كثرت في المراحل التالية، وهي تؤكد على خواء البند المتعلق بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول: ففي المجر وألمانيا الشرقية كما في تشيكوسلوفاكيا لاحقًا، تمّ قمع انتفاضات الطلاب والناس العاديين عن طريق قوات تابعة لحلف وارسو.

في البداية أعلن أن مدة الحلف ستكون عشرين عامًا. لكن الموقّعين أعلنوا أن الحلف لن تعود ثمة حاجة إليه، منذ اللحظة التي يتم فيها التوقيع على معاهدة عامة للأمن في أوروبا. غير أن هذا الأمر لم يتحقق، إذ ظلّ الحلف قائمًا، حتى اللحظات الأخيرة، ولم ينفرط عقده إلا مع انفراط الأنظمة الحاكمة في الدول الأعضاء، منذ أواخر سنوات الثمانين. ففي الخامس والعشرين من شباط ١٩٩١، اجتمع وزراء خارجية الدول الست التي حافظت على عضويتها في الحلف حتى النهاية (السوفيات وبولندا والمجر وبلغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا)، في فندق انتركونتيننتال في بودابست لتوقيع وثيقة موت الحلف. وكانت ألبانيا قد أعلنت انسحابها منذ ١٩٦٨ أي بعد ست سنوات من سحب الصين نفسها كونها عضوًا مراقبًا. أما ألمانيا الشرقية فانسحبت في ١٩٩٠ عشية اندماجها في الدولة الألمانية الموحدة.

وهكذا عاش حلف وارسو ستة وثلاثين عامًا حافلة بالأحداث والتقلبات التي أوصلت العالم إلى شفير الحرب العالمية الثالثة غير مرة.

مرحلة التحول عن الاشتراكية إلى اقتصاد السوق

الدكتور محمد صفوت قابل، الأستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط في كلية العلوم الإدارية والتخطيط في جامعة الملك فيصل (العربية السعودية)، استعرض في مداخلة ألقاها (في حزيران ١٩٩٣) أمام اللقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودي في الرياض، الحوافز والعوائق التي واكبت قيام سياسات شبه متماثلة في السعي للتخلي عن التجربة الاشتراكية وما مثلته حالة كل بلد من خصوصية ولا سيّما المسار الذاتي للاتحاد السوفياتي في قيادته لعملية التحول إضافة للآثار الناجمة عن تبني سياسة انفتاح أكثر تماشيًا مع المفاهيم الرأسمالية في إدارة الموارد والمؤسسات. نقلت جريدة «الحياة» (العدد ١١٠٨٢، تاريخ ١٧ حزيران ١٩٩٣، ص ١١) هذه المداخلة وجاء فيها:

بولندا: بدأت القلاقل بالنسبة لحزب العمال المتحد في بولندا في العام ١٩٨٠ مع الإضراب الشهير في ميناء غدانسك الذي قاده ليخ فاوينسا (ليش فاليسا) وأسفر عن نشأة منظمة «تضامن» العمالية.

وبولندا أعلى مستوى مديونية في وسط وشرق أوروبا وهو أكبر دين بالقيمة المطلقة إذ يصل إلى ٤٠،٤ بليون دولار. ويبلغ نصيب الفرد من هذا الدين ١٠٧٨ دولارًا وهو رقم لا تتجاوزه سوى هنغاريا. كما أن بولندا هي أكثر دول كوميكون اعتمادًا على المساعدات الغربية من مصادرها المختلفة، ولكن نتيجة تحولها عن الإشتراكية، أقدمت الدول الدائنة على إلغاء جزء كبير من الديون المترتبة عليها.

وفي بداية العام ١٩٩٠ أصبح الـ «زلوتي» وهو وحدة العملة البولندية، قابلًا للتحويل جزئيًا ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق. ولدعم هذا البرنامج أنشئ صندوق الاستقرار الاقتصادي البولندي بمبلغ بليون دولار من قبل الحكومات الغربية للسماح بتعزيز أرصدة الصرف الأجنبي.

وحاولت الحكومة الشيوعية في ١٩٨٧ إجراء إصلاحات اقتصادية في إطار الاقتصاد المخطط. ومع استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية أخذت منظمة «تضامن» بعد مجيئها إلى الحكم زمام المبادرة للتحول السريع إلى اقتصاد السوق، أو ما أطلقت عليه «عبور الهوة في قفزة واحدة». وفي تشرين الأول ١٩٨٩ أعلنت الحكومة البولندية خطة بعيدة المدى تحقق استقرار الاقتصاد في بادئ الأمر ثم تنتقل بسرعة إلى نظام يستند إلى السوق.

أما أهداف الاستقرار فتتمثل أساسًا في تخفيض نسبة التضخم الذي كان في العام ١٩٨٩ ٦٥٠ في المئة سنويًا. ولتحقيق ذلك قامت بخفض الأجور الحقيقية والمحافظة على استقرار أسعار المواد الغذائية، كما قامت برفع أسعار الفائدة لخفض الطلب على الائتمان.

وتدعو الخطة إلى بيع مشروعات الدولة بأكملها وإغلاق المصانع التي تفتقر إلى الكفاءة وخفض الإنفاق على الدفاع والخدمات وإزالة القيود المفروضة على إيجارات المساكن وبيعها.

وبالطبع فإن أثر هذه التدابير سيكون باهظًا على ذوي الدخل المحدود، كما ستزيد أعداد البطالة ويرى البعض أن المساعدات المالية للمتضررين من هذا البرنامج (والتي تمس «شبكات الضمان الاجتماعي») ستكون مكلفة وفي الوقت ذاته غير كافية.

هنغاريا: تعد هنغاريا من الدول الاشتراكية التي حاولت إصلاح أوضاعها الاقتصادية في مرحلة مبكرة، إذ ترجع أول محاولة لذلك إلى العام ١٩٦٨ حين حاولت التعامل مع الدول الغربية والسماح بالاستثمارات الأجنبية.

وانطوى برنامج الإصلاح على محاولة الجمع بين التخطيط المركزي وآليات السوق وكذلك إلغاء الأوامر الإجبارية في الخطة والاتجاه إلى الاستقلال الذاتي للمنشآت والتدرج في الأخذ بأسعار السوق وحوافز الأرباح. وفشلت المحاولة نتيجة محاربة القوى المحافظة في الحزب الشيوعي لهذه الإصلاحات وأيضًا نتيجة للقيود على المدفوعات الخارجية، ما أدّى إلى توقف عملية الإصلاح بحلول ١٩٧٢.

ومع بداية عقد الثمانينات بدأت مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادي لكن بحلول النصف الثاني من الثمانينات أدركت القيادة السياسية في هنغاريا أن النظام القديم لا يجدي فيه مجرد الإصلاح وإن الأمر يتطلب التغيير الجذري، وبالتالي لم يعد الأمر مجرد مزيج من الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق بل أصبح

الهدف اقتصاد سوق على غرار النظم السائدة في أوروبا الغربية.

ومن الملفت للنظر أن الحزب الشيوعي الهنغاري هو الذي قاد عملية الإصلاح بقيامه بوضع برنامج انتقاله من السلطة وتخليه عما يطلق عليه الدور القيادي للحزب الشيوعي في العام ١٩٨٩.

وتحاول هنغاريا التحول إلى اقتصاد السوق عن طريق الإصلاحات التدرجية واعتبارًا من العام ١٩٩١ أصبحت هناك حرية مطلقة في إنشاء مشروعات القطاع الخاص والسماح له بالاشتراك في نشاط التجارة الخارجية، وتم تحرير أكثر من ٩٠ في المئة من أسعار الواردات والمنتجات المحلية، كما قلصت الدولة من دورها في الاقتصاد.

تشيكوسلوفاكيا: كانت تشيكوسلوفاكيا من أكثر الدول الاشتراكية تقدمًا في مجال الصناعة. ويعد حجم الديون الخارجية منخفضًا نسبيًا عن باقي دول كوميكون باستثناء رومانيا، إذ تبلغ الديون التشيكية ٦،٩ بليون دولار.

وعلى خلاف ما حدث في هنغاريا فإن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لم يأخذ زمام المبادرة في الإصلاح. واتبعت الحكومة الجديدة في حزيران ١٩٩٠ سياسة إصلاحية حذرة في اتجاه التحول لاقتصاد السوق. وساعدها على ذلك امتلاكها لقوة عمل على درجة كبيرة من المهارة وبنية أساسية أفضل مما لدى شركائها في كوميكون، بالإضافة إلى أن شركاتها الصناعية تملك القدرة على التطور بأقل تكلفة وبخاصة في مجال السيارات والصناعات الهندسية، كما انها نجحت في تحويل صناعاتها العسكرية إلى الإنتاج المدني.

اتبعت تشيكوسلوفاكيا السياسات نفسها التي اتبعتها الدول الأخرى مثل تحرير الأسعار. لكنها تميزت بأن معدلات التضخم التي عرفتها، كانت أقل من باقي دول كوميكون، إذ ارتفعت هذه المعدلات من ٢،٢ في المئة عام ١٩٨٨ إلى ٤ في المئة عام ١٩٨٩ ثم إلى ١١ في المئة عام ١٩٩٠.

كما اتجهت تشيكوسلوفاكيا إلى إلغاء احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية والحد من القيود على الواردات ولكنها أبقت على القيود على الصادرات بالنسبة للموارد الغذائية والمواد الأولية اللازمة لصناعتها.

بلغاريا: تعد بلغاريا أول دول شرق أوروبا الاشتراكية التي كان اقتصادها يرتبط بصورة كبيرة بعلاقاتها الاقتصادية ومبادلاتها مع الاتحاد السوفياتي وباقي شركائها في الكوميكون إذ إن أكثر من ٧٥ في المئة من تجارتها الخارجية كانت مع كوميكون. ويتسم الاقتصاد البلغاري بأنه اقتصاد زراعي بالأساس.

وبلغاريا هي الدولة الوحيدة من دول كوميكون التي فاز فيها الحزب الشيوعي في أول انتخابات جرت في حزيران ١٩٩٠، وذلك بعد أن أدخل على هيكله بعض التعديلات وأصبح اسمه الحزب الاشتراكي البلغاري.

واتسمت سياسة الإصلاح في بلغاريا بالبطء إذ سمحت الحكومة للقطاع الخاص بحرية النشاط الاقتصادي ولكن في ظل ضوابط معيّنة، ومع احتكار الدولة لإنتاج وتجارة عدد من السلع بالإضافة إلى استمرارها في تحديد الأسعار والأجور.

رومانيا: كانت رومانيا أكثر دول أوروبا الشرقية التي حدث التغيير فيها عن طريق

مواجهة دامية بين الشعب وقوى النظام الشيوعي أدّت إلى سقوط الآلاف من الضحايا. وعندما بدأت التغييرات تجتاح أوروبا الشرقية سخر الرئيس الروماني من رياح التغيير القادمة إلى بلاده وأغلق حدود رومانيا مع كل الدول المجاورة ولم تمض أسابيع على ذلك حتى كانت المظاهرات الدامية تجتاح رومانيا لتنتهي بسقوط النظام وإعدام تشاوشيسكو وتسلم جبهة الإنقاذ الوطني مسؤولية الحكم في رومانيا.

ورومانيا من الدول الزراعية أساسًا وحاول النظام الشيوعي السابق إقامة العديد من الصناعات في فترة الستينات حتى لا يكون مجرد مورد للمواد الزراعية لدول كوميكون.

وبالطبع اعتمدت هذه المصانع على استيراد الآلات ووسائل الإنتاج من الخارج ما أدّى إلى تزايد ديون رومانيا الخارجية وبخاصة مع ارتفاع أسعار البترول عالميًا. ولكن تشاوشيسكو في سعيه لخفض المديونية الخارجية لرومانيا، اتبع سياسة تقشفية صارمة على رغم الاعتراض الشعبي والذي تمثّل في إضراب عمال المناجم في أعوام ١٩٧٧، ١٩٧٩، ١٩٨١.

وعلى رغم أن الكثيرين من عناصر جبهة الإنقاذ الوطني من الشيوعيين القدامى فإن الفصائل المختلفة في الجبهة اتفقت على برنامج من أبرز عناصره: حذف كلمة الاشتركية من إسم الدولة، وإقرار الحريات، وإقرار حرية الملكية الخاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة الحجم في قطاع الزراعة والصناعة، ووقف هدم القرى السكنية وتحويلها إلى وحدات إنتاجية، ومنع تصدير المنتجات الغذائية وسن قانون جديد ينظم توزيع المواد الغذائية. ويرى كثير من المحللين أن إعادة بناء الهياكل السياسية والاقتصادية في رومانيا ستستغرق وقتًا.

الاتحاد السوفياتي: يمكن القول إن مرحلة التحول عن الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي بدأت مع تولي غورباتشوف الحكم في ١٩٨٥، كما يمكن تقسيم عملية التحول هذه إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: هي مرحلة غورباتشوف التي بدأ فيها توجيه الانتقادات إلى أسس النظام الشيوعي في ظل الـ «بيريسترويكا» (إعادة البناء) والـ «غلاسنوست» (العلانية والمصارحة). وانتهت هذه المرحلة في نهاية العام ١٩٩١ بتفكك الاتحاد السوفياتي واستقالة غورباتشوف، ثم كانت المرحلة الثانية مع ظهور الدول المستقلة التي تشق كل منها طريقًا مستقلًا عن الآخرين وإن كان يجمع غالبيتهم (١١ دولة) اتحاد هش هو رابطة الدول المستقلة (الكومنولث). وتعد روسيا الاتحادية أكبر هذه الدول وهي التي ورثت الاتحاد السوفياتي دوليًا وفي المنظمات الدولية، كما انها تحاول تركيز القوة النووية لديها.

وفي ما يلي أبرز السياسات التي أدّت إلى التحول عن الاشتراكية والقضاء على النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي.

التحولات في عهد غورباتشوف: كان شيئًا جديدًا أن يحدد السكرتير العام للحزب الشيوعي سلبيات التجربة الاقتصادية وأن يعترف بأن الأوضاع الاقتصادية سيئة وان الأحوال المعيشية تتدهور وهو عكس ما كانت تقوله دائمًا أجهزة الحزب والدولة.

وحدّد غورباتشوف نواحي القصور في الاقتصاد السوفياتي كالآتي: بدأت البلاد منذ

النصف الأخير من السبعينات تفقد قوة اندفاعها، وتكرر الإخفاق الاقتصادي وبدأت الصعوبات تتراكم والمشاكل التي لا تجد حلًا تتضاعف. حدث كل هذا في وقت أتاحت فيه الثورة العلمية والتكنولوجيا آفاقًا جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، بينما حدث تباطؤ في النمو الاقتصادي.

– أنفق الاتحاد السوفياتي مواد خام وطاقة وموارد أخرى بالنسبة للوحدة من الناتج أكثر بكثير مما تنفقه البلاد المتطورة الأخرى.

ونتيجة إعطاء الأولوية للنمو الكمي في الإنتاج، حاول السوفيات وقف هبوط معدلات النمو عن طريق زيادة استخدام الموارد وزيادة النفقات، وبمرور الوقت أصبح من الصعوبة بمكان الحصول على الموارد الطبيعية التي أصبحت أكثر تكلفة.

– ظهور ما يسمّى بمبدأ «المتبقى» والذي بمقتضاه تحصل البرامج الاجتماعية والثقافية على ما يتبقى في الميزانية بعدما يخصص للإنتاج ما يطلبه من اعتمادات.

لذلك بدأ المجال الاجتماعي يتخلف عن المجالات الأخرى.

حاول غورباتشوف أن يصلح أوضاع البناء الاقتصادي للاتحاد السوفياتي من خلال سياسات الحزب الشيوعي.

كما طال التغيير أسس العلاقات مع دول كوميكون.

ويلاحظ أن الهدف في هذه الإصلاحات كان معالجة السلبيات ودفع عملية النمو والإصلاح في إطار الاقتصاد الاشتراكي وليس التحول عنه. ونتيجة هذا التردد اتسمت الإصلاحات بالبطء ما أدّى إلى عدم تكامل السياسات بل تعارضها في أحيان كثيرة.

ولمعالجة هذا التضارب أقر مجلس السوفيات الأعلى في تشرين الأول ١٩٩٠ خطة غورباتشوف التي أسماها «خطوط استرشادية لتحقيق استقرار الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق».

وكانت هذه هي أول مرة يعلن فيها رسميًا عن التحول إلى اقتصاد السوق وليس مجرد الإصلاح في إطار الاقتصاد الإشتراكي. وتضمنت هذه الخطة عدة مراحل للإصلاح تتمثل في نقل الملكية للقطاع الخاص، وتحرير الاسعار وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مع إيجاد نظام لمعالجة التأثيرات الاجتماعية السلبية.

وفي الوقت الذي كان فيه غورباتشوف يخطط للإعلان عن تأسيس اتحادين جديدين: سياسي واقتصادي يحلان محل السلطة السوفياتية القائمة، كانت خطوات الاستقلال تتراءى في عدد من الجمهوريات، وأخذ يلتسن يدعم موقفه وأعلن في تشرين الثاني ١٩٩١ عن إنهاء نشاط الحزب الشيوعي في جمهورية روسيا وفي كانون الأول ١٩٩١ أعلنت روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء عن إقامة رابطة بينها سرعان ما انضمت لها غالبية الجمهوريات الأخرى ليدق هذا الإجراء المسمار الأخير في نعش الاتحاد السوفياتي.

اقتصاد السوق: مع انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبح الاتجاه الرسمي هو نبذ الشيوعية والمناداة بالاقتصاد الحر بل تمادى يلتسن إلى حد مطالبته بعضوية روسيا في حلف شمال الأطلسي وباقي المنظمات التي تضم في عضويتها دول الغرب الرأسمالية.

وأخذ يلتسن يسير أيضًا في طريق تحرير الاقتصاد الروسي بخطوات واسعة في اتجاه

الرأسمالية، حتى إنه يمكن القول إنه كان في ذلك رأسماليًا أكثر من الرأسماليين أنفسهم الذين نادى بعضهم بالتدرج النسبي في التحول لاقتصاديات السوق.

ويمكن رصد أهم ملامح سياسات التحول عن الاشتراكية إلى الاقتصاد الرأسمالي في روسيا الاتحادية كالآتي:

١ – التحرير الفوري للأسعار ابتداء من الثاني من كانون الثاني ١٩٩٢، وأدّى ذلك إلى انفلات كبير في الأسعار التي كانت محددة لأعوام طويلة إلى حدود لا تستطيع أن تصل إليها أجور العاملين، وعلى رغم المعارضة التي يلقاها يلتسن في هذا المجال إلا أنه تعهد لصندوق النقد الدولي بإطلاق الأسعار وبخاصة أسعار الوقود كشرط لقبول عضوية روسيا في الصندوق. ويرى بعض المحللين الروس أن زيادة أسعار الفحم والبنزين والغاز ستدمر الاقتصاد القومي لأن ذلك سيؤدي إلى توقف المصانع والمعدات الزراعية وبالتالي العجز عن جمع المحصول.

٢ – التحول واسع النطاق من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة إلى المحلات التجارية، عدا عن السماح بالمشاركة مع المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على شراء المشروعات الخاسرة التي لم يكتمل إنشاؤها بعد.

٣ – التوقف عن تقديم التسهيلات الائتمانية المدعمة وذات الشروط الميسرة لمشروعات الدولة كما تمّ إطلاق حرية تحويل الروبل إلى العملات الأخرى مع ما يتضمنه ذلك من مخاطر تقلص قيمة الروبل.

٤ – تقرر لخفض الإنفاق العام وعجز الموازنة خفض الإنفاق العسكري بنسبة ٨٠ في المئة في العام ١٩٨٩، و ١٢ في المئة على النسبة المتبقية في العام ١٩٩٠.

٥ – كما أعلن يلتسن النية في تمليك الأراضي إلى المزارعين مع منحهم الحق في بيعها بعد ذلك وفي ربيع ١٩٩١ أعفت الحكومة المزارع الجماعية من ديونها وسمحت لها برفع أسعار منتجاتها حتى لا تتحمل الدولة أعباء خسائرها. لكن الإنتاج الزراعي واصل انخفاضه.

ملامح برامج التحول: تتميز برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية، للتحول لاقتصاد السوق بديلًا عن الاقتصاد الاشتراكي، بصفات مشتركة تعود إلى وحدة الهدف الذي تسعى إليه كل دولة بالإضافة إلى توصيات صندوق النقد الدولي. ويمكن رصد التشابه في هذه السياسات المشتركة كالآتي:

١ – التوقف عن التخطيط المركزي، وإعطاء المنشآت المختلفة السلطة لتحديد إنتاجها وأسعاره والتركيز على الأرباح كمعيار للنجاح والحصول على الحوافز في هذه المنشآت.

٢ – السماح للقطاع الخاص بحرية الاستثمار والتملك، ويدخل في هذا النطاق بيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص.

٣ – تحرير الأسعار حتى تعكس الأسعار حقيقة قوى العرض والطلب في السوق بعيدًا عن الدعم والتدخل الحكومي.

٤ – تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف، وذلك من خلال إنهاء احتكار الدولة التقليدي للتجارة الخارجية، وربط الأسعار المحلية بالأسعار في السوق العالمية.

٥ – تغيير النظام المصرفي وإقامة نظام مصرفي يسمح بإنشاء البنوك التجارية بالإضافة إلى البنك المركزي الذي تعدّلت وظيفته في ظل السياسات الحديثة.

الآثار المباشرة: هناك مجموعة من الآثار المباشرة التي أثّرت سلبًا على هذه الاقتصادات ومنها:

– قبلت هذه المجموعة من الدول الاشتراكية (سابقًا) الساعية إلى الولوج إلى السوق العالمية والحصول على المساعدات الغربية لإعادة بناء اقتصادها على أسس السوق الحرة بتوصيات صندوق النقد الدولي كشرط لعضويته.

– الأثر المباشر المحلي لهذه السياسات الجديدة هو ارتفاع الأسعار ارتفاعًا كبيرًا ما أدّى إلى ظهور الرفض والسخط بين الفئات المختلفة.

– زاد التضخم بمقدار الضعفين في روسيا في الربع الأول من العام ١٩٩٢ عما حددته الحكومة، كما يصل العجز في الموازنة إلى أكثر من ثمانية أمثال التقديرات الحكومية، في حين أدّى تقليص الاستثمار الحكومي وخفض النفقات الدفاعية إلى إفلاس العديد من الصناعات التحويلية بالإضافة إلى تزايد أعداد البطالة.

– يؤدي تحرير الأسعار إلى التضخم والمطالبة بزيادة الأجور وإذا حدث هذا بخطوات تفوق سرعتها سرعة التغيرات الهيكلية المطلوبة التي تؤدي إلى زيادة المنافسة والانضباط المالي فإن الأمر ربما يؤدي إلى التضخم الجامح، وزيادة معدل نمو الأجور عن معدل نمو إنتاجية العمل.

– ازداد حجم الديون الخارجية لهذه الدول، ويقدر حجم الديون المستحقة على الاتحاد السوفياتي سابقًا بحوالي ٨٤ بليون دولار.

– وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن معدل الانخفاض في الناتج الحقيقي لدول شرق أوروبا خلال العام ١٩٩١ بلغ حوالي ١٢ في المئة، وبذلك يرتفع معدل الانخفاض التراكمي إلى ١٩ في المئة في العامين ٩٠ – ١٩٩١.

– نتيجة لانخفاض الإنفاق العام وإغلاق العديد من المشروعات بالإضافة إلى خفض الاستثمارات العامة، وتوقف الدولة عن تعيين العمالة طرأت زيادة على أعداد العاطلين عن العمل.

مناقشة: خمس سنوات على التغييرات

نحن الآن في صيف ١٩٩٤، أي بعد مرور نحو خمس سنوات على زوال النظم الشمولية وسقوط تجربة الاقتصاد المخطط أو الاقتصاد المركزي، وعلى اندلاع حمّى التغييرات الدراماتيكية التي اجتاحت بلدان أوروبا الشرقية كلها إثر سقوط الاتحاد السوفياتي، فجاءت هذه التغييرات دفعة واحدة وكانت إما دموية حين اندلعت حروب طاحنة أوقعت الآلاف من القتلى والجرحى ودمّرت البنى التحتية في رومانيا وفي الاتحاد اليوغوسلافي السابق، وإما سلمية كما جرى في بلغاريا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا.

كانت البداية في بولندا حينما تمكّن الرئيس الحالي ليخ فاونسا (عُرف أيضًا في الصحافة العربية بـ ليش فاليسا) الذي كان يتزعم نقابة التضامن العمالية آنذاك بعد نحو سبع سنوات من العصيان المدني والإضرابات المفتوحة، من إقناع الجنرال فوتسيخ ياروزلسكي، آخر الرؤساء الشيوعيين، بالتوصل إلى اتفاق موقت لتقاسم السلطة سلميًا. ومهّد الاتفاق لإجراء أول انتخابات حرة في البلاد أسفرت عن فوز ساحق لأنصار فاونسا، وعلى أثرها غادر الشيوعيون السلطة.

أربعة عناوين فرعية يمكن إيرادها في باب المناقشة هذا: الأول، «من الاشتراكية إلى التعصب القومي» (محمد العلي، «الحياة»، العدد ١٠٩٨٨، تاريخ ٢٣ آذار ١٩٩٣، ص ٧)؛ الثاني، «البطالة والفقر وغلاء المعيشة جسر العودة للقوى السابقة» (محمد وردة، «الحياة»، العدد ١١٤٢٠، تاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٤، ص ٧)؛ والثالث، «بلدان أوروبا الشرقية تتسابق إلى الحلف الأطلسي»؛ والرابع، «مناطق نفوذ روسية» (ريتشارد إرميتاج، مساعد وزير الدفاع الاميركي سابقًا، اشرف على المساعدات الاميركية الى دول الاتحاد السوفياتي السابق، «الحياة»، العدد ١١٥٣٩، تاريخ ٢١ ايلول ١٩٩٤، ص ١٥).

من الاشتراكية إلى التعصب القومي: بعد تغلب الحزب الديمقراطي في ألبانيا، على الحزب الشيوعي، وفوزه بغالبية مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية الثانية، مطلع العام المنصرم (١٩٩٢)، تأكّد العالم من رفض شعوب اوروبا للنموذج السياسي الذي صنعته الاحزاب الشيوعية، التي حكمت دول شرق ووسط القارة العجوز.

لكن الأحزاب المذكورة، التي أخلت مواقعها في السلطة في بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ورومانيا والبانيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق، لحركات وأحزاب حديثة التشكيل، لم تنسحب من الحياة السياسية لبلدانها، واستمرت في العمل تحت أسماء جديدة. وباستثناء الحزب الشيوعي الروسي، استبدلت الأحزاب الأخرى يافطة «الشيوعية» بـ «اليسار» أو «الاشتراكية». وأبدت هذه الأحزاب في «حقبتها الديموقراطية» حيوية في النشاط السياسي، كانت تفتقد إليها طوال مدة وجودها في الحكم.

الأحزاب الشيوعية السابقة تخلت عن الايديولوجيا والتبشير، واستبدلت الماركسية – اللينينية، بفكرة العدالة الاجتماعية. وتفرغت نخبة من قادتها الجدد لإعداد أبحاث في معاهد للدراسات الاجتماعية والاقتصادية، أنشئت خصيصًا لغرض تحديث وعصرنة برامجها السياسية. هذه الخطوة، فرضتها الصدمة التي أحدثها تسرب الطبقة العاملة من قبضتهم، وانضواء أفرادها بالآلاف في نقابات عمالية ومهنية ذات اتجاهات يمينية صريحة. وفي محاولة لفهم الصلة المحتملة بين الاشتراكية واقتصاد السوق الحرة، اتخذوا «اشتراكية السويد»، التي صمدت في الحكم منذ الأربعينات حتى مطلع العام الفائت، بفعل أصوات الناخبين نموذجًا للدراسة.

عاودت هذه الأحزاب نشاطها، بعد أن تحقق لها فصل جهازها الحزبي عن جهاز الدولة. وتكيّفت نفسها مع أساليب العمل المتّبعة في الأنظمة ذات التعددية الحزبية. ثم صاغت برامج انتخابية، وخاضت اختباراتها السياسية الجديدة، في الانتخابات النيابية التي جرت في معظم بلدان شرق أوروبا في العامين المنصرمين (١٩٩١ و ١٩٩٢).

الاستثناء حصل في رومانيا. فعلى رغم سقوط الديكتاتور نيكولاي تشاوشيسكو، وظهور التعددية الحزبية في الانتخابات النيابية وانتخابات الرئاسة، التي تلت الأحداث الدموية، استمر الاشتباه ببقاء النظام الشيوعي الكلاسيكي فيها. مصدر الاشتباه يعزى إلى

الإبطاء المدروس للإصلاحات السياسية والإدارية، ولإيقاع الانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة في فوضى شاملة. وتعزز الدليلان السابقان ببقاء لواء السلطة معقودًا لإصلاحي شيوعي سابق، هو: يان اليبسكو.

نتائج الانتخابات التي جرت في كل من بولندا، بلغاريا، ألبانيا وسلوفاكيا، أشارت إلى أن مرشحي هذه الأحزاب أحرزوا تقدمًا ملفتًا، مقارنة بمرشحي أحزاب وائتلافات سياسية منافسة. وفي ألمانيا، لم تتوقف حياة الحزب الشيوعي الألماني «الشرقي» بقيام الوحدة، فقد حافظ الحزب المذكور على تمثيل برلماني قوي في ما بات يعرف بالمقاطعات الشرقية من ألمانيا الموحدة.

قدرة أحزاب الكتلة الشيوعية السابقة على استعادة نفوذها لم تكن متساوية. فالأحزاب التي حفل سجلّها بالأعمال الضارة بالاستقلال والاقتصاد الوطنيين وجدت نفسها في أسفل قائمة القوى السياسية المحلية. أما الأحزاب التي نجحت في التقدم وتعزيز النفوذ، فقد استفادت من تاريخها في الحكم ومن إصلاحاتها الداخلية وتقاليدها التنظيمية، وصاغت برامجها ومواقفها وفقًا لمتطلبات السياسة القومية الراهنة.

ثمة قاسم مشترك يجمع البلدان التي حقق فيها الشيوعيون السابقون نتائج ملفتة. ففي بولندا أثّر الكلام التحريضي عن الأقلية البولندية في ليتوانيا، بعد مضي وقت قصير على مبادرة ألمانيا المنفردة والمبهمة، بطي أزمة الأقلية الألمانية والحدود المعدلة مع بولندا. في بلغاريا تنامي القلق من بروز واقع غير مسبوق في التاريخ الحديث لهذا البلد، يتمثل في المشاركة الفعّالة لممثلي الأقلية التركية في صوغ سياسات الحكومة والبرلمان وتزايد الاهتمام بما يمكن أن يحصل في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إذ يتنازع البلغار واليونان والصرب ادعاء ملكيتها. في سلوفاكيا، حين لم يتضح مدى رضى السلوفاكيين عن قسمتهم من الإرث التشيكوسلوفاكي، أثار الهنغار والسلوفاك معًا ضجيجًا حول وضع غير مستقر لأقلية هنغارية كثيرة العدد في سلوفاكيا.

إذا أضيفت هذه الوقائع إلى صورة التجربة المشهودة للشيوعيين الصرب بقيادة سلوبودان ميلوسوفيتش» ونتائجها على فيديرالية يوغوسلافيا السابقة وشعوبها، والدعوات القومية الصريحة لأبرز القادة الجدد للشيوعيين الروس غينادي زيوغانوف، تصبح الرابطة بين النجاحات الجديدة للأحزاب الشيوعية السابقة، واستثمار العقد الإثنية والمشاعر القومية أكثر من واضحة.

الحال، إن تسرع الأحزاب الاشتراكية – اليسارية – الشيوعية، الأوروبية الشرقية، بإعلان وفاة الماركسية – اللينينية، طمعًا بحيازة إجازة السلطات الجديدة، ببقائها في قائمة الأحزاب العاملة في السياسة، أفقدها القضية والهدف (قرار حظر الحزب الشيوعي الروماني بعد الأحداث الدموية والعودة عنه، مثال معكوس، ومحزن). فطرح الفكرة الغامضة عن العدالة الاجتماعية، في مجتمعات تعيد تشكيل طبقاتها وقيمها، لم يسد الفراغ الذي خلّفه غياب «تعاليم الماركسية اللينينية» التي كانت معاهد وكليات الحقوق وعلم الاجتماع والصحافة والتاريخ قد نقلتها إلى مرتبة الديانة. ومع طغيان النزاعات الإثنية والقومية في بعض الدول على ما عداها، مباشرة بعد انهيار النموذج الاشتراكي، تقدم الشيوعيون السابقون إلى الواجهة، مسلحين بمخزون من المعرفة والخبرة في الشؤون الإثنية والقومية يفتقر إليها خصومهم الديمقراطيون، من مختلف الكتل والأحزاب.

وتدعمت عودتهم ببروز الظواهر النفسية والسياسية الآتية:

– انتهاء حال الافتتان بشخصية المثقف – الأديب المناضل من أجل الحرية (سولجنستن، جيلاس، هافل، جيليف)، التي سادت داخل دول المعسكر الشيوعي، وذلك بعد انحدار قيمة الأدب والثقافة في الحياة الجديدة. وحلّ في المرتبة نفسها المثقف – القائد القومي، العامل في السياسة.

– بقاء مستوى التعصب القومي والكراهية للجماعات الإثنية، في البلقان ولدى شعوب أوروبا الشرقية، كما كان عليه في ظروف الحربين العالميتين.

– نضوج ثمرات ما كان الشيوعيون، باسم «الثقافة والتراث» قد زرعوا من تمييز قومي وإثني، اللغة (الروسية في دول الاتحاد السوفياتي، والصربية في يوغوسلافيا)؛ المتاحف (بناء ورعاية عشرات المتاحف الجديدة التي تمجد تواريخ ووقائع قومية)؛ الدين (إجازة توزيع ما يتحدث عن دور الكنيسة القومي من المطبوعات اللاهوتية) إضافة إلى ما جرى بثّه في مناهج التعليم.

الإنصاف يقتضي التأكيد أن الشيوعيين السابقين ليسوا مشعلي النزاعات أو الحروب القومية أو الإثنية المتأصلة في شرق أوروبا. لكنهم بنوا رصيدهم السياسي الجديد على استثمارها، الأمر الذي عزّز قابلية هذه الأحزاب، مع انعدام فرص العثور على ايديولوجيا بقوة الماركسية – اللينينية، للتحول إلى أحزاب قومية صرفة. والشواهد المتوافرة تتزايد باضطراد.

إذا نحّيت التجربة الدموية للشيوعيين الصرب في حربهم ضد شعوب سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة – الهرسك نجد الحزب الشيوعي البلغاري السابق قد تحوّل إلى حزب قومي، يتجمّل بأفكار «العدالة الاجتماعية». فهذا الحزب الذي حقق نتائج طيبة في الانتخابات النيابية والرئاسية، تحول إلى مأوى فعلي للقوميين البلغار (جمهورًا ونخبًا)، حتى إن مرشحه نصّب نائبًا للرئيس في الانتخابات الرئاسية الأخيرة – وهو ليس شيوعيًا سابقًا أو اشتراكيًا – يتشارك مع مرشح الرئاسة، في العداء الأعمى للحركة المحلية الممثلة لأتراك بلغاريا، ويتمايز عنه، بالتحذير من (الأصولية الإسلامية) للرئيس البوسني علي عزت بيكوفتش. أما الزعيم الشيوعي الروسي الجديد، غينادي زيوغانوف فيدعو لوحدة قوى اليمين واليسار والنقابات ورجال الأعمال ممن يؤمنون بـ «روسيا القوية». في ألمانيا الموحدة تحول الحزب الذي حكم الشطر الشرقي السابق إلى مدافع عن «القضايا الاجتماعية والاقتصادية» للمقاطعات الشرقية في ألمانيا الموحدة (...).

الجمهور الداعم للشيوعيين تجدد بدوره. فالمؤمنون بصحة الانتقال من يوتوبيات الماركسية – اللينينية إلى يوتوبيا العدالة الاجتماعية، قلة إذا ما قورنوا بدعاة القومية الجدد. إنها خاتمة طبيعية لتلك البداية. لأن الزمن الذي كان فيه ١٠ في المئة من مجموع السكان شيوعيين (لا تفرقة بين المقتنع فيهم أو متوسل الحزبية بحثًا عن العيش الكريم)، قد مضى إلى غير رجعة.

البطالة والفقر وغلاء المعيشة جسر العودة للقوى السابقة: لا شك أن هذه البلدان (بلدان أوروبا الشرقية) قطعت شوطًا كبيرًا على صعيد الحريات والبحث عن الذات الفردية خصوصًا في المجالات السياسية والمعتقدات الايديولوجية.

وإذا كان جوهر الديموقراطية يتلخص في إجراء الانتخابات الحرة سواء لجهة حق الانتخاب أو لجهة حق الترشيح وكذلك حرية تنظيم الأحزاب وممارسة العمل السياسي فإن هذه البلدان مع قلة خبرتها وضآلة تجربتها أرست ممارسة قد تبشّر بمستقبل ديموقراطي واعد على رغم بعض العثرات التي رافقت تجربتها.

أما على الصعيد الاقتصادي والنمو المأمول فيبدو أن هناك تفاوتًا كبيرًا في إنجازات كل من هذه البلدان. ففي بولندا التي تعتبر أكبر بلدان أوروبا الشرقية إذ يبلغ تعداد سكانها نحو ٣٧ مليون نسمة لا زالت مؤشرات البطالة تتعاظم يوميًا ولا يوجد ما ينبئ بتحسن فرص العمل في المستقبل القريب. كما ان نسبة التضخم تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ في المئة. والنقد الوطني ما زال في مهب الريح أمام العملات الأجنبية إذ يساوي الدولار الواحد نحو ١٧ ألف «زلطي» والمعدل الوسطي للأجور لا يتجاوز مليون ونصف «زلطي» بينما أسعار السلع تسجل أرقامًا قياسية. هذا على رغم ان وارسو أنجزت عملية الخصخصة نهائيًا منذ نحو ثلاث سنوات واستقطبت القسط الأكبر من الاستثمار الأجنبي بداعي التشجيع والإغراء في محاولة لدعم عملية التغيير وإنجاحها لكونها الدولة الأولى التي أزالت الشيوعية.

غير ان احتمالات تجاوز هذه الأزمات ضئيلة جدًا ذلك لأن بولندا أساسًا تعتبر دولة فقيرة بالموارد الأولية. وقطاع الخدمات فيها متخلف جدًا ويلزمه ضخ على الأقل ١٠ بلايين دولار لتحديث بنيته التحتية خلال فترة خمس سنوات. إلا أن مغامرة الاستثمار في هذا القطاع ليست مضمونة النتائج إذ ان وارسو لا يمكنها مضاهاة موسكو وبراغ أو حتى بوخارست وصوفيا سياحيًا. فموازنة الحكومة خاوية ومراهنات الرئيس فاوينسا على تشكيل «لوبي يهودي» في وارسو يكون بمثابة المركز لنشاط اليهود التجاري في أوروبا ويشكل أداة ضغط لتدفق رؤوس الأموال الغربية لم تؤت ثمارها. وزيارة رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين ونائب الرئيس الأميركي آل غور في نيسان العام الماضي واللقاءات المكثفة مع الجالية اليهودية التي توافقت مع احتفالات عيد الفصح اليهودي وشهدت تغطية تلفزيونية حية على مدار الساعة لم تعزز موقف فاوينسا وحركة التضامن بالنسبة إلى الشارع البولندي

كما انها لم تقف حاجزًا أمام انتقال بعض رؤوس الأموال الأجنبية إلى موسكو وبراغ وغيرها. كما ان الوعود الغربية الرسمية التي أغدقت على الرئيس فاوينسا مع بداية التغيير تراجعت إذ إن التغييرات في روسيا استقطبت الاهتمام الغربي ذلك لأن موسكو قنبلة موقوتة على كل المستويات سواء لجهة مخزونها من الأسلحة النووية أو لجهة التعددية العرقية الهائلة وأي انفجار سيؤدي إلى هزات ومضاعفات خطيرة على الساحة الدولية لا يمكن التنبؤ بها.

والدلالة الأبرز على حجم الصعوبات التي تواجه وارسو ترجمتها الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول الماضي حين حصد التحالف اليساري الديموقراطي الذي يضم الشيوعيين السابقين بزعامة الكسندر كفاسنيفسكي وحزب الفلاحين الذي شارك الشيوعيين السلطة منذ الحرب العالمية الثانية بزعامة فالديمار بافلاك ٣٠٣ مقاعد من أصل ٤٦٠ مقعدًا في البرلمان. وضمن الحزبان تشكيل الحكومة حتى عام ١٩٩٧ موعد الانتخابات المقبلة. ويحتاج الحزبان إلى أربعة أصوات فقط للحصول على غالبية الثلثين لتعديل الدستور بما ينزع من الرئيس صلاحيات نقض قرارات البرلمان.

والحزبان خاضا معركتهما الانتخابية على أساس إهمال الحكومات السابقة التي توالت على الحكم عقب زوال الشيوعية الجانب الاجتماعي السلبي المرافق للإصلاح وتعهدا تحسين الضمانات الاجتماعية ومقاومة التدهور في مستوى المعيشة لغالبية السكان. ومع أن الحزبين تعهدا، بعد فوزهما بالانتخابات، الاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي لضمانة رؤوس الأموال الخارجية والأوساط المالية العالمية في عدم العودة إلى نظام الاقتصاد المركزي إلا أن حكومة فالديمار بافلاك شرعت بطرح مشاريعها على البرلمان التي تعتبر تنفيذًا لوعود الحزبين الانتخابية، ويستبعد أن يرفض البرلمان مشاريع الحكومة ويتحتم على الرئيس فاوينسا تصديقها بعد موافقة البرلمان وإذا ما أعادها إلى البرلمان فمن المؤكد أن الحزبين سيطرحا مسألة تعديل الدستور لتقليص صلاحيات الرئيس. ويواجه فاوينسا موقفًا صعبًا إذ ان تصديقه لمشاريع الحكومة سيزيد الإنفاق العام ما سيؤدي إلى زيادة خطر التضخم إلى التشكيك بصدقية التغيير.

أما في رومانيا فالأوضاع أكثر سوءًا وتعقيدًا إذ ان البطالة بلغت حتى نهاية العام الماضي نسبة ٣٠ في المئة ونسبة التضخم تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المئة وأسعار السلع الغذائية في العاصمة بوخارست تسجل أرقامًا فلكية.

ومع أن رومانيا كانت تعتبر الدولة الأكثر انفتاحًا على الغرب الرأسمالي وعلى العالم في دول المعسكر الاشتراكي إذ ان الرئيس نيقولاي تشاوشيسكو الذي حكم البلاد نحو أربعة عقود بيد من حديد كان متأثرًا إلى حد بعيد برفاهية الرأسمالية ونمط الحياة الغربية وهذا ما حرص على أن يحياه مع عائلته والمقربين منه. وكان يسعى دائمًا للتفلت من القيود الصارمة لمنظمة «كوميكون» الاقتصادية التي تضم دول الكتلة الشيوعية. فترك حيزًا – وإن كان ضيقًا – للاستثمار الأجنبي في البلاد في القطاع السياحي والخدماتي وكانت خطوطه مفتوحة مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة «ايباك» إذ سهل له الحصول على قرضين في مطلع الثمانينات من صندوق النقد والبنك الدوليين كثمن للقاءات رتّبها في بوخارست لبعض قيادات التحرير الفلسطينية والإسرائيليين.

مع ذلك تكاد الأوضاع الحالية في رومانيا تكون هي الأسوأ في دول أوروبا الشرقية لأن التغير عَبَرَ من خلال مخاض دموي كان من نتيجته سقوط الآلاف من القتلى والجرحى وتدمير العاصمة بوخارست من جراء الحروب التي اندلعت بين الشرطة السرية من أنصار تشاوشيسكو وبين قوات الجيش التي استخدمت الأسلحة الثقيلة من الدبابات والمدفعية وحسمت الموقف لصالح المعارضة عقب اعتقال تشاوشيسكو وزوجته اللذان كانا يحاولان الهرب وتصفيتهما ميدانيًا. وعلى رغم أن القوى الشيوعية اعتبرت مهزومة في المواجهة وأن الأمور استتبت للمعارضة بزعامة أيون ايليسكو – الرئيس الحالي للبلاد – خلال شهور قليلة إلا أن هذه الحروب تركت انقسامًا حادًا على المجتمع لا زالت حكومة تيودور ستولجان تعاني من ضغوطه السياسية لغاية اليوم ويدفع بها إلى اللاستقرار ويفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد ويجعل آفاق حلها بالغ الصعوبة – على الأقل – في المستقبل القريب.

والقوى الشيوعية لغاية اليوم لم تتمكن من تجميع صفوفها وتشكيل بديل قوي ومحتمل للسلطة إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية وتزايد حدة الفقر

في المجتمع وازدياد الهوة بين الحفنة القليلة من الأغنياء التي تصفهم وسائل الإعلام بأنهم «بطانة الحكومة» وبين الغالبية الساحقة من العاطلين عن العمل لن يحول دون تشكيل هذا البديل في الانتخابات المقبلة.

بلدان أوروبا الشرقية تتسابق إلى الحلف الأطلسي: الشهر الأول من ١٩٩٤ شهد قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسيل. وما إن أطلقت هذه القمة باتجاه أوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفياتي سابقًا مبادرة «الشراكة من أجل السلام» حتى تكثفت الزيارات لمقر الحلف على مستوى الخبراء لمزيد من المعلومات، خصوصًا على مستوى رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية للتقدم بطلبات رسمية وبسرعة أدهشت المراقبين الأطلسيين أنفسهم. وما إن مرّ شهر واحد على القمة حتى كان هناك نحو ١٥ بلدًا (أوروبيًا اشتراكيًا سابقًا) أعربت عن استعدادها للانخراط في هذه البنية الجديدة من التنسيق والتعاون، تمهيدًا، من حيث المبدأ، لانخراط كل بلد على حدة وضمن لائحة شروط مختلفة، في الدفاع الغربي الموحد (لكن ضد من؟! طرح هذا السؤال جميع الذين كتبوا وحلّلوا في الحلف الأطلسي ومبرر استمراره بعد انهيار الاتحاد السوفياتي).

رفضت دول أوروبا الشرقية اعتبار «الشراكة من أجل السلام» بديلًا من العضوية الكاملة في الحلف الأطلسي. وطالبت بذلك رسميًا وبإلحاح ومباشرة من الرئيس الأميركي بيل كلينتون أثناء زيارته لهذه الدول عقب اجتماع القمة الأطلسية في بروكسيل في كانون الثاني ١٩٩٤. فسعى الرئيس كلينتون إلى تطمين دول مجموعة فيشغراد (تشيكيا، سلوفاكيا، بولندا وهنغاريا) بأن أمنها مهم للولايات المتحدة، وقال إن قبول الأطلسي أعضاء في صفوفه لم يعد موضع شك «والسؤال هو فقط متى وكيف».

مناطق نفوذ روسية: أفادت «واشنطن بوست»، وهي صحيفة يومية محافظة جدًا، ان ورقة عمل سياسية يجري تداولها في وزارة الخارجية الاميركية توصي بأن تسلم الولايات المتحدة الاميركية، عمليًا، بأن الدول المستقلة حديثًا التي تؤلف الاتحاد السوفياتي السابق وربما حتى دول البلطيق الثلاث تقع كلها في منطقة النفوذ الروسي، ودعت الورقة، حسب الصحيفة، الى معارضة ديبلوماسية اميركية للضغط الروسي في الحالات التي تكون فيها المصالح الحيوية للولايات المتحدة مهددة في صورة مباشرة، الّا انها جادلت بأن اختفاء الدعوات للثورة العالمية التي كانت تطلقها موسكو يسهل على الولايات المتحدة أن تقبل بدور مهيمن لروسيا غير شيوعية وسط المكونات السابقة للأمبراطورية الروسية.

ليس مثيرًا للاستغراب بالنسبة الى من يعرف الطريقة التي تعمل بها واشنطن، ان تجد اوراق عمل، مهما كان مضمونها مثيرًا للجدل، طريقها الى الصحافة لكن من المؤسف ان يضطر مسؤولون يرغبون في نشر أفكارهم في مواقع حكومية مهمة الى التفكير بعناية بالغة قبل ان يضعوا أي شيء على الورق. ان واحدة من أحسن الطرق لخنق الجدل داخل الحكومة أن تسرّب وثيقة مثيرة للجدل الى مراسل ويكشف اسم مؤلفها (إن أمكن).

وعلى رغم تسليمي بحق مسؤولي وزارة الخارجية في أن يخضعوا أي مسألة للدرس، فانني اشعر بقلق لأن ورقة العمل التي نحن بصددها تقترب الى حد بعيد فعلا من عكس اراء مسؤولين كبار في الادارة حيال علاقة روسيا بجيرانها. وتميل ادارة كلينتون بالفعل، حرصًا على الصداقة مع موسكو كما يبدو، الى التغاضي عن دأب روسيا على إثارة المتاعب على امتداد حدودها ومن ثمّ عرض خدماتها لـ «حل» المشاكل التي كانت هي أصلًا مسؤولة عن اثارتها أو مفاقمتها. ويبرز دور روسيا في تمزيق جورجيا وتهديدها لاحقًا كمثال على ذلك. كما أن سلوك روسيا تجاه أرمينيا واذربيجان وطاجكستان هو الآخر مصدر ازعاج.

من الطبيعي تمامًا بالنسبة الى القوى العظمى أن تمارس نفوذًا كبيرًا ما وراء حدودها، خصوصًا في منطقة «الجوار» إلّا أنني لا أعتقد أن السلوك الروسي الحالي تجاه الجيران هو سلوك حميد أو مختلف تمامًا عما كانت عليه الحال في عهد الشيوعية. فالمواقف القاسية وحتى العنصرية لروسيا تجاه المسلمين والشعوب الأخرى على حدودها الجنوبية لم تبدأ في ١٩١٧ أو تنتهي في ١٩٩١. هذه المواقف لا تزال تمارس تأثيرها في «سياسة الجار السيئ» التي تتبعها روسيا.

وليس السؤال الحقيقي ما اذا كان الروس سيتوقفون فورًا عن التصرف كروس بالنسبة الى جيرانهم. إذ إن قرونًا عدة من التاريخ توحي بجواب حاسم الى حدّ ما على هذا السؤال. المسألة الحقيقية من وجهة نظر اميركية، هي كيف ينبغي للولايات المتحدة أن تنظر الى السلوك الروسي وكيف ينبغي التعامل معه؟

إذا وضعنا جانبًا أوراق العمل المسربة، يخامرني شعور بأن الادارة تفوت فرصة لإقامة علاقة صلبة مع روسيا قائمة على أساس اتصالات واضحة واحترام متبادلة. فعندما تلزم الادارة الصمت ردًا على الضغط الروسي على الدول المصدرة للنفط على امتداد حدودها الجنوبية – على رغم أن هذا الضغط يعرض للخطر استثمارات كبيرة لشركات اميركية – أخشى أن تعتبر روسيا ذلك علامة ضعف. وسيكون لهذا الاحساس تأثير مهلك تمامًا على أي علاقة طيبة.

كلا، إنني لا اتطلع للعودة الى الحرب الباردة. نعم، أنا أعتقد أن وضع حد لـ «توازن الرعب» النووي يكتسب أهمية هائلة بالنسبة الى الروس والاميركيين والى كوكبنا وكل سكانه فعلًا. لكن ما يدفعني الى الاختلاف مع البعض في الادارة يدور حول مسألة الثقل الذي ينبغي إعطاؤه لـ «موت الشيوعية» في ابتداع وتحديد علاقة ثنائية مع روسية.

ربما يتفق الكثيرون من الدارسين للشيوعية والتاريخ الروسي، على سبيل المثال، على أن الماركسية كما طبقها لينين وستالين ومن خالفهما لم تضف سوى نكهة من الشمولية على الامبريالية الروسية التقليدية. فحالما يسقط من الحساب اللغو الفارغ عن «الثورة العالمية» و «حكم البروليتاريا» يمكن للمرء أن يرى بوضوح تام ان لينين وستالين وبريجينف وغيرهم مجرد قياصرة يستخدمون مفردات جديدة ويميلون الى اثارة مشاكل في أماكن بعيدة عن بلادهم. كان كارل ماركس سيكتشف حقيقة الشيوعية الروسية كما هي في الواقع: امبريالية روسية مع مؤلفي خطابات جدد.

وعلى رغم أن انهيار الاقتصاد القائم على الادارة البيروقراطية وحصص الانتاج كان ذا أهمية هائلة فإن ذلك الانهيار لم يؤد الى تحول في المواقف الروسية تجاه الرعايا السابقين والجيران الجدد. فالحقائق الاقتصادية ارغمت روسيا على التوقف عن إغداق المساعدات على دول مثل كوبا وأنغولا في أنحاء العالم. لكن يبدو أن اعتبارات اقتصادية تضافرت مع تراث امبريالي لدفع السياسات الروسية نحو «الخارج القريب» خصوصًا بالنسبة الى الحدود الجنوبية.

وباختصار، فمن المحتمل أن تركز ادارة كلينتون أكثر مما ينبغي على القشرة الميتة للشيوعية وأقل مما ينبغي على الروح الحية لروسيا. وهي بذلك تجازف في صورة غير متعمدة بتشجيع العدوان الروسي في كل الاتجاهات وإن يكن تحت راية غير المطرقة والمنجل.

لكن القضية العملية تدور حول الردود الاميركية المحتملة على السلوك الروسي. وأنا لا أفكر اطلاقًا في ردّ عسكري مباشر على تحرك روسي في «الخارج المجاور». إلا أنه ما لم تبدأ روسيا قريبًا في اظهار استعداد على أن تعيش داخل حدودها وتعامل جيرانها بذلك النوع من الاحترام الذي يليق بدول ذات سيادة فإن علينا أن نوضح في شكل صريح لموسكو أن حلف الأطلسي هو حلف دفاعي لن تلعب فيه روسيا أي دور إطلاقًا، سواء كعضو أو بصفة طرف مشارك. ينبغي أن نوضح لموسكو أيضًا أنه اذا ارادت أن تراوغ وتمارس ضغوطًا على شركات النفط الغربية التي تسعى الى تطوير حقول في كازاخستان واذربيجان فإن عليها الا تفترض أن الولايات المتحدة ستدعم تقديم قروض لروسيا من صندوق النقد الدولي ومؤسسات مالية عالمية أخرى.

ان روسيا لا تتعرض الى تهديد من أي من جيرانها. والى أن تعكس سياسات الأمن القومي وأفعال روسيا هذه الحقيقة الأساسية فإن الفكرة التي تدعو الى شراكة استراتيجية اميركية – روسية هي شيء سخيف. وسترتكب ادارة كلينتون خطأ كبيرًا اذا أوحت لموسكو، سواء قولًا أم فعلًا، بأن روسيا لها حرية التصرف لتفعل ما تشاء في الخارج القريب. إن مناطق النفوذ موجودة، لكن الطريقة التي يمارس فيها هذا النفوذ في منتهى الأهمية. ويبقى سؤال بلا جواب عما اذا كانت روسيا تريد الانضمام الى عائلة الأمم أم أنها تريد أن تبقى منبوذة.

أوروبا الغربية

حلف الأطلسي

التأسيس: يقال له أيضًا «منظمة معاهدة شمالي الأطلسي» (إختصارًا «ناتو» N.A.T.O.، الأحرف الأولى لهذه التسمية باللغة الانكليزية). وهو حلف سياسي عسكري غربي رئيسي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية. أكثر دوله أوروبية غربية، ويتكوّن من: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، البرتغال، اللوكسمبورغ، أيسلندا، النروج، الدانمارك، وانضمت إليه كذلك ألمانيا الغربية (سابقًا) وتركيا واليونان. أعلن عن قيامه في ١٨ آذار ١٩٤٩، حين أعلنت كل من الولايات المتحدة وكندا ودول حلف بروكسيل (بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا واللوكسمبورغ) انها أسست حلفًا دفاعيًا مدته عشرون عامًا، قائلة أن أنظمة العمل داخل الحلف وتعامل دوله مع بعضها البعض قد رسمت خلال مفاوضات (معظمها سري وبعضها علني) تواصلت منذ السادس من تموز من العام السابق (١٩٤٨). وقال المتحالفون في اعلانهم الرسمي أن الحلف يتحدث عن التعاون المتبادل في حال تعرضت إحدى دول الحلف لأي اعتداء، كما عن تزويد الولايات المتحدة كل الدول الحليفة بما تحتاجه من سلاح. ونص نظام الحلف على أن تتولى عملية الرقابة وضبط الارتباط العسكري هيئتان هما «مجلس شمالي الأطلسي» و «لجنة الدفاع». مقر الحلف بروكسل عاصمة بلجيكا.

مسار الحلف حتى مؤتمر هلسنكي: لعبت هذه المنظمة دورًا أساسيًا في السياسة العالمية ولو تعرضت لهزات نتجت في أغلب الأحيان عن إصرار الأميركيين على أن تكون لهم الزعامة الفعلية للحلف، بعدما كان لهم الدور الأول في انتصار الحلفاء الغربيين في الحرب العالمية الثانية، وبعدما بات من الواضح أنهم يحلون أكثر فأكثر مكان الفرنسيين والبريطانيين في زعامة العالم. والحال أن مسار حلف شمال الأطلسي قد مرّ بمراحل عدة في تاريخه، علمًا أن بدء التفاوض بشأنه قد بدأ بعد شهر واحد من حصار السوفيات لبرلين (حزيران ١٩٤٨)، وأعلن عنه في ١٨ أذار ١٩٤٩، ودخل رسميًا حيز الوجود في ٤ نيسان ١٩٤٩.

جاء الامتحان الاول للحلف في تشرين الثاني ١٩٥٦ (قبل ذلك بنحو ١٥ شهرًا كانت تمت ولادة حلف وارسو) حين سحقت قوات حلف وارسو الانتفاضة المجرية من دون أن يحرك الاطلسيون ساكنًا. وجاء الامتحان الثاني في آذار ١٩٦٦ حين تركت فرنسا الديغولية، بعدما كانت طورت قوتها الذرية الضاربة الخاصة، التنظيم العسكري للحلف. وفي ٢١ آب ١٩٦٨، كانت أحداث تشيكوسلوفاكيا حين دخلت قوات حلف وارسو هذا البلد لتسحق ربيع براغ. وانتظر كثيرون أن يتحرك حلف شمال الاطلسي، لكنه لم يفعل، بل على العكس، راحت دوله، خصوصًا الاووبية، تشجع الحوار وتدعو إلى التعاون الامني،

فأثمرت الجهود عقد «مؤتمر الامن والتعاون الأوروبي» في هلسنكي (١٩٧٥).

مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي: اتفقت الآراء في حينه ولا تزال تتفق على أن هذا المؤتمر الذي وقعت وثيقته النهائية ٣٥ دولة أوروبية وأميركية في أول آب ١٩٧٥ قد يكون أهم نقط التحول الأساسية في العلاقات الدولية، وواحدًا من الأحداث البارزة في القرن العشرين بعد الحربين العالميتين المدمرتين.

لقد اشترك في هذا المؤتمر كل من النمسا وبلغاريا وبلجيكا وقبرص وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وفنلنده وفرنسا وألمانيا الديمقراطية والمانيا الاتحادية واليونان والفاتيكان والمجر وأيسلنده وإيرلندا وإيطاليا ولختنشتاين ولوكسمبورغ ومالطا وموناكو وهولندا والنروج وبولندا والبرتغال ورومانيا وسان مارينو واسبانيا والسويد ويوغوسلافيا وسويسرا وتركيا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة، وكلها دول أوروبية، وكندا والولايات المتحدة من القارة الاميركية. وأسهمت كل من جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية العربية السورية وتونس واسرائيل في بعض المناقشات المطروحة للبحث.

وقد تميزت المناقشات برغبة حقيقية لتوطيد وتنمية العلاقات الحميدة بين الدول الأعضاء لدعم الأمن الأوروبي والسلام والعدل وتنشيط مجالات التعاون فيما بينها ومع سائر دول العالم.

وكان ذلك تتويجًا لجهود ٢١ عامًا منذ طرح الاتحاد السوفياتي فكرته في مؤتمر برلين عام ١٩٥٤، ثم جدّدها بمبادرة وارسو عام ١٩٦٤ لتطوير علاقات الكتلة الشرقية والكتلة الغربية. وفي ١٩٧٣، كثّف الاتحاد السوفياتي نشاطه للتعجيل بعقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي فلم يترك اجتماعًا ثنائيًا واحدًا مع الغرب دون أن يصر على ضرورة عقده.

فبعد ٢٢ شهرًا من المفاوضات في جنيف اجتمع رؤساء ٣٣ دولة أوروبية ورئيسا دولتين أميركيتين لتوقيع وثيقة الأمن والتعاون الأوروبي. ولا تعتبر الوثيقة في حد ذاتها معاهدة أو إتفاقية سلام بمعنى الكلمة، ولكنها أقرب إلى ميثاق يقرر مبادئ عامة لتدعيم العلاقات بين الدول الأعضاء وتنمية التعاون بينها وتعزيز أمنها المشترك بما يحقق مزيدًا من الانفتاح الفكري والمادي بينها.

وإذا كان مؤتمر يالطا عام ١٩٤٤ قد وزّع مناطق النفوذ بين القوى العظمى بعد الحرب العالمية الثانية، فإن مؤتمر هلسنكي أضفى عليه طابع الشرعية والقبول بالأمر الواقع بتوقيع رؤساء ٣٥ دولة يحكمون ٩٣٠ مليون نسمة (...).

لقد أطلق المراقبون السياسيون على مؤتمر هلسنكي إسم «مؤتمر الأمل» واجمعوا على أن الوثيقة التي أصدرها رؤساء ٣٥ دولة في نهايته قد أنهت ثلاثين عامًا من الحرب الباردة وأعطت الضوء الأخضر لبدء عصر جديد من علاقات التعاون السلمي ونبذ الحروب وتضافر الجهود في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والعسكرية والانسانية كافة، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية (...).

وخلاصة الأمر في شأن وثيقة هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي انها ليست معاهدة تفرض شروطها بقوة القانون، وإنما هي مجرد اعلان عن حسن النوايا ورمز للوفاق الذي يفتح

باب الأمل للعالم لتفادي حرب نووية، ولتخفيف توترات الحرب الباردة التي ظلت تقلق العالم منذ الحرب العالمية الثانية (عن «مؤتمر هلسنكي»، من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج ٧، ص ١٣٠-١٣٢).

مقابل هذه الخطوات الأوروبية (بشقي أوروبا: الغربية الرأسمالية، والشرقية الاشتراكية) السلمية، بدأ الجباران (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) مفاوضات ثنائية، في جنيف في ١٩٨٣، تتعلق بالحد من الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط. وفي أواسط ١٩٨٩، أعلنت الولايات المتحدة من طرف واحد تخفيض قواتها العسكرية في أوروبا. وفي شباط ١٩٩١، شكلت كل من المجر وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا «مجموعة فيسغراد» وهدفها المعلن دخول حلف شمال الأطلسي. وعند نهاية ١٩٩١، تمّ تأسيس مجلس التعاون لشمال الأطلسي، وذلك بعد أشهر قليلة من الاعلان النهائي عن حل «حلف وارسو».

المسار الأطلسي من خلال القمة الأخيرة (كانون الثاني ١٩٩٤): مؤتمر هلسنكي وخطوات الحوار، بل الانجازات السلمية التي تحققت بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والشرقي الاشتراكي لم تلغ، بطبيعة الحال، مبرّر بقاء حلف شمال الأطلسي (ناتو)، ذلك لأن الخطر الشيوعي الذي أنشئ الحلف أصلاً لحماية أوروبا الغربية منه كان لا يزال قائمًا. لكن، مع انهيار جدار برلين وزوال الخطر الشيوعي زال أهم مبرر لبقاء الحلف الأطلسي، ومع ذلك فالحلف لا يزال قائمًا.

القمة الأطلسية التي عقدت في بروكسيل يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني ١٩٩٤ للدول الـ ١٦ الأعضاء في الحلف اعتبرت ان لهذا الحلف أهدافًا أخرى غير التصدي العسكري، ولا تريد استبداله باتفاقات عسكرية جديدة أو معاهدات مختلفة، أو بأشكال جديدة من التعاون الأمني والعسكري بين الدول الغربية مثل أعداد وحدات عسكرية مشتركة كما حصل بين فرنسا وألمانيا كنواة لقوة عسكرية أوروبية، أو بين الدول الغربية ودول أوروبا الشرقية الخارجة من حلف وارسو والتي لا تزال قلقة على أمنها في مواجهة جيرانها، وبالأخص روسيا التي تتعرض لتغيرات في داخلها لا أحد يعلم اتجاهها ولا انعكاساتها على الأوضاع الأمنية في مجمل أنحاء أوروبا.

هذه المواضيع، بالاضافة إلى الدور المفقود لحلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا السابقة، كانت محور البحث في القمة المذكورة. وبهذا الشأن نشرت مجلة «الحوادث» (تاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ٣٨-٣٩، بتوقيع بروكسل - «الحوادث») مقالًا لخّصت فيه مجمل ما أثير حول حلف الأطلسي في مناسبة انعقاد قمته الأخيرة، وجاء في المقال:

لقد كانت هذه القمة الفرصة الأولى للرئيس الأميركي بيل كلينتون للاجتماع بالزعماء الأوروبيين، حيث لعب دور «رئيس أركان العالم الغربي» بكامله، لأن الانظار كلها اتجهت نحوه لمعرفة الموقف الأميركي أولًا، ومن ثم الموافقة عليه بدون أية تحفظات. وبالطبع، كان من الضروري تجديد هيكل الحلف بعد أن بلغ حده المطلوب وحقق أهدافه بانتصاره في الحرب الباردة وحصوله سلميًا على تفكيك الاتحاد السوفياتي والعالم الشيوعي.



زعماء الحلف الأطلسي (ناتو) في قمة بروكسيل، في ١٠ و ١١ كانون الثاني ١٩٩٤.

ومن مزايا هذا الحلف سابقًا انه عرف كيف يتلافى وقوع كارثة نووية كان يمكن أن تكون رهيبة بالنسبة للعالم اجمع، وذلك من خلال «توازن الرعب» الذي حافظ عليه.

كذلك استطاع حلف الأطلسي ان يقاوم التوترات الناشئة في داخله بين الدول الأعضاء التي تتنازعها مصالح ومواقف متناقضة أحيانًا.

ولكن بعد أن انهار جدار برلين، ومعه النظام الامبريالي السوفياتي، أخذ الحلف يراوح مكانه دون أن يتمكن من تبين الدور الجديد له. وقد جاء هذا التخبط بسبب عدم قدرة الولايات المتحدة على توضيح النظام العالمي الجديد الذي وعد به الرئيس السابق جورج بوش في فورة هزيمة الشيوعية.

وأكثر من ذلك، يبدو أن حلف شمالي الأطلسي قد نسي بأن الحرب الدائرة في يوغوسلافيا السابقة تعنيه، تلك الحرب التي أشعلتها المشاعر والمواقف القومية المتعصبة. وإذا لم يُقْضَ عليها بسرعة فإنها قد تهدد أمن واستقرار أوروبا بكاملها. وحتى في مجال دعم العسكريين والفرنسيين والبريطانيين والبلجيكيين والايطاليين وغيرهم، العاملين تحت علم الأمم المتحدة، فإن الحلف برهن على عدم قدرته على ذلك. وبهذا فقد جزءًا من مصداقيته.

هذا على الرغم من أن الجنود العاملين على الأرض في يوغوسلافيا السابقة أوروبيون، يحاولون حماية المساعدات الانسانية للمدنيين من جميع الأطرف والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الطبي والانساني وهي في معظمها منظمات أوروبية.

بالرغم من كل ذلك، فإن حلف شمالي الأطلسي لم يحرك ساكنًا، مع أن منظمة الأمم المتحدة من خلال قرار مجلس الأمن في ٤ حزيران ١٩٩٣، أعطت مبدئيًا الضوء الأخضر للقوات الدولية لاتخاذ كل الوسائل لمنع مهاجمة ست مناطق أمنية اسلامية في البوسنة، ومن بينها ساراييفو، وقد كانت إحدى الاجراءات الرادعة المحتملة هي التزام الأميركيين في إطار حلف شمالي الأطلسي بقصف جوي للمواقع التي تغامر بإطلاق النار على المناطق الأمنية وخصوصًا على ساراييفو.

ولكن هذا القرار لم يجد الطريق إلى تطبيقه العملي، ولا يزال المسلمون البوسنيون ينتظرون طائرات حلف الأطلسي لتقصف بطاريات مدفعية الصرب والكروات التي تطلق قذائفها على ساراييفو وعلى السكان المدنيين (جرى هذا القصف في صيف ١٩٩٤، لكن على نطاق محدود جدًا ومن دون أن يُسفر عن نتيجة رادعة).

هذه السلبية هي لأن الأميركيين لا يريدون التورط في وحول البلقان، وحجتهم في ذلك ان القصف الجوي على المواقع الصربية سيدفع الصربيين للانتقام من القوات الدولية المنتشرة في أماكن متعددة من يوغوسلافيا السابقة، وإذا كان لا بد من معاقبة المقاتلين، يجب أولًا تجميع قوات الأمم المتحدة لئلا تصبح أهدافًا سهلة للميليشيات، ومن ثم تتحول إلى رهائن.

حاولت فرنسا، في إجتماع قمة حلف شمالي الأطلسي، في بروكسل، أن تضع الحلف أمام مسؤولياته، وتدفع باتجاه استخدام القوة، وانتزاع موقف واضح بهذا المعنى من الأميركيين. وقد أدرج موضوع البوسنة على جدول الأعمال بطلب من فرنسا، مع أنه في الأصل لم يكن مدرجًا. وكل ما قرره مؤتمر القمة بهذا الصدد تكرار التهديدات باستعمال

القوة وترك أمر استخدامها للأمين العام للأمم المتحدة الذي لا يستطيع التحرك على أية حال إلّا إذا كان الموقف الأميركي واضحًا تمامًا.

ولكن الأمر الإيجابي الوحيد الذي اتخذ بشأنه قرار هو فتح مطار مدينة «توزله» وحمايته لانزال المساعدات الانسانية في وسط البوسنة. وكذلك فك الحصار عن القوات الكندية في منطقة «سريبرينتشا» وفتح الطريق لاجراء التبديلات في القوات الدولية.

كان الأميركيون منزعجين من الضغط الفرنسي لمناقشة مسألة البوسنة. وأوضح وزير الخارجية الأميركي وارين كريستوفر بأن هذه القمة هي لمناقشة مستقبل الحلف. وليست هناك أية مبادرة بخصوص البوسنة، هذا فضلًا عن ان الرئيس الأميركي لا يريد التورط كثيرًا في الخارج، وهو الذي وعد ناخبيه بأن يهتم أكثر بالمشاكل الداخلية والاجتماعية للولايات المتحدة. كما أن هناك شبه اجماع في الولايات المتحدة بأن المسألة اليوغوسلافية هي مسألة أوروبية. ولا يجوز أن تتدخل الولايات المتحدة إلّا إذا طلب منها الأوروبيون ذلك، وبحدود الدعم لهم ليس أكثر. وهذا ما يجعل الموقف الفرنسي شبه متناقض، لأن الفرنسيين يريدون حل المسألة البوسنية في الاطار الأوروبي، ولكن بمشاركة أميركية فاعلة، وهو ما لا يقبل به الأميركيون لأنه يورطهم على الأرض في حين أنهم بغنى عن ذلك. (في آخر موقف لصرب البوسنة – ٢٧ تموز ١٩٩٤ – انهم يعتبرون قوات الحلف الأطلسي قوات عدوة إذا حلّوا محل القوات الدولية في البوسنة. وجاء تهديدهم هذا غداة اصدار الأمين العام للأمم المتحدة توصية بسحب القوات الدولية من البوسنة).

أما المسألة الأهم التي طرحت على بساط بحث قمة حلف شمالي الأطلسي، فهي النظر في طلب دول أوروبا الشرقية، وبالتحديد بولندا والمجر وسلوفاكيا والجمهورية التشيكية، الانضمام إلى الحلف كأعضاء كاملي العضوية. ان الموقف من هذا الطلب بالنسبة للأميركيين يتعلق بمدى اهتمام الولايات المتحدة بأوروبا، حيث تكمن كل المخاطر المؤدية إلى التوترات السياسية مجددًا، وربما إلى حروب محلية خطيرة من شأنها أن تفجر نزاعات أكثر اتساعًا. إلّا ان اهتمام أميركا بأوروبا، والتزامها الكامل بأمنها، لا يعني إعادة تكوين تكتل معين لمواجهة تكتل آخر. فكل ما في الأمر أن هناك مشاكل معينة قد تحصل في بعض بلدان أوروبا الشرقية وخصوصًا في روسيا، من الضروري العمل على محاصرتها لكي لا تتسع وتشكل خطرًا على مجمل البلدان الأوروبية.

ولكن هذا لا يعني عزل روسيا عن أوروبا وبالتالي احاطتها بدول تنتمي إلى حلف شمالي الأطلسي. فهذه العزلة قد تقوي الشعور العدائي لدى بعض التيارات القومية المتعصبة، ومن أجل ذلك فقد طرح الأميركيون شكلًا جديدًا من أشكال التعاون بين حلف شمالي الأطلسي ودول أوروبا الشرقية كلها، بما في ذلك روسيا، وهو ما يسمى «بالمشاركة من أجل السلام». هذه المشاركة قد تؤدي مع مرور الوقت، وبالنسبة للدول التي ترغب أكثر بتوثيق تعاونها مع الحلف الأطلسي، بأن تصبح أعضاء كاملة العضوية. وهذا ما ألحّ عليه الرئيس كلينتون عندما قال: «إن موضوع الأمن الجديد هو تجميع أكبر قسم من أوروبا معًا... والمشاركة تؤدي إلى توسيع تدريجي لحلف شمالي الأطلسي الذي يجب أن يبقى مركز الأمن



الرئيس الأميركي بيل كلينتون يدلي بتصريح امام بيت السفير الأميركي في براغ (١٢ كانون الثاني ١٩٩٤)، وحوله رؤساء جمهوريات أوروبا الشرقية.

الأوروبي الجديد، لأنه هو وحده الذي يملك الامكانات والخبرات الضرورية».

بهذا القول يبدو أن الرئيس الأميركي قد رد على دول أوروبا الشرقية المستعجلة للدخول في الحلف الأطلسي خوفًا من الخطر الروسي الذي يتهددها. وقد أضاف الرئيس كلينتون قائلًا: لا يجوز أن نبني خطًا فاصلًا جديدًا في أوروبا، وعلينا أن نعمل لكي نضمن لأوروبا بكاملها مستقبلًا أفضل. وهذا يعني دفع روسيا لتصبح أكثر ديمقراطية لكي لا تهدد جيرانها. ان المراهنة مسبقًا على المستقبل المتوتر مع روسيا هو أمر غير واقعي، وقد يؤدي إلى تطورات لا تحسد عقباها: إن نتائج الانتخابات الأخيرة التي أعطت تقدمًا ملموسًا للاتجاهات القومية شبه الفاشية لا يمكن أن تكون منطلقًا لتغيير المواقف. فروسيا تحتاج للمزيد من الوقت لكي تجد الاستقرار السياسي والاقتصادي المطلوب، فلم يمض بعد سوى سنتين على تفكك الاتحاد



الأمين العام الجديد للحلف الأطلسي ويلي كلايس لدى وصوله الى مقر الحلف في بروكسيل ليبدأ مهام منصبه (١٧ تشرين الأول ١٩٩٤). وكان كلايس وزيرًا لخارجية بلجيكا عندما اختير لهذا المنصب خلفًا للألماني مانفرد فيرنر.

السوفياتي، قطع الروس خلالهما أشواطًا إلى الأمام.

وبالمقابل، لا تكفي الاجراءات السياسية لاحداث التغيير المنشود. كما أن التحالفات العسكرية لا تنفع شيئاً إذا لم يحصل دمج اقتصادي لروسيا في الجسم الأوروبي، أو دمج لدول أوروبا الشرقية الأخرى كمرحلة أولى. فالأميركيون يعتقدون بأنه لا نفع من مساعدة دول أوروبا الشرقية على تطوير اقتصاديات السوق لديها إذا لم تكن قادرة على تصدير منتوجاتها إلى الغرب. وهذا نوع من حث مبطّن للاتحاد الأوروبي لكي يفتح أبوابه أكثر لأوروبا الشرقية وكلينتون يقول بأنه يفضل التجارة على المساعدة.

إلّا ان الخوف الذي يشغل دول أوروبا الشرقية الخارجة من النظام الشيوعي هو خوف له دوافعه. فهي لا تخشى روسيا فقط وتطلعاتها التوسعية التي تعود إلى العهد ما قبل الشيوعي، وإنما تخشى تواطؤًا اميركيا مع روسيا يؤدي بهما إلى اقتسام المنطقة. فالذي يريده قادة بولندا وسلوفاكيا والمجر والجمهورية التشيكية هو ان يصبحوا شركاء فعليين في العائلة الأوروبية، لأن ذلك يشكل أفضل ضمانة لبلدانهم من ان يجري استفراد موسكو بها عندما تسنح الفرصة لذلك. على هذا الأساس قبلت تلك البلدان الشرط الذي وضعته واشنطن لدخولها كمشاركة في الحلف الأطلسي شرط أن لا يؤخر هذا القبول دخولها كأعضاء كاملة العضوية.

ومن أجل طمأنة دول أوروبا الشرقية عرضت الولايات المتحدة على بولندا إجراء مناورات عسكرية مشتركة في الأراضي البولندية خلال العام الجاري، وذلك لاظهار مدى الاهتمام الأميركي بأمن وسلامة بولندا.

مقابل هذا التخوف الأوروبي الشرقي، والعرض الأميركي، هناك اقتراح روسي قدمه وزير الخارجية أندريه كوزيريف يتلخص بأن يقوم حلف شمال الأطلسي وروسيا بتعهد أمن البلدان التي كانت تنتمي سابقًا لحلف وارسو. هذا العرض يرفضه زعماء دول أوروبا الشرقية لكي لا يصبحوا وسيلة للتجاذب بين روسيا والدول الغربية. لذلك يصرون على تحقيق هدف انتمائهم الكامل لأوروبا اقتصاديا وعسكريًا وسياسيًا.

الانسحاب، النهاية الفعلية للحرب الباردة

في ٣١ آب ١٩٩٤، انتهى رسميًا نصف قرن من الوجود العسكري الروسي والسوفياتي في ألمانيا الشرقية سابقًا وجمهوريات البلطيق، آخر القلاع الأوروبية للجيش الأحمر في حقبة الحرب الباردة.

وسجلت هذه الخطوة التاريخية، حين تقدم الجنرال ماتفيي بورلاكوف، قائد القوة السوفياتية، وسلم قيادته إلى الرئيس الروسي بوريس يلتسن (وكان في زيارة ألمانيا) في حضور المستشار الألماني هلموت كول، رافعًا سلاحه تحية ومعلنًا انجاز مجموعته مهمتها الأخيرة، وقال: «أبلغ إليكم أن الاتفاق الدولي على البقاء المؤقت والانسحاب الكامل للجيش السوفياتي في ألمانيا قد نفذ».

وكان مصير الانسحاب الروسي من المانيا تقرر في خريف ١٩٩٠ مع تقرير مصير الوحدة الألمانية، بعد سقوط جدار برلين، من خلال ما أطلق عليه يومذاك إسم اتفاقية ٢+٤ (الألمانيتان + وروسيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا).

وكان الحضور العسكري الروسي في المانيا، في

الفترة الأخيرة، رمزيًا ولم يتجاوز بضعة آلاف من أصل ٣٩٠ ألف جندي و ٤١١٦ مدرعة و ١٥٠٠ طائرة، وترسانات نووية وصواريخ كانت هناك في العام ١٩٩٠.

وقد تمّ تقديم عملية الانسحاب النهائي أربعة أشهر عن الموعد المحدّد أصلًا قبل أربع سنوات، خلال طلب تقدم به المستشار هلموت كول بهذا المعنى أثناء زيارته موسكو في العام ١٩٩٢ في مقابل دعم مالي إضافي من المانيا لروسيا، ولكي يتم الانسحاب قبل إجراء الانتخابات العامة الالمانية في ١٦ تشرين الأول ١٩٩٤، التي اسفرت عن اعادة التجديد لكول لولاية رابعة بحصول التحالف الحكومي على غالبية ضئيلة بنسبة ١٪.

ودفعت المانيا لروسيا نحو ١٥ مليار مارك نفقات لوجستية لعملية الانسحاب نفسها ولبناء مساكن للجنود العائدين وعائلاتهم. ومعلوم أن المانيا أكثر الدول الغربية اندفاعًا لمساعدة روسيا ماليًا واقتصاديًا، إذ ساهمت منذ ١٩٨٩ بنسبة ثلثي مجموع الدعم الغربي لروسيا البالغ ٥١,٥ مليار دولار في إطار ما تطرحه من «مشروع تكامل محدود بين روسيا والحلف الأطلسي»، في محاولة لسد الطرق امام تنامي التيار القومي الروسي الذي يفيد من حالة البلبلة العامة في صفوف الجيش الروسي كما في أوساط الشعب. فحالة المرارة حالة عامة في روسيا بدأت مع بداية الانهيار السوفياتي، واستمرت، وقد رافقت آخر الانسحابات الروسية من المانيا ومن الدول البلطيقية التي توجت انحسارًا للامبراطورية اعادها إلى حدود روسيا منذ ثلاثة قرون، أي قبل أن تتم الوحدة بين روسيا وأوكرانيا.



جنود روس ينشدون أغنية «وداعًا ألمانيا» أثناء مراسم وداع القوات الروسية المنسحبة من شرق ألمانيا (٣١ آب ١٩٩٤).

وبعد أيام من الانسحاب الروسي، أي في أوائل أيلول ١٩٩٤، غادرت قوات الحلفاء برلين نهائيًا بعد ٤٩ عامًا من نهاية الحرب العالمية الثانية طاوية بذلك آخر الفصول في تاريخ الحرب الباردة. وجرت مراسم وداع للقوات الأميركية والبريطانية والفرنسية وتخللها عرض عسكري كبير للقوات الالمانية في ميدان بوابة برندنبورغ. وحضر المراسم إلى جانب المستشار الألماني كول، الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجور ووزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر.

مناقشة: أوروبا، إقتصاد وأزمات اجتماعية

أزمة اقتصادية وتصاعد الفاشيات

في «النهار – الملحق» (عدد ١٢ آذار ١٩٩٤، ص ٦، ٧، ٨) جولة أفق في أكثر الموضوعات الأوروبية طرحًا وإثارة وخطورة طيلة السنوات الأخيرة، ألا وهي موضوعات الأزمة الاقتصادية ومصير الديمقراطيات الغربية في ظل أرقام انتخابية تتحدث عن تصاعد واضح للفاشيات في أكثر دول وبلدان أوروبا. ومعلوم أن المرجع الأساسي لكل ما تنشره الصحافة العربية – خصوصًا الصحافة اللبنانية – حول هذه الموضوعات إنما هو الصحافة الأوروبية نفسها.
وفي ما يلي مقتطفات مما جمعه المرجع المذكور:

أزمة نهاية القرن العشرين تتخذ شكلًا مختلفًا عن أزمة عام ١٩٢٩، وان كان العنصر الأساسي فيها لم يتغيّر، ألا وهو اجتماع رؤوس الأموال في أيدي أوليغارشية عالمية مركز ثقلها الولايات المتحدة الاميركية. إلّا ان التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي عمّقت التفاوت بين الطبقات الاجتماعية في قلب الدول الصناعية الكبرى. إدخال التقنيات الحديثة بشكل مكثف، ونقل التصنيع إلى دول العالم الثالث حيث اليد العاملة الرخيصة أدت إلى تقليص الوظائف في الدول الصناعية كما ان انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض أدى إلى حرب اقتصادية بين الدول الصناعية تكللت بحملة تهدف الي خفض الحقوق الاجتماعية للعمال.

ألم تطلب الولايات المتحدة من الدول الأوروبية خفض الضمانات الاجتماعية لعمالها، بهدف تقليص نفقات الانتاج؟

تدعم هذه التحولات ايديولوجية مفرطة في «ليبراليتها» تكاد تؤله «السوق» وتؤدي إلى فرز أثرياء العالم والقضاء على ضعفائه.

«إلغاء الآخر» و «البقاء للأصلح» تلك هي الفاشية.

فهل يتجه العالم نحو فاشية جديدة؟

قرار الولايات المتحدة تدمير العراق يدخل ضمن هذا الاطار: إلغاء دور الآخرين على الساحة الدولية ابتداء من دور العراق في الخليج وصولًا إلى المعسكر الشرقي ثم أوروبا واليابان.

وهذا ما أكده التقرير الذي أصدرته وزارة الدفاع الأميركية سنة ١٩٩٢، وعرف بتقرير فولفوفيتز (Paul d. wolfowitz)، إذ هدف إلى التشديد على استثناء الولايات المتحدة الأميركية لقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

يركز التقرير على وجوب الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة في وجه أي محاولة من قبل مراكز القوى الأخرى للبروز في العالم. لكن خطر عودة



مهرجان لأنصار «الحركة الاجتماعية الايطالية» الفاشية.



ملصق لاحدى الحركات الفاشية الجديدة في روسيا.

الفاشية يبرز جليًا على الساحة الأوروبية، اثر انتشار المجموعات اليمينية المتطرفة وترسخها في المجتمعات الأوروبية التي تشكو من انعكاسات الأزمة الاقتصادية عليها.

وعلى رغم تمتع المجموعة الأوروبية بـ ٢٠٪ من الدخل العالمي وزع على ٧ ٪ من سكان الأرض، يبقى ٥٣ مليون أوروبي خارج مجتمع التنمية في بلادهم. وهم يعتبرون «فقراء» أي أن دخلهم الفردي يقلّ عن نصف متوسط الدخل الفردي لكل بلد. حوالي ٢٠٪ من سكان دول المجموعة الأوروبية يعيشون في مناطق متخلفة. إلّا أن التهميش الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات يتصاعد رغم تخصيص الحكومات الأوروبية من ٢٢ إلى ٣٠٪ من الدخل القومي للميزانيات الاجتماعية.

يكمن هذا «الافقار» المتزايد للمجتمعات الصناعية الأوروبية، في نسبة البطالة المتفاقمة والتي راوحت ما بين ٨٪ و ١٠٫٥٪ للدول الخمس: فرنسا، ايطاليا، بريطانيا، والدانمارك وبلجيكا بينما لم يتجاوز ٤٪ في البرتغال والمنطقة الغربية لالمانيا.

تمسّ البطالة بشكل أساسي المسنين والشباب، خصوصًا فئة الشباب الذين لم يبلغوا الخامسة والعشرين من عمرهم، وقد بلغت نسبتهم سنة ١٩٨٧ ثلث عدد الشباب في دول المجموعة الأوروبية.

حرمانهم من حقهم في العمل وتبعيتهم المادية (للأهل أو للمساعدات الرسمية) جعلتهم يلجأون إلى العنف فيشكلون الأرضية الخصبة للتنظيمات اليمينية المتطرفة في أوروبا.

موجة العنف التي تجتاح أوروبا تكاد تنسي المرء انها بلاد الحريات. يؤجج الحقد العنصري مئات التنظيمات المتطرفة التي تغطي كامل أوروبا الغربية. ففي المانيا وحدها، احصى جهاز حماية الدستور ٧٦ تنظيمًا فاشيًا. إلى جانب هذه التنظيمات، نمت احزاب كبرى فاشية لها قواعدها الشعبية وبرامجها السياسية ووسائل اعلامها كما تقيم مخيمات تدريب للميليشيات في أماكن عدة من أوروبا.

لم تكن هذه الحركات والتنظيمات في معظمها وليدة السنوات الأخيرة، بل انبثقت من الأحزاب الفاشية التي سيطرت خلال الحرب العالمية الثانية واستمرت في الظل حتى منتصف السبعينات. ومثال على ذلك، الحركة الاجتماعية الايطالية» (MSI) التي ورثت حزب موسوليني وقد أتاحت لبعض القيادات الفاشية القديمة التحول إلى الحياة السياسية الديمقراطية.

اتخذت بعض المنظمات الأوروبية المتطرفة من «الحركة الاجتماعية الايطالية» نموذجًا بنت عليه اسسها، ومنها «الجبهة الوطنية» في فرنسا و «الحركة الاجتماعية البلجيكية» التي تكونت في الخمسينات على انقاض حركة ليون دوغريل (LEON DEGRELLE) المتعامل مع النازية، كما نشطت في بلجيكا حركة Vlaaun militanten Ordre (VMO) الذي اهتم بتنظيم الاجتماعات السنوية للمنظمات النازية الجديدة في ديكسمود DIXMUDE وحل سنة ١٩٩٢.

كذلك الأمر في النمسا إذ شكلت مجموعة من النازيين «اتحاد المستقلين» الذي انبثق عنه «الحزب الليبرالي النمساوي».

في فرنسا بقيت جماعات كثيرة من الفيشيين والمتعاملين مع السلطات النازية خارج إطار التطهير خلال الحكم الديغولي. واتسمت الخمسينات بالحركة «البوجادية» الرافضة للنظام البرلماني. نذكر إن جان ماري لوبن زعيم «الجبهة الوطنية» انتمى إلى هذه الحركة، وإلى جانب ذلك ساعدت حرب الجزائر وانعكاساتها في فرنسا في بروز فئات جديدة من الشباب المتطرف.

إلّا أن الضربة القاسمة التي مني بها الحزب النازي (حزب العمال القومي الاجتماعي في ألمانيا) أخّرت يقظة اليمين المتطرف حتى منتصف الستينات. فظهرت مجددًا مع تأسيس «الحزب القومي الديمقراطي الألماني» سنة ١٩٦٤، الذي أثار الجدل باتخاذه مواقف نازية الى أن اختفى عن الساحة السياسية في نهاية العقد.

في سويسرا برز اليمين المتطرف في الستينات مع منظمة «العمل الوطني»، وحركة «اليقظة» (Vigilance) التي تشكل امتدادًا للحركة «البورجوازية».

في جنوب أوروبا نشأت تلك الاحزاب في ظل الأنظمة الديكتاتورية وانهارت بانهيارها.

إلّا أن جميع هذه الحركات بقيت هامشية حتى منتصف السبعينات ودفعتها إلى الواجهة مجددًا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي هزت المجتمعات

الأوروبية في تلك الفترة، خصوصًا في أوروبا الشمالية وأوروبا الوسطى.

أدّت هذه الأزمة إلى تفاقم البطالة والمضاربة في سوق العمل إضافة إلى الاحساس بفقدان الهوية في مجتمعات تسودها المادة، مما أوجد أرضية خصبة لتنامي اليمين المتطرف بشكل سريع ولافت في الطبقات الاجتماعية التي شكلت قاعدته التقليدية الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة.

إن الصعود اللافت للحركة اليمينية المتطرفة ما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، تبلور ببروز ثلاثة احزاب رئيسية في كل من فرنسا «الجبهة الوطنية» وألمانيا «الحزب الجمهوري» Republikaner وبلجيكا «الكتلة الفلامندية» (Vlavurs block) استطاعت ان تخترق الساحة السياسية من خلال اللعبة البرلمانية والمؤسسات الديمقراطية.

أما في الدول الشمالية، الدانمارك، هولندا اسكندينافيا والسويد، حققت التنظيمات المتطرفة خروقات برلمانية مميزة نسبة لحجمها. لكن هذه الحركات تعاني من التجزئة والتشرذم. ويتنازعها نازعان رئيسيان، الأول قومية شعبوية ترتبط بالتيار الكاثوليكي التقليدي، والآخر فاشية تتبنى الأفكار النخبوية والعنصرية الآرية.

العنصرية وكراهية الأجنبي في أوروبا

من آخر المعالجات في هذا الموضوع ما كتبه، ملخّصًا، جورج طرابيشي معتمدًا على كتاب «العنصرية وكراهية الأجنبي» (Racisme et Xénophobie en Europe, la Decouverte, Paris, 1994) لمؤلفه ميشال فيفيوركا (Michel Wieviorka)، ونشرته «الحياة» (العدد ١١٤٩٩، تاريخ ١٢ آب ١٩٩٤، ص ٢٠):

إذا كان مصطلح «العنصرية» حديثًا، ما راج استعماله إلّا ابتداء من القرن التاسع عشر، فإن الظاهرة بحد ذاتها قديمة قدم المجتمعات البشرية، وطبيعية فيه إلى حد حيواني. وربما كان أول حق اكتسبه «الغريب» في التاريخ هو «حقه» في أن يُستعبد بدل أن يُقتل. فطبقة الرقيق في جميع المجتمعات القديمة كانت تتألف حصرًا من أسرى الحرب. وفي زمن لاحق من نتاج تجارة النخاسة. وإذا كانت ثمة سمة انفردت بها عنصرية الأزمنة الحديثة فهي اللون. ففي المجتمعات القديمة كان الرقيق «أبيض» أو «أسود» سواء بسواء، وإن كان للون دور في أعلاء الثمن في سوق النخاسة كما كانت حال الإماء البيضاء في زمن الامبراطورية العباسية. وبالمقابل فإن طبقة الارقاء في المجتمعات الرأسمالية الجديدة باتت تتألف حصرًا، وبالارتباط مع الظاهرة الاستعمارية، من زنوج أفريقيا وأوقيانوسيا. ومن هنا المضمون اللوني للعنصرية في تعبيراتها الأولى. فالبيض من الاغراب يمكن أن يكونوا موضوعًا، لا للعنصرية، بل لـ «كراهية الأجنبي»، أو «اللاسامية» إذا كانوا يهودًا. والدولة التي قامت على تعميم مطلق لمبدأ العنصرية، أي أفريقيا الجنوبية، كانت حتى العام الماضي تميّز في مراتب المواطنين تبعًا لدرجة التلون. فالسود من ذوي الأصل الافريقي «لا مواطنون»، والسمر من ذوي الأصل الهندي «انصاف مواطنين»، والبيض الذين من أصل أوروبي هم وحدهم المواطنون بكل معنى الكلمة.

ومع تطور الدولة القومية في القرن التاسع عشر أخذت العنصرية مضمونًا عرقيًا بالاضافة إلى مضمونها اللوني. فصحيح أن العرق الحامي بقي عرقًا مسفلًا باعتباره في الوقت نفسه عرقًا أسود، ولكن ضمن حضارات اللون الأبيض ذاتها أعطيت الأولوية للجنس الآري على الجنس السامي. ثم ما لبثت هذه المركزية الاثنية الأوروبية ان تطورت وتخصصت في مرحلة التنازع الامبريالي على اقتسام العالم، فظهرت في ألمانيا، وربما كتعويض عن تخلفها الصناعي والاستعماري معًا، فكرة تفوق العرق الجرماني على العرق اللاتيني والعرق الانكلو-ساكسوني والعرق السلافي معًا داخل الجنس الآري نفسه.

وقد جاءت هزيمة النازية في الحرب العالمية الثانية، بعد الكلفة الهائلة بالضحايا البشرية التي تكبدها «الجنس الآري» لتبشّر بعالم بلا عنصرية لونية أو جنسية أو دينية. وفي هذا السياق كان مولد منظمة الأمم المتحدة التي كرست لاول مرة في القانون الدولي فكرة المساواة بين ابناء البشرية. ورغم ظهور شكل جديد من التفرقة بين البشر، هو الشكل الايديولوجي، فقد بدت فكرة العنصرية وكأنها سحبت نهائيًا من التداول النظري على الأقل - سواء في ظل الديمقراطية

الغربية أو الأممية الشيوعية أو حركات التحرر الوطني. وطيلة عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين بدت دول غربي أوروبا المتقدمة صناعيًا وكأنها قيد التحوّل إلى مجتمعات منفتحة بالمعنى القومي والعرقي للكلمة من خلال ملايين العمال الذين استقدمتهم من الخارج، ولا سيما من مستعمراتها السابقة، للعمل في مصانعها في فترة النمو والتحديث الصناعي التي وصلت إلى أوجها في مطلع السبعينات. وإنها لذات دلالة من هذا المنظور الكراسة التي وزعتها سفارات بلجيكا وقنصلياتها في دول شمالي أفريقيا عام ١٩٦٤ والتي كانت صدرت عن وزارة العمل البلجيكية تحت عنوان «الحياة والعمل في بلجيكا» لحث العمال المغاربة على الهجرة والاقامة في المدن البلجيكية. وقد جاء في نص الوثيقة أن «الشغيلة سيكونون موضع ترحيب» و «اننا نحن البلجيكيين سعداء بقدومكم إلى بلدنا لتمدوه بقواكم وذكائكم. واننا لنرغب في الوقت نفسه ان تسهم هذه الحياة الجديدة في سعادتكم». ولكن هذه الصفحة من تاريخ الهجرة في بلجيكا وفرنسا والمانيا وانكلترا وهولندا، ولاحقًا في إيطاليا واسبانيا، ما لبثت أن طويت في الثمانينات والتسعينات واخضعت لقراءة عكسية تحول معها المهاجرون المرحب بهم من قبل، إلى أكباش فداء لأزمة الانكماش الاقتصادي وركيزة لموجة جديدة من تفجر مشاعر العنصرية وكراهية الأجنبي.

وما يميّز العنصرية الجديدة، النامية حول ظاهرة الهجرة، هو إزاحتها نقطة الثقل في التعاطي السلبي مع الآخر، الذي هو المهاجر، من المستوى البيولوجي إلى المستوى الثقافي. فليس اللون أو الجنس هو معيار «أخَرية» هذا الآخر، بل الدين واللغة ونمط الحياة وبنية الأسرة وحتى طريقة الطبخ و «الضجيج». وبما أن هذا الضرب من العنصرية يفصل على مستوى الهوية، فإن ردود الفعل التي يستثيرها من جانب ضحاياه، أي المهاجرين، تأتي بالضرورة هي الأخرى على مستوى الهوية دفاعًا عنها وتأكيدًا لها. وعلى هذا النحو تتأسس دائرة مغلقة: فالعنصري يبرر رفضه للآخر بكونه مختلفًا في الهوية، والمهاجر لا يجد من سبيل إلى الدفاع عن هويته إلّا بتوكيد حقه في الاختلاف. ولهذا لا يندر في بعض الحالات المتطرفة ان يتلاقى المنطق العنصري المعادي للمهاجرين مع المنطق الاختلافي لردود فعلهم الدفاعية على صعيد توكيد الهوية باعتبارها «رأسمالًا رمزيًا»: ففي صيف ١٩٨٩ عارضت السلطات التنفيذية والبلدية في بروكسيل افتتاح «مدرسة اسلامية» في المركز الاسلامي والثقافي التابع للجالية المغربية بحجة ان مدرسة كهذه من شأنها إعاقة عملية اندماج ابناء المهاجرين المغاربة بالمجتمع البلجيكي. ولكن حزب «الكتلة الوطنية» الفلمنكي اليميني المتطرف والمعادي للمهاجرين والمطالب بارجاعهم إلى بلادهم أعلن، بلسان رئيسه فيليب ديفنتر عن تأييده لافتتاح المدرسة لأن «اندماج الافريقيين الشماليين ليس مستحيل التحقيق فحسب، بل غير مرغوب فيه أصلًا. والتردد على مدرسة اسلامية من شأنه ان يهيء المهاجرين للعودة إلى أوطانهم». وذلك أيضًا كان موقف الحزب الغالوني اليميني المتطرف المعروف بإسم «حزب القوى الجديدة». فقد أصدر بيانًا أعلن فيه «مساندته لانشاء المدرسة الاسلامية بهدف التمهيد لعودة سريعة وضرورية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية» (...).

الواقع أن السلوك العنصري إزاء المهاجرين تحكمه آليتان: التسفيل والاستبعاد. ففي طور أول، وفي زمن الرواج الاقتصادي والحاجة إلى اليد العاملة المهاجرة، يسمح المجتمع المعني بوجود جماعي للمهاجرين بشرط «تسفيلهم» أي معاملتهم كفئة إجتماعية دنيا يتقاضى أفرادها أجورًا دون أجور سائر فئات العمال «الأصليين» ويشتغلون في المجالات التي يترفع العمال «الأصليون» عن الاشتغال فيها ويعزلون في أحياء سكنية خاصة في الضواحي أو في المناطق الموبؤة من العواصم والمدن الصناعية. وفي طور ثانٍ، وفي زمن الانكماش الاقتصادي والبطالة، يستبعد المهاجرون من عملية الاندماج ويعلن عن عدم صلاحيتهم لها بحكم اختلافهم وتمسكهم بهويتهم الاختلافية وعدم قابليتهم للخروج من «غيتواتهم». وعلى حين ان تسفيل المهاجرين يتم في الطور الأول بصمت ومن وراء ستار الاستغلال الاقتصادي فإن استبعادهم وعزلهم في غيتواتهم والمطالبة بعودتهم إلى بلدانهم تخرج في الطور الثاني إلى حيز التعبير العلني، ولا سيما في الخطاب السياسي لجماعات اليمين المتطرف، هذا إن لم يتم تفعيل الخطاب المعادي لهم من خلال أعمال عنف عنصرية مكشوفة. ففي انكلترا، وحسب تقدير رسمي لوزارة الداخلية في حزيران ١٩٩٢، فإن عملًا من أعمال العنف الهجومية

يرتكب بحق المهاجرين في كل ثلاثين دقيقة. وفي ألمانيا، التي تصاعدت فيها موجة العنف ضد «الاغراب» منذ توحيدها، بلغ عدد جرائم القتل بحق المهاجرين ١٧ جريمة، وعدد الاعتداءات على الأشخاص ٥٩٨ اعتداء، وعدد الحرائق المفتعلة ٧٠١ حريق، وعدد أفعال العدوان العنيف على الأملاك ٩٦٩ عدوانًا، وهذا في عام ١٩٩٢ وحده.

وميزة فريق العمل الرباعي الذي كان شارك عام ١٩٩٢ في إصدار «فرنسا العنصرية» والذي يصدر اليوم، تحت إشراف ميشال فيفيوركا «العنصرية وكراهية الأجنبي في أوروبا»، إنه انطلق من وجهة نظر سوسيولوجية صرفة. فالعنصرية ليست واقعة ميتافيزيقية، منقوشة في جلد أوروبا أو في جلد الحضارة الغربية منذ ان كانت هذه الحضارة كما يدعي بعض منظري «الأنتروبولوجيا الحضارية العصابية» في الساحة الثقافية العربية من أمثال حسن حنفي وأنور عبد الملك. بل العنصرية المعاصرة ظاهرة متعينة تاريخيًا ومرتبطة سياقيًا بظاهرة الهجرة، وتحديدًا هجرة اليد العاملة غير الماهرة إلى بلدان أوروبا الغربية من مستعمراتها السابقة. وقد مرّت هذه الظاهرة بدورها بطورين: إيجابي في الخمسينات والستينات وسلبي في الثمانينات والتسعينات. ففي العقدين الأخيرين شهدت أوروبا ثلاثة تحولات متضامنة انعكست آثارها سلبًا على حركة الهجرة.

أولًا: نهاية العصر الصناعي؛ فأوروبا الغربية هي اليوم قيد الانتقال إلى مرحلة ما بعد الصناعة، مع كل ما يعنيه ذلك من أزمة بنيوية على صعيد وظائف العمل والاستغناء عن اليد العاملة الكثيفة وتحلل للتضامنات الطبقية والنقابية التي كانت تضمن المساواة والاندماج للمهاجر باعتباره، كغيره من أبناء الطبقة العاملة، محض قوة عمل وانتاج ولا هوية أخرى له غير هويته الاقتصادية هذه.

ثانيًا، أزمة نمط الاندماج القومي الأوروبي؛ فألمانيا وانكلترا وإيطاليا وبلجيكا، بل حتى فرنسا ذات التقاليد اليعقوبية والجمهورية العريقة، تشهد جميعها أزمة تفكك وإعادة نظر في الدولة القومية الاندماجية وانبعاثًا لهويات إثنية ومناطقية ولأصوليات غير منهضمة تعطيها الغلبة على صعيد الهوية لما هو ثقافي على ما هو سياسي.

ثالثًا، أزمة دولة العناية والضمان الاجتماعي التي بناها في انكلترا العماليون، وفي فرنسا الاشتراكيون، وفي ألمانيا الاشتراكيون الديمقراطيون، وفي بلجيكا الديمقراطيون المسيحيون.

وفي هذه الأزمة المثلثة الأبعاد تحوّل المهاجرون إلى كبش فداء، وذلك هو المنبع المغذي للعنصرية: فهم، لا تبدل بنية الاقتصاد، المسؤولون عن أزمة البطالة، وهم، لا تطور المجتمع السياسي والمدني معًا، المسؤولون عن أزمة الاندماج القومي. وهم، لا الكلفة الباهظة لدولة العناية في زمن اشتداد المنافسة الاقتصادية الدولية، المسؤولون عن العجز في ميزانيات مؤسسات الضمان الاجتماعي. فعندما تضيق اليد تضيق العين. ولكن المشكل ان ضيق العين ليس حلًا لضيق اليد. والعنصرية، ككل جواب كاذب عن مسألة حقيقية، لا تقدم حلًا للأزمة بقدر ما تزيدها تعقيدًا. فالعنصرية تريد أن تعود بأوروبا إلى زمن ما قبل الحداثة، مع أن أكثر ما تحتاج اليه أوروبا اليوم لتتجاوز أزمتها البنيوية هو تحديث الحداثة نفسها والانتقال إلى ما بعدها.

«الفساد الضارب في أوروبا»

«ثقافة الموت»، بهذه العبارة وصف رئيس دولة أوروبية (دولة الفاتيكان) والرئيس الأعلى للكنيسة الكاثوليكية في العالم البابا يوحنا بولس الثاني، حالة الفساد المستشرية في أوروبا والأزمة الاخلاقية الضاربة في القارة (والعالم) في رسالة مهمة بعنوان «بهاء الحقيقة» أذاعها في ٥ تشرين الأول ١٩٩٣. والرسالة، التي بدأت، منذ صدورها، تُشغل أقلام الفلاسفة والكتاب من مؤيدين وناقدين في أوروبا والعالم، لم تكن وليدة المصادفة ولم تكن صوتًا وحيدًا يعالج موضوعًا سقط وتهاوى مع الزمن. فموضوع الرسالة «الفلسفي الأخلاقي: من المواضيع الأساسية التي تهم المجتمعات شرقًا وغربًا، وهو موضوع مرتبط بالأزمة الحالية التي تسيطر على إنسان اليوم، خاصة إنسان «المادية» و «الاستهلاكية» و «الدول الصناعية المتقدمة».

لأن تأريخ حالة الفساد هو الذي يهمنا، خاصة

الجانب الذي يطال الأدارة والسلطة وسلوك المسؤول، فإن جولة بعنوان «الفساد الضارب في أوروبا» نشرتها «الحياة» (العدد ١١٤٨٥، تاريخ ٢٩ تموز ١٩٩٤، ص ١٩) تفي إلى حد كبير بالموضوع:

نوع الفساد المقصود: لا يعني الكلام على الفساد في أوروبا ان الأخيرة غدت منابع للفساد دون غيرها أو أكثر من غيرها. كل ما في الأمر أن القضايا تُعرف هناك ويتم ولو بنسب متفاوتة الكشف عنها واعلانها (هذا إذا ما قارناها ببلدان العالم الثالث وتحديدًا بالبعض منها). لكن آفة الفساد منتشرة عالميًا وهي من ظواهر نهاية هذا القرن.

لعلها أزمة قيم وليس في هذا القول كثير مبالغة إذ للتذكير: كلمة مافيوزو (أو المنتمي إلى عصابة المافيا) تعني بالأصل: الرائع.

لا شك أن رياحًا جديدة تهب على العالم في نهاية هذا القرن، ولا شك مثلًا ان الفساد مسألة قديمة ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالطبيعة البشرية نفسها، لكن المفاهيم التي طورتها المجتمعات الرائدة، وبالتحديد مفهوم الديمقراطية، جعل الأمور تبدو في آليات بسيطة أكثر مما ينبغي، إذ خيّل لنا أن هناك آفات تم القضاء عليها إلى غير رجعة بحيث أن الضمانات الكبيرة التي انتجتها أنظمة سياسية معقمة، كفيلة باستئصالها كليًا، كبعض الأوبئة التي قيل أنها اندثرت نهائيًا – كالسل والكوليرا – وها هي تعود بقوة إلى داخل المختبرات التي انتجت اللقاح، إلى أوروبا.

في أواسط حزيران الماضي ١٩٩٤ اجتمع في جزيرة مالطا اثنان وثلاثون وزير عدل من حكومات أعضاء في المجلس الأوروبي لكي يقيّموا ضخامة موجة الفساد التي تجتاح بلدانهم ويحاولوا أن يجدوا شكلًا من التعاون يحد من قوتها ومن تعاظم تأثيراتها، عبر قوانين نموذجية تطبق على المستوى الأوروبي. وعلى حد تعبير بعض الوزراء المجتمعين فإن الفساد الذي لم يغب يومًا هو الآن في درجته القصوى في بلدان أوروبا كافة، إلى جانب أخطار أخرى تتهددها، كصعود اليمين، باهتزازات عنيفة جدًا، بحيث صارت كلفة الفساد العام تعود على المواطن الأوروبي بما نسبته عشرة إلى خمس عشرة في المئة من أصل مدفوعاته إلى أي قطاع انتمت إليه هذه المدفوعات أو المصاريف.

لكن ما هو المقصود تحديدًا هنا بلفظ «الفساد»؟ انه بحسب تقرير وزراء العدل الأوروبيين: «كل سلوك يقوم به أشخاص مكلفون مسؤولية في القطاع العام أو الخاص يسعون للافادة غير الحقة ولاستغلال مواقعهم».

والواقع ان خطورة هذا الفساد الأوروبي تكمن في تضليل الحياة السياسية بإدخال فيروسات التعمية على مؤسساتها الأصلية والمستقلة مبدئيًا، أو التي في طريقها إلى تأسيس جديد (كبلدان أوروبا الشرقية). إذ ترتبط منابع الفساد السياسي حاليًا بتداخل السياسي بالاقتصادي – المالي على شكل تمويل غير مشروع من قبل الكارتيلات أو الشركات الكبرى، للأحزاب السياسية. وكان سبق ذلك (وترافق معه) شكل واضح «وصريح» مارسته المافيا لعقود طويلة، قبل أن يتعمم (ويتنوع) هذا المنهج وتتكشف خفايا حركيته.

وفي استعراضنا لما يمكن تسميته «قواسم مشتركة» و «خصوصيات» بعض البلدان الأوروبية التي تتخبط في علل الفساد، تجدر الاشارة إلى أن التصميم الأولي لرسم آلية الفساد يقوم على مثلث ثابت بثلاث نقاط قوى متجاذبة متصارعة هي: الأحزاب السياسية والشركات الكبرى وبُنى العدالة. وخط الفضيحة، أو الفساد عمومًا، يكمن في اقتراب هذه النقاط وافتراقها، في تناغمها ونفورها دوريًا وبحسب الظرف. كذلك ينبغي القول ان التباس حدود هذه النقاط الثلاث وتعقيدات الحركة في ما بينها مع ما استجد على بُنى حركة الاقتصاد العالمي، يجعل من الصعب والساذج جدًا التسرع في تصوير المسألة على أنها لعبة كبيرة بين الطيبين والأشرار، بين ذوي الأخلاق والفاسدين.

إيطاليا: من الطبيعي أن يكون النموذج الأول إيطاليا حيث الحرب غدت مكشوفة منذ ١٩٨١ بين المافيا و (جزء من) القضاء الايطالي بمعاونة (جزء من) البوليس، وحيث راحت تتكشف تباعًا علاقة السياسة أو انغماسها بالتنسيق مع عصابات الفساد التي تبيّن وبتبين أنها لقوة وامتداد جذورها باتت جزءًا لا يتجزأ من تركيبة الحياة السياسية والمجتمع الايطالي... ولا بأس هنا من ذكر ما ردّده ويردده بعض المهتمين من ان بداية الحروب على المافيا الايطالية يتزامن مع

الغلاسنوست و البريسترويكا... أم مع بداية انهيار النظام الشيوعي ومعه الاتحاد السوفياتي حيث أن الحرب الباردة جندت المافيا في حربها ضد السوفيات وبدأت ترتد عليها وتحاول كسر شوكتها حين لم يعد الغرب بحاجة لمساندة المافيا وخوفًا من تفشيها داخل حدوده... والآن يجد الغرب متنفسًا له بإعادة المافيا إلى روسيا وإلى أوروبا الشرقية حيث تشكل الفوضى الكبيرة العارمة هناك ما يمكن مقارنته بأسواق المستعمرات البعيدة، والكل (إلى حد ما) يستفيد.

المهم أنه منذ ١٩٨١ تم اغتيال العديد (حوالي عشرة) من القضاة والمحققين الذين عملوا على كشف ملفات المافيا بإيحاء من الضمير وحسّ العدالة... وظلت الخيوط تتشابك وتتكشّف حتى ورطت نظامًا سياسيًا وطاقمه المستتب... وآخر حلقاته الكبرى كانت قضية ماريو شييزا بارون الحزب الاشتراكي اللومباردي التي بدأت في تشرين الثاني ٩٢ في ميلانو والذي تسبب بسلسلة انهيارات مدوية سياسية واقتصادية كشفت عمق الفساد وأدت إلى عملية «الأيدي النظيفة» (ماني بوليتي) ضد «البخشيش» (...).

والحكاية بدأت قبل شهرين من موعد الانتخابات التشريعية حين قام مدير إحدى شركات التنظيف الصغيرة برفع دعوى ضد مدير مستشفى «ساكو» في ميلانو ماريون شييزا بتهمة الابتزاز والسرقة قائلًا ان شييزا طلب «عمولة» ٧ ملايين لير (حوالي ستة آلاف دولار) لقاء العقد مع شركة التنظيف المذكورة. ويتم القبض على شييزا بالجرم المشهود وبعد التحقيق يعترف شييزا بأنه قدم حوالي نصف مليون دولار لعمدة ميلانو الأسبق بيلليتري ولوزير اشتراكي سابق... ويتبيّن أن ثروة شييزا الشخصية تقارب الـ ١٢ مليون دولار في مصارف إيطالية وسويسرية. بعدها عمد القاضي دي بيترو المسؤول عن القضية إلى كشف آلية «البخشيش» التي تموّل الأحزاب السياسية وبخاصة الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي المسيحي وذلك منذ عقود خيم فيها الفساد على أرض ايطاليا كلها وبمليارات الدولارات التي كانت تدفعها الشركات الكبرى في القطاعين العام والخاص لقاء مختلف أنواع «الخدمات» من شركات البترول إلى البناء والنقل والرياضة وحتى للمساعدات التي قدمت إلى أفريقيا البائسة...

كل هذا التذكير للقول بأن ما بدأ العام ١٩٩٢ كان نقلة في تاريخ ايطاليا سمحت لبعض القضاة الشبان المعتبرين اليوم ابطالًا قوميين من أمثال دي بيترو بالكشف للرأي العام، ليس فقط عن الجانب اللاأخلاقي والعنيف لقيادته السياسية طيلة عقود، ولكن عن الخسائر المادية المترتبة بحيث ان ١٥ في المئة من أصل مئة مليون دولار لعجز خزينة العام ٩١ مثلًا سببه الفساد المتفشي... بالطبع ظروف أخرى داخلية وعالمية لا مجال لذكرها هنا أعطت دفعًا جديدًا لشجاعة مشروع هؤلاء الأبرار، للتصدي لعرابي إيطاليا الحقيقيين أي الأحزاب الذين، في ظل الغياب الاداري كانوا الملجأ الوحيد لتسهيل أمور المواطن من رخصة السوق إلى سرير المستشفى لمصلحة شبكة قوية تسير الأمور على قاعدة «الاستزلام».

وباختصار استطاعت عملية «الأيدي النظيفة» وخلال سنة ونصف السنة فقط ان تطال: ١٩٣٦ صاحب أو مدير شركة من بينهم ١١ مسؤولًا في الـ «فيات» ورؤساء الـ IRI العملاق الصناعي، والـ ENI عملاق البترول والكيمياء، ورئيس شركة الـ أوليفيتي، و ١٠٧٣ إداريًا محليًا، و ٢٤٧ برلمانيًا، مما أدى إلى إبرام حوالي ٥٠ حكمًا وهروب ١٨ محكومًا وانتحار ١٢ وخسارة أكثر من ١٥ ألف مليار لير إيطالي على شكل رشاوي. والواقع ان الدعم الشعبي والاعلامي الكبير هو الذي مكن القضاة والعدالة بشكل عام من اقصاء «دعائم» سياسية كبرى من أمثال بيتينو كراكسي وجوليو اندريوتي وجياني دي ميكيليس، ودخول هؤلاء المشاهير وغيرهم سجن ميلانو بعد بث تلفزيوني مباشر ومستمر تابعه دون انقطاع أكثر من ٨ ملايين مشاهد ودعمته صحافة تساندت وتبادلت المعلومات والتحقيقات وأفردت صفحات المتابعة. وقد خصصت مجلة الـ «إسبريسو» على سبيل المثال حوالي ٤٠ صفحة لما أسمته «سنوات الوحل».

هذا كان اذن قبل بدء عملية «الأيدي النظيفة» ومقدمة لما استطاعت ان تنجزه بالفعل... لكن كرد فعل شعبي على هذا القرف العارم الذي اقتص من الطاقم الاشتراكي شهدت الحياة السياسية الايطالية تحولًا نوعيًا على قدر لا يستهان به من الخطورة إذ هو أعاد مثلًا اليمين المتهم بالتطرف إلى واجهة هذه الحياة السياسية، كمثل عودة «الفاشيين الجدد» في خمسة

أعضاء داخل حكومة بيرلوسكوني، ولم تعد لفظة «فاشي» شتيمة ممنوعة بعد ٥٠ سنة من اندحار الفاشية، بل هي وحتى علنًا صارت في بعض مداولات استعمال مستعمليها، تحيي حنين الماضي القومي النظيف ردًا على «حداثة» فاسدة. بعض «هامشيي» السياسة من المثقفين الايطاليين يذهبون إلى القول بأن حملة «التنظيف» الأخيرة ليست بريئة تمامًا وقد حماها (أو قادها في أحيان كثيرة) يمين إيطالي صاحب ثروات نشأت كالفطر، تدعي الاستقلال والنزاهة وتطمح إلى السلطة لمزيد من الاستتباب. وهي استعملت سطوة رأس مالها (ومؤسسات اعلامية مملوكة من تلفزيون وصحف) لكشف عمليات فساد ليست هي أبدا بريئة منها (وفي اشارة صريحة إلى الرمز بيرلوسكوني).

وفي أواسط تموز ١٩٩٤، بدأت عملية شد حبال حقيقية بين بيرلوسكوني من جهة ووزير العدل ومعه القضاة المتابعون لملفات الفساد من جهة أخرى، وذلك حول مشروع قانون أقره بيرلوسكوني حول الحد من تدخل وسلطة أجهزة العدالة، وتحديدًا في إيقاف المشتبه بهم وإيداعهم السجون حتى صدور الاحكام الواضحة. وهذا ترجم عمليًا (في ٦ تموز ١٩٩٤) باطلاق سراح كبار الموقوفين في إطار «الأيدي النظيفة» ومنهم وزيران سابقان إلى جانب كراكسي الذي عادت إلى الأذهان علاقته الوثيقة ببيرلوسكوني صديقه (وهو عرّاب ابن بيرلوسكوني). وزير العدل استقال احتجاجًا لكن تظاهرات عارفة طالبت بعودته وبإعادة «الفاسدين» إلى السجون. بيرلوسكوني هدّد بفراغ سياسي وباستقالة لكنه غلب على أمره فأذعن.

اسبانيا: أما المناخ الاسباني الذي يُلخص ضمن هذا الاطار بكونه فاسدًا حتى الاختناق، ورغم ان «نظافة» فيليبي غونزاليس ما زالت مؤكدة إلّا أن حكومته، وحزبه الاشتراكي العمالي PSOE تعصف بأسسهما رياح سلسلة من قضايا الفساد والرشاوى التي انتهت في معظمها إلى إقالات واستقالات «عنقودية» بدءًا بوزير الداخلية والعدالة ومرورًا بوزير الزراعة وانتهاء بسجن حاكم المصرف المركزي الاسباني وهروب قائد الأمن العام المتهم بالتهرب من الضرائب وبالفساد والرشاوى بمذكرة دولية، وجاء مؤخرًا حدث استقالة السكرتير العام الموكل مكافحة المخدرات والاتجار بها كتهمة مباشرة موجهة لرئيس الوزراء غونزاليس (بالسلبية غير المقبولة).

لكن الأزمة التي يعاني منها حاليًا المجتمع الاسباني هي ثمرة أزمة اقتصادية حادة جاءت بعد بحبوحة مفاجئة وشاملة وكذلك بالتوازي مع فضائح فساد سياسي رتّب لاعطائه المدى الأكبر اليمين المتضرر بعد خسارته الانتخابات العامة في حزيران ١٩٩٣. ففي نهاية الثمانينات كما ذكرنا حيث انتعشت فرص الربح السريع والثراء السهل والانتعاش الذي عرفته اسبانيا مع دخولها المجموعة الأوروبية العام ٨٦، كل هذا جعل تسلل عمليات الفساد يصعد شيئاً فشيئاً إلى طبقات السلطة بسرعة كبيرة استفاق بعدها الاسبان عي ترديد جملة: يا للعار! نهاية العام ٩٢ استقرت الأزمة الاقتصادية في اسبانيا (كما في غيرها) وهبط مستوى الناتج القومي الخام مع صعود مضطرد لنسبة البطالة التي طاول ربع السكان... والتقى طرفا التركيبة السياسية: الحزب الشيوعي والمعارضة اليمينية المحافظة ليطالبا برحيل رئيس الوزراء، مما اضطر هذا الأخير لطلب الدعم من الباسك والكاتالان لقاء قدر أكبر من الاستقلالية مما جعل البعض يصف غونزاليس برهينة سياسية لاستقلالية الكاتالان ومفرّط بالسلطة المركزية.

واسبانيا المنشغلة العام ١٩٨٩ بمعرض اشبيلية العالمي وبالألعاب الأولمبية في برشلونة غفرت لأول الفضائح التي طالت نائب رئيس الوزراء ورفيقه وشريكه الأقرب الفونسو غوينا الذي عزلته الفضائح من منصبه بعد أن أفاد أخوه من صلة القرابة لينشئ ثروة شخصية. لكن القضايا التي تلت بدءًا من ١٩٩٢ ومنها اقالة وزير الصحة فالفيردي بعد أن سرب الأموال الطائلة من القطاع العام إلى كبرى شركات المضاربات العقارية، وأيضًا قضية أيبركورب التي عبر اللعب بأموال البورصة قرّبت حاكم المصرف المركزي في قضية أخرى أطاحت به وقضية فيليزا الشركة الوهمية التي أدارها مسؤولون في الحزب الاشتراكي لتمويل خزائن الحزب بحوالى مليار بيزيتا، تلتها قضية رولدان (٩٣) التي كشفت عن تورط قائد الأمن العام بسرقات قاربت الـ ٢٠ مليون فرنك فرنسي من أموال الدولة وعبر رشاوى... وبعد هربه أقيل وزير الداخلية بتهمة الاهمال... لكن القضية تطورت بعد ان اتصل رولدان

من مخبئه بإحدى الصحف (التي كانت في أصل الكشف عن الفضائح) ليكشف لها عن محتوى ملف بعنوان «كريون» حيث وبأمر من نائب رئيس الوزراء كان رولدان مكلفًا في ١٩٩٢ بتوكيل شركة مخبرين أميركية تدعى «كرول» بالتجسس على ماريو كوندي (الرقم ٢ في السلطة الاشتراكية والشبيه بـ بيرلوسكوني الايطالي الذي يجسد المعجزة الاقتصادية للشباب الديموقراطي) وقد تكلفت عملية التجسس هذه حوالي مليون دولار أخذت من المبالغ المخصصة لمكافحة الارهاب والمخدرات... ثم تبيّن عبر الصحافة ان ماريو كوندي متهم بتجارة السلاح مع أفريقيا الجنوبية والأرجنتين وتبييض مال وبعلاقات ماسونية مشبوهة... وبقي رولدان الحائز على الكثير من الملفات الشبيهة التي أعدتها له خلية اسمها «باتا تيغرا» (على اسم الجانبون الاسباني الشهير) يهدد من بعيد وينغص عيش الحزب الاشتراكي وغيره... وسنة ١٩٩٤ وغداة هرب رولدان تم القاء القبض على ماريانو روبيو الذي أدار المصرف المركزي لمدة ثماني سنوات – حتى ١٩٩٢– وأدخل البيزيتا إلى سوق العملة الأوروبي، الشخصية القومية التي وقعت ورقة الـ ٢٠٠٠ بيزيتا بكل فخر وها هو في السجن. وآخر هذه الفضائح استقالة وزير الزراعة في الفترة التي كانت تتهيأ فيها صحيفة البايس لاتهامه بالتهرب من الضرائب طيلة الثمانينات.

فرنسا: من إيطاليا وأسبانيا تثبت علاقة شبكات الفساد مع فرنسا، لكن الفضائح الفرنسية على ضخامتها بقيت بالمقارنة مع غيرها «مكتومة» إلى حد ما وهي لم تترافق مع نقمة شعبية عارمة أو مع هبّة نوعية من قبل الصحافة والاعلام، ولذلك أسباب كثيرة ومتنوعة ومعقدة لعل أبرزها ماهية الديمقراطية الفرنسية الراسخة في القدم والتماسك في بناها والتي استطاعت عبر الفاصل المموّه في الحدود بين السياسي والاقتصادي وفي ما يشبه الأندية الخاصة ان تبلور دفاعات قوية مهما اختلفت الطواقم في الحكم.

ورغم ان هذا الكلام يبدو تبسيطًا وغير دقيق يمكننا أن نستنتج بسهولة ان ما من فضيحة أو قضية فساد كُشفت في فرنسا ووصلت حتى نهاياتها المبتغاة أو خلصت إلى سجن أو اقصاء حقيقي... كذلك لم تترافق مع نزول شعبي إلى الشارع أو مع تغطية مندفعة ومتحمسة من قبل الصحافة الفرنسية التي لا تشكو أكثر من غيرها من فسحة الحرية والديمقراطية. ورغم ما يقال من انتماء عدد كبير من وسائل الاعلام الفرنسية لمجموعة الكاتيل – ألستوم (المتهمة حاليًا بقضايا فساد) فهي ليست أقل تقيّدًا من زميلاتها الايطالية. لكن مجموعة بيرلوسكوني الايطالية أفادت ربما من عطش شعبي لما هو جديد بالفعل ومن خارج النادي في حين يقبع الرأي العام الفرنسي في ما يشبه اليأس من «جماعة قديمة غارقة في الفساد يمينًا ويسارًا» لا يجد جديدًا في ما يُقترح عليه من أسماء ووجوه ومقولات إلّا ربما قليلًا في صورة «الدخيل» برنار تابي ولكن بتحفظ حقيقي رغم فوزه مؤخرًا بـ ١٢ في المئة من مجموع الناخبين للبرلمان الأوروبي. والمهم أن فضيحة الدم الملوث التي تسببت وتتسبب بموت العشرات (بالسيدا) لم تهز فرنسا الضجرة بشكل حقيقي ولو أن قصاصًا فعليًا أُنزل بالحزب الاشتراكي الحاكم آنذاك لمصلحة اليمين المستقر منذ حوالى سنة ونصف. وسلسلة الفضائح التي ضربت أعمدة الحزب الاشتراكي الفرنسي بدأت (كذلك) أواخر الثمانينات وارتكزت بمجملها على تمويل الأحزاب بشكل غير شرعي... المهم أن محكمة الاستئناف ألغت الأحكام التي عادت وثبتتها محكمة باريس وبعد شهرين يكشف أحد المحققين عبر تفتيش مكتب دراسات الحزب الاشتراكي عن آليات التمويل غير الشرعية... وبعد ذلك بقليل يقر البرلمان الفرنسي قانون تمويل الأحزاب السياسية ويصدر عفوًا عن القضايا السابقة على ١٥ حزيران ١٩٨٩ في ما يخص الأحزاب والحملات الانتخابية ما عدا البرلمانيين... وتنتهي هذه الحملة إلى ما يشبه العتمة والنسيان رغم ما عرفته من وثبات في آذار ونيسان ٩١. لكن في كانون الثاني ٩٢ يصدر أحد القضاة حكمًا بحق اثنين من شخصيات الحزب الاشتراكي يلي ذلك رواح ومجيء لملف رشوة في عملية أحد الأنفاق ما بين كسر الحكم والاستئناف وهو مستمر حتى الآن، كغيره الكثير من القضايا... والواقع أن مستنقع الأحكام في عمليات الفساد وفضائحه غالبًا ما يؤدي إلى يأس الرأي العام من متابعة القضية وهو ما لفت نظر كاتب كتاب «الفساد في الجمهورية» الصادر في أيار ١٩٩٢ الذي يقول أن الفساد يرتكز في فرنسا إلى آليات وإلى قيم وقواعد

متآلفة تمامًا مع النظام السياسي ومتداخلة معه حتى أنه يجد طريقه لتشريعها ولهذا تضيع وتنطفئ وإذن فهي ليست تجاوزات شخصية بقدر ما هي فساد في نظام برمته. ويقول الكاتب إيف ميني: «في النظام السياسي الفرنسي القائم حاليًا لا يستطيع الفساد، لضرورات السياسة، ان يقوم ويفعل دون رقابة أو على الأقل غض النظر من قبل الوجهاء الذين يقوم النظام عليهم».

خلال رئاسة وزراء بيار بيريغوفوا الاشتراكي (الذي انتحر في ما بعد لارتباط اسمه «زورًا» باحدى قضايا الفساد عبر صديق له أدانه مبلغًا) شُكلت لجنة لـ «الوقاية من الفساد» وضعت ما أسمته خطوات عملية لاستعادة «خلقية» تحارب الفساد في القطاعات الكبرى الأكثر تعرضًا.... وبقي مشروع القانون المتعلّق بمحاربة الفساد، وشفافية الحياة الاقتصادية مجال درس وتمحيص حتى **١٩٩٣** حيث سيكون الجميع بحاجة للمال من أجل الحملة الانتخابية.

سنة **١٩٩٣** حملت موجة من الفضائح أولها دين المليون فرنك بدون فائدة من أحد أصدقاء الرئيس الفرنسي ميتران لرئيس الوزراء بيريغوفوا وهذا الصديق هو رجل أعمال شهير... بعدها بأيام تكشف صحيفة «لوكانار انشينيه» ان الزعيم اليميني جاك شيراك قضى عطلة فخمة في سلطنة عمان حيث استقل طائرة خاصة وبأن مدخوله الشهري حولي ٦٣ ألف وخمسمئة فرنك. ثم آلان جوبيه (وزير الخارجية) الذي أفاد من دعاية لكتابه وفرت عليه ٢٧٠ ألف فرنك في الأسبوع، ثم اتهام فرانسوا ليوتار (وزير الدفاع) باستعمال سطوته لشراء بيت في الجنوب بأبخس الأثمان، ثم الرئيس ميتران بتشجيع شراء شركات خاصة (أديواس وايف سان لوران) من قبل مؤسسات رسمية واخيرًا (بالنسبة للعام **١٩٩٣**) الفضيحة الكبرى فضيحة الدم الملوث بفيروس السيدا التي ارتبطت بأسماء مسؤولين اشتراكيين كبار على رأسهم لوران فابيوس (رئيس وزراء سابق) الذي رفض استقدام أو شراء دم أميركي منظف لمصلحة المختبرات الفرنسية التي كانت تصنع طرق تنظيف خاصة بها ورغم علمه وعلم المسؤولين حينها بخطر العدوى التي تؤدي حتمًا للموت ولمزيد من انتشار الفيروس. هذه الفضيحة التي لم تثر ما ينبغي من الاحتجاج أدت إلى جانت أزمات أخرى بالطبع وبخاصة تمويل الأحزاب بشكل غير مشروع إلى الانحدار المدوي للحزب الاشتراكي الفرنسي وبالتالي إلى خسارته الانتخابات.

لكن اليمين الواصل إلى السلطة سرعان ما لحقت به الفضائح دون أن يغيّر هذا كثيرًا من نوعية رد فعل الرأي العام...

على أي حال، العدالة الفرنسية رغم انتفاضات صادقة وشجاعة بين الحين والآخر ما زالت تتعامل بالبرودة نفسها ولا تسمح لأدواتها باختراقات حقيقية وهي ما زالت تعتبر ان ما يحدث ليس من الضخامة بحيث يستدعي الوسائل العظمى التي تخلخل النظام والبناء برمته وتفقد الثقة بكامل الجهاز القومي فيخسر إذاك الجميع. وإذن فإن «ترتيب» الأمور بالتي هي أحسن هو الأضمن للديكارتيه الفرنسية وبحيث يتابع المتنافسون حملاتهم تحضيرًا للانتخابات الرئاسية المقبلة «بالبضاعة» الموجودة المتشابهة يمينًا ويسارًا. ولهذا تتابع الفضائح الفرنسية سيرتها التي قد تكون بدأت منذ العام ١٩٨٨ وتتكشف مضاعفاتها وتطوراتها منذ أيام (تموز ١٩٩٤) على آلان بوبيل وسمير طرابلسي وماكس تيريه بتهمة نقل معلومات سرية في عمليات بيع شركات كبرى. ومثل قضية الكاتيل الحالية حيث يقوم القاضي دوي باتهام أقوى ثروة في البلاد على الاطلاق وهي تتمثل في شخص بيار سوار رئيس «الكاتيل الستوم» أقوى مجموعة خاصة فرنسية، وسوار صديق شخصي لرئيس الورزاء الحالي ادوار بالادور وهو وضع قيد التحقيق بتهمة التزوير والنصب والفساد مما أنزل سهم الشركة ٨ في المئة في يوم واحد مؤثرًا على البورصة ومبعدًا المساهمين الأميركيين مما دفع بشركاء سوار للصراخ ضد ما أسموه ضرب الاقتصاد الوطني.

ومدخول سوار الشهري مليون فرنك وهو على رأس ادارة تتحرك بـ ١٦٠ مليار فرنك كربح سنوي وتشغل ٢٠٠ ألف شخص موزعين في أكثر من مئة بلد للاشراف على أهم شركة اتصالات هاتفية عالمية وعلى شركات قطارات وسنترالات كهربائية إلخ... في العالم أجمع.

وبورصة باريس تعاني حاليًا من أكثر من ذلك بعد صدور كتاب أشهر القضاة الفرنسيين تيبري جان بيار بعنوان «كتاب الفساد الأسود» حيث يتهم احدى تلك الشركات الكبرى الثلاث بالوقوف وراء ما نسبته ٨٠ في المئة من الفساد. وهذا ما أفقد الشركة المذكورة ٢٣ في المئة من قيمة أسهمها منذ بداية العام وساهمت الصحافة الأميركية بأضعاف بورصة فرنسا، إذ أخذت تتابع تلك الفضائح عن قرب بل هي تسببت بأحد أهمها: قضية بينو فالنسيين الذي أوقف في بلجيكا مما أثار حفيظة «النادي الفرنسي» يمينًا ويسارًا...

بريطانيا: الأمور أكثر هدوءًا ووضوحًا في بريطانيا إذ هي تتمحور حول مصادر تمويل حزب المحافظين.

وهي قضية خرجت الى علن الفضائح في حزيران (يونيو) **١٩٩٣** حيث تبين أن رجل الأعمال القبرصي التركي الأصل أصيل نادر قد مول حزب المحافظين بمبلغ قدره **٤٤٠** ألف استرليني ما بين **١٩٨٥** و **١٩٩٠** وهو ما أقر به مسؤولو الحزب لكن على شكل هبات من شركاته وليس منه شخصيًا مما يعني أن هذه الأموال لم تُسرق من أحد وإنما هي «مساهمات» من شركات انكليزية. لكن صحيفة «الاندباندنت» كشفت ان نادر الذي غادر البلاد بعد أفلاسه دفع الحزب المذكور مبلغ نصف مليون استرليني وبشكل شخصي للحصول على لقب نبيل. وبحسب حزب العمال فأن ٥٠ في المئة من الألقاب النبيلة وُزعت في ظل حكومتي ثاتشر وميجور على رؤساء مجموعات صناعية ساهمت في تمويل المحافظين... أما نادر نفسه فيقول أنه في الحقيقة دفع ما يزيد عن مليون ونصف استرليني.

وتمويل حزب المحافظين عرف فصولًا جديدة حين اعترف أمين صندوقه ببعض ما جاء في اتهامات العمال من أن المحافظين قبضوا مبالغ طائلة من الملياردير اليوناني جون لاتسيس ومن لي كاشينغ أحد أكبر أثرياء هونغ كونغ. على أي حال فنادر الذي اتخذ حاليًا وضع الضحية التي مورست عليها أعمال نصب واحتيال يتهيأ الآن، وفي ظل غياب القانون الانكليزي المختص بتمويل الأحزاب السياسية، لاثارة المزيد من الفضائح ولكشف أسماء كبيرة، محميًا ومدعومًا من قبل حزب العمال الذي شهد مؤخرًا اندفاعة قوية.

ويشار أيضًا بالنسبة إلى بريطانيا إلى صدور تقرير

لجنة التحقيق في الحسابات العامة التابعة للبرلمان، وذلك في ٢٧ كانون الثاني **١٩٩٤** والذي يشير للمرة الأولى منذ تشكيل اللجنة المذكورة قبل مئة وثلاثين سنة، إلى مناخ من الهدر والتزوير والاحتيال والفساد ساد في مختلف الوزارات والخدمات العامة أو الخاصة المستقلة... وإلى أن جو وزارة الخارجية يسوده مناخ يساعد ويساهم في عمليات السرقة والنصب... في وزارة الصحة تم «هدر» **٢٠** مليون استرليني... في وزارة العمل يجري التحقيق في أوجه صرف **٥٥** مليون استرليني على شكل مدفوعات وفواتير مشكوك في صحتها... إلخ... حتى ان رئيس اللجنة (العمالي) راح يقارن الوضع البريطاني بالوضع السابق في إيطاليا.

روسيا وجاراتها: تبدو روسيا اليوم السوق المفتوح، لأعنف صراعات المافيات ولأكبر عمليات الفساد التي لا تجد رادعًا لها. بحيث غدا أكثر من ثلث الناتج القومي الخام محكومًا من قبل العصابات وفي موسكو وحدها ثماني عصابات تتقاسم كل شيء، فيما هناك عملية خطف كل يوم و **٣٠٠** عملية نهب وسرقة في الشهر، وأسواق المسروقات معممة والتزوير حلّ مكان الأوراق الشرعية غير الموجودة ومناطق كبيرة كاملة غدت محرمة على البوليس (المستفيد بالطبع بدوره) وعلى أعلى السلطات.

ومن روسيا ينتقل التيار سريعًا إلى جاراتها الشرقيات. في الجمهورية التشيكية أقدم أحد أكبر الممولين على الهرب بعد ان اتهم (من قبل منافسين) بشراء معلومات سرية عن وضع الشركات الآيلة إلى التخصيص وعن الحياة الخاصة لبعض رجال السياسة. وفي رومانيا أثيرت قضية وزير النقل السابق ومدير شركة النقل البحرية «بترومين» بتهمة أنهما باعا الأسطول التجاري الروماني لليونان لقاء حفنة من الدولارات لحسابهما الشخصي. وقد أصبحت هذه الرقعة من العالم المكان الأمثل لتبييض أموال المخدرات بحيث يخرج من روسيا وحدها مليار دولار يوميًا بحسب قول وزير العدل الروسي.

أوروبا، مسار الوحدة

في الـ «كيد» (Quid)، ١٩٩٤، ص ٨٦٢، بعض التواريخ التي تعود إليها أصول فكرة الاتحاد أو الوحدة الأوروبية. ففي حوالي ١٣١٠، يعرض بيار دوبوا (P. Dubois)، المستشار القانوني للملك فيليب الجميل (Philippe le Bel)، إقامة «جمهورية المسيحيين والتحكيم الدولي». وفي ١٦٩٣، ينشر ويليام بن (W. Penn) «محاولة للسلام الأوروبي حاضرًا ومستقبلًا» حيث يدعو إلى برلمان أوروبي، وإلى جعل اللغة الفرنسية لغة أوروبية. وفي ١٨٠٥، يعلن نابوليون الأول ان قانونًا واحدًا يجب أن يكون نافذًا في الأمبراطورية. وفي ١٨٥١، يتكلم فيكتور هيغو على «ولايات متحدة أوروبية». وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥، يصدر إدوار هرّيو كتابًا مميزًا، «أوروبا». وفي ١٩٢٦، ينشئ غاستون ريو (G. Rio) «الاتحاد الاقتصادي والجمركي»، ويظهر كتاب «أوروبا، وطني». وفي ١٩٢٧، يدعو لويس لوشور (L. Loucheur) الحكومات إلى إقامة كارتيلات أوروبية للفحم والفولاذ والقمح. وفي ١٩٢٩، أريستيد بريان (A. Briand)، رئيس «اتحاد الجامعة الأوروبية» يودع عصبة الأمم المتحدة مشروعًا حول «الولايات المتحدة الأوروبية» (رابطة فيدرالية وتعاون إقتصادي).

أما بالنسبة إلى المرحلة الحالية، فمرجعنا الأساسي، خصوصًا للفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية والعام ١٩٨٩، هو كتاب بالفرنسية، عنوانه «التواريخ الكبرى للمجموعة الأوروبية» (Les Grandes Dates de l'Europe Communautaire) لمؤلفيه جويل بودان وماكس غونيل صادر عن لاروس ١٩٨٩، باريس. وبعد هذا التاريخ، حزيران ١٩٨٩، فالمرجع الأساسي ينحصر بالارشفة الجرائدية اليومية.

الخطوات الأولى ١٩٤٦ - ١٩٤٩

بدأت أوروبا مسيرة نهوضها، من بين خرائبها التي تسببت بها الحرب العالمية الثانية، ببطء، ولكن بعزم تأكيد هويتها الخاصة إزاء الدولتين العظميين المنتصرتين في الحرب، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبرغبة قوية في حماية نفسها، كديمقراطيات غربية، من الخطر الشيوعي.

في أيلول ١٩٤٦، أطلق رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل نداء دعا فيه إلى مصالحة فرنسية - ألمانية وإلى اتحاد أوروبي، عاكسًا بذلك رغبة سلام عارمة لدى شعوب أوروبا. فنشأت، على التو، حركات عديدة تعمل لوحدة أوروبا في مختلف الدول الأوروبية؛ تنادت هذه الحركات - التنظيمات إلى مؤتمر عُقد في لاهاي وتميز بانشائه لـ «الحركة الأوروبية» التي عُهد برئاستها الشرفية لـ ونستون تشرشل، بول هنري سباك، ليون بلوم وألسيد دو غاسبيري.

بدأت أوروبا، إذًا، مسيرة تعاونها الهادف إلى الوصول إلى الاتحاد الأوروبي. ففي سنة واحدة، نشأت أربع مؤسسات مهمة: اتحاد

أوروبا الغربية، المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، الحلف الأطلسي، وأخيرًا المجلس الأوروبي. وجاءت الحرب الباردة لتدفع بالولايات المتحدة الأميركية، وبعد أن ترددت مدة سنوات، لتأييد هذه الخطوات الأوروبية الاتحادية.

فكرة الأوروبية (١٩٤٦ - ١٩٤٧)

١٩٤٦

□ ١٩ أيلول: ونستون تشرشل يطلق، في خطاب ألقاه في جامعة زوريخ، نداء للمصالحة الفرنسية - الألمانية ويدعو لاقامة الولايات المتحدة الأوروبية.

□ ١٧ كانون الأول: في باريس، إنشاء «الاتحاد الاوروبي للفيدراليين» (أصبح في ١٩٥٩ «الحركة الفيدرالية الأوروبية») الذي ضم عدة حركات فيدرالية في أوروبا الغربية، وكذلك عدة حركات تمثل المهاجرين من أوروبا الشرقية. من بين الشخصيات المميزة في هذه الحركة: هنري فريناي، ألتيرو سبينللي، هنري بروغمنس.

١٩٤٧

□ ١٤ أيار: بمبادرة من ونستون تشرشل، تأسست في بريطانيا «حركة أوروبا الاتحادية» التي ضمت شخصيات محافظة وليبرالية وبعض الشخصيات في حزب العمال. ورغم نزعتها الاتحادية كانت هذه الحركة معادية للهيئات الداعية للعالمية مكتفية بنصرة التعاون في ما بين الحكومات.

□ حزيران: في فرنسا، أنشأ رينيه كورتن «المجلس الفرنسي لأوروبا المتحدة». في ١٩٥٣، ذاب هذا المجلس داخل «الحركة الأوروبية».

□ أول حزيران: بمبادرة من الديمقراطيين المسيحيين، تمّ في ليبج (فرنسا) إنشاء فرق أممية جديدة قريبة من الفيدراليين، وهي نفسها هذه الفرق أصبحت في ١٩٦٥ «الاتحاد الأوروبي للديمقراطيين المسيحيين».

□ ٣ حزيران: في مونروج (فرنسا)، ولادة «حركة الولايات المتحدة الاشتراكية الأوروبية» التي ستصبح منذ نهاية ١٩٤٨ «الحركة الاشتراكية للولايات المتحدة الأوروبية». هذه الحركة التي تضم اشتراكيين ونقابيين مناصرين لأوروبا اتحادية ستكتسب، في ١٩٦١، اسم «اليسار الأوروبي».

□ ٢٠ حزيران: اجتماع الفيدراليين الألمان الذين أسسوا، بعد شهرين في مدينة أورين «جمعية أوروبا».

□ ٢٧-٣١ آب: مؤتمر في مونرو (فرنسا) لـ «الاتحاد الأوروبي للفيدراليين».

□ ١٣-١٤ كانون الأول: اجتماع المنظمات الاتحادية والوحدوية داخل «اللجنة الدولية لتعاون الحركات العاملة لوحدة أوروبا» (C.I.M.U.E.).

التعاون الأوروبي (١٩٤٨ - ١٩٤٩):

١٩٤٨

□ أول كانون الثاني: بدء تنفيذ الاتفاق الجمركي بين بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ (بنيلوكس) بتعرفة جمركية مشتركة بين البلدان الثلاثة؛ بيد أن المبادلات الداخلية بقيت حصرية.

□ ١٧ آذار: توقيع معاهدة بروكسل التي أنشأت «الاتحاد الغربي» المكون من بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا والمملكة المتحدة. معاهدة التعاون المتبادل في حال التعرض لعدوان، لكنها تنص، في الوقت

نفسه، على تعاون الدول الموقعة في «المجال الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي». كذلك، ألّفت لجنة عسكرية دائمة مقرها لندن.

□ ١٦ نيسان: إنشاء «المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي» (O.E.C.E.)؛ ١٦ دولة تقبل المساعدة الأميركية المقترحة من الجنرال مارشال، وتوقّع الميثاق التأسيسي للمنظمة.

الأعضاء: النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، اليونان، ايرلندا، آيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النروج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا وتركيا.

بول هنري سباك أول رئيس لمجلس وزراء «المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي».

□ ٧-١١ أيار: بمبادرة من «اللجنة الدولية لتعاون الحركات العاملة لوحدة أوروبا» يجتمع «المؤتمر الأوروبي» في لاهاي برئاسة ونستون تشرشل؛ ٨٠٠ مندوب يمثلون ١٩ بلدًا. وفد ألمانيا كان برئاسة كونراد أديناور (مستشار ألمانيا في ما بعد). المشاركون يقترحون تأسيس جمعية أوروبية استشارية ومجلس أوروبي استثنائي يُكلف التحضير، وفق مراحل متعاقبة، لاندماج البلدان الأوروبية سياسيًا واقتصاديًا. ويصدرون، إضافة إلى ذلك، توصية بإقرار وثيقة تتعلق بحقوق الانسان وإقامة محكمة تضمن احترام هذه الحقوق.

□ ١٩ تموز: الدورة الثانية للمجلس الاستشاري للاتحاد الغربي في لاهاي. جورج بيدو، وزير الخارجية الفرنسية، يقترح إنشاء جمعية أوروبية، وبريطانيا تبدي تحفظات على اقتراحه.

□ ٢٥ تشرين الأول: إنشاء «الحركة الأوروبية» في بروكسل برئاسة ونستون تشرشل، وليون بلوم وسباك وغاسبيري الفخرية.

□ ٢٦ تشرين الأول: بلدان «الاتحاد الغربي» الخمسة توافق مبدئيًا على الجمعية الأوروبية وتقرر إنشاء لجنة مكلفة إقامة دراسة وتقديم تقرير يقدم للحكومات حول الاجراءات المتوجب اتخاذها لضمان انجاح اتحاد وثيق بين البلدان الأوروبية. أول اجتماع للجنة (باريس، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٨) تحت رئاسة ادوار هرّيو، رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية.

١٩٤٩

□ ٢٨ كانون الثاني: في لندن، مجلس تأسيسي للاتحاد الغربي. فرنسا، بريطانيا ودول البنيلوكس الثلاث تقرر تأسيس «مجلس أوروبي»، مؤلف من مجلس وزراء، وجمعية استشارية وأمانة عامة دائمة، مقره في ستراسبورغ. وقد اقترحت هذه الدول الخمس على الدانمارك وايرلندا وايطاليا والنروج وسويسرا ان تشاركها وضع نظام «المجلس الأوروبي».

□ ٤ نيسان: توقيع معاهدة حلف شمال الاطلسي (ناتو) في واشنطن من قبل موقّعي معاهدة بروكسل في ١٧ آذار ١٩٤٨ الخمسة، تضاف إليهم الدانمارك، آيسلندا، إيطاليا، النروج والبرتغال، والولايات المتحدة وكندا. وفي ١٩٥٢، انضمت اليونان وتركيا، وقُبلت ألمانيا الاتحادية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٤.

□ ٢٨ نيسان: إتفاق لندن بين فرنسا، المملكة المتحدة، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الذي أنشأ «السلطة الدولية للرور» المكلفة مراقبة الأنشطة المتعلقة بالفحم والحديد وبتوزيع الانتاج بين الاستهلاك الألماني والتصدير إلى البلدان الأوروبية. ومقر هذا المجلس في ألمانيا.

□ ٥ أيار: توقيع نظام «المجلس الأوروبي» في لندن. بدء التنفيذ في ٣ آب

١٩٤٩. هذا المجلس أصبح يضم (في ١٩٩٠) ٢٣ دولة.

□ ١٠ آب - ٨ أيلول: الدورة الأولى للجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي في ستراسبورغ برئاسة ادوار هرّيو. وبمبادرة من برلمانيين فيدراليين قُدّم اقتراح (جرى التصديق عليه في ٦ أيلول) يدعو إلى إقامة سلطة سياسية أوروبية «تتمتع بمهمات محدّدة لكن أيضًا بسلطات حقيقية».

□ ٢٢ تشرين الثاني: اتفاق بيترسبرغ بين لجنة الحلفاء العليا وحكومة جمهورية ألمانيا الفيدرالية يسمح لهذه الأخيرة بالمشاركة في الهيئات الدولية.

مجموعة° الدول الست - المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ (١٩٥٠ - ١٩٥٦)

أولى مؤسسات الاندماج ذات الصفة القارية (التي تتخطى حدود الأوطان الأوروبية) هي «المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ» (C.E.C.A.) التي نشأت بمبادرة من فرنسا، وتحديدًا من تصريح روبير شومان الذي استوحاه بدوره وبصورة مباشرة من مذكرة جان مونّي. فجاءت هذه المؤسسة لتجسّد التوافق الفرنسي - الألماني المرتكز على التعاون الصناعي بينهما، ولتتلقى، بعد وقت قصير من إنشائها، دعم الأحزاب الديمقراطية المسيحية الأوروبية التي كانت تتمنى، ومعها الولايات المتحدة، ان ترى ألمانيا الغربية وقد اندمجت في «العالم الحر» قبل أن يدهمها الخطر الشيوعي.

البنية التنظيمية لهذه المجموعة شكلت نموذجًا احتذت به مجموعات أخرى دفعتها حمية السير باتجاه الأوروبية بخطى متسارعة. هكذا، بعد قليل من توقيع معاهدة باريس، ولد مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع، ومشروع المجموعة السياسية الأوروبية التي أُريد لها أن تكون الإطار لهذا الدفاع المشترك وتشكل من ثمّ، منظمة فيدرالية أو كونفيدرالية. لكن، هذان المشروعان فشلا، واستمرت «المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ» لعدة سنوات المؤسسة «الأوروبية» الوحيدة.

١٩٥٠ - تصريح شومان:

□ ٩ أيار: تصريح روبير شومان، وزير الخارجية الفرنسية، وفيه يقترح «وضع كامل الانتاج الفرنسي والألماني من الفحم والفولاذ تحت سلطة عليا مشتركة وفي إطار منظمة مفتوحة أمام مشاركة بلدان أوروبية أخرى».

استوحى شومان هذا التصريح من فكرة كان عرضها جان مونّي، المفوض العام للتخطيط، على جورج بيدو في ٢٨ نيسان ١٩٥٠، ثم أعاد طرحها في مذكرته في ٣ أيار ١٩٥٠.

□ ٢٥ أيار: ارتضت دول البنيلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) وإيطاليا التفاوض على قاعدة تصريح شومان. أما الحكومة البريطانية فقد رفضت فكرة «سلطة أوروبية متمتعة بسلطات أعلى من السلطات المحلية» رغم مساعي جان مونّي وروبير شومان؛ إضافة إلى رفضها أي توحيد جمركي قد يؤثر سلبًا على علاقاتها ببلدان الكومنولث.

□ ٣ حزيران: ست دول: بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، إيطاليا، هولندا، ألمانيا الغربية تصدر بيانًا مشتركًا تعلن فيه تأييدها

تصريح شومان وان هدفها المباشر هو اعتبار انتاج الفحم والفولاذ انتاجًا مشتركًا، وإقامة سلطة عليا جديدة تكون قراراتها نافذة عليها وعلى كل دولة تنضم لاحقًا. أما المفاوضات الهادفة لإنشاء «المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ» فقد افتتحت في باريس في ٢٠ حزيران ١٩٥٠ برئاسة جان مونّي.

□ ١١ آب: ونستون تشرشل يحمل «جمعية المجلس الأوروبي» على تبني توصية تطالب ب «إنشاء فوري لجيش موحد أوروبي يعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة وكندا»؛ ٨٩ برلمانيًا اقترعوا مع ٥ ضد (اشتراكيون ألمان)، و ٢٧ غياب (اشتراكيون بريطانيون واسكندينافـ).

□ ٢٦ – ٢٨ آب: «جمعية المجلس الأوروبي» تقر خطة شومان، وتطلب إضافة إلى ذلك، إنشاء مؤسسة أوروبية «تكلف تنظيم إنتاج المنتوجات الزراعية وتوزيعها».

□ ٢٧ تشرين الأول: خلال إجتماع وزراء دفاع حلف الأطلسي، عملت الولايات المتحدة على إقرار مبدأ إعادة تسليح ألمانيا. اعتراض من جانب فرنسا.

□ ٤ تشرين الثاني: في روما، توقيع اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية. دخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٣.

١٩٥١ – إنشاء «المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ»:

□ ١٥ شباط: اجتماع في باريس بهدف إنشاء المجموعة الأوروبية للدفاع، اشتركت فيه خمس دول: بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ وألمانيا الغربية؛ وست دول بصفة مراقب: الولايات المتحدة، كندا، الدانمارك، النروج، المملكة المتحدة وهولندا.

□ ١٨ نيسان: بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا وألمانيا الغربية توقع، في باريس، المعاهد التي تم بموجبها إنشاء «المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ»، وقد حدّد يوم ٢٥ تموز ١٩٥٢ موعد بدء تنفيذها.

٩ تموز: الحلفاء الغربيون يضعون حدًا لحالة الحرب مع ألمانيا.

١٠ كانون الأول: بول هنري سباك يستقيل من رئاسة الجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي احتجاجًا على موقف المملكة المتحدة الشديد التحفظ إزاء أوروبا، ويصرّح: «بالنسبة إلى أوروبا، هناك خيار سهل: إما الوقوف إلى جانب بريطانيا والتخلي عن إقامة أوروبا، وإما محاولة إقامة أوروبا بدون بريطانيا. من جهتي، أقف مع الخيار الثاني».

١٩٥٢ – مشروع مجموعة أوروبية للدفاع:

□ ١٩ كانون الثاني: الجمعية الوطنية الفرنسية تجيز للحكومة إجراء المفاوضات الهادفة إلى تحقيق «المجموعة الأوروبية للدفاع» (C.E.D.) بشرط مشاركة بريطانيا وإنشاء سلطة سياسية تراقب السلطة العسكرية.

□ ٢٧ أيار: توقيع المعاهدة (في باريس) المتعلقة بإنشاء «المجموعة الأوروبية للدفاع»، وصدقت عليها (شباط – نيسان ١٩٥٤) هولندا، بلجيكا، ألمانيا ولوكسمبورغ.

□ ١٠ آب: السلطة العليا للمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ تبدأ مهماتها. جان مونّي (أول رئيس لها) يصرح: «انتُخبتْ الجمعية من البرلمانات الوطنية وكان من الممكن، كما هو متفق عليه، أن تنتخب مباشرة من الشعوب. إن أعضاء الجمعية غير مرتبطين بأي انتداب

وطني؛ يقترعون بحرية وبصورة فردية. كل واحد منهم لا يمثل بلاده، بل يمثل المجموعة برمتها. إن الجمعية تراقب عملنا، ولها سلطة سحب ثقتها منا. إنها أول جمعية أوروبية تتمتع بسلطات السيادة».

□ ١٢ – ١٣ كانون الأول: تسع دول (الدول الست إضافة إلى المملكة المتحدة، سويسرا وتركيا) تقر في باريس المشروع الفرنسي حول مجموعة أوروبية للصحة العامة الذي اقترحه بول ريبر وزير الصحة العامة الفرنسية. يقضي هذا المشروع بإنشاء سوق مشتركة للادوية وللمواد الطبية الجراحية وتخطيط النظام الاستشفائي وتنسيق الابحاث وإقامة مؤسسات شبيهة بمؤسسات المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ. وكانت الحكومة الفرنسية قد تبنت المشروع في ٢٥ أيلول ١٩٥٢؛ ولكنه بقي في إطار المجلس الأوروبي بعد فشل المجموعة الأوروبية للدفاع.

١٩٥٣ – مشروع مجموعة سياسية أوروبية:

□ أول كانون الثاني: بدء الاقتطاع لصالح المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ؛ أول ضريبة أوروبية.

□ ١٠ شباط: إقامة السوق المشتركة للفحم والحديد، والدول الست تلغي الحقوق الجمركية عليهما.

□ ٩ آذار: بول هنري سباك، رئيس الجمعية، يحيل على جورج بيدو رئيس مجلس المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ، مشروع معاهدة إنشاء مجموعة سياسية أوروبية. وستكون مهمة هذه المجموعة حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية، وضمان أمن الدول الاعضاء ضد أي عدوان، وتأمين التعاون بينها في السياسة الخارجية، وإقامة السوق المشتركة بصورة تدريجية. ولوحظ في المشروع إقامة خمس مؤسسات: مجلس تنفيذي أوروبي، برلمان ثنائي التمثيل، مجلس للوزراء، محكمة عدل ومجلس إقتصادي واجتماعي.

□ ١٥ آذار: إقامة السوق المشتركة للحديد. في أول نيسان ١٩٥٤ بدء تطبيق معادلة الاسعار في ما يتعلق بالحديد المستورد من العالم الثالث.

□ ١٢ آب: توقيع إتفاق التعاون بين المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ ومنظمة العمل الدولية (O.I.T.).

□ ١١ كانون الأول: توقيع (في باريس) أربع أتفاقيات، في إطار المجلس الأوروبي، تلغي الفروقات بين العمال الوطنيين والعمال المهاجرين في كل ما يتعلق بالضمان الاجتماعي والمساعدات الطبية.

١٩٥٤ – فشل المجموعة الأوروبية للدفاع:

□ ١١ أيار: ألسيد دو غاسبيري (ديمقراطي مسيحي – إيطاليا) رئيس الجمعية البرلمانية في المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ.

□ أول أيار: الولادة الفعلية للسوق المشتركة للحديد والفولاذ.

□ ٣٠ آب: الجمعية الوطنية الفرنسية ترفض التصديق على معاهدة المجموعة الأوروبية للدفاع، وبذلك تمنع وبصورة نهائية وجود هذه المؤسسة. البرلمانات الخمسة الأخرى للدول الأوروبية الأعضاء تصدّق على المعاهدة.

□ ٢٣ تشرين الأول: توقيع إتفاقات باريس التي جرى التفاوض بشأنها في إطار مؤتمر

دبلوماسي ضم تسع دول (الدول الست وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا):

– معاهدة الدول السبع (الدول الست وبريطانيا) التي أنشأت «اتحاد أوروبا الغربية» (U.E.O.).

– إتفاق بقبول ألمانيا الفيدرالية في الحلف الأطلسي.

– إتفاق فرنسي – ألماني حول منطقة السار.

– إتفاق رباعي (فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا الفيدرالية) يعيد لألمانيا الفيدرالية كامل سيادتها.

□ ١٠ تشرين الثاني: استقالة جان مونّي، رئيس «السلطة العليا»، بسبب فشل «المجموعة الأوروبية للدفاع» واحتجاجًا على بطء مسار التعاون السياسي.

□ ٢١ كانون الأول: توقيع (في لندن) إتفاق بين المملكة المتحدة والمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ حول إقامة مجلس شراكة دائم.

١٩٥٥ – مؤتمر مسّينا:

□ ١ – ٢ حزيران: مؤتمر مسّينا (إيطاليا). وزراء خارجية الدول الست يطرحون، في بيان مشترك، مبدأ سوق أوروبي مشترك، ومجموعة أوروبية نووية، وتنسيق السياسات الاجتماعية.

□ ٢٨ تموز: «السلطة العليا» تقدم إعانة مالية لبناء مساكن لعمّال قطاعات الفحم والفولاذ.

□ ٥ آب: توقيع الاتفاق النقدي الأوروبي الذي يحدد موعد «الاتحاد الأوروبي للمدفوعات» في بداية ١٩٥٩.

□ ٢٣ تشرين الأول: منطقة السار ترفض، في استفتاء، استقلالها الداخلي وتختار الانضمام إلى ألمانيا.

□ ٨ كانون الأول: لجنة وزراء المجلس الأوروبي تختار شعارًا أوروبيًا، هو علم بلون أزرق وعليه ١٢ نجمة صفراء مصطفة بشكل دائري.

١٩٥٦ – اعداد معاهدات المجموعة الاقتصادية الأوروبية والأوراتوم:

□ ٧ كانون الثاني: تأكيد «السلطة العليا» لمبدأ الانتقال الحر (في إطار دول المجموعة) للمنتوجات الحديدية المستوردة من بلدان أخرى.

□ ١١ نسان: في إطار الغات، توقيع إتفاق تعرفة بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ. تعتبر الغات المجموعة بمثابة كيان مختلف عن كيانات دولها.

□ ٦ أيار: بول هنري سباك، وزير الخارجية البلجيكي يقدم لزملائه في المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ تقريرًا حول مشاريع معاهدات أوروبية تلحظ إنشاء سوق أوروبية مشتركة وأوراتوم (Euratom: المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية).

□ ٧ أيار: توقيع اتفاق بين المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ وسويسرا يتعلق بإنشاء لجنة مشتركة استشارية منظمة بين الأطراف.

□ ٢٩ – ٣٠ أيار: أثناء اجتماع في البندقية، تقرر الدول الست الدعوة إلى مؤتمر دبلوماسي (على قاعدة تقرير سباك) مهمته صياغة مشاريع معاهدات المجموعة الأوروبية الاقتصادية (يقال لها أيضًا: السوق الأوروبية المشتركة) والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم).

□ ٢٦ حزيران: في بروكسيل افتتاح مفاوضات صياغة النصوص التأسيسية للسوق الأوروبية المشتركة والأوراتوم.

□ ٩ أيلول: إثر كارثة مناجم مارسينيل، يدعو مجلس المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ إلى مؤتمر لخبراء من المناجم ويتبنى توصياته.

مجموعة الدول الست – مجموعتان جديدتان (١٩٥٧ – ١٩٦١): السوق الأوروبية المشتركة والأوراتوم

منذ ولادتها ووضع مؤسساتها موضع التنفيذ عرفت المجموعات الأوروبية نجاحًا حقيقيًا. فالزيادة في التبادل تخطت كل التوقعات، والمشاريع نشطت لتستطيع التكيف مع المتطلبات الجديدة للسوق، وأوروبا الاقتصادية باتت تثير الشغف.

أول تخفيض في التعرفة الجمركية بين الدول الست فتح الباب أمام أولى المراحل الثلاث الموصلة إلى تحقيق الاتحاد الجمركي. وبدء تنفيذ مبادئ السياسة الزراعية المشتركة كان موضوع مفاوضات مثمرة أثناء السباق الزراعي الماراتوني الأول.

في الخارج، كان للفشل الذي مني به المشروع البريطاني حول المنطقة الكبرى للتبادل الحر، والذي كانت فرنسا والمانيا الفيدرالية والولايات المتحدة تدعو إليه، ان قاد إلى إنشاء «الرابطة الأوروبية للتبادل الحر» (A.E.L.E.).

وفي داخل هذه المجموعات (الأوروبية)، اعترض الجنرال ديغول على كل ما من شأنه ان يقوّي من صلاحيات وسلطات المؤسسات الأوروبية.

١٩٥٧ – إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية للطاقة الذرية:

□ ٤ شباط: إتفاق بين الدول الست في بروكسيل حول التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية، وإقامة التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة أثناء المرحلة الانتقالية للسوق المشتركة، وكذلك حول تأليف الجمعية البرلمانية للمجموعة الأوروبية الاقتصادية (المعروفة أيضًا «السوق الأوروبية المشتركة»).

□ ٢٥ آذار: في روما، التوقيع على المعاهدات التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة والأوراتوم (المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية). تصديقات الدول عليها جرت بين ٥ تموز و ٢٦ تشرين الثاني.

□ ٢٩ أيار: مذكرة الدول الست للغات (G.A.T.T.) تشرح الأحكام الأساسية لمعاهدة روما التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة.

□ ٨ تشرين الأول: مجلس وزراء المجموعة الأوروبية للحديد والفولاذ يعهد إلى «السلطة العليا» مهمة تحضير سياسة عامة للطاقة.

١٩٥٨ – إقامة المؤسسات:

□ أول كانون الثاني: مباشرة العمل بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) والأوراتوم (المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية). مقر اللجان في بروكسيل. ومباشرة العمل بالبرنامج الأول للبحث والتعليم الملحوظ في معاهدة إنشاء الأوراتوم.

□ ١٤ كانون الثاني: رؤساء «السلطة العليا» في المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ، ولجان السوق الأوروبية المشتركة والأوراتوم يجتمعون في لوكسمبورغ ويقررون عقد اجتماع في ما بينهم مرتين على الأقل كل شهر.

□ ٢٥ – ٢٦ كانون الثاني: دورة تأسيسية لمجلسي وزراء السوق الأوروبية المشتركة والأوراتوم في بروكسيل.

□ ٢٦ شباط: مذكرة للحكومة الفرنسية تطالب بإنشاء اتحاد أوروبي للتعاون الاقتصادي قائم على إتفاقات خاصة بقطاعات الانتاج الكبرى وعلى ضرورة سياسة اقتصادية واجتماعية مشتركة. تختلف هذه المذكرة عن المفاهيم البريطانية لمنطقة التبادل الحر من حيث إنها تشدّد على إلغاء الأفضليات التي تستفيد منها المملكة المتحدة.

□ أول آذار: إنشاء «اتحاد الصناعات للمجموعة الأوروبية».

□ ١٩ – ٢٠ آذار: دورة تأسيسية للجمعية في ستراسبورغ؛ ١٤٢ عضوًا: بلجيكا ١٤، ألمانيا ٣٦، فرنسا ٣٦، إيطاليا ٣٦، لوكسمبورغ ٦، هولندا ١٤، وانتخاب روبير شومان (فرنسا) رئيسًا. وقد حلّت هذه الجمعية محل الجمعية العائدة للمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ التي عقدت آخر دورة لها في ٢٤ – ٢٨ شباط ١٩٥٨، وقررت اتخاذ إسم «الجمعية البرلمانية الأوروبية».

□ ١٥ نيسان: أول إجراء نظامي اتخذه المجلس هو اعتبار الألمانية والفرنسية والايطالية والهولندية اللغات الرسمية للمجموعة الأوروبية ومؤسساتها.

□ ٢٠ نيسان: إصدار العدد الأول من «الجريدة الرسمية للمجموعات الأوروبية» التي حلّت محل الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ.

□ ٢٩ أيار: الأوراتوم والولايات المتحدة الأميركية تقران اتفاق التعاون وتوقعاه رسميًا في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٨، ويدخل حيّز التنفيذ في ١٨ شباط ١٩٥٩. وينص الاتفاق على بناء ستة مفاعل نووية في المجموعة شبيهة بتلك المبنية في الولايات المتحدة. وقرّر الطرفان تمويل برنامج خمسي للابحاث المتعلقة بالطاقة النووية.

□ ٧ تموز: رئيس المفوضية في السوق الأوروبية المشتركة (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) يوقع مع دافيل مورس المدير العام لمكتب العمل الدولي اتفاق تعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة العمل الدولية.

□ ٦ أيلول: تأسيس «لجنة المنظمات المهنية الزراعية» في إطار السوق الأوروبية المشتركة. وابتداء من أول نيسان ١٩٥٩ يصبح لهذه اللجنة امانة عامة دائمة مقرها بروكسيل.

□ ٧ تشرين الأول: إقامة «محكمة عدل المجموعات الأوروبية» في لوكسمبورغ. وهذه المحكمة تخلف محكمة العدل التي كانت قائمة في إطار المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ.

□ ٢١ – ٢٤ تشرين الأول: ولتر هالشتاين يقدم أمام الجمعية البرلمانية الأوروبية أول تقرير عام للمفوضية حول المجموعة. وتناول التقرير الفترة من أول كانون الثاني إلى ١٧ أيلول ١٩٥٨.

□ ١٥ كانون الأول: فشل المفاوضات، في إطار «المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي» (O.E.C.E.)، حول إنشاء منطقة أوروبية للتبادل الحر.

□ ٢٧ كانون الأول: «الاتفاق النقدي الأوروبي» يحل، في إطار «المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي»، محل الاتحاد الأوروبي للمدفوعات.

□ ٢٨ كانون الأول: إتفاق تعاون في

موضوع المواصلات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ.

□ ٢٩ كانون الأول: بدء تنفيذ الاتفاق النقدي الأوروبي.

١٩٥٩ – أول تخفيض على الرسوم الجمركية:

□ أول كانون الثاني: أول تخفيض على التعرفة الجمركية في ما بين دول المجموعة بنسبة ١٠٪.

□ ٢١ كانون الثاني: مقال في «البرافدا» (صحيفة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي) يحذّر النمسا من كل محاولة انضمام إلى السوق المشتركة.

□ ٤ شباط: في لندن، توقيع اتفاق تعاون بين الأوراتوم والمملكة المتحدة لتنمية التبادل التجاري في ما يتعلق بالطاقة النووية (بدء تنفيذ الاتفاق في ١٨ شباط).

□ ٨ حزيران: اليونان تقدم طلب انضمامها إلى المجموعة. المجلس يدرس الطلب ويعلن قبوله في ٢٥ تموز، والمفاوضات بشأنه تبدأ في ١٠ أيلول.

□ ٩ – ١١ حزيران: في بروكسيل، مؤتمر خبراء من الدول الأعضاء حول وضع الغابات يصدر قرارات تحدد التوجهات العامة للسياسة الغابية.

□ ٢٢ حزيران: الإدارات الضرائبية الوطنية تنشئ ثلاث مجموعات عمل مهمتها دراسة تنسيق التشريعات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة.

□ ٢٣ – ٢٧ حزيران: الجنرال ديغول، رئيس الجمهورية الفرنسية، يطالب، أثناء زيارة رسمية لروما، بضرورة التعاون السياسي بين الدول الست الأعضاء في السوق المشتركة.

□ ١٦ – ١٧ تموز: أول اجتماع (في بون) لوزراء مالية الدول الست.

□ ٢٠ – ٢١ تموز: بلدان المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي السبعة (النمسا، الدانمارك، النروج، البرتغال، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة) تجتمع في ستوكهولم وتقرر، على قاعدة أعمال «لجنة مودلينغ»، إنشاء «الرابطة الأوروبية للتبادل الحر» (A.E.L.E.).

□ ٣١ تموز: تركيا تقدم طلب انضمامها إلى المجموعة. المجلس يشجع الخطوة في ١١ أيلول والمفاوضات تفتتح في ٢٧ أيلول.

□ ٦ تشرين الأول: توقيع، في بروكسيل، لاتفاق تعاون بين أوراتوم وكندا حول الاستعمال السلمي للطاقة الذرية.

□ ١٣ تشرين الأول: وزير الخارجية البلجيكي، ويغني، يقترح على مجلس المجموعة تسريع عمليات تنفيذ معاهدة روما، وانتخاب أعضاء الجمعية بصورة مباشرة من الشعوب، ومزيدًا من التضامن بين أجهزة المجموعة التنفيذية.

□ ٢٤ تشرين الثاني: بمبادرة من بلجيكا، ينشئ مجلس المجموعة لجنة للتعاون مع البلدان النامية مهمتها دراسة تقديم المساعدة المالية لهذه البلدان، والدعم التقني.

١٩٦٠ – تسريع تنفيذ معاهدة السوق المشتركة:

□ ٤ كانون الثاني: توقيع، في ستوكهولم، للاتفاقية التي أنشأت «الرابطة الأوروبية للتبادل الحر» والتي كانت وقعت بالأحرف الأولى في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩

(دخلت حيز التنفيذ في ٣ أيار ١٩٦٠).

□ ٢٥ كانون الثاني: أول اجتماع فصلي (كل ثلاثة أشهر)، في روما، لوزراء خارجية الدول الست.

□ ٢٦ شباط: المفوضية تحيل إلى المجلس توصيات تهدف إلى تسريع وتيرة تنفيذ المعاهدة (معاهدة روما التي أنشأت السوق المشتركة).

□ ١٠ آذار: المجلس يقر أول أمر حول تحرير حركة رؤوس الأموال في المجموعة (القرار النهائي في ١١ أيار).

□ ٢١ – ٢٦ آذار: بدء المفاوضات الرسمية بين الحكومة اليونانية والمفوضية حول انضمام اليونان إلى المجموعة (السوق الأوروبية المشتركة).

١١ أيار: المجلس يقر النظام العائد لـ«الصندوق الاجتماعي الأوروبي» (بدء تنفيذه في ٢٠ أيلول). ولهذا الصندوق مهمة «تشجيع فرص العمل داخل المجموعة والحركية الجغرافية والمهنية للعمال».

□ ١٢ أيار: المجلس يقرر تسريع وتيرة تحقيق معاهدة روما في المجال الصناعي. قبل ٣١ كانون الأول ١٩٦٠ – أي قبل سنة من الموعد المحدد سابقًا – تخفض الدول الأعضاء، في ما بينها، الرسوم الجمركية النافذة منذ أول كانون الثاني ١٩٥٧ بنسبة ٣٠٪.

□ ١٧ أيار: الجمعية البرلمانية الأوروبية توافق على مشروع اتفاق (مشروع دوهوس) يتعلق بانتخاب اعضائها بالاقتراع العام الشامل والمباشر. وبموجب هذا المشروع ينتقل عدد النواب من ١٤٢ إلى ٤٢٨. فيكون لكل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ١٠٨ نواب، ولكل من بلجيكا وهولندا ٤٢ نائبًا، وللوكسمبورغ ١٨ نائبًا. وينص المشروع على مرحلة انتقالية يتم خلالها تعيين ثلث النواب من الجمعية نفسها.

□ ٢١ حزيران: اعتبار مدينة فلورنسا كمقر مؤقت للجامعة الأوروبية. وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠، تضع إيطاليا ٣٠ هكتارًا من الأراضي تحت تصرف المجموعة.

□ ١٩ تشرين الأول: المجلس يوافق بالاجماع على فتح مجال انضمام البلدان والأقاليم ما وراء البحار إلى المجموعة. عدة بلدان أفريقية نالت استقلالها بين كانون الثاني وآب ١٩٦٠ (كاميرون، توغو، فيدرالية مالي، جمهورية الصومال، داهومي، نيجر، فولتا العليا، ساحل العاج، تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، كونغو برازافيل والغابون) وأعربت عن رغبتها الانضمام إلى السوق. وقد قرر المجلس إنشاء «مجموعة المساعدة التقنية» للبلدان النامية.

□ ٢٨ تشرين الأول: الجمعيات والاتحادات المصرفية في الدول الست تؤسس «الاتحاد المصرفي للسوق الأوروبية المشتركة».

□ ١٤ كانون الأول: في باريس، توقيع معاهدة تأسيس «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» (O.C.D.E.) التي باتت تضم البلدان الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي وكندا والولايات المتحدة. وقد اشتركت مفوضية دول السوق الأوروبية المشتركة بأعمال المنظمة الجديدة.

١٩٦١ – أول طلب إنضمام تقدمه بريطانيا

□ ١٠ – ١١ شباط: في باريس، مؤتمر قمة لرؤساء دول أو حكومات ووزراء خارجية الدول الست مخصص «للبحث في سبيل تنظيم تعاون سياسي أوثق».

□ ٢٠ آذار: المفوضية تقدم دعوى لدى محكمة العدل ضد الحكومة الايطالية التي علّقت استيرادها لحم الخنزير من دول المجموعة. وهي المرة الأولى التي تدعي فيها مؤسسة للمجموعة الأوروبية على دولة عضو في هذه المجموعة (المادة ١٦٩ من معاهدة السوق الأوروبية المشتركة). في ١٩ كانون الأول صدر الحكم بادانة إيطاليا.

□ ٣٠ آذار: توقيع بروتوكول الاتفاق بين المفوضية الأوروبية والوفد اليوناني. المجلس يقر نص مشروع الاتفاق في ١٢ حزيران.

□ ٥ أيار: المفوضية توجه إلى المجلس أول مذكرة حول الاجراءات المتوجب تطبيقها لتنفيذ سياسة تجارية مشتركة.

□ ٩ تموز: في أثينا، توقيع اتفاق الانضمام بين اليونان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. تصديق من المجلس في ٢٥ أيلول.

□ ٣١ تموز: تصريح ماكميلان في مجلس العموم البريطاني يفهم منه رغبة الحكومة البريطانية البدء في مفاوضات تهدف إلى الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة).

إيرلندا تقدم طلب انضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ولم تقدم طلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ إلّا في ٧ كانون الثاني ١٩٦٣.

□ ٩ آب: بعد اقتراع البرلمان البريطاني في ٣ آب لمصلحة انضمام المملكة المتحدة، ماكميلان يقدم طلبًا رسميًا لرئيس مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية للبدء في مفاوضات الانضمام. ويطلب ان تؤخذ بعين الاعتبار علاقات بريطانيا المميزة مع دول الكومنولث، وكذلك علاقاتها مع أعضاء الرابطة الأوروبية للتبادل الحر، والمصالح الأساسية لزراعتها. وتقدم طلب انضمام إلى «المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ» وإلى الأوراتوم في ٢٨ شباط ١٩٦٢.

□ ١٠ آب: استكمالًا لاقتراع برلمانها في ٥ آب، تقدم الدانمارك طلب انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة. وتطلب انضمامها إلى المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ وإلى الأوراتوم في ١٦ آذار ١٩٦٢.

□ ٢٥ – ٢٧ أيلول: مجلس السوق الأوروبية المشتركة (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) يدرس طلب انضمام بريطانيا والدانمارك ويعطي موافقته المبدئية على افتتاح المفاوضات.

□ ١٠ تشرين الأول: لقاء تمهيدي، في باريس، بين الدول الست والمملكة المتحدة. إدوارد هيث، رئيس الوفد البريطاني، يطالب بفترة إنتقالية ضرورية لتكيف الزراعة البريطانية مع السياسة الزراعية المشتركة، ويأمل بحماية مصالح بلدان الكومنولث والبلدان الأعضاء في «الرابطة الأوروبية للتبادل الحر» التي لم تقدم بعد طلب ترشيح لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

□ ٢٠ تشرين الأول: الجمعية البرلمانية الأوروبية تعلن تأييدها لاقتراح الحكومة الهولندية حول دمج الأجهزة التنفيذية وقيام «مجلس المجموعات الأوروبية» و «مفوضية أوروبية عليا». في ٢٤ تشرين الثاني، الجمعية تعرض تخفيض عدد أعضاء المفوضية العليا من ١٤ عضوًا إلى ٩ أعضاء.

□ ٢٥ تشرين الأول: المجلس يدرس طلب انضمام الحكومة الايرلندية ويحدد موعد

افتتاح المفاوضات في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٢.

□ ٢٦ تشرين الأول: أول اجتماع وزاري بين الدول الست والدانمارك. المفاوضات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدانمارك تبدأ في ٣٠ تشرين الثاني.

□ ٢ تشرين الثاني: فرنسا تقدم لشركائها مشروع معاهدة (خطة فوشيه) يقضي بقيام إتحاد بين الدول لا تفصم عراه ويتمتع بشخصية قانونية و «يرتكز على احترام شخصية الشعوب والدول الأعضاء».

□ ٨ – ٩ تشرين الثاني: الافتتاح الرسمي (في بروكسيل) للمفاوضات بين المملكة المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

□ ٦ – ٧ كانون الأول: أول اجتماع وزاري، في باريس بين «رابطة الدول الافريقية ومالغاش» (E.A.M.A.) ومجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

□ ١٨ – ٢٢ و ٢٩ – ٣١ كانون الأول: أول اجتماع ماراتوني زراعي. اجتماع المجلس حول العبور إلى المرحلة الثانية من المعاهدة (معاهدة روما: تأسيس المجموعة الأوروبية الاقتصادية، أو السوق الأوروبية المشتركة). والمفاوضات تتناول اعداد سياسة زراعية مشتركة التي في حال تطبيقها، وهو الشرط الذي وضعته فرنسا، يصار إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية. فشل المفاوضات في ٣١ كانون ا لأول. دورة الاجتماعات تستأنف في ٤ كانون الثاني ١٩٦٢.

□ ٢٠ كانون الأول: وُلتر هالشتاين (ألمانيا) يحتفظ برئاسة مفوضية السوق الأوروبية المشتركة. ويبقى فيها حتى البدء بتنفيذ معاهدة دمج الأجهزة التنفيذية، في أول تموز ١٩٦٧.

□ ٢١ كانون الأول: نقاش في الجمعية الأوروبية حول مشروع «اتحاد شعوب أوروبا». توصية قدمها فوشيه (فرنسا) مفادها ان «تذهب الحكومات إلى أبعد مدى ممكن على طريق الاتحاد السياسي لأوروبا».

مجموعة الدول الست – فترة الأزمات (١٩٦٢ – ١٩٦٥)

المجموعة الأوروبية تدخل في فترة أزمات: الميول الأطلسية لآباء أوروبا الموحدة تتعارض ومفاهيم الجنرال ديغول الذي يتمنى زوال الهيمنة الأميركية ويخشى على الهوية الفرنسية من النزعة العالمية المبالغ بها التي يمكن أن تحملها المجموعة الأوروبية.

إن مشروع «اتحاد الدول» الذي تبنته مفوضية الحكومات برئاسة السفير الفرنسي كريستيان فوشيه والذي جاء في سياق الرغبة الفرنسية في إضعاف المجموعات لمصلحة الدول، باء بالفشل. ف «أوروبا فوق الأوطان» التي حملها المشروع لم تعمّر أكثر من الوقت الذي استلزمته صياغة المشروع وعرضه.

وجاء تقرب هارولد ماكميلان من الولايات المتحدة على أثر فشل المفاوضات الأولى لانضمام بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية والخوف من رؤية موقف فرنسا وقد أضحى ضعيفًا داخل المجموعة بمثابة عاملين دفعا الجنرال ديغول إلى التمسك باعتراضه على دخول بريطانيا إلى المجموعة.

إن اقتراح المفوضية الذي يربط تحقيق تمويل السياسة الزراعية المشتركة (وهذا ما تأمله فرنسا) بتقوية دور المؤسسات الأوروبية وضع الرئيس الفرنسي أمام مأزق وفتح الباب أمام

أزمة لا مثيل لها في تاريخ المجموعة. فاستدعى الجنرال ديغول رئيس الوزراء الفرنسي كوف ذو مورفيل، وأصبح «الكرسي» الفرنسي في «المجلس» (الأوروبي) شاغرًا، وعاشت عملية البناء الأوروبي حالة من الركود.

١٩٦٢ – خطة فوشيه:

□ ٤ كانون الثاني: استئناف مفاوضات الانتقال إلى المرحلة الثانية من المعاهدة (معاهدة روما: إنشاء السوق الأوروبية المشتركة)، وكان سبق ذلك، في أول كانون الثاني، إتفاق حول سياسة زراعية مشتركة.

□ ١٠ كانون الثاني: بول هنري سباك يصرح بخصوص الاتحاد الأوروبي السياسي: «على أوروبا الغد أن تكون أوروبا العالمية» (أي أوروبا فوق الوطنيات والقوميات).

□ ١٨ كانون الثاني: فرنسا توجه إلى شركائها الأوروبيين خطة فوشيه معدّلة (صياغة ثانية)، فيرفضها هؤلاء من جديد.

□ ٩ شباط: اسبانيا تقدم طلب انضمام إلي المجموعة الأوروبية.

□ ١٥ شباط: لقاء ديغول–أديناور في بادن–بادن: «ضرورة الاستمرار والاسراع في انجاز منظمة الاتحاد السياسي لأوروبا».

□ ٧ آذار: في جنيف، وفي إطار غات (G.A.T.T.)، المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية توقعان على اتفاقين يتعلقان بالتعرفة الجمركية.

□ ٣٠ آذار: الجمعية البرلمانية، تقرر اتخاذ إسم «البرلمان الأوروبي».

□ ١٠ نيسان: في لندن، وامام مجلس وزراء «اتحاد أوروبا الغربية»، إدوارد هيث يطلب رسميًا دعوة بريطانيا لتشارك في مفاوضات الاتحاد السياسي.

□ ٣٠ نيسان: النروج تطلب انضمامها إلى المجموعة.

□ ٨ أيار: في ستوكهولم، وأثناء اجتماع لمجلس الرابطة الأوروبية للتبادل الحر، النمسا والسويد وسويسرا تعيد تأكيد رغبتها الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة بعد إنضمام البلدان المرشحة.

□ ١٥ أيار: مؤتمر صحافي للجنرال ديغول: «لا يمكن أن يكون هناك من أوروبا غير أوروبا الدول». اعتراض قوي من خمسة وزراء (ديمقراطيين مسيحيين) فرنسيين وصل إلى حد تقديم استقالتهم من الحكومة.

□ حزيران: مالطا تطلب افتتاح المفاوضات بشأن احتمال انضمامها إلى المجموعة.

□ ٢٢ – ٢٣ تشرين الأول: المجلس يقر بالاجماع طلب انضمام ايرلندا.

□ ١٢ تشرين الثاني: افتتاح مفاوضات الانضمام بين المجموعة والنروج.

□ ١٣ تشرين الثاني: توقيع إتفاق مشاركة جزر الأنتيل الهولندية في السوق المشتركة.

□ ٤ كانون الأول: قرار المجلس حول التنسيق في سياسات البنية الزراعية. أنشاء لجنة دائمة للبنى الزراعية مهمتها، مع المفوضية، تقديم تقرير سنوي حول المسألة الزراعية.

□ ١٠ كانون الأول: قبرص تطلب افتتاح المفاوضات مع المجموعة حول اشتراكها في السوق الأوروبية المشتركة.

□ ١٨ كانون الأول: القرار الثاني للمجلس حول إلغاء العراقيل أمام حركة رؤوس الأموال في دول المجموعة.

□ ٢٠ كانون الأول: التوقيع بالاحرف

الأولى على اتفاقية العلاقات بين دول المجموعة والدول الافريقية والمالغاش للسنوات الخمس القادمة. وقد أقرّ المجلس نهائيًا هذه الاتفاقية، ووافق ان تجري احتفالات التوقيع في ياونده (عاصمة الكاميرون).

١٩٦٣ – رفض ترشيح بريطانيا:

□ ٩ كانون الثاني: مفوضية المجموعة تقر نظامها الداخلي.

□ ١٤ كانون الثاني: الجنرال ديغول يعلن، في مؤتمر صحفي، ان بريطانيا، في سياق المفاوضات الحالية، غير مهيأة للدخول إلى المجموعة، ويعلن أيضًا اعتراضه على انضمامها.

□ ٢٢ كانون الثاني: توقيع معاهدة التعاون الفرنسية – الألمانية. المستشار الألماني أديناور يحاول، عبثًا، اقناع الجنرال ديغول بالوصول إلى تسوية في موضوع انضمام بريطانيا.

□ ٢٩ آذار: البرلمان الأوروبي يجدد تمسكه بالعمل من أجل «الولايات المتحدة الأوروبية، باعتبارها مجموعة تتخطى الأوطان (والقوميات) وديمقراطية مرتكزة على المساواة في حقوق الدول الأعضاء ولها مؤسساتها الخاصة غير المتعلقة بالحكومات».

□ ٢٠–٢١ أيار: وزراء الزراعة يقررون الاجتماع مرة كل شهر لاعداد سياسة زراعية مشتركة.

□ أول تموز: التخفيض السادس للرسوم الجمركية في ما بين دول المجموعة بنسبة ١٠٪.

□ ٥ تموز: في نهاية زيارة الجنرال ديغول لبون، بيان مشترك فرنسي – الماني يؤكد على رغبة الحكومتين عرض مقترحاتهما على شركائهما الأوروبيين حول سبل معالجة المشكلات الزراعية واطلاق سياسة زراعية مشتركة.

□ ٢٠ تموز: في ياونده (الكاميرون) توقيع أول إتفاقية تعاون بين المجموعة الأوروبية والدول الافريقية الثمانية عشرة ومالغاش.

□ ١٠ أيلول: توقيع إتفاق بين المجموعة وبريطانيا حول تعليق الرسوم الجمركية على الشاي والمتّي والأخشاب الاستوائية. ويبدأ العمل بالاتفاقية في أول كانون الثاني ١٩٦٤.

□ ١٢ أيلول: توقيع إتفاق تعاون (في أنقرة) بين تركيا ودول المجموعة. يبدأ العمل به في أول كانون الأول ١٩٦٤.

□ ٢٤ أيلول: المجلس الأوروبي يوافق على مبدأ دمج مؤسسات المجموعة الاقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة) والمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم)، وذلك في سياق العمل على «دمج المجموعات نفسها».

١٩٦٤ – مشروع دمج مؤسسات المجموعات:

□ ٧ شباط: المجلس يقرّ نظامًا ثانيًا حول المرور الحرّ للعمال (بدأ العمل به في أول أيار ١٩٦٤).

□ ٢٥ شباط: بعد دراسة تقرير كوربير المقدم في ١٨ كانون الأول ١٩٦٣، يقرر المجلس ان دمج المؤسسات يجب أن يتم قبل أول كانون الثاني ١٩٦٧.

□ ٢٣ آذار: المجموعة تشارك بصفة مراقب في المؤتمر الذي نظمته الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية في جنيف.

□ ٤ حزيران: في بروكسيل، توقيع اتفاق تجاري بين اسرائيل والمجموعة (بدأ العمل به في أول تموز).

□ ٣–٤ تموز: زيارة رسمية للجنرال ديغول لبون. محادثات مع المستشار الألماني إيرهارد حول إمكانية إجراء مفاوضات جديدة حول الاتحاد الأوروبي.

□ ٧ تموز: المجلس يقر مشروع معاهدة حول دمج المؤسسات.

□ ١٢ تشرين الأول: المجلس يوافق على إجراءات منصوص عليها في مشروع معاهدة دمج المؤسسات التي ينخفض عددها من ١٤ مؤسسة إلى تسع مؤسسات (يبدأ التطبيق في ٢ تموز ١٩٧٠).

□ ٤ تشرين الثاني: ج. شرويدر يقدّم للدول الأعضاء في المجموعة، باسم الحكومة الألمانية، خطة تهدف إلى تحقيق الاندماج الأوروبي على الصعد العسكرية والثقافية والسياسية الخارجية، وعلى صعيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

١٩٦٥ – «كرسي فارغ» لفرنسا:

□ أول كانون الثاني: تخفيض رسوم الجمارك ١٠٪ على المنتوجات الصناعية والزراعية.

□ ٨ كانون الثاني: مساعي سفراء دول المغرب العربي بهدف تعديل نظام المجموعة في ما يتعلق بالفاكهة والخضار.

□ ٢ آذار: إتفاق داخل المجلس الأوروبي حول دمج المؤسسات التنفيذية للمجموعات الثلاث: المجموعة الاقتصادية، الفحم والفولاذ، والطاقة الذرية. وتبقى بروكسيل ولوكسمبورغ وستراسبورغ المقرات المؤقتة للمؤسسات.

□ ١١ أيار: أول بيان للمفوضية الأوروبية حول السياسة الاقليمية للمجموعة.

□ ١٠ حزيران: الجنرال ديغول يعيد تأكيد معارضته لـ «أوروبا فوق القوميات» التي تحجّم الدول. وحلّ المشكلات الاقتصادية المعلقة، برأيه، أهم من مؤتمر قمة حول الاتحاد السياسي.

□ ٦ تموز: فرنسا تمارس سياسة «الكرسي الفارغ» داخل المجلس الأوروبي، ومندوبها الدائم يعود إلى باريس، وبعثتها تقاطع اعمال المجلس واللجان وفرق العمل.

□ ٩ أيلول: مؤتمر صحفي للجنرال ديغول يفسّر فيه موقف فرنسا وقرارها مقاطعة المجلس الأوروبي.

□ ١٨ تشرين الأول: النواب الديغوليون في البرلمان الأوروبي يقررون مقاطعة كل اقتراع حول مستقبل المجموعة.

□ ٥ تشرين الثاني: وُلتر هالشتاين رئيس المفوضية، يؤكد عدم جواز تحويل المفوضية إلى سكرتاريه دائمة تابعة لحكومات الدول الأعضاء.

□ ٢٣ كانون الأول: فرنسا توافق على مبدأ عقد جلسة استثنائية للمجلس لإنهاء الأزمة بينها وبين المجموعة.

مجموعة الدول الست – من اتفاقات لوكسمبورغ إلى التوسيع الأول (١٩٦٦ – ١٩٧٢)

إن أزمة المجموعة التي تسبّب بها موقف الجنرال ديغول، وجدت طريقها إلى الحل عبر مساومة جرى التوصل إليها في لوكسمبورغ في إطار مجلس الوزراء الأوروبي في كانون الثاني

١٩٦٦. لكن الأنظمة الأوروبية عرفت، بذلك، نكسة مهمة، وذلك عندما تمّ لدولة (هي فرنسا)، عضو في المجموعة، ان تنجح في جعل المجلس الأوروبي يوافق على وضع مؤسسات المجموعة تحت رحمة حق الفيتو.

فهذا النيل من مبدأ الأغلبية مترافقًا مع التمسك باتخاذ القرارات بالاجماع رأت فيهما بريطانيا ما يناسب مصلحتها؛ فقدمت من جديد طلب ترشيحها لعضوية المجموعة، لكن تعنّت الجنرال ديغول صدّها مرة أخرى، ولم تُقبل إلّا بعد غياب ديغول عن السلطة في فرنسا، إذ وافق الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، بدعم المستشار الألماني ويلي براندت، على الطلب الذي تقدم به رئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث، وبدأت مفاوضات طويلة وصعبة حتى كان العام ١٩٧٢ حيث تم انضمام بريطانيا إلى المجموعة، كما انضمت أيضًا في العام نفسه الدانمارك وايرلندا.

١٩٦٦ – تسوية لوكسمبورغ

□ أول كانون الثاني: الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الفترة الانتقالية. التخفيض الثامن للرسوم الجمركية (١٠٪) على المنتوجات الصناعية والزراعية.

□ ٢٨–٢٩ كانون الثاني: تسوية لوكسمبورغ: فرنسا توافق على استعادة مقعدها في المجلس الأوروبي. وقد تقرر ان يحل الاقتراع بالاجماع محل الاقتراع بالاغلبية في حال اعتبرت إحدى الدول الأعضاء ان المسألة تتناول «مصالح مهمة جدًا». وقد غلبت وجهة نظر فرنسا حول ضرورة احترام سيادة الدولة في حين كانت المفوضية تنزع إلى زيادة نفوذها.

□ ٦ آذار: البرلمان الأوروبي ينتخب ألان بوهير (فرنسا) رئيسًا له.

□ ١٦ تموز: توقيع إتفاق بين المجموعة ونيجيريا في لاغوس. لم يبدأ العمل به بسبب حرب بيافرا.

□ ٢٦ تموز: المنظمات النقابية الأوروبية تذكّر المفوضية بمعارضتها لكل امتياز تجاري أو صناعي تستفيد منه إسبانيا طالما ان الحريات الديمقراطية والنقابية غير معمول بها في هذا البلد.

١٩٦٧ – دمج المؤسسات

□ ١٥ كانون الثاني: ويلسون، رئيس الوزراء البريطاني، يبدأ جولة أوروبية هدفها المباشرة بمفاوضات انضمام بريطانيا إلى المجموعة.

□ ٨ شباط: المجلس يقر البرنامج الأول لسياسة اقتصادية متوسطة الامد.

□ ٢١ نيسان: انقلاب عسكري في اليونان وتجميد اتفاق الشراكة بين هذا البلد وبين المجموعة.

□ ١٠–١١ أيار: المملكة المتحدة والدانمارك وجمهورية إيرلندا تقدم رسميًا طلب انضمامها إلى المجموعة الأوروبية.

□ ١٨ أيار: خطاب الجنرال ديغول: على بريطانيا ان تجري، قبل دخولها إلى المجموعة، تعديلًا اقتصاديًا وسياسيًا عميقًا.

□ ٢٩–٣٠ أيار: مؤتمر لرؤساء جمهوريات أو حكومات الدول الأعضاء (في روما). تكليف وزراء الخارجية دراسة كيفية إجراء اتصالات سياسية بشكل تدريجي.

□ أول تموز: بدء تنفيذ معاهدة دمج أجهزة المجموعة التنفيذية الموقعة في ٨ نيسان ١٩٦٧. المفوضية الجديدة والمجلس يستمران بالعمل وفق القواعد الخاصة بكل من المجموعات الثلاث (المجموعة الأوروبية الاقتصادية،

المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ، المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية – أوراتوم).

□ ٢١ تموز: النروج تطلب افتتاح مفاوضات انضمامها إلى المجموعة. والسويد تأمل بمفاوضات لا تؤثر على وضع حيادها الدولي.

□ ٢٩ أيلول: رأي المفوضية بتوسيع المجموعة، ودراسة خاصة لانضمام بريطانيا.

□ ١٨–١٩ كانون الأول: اعتراض فرنسا، في المجلس، على استمرار مسار انضمام بريطانيا. أسف المفوضية على هذا الاعتراض وابداء رغبتها بضرورة استمرار المفاوضات.

١٩٦٨ – الاتحاد الجمركي

□ ١٦ شباط: بيان مشترك على اثر القمة الفرنسية – الالمانية بين الجنرال ديغول والمستشار أديناور: رغبة في دمج المجموعات الثلاث وتوسيع المجموعة لتشمل دولًا أوروبية جديدة.

□ ٥ آذار: المفوضية تقر برنامجًا عامًا لالغاء العراقيل التقنية أمام المبادلات بصورة تدريجية.

□ ٦ و ٢٣ تموز: نتائج أحداث أيار ١٩٦٨ في فرنسا: المفوضية تسمح للحكومة الفرنسية باتخاذ بعض الاجراءات التجارية مؤقتًا.

□ ٩ أيلول: المفوضية تصدر كتابًاأبيض حول سياسة المجموعة في المجال النووي.

□ ٨ تشرين الثاني: التنقل الحر للشغيلة (سوق العمل المشترك).

١٩٦٩ – مؤتمر لاهاي:

□ ١٢ شباط: مذكرة المفوضية تحدّد الاستراتيجية النقدية المشتركة (معروفة بـ «خطة بار»).

□ ٢٨ و ٣١ آذار: توقيع اتفاقات المشاركة مع تونس ومراكش، وهذه الاتفاقات كثيرة التشابه.

□ ٢٣ تموز: المجلس يستأنف درس طلبات انضمام الدانمارك، المملكة المتحدة، ايرلندا والنروج.

□ ٢٩ تموز: بيان المفوضية حول علاقات المجموعة ببلدان أميركا اللاتينية. وفي ياونده، توقيع اتفاق جديد بين المجموعة والبلدان الافريقية (١٨ ومالغاش).

□ أول تشرين الأول: الرأي الثاني للمفوضية حول توسيع المجموعة: قبول اعضاء جدد يجب ان يترافق مع خطوات من شأنها تقوية المجموعة.

□ ١–٢ كانون الأول: الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو يلغي الفيتو الفرنسي على انضمام بريطانيا إلى المجموعة على أثر قمة رؤساء دول أو حكومات المجموعة في لاهاي.

□ ١٦ كانون الأول: إعلان من المجلس الأوروبي يعترف بصلاحية المفوضية إجراء مفاوضات تجارية مع دول ثالثة.

□ ٣١ كانون الأول: انتهاء الفترة الانتقالية، المحدّدة ب ١٢ عامًا المنصوص عليها في معاهدة المجموعة الأوروبية الاقتصادية لتحقيق السوق المشتركة.

١٩٧٠ – موارد خاصة للمجموعة:

□ ٩ شباط: الدول الست تتوصل إلى اتفاق حول سلطات البرلمان الأوروبي المتعلقة بالميزانية. اتفاق بين المصارف المركزية في الدول الأعضاء، حول الدعم النقدي قصير الأمد.

□ ٤ آذار: بيان المفوضية يعرض برنامجًا مرحليًا على طريق الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

□ ١٨ آذار: مذكرة المفوضية حول السياسة الصناعية.

□ ١٩ آذار: اتفاق تجاري بين المجموعة ويوغوسلافيا لمدة ثلاثة أعوام.

□ ٢٢ نيسان: الدول الست توقع، في لوكسمبورغ، معاهدة حول تمويل المجموعة تدريجيًا وبواسطة موارد خاصة.

□ ٩ حزيران: المجلس يوكل المفوضية إجراء محادثات تمهيدية مع الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية للتبادل الحر والتي لم تقدم بعد طلبات ترشيح للانضمام إلى المجموعة الأوروبية (النمسا، فنلندا، ايرلندا، البرتغال، السويد، سويسرا).

□ ٢٣ تموز: دول أميركا اللاتينية، باستثناء كوبا، تطلب إقامة نظام تعاون دائم لجعل الحوار مع المجموعة على مستوى مؤسسة سياسية.

□ ٥ كانون الأول: توقيع إتفاق مشاركة مالطا – المجموعة (بدأ العمل به في أول نيسان ١٩٧١).

١٩٧١ – اتفاق حول انضمام بريطانيا:

□ أول كانون الثاني: البدء بتنفيذ اتفاقية ياونده الثانية، (مع ١٨ دولة إفريقية)، واتفاقية أروشا (مع ٣ دول من شرق إفريقيا) وقرار المجلس القاضي باشراك أقاليم ما وراء البحار التابعة للدول الأعضاء في المجموعة في السوق الأوروبية المشتركة (المجموعة الأوروبية الاقتصادية).

□ ٢١ كانون الثاني: تصريح الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو حول تأييده لإقامة كونفيدرالية أوروبية.

□ ٩ شباط: المجلس يقر البرنامج الثالث للسياسة الاقتصادية متوسطة الأمد.

□ ١٨ آذار: السلطات السويدية تعلن ان الانضمام إلى المجموعة مناقض لسياسة الحياد.

□ آذار: مظاهرات للمزارعين في كل دول المجموعة ضد خطة منشولت (مائة ألف مزارع في بروكسيل).

□ ١٩–٢١ أيار: محادثات بين رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث والرئيس الفرنسي جورج بومبيدو حول انضمام بريطانيا.

□ ١٨ حزيران: تصريح مشترك بين دول المجموعة ودول أميركا اللاتينية (باستثناء كوبا) يعلن عن إقامة حوار دائم في إطار اجتماعات منظمة على مستوى سفراء.

□ ٢٧ حزيران: إتفاق لوكسمبورغ بين الدول الست وبريطانيا حول شروط انضمام هذه الأخيرة إلى السوق المشتركة.

□ ٢٨ تشرين الأول: مجلس العموم البريطاني يصوّت على مبدأ الانضمام إلى السوق المشتركة (العمال يعارضون).

١٩٧٢ – توسيع المجموعة:

□ ١٨ كانون الثاني: المجلس الأوروبي يقر مقدمة «نشيد الفرح» الموسيقية من السمفونية التاسعة لبيتهوفن لتكون النشيد الأوروبي.

□ ٢٢ كانون الثاني: في بروكسيل، توقيع معاهدات إنضمام الدانمارك، ايرلندا، النروج والمملكة المتحدة إلى المجموعة.

□ ١٩ نيسان: في فلورنسا، توقيع اتفاقية تقضي بانشاء «المعهد الجامعي الأوروبي».

□ ٢١ نيسان: في فرنسا، استفتاء حول تصديق معاهدة توسيع المجموعة: ٦٧,٧٪ «مع» و ٣٩,٥٪ «ضد».

□ ١٨ آب: الاتحاد السوفياتي يوجه مذكرة إلى النمسا مفادها ان توقيع اتفاق مع المجموعة الأوروبية مناقض لاحكام النظام الدولي حول الحياد.

□ ٢٥ أيلول: استفتاء في النروج حول الانضمام إلى المجموعة: ٥٣,٥٪ «ضد».

□ أول تشرين الأول: بدء العمل بالنظام الذي راجعه ووافق عليه المجلس حول الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين.

□ ٢ تشرين الأول: استفتاء في الدانمارك حول انضمامها إلى المجموعة: ٦٣,٥٪ «مع».

□ ١٩–٢١ تشرين الأول: قمة في باريس لرؤساء الدول أو الحكومات (الأعضاء في المجموعة). المؤتمرون، وبمبادرة من الرئيس الفرنسي بومبيدو، يؤكدون «رغبتهم في تحويل مجمل علاقاتهم إلى اتحاد أوروبي قبل نهاية العقد».

□ ٣ كانون الأول: استفتاء في سويسرا لتصديق اتفاق التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية (١,٣ مليون «مع»، و ٠,٥ مليون «ضد»).

□ ٩ كانون الأول: توقيع اتفاق مشاركة بين المجموعة وقبرص.

□ ١٣ كانون الأول: مجموعة حزب العمال البريطاني البرلمانية تقرر عدم إرسال نواب منها إلى البرلمان الأوروبي.

□ ١٨ كانون الأول: توقيع اتفاق أفضلي بين المجموعة ومصر (بدأ العمل به في أول تشرين الثاني ١٩٧٣).

□ ١٩ كانون الأول: المفوضية تقر ١٢ قرارًا حول إلغاء عراقيل تقنية من أمام المبادلات.

مجموعة الدول التسع (١٩٧٣ – ١٩٨٠)

أصبحت المملكة المتحدة، والدانمارك، وايرلندا أعضاء في المجموعة. القوة الاقتصادية والتجارية التي تتمتع بها مجموعة الدول التسع غير متكافئة ورصيدها السياسي المحدود على مسرح العلاقات الدولية. المجموعة تحاور الولايات المتحدة واليابان في إطار «الغات»، والاتحاد السوفياتي أخذ يتعامل معها كحقيقة واقعية غير قادر على ارجاعها إلى الوراء. أما العالم الثالث فهو هدف اهتمام خاص من المجموعة، فعقدت اتفاقية لومي المعتبرة بمثابة محاولة مجدّدة في مجال تجارة المواد الأولية.

الأزمة النفطية التي بدأت في تشرين الأول ١٩٧٣ هزّت بقوة الاقتصادات الأوروبية. تزعزع التماسك الداخلي لدول المجموعة نتيجة الطلب البريطاني (وكان وصل العمّال إلى السلطة) إعادة التفاوض؛ فجرت محادثات طويلة وشاقة في بروكسيل أسفرت عن تخفيف المشاركة البريطانية في ميزانية المجموعة. لكن هذا الوضع، على رغم صعوبته، لم يؤثر على تقديم طلبات ترشيح الانضمام إلى المجموعة، فقدمت كل من اليونان، واسبانيا والبرتغال طلب ترشيح.

وفي حين تقدمت أوروبا «الاقتصادية» خطوة بعد خطوة رغم كل المصاعب، عرفت أوروبا «السياسية» مسارًا أصعب وأعقد عبّر عنه خير تعبير «تقرير تندمنس» (١٩٧٦). وجاء «المجلس الأوروبي» الذي يجتمع ثلاث مرات في العام الواحد والذي يضم رؤساء الدول والحكومات ليدعم التعاون السياسي. أما انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بالاقتراع العام المباشر داخل كل دولة عضو، ولأول

مرة، فكان من حقه أن يعطي هذه المؤسسة شرعية ديمقراطية.

١٩٧٣ – أوروبا في مواجهة الصدمة النفطية:

□ أول كانون الثاني: المجموعة تصبح من تسع دول أعضاء بانضمام الدانمارك وايرلندا والمملكة المتحدة. اتفاق للتبادل الحر بين دول المجموعة وبلدان المجموعة الأوروبية للتبادل الحر غير الأعضاء في المجموعة الأوروبية (النمسا، البرتغال السويد وسويسرا).

□ ٥ آذار: إتفاق الدول الأعضاء حول حماية البيئة.

□ ٢ نيسان: توقيع إتفاق تجاري بين المجموعة والأوروغواي (بدء التنفيذ في أول آب ١٩٧٤).

□ ١٤ أيار: المجموعة تعقد اتفاق تبادل حر مع النروج (بدء التنفيذ في أول تموز).

□ ٢٦ حزيران: إتفاق تجاري غير أفضلي جديد بين المجموعة ويوغوسلافيا (بدء التنفيذ في أول أيلول).

□ أول تموز: إلغاء مراقبة بطاقة الضمان الخضراء على الحدود يبدأ شمولها الأعضاء الجدد الثلاثة في ١٥ ايار ١٩٧٥، وكذلك تشمل السويد، النروج، فنلندا، النمسا وسويسرا.

□ ٥ تموز: افتتاح مؤتمر التعاون الأمني الأوروبي في هلسنكي.

□ ٢٥–٢٦ تموز: مؤتمر دبلوماسي في بروكسيل: دول إفريقية، دول بحر الكاريبي، ودول الباسيفيكي، تجتمع بناء على دعوة المجموعة الأوروبية، وتقرر فتح مفاوضات تجارية.

□ ٦ أيلول: النقابات البريطانية تعلن معارضتها للمجموعة الأوروبية الاقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة).

□ تشرين الأول: الحرب العربية – الاسرائيلية. البلدان العربية تقرر حظر تصدير النفط إلى هولندا، والأوبك تقرر مضاعفة أسعار النفط مرتين.

□ ٥ تشرين الأول: في ميونيخ، توقيع اتفاقية أوروبية حول إعطاء الإجازات من الدول التسع الأعضاء واليونان وليخشتنشتاين والنروج والسويد وسويسرا. اتفاق تبادل حر بين المجموعة وفنلندا (بدء التنفيذ في أول كانون الثاني ١٩٧٤).

□ ٥ تشرين الثاني: بيان مشترك لدول المجموعة في إطار تعاونها السياسي حول الوضع في الشرق الأوسط والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

□ ١٤–١٥ كانون الأول: اجتماع رؤساء دول وحكومات دول المجموعة في كوبنهاغن.

□ ١٧ كانون الأول: إتفاق تعاون بين المجموعة والهند (بدء التنفيذ في أول نيسان ١٩٧٤).

□ ١٩ كانون الأول: اتفاق تجاري بين المجموعة والبرازيل (بد التنفيذ في أول آب ١٩٧٤).

١٩٧٤ – بريطانيا تطلب إعادة التفاوض:

□ أول كانون الثاني: بروتوكول إتفاق بين المجموعة وتونس أملاه توسيع المجموعة.

□ ١٤ كانون الثاني: إنشاء لجنة البحث العلمي والتقني.

□ ٣١ كانون الثاني: كتاب المفوضية إلى رؤساء حكومات الدول الأعضاء والمجموعة حول الأزمة التي تعاني منها المجموعة نتيجة الصدمة النفطية والمشكلات الزراعية.

□ ٧ شباط: اجتماع حول مشروع نفق المانش.

□ أول نيسان: حكومة العمال البريطانية تطلب إعادة التفاوض حول شروط وظروف الانضمام التي كانت قبلتها حكومة المحافظين السابقة، وتعلن تنظيم استفتاء حول هذه المسألة.

□ ٦ حزيران: وزراء التربية يتخذون قرارًا يحددون فيه سبع أولويات تربوية وينشئون لجنة للتربية.

□ ١٠ حزيران: وزراء الخارجية يقررون افتتاح الحوار الأوروبي العربي.

□ ٢٤ تموز: سقوط «نظام الضباط العقداء» (اليونان) واعادة تحريك قضية المشاركة مع المجموعة.

□ أول آب: بروتوكول إتفاق بين المجموعة ومراكش شبيه بالبروتوكول مع تونس.

□ ١١ تشرين الأول: الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة تمنح المجموعة صفة عضو مراقب.

□ ٩–١٠ كانون الأول: قمة باريس حيث الدول الأعضاء في المجموعة تقرر الاجتماع على أعلى مستوى وبصورة منتظمة. تكليف تندمنس، رئيس الوزراء البلجيكي، وضع تقرير حول الاتحاد الأوروبي حتى نهاية ١٩٧٥.

١٩٧٥ – إتفاقية لومي:

□ ١٣ شباط: قرار المجلس حول سياسة أسعار النفط.

□ ٢٨ شباط: في لومي، توقيع إتفاقية بين المجموعة و ٦٤ دولة افريقية وكاريبية وباسيفيكية.

□ ١٨ آذار: امام مجلس العموم البريطاني، هيرالد ويلسون رئيس الوزراء يوصي بالاقتراع لمصلحة بقاء المملكة المتحدة داخل المجموعة.

□ ١١ أيار: توقيع إتفاق المجموعة – إسرائيل، يتضمن أحكامًا خاصة حول التعاون بينهما.

□ ٣٠ أيار: في باريس، توقيع اتفاقية إنشاء «وكالة الفضاء الأوروبية».

□ ٥ حزيران: استفتاء في بريطانيا حول بقائها في المجموعة: ٦٧٪ من المقترعين صوتوا ب «نعم».

□ ١٢ حزيران: اليونان تطلب رسميًا انضمامها إلى المجموعة.

□ ١٥ تموز: توقيع اتفاق تجاري بين المكسيك والمجموعة.

□ ٢٢ تموز: توقيع اتفاق تجاري بين سريلنكا والمجموعة.

□ ١٦ آب: إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين الصين الشعبية والمجموعة.

□ ١٣ تشرين الثاني: البرلمان الأوروبي يدين توصية ا لجمعية العمومية للامم المتحدة التي تشبّه الصهيونية بالعنصرية.

١٩٧٦ – تقرير تندمنس:

□ ٧ كانون الثاني: ليو تندمنس، رئيس الوزراء البلجيكي، ينشر تقريره حول الاتحاد الأوروبي.

□ ٨ كانون الثاني: أورتولي، رئيس المفوضية، ينقض فكرة «أوروبا بسرعتين» (Europe à deux vitesses) التي دعا إليها تندمنس.

□ ٩ شباط: المجلس، بعد رأي المفوضية، يقف إلى جانب قبول انضمام اليونان.

□ أول حزيران: اتفاق تعاون تجاري

بين المجموعة وباكستان يبدأ تنفيذه في أول تموز.

□ ٦ تموز: توقيع اتفاق تعاون اقتصادي وتجاري بين المجموعة وكندا (أول اتفاق مع بلد صناعي).

□ ٢٧ تموز: افتتاح مفاوضات انضمام اليونان رسميًا.

□ ٢٧ آب: انضمام السيشيل إلى إتفاقية لومي.

□ ١٣ أيلول: انضمام جزر القمر إلى إتفاقية لومي.

□ ١٩ تشرين الأول: اتفاق تعاون تجاري بين المجموعة وبنغلادش.

١٩٧٧ – توسيع صلاحيات البرلمان العائدة للميزانية:

□ أول كانون الثاني: بدء تنفيذ قرار الدول التسع جعل منطقة الصيد التابعة لها في بحر الشمال والأطلسي إلى مسافة ٢٠٠ ميل عن الشاطئ.

□ ١٨ كانون الثاني: توقيع اتفاق بين المجموعة ودول المشرق (مصر، الأردن وسوريا).

□ ٣ أيار: توقيع اتفاق تعاون بين المجموعة ولبنان.

□ أول حزيران: بدء تنفيذ معاهدة ٢٢ تموز ١٩٧٥ التي تزيد من سلطات البرلمان في ما يتعلق بالميزانية.

□ ٢٨ تموز: اسبانيا تقدم رسميًا طلب انضمامها إلى المجموعة.

□ ٢١ أيلول: قرار بفتح مفاوضات في العام ١٩٧٨ تهدف إلى الاعتراف المتبادل بين المجموعة الأوروبية والكوميكون.

□ ٩ كانون الأول: اتفاق بين المجموعة والسويد حول التعاون في مجال البيئة.

□ ٣١ كانون الأول: نهاية المرحلة الانتقالية المخصصة للدول الأعضاء الجدد (الدانمارك، ايرلندا، المملكة المتحدة) ووضع اسعارها الزراعية في سياق أسعار المجموعة.

١٩٧٨ – اتفاق تجاري مع الصين الشعبية:

□ ٢٦ كانون الثاني: جلسة مشتركة للبرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي مخصصة لحقوق الانسان.

□ ٢ شباط: انضمام جيبوتي إلى إتفاقية لومي.

□ ٣ نيسان: توقيع اتفاق تجاري بين المجموعة والصين الشعبية (بدء التنفيذ في أول حزيران).

□ ٢٨ نيسان: إتفاق بين المجموعة والنمسا حول التعاون في مجال البيئة (اتفاقات مشابهة مع: الولايات المتحدة في ١٩٧٤، وكندا وسويسرا في ١٩٧٥، واليابان والسويد في ١٩٧٧).

□ ٦ حزيران: المجلس يعلن تأييده لطلب انضمام البرتغال.

□ ٢٤ حزيران: افتتاح مفاوضات تهدف إلى إتفاقية جديدة بين الدول الافريقية والكاريبية والباسيفيكية وبين المجموعة.

□ ٢٧ أيلول: انضمام جزر سليمان إلى اتفاقية لومي.

□ أول تشرين الثاني: بدء تنفيذ عدة إتفاقات تعاون (الجزائر، مراكش، تونس، مصر، سوريا، الأردن، لبنان). إنضمام الرأس الأخضر، بابوا-غينيا الجديدة، وساو تومي وبرنسيب إلى إتفاقية لومي.

□ ٢١ كانون الأول: المجلس يقر

إجراءات مكافحة تلوث البحار.

١٩٧٩ – أول انتخاب للبرلمان بالاقتراع الشامل والمباشر:

□ ١٧ كانون الثاني: توفالو تنضم إلى إتفاقية لومي. فتصبح الدولة ال ٥٥ العضو في الاتفاقية بين الدول الافريقية – الكاريبية – الباسيفيكية.

□ ١٩ شباط: إعلان الدول التسع حول النزاع الصيني – الفيتنامي.

□ ٢٦ شباط: الدومينيك تنضم إلى إتفاقية لومي.

□ ١٣ آذار: بدء تنفيذ النظام النقدي الأوروبي وإنشاء الوحدة النقدية «إيكو» (European Currency Unit - E.C.U.).

□ ٢٦ آذار: دول المجموعة التسع تصدر بيانًا حول المعاهدة الموقّعة بين مصر واسرائيل حيث تعلن تقديرها لجهود السلام التي بذلها الرئيس كارتر (الولايات المتحدة)، والرئيس السادات (مصر)، ورئيس الوزراء بيغن (إسرائيل).

□ ٣ نيسان: انتهاء مفاوضات انضمام اليونان إلى المجموعة.

□ ٦ نيسان: إدخال «إيكو» (الوحدة النقدية الأوروبية) في السياسة الزراعية المشتركة.

□ ٨ أيار: البرلمان يقر توصية حول حماية حقوق الانسان إزاء التقدم التقني في حقل المعلومات.

□ ٢٨ أيار: في أثينا، توقيع على المواثيق المتعلقة بانضمام اليونان إلى المجموعة.

□ ٧–١٠ حزيران: أول انتخاب للبرلمان الأوروبي بالاقتراع الشامل والمباشر.

□ ٢٨ حزيران: سانت لوسي تنضم إلى إتفاقية لومي. البرلمان اليوناني يصدّق على معاهدة انضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية.

□ ١٧–٢٠ تموز: أول دورة للبرلمان الأوروبي الجديد في ستراسبورغ.

□ ٣٠ تشرين الأول: كيريباتي (جزر ألبير سابقًا) تنضم إلى اتفاقية لومي (أصبح عدد الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية ٥٨).

□ ١٨ كانون الأول: المجلس يقر اتفاق التعاون بين المجموعة وبلدان آسيان (أندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة وتايلندا).

١٩٨٠ – تفويض ٣٠ أيار

□ كانون الثاني: غزو الجيوش السوفياتية أفغانستان يثير اعتراض المجلس الأوروبي، ويلغي الدعم الغذائي لأفغانستان، ويجمّد تسليم الاتحاد السوفياتي المنتوجات الزراعية التي كانت المجموعة تصدّرها إليه.

□ ٢٧ شباط: انضمام سان فانسن وجزر غريناد إلى إتفاقية لومي.

□ ٢ نيسان: توقيع إتفاق تعاون بين المجموعة ويوغوسلافيا (بدء التنفيذ في أول حزيران).

□ ٣٠ أيار: اتفاق داخل المجلس حول مساهمة بريطانيا في تمويل ميزانية المجموعة، وحول الأسعار الزراعية للعام ١٩٨٠ – ١٩٨١. تفويض المفوضية اقتراح تعديلات بنيوية تطال الميزانية واعداد سياسات أوروبية قبل ٣٠ حزيران ١٩٨١.

□ ٢٤ حزيران: المفوضية، بناء على تفويض المجلس لها في ٣٠ أيار، تقترح تعديلات تطال الميزانية (مساهمة بريطانيا).

□ ٢٨ تموز: توقيع إتفاقات تعاون بين

المجموعة ورومانيا (تجارة المنتوجات الصناعية، إنشاء لجنة مختلطة).

□ ١٥ أيلول: المجموعة تتخذ موقفًا داعمًا لاعادة المؤسسات والحريات الديمقراطية في تركيا.

□ ١٨ أيلول: توقيع إتفاق تعاون إقتصادي وتجاري بين المجموعة والبرازيل.

□ ٤ تشرين الثاني: توقيع معاهدة انضمام زيمبابوي إلى إتفاقية لومي.

□ ١١ تشرين الثاني: في مدريد، افتتاح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

□ ٢٧ تشرين الثاني: المجلس يصدر نظامًا يتعلق بالحماية الاجتماعية للشغيلة غير المأجورين الذين يتنقلون داخل حدود الدول أعضاء المجموعة.

مجموعة الدول العشر (١٩٨١ – ١٩٨٥)

عودة الديمقراطية إلى اليونان أتاحت المجال أمام هذه الدولة لتصبح العضو العاشر في المجموعة الأوروبية التي تتوسع باتجاه الجنوب، وذلك في سياق دولي، اقتصادي وسياسي صعب للغاية. ومع ذلك، بذلت القارة ما وسعها وتوسلت مختلف الوسائل لتتجنب الأزمة الاقتصادية الأخطر في وجودها وما يتفرع عنها من نتائج ملازمة: البطالة والتضخم. والمفوضية، بتفويض من المجلس، عملت على إعادة اطلاق الاندماج الأوروبي بتشجيعها التضامن الاقتصادي والنقدي. فكثّفت المجموعة، في بداية الثمانينات، من تعاونها السياسي، وخفّفت من وسائلها المتعلقة بالميزانية بنزع السقف أمام مواردها الخاصة، وطوّرت برامجها التقنية، وتبنّت سلسلة من الاجراءات لاصلاح سياستها الزراعية المشتركة، وأطلقت «أوروبا الزرقاء»، وعقدت اتفاقية لومي الثالثة مع الدول الافريقية – الكاريبية – الباسيفيكية، واستقبلت عضوين جديدين، اسبانيا والبرتغال.

والمجموعة، رغم ما واجهها من عراقيل مثل المسألة المتعلقة بالمساهمة البريطانية في الميزانية ومحاولات الحماية التي بذلتها الدول الأعضاء، ستتمكن من إتاحة المجال أمام المواطن الأوروبي لتأكيد هويته بمنحه جواز سفر وبتوفير الوسائل له لانتخاب ممثليه في البرلمان الأوروبي للمرة الثانية. والبرلمان، باقراره مشروع معاهدة «الاتحاد الأوروبي» يأمل المساهمة في إطلاق البنيان الأوروبي.

١٩٨١ – اليونان، العضو العاشر في المجموعة الأوروبية

□ أول كانون الثاني: اليونان، العضو العاشر في المجموعة. بدء تنفيذ إتفاقية لومي الثانية الموقعة في ٣١ تشرين الأول ١٩٧٩.

□ ١٨ آذار: انضمام فانياتو إلى إتفاقية لومي.

□ ١٢ آيار: بولونيا (بولندا) تحصل على تسهيلات لشراء منتوجات زراعية من دول المجموعة.

□ ١٨ حزيران: البرلمان يقر توصية حول إلغاء عقوبة الاعدام في المجموعة الأوروبية.

□ ٢٣ حزيران: ممثلو حكومات الدول الأعضاء يختارون نموذج جواز سفر موحد. إتفاق تعاون اقتصادي وتجاري بين المجموعة والهند.

١٩٨٢ – مساعدة بولونيا وإدانة الأرجنتين:

□ ٢٦ كانون الثاني: قرار المجلس، ولأسباب إنسانية، بمساعدة تجارية لبولونيا تصلها بواسطة منظمات دولية غير حكومية.

□ ٢٣ شباط: استفتاء في غرونلاند يسفر عن أغلبية ضعيفة (٥٢٪) مع الانسحاب من المجموعة.

□ ٥ آذار: انضمام بليز إلى إتفاقية لومي الثانية (أصبحت الدولة الثانية والستين).

□ ١٠ نيسان: دول المجموعة العشر تدين تدخل الأرجنتين المسلّح في جزر فوكلاند (مالوين)، وتقرر حظر شحن الأسلحة إليها، وتعلق استيراد أي منتوج منها.

□ ١٣–١٤ أيار: اجتماع (سنوي) لمجلس وزراء الدول الأفريقية الكاريبية – الباسيفيكية ودول المجموعة في ليبرفيل (الغابون).

□ ٣٠ أيار: اسبانيا تصبح العضو السادس عشر في الحلف الأطلسي.

□ ٣٠ تموز: انضمام أنتيغوا وبرباد إلى اتفاقية لومي الثانية.

□ ٢٧ أيلول: في باريس، توقيع اتفاقية إنشاء «المنظمة الأوروبية للاتصالات بواسطة الأقمار». بدء التنفيذ في أول أيلول ١٩٨٥.

□ ٢٦ تشرين الأول: موقف مشترك لدول المجموعة العشر إزاء مؤتمر «غات» الوزاري (٢٤–٢٩ تشرين الثاني).

١٩٨٣ – ولادة «أوروبا الزرقاء»:

□ ٢٥ كانون الثاني: ولادة «أوروبا الزرقاء». بعد ست سنوات من المفاوضات وزراء صيد السمك في الدول العشر الأعضاء في المجموعة يوقعون إتفاقًا حول السياسة المشتركة المتعلقة بصيد السمك.

□ ٧ شباط: المفوضية تحيل على المجلس والبرلمان «كتابًا أخضر» حول تمويل المجموعة مستقبلًا.

□ ٢٨ شباط: المجلس يقر حكمًا بمنع استيراد جلود ومشتقات صغار حيوان الفقمة لأغراض تجارية على كامل أراضي الدول الأعضاء في المجموعة.

□ ١٢ أيلول: وزراء الخارجية يجتمعون، في إطار التعاون السياسي، ويطلبون وقفًا للنار في لبنان وسحب القوات المسلحة الغربية في ما عدا القوات المتواجدة بناء على طلب السلطات اللبنانية.

□ ١٤ أيلول: البرلمان يقر توصية عائدة لمشروع أولي حول معاهدة لإنشاء الاتحاد الأوروبي.

□ ٤ تشرين الأول: المجلس يقرر عملًا مشتركًا حول إعادة هيكلة وتحديث وتنمية قطاع صيد السمك.

□ ١٦ تشرين الثاني: في اجتماعهم في إطار التعاون السياسي، وزراء الخارجية يرفضون إعلان «جمهورية شمالي قبرص التركية» استقلالها.

□ ١٧ كانون الأول: في قرطاجنة (كولومبيا) توقيع اتفاق تعاون اقتصادي بين المجموعة وبلدان الميثاق الأنديزي (بوليفيا، كولومبيا، الأكوادور، البيرو، فنزويلا) لمدة خمسة أعوام.

١٩٨٤ – مشروع معاهدة حول الاتحاد الأوروبي:

□ ١٤ شباط: البرلمان الأوروبي يقر (٢٣٧ صوتًا مع، و٣١ ضد، و٤٣ غياب) مشروع معاهدة «الاتحاد الأوروبي» العائد للنائب الأوروبي ألتيرو سبينلّي.

□ ٢١ شباط: المجلس يعلن قلقه إزاء تصاعد سياسة الحماية الأميركية.

□ ٥ آذار: سان كريستوف ونفيس تنضم إلى إتفاقية لومي الثانية التي باتت تسمّى (بعد تعديل قبل أشهر) إتفاقية الدول الافريقية – الكاريبية – الباسيفيكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية الثانية (الدولة الرابعة والستون).

□ ٢٦ آذار: المجلس يوافق على دعم مالي استثنائي لليونان يوظف في الحقل الاجتماعي.

□ ٢٧ آذار: الدول العشر تناشد الاتحاد السوفياتي التعاون لانفراج حقيقي في إطار تنفيذ ميثاق هلسنكي.

□ ٢ أيار: في سوفا (جزر فيجي)، افتتاح مفاوضات لتجديد الاتفاقات بين المجموعة والدول الافريقية – الكاريبية – الباسيفيكية (لومي ٣).

□ ١٤–١٧ حزيران: الانتخابات الثانية للبرلمان الأوروبي بالاقتراع الشامل والمباشر.

□ ١٣ تموز: في ساربروك، توقيع إتفاق فرنسي – ألماني حول الالغاء التدريجي للمراقبة على الحدود الفرنسية – الألمانية.

□ ٢٨ تموز: رئيس المجلس يعلن موافقة الدول الأعضاء على تعيين جاك ديلور رئيسًا للمفوضية ابتداءً من كانون الثاني ١٩٨٥.

□ ١٧ أيلول: المجلس يقر أحكامًا عائدة لتقوية السياسة التجارية المشتركة خصوصًا في ما يتعلق بمحاربة الممارسات التجارية غير الشرعية.

□ ٢٦ أيلول: اتفاق تجاري واقتصادي (بالاحرف الأولى) بين المجموعة وجمهورية الصين الشعبية.

□ ٢٩ أيلول: في بروكسيل، توقيع اتفاق تعاون بين المجموعة وجمهورية اليمن العربية.

□ ٨ كانون الأول: في لومي، توقيع الاتفاقية الثالثة بين الدول الافريقية – الكاريبية – الباسيفيكية وبين المجموعة. بدء التنفيذ في ٨ أيار ١٩٨٦.

١٩٨٥ – أوروبا التقنية:

□ أول كانون الثاني: إدخال جواز السفر الأوروبي إلى فرنسا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، إيرلندا والدانمارك، حيث أصبح بإمكانه أن يحلّ محل جواز السفر الوطني. اليونان، بلجيكا، وهولندا تبدأ بتسليمه في بحر هذه السنة (١٩٨٥)، وبريطانيا في سنة ١٩٨٧، وتأخر في جمهورية ألمانيا الفيديرالية بسبب ترميزه المغناطيسي.

□ ٧ كانون الثاني: المفوضية الجديدة، برئاسة جاك ديلور، تبدأ مهماتها.

□ أول شباط: على أثر استفتاء ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٢، تركت غرونلاند المجموعة التي كانت انضمت إليها في ١٩٧٢ باعتبارها إقليمًا تابعًا للدانمارك، وأصبحت مشاركة في المجموعة باعتبارها من أقاليم ما وراء البحار.

□ ٢١ آذار: المجلس يقرّ توصية تتعلق بإدخال البنزين الخالي من الرصاص إلى الدول الأعضاء ابتداء من أول تشرين الأول ١٩٨٩ بهدف التقليل من التلوث الذي تتسبب به السيارات.

□ ١٧ نيسان: فرنسا تقترح مشروع «أوريكا» الذي يهدف إلى إقامة «أوروبا التقنية» ويدعو إلى إنشاء «وكالة تنسيق البحث الأوروبي».

□ ٣٠ نيسان: جمهورية أنغولا الشعبية تنضم إلى إتفاقية لومي الثالثة.

□ ٢١ أيار: توقيع إتفاق التعاون التجاي والاقتصادي بين المجموعة وجمهورية الصين الشعبية لمدة خمسة أعوام.

□ ١٢ حزيران: في مدريد وليشبونة، توقيع وثائق عائدة لانضمام أسبانيا والبرتغال. جمهورية ألمانيا الفيديرالية تعترض على تخفيض أسعار الحنطة المقترح من المفوضية الأوروبية.

□ ١٤ حزيران: المفوضية تحيل إلى المجلس «كتابًا أبيض» حول إتمام السوق الداخلية في مدة أقصاها سنة ١٩٩٢.

□ ٢١ حزيران: اجتماع في روما لوزراء الداخلية والعدل للدول العشر، إضافة إلى إسبانيا والبرتغال المرشحين للدخول إلى المجموعة. تأكيد على ضرورة إتخاذ أكبر قدر من التعاون الأوروبي لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.

□ ١٧ تموز: ممثلو ١٧ دولة أوروبية (دول المجموعة الموسعة، والنمسا وفنلندا، والنروج، والسويد وسويسرا) يعقدون في باريس جلسات لتحضير مشروع «أوريكا» (أوروبا التقنية أو التكنولوجية).

□ أول تشرين الأول: في لوكسمبورغ، أول اجتماع على مستوى وزاري بين المجموعة ومجلس التعاون الخليجي.

□ ١٥ تشرين الأول: خفض قيمة الدراخما (اليونان) بنسبة ١٥٪.

□ ٦ تشرين الثاني: في هانوفر، اختتام المؤتمر الوزاري حول مشروع «أوريكا» الذي ضم ١٨ بلدًا أوروبيًا إضافة إلى المفوضية الأوروبية. إقرار وثيقة «أوريكا».

□ ١٢ تشرين الثاني: في لوكسمبورغ، توقيع إتفاق التعاون بين المجموعة والبلدان الأطراف في المعاهدة العامة للاندماج الاقتصادي في وسط أميركا (كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا) اضافة إلى بناما.

□ ٢٥ تشرين الثاني: المجلس يفوّض المفوضية اجراء محادثات مع بلدان البحر المتوسط لعقد اتفاقات تعاون أو مشاركة عقب انضمام اسبانيا والبرتغال.

مجموعة الدول الإثنتي عشرة (١٩٨٦ – ١٩٩٤)

١٩٨٦ – انضمام اسبانيا والبرتغال:

□ أول كانون الثاني: اسبانيا والبرتغال تنضمان إلى المجموعة. وبهذا تتابع أوروبا انفتاحها باتجاه الجنوب. البعض اغتبط للأمر باعتباره وسيلة لتدعيم الديمقراطيات الوليدة، والبعض الآخر ساوره القلق من قدرة المنتوجات المتوسطة على المزاحمة.

□ ١٥ كانون الثاني: في ميونخ، توقيع اتفاق بين المجموعة وبين والولايات المتحدة واليابان في مجال نظام المراقبة على الطاقة النووية الحرارية.

□ ٢٠ كانون الثاني: مارغريت تاتشر وفرنسوا ميتران يجتمعان في ليل (Lille) ويقرران بناء نفق المانش.

□ ١٧–١٨ شباط: في لوكسمبورغ، توقيع ميثاق الاتحاد (أو الوحدة) من قبل ممثلي حكومات بلجيكا، جمهورية ألمانيا الفيديرالية، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال والمملكة المتحدة.

□ ٢٧–٢٨ شباط: هلموت كول وفرنسوا ميتران يجتمعان في باريس في قمة

فرنسية – ألمانية (القمة السابعة والأربعون) ويقرران إعادة إطلاق التعاون الاستراتيجي والعسكري بين البلدين.

□ ٢٨ شباط: ممثلو حكومات الدانمارك واليونان وإيطاليا يوقعون ميثاق الاتحاد في لاهاي.

□ ٤ نيسان: المفوضية تحيل على المجلس بيانًا حول معضلات التنمية في إفريقيا.

□ ١٥ أيار: البرلمان يقر توصية حول مشروع الدفاع الاستراتيجي الأوروبي.

□ ٢٩ أيار: لأول مرة العلم الأوروبي

يرتفع فوق أبنية مؤسسات المجموعة. وقد عزف، في هذه المناسبة، النشيد الأوروبي: «نشيد الفرح» (من سمفونية بيتهوفن التاسعة).

□ ١١ حزيران: تصريح ضد العنصرية وكره الأجنبي جرى التوقيع عليه في البَرلمان والمجلس ومن قبل ممثلي الدول الأعضاء المجتمعين في المجلس والمفوضية تعبيرًا عن إرادة مشتركة في الوقوف ضد كل تمييز إزاء الأجانب.

□ ٣٠ حزيران: ١٩ دولة مشاركة في برنامج «أوريكا» توافق في لندن على ٦٢ مشروع تعاون تكنولوجي. وتمّ إنشاء سكرتارية دائمة لـ «أوريكا» مركزها بروكسيل.

□ ١٥–٢٠ أيلول: وزراء ٦٢ دولة يشاركون في مؤتمر بونتا دل إستي (أوروغواي) ويقررون إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (في سياق غات)؛ وهي التي عرفت ب «جولة أوروغواي».

□ ٣ تشرين الأول: المفوضية تحيل على المجلس والبرلمان تقريرًا حول حق مواطني الدول الأعضاء في الانتخابات البلدية.

□ ٩ تشرين الأول: البرلمان يقر توصية حول مشكلة المخدرات.

□ ٢٧–٢٨ تشرين الأول: في نهاية القمة الفرنسية – الألمانية الثامنة والأربعين (في فرنكفورت)، تم التوقيع على اتفاق حول تنشيط العلاقات الثقافية المتبادلة بين البلدين.

□ ١٢ تشرين الثاني: المفوضية تحيل على المجلس وعلى البرلمان تقريرًا حول حادث تشيرنوبيل النووي ونتائجه.

□ ١٧ تشرين الثاني: المجلس يقر توصية تهدف إلى المزيد من تحرير حركة رؤوس الأموال.

□ ١٦ كانون الأول: المجلس يقر إجراءات إصلاحية مهمة في قطاعات الحليب ولحوم الأبقار، ويضع المداميك الأولى لسياسة إجتماعية – بنيوية خاصة بالريف.

□ ١٧ كانون الأول: المفوضية تحيل على المجلس برنامج «أوروبا في مواجهة مرض السرطان»، وتقترح خطة عمل للسنوات ١٩٨٧ – ١٩٨٩.

□ ٢٢ كانون الأول: المجلس يقر خمسة أنظمة تتعلق بالمواصلات البحرية.

١٩٨٧ – ميثاق الاتحاد الأوروبي:

□ ٢٩ كانون الثاني: توقيع اتفاق بين المجموعة والولايات المتحدة يضع حدًا لخلاف حول بعض المسائل الزراعية.

□ ١٨ شباط: رئيس المفوضية جاك ديلور يقدم للبرلمان الأوروبي برنامج عمل المفوضية للعام ١٩٨٧، وبيانًا بعنوان: «انجاح ميثاق الاتحاد الأوروبي. حدود جديدة لأوروبا».

□ ٢٣ شباط: وزراء خارجية مجموعة الإثنتي عشرة يدعون لعقد «مؤتمر دولي للسلام» حول الشرق الأوسط.

□ ١٢ آذار: محكمة العدل الأوروبية تدين جمهورية ألمانيا الفيديرالية واليونان لممارستهما وسائل الحماية في سوق الجعة (البيرة).

□ ١٩ آذار: تدشين السنة الأوروبية للبيئة (في بروكسيل).

□ ٢٥ آذار: احتفال رسمي، في روما وفي مختلف عواصم الدول الأعضاء، بالذكرى الثلاثين لتوقيع معاهدة روما.

□ ١٤ نيسان: الحكومة التركية تقدم طلب انضمام تركيا إلى المجموعة التي أبدت تحفظات.

□ ١٣ أيار: انضمام اسبانيا إلى «النظام النقدي الأوروبي».

□ ٢٦ أيار: استفتاء في إيرلندا، بنتيجته الايجابية تمّ تعديل الدستور الايرلندي بحيث أصبح بأمكان إيرلندا التصديق على «الميثاق الاتحادي الأوروبي».

□ ١٠ حزيران: انتخابات أوروبية في إسبانيا.

□ ١٩ حزيران: اقتراح المستشار كول حول انشاء فرقة عسكرية فرنسية – ألمانية يلقي تجاوبًا مشجعًا في باريس.

□ أول تموز: بدء تنفيذ «الميثاق الاتحادي الأوروبي» الذي كانت مجموعة الدول الإثنتي عشرة قد وقعته في شباط ١٩٨٦. ويشكل هذا النص مراجعة عامة أولى لمجمل المعاهدات ويجمع في وثيقة واحدة: اشكال تحقيق السوق الأوروبية الموحدة من تاريخه حتى ٣١ كانون الأول ١٩٩٢، إصلاح المؤسسات، توسيع مجالات صلاحيات المجموعة، ومؤسسة التعاون السياسي في ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

□ ١٩ تموز: انتخابات تشريعية وأوروبية في البرتغال.

□ ٢٠ تموز: مراكش تبدي رسميًا رغبتها الترشيح لعضوية المجموعة الأوروبية علمًا ان المادة ٢٣٧ من معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) تحصر إمكانية الحصول على هذه العضوية فقط بالدول الأوروبية.

□ ١٢ أيلول: وزراء اقتصاد ومالية الدول الإثنتي عشرة (مجتمعين في نيبورغ في الدانمارك) يقرون إجراءات تقوية «النظام النقدي الأوروبي».

□ ١٠ تشرين الثاني: إنضمام البرتغال إلى «النظام النقدي الأوروبي».

١٩٨٨ – «ثمن عدم تحقيق أوروبا»:

□ ٢٠ كانون الثاني: جاك ديلور، رئيس المفوضية، يقدم للبرلمان الأوروبي برنامج عمل المفوضية للعام ١٩٨٨.

□ ٢٤ شباط: في إطار تحقيق السوق الداخلية، المفوضية تقرّ الخطوط التوجيهية للسياسة الاجتماعية التي تنوي اتباعها في السنوات اللاحقة.

□ ٢٩ آذار: أول مراجعة تجريها المفوضية على دراسة أعدها، بناء على طلبها، فريق من الخبراء برئاسة م. سيتشيني وبعنوان: «أوروبا ١٩٩٢ – التحدي العام». وكان على الدراسة أن تُظهر سُبل قياس «ثمن عدم تحقيق أوروبا»، وتقويم «فوائد السوق المشتركة».

□ أول–٨ أيار: الدول الإثنتا عشرة تنظم أسبوعًا أوروبيًا حول السرطان في إطار الاستعداد للسنة الأوروبية الاعلامية حول السرطان (١٩٨٩).

□ ١٢ أيار: في ستوكهولم، وامام المؤتمر الأوروبي للنقابات، جاك ديلور، رئيس المفوضية، يلقي خطابًا حول البعد الاجتماعي للسوق الداخلية.

□ ٢٦ أيار: توقيع إتفاق حول صيد السمك بين المجموعة ومراكش.

□ ٢٧ أيار: المجلس يقرر إنشاء لجنة أوروبية للشؤون الثقافية.

□ ١٤ حزيران: المفوضية تحيل على المجلس وعلى البرلمان كتابًا أخضر حول «حق المؤلف والتحدي التكنولوجي».

□ ١٥ حزيران: في لوكسمبورغ، توقيع

إتفاق تعاون بين المجموعة ومجلس التعاون الخليجي.

□ ٢٠ تموز: في مقابلة أجرتها معه جريدة «لوموند»، رئيس المفوضية جاك ديلور يعلن أنه آن الأوان للدول الإثنتي عشرة أن تفكر ب «مباشرة إقامة حكومة أوروبية».

□ ١٣ أيلول: البرلمان الأوروبي يستقبل ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بناء على دعوة رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي ومجموعة النواب الاشتراكيين في البرلمان الأوروبي. الاجتماع الأول في بال، برئاسة جاك ديلور، للجنة التي انشأها المجلس الأوروبي لدراسة الاتحاد النقدي.

□ ٢٣ أيلول: في كولونيا (ألمانيا)، جاك ديلور يذكّر بضرورة التضامن الاجتماعي: «ليس هناك من تقدم اجتماعي من دون نجاح اقتصادي. لكن ليس هناك أيضًا من ازدهار إقتصادي من دون تضامن اجتماعي. هذان المبدآن البسيطان جدًا نحاول نقلهما وتطبيقهما على المستوى الأوروبي. ان البعد الاجتماعي للبناء الأوروبي ليس من اختراع بيروقراطية بروكسيلية (نسبة إلى بروكسيل كونها مقر كثير من الأجهزة والمؤسسات الأوروبية). إن البعد الاجتماعي جزء لا يتجزأ من شخصيتنا الأوروبية».

□ ٢٦ أيلول: توقيع اتفاق تجاري وتعاون اقتصادي بين المجموعة وهنغاريا.

□ ٢٩ أيلول: وكالة الفضاء الأوروبية، الولايات المتحدة، كندا، واليابان توقع (في واشنطن) اتفاقًا لبناء محطة فضائية مسكونة (فريدم Freedom) يعمل الأميركيون على انجاز قسم منها في ١٩٩٥.

□ ١١ تشرين الأول: زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للبرلمان الأوروبي.

□ ١٣ تشرين الأول: في لوكسمبورغ، افتتاح رسمي لمفاوضات تجديد اتفاقية لومي.

□ ١٨ تشرين الأول: في بروكسيل، توقيع اتفاق تجاري حول المنتجات الصناعية بين المجموعة وتشيكوسلوفاكيا.

□ أول تشرين الثاني: فرنسوا ميتران وهلموت كول يستلمان، في أكس لاشابيل، «جائزة شارلمان» التي أنشأتها بلدية هذه المدينة في العام ١٩٤٩ وخصّصتها للشخصيات، أو للمؤسسات، التي تعمل بجهد لوحدة أوروبا.

□ ٣–٤ تشرين الثاني: محادثات تمهيديةفي بروكسيل بين وفد المفوضية ووفد سوفياتي حول مضمون اتفاق تجاري وتعاون بين المجموعة والاتحاد السوفياتي.

□ ١٤ تشرين الثاني: اسبانيا والبرتغال تنضمان إلى «اتحاد أوروبا الغربية».

١٩٨٩ – تقرير ديلور حول الاتحاد النقدي:

□ ١٧ كانون الثاني: جاك ديلور يقدم، أمام البرلمان الأوروبي، توجهات المفوضية الجديدة (التي بدأت مهامها رسميًا وبرئاسة ديلور قبل نحو أسبوعين).

□ ١٩ كانون الثاني: في فيينا، اختتام الدورة الثالثة من مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بعد ٢٧ شهرًا من التفاوض.

□ ١٣ شباط: في بروكسل، توقيع اتفاق بين المجموعة واليابان في مجال الابحاث حول الدمج الحراري – النووي.

□ ١٦ شباط: رئيس المفوضية، جاك ديلور، يقدم للبرلمان الأوروبي برنامج عمل المفوضية للعام ١٩٨٩.

□ ٢٠ شباط: الدول الإثنتا عشرة تدين التهديدات الإيرانية لسلمان رشدي مؤلف كتاب «آيات شيطانية».

□ ٢ آذار: مجلس وزراء البيئة يقر مجموعة إجراءات يجب اتخاذها لمواجهة الاتلاف المستمر في طبقة الأوزون.

□ ٦ آذار: المجلس يقر البرنامج الاستراتيجي لتحديث التكنولوجيا ونقلها للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣.

□ ١٧ نيسان: جاك ديلور يقدم، في لوكسمبورغ، باسم لجنة الخبراء التي شُكلت في حزيران ١٩٨٨ والتي يرأسها، تقريرًا حول الاتحاد الاقتصادي والنقدي. يعرض هذا التقرير، بصورة خاصة، إنشاء مصرف مركزي مشترك يضرب ويصدر نقدًا موحدًا للمجموعة.

□ ١٨ حزيران: الانتخابات الثالثة للبرلمان الأوروبي بالاقتراع الشامل المباشر.

□ ١٧ تموز: النمسا تطلب رسميًا الانضمام إلى المجموعة.

□ ١١ تشرين الأول: يوحنا بولس الثاني في زيارة البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ.

□ ٨ كانون الأول: مفاوضات في إطار الغات. خلافات بين المجموعة والولايات المتحدة التي تنوي زيادة الرسوم بنسبة ١٠٠٪ على بعض المنتجات الزراعية الأوروبية.

□ ١١٥ كانون الأول: اتفاقية لومي الرابعة.

١٩٩٠ - ١٩٩٤، ماستريخت والدول الست عشرة:

□ ٥ نيسان ١٩٩٠: ١٢ جلسة عادية للبرلمان تعقد كل سنة في ستراسبورغ اما الجلسات الاستثنائية فتعقد في بروكسيل (جرى التوصل إلى هذا الحل بعد نزاع بين المدينتين ستراسبورغ وبروكسيل، حول مطالبة كل منهما بأن تكون مقر البرلمان الأوروبي).

□ ٢١ نيسان ١٩٩٠: في دبلن، مناقشات حول الاتحاد السياسي تهدف إلى إقامة معاهدة يبدأ تنفيذها في أول يوم من السنة ١٩٩٣. دمج جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) على ثلاث مراحل موضوع دراسة.

□ ٢٧ نيسان ١٩٩٠: مؤتمر حول أسعار المنتجات الزراعية.

□ ١ تموز ١٩٩٠: تنقل حر لرؤوس الأموال.

□ ٢٧-٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٠: أول مؤتمر لبرلمانات المجموعة الأوروبية يجمع ٨٥ مندوبًا من الجمعية العمومية لمختلف المجموعات الأوروبية و ١٧٣ مندوبًا من ٢٠ برلمانًا من الدول الإثنتي عشرة. مظاهرات للمزارعين ضد «الغات».

□ ٩-١٠ كانون الأول ١٩٩١: معاهدة الاتحاد الاقتصادي، النقدي والسياسي يوقعها رؤساء دول وحكومات الدول الاثنتي عشرة أثناء القمة الأوروبية السادسة والأربعين في مدينة ماستريخت في هولندا (راجع «معاهدة الاتحاد الأوروبي - معاهدة ماستريخت» بعد قليل).

□ ٧ شباط ١٩٩٢: وزراء الخارجية يوقعون المعاهدة (معاهدة الاتحاد الأوروبي أو معاهدة ماستريخت).

□ ٧ نيسان ١٩٩٢: البرلمان الأوروبي يقر معاهدة الاتحاد الأوروبي (٢٢٦ صوتًا مع، و ٦٢ ضد، و ٣١ غائبًا).

□ ٢ حزيران ١٩٩٢: استفتاء في الدانمارك للمصادقة على المعاهدة، فكانت النتيجة سلبية بأغلبية قليلة ٥٠,٧٪ من الأصوات. ثم عاد الدانماركيون وصادقوا

عليها في استفتاء ١٨ أيار ١٩٩٣ بأغلبية ٦٥,٨٪ من الأصوات.

□ ١٩ حزيران ١٩٩٢: استفتاء في إيرلندا للمصادقة على المعاهدة. نتيجة إيجابية بأغلبية ٦٩٪ من الأصوات.

□ ٢٠ أيلول ١٩٩٢: استفتاء في فرنسا للمصادقة على المعاهدة (معاهدة الاتحاد الأوروبي) نتيجة إيجابية بأغلبية ٥١٪.

□ ٢ تموز ١٩٩٢: مصادقة برلمانية على المعاهدة في لوكسمبورغ.

□ ١٧ تموز ١٩٩٢: مصادقة برلمانية على المعاهدة في بلجيكا.

□ أول آب ١٩٩٢: مصادقة برلمانية على المعاهدة في اليونان.

□ ٢٩ تشرين ا لأول: مصادقة برلمانية على المعاهدة في إيطاليا.

□ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٢: مصادقة برلمانية على المعاهدة في هولندا.

□ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢: مصادقة برلمانية على المعاهدة في اسبانيا.

□ ٢ كانون الأول ١٩٩٢: مصادقة برلمانية على المعاهدة في ألمانيا.

□ ١٠ كانون الأول ١٩٩٢: مصادقة برلمانية على المعاهدة في البرتغال.

□ ٢٠ أيار ١٩٩٣: مصادقة برلمانية (مجلس العموم) على المعاهدة في بريطانيا.

□ هكذا تمت المصادقة على معاهدة الاتحاد الأوروبي (المعروفة أيضًا ب معاهدة ماستريخت) من جميع الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية: ٣ عن طريق الاستفتاء الشعبي و ٩ عن طريق البرلمان، إضافة إلى مصادقة البرلمان الأوروبي الذي بدأت به سلسلة المصادقات في ٧ نيسان ١٩٩٢، وانتهت هذه السلسلة في مصادقة مجلس العموم البريطاني في ٢٠ أيار ١٩٩٣.

□ ٢٨-٢٩ تشرين الأول ١٩٩٣: قمة أوروبية في بروكسيل تعطي الضوء الأخضر لبدء تنفيذ معاهدة الاتحاد الأوروبي في أول تشرين الثاني ١٩٩٣ بعد عامين على توقيعها في ماستريخت.

□ أول تشرين الثاني ١٩٩٣: بدء تنفيذ معاهدة ماستريخت بعد تأخر استمر عشرة أشهر، إذ كان من المفترض أن تطبق هذه المعاهدة منذ أول كانون الثاني ١٩٩٣، إلّا أن الصعوبات الدستورية وحالة الشلل السياسي والجمود الاقتصادي والاستفتاء الدانماركي الأول والثاني، والاستفتاء الفرنسي، ومناقشات مجلس العموم البريطاني.... دفعت إلى التأجيل.

□ شباط ١٩٩٤: وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد يناشد حزب المحافظين الحاكم الالتفاف حول بيان واحد موحد مشترك بخصوص الانتخابات التي ستجري في بريطانيا في حزيران (١٩٩٤) لانتخاب أعضاء بريطانيين في البرلمان الأوروبي. وحضّ حزبه على الوقوف موحدًا ك «حزب أوروبا».

□ أواخر شباط ١٩٩٤: بروكسيل تشهد مفاوضات ماراتونية على مستوى وزراء الشؤون الأوروبية في الاتحاد ونظرائهم في كل من النمسا والسويد وفنلندا والنروج لوضع اللمسات الأخيرة، السياسية والاقتصادية والتقنية، على معاهدات انضمام النمسا والدول الاسكندينافية الثلاث إلى المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي كما أصبحت تسمّى بفعل معاهدة ماستريخت). وإذا سارت

الأمور من دون مفاجآت ستكون أوروبا في أوّل كانون الثاني ١٩٩٥ أو أول تموز ١٩٩٥ أوروبا الـ ١٥ أو الـ ١٦ دولة.

□ أول آذار ١٩٩٤: الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية ألان لاماسور يعلن ان «الدول الأثنتي عشرة توصلت إلى إتفاق مع السويد وفنلندا والنمسا على الترتيبات المتعلقة بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من كانون الثاني ١٩٩٥».

أما النروج، فقد انسحب وفدها من المفاوضات (التي أعلن عن تأجيلها لمدة أسبوع) نتيجة تشبث حكومة أوسلو برفض فتح مناطق صيدها البحري أمام أساطيل شركائها في الاتحاد الأوروبي.

رئيس الحكومة المالطية فينيش ادامي يعرب عن أمله في إنضمام بلاده إلى الاتحاد إثر فتح الباب أمام الأعضاء الجدد في شمالي أوروبا. وكانت مالطا تقدمت بطلب انضمامها إلى الاتحاد في العام ١٩٩٠.

□ ٢٦-٢٧ أيار ١٩٩٤: «مؤتمر الاستقرار في أوروبا» في مقر منظمة الأونيسكو في باريس، اشترك فيه ٥٣ دولة ومنظمة، وأقرّ وثيقة نصت على تشكيل «طاولات مستديرة إقليمية» ستكون بمثابة أطر لبحث مشكلات الحدود الداخلية والاقليات في وسط أوروبا. ومن المفترض أن تؤدي اعمال «الطاولات المستديرة الاقليمية» إلى تسوية المشكلات القائمة في دول البلطيق ومشكلة الأقلية المجرية



زعماء المجموعة الأوروبية.

في رومانيا وسلوفاكيا، وتجنيب القارة بروز نزاعات جديدة في الدول الاشتراكية سابقًا، ومنها بولونيا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، إضافة إلى دول البلطيق الثلاث: ليتوانيا واستونيا ولاتفيا.

□ أيار ١٩٩٤: رئيس المفوضية الأوروبية، جاك ديلور يستقبل، ولأول مبادرة من نوعها، السفراء العرب ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في بروكسيل، وتركز البحث على خمس مسائل رئيسية: عملية السلام في الشرق الأوسط، التعاون المشترك، الحوار الأوروبي – العربي، أزمة لوكربي (ليبيا) وقضية البوسنة. وحرص ديلور في اللقاء على تبديد الانطباع من أن تركيز اهتمام الاتحاد الأوروبي والانفتاح نحو الشمال والشرق يتم على حساب العالم المتوسطي والعالم العربي.

□ ٩-١٢ حزيران ١٩٩٤: انتخاب ٥٦٧ نائبًا أوروبيًا للبرلمان الأوروبي (مقره مدينة ستراسبورغ). وهذه هي المرة الرابعة التي يجري فيها الاقتراع المباشر لانتخاب البرلمان الأوروبي. إلّا أنها المرة الأولى التي بدا فيها الوضع السياسي الأوروبي العام على جانب من التفتت: قوى جديدة تصعد وأخرى تقليدية تهبط، والمجموعة النيابية الاشتراكية تبقى الأهم لولاية السنوات الخمس المقبلة، لكن الأكثرية المطلقة هي أكثرية يمينية، مع تزايد عدد المعارضين للمشروع الأوروبي ومعاهدة ماستريخت. وكان برز نوعٌ من أزمة اقتراع أوروبي، إذ سيطرت المسائل المحلية والداخلية على الاهتمامات الأوروبية. وهذا آخر اقتراع لبرلمان ستراسبورغ في الصيغة الحالية. فابتداء من أول العام المقبل، مع التوسيع المؤكد للنمسا والمفترض لدول اسكندينافيا، يتضخم العدد الحالي للنواب البالغ ٥٦٧ نائبًا. ويتمتع البرلمان الحالي الجديد بصلاحيات جديدة، إذ من المفترض أن يُساهم في صياغة الاصلاحات الدستورية للاتحاد الأوروبي ابتداء من ١٩٦٦، والأهم من ذلك أن يواكب عملية الانتقال إلى المرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي والنقدي من خلال تأسيس البنك المركزي المشترك والعملة الموحدة.

□ حزيران ١٩٩٤: استمرار المطالبة الاسرائيلية بمزيد من الشراكة مع أوروبا: انعقاد أول مجلس مشترك للتعاون الوزاري بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل، بعد إطلاق مشروع السلام في الشرق الأوسط، لم يحسم الملفات العالقة، سواء حول الافق الاقتصادي للحل السياسي، أو حول اتفاق شراكة من نوع جديد بين بروكسيل وتل ابيب. وكان وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز زار أكثر من مرة، خلال شهور سابقة، المؤسسات الأوروبية، واعتبر ان اسرائيل لا تتمتع بمعاملة اقتصادية متوازنة مع أوروبا مشدّدًا على ضرورة حصول مبادرة أوروبية لخفض العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي الذي بلغ نحو ستة مليارات دولار للعام ١٩٩٣. وهذه المطالب الاسرائيلية قوبلت من الاتحاد الأوروبي على لسان مفوض العلاقات السياسية الخارجية هانز فان دين بروك بطرح مسألة المستوطنات، إذ المطلوب ليس فقط تجميد الاستيطان بل تفكيك المنشآت لتوفير «مناخ ملائم من أجل مصالحة تاريخية».

وبشكل عام، سجل تقدم محدود في مجال العلاقات الاقتصادية الثنائية (الأوروبية – الاسرائيلية)؛ لكن ما تزال هناك ثلاثة ملفات عالقة، هي: التحفظات الفرنسية والبريطانية والى حد ما البلجيكية عن مشاركة شاملة لاسرائيل في برامج الابحاث الأوروبية، مقاومة أوروبية لمطالبة اسرائيل في توفير مجال أكبر لحرية الواردات من الزهور والحمضيات في السوق الموحدة، وأخيرًا الاشكالات حول منح اسرائيل حق المشاركة على قدم المساواة في اتمام عقود على المستويات الحكومية في مجال الاتصالات.

□ ٢٤ حزيران ١٩٩٤: افتتاح أعمال القمة الأوروبية في جزيرة كورفو اليونانية بحضور قادة ١٧ دولة من بينهم الرئيس الروسي بوريس يلتسن الذي وقع اتفاق تعاون بين بلاده ودول الاتحاد يفتح الاسواق الأوروبية أمام المنتجات الروسية.

وتوقيع اتفاقات بين الاتحاد واربع دول أكدت عزمها على الانضمام إليه في مطلع السنة المقبلة (أول كانون الثاني ١٩٩٥) وهي: النمسا وفنلندا والسويد والنروج.

وبحث في اختيار رئيس مقبل للمفوضية الأوروبية (المجلس التنفيذي الأعلى للاتحاد) خلفًا لرئيسها جاك ديلور. وكان هذا هو الموضوع الطاغي على القمة في كورفو.

□ ٢٥ حزيران ١٩٩٤: مأزق اختيار رئيس جديد للمفوضية والقمة الأوروبية في كورفو تؤجل هذا الاختيار بسبب رفض بريطانيا الاجماع على ترشيح جاك لوك دوهانه، رئيس الوزراء البلجيكي، ليخلف ديلور.

□ ١٥ تموز ١٩٩٤: زعماء الاتحاد يتوصلون إلى الاتفاق على خليفة لديلور على رأس المفوضية الأوروبية. إنه جاك سانتر رئيس وزراء اللوكسمبورغ (راجع: «سانتر، جاك» في باب «موني، شومان، ورؤساء المفوضية»).

□ ١٩ تموز ١٩٩٤: انتخاب الاشتراكي الألماني كلاوس هانش رئيسًا للبرلمان الأوروبي بحصوله على أصوات ٣٦٥ نائبًا من مجموع عدد النواب (٥٦٧ نائبًا) خلفًا لمواطنه إيغون كليبش. ومعلوم أن الرئيس الجديد، كلاوس هانش، كان عضوًا في البرلمان منذ تأسيسه في العام ١٩٧٩. وهو يؤيد إعطاء مزيد من الصلاحيات للبرلمان في إطار معاهدة «ماستريخت» للوحدة الأوروبية.

□ تشرين الأول ١٩٩٤: فكرة الوحدة الاوروبية تعود وتكتسب وهجها بفوز المستشار الالماني كول وحليفه الحزب الليبرالي بغالبية مقاعد البرلمان الالماني. وصوّتت غالبية الفنلنديين الى جانب انخراط بلادهم في عضوية الاتحاد الاوروبي في مطلع ١٩٩٥. ورأى مراقبون ان تساهم نتائج استفتاء فنلندا، وقبلها النمسا، في تشجيع الناخبين في كل من النروج والسويد على التصويت، في الشهر المقبل (تشرين الثاني ١٩٩٤)، لمصلحة انضمام البلدين لعضوية الاتحاد.

معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)

حول توقيع هذه الاتفاقية، واقرارها: راجع المقاطع السابقة المدرجة تحت العنوان

الفرعي الصغير: «١٩٩٠ – ١٩٩٤، ماستريخت والدول الست عشرة».

أحكام أساسية: إنشاء اتحاد أوروبي، من أهدافه الأساسية إحداث تقدم اقتصادي واجتماعي قابل للاستدامة، وذلك وبصورة خاصة من خلال إقامة مدى لا تقطّعه حدود داخلية، وإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي بنقدٍ واحدٍ. ويثبت هذا الاتحاد هويته على المسرح الدولي بممارسة سياسة خارجية وأمنية مشتركة. ومن أهدافه أيضًا دعم حماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد بإنشاء ما يمكن تسميته ب «مواطنية الاتحاد»، وتنمية تعاون وثيق في مجال العدل والشؤون الداخلية، والتمسك بكل المكتسبات التي حققتها دول المجموعة الأوروبية (أو الاتحاد الأوروبي) حتى الآن وتنميتها. أما المؤسسات المكلفة إنجاز مهمات المجموعة فهي: البرلمان الأوروبي، مجلس الوزراء، المفوضية، محكمة العدل، وديوان المحاسبة. والاتحاد يحترم الهوية الوطنية لدولة الأعضاء التي ترتكز أنظمة الحكم فيها على المبادئ الديمقراطية والقوانين الأساسية المكرّسة في اتفاقية حقوق الانسان والحريات الأساسية الموقّعة في روما في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٠.

عمل المجموعة: بين الدول الأعضاء: إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكميةعلى دخول البضائع وخروجها؛ سياسة تجارية مشتركة؛ القضاء على الحواجز من أمام التبادل الحر للبضائع، وتنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات ورؤوس الأموال؛ اجراءات متعلقة بدخول الأشخاص وتنقلهم في السوق الداخلية؛ نظام يسهر على ألّا تأتي المزاحمة مضرة للسوق الداخلية؛ تقارب التشريعات الوطنية بشكل يكون ضروريًا لحسن وظيفة السوق المشتركة؛ سياسة في المجال الاجتماعي تتضمن «صندوقًا اجتماعيًا أوروبيًا»؛ دعم التضامن الاقتصادي والاجتماعي؛ سياسة في المجال البيئي؛ دعم التنافسية الصناعية في بلدان المجموعة؛ إعلاء شأن بحث وتنمية التكنولوجيا؛ تشجيع وتنمية شبكات المواصلات عابرة أوروبا؛ الاسهام في التفتح الثقافي؛ سياسة في مجال التعاون في قضايا التنمية؛ مشاركة بلدان واقاليم ما وراء البحار بهدف زيادة التبادلات ومتابعة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مشتركة؛ الاسهام في دعم حماية المستهلكين؛ اجراءات في مجالات الطاقة والحمايةالمدنية والسياحة.

مبدأ الاستدراك: هذا المبدأ محدّد في معاهد ماستريخت بناء على طلب المانيا والمملكة المتحدة، وهو ينص على: «في المجالات التي لا تكون حصرًا من اختصاصها، فإن المجموعة لا تتدخل... إلا في حدود عجز الدول الأعضاء عن تحقيق الأهداف بصورة كافية و ... يكون تحقيق هذه الأهداف بصورة افضل على مستوى المجموعة».

اتحاد اقتصادي ونقدي: مبدأ جرى الاتفاق بصدده في مدريد في حزيران ١٩٨٩. وكان على هذا الاتحاد أن يتحقق على ثلاث مراحل:

١ – انشاء «النظام الأوروبي للمصارف المركزية» ويتألف من البنك المركزي الأوروبي

والبنوك المركزية الوطنية، مهمته تحديد وتنفيذ السياسية النقدية للمجموعة، وضبط وادارة العملات الصعبة للدول الأعضاء، وتحسين اداء انظمة الدفع. منذ تموز ١٩٩٠، تحرير كامل لحركة رؤوس الأموال في بلدان المجموعة.

٢ – أول كانون الثاني ١٩٩٤، مؤسسة النقد الأوروبي تبدأ مهماتها، وهي مكلفة بدعم التعاون بين البنوك المركزية الوطنية، والسهر على حسن سير عمل النظام النقدي الأوروبي، وتشجيع استعمال الوحدة النقدية الأوروبية (إيكو) بعد تحضير الظروف الملائمة للبدء باستعمال هذا النقد الأوروبي.

٣ – أول كانون الثاني ١٩٩٩: البدء باستعمال النقد الموحّد (إيكو ECU).

وفي سياق مبادئ الاتحاد الاقتصادي والنقدي ذكر أيضًا «مبدأ التماسك» الذي يقول بنقل ثروات البلدان الأغنى إلى البلدان الأفقر بغية تأمين «تماسك» المجموعة.

إتحاد سياسي: سياسة خارجية مشتركة: على رؤساء الدول والحكومات ان يقرّروا بالاجماع في المواضيع التي تطال عملًا مشتركًا. الدفاع المشترك: الاتحاد الأوروبي الغربي مكلف إعداد سياسة الدفاع المشترك. سلطات البرلمان الأوروبي: تقوية هذه السلطات في ما يتعلق بالتشريع؛ وعلى البرلمان أن يبدي رأيًا في التصديق على المعاهدات ويوافق على تعيين أعضاء المفوضية. صلاحيات المجموعة: توسيع إجازات العبور (سياسة مشتركة)، الصحة، الشبكات الكبرى (البنى التحتية عابرة حدود القارة للمواصلات، التربية، التأهيل، حماية المستهلكين، الزراعة والصناعة). قرارات تتخذ في مجلس الوزراء بالاجماع (للزراعة والصناعة)، وإلّا بالأغلبية ولكن بمشاركة البرلمان الأوروبي (إجراءات القرارات المشتركة أو حق الفيتو). والأغلبية، هنا، هي أغلبية ٨ دول أعضاء على الأقل و ٥٤ صوتًا من أصل ٧٦. عدد أصوات البلدان الأعضاء: ١٠ أصوات لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، ٨ لأسبانيا، و ٥ لكل من بلجيكا واليونان وهولندا والبرتغال، و ٣ لكل من الدانمارك وايرلندا. وقد دعّمت المعاهدة من التعاون السياسي والقضائي لدول الاتحاد الأوروبي.

مواطنية الاتحاد: مواطن أوروبي كل شخص يحمل جنسية دولة عضو في الاتحاد. كل مواطن إتحادي حر في التنقل والاقامة على أراضي الدول الأعضاء. وله الحق، حتى وإن كان من غير رعايا الدولة العضو التي يقيم على أرضها، ان يشارك في الانتخابات البلدية اقتراعًا وترشيحًا (وكذلك في انتخابات البرلمان الأوروبي). ومن المعروف أن بعض هذه الاحكام متعارضة واحكام دستورية وطنية، ما أثار جدالًا في بعض الدول الأعضاء ما يزال ساريًا حتى اليوم (صيف ١٩٩٤).

بعض نقاط النقاش: في الدبلوماسية: في ما يتعلق بالسياسة الخارجية المشتركة، القرارات تتخذ بالأغلبية وليس بالاجماع. مع هذا الرأي وقفت: المانيا، بلجيكا، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، لوكسمبورغ وهولندا. وضده: الدانمارك، ايرلندا، البرتغال، والمملكة المتحدة. واتفق في الأخير على أن تبقى قاعدة الاجماع سارية ويُلجأ إلى قاعدة الأغلبية فقط في المسائل الاجرائية التطبيقية.

في الدفاع: أصبح الدفاع من مسؤولية «اتحاد أوروبا الغربية» وليس الحلف الأطلسي. مع: المانيا، اسبانيا، فرنسا؛ ضد: ايطاليا، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة. لكن في الأخير، جاء قرار الاتحاد ليعهد مسؤولية الدفاع لـ «اتحاد أوروبا الغربية».

في السياسة الاجتماعية: امكانية ان تعطى المجموعة حق وضع أنظمة (على قاعدة الأغلبية) في ما يتعلق بظروف العمل والمساواة بين الجنسين في العمل، وغيرها. مع: المانيا والمفوضية. ضد: اسبانيا، اليونان، ايرلندا، البرتغال، المملكة المتحدة. القرار: بروتوكول يجيز للدول الإحدى عشرة (باعتبار ان الدولة الاثنتي عشرة، أي المملكة المتحدة استمرت في معارضتها بعناد) ان تطبق القرارات المتخذة على قاعدة التصويت بالاجماع.

في النقد: البدء في اعتماد النقد الموحّد اعتبارًا من أول كانون الثاني ١٩٩٧. مع: جميع دول الاتحاد باستثناء المملكة المتحدة. القرار الذي اعتمد في الأخير والتزمت به دول الاتحاد باستثناء المملكة المتحدة: البدء بالنقد الموحّد في آخر العام ١٩٩٦ حيث الاقتراع بالاغلبية وإذا كانت، في حينه، سبعة بلدان على الأقل على استعداد لذلك؛ وانتقال آلي لاعتماد هذا النقد بدءًا من أول كانون الثاني ١٩٩٩ بالنسبة إلى البلدان القادرة على ذلك.

كلفة ماستريخت (تقديرات المفوضية): ميزانية المجموعة: في العام ١٩٩٢ حوالي ٦٦ مليار إيكو (ما يعادل ٦٤ مليار فرنك فرنسي)؛ في العام ١٩٩٧ حوالي ٨٧٫٥ مليار إيكو، منها حوالي ١١ مليار إيكو تذهب في سبيل تخفيض الفروقات في التنمية بمضاعفة المساعدات البنيوية للبلدان الأعضاء الأقل ثراء؛ و ٣٫٥ مليار إيكو لدعم القطاع الصناعي في محاولات تزخيم عمليات النمو؛ و ٣٫٥ مليار إيكو ينفقها الاتحاد في الساحة الدولية دعمًا لوجوده. المساهمون الحاليون في الميزانية: ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة.

مؤسسات الاتحاد

المجالس الأوروبية: مفهوم هذه المجالس – القمم الأوروبية وواقعها اليوم مختلفان عن المجالس – القمم الأوروبية الأولى التي كانت مرتبطة بظروف سياسية، أي انها كانت ذات صفة استثنائية (لاهاي: ١–٢ كانون الأول ١٩٦٩؛ باريس: ١٩–٢٠ تشرين الأول ١٩٧٢؛ كوبنهاغن: ١٤–١٥ كانون الأول ١٩٧٣). فالمجالس – القمم التي تعقد اليوم دوريًا أنشئت بمبادرة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان أثناء لقاء رؤساء الحكومات في ٩–١٠ كانون الأول ١٩٧٤ في باريس. فهؤلاء قرّروا، بناء على هذه المبادرة، الاجتماع «ثلاث مرات كل عام، وعندما تدعو الضرورة، في مجلس أوروبي وفي اطار التعاون السياسي».

في ١٩٨٦، جاءت احكام الميثاق الموحد لتجعل من هذا المجلس مؤسسة أوروبية، هيئة في إطارها يجتمع «مرتين على الأقل كل عام» رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء ورئيس المفوضية الأوروبية، وينضم إليهم ويساعدهم وزراء الخارجية وعضو من المفوضية.

مجلس الوزراء: هو هيئة القرار في المجموعة الأوروبية. مقر جلساته في بروكسيل

لمدة ٩ أشهر، وفي لوكسمبورغ لثلاثة أشهر (نيسان، حزيران وتشرين الأول). الامانة العامة لهذا المجلس في بروكسيل. يجمع هذا المجلس ممثلي الحكومات الإثنتي عشرة (ممثل لكل حكومة) حول موضوعات متعددة: علاقات خارجية، زراعة، مشكلات إقتصادية ومالية، موازنة، طاقة، بيئة، صيد السمك، نقل، قضايا اجتماعية، إلخ. الرئاسة دورية، ٦ أشهر لكل دولة عضو. تحضير أعمال المجلس تؤمّنه لجنة من مندوبين دائمين من درجة سفراء ولكل دولة مندوب ويساعد هذه اللجنة حوالي ١٠٠ فريق عمل من دبلوماسيين أو موظفين من مختلف وزارات دول الاتحاد.

باعتباره هيئة القرار في المجموعة، يبتّ هذا المجلس بمقترحات المفوضية بعد استشارة البرلمان الأوروبي (إذا كان موضوع الاحالة على البرلمان منصوصًا عليه في المعاهدة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية. والقرارات في المجلس تتخذ بالأغلبية البسيطة أو الأغلبية المنصوص عليها أو الاجماع (بحسب الموضوع). ولا يمكن للمجلس إجراء أي تعديل على مقترحات المفوضية إلّا بالاجماع (المادة ١٥٢ من المعاهدة – معادة ماستريخت).

المفوضية: تتكون المفوضية الأوروبية من ١٧ عضوًا يعينون لمدة أربعة أعوام (عضوان لكل من ألمانيا واسبانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا، وعضو واحد لكل من بلجيكا والدانمارك واليونان وايرلندا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال، وتعينهم حكومات الدول الاثنتي عشرة)؛ وتتضمن المفوضية، إداريًا، على ٢٣ مديرية عامة. وأول مفوض عام للمجموعة وُلتر هالشتاين (بالنسبة إلى جميع المفوضين، راجع: «مونّي، شومان، ورؤساء المفوضية»).

مهمة المفوضية الاشراف على تطبيق القوانين والاتفاقات التي تصدر من مجلس الوزراء. وبموجب معاهدة ماستريخت، سيتقلص عدد أعضاء المفوضية إلى ١٢ عضوًا، وسيجري تعيين الرئيس من الحكومات الأعضاء عن طريق التوافق المشترك وبعد التشاور مع البرلمان الأوروبي. وبعد اتمام هذا التعيين يجب أن تنال المفوضية بكاملها ثقة البرلمان الأوروبي. وبموجب بنود ماستريخت أيضًا ستمدد فترة ولاية المفوضية من أربعة إلى خمسة أعوام اعتبارًا من أول كانون الثاني ١٩٩٥.

البرلمان الأوروبي: الهيئة البرلمانية التي نصت على انشائها معاهدات باريس وروما، اختارت لنفسها، في العام ١٩٦٢، اسم «البرلمان الأوروبي». بعد قرار مجلس الوزراء الأوروبي في ٢٠ أيلول ١٩٧٦ القاضي بانتخاب اعضاء البرلمان الأوروبي بالاقتراع المباشر والشامل، جرت أول انتخابات في حزيران ١٩٧٩. فاكتسب البرلمان بها شرعيته التمثيلية للرأي العام الأوروبي، وأصبح، بين مختلف مؤسسات المجموعة، المؤسسة الأكثر تعبيرًا للديمقراطية.

سلطاته: مراقبة أعمال المفوضية الأوروبية؛ اللجوء إلى محكمة العدل في حال لم يبتّ المجلس ولا المفوضية بالقضايا المحالة عليهما؛ مناقشة، كتابية وشفوية للمجلس وللمفوضية ولوزراء الخارجية المجتمعين في إطار التعاون السياسي (راجع: «خريطة البرلمان الأوروبي السياسية» في باب «مناقشة»).

محكمة العدل: هي الهيئة القضائية الأوروبية الوحيدة. مقرها لوكسمبورغ. رئيسها الحالي ومنذ ٧ تشرين الأول ١٩٨٨ القاضي أولي دو (مولود ١٠ شباط ١٩٣١). تتألف من ١٣ قاضٍ و ٦ محامين عامين تعينهم حكومات الدول الأعضاء في المجموعة لمدة ستة أعوام قابلة للتجديد.

تأسست في ٢١ نيسان ١٩٥١ مع توقيع معاهدة باريس، بهدف ضمان احترام معاهدة «المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ».

تحكم في النزاعات المتولدة من تطبيق معاهدات المجموعة والقانون المتفرغ تبعًا لمبدأ غلبة قانون المجموعة الأوروبية على التشريعات الوطنية. يمكن أن تعقد هذه المحكمة بناء على طلب دول المجموعة، أو مؤسسة اتحادية، أو طلب نقض مقدم من شخص طبيعي أو معنوي ضد قرار وجّهه إليه المجلس أو المفوضية الأوروبية... ولهذه المحكمة، إضافة إلى ذلك، صلاحيات أخرى محدّدة في المعاهدة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: هيئة استشارية مكلفة مساعدة المجلس والمفوضية في اعداد قرارات المجموعة. مقرها بروكسيل. الرئيس الحالي (منذ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢) سوزان تيمان. عدد اعضائها ١٨٩ عضوًا يمثلون الحياة الاقتصادية والاجتماعية (ارباب عمل، نقابات عمالية، مزارعون وقطاعات أخرى) يختارهم المجلس بالاجماع بناء على لوائح تقدمها حكومات الدول الأعضاء (٢٤ من كل من المانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا، ٢١ من اسبانيا، و ١٢ من كل من هولندا والبرتغال وبلجيكا واليونان، و ٩ من كل من الدانمارك وايرلندا، و ٦ من لوكسمبورغ) ويعيّنون لمدة أربع سنوات.

في بعض الحالات المحددة في المعاهدات يكون على المجلس أو المفوضية استشارة هذه اللجنة حكمًا. وبدءًا من قمة باريس ١٩٧٢ أصبح من حق اللجنة أن تتقدم هي بآراء واقتراحات وفق مبادرات تتخذها.

مجلس المدققين (Cour des Comptes): البعض يعرّبه ب «ديوان المحاسبة». أنشئ في ٢٢ تموز ١٩٧٥. بدأ مهماته في تشرين الأول ١٩٧٧ .مقره لوكسمبورغ. يتكون من ١٢ عضوًا (عضو من كل دولة) يعينهم المجلس الأوروبي لمدة ست سنوات بعد استشارة الجمعية (البرلمان). الرئيس الحالي (منذ ٨ تشرين الأول ١٩٨١) الفرنسي بيار لولنغ. دوره: مراقبة وإدارة مختلف الشؤون المالية المتعلقة بمؤسسات المجموعة الأوروبية. يمكن أن يقدم، وبمبادرة منه، ملاحظات حول نقاط خاصة ومحدّدة.

بنك الاستثمار الأوروبي: مقره لوكسمبورغ. أنشئ في العام ١٩٥٨، وكانت قد نصت على إنشائه معاهدة روما (٢٥ آذار ١٩٥٧). هو مؤسسة شبه أهلية وشبه مستقلةتتولى دراسة المشاريع وتمويلها، خصوصًا مشاريع البنية التحتية للدول الأعضاء. غير أن البنك يقوم أيضًا بتمويل مشاريع في بلدان أخرى، لا سيما بلدان العالم الثالث وأوروبا الشرقية.

مناقشة: ماستريخت والبرلمان وأوضاع الاتحاد الحالية

ثلاثة موضوعات – مقالات مختارة:

الأول، كتبه ديفيد مارش تحت العنوان التالي: «زعماء الثمانينات يرحلون ومعهم احلام الوحدة الأوروبية والتكامل الاقتصادي والمالي – ماستريخت الاتحادية مهدّدة بالمتغيرات الاقليمية ونزاع المصالح الوطنية» («الحياة»، عدد تاريخ ٢٨ نيسان ١٩٩٤).

الثاني، كتبه من بروكسيل نور الدين الفريضي تحت عنوان: «خريطة القوى السياسية في برلمان ستراسبورغ – الصراعات السياسية والمحلية تنتقل إلى البرلمان الأوروبي الموحد» («الحياة»، عدد ١١٤٦٣ تاريخ ٧ تموز ١٩٩٤، ص ٧).

الثالث، كتبه من بروكسيل أنور يونس تحت عنوان: «الاتحاد الأوروبي يتوسع دائريًا وقوة الدفع ألمانية» (مجلة «الوسط»، العدد ١٣٥، تاريخ ٢٩ آب ١٩٩٤، ص ٣٦–٣٧).

ماستريخت مهدّدة بالمصالح الوطنية

تواجه أوروبا حاليًا اضطرابًا وجيشانًا في الغرب بعدما واجهت الثورات في الشرق، فبعد خمس سنوات من انفجار السخط في أواسط أوروبا وشرقها، ما أدى إلى إنهيار جدار برلين في آخر المطاف، يبدو الأمر وكأن الرمال تتحرك تحت أقدام الزعامات السياسية في أوروبا الغربية.

وتجد القارة الأوروبية نفسها في فترة من الحملات الانتخابية الحادة بعد مضي أربعة أسابيع على انتهاء الانتخابات العامة في ايطاليا، وفيما تستعد هولندا لانتخابات عامة ستجري في الثالث من ايار المقبل، وفيما تستعد أوروبا كلها، التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، للانتخابات البرلمانية الأوروبية في التاسع والثاني عشر من حزيران المقبل. أضف إلى هذا ان المانيا ستشهد انتخابات برلمانية عامة في تشرين الأول المقبل، وان فرنسا ستشهد انتخابات رئاسية في ايار من عام ١٩٩٥. وعلى هذا، من المحتمل أن يكون معظم الزعماء الأوروبيين، الذين دشنوا مرحلة ديناميكية من الانسجام أو الاندماج الأوروبي انتهت بالاتفاق على معاهد ماستريخت، خرج من ساحة النشاط الفعلي بحلول صيف عام ١٩٩٥.

ومثلت قمة ماستريخت التي عُقدت في كانون الأول ١٩٩١ أوج الحماس للوحدة الأوروبية، كما مثلت فترة نجاح بالنسبة إلى عدد من الزعماء الأوروبيين الذين تزعموا بلادهم فترة طويلة من الزمن، فمن أصل الزعماء الثلاثة عشر الذين شاركوا في تلك القمة، كان ستة زعماء منهم حكموا بلادهم فترة زادت على ستة أعوام، وكان بعضهم يحكم بلاده للمرة الثانية، لكن منذ تلك القمة تراجعت حظوظ هؤلاء الزعماء كلهم، كما تراجع الاقتصاد الأوروبي. ومن أصل الثلاثة عشر زعيمًا، غادر الحكم خمسة زعماء منذ عام ١٩٩١، وسيغادر الحكم على الأقل ثلاثة زعماء على مدى العام المقبل. ومن أصل الوزراء الأربعة والعشرين الذين تولوا منصب وزير الخارجية أو زير المال والذين وقعوا على معاهدة ماستريخت في شباط ١٩٩٢، لم يعد في منصبه إلّا سبعة وزراء فقط.

وعلى هذا يتعيّن على الجيل الأوروبي الجديد من الحكام أن يعالج وضعًا انتقاليًا صعبًا، فالتحديات التي تواجه أوروبا تشمل، أولًا تدبر أمر العودة البطيئة للعافية الاقتصادية في فترة تعتبر أصعب ما واجهته الأوضاع الاقتصادية الأوروبية منذ ركود الثلاثينات الاقتصادي العميق.

ثانيًا العثور على سياسة خارجية أمنية مشتركة تواجه بها دول الاتحاد الأوروبي الاضطراب وعدم الاستقرار في ما كان يوغوسلافيا، وفي ما كان الاتحاد السوفياتي وفي شمال افريقيا.

ثالثًا التمسك بعقد مؤتمر عام ١٩٩٦ الذي يهدف إلى تجديد بنية الاتحاد الأوروبي واعدادها للتوسع شرقًا بعد الانضمام المتوقع للنمسا وفنلندا والنروج وأسوج إلى هذا الاتحاد عام ١٩٩٥.

رابعًا «اعادة اكتشاف» الاستتباب النقدي بعد انهيار آلية سعر الصرف الأوروبية عام ١٩٩٣، وبعد تزايد الشكوك في صلاح هدف معاهدة ماستريخت



من «الحياة»، تاريخ ٨ نيسان ١٩٩٣



نموذج للتصميم المقترح للعملة الاوروبية الموحدة: إيكو ECU.

الذي يتناول تحقيق الوحدة الاقتصادية والمالية الأوروبية بحلول ١٩٩٧ - ١٩٩٩.

خامسًا استعادة السيطرة على زمام الموازنات الحكومية بعدما ارتفع الاقراض الحكومي الأوروبي إلى أعلى من السقف الذي حددته معاهدة ماستريخت شرطًا للمضي في تحقيق الوحدة الاقتصادية المالية.

والجدير بالذكر ان مواد معاهدة ماستريخت اصبحت جزءًا من القانون الأوروبي رغم ان الرأي العام الأوروبي يعتبرها ذات نقائص وخلل. ويكشف آخر استطلاع للرأي في بروكسيل عن ان ٣٩ في المئة فقط من المقترعين في دول الاتحاد الأوروبي يدعمون المعاهدة أو يؤيدونها فيما يعارضها ٢٢ في المئة ويقف على الحياد ٣٩ في المئة منهم.

وينتظر معظم الحكومات الأوروبية أن تكشف الانتخابات الخاصة بالبرلمان الأوروبي في أوروبا كلها عن ظهور أصوات احتجاجية، فالمعاهدة تمنح البرلمان الأوروبي مزيدًا من السلطات، لكن من المحتمل أن يدخل إلى البرلمان الأوروبي الجديد عدد من النواب المعارضين لمعاهدة ماستريخت يزيد كثيرًا على ما في البرلمان الأوروبي الحالي من معارضين لتلك المعاهدة.

ويقول مايكل ستورمر، مدير مؤسسة «ستينتونغ فيسنشافت أند بوليتيك»، المؤلفة من مفكرين يعملون على تخطيط سياسات الحكومة الألمانية: «ان الانتخابات الخاصة بالبرلمان الأوروبي ستجري في أسوأ فترة ممكنة أي في فترة تتسم بعدم الارتياح والاطمئنان وتتسم باحتقار الأوروبيين للبرلمان الأوروبي. ولقد فشلت الحكومات الأوروبية كافة في شرح الاسباب لشعوبها التي تدعوها إلى وجوب اعتبار الوحدة الأوروبية مفيدة جدًا لها».

فأسباب الضيق السياسي والاقتصادي نسفت الافتراضات التي كانت شائعة ومقبولة حول الاندماج الأوروبي. ولا توجد أي حكومة أوروبية في الوقت الراهن راغبة في الضغط على الآخرين لكي يتخذوا مبادرات أوروبية قبل مؤتمر عام ١٩٩٦ الذي سيعيد النظر في معاهدة ماستريخت ويراجع منجزاتها. ويشمل هذا التردد، أو بالأحرى هذا التمنع، اعادة تنظيم بنية آلية الصرف الأوروبية. ويقول أريك هوفماير، حاكم البنك الدنماركي الوطني، وأقدم حاكم بين حكام المصارف الأوروبية المركزية، بهذا الخصوص، ان انهيار الهوامش الضيقة (هوامش تقلب قيم العملات ازاء بعضها البعض) في آلية الصرف الأوروبية الصيف الماضي أدى إلى وجود «فراغ» في التخطيط للوحدة الاقتصادية المالية الأوروبية.

ويضيف: «ان هذه النكسة شلّت العملية السياسية». ومما يلفت النظر أكثر من أي أمر آخر التبدلات التي حدثت في ايطاليا، التي كانت دائما في طليعة المؤيدين للوحدة الأوروبية، فمن المحتمل أن تكون الحكومة الايطالية الجديدة، التي ربما شكّلها سيلفيو بيرليسكوني (وقد شكلها بالفعل)، أكثر توجهًا نحو أيطاليا نفسها من الادارات الايطالية السابقة التي تزعمها المسيحيون الديموقراطيون على مدى الأربعين عامًا الفائتة والذين أفل نجمهم بعد الانتخابات الايطالية العامة الأخيرة.

أضف إلى هذا أن سياسات معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تزداد تركيزًا على المصالح القومية الخاصة بكل دولة. ومما يؤكد هذا الأمر ما قامت به فرنسا من دعم لمزارعيها في غضون المفاوضات الخاصة بـ «غات»، والخلافات الحادة بين اليونان من جهة وبين دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى حول مقدونيا، والمحاولة البريطانية الهادفة إلى صيانة قوتها التصويتية الراهنة في مجالس الاتحاد الأوروبي بعد ادخال النمسا وفنلندا والنروج وأسوج إلى الاتحاد العام المقبل.

ويبدو أن سلّم الأولويات يتغير في كل من ألمانيا وفرنسا، وهما الشريكان الرئيسان في التعاون الأوروبي. ويقول بهذا الخصوص ريتشارد بورتس، مدير «مركز الابحاث الخاص بالسياسة الاقتصادية» الذي يتخذ من لندن مقرًا له، مشيرًا إلى الاضطرابات التي تجتاح الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي والدول المغاربية: «ستزداد ألمانيا حرصًا على مصالحها القومية في الشرق فيما ستزداد فرنسا حرصًا على مصالحها القومية في الجنوب، وهذان المنظوران غير متقاربين».

والمعلوم أن العامل الحاسم في عقد معاهدة ماستريخت كان رغبة الحكومتين الألمانية والفرنسية في تقوية اطار الاندماج الأوروبي بغية ربط ألمانيا الموحّدة بغرب أوروبا. ويعترف كبار المسؤولين في كل من

فرنسا وألمانيا بأن الخطة الهادفة إلى دمج المارك الألماني في عملة أوروبية واحدة موحدة كانت مبنية جزئيًا على الاعتقاد بوجوب لجم القوة الألمانية الناشئة الناجمة عن إعادة توحيد ألمانيا. ومما قاله فاليري جيسكار ديستان، رئيس الجمهورية الفرنسية السابق، أخيرًا: «نحتاج إلى أوروبا منظّمة لكي ننجو من الهيمنة الألمانية».

لكن عداء المقترعين الألمان لفكرة التخلي عن المارك الألماني زاد الصعوبات التي تتراكم أمام تحقيق الوحدة الاقتصادية المالية الأوروبية. ويقول المستشار الألماني هلموت كول أنه لم يعد يرغب في «الولايات المتحدة الأوروبية». والمعلوم انه كان يدعم هذا المشروع أو هذه الفكرة ذاتها في الماضي.

وتقول البروفسور اليزابيث نويل نيومن، رئيسة مؤسسة «ألينزباخ»، التي تنشط في مجال استطلاعات الرأي في ألمانيا، والتي يتأثر بنتائجها المستشار الألماني هلموت كول: «يوجد تصميم قوي في ألمانيا على عدم الذهاب في اتجاه انشاء دولة أوروبية فيديرالية. فالألمان يريدون ان تبقى الفروقات والتنوعات الأوروبية القومية على حالها. لكن قبل معاهدة ماستريخت لم تكن هذه الرغبة الألمانية موضع أخذ ورد ولم تكن مسألة ذات بال».

وتكشف استطلاعات الرأي التي تولت القيام بها مؤسسة «ألينزباخ» عن ان معارضة الألمان للوحدة المالية الاقتصادية الأوروبية خفّت أخيرًا لأن عددًا كبيرًا من الألمان صار يعتبر ان احتمال تحقيق هذه الوحدة تراجع كثيرًا. وتقول نويل - نيومن ان الألمان يرغبون رغبة أكيدة في فتح الاتحاد الأوروبي أمام الأوروبيين الشرقيين ولو على حساب تعميق الاندماج مع أوروبا الغربية، وهذا «ربما سبب صعوبات بين المانيا من جهة وبين كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من جهة أخرى».

أما في فرنسا فيذكّر كبار رجال الأعمال من يريد أن يتذكر بأن إدوارد بالادور، رئيس الوزراء الفرنسي والمرشح لخلافة الرئيس فرنسوا ميتران في رئاسة الجمهورية الفرنسية، أعرب في الماضي عن شكوك قوية حيال الوحدة المالية الاقتصادية الأوروبية. ويقول جيرار وورم، رئيس مجلس ادارة مجموعة «سويس» المالية في فرنسا: «سواء تحققت الوحدة المالية الاقتصادية الأوروبية أم لم تتحقق، يتعين علينا حل مشاكلنا الخاصة بنا. فما سيحدث عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٩ ليس أهم مشكلة أو مسألة».

ويقول أحد كبار المسؤولين الفرنسيين متحسرًا: «لولا انهيار الاتحاد السوفياتي لكنا عقدنا صلات وعلاقات ثلاثية متينة بين ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا».

لكن مع هذا كله، لم تفقد معاهدة ماستريخت حظوظها كلها، إذ من شأن عودة العافية الاقتصادية إلى دول الاتحاد الأوروبي ان تنعش الحماس حيال الاندماج الأوروبي الغربي، كما انتعش هذا الحماس اياه بعد انحسار الركود الاقتصادي الذي عم الدول الأوروبية عام ١٩٨١ - ٨٢. ومن المحتمل أن تعثر دول الاتحاد الأوروبي على سياسة أكثر تماسكًا لمعالجة الاضطرابات التي تعم الدول المجاورة لها. وبصرف النظر عن الشكوك التي يعرب عنها الألمان، لن ترغب الحكومة الألمانية في التهرب من الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالوحدة المالية الاقتصادية الأوروبية. لكن فيما تتغير الخارطة السياسية في أوروبا، لا يمكن ضمان تحقق التوقعات الثلاثة المذكورة أعلاه. ففيما يخرج من المسرح زعماء الثمانينات، ربما خرجت معهم الأهداف التي وضعوها نصب أعينهم، أو بدأت بالخروج التدريجي.

خريطة البرلمان الاوروبي السياسية الأخيرة (١٩٩٤)

تجري المساومات هذه الأيام بين مختلف الاحزاب الأوروبية لرسم الخارطة السياسية النيابية واقامة توازنات وتحالفات سياسية داخل البرلمان الجديد الذي ستظل المجموعة الاشتراكية في داخله أكبر مجموعة سياسية على رغم انهيار أحزاب الوسط التي ستعد ٢٠٠ نائب من اجمالي مقاعد برلمان ستراسبورغ الـ ٥٦٧. إلّا أن حصة الوسط - اليمين اتسعت بفعل صعود حزب المستشار الألماني هيلموت كول عكس توقعات استطلاعات الرأي التي سبقت الاقتراع الأخير. كما سيزيد تأثير اليمين في البرلمان الأوروبي بوصول النواب الجدد انصار رئيس الوزراء

الايطالي سيلفيو برلوسكوني الذين يغازلهم أعضاء المجموعات الديمقراطية المسيحية والمحافظون لضمهم لصفوفهم. ويتوقع أيضًا أن يتسع تأثير اليمين المتطرف بازدياد عدد نوابه من فرنسا وبلجيكا وخصوصًا من إيطاليا.

«حزب» المتغيبين: تشير نتائج انتخاب برلمان ستراسبورغ ان الاتحاد الأوروبي فقد جاذبيته للناخبين الذين بلغ عددهم **٢٣٩** مليونا إلّا ان نصفهم عزف يوم الأحد الماضي عن التوجه إلى مكاتب الاقتراع. ورجعت نسبة المقترعين من **٥٨,٤** في المئة في انتخابات **١٩٨٩** إلى **٥٠** في المئة يوم الأحد الماضي. وسجلت هولندا أدنى معدل للناخبين الذين أدلوا باصواتهم **٣٥** في المئة لكن النسبة فاقت **٥٠** في المئة في البلدان الكبرى ولم تكن مرتفعة في بلدان أطراف الاتحاد على رغم المساعدات المالية الواسعة التي يقدمها الاتحاد إلى الأعضاء الفقراء مثل البرتغال أو ايرلندا ما اعتبره البعض نكرانًا لجميل الوحدة. ورأى وزير الخارجية البلجيكي ويلي كلاس في حوار معه بأن ضعف مشاركة الناخبين لا يخدم أغراض الديمقراطية والمؤسسة البرلمانية التي تعد مرآة رأي الأمم الأوروبية. وفسر وزير الشؤون الأوروبية اليوناني تهيودور بانغالوس لامبالاة الرأي العام بالكآبة الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والبطالة الهيكلية الدائمة. وكانت القمة الأوروبية التي عقدت في **٢٤** و **٢٥** حزيران **١٩٩٤** في جزيرة كورفو اليونانية قد وافقت على عدد من المشاريع الأولية الكبرى. وشملت المشاريع تطوير بنيات الطرقات السريعة لربط المناطق الفقيرة بالغنية وأوروبا الغربية بالشرقية وتحديث شبكات السكك الحديد وتطوير شبكات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات.

لكن زميله البلجيكي ويلي كلاس يرى من جهة أخرى بأن الرأي العام ربما لا يفقه نشاط المؤسسات الأوروبية المشتركة، منها البرلمان، ويستخلص ضرورة اضفاء الشفافية على مسارات اتخاذ القرارات واستصدار التشريعات الأوروبية و «الجرأة السيساسية أيضًا بتوسيع صلاحيات البرلمان ليكون الناطق باسم الرأي العام في محاسبة المجلس الوزاري الاوروبي والمفوضية».

يبدو الخطاب الأوروبي في نظر رجل الشارع تقنيًا صعب الفهم وبعيدًا عن مشاكله الحياتية، وقد اختلفت دوافع الناخبين ومشاعرهم في خلوة الانتخاب. ففي جولة «الحياة» سبق وقامت بها على بعض المكاتب الانتخابية قالت سيدة بلجيكية متقاعدة شاركت في حي «سان جوس» الشعبي انها صوتت من أجل تغيير الحكومة الوطنية لأن الجبايات ارتفعت في ظل حكومة رئيس الوزراء جان ليك ديهان. وقال مواطنها عبد السلام السامحي، من أصل مغربي، انه يشارك في الانتخابات لأنها سبيل للاندماج في المجتمع البلجيكي ويدلي بصوته لمقاومة العنصرية ويعمل هذا المهاجر موظفًا في بلدية «سان جوس». ويظهر الوعي بالتحديات المطروحة على الصعيد الأوروبي في أوساط المثقفين وفي الأحياء الثرية. وذكرت سيدة هي طبيبة اسنان في حي «ووليي» الثري انها ترددت عن المشاركة لكنها أدلت بصوتها من أجل مستقبل طفلتها التي لا تتجاوز العامين وترى بأن وتيرة اقامة البناء الأوروبي بطيئة وقد لا يحصل جيلها على فوائده لكنها تأمل أن تعيش ابنتها بين أمم موحدة «حيث لا مكان للبلدان الصغرى في عالم اليوم».

المفارقة النمساوية: بينما عدل نصف الناخبين الأوروبيين عن الادلاء بأصواتهم وأداروا الظهر للبرلمان وللفكرة الأوروبية فإن ثمانين في المئة من النمساويين شاركوا في الاستفتاء ووافق ٦٤ في المئة منهم لانضمام بلادهم لعضوية الاتحاد الأوروبي في مطلع العام المقبل. وكانت نتيجة الاستفتاء النبأ السار الوحيد في سهرة انتخاب البرلمان الأوروبي. وأبرز الوزير ويلي كلاس المفارقة بين ابتعاد الرأي العام داخل الاتحاد عن مكاتب الاقتراع ونقص الحماس للوحدة الأوروبية وتسارع الأمم الشرقية نحو الانخراط فيها.

طوى الشعب النمساوي صفحة تاريخ حياد النمسا في عقود الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وأدار اليوم وجهه نحو أوروبا الغربية علّ الأوروبي يوفر آليات ضمان أمن النمسا المجاورة على حدودها الجنوبية لحرب البلقان ولبؤر التوتر الاقتصادي والسياسي ومخاطر النزاعات العرقية على حدودها الشرقية.

تراجع الاشتراكيين: يؤكد استفتاء انضمام النمسا لعضوية الاتحاد الأوروبي حقيقة ارتباطها الاقتصادي بالسوق التي تحتكر ٧٠ في المئة من مبادلاتها ويعكس توجه الرأي العام إلى التضحية ببعض مقتضيات حماية البيئة وبطلباته تقييد عبور الشاحنات الأوروبية عبر طرقات جبال الألب. ويمثل الاستفتاء من جهة أخرى بداية مرحلة الاستفتاءات التي ستنظمها كل من السويد وفنلندا والنروج في الخريف المقبل حول انضمامها لعضوية الاتحاد الذي سيمثل آنذاك القوة الاقتصادية الأولى في العالم ويفوق ناتجه الخام ثروة الولايات المتحدة وستهيأ عضوية البلدان الغنية الأوروبية لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد وبلدان وسط أوروبا الأربعة، بولندا وتشيكيا والمجر وسلوفاكيا التي تتطلع للاندماج في الحيز الاقتصادي والسياسي لغرب القارة الأوروبية. وتحظى تطلعات البلدان الأربعة بتفهم بل بحماس المستشار الألماني كول الذي سيترأس الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من هذا العام بعد أن زادت قوته السياسية في انتخابات البرلمان الأوروبي.

يمثل النواب الاشتراكيون في البرلمان الأوروبي أكبر مجموعة سياسية في ستراسبورغ كما كان حالهم في الفترة الاشتراعية السابقة. وحافظ الاشتراكيون على مرتبتهم بفضل فوز حزب العمال البريطاني على خصمه المحافظ الذي سيوفد ٦٠ نائبًا إلى مقاعد بريطانيا الـ ٨٧ في برلمان ستراسبورغ، الأمر الذي أهّل العماليين إلى رئاسة المجموعة الاشتراكية وانتخاب بولين غرين من حزب العمال البريطاني رئيسة للمجموعة الاشتراكية وهذا يفتح الأفق أمام المرشح الاشتراكي الفرنسي جان بياركوت للترشح على رئاسة البرلمان الأوروبي على رغم فشل الحزب الاشتراكي في الانتخابات الأوروبية. وحلت النائبة بولين غرين في مقعد كان يحتله أيغون كربش من الحزب الديمقراطي المسيحي (ألمانيا). ولا يفصل منصب رئيس البرلمان عن منصب رئاسة المفوضية الأوروبية التي سيغادرها جاك ديلور في نهاية العام الجاري. واختلف الزعماء الأوروبيون في اجتماع كورفو (اليونان) على بديل من بين المرشحين وهم رئيس الوزراء الهولندي رود ليبرس الذي كان تردد في دعم الوحدة الألمانية، والمفوض الأوروبي السير ليو بريتان (بريطانيا) الذي أثار حفيظة الأوساط الفرنسية منذ ماراتون مفاوضات التجارة الدولية، ورئيس الوزراء البلجيكي جان ليك ديهان الذي رشحته الديبلوماسية الألمانية والفرنسية ورفضه رئيس الحكومة البريطاني جون ميجور.

وسينتهي الأمر إلى اختيار المرشح وفق معايير التوازن السياسي بين البلدان الأعضاء.

ولا يخفي الحجم العددي هذه المرة الوهن السياسي الذي أصاب غالبية الاحزاب الاشتراكية في الاتحاد. ففي اسبانيا انهار حزب رئيس الوزراء فيليبي غونزاليز وفقد عشر نقاط بينما زادت حصةالحزب اليميني. ولم يخف النائب بارون كريسبو الرئيس السابق لبرلمان ستراسبورغ حزنه لخيبة الحزب الاشتراكي وقال بأن الحكم ينهك قوة الأحزاب. فالحزب الاشتراكي الاسباني يحكم البلاد منذ ١٢ عامًا ويدفع اليوم ثمن الازمة الاقتصادية وارتفاع البطالة، واثرت الفضائح المالية في اوراق صناديق الاقتراع.

وقد يحسد الاشتراكيون في فرنسا رفاقهم في اسبانيا على رغم تراجع ادائهم لأن حزب ميشال روكار المرشح لانتخابات الرئاسة في ربيع العام المقبل (١٩٩٥) واصل سقوطه في الفراغ وتفيد نتائجه (١٤,٥ في المئة) عن الانهيار التاريخي الذي اكتشفه في الانتخابات النيابية قبل ١٣ شهرًا. وانهار روكار الذي لصقت به هزيمة الاشتراكيين بعد ان تفجر يسار الحزب بين المفكرين والمثقفين الذين ساندوا قائمة «أوروبا تبدأ في «ساراييفو» والراديكاليين الذين ساروا وراء وزير الدفاع السابق جان بيار شافينمون خصوصًا أجيال الشباب والناخبين الذين استهوتهم شخصية رجل الأعمال برنار تابي على رغم ما ينسب إليه من فضائح مالية. ويعكس تابي في نظر ناخبيه شخصية الرجل الذي يمارس سياسته وهو يخوض حربًا ضد القضاء وروابط كرة القدم ورجال الاعلام، وبنى ثروته في فترة وجيزة من دون أن يكون من كبار العائلات السياسية أو من خريجي جامعات السياسة والعلاقات العامة أو كليات الصحافة.

ويعتبر فوز اليمين التقليدي الفرنسي المتمثل في تحالف الجمهورية وتيارات الوسط محدودًا (٢٥,٥ في المئة) على رغم تفوقه على الحزب الاشتراكي لأن قائمة المنشق على الائتلاف الحاكم فيليب دي فيليي حصلت على ١٢,٥ في المئة من أصوات الناخبين

المناهضين للوحدة الأوروبية الذين يعدون ضمن صفوف «التجمع من أجل الجمهورية». ومثلما أحرج رجل الأعمال تابي مرشح الاشتراكيين السابق إلى رئاسة الجمهورية روكار فإن فيليي سيحرج جاك شيراك في الأشهر المقبلة وسيفاوض الائتلاف الحاكم بمقاعده العشرة في البرلمان الأوروبي من أجل تقييد التزامات فرنسا في بناء الاتحاد الأوروبي.

ومن المهم التساؤل حول ميزان القوى بين باريس وبون في الشأن الأوروبي – فهل تقدر احزاب الحكم في باريس التي ترددت في حملتها الانتخابية الجهر بحماسها للاتحاد الأوروبي على تقييد دور المستشار الألماني كول الذي سيترأس الاتحاد الأوروبي في الأشهر المقبلة معززًا بفوز حزبه في انتخابات البرلمان الأوروبي؟ وقد تعجز فرنسا عن شد زمام المبادرات التي ستطلقها ألمانيا حيال البلدان الشرقية خصوصًا بعد تفجر ساحتها السياسية في المرحلة الأخيرة من عهد الرئيس ميتران الذي يعتبر وصديقه كول مركز ثقل الوحدة الأوروبية إذ وقفا ضد الايديولوجية التجارية لرئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت ثاتشر وخلفها جون ميجور.

نقص الانسجام: تعززت صفوف نواب يمين برلمان ستراسبورغ بفوز الحزب الشعبي الاسباني المعارض لحكومة غونزاليز وبصعود احزاب الديمقراطي المسيحي في بلجيكا وهولندا والدنمارك وألمانيا، إلى فوز انصار رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني، وقد يعوض انصار امبراطور التلفزيون (المقصود برلسكوني نفسه) الخسارة التي مني بها حزب رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور المحافظ وحسابيًا يفوق عدد النواب الديمقراطيين المسيحيين والمحافظين والديغوليين (٢١٦ نائبًا) عدد النواب الاشتراكيين (٢٠٠) في ستراسبورغ. واذ يعود الاشتراكيون إلى ستراسبورغ منهكين باستثناء العماليين من بريطانيا فإن نواب الوسط – اليمين يفتقدون إلى الانسجام السياسي، لأن الديمقراطيين المسيحيين يلتقون مع الاشتراكيين في دعم الوحدة الأوروبية لكنهم يختلفون معهم في المسائل الاجتماعية وبعض القضايا الخارجية والعلاقات مع الدول الأخرى. ويختلف الديمقراطيون المسيحيون مع المحافظين في قضايا الوحدة الأوروبية والمنظورات الفيديرالية لكنهم يحتاجون لدعم الليبراليين لمواجهة نفوذ الاشتراكيين، ما يفسر أهمية المشاورات الجارية هذه الأيام لتشكيل تحالفات جديدة قبل عقد دورة الشهر المقبل في ستراسبورغ. ولا يستبعد المراقبون إمكانات إقامة الجسور بين أنصار الوحدة الأوروبية في صفوف اليمين – الوسط مع النواب «فورزا ايطاليا» على رغم تحالف حزب برلسكوني في ايطاليا مع أحفاد زعيم ايطاليا الفاشية.

تأثير اليمين المتطرف: لا يستبعد أن يشكل اليمين المتطرف مجموعة سياسية (٢٠ نائبًا داخل البرلمان بعد أن أثبت انصار الجبهة الوطنية الفرنسية انهم جزء من الواقع السياسي الفرنسي (١٠ مقاعد) وامتد تأثيرهم إلى داخل التجمع الجمهوري وحزب رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور عبر القائمة المنشقة التي قادها دي فيليي (١٢ مقعدًا). لكن لا يخفى على دي فيليي ان خيار تحالفه في ستراسبورغ مع نواب جان ماري لوبين سيؤدي إلى خسارته أوراق الضغط على جاك شيراك. وأوفد الناخبون البلجيكيون إلى ستراسبورغ ٣ نواب متطرفين سيحتلون ثلاثة مقاعد من اجمالي مقاعد بلجيكا (٢٥ مقعدًا). فقد صوت ناخب من كل أربعة في مدينة الالماس انتورب لمصلحة الحزب المتطرف الفلمنكي (فلامر بلوك) أو الكتلة الفلمنكية وصوت واحد من عشرة ناخبين لجانب المتطرفين في بروكسيل. وسيقوى تأثير المتطرفين بوصول النواب الفاشيين الجدد من ايطاليا، ويتوقع بعض المراقبين محاولتهم التحالف مع القوميين المعادين للوحدة الأوروبية مثل القائمة اليمينية الفرنسية التي تزعمها دي فيليي المنشق عن قائمة الائتلاف الحاكم.

الاتحاد يتوسع وقوّة الدفع ألمانية

عندما يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارًا أو مبادرة بالانفتاح على الشرق، هناك من يسارع في بروكسيل (كمقر المفوضية الاوروبية) إلى الحديث عن ضرورة الانفتاح على الجنوب. وكنوع من رد الفعل ينبري من يقول أن لا تعارض بين الاتجاهين، ولكن مع فارق ان المبادرات باتجاه الجنوب تبقى محدودة وذات أفق

سياسي واقتصادي ضيق مقارنة بمنطقة أوروبا الشرقية والوسطى ذات الأولوية في العلاقات الخارجية، الاقتصادية والسياسية، للاتحاد الأوروبي.

وهناك باتجاه الجنوب، ما يسمى «السياسة المتوسطية المتجددة»، أو «سياسة التعاون الأفقي» التي أقرت في قمة المجلس الأوروبي في روما أواخر العام ١٩٩٠، وتعمل على تدعيم علاقات الترابط الاقتصادية مع اعطاء الأفضلية لمشاريع انمائية، تساهم أيضًا في بلورة مشروع تعاون جنوب – جنوب. وهناك أيضًا التقدم في مفاوضات مع كل من المغرب وتونس واسرائيل، وقريبًا الجزائر وربما مصر نحو اتفاقات شراكة جديدة تتجاوز اتفاقات التعاون التقليدية، وتؤسس لحوار سياسي رفيع المستوى ومنظم.

في هذا الاطار، يمكن ادراج ما يطلق عليه تجاوزًا، اسم «الحوار العربي – الأوروبي» الذي راوح مكانه تقريبًا منذ منتصف السبعينات، إلى جانب محاولات قامت بها أخيرًا لجان نيابية في البرلمان الأوروبي السابق، ومبادرة لطرح أفق تعاون جديد أوروبي – عربي قام بها رئيس المفوضية جاك ديلور.

من هذه الزاوية لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع الجنوب التي تشمل مناطق جغرافية أخرى، مثل أميركا اللاتينية وآسيا (ما عدا اليابان)، يمكن فهم الزخم الذي شهدته العلاقات مع أوروبا الشرقية والوسطى، ولو بدرجات متفاوتة (ما عدا الاتحاد السوفياتي سابقًا)، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين.

لا بل قبل ذلك بقليل، وأثناء قمة المجلس الأوروبي في باريس، في حزيران من العام نفسه، يوم كانت احداث أوروبا الشرقية في حالة تمخض والغموض يحيط بمصير التوجه الغورباتشوفي، أعطت القمة مفوضية بروكسيل صلاحية تطوير برامج خاصة مع أمكانات مالية ملموسة في برامج تعاون متعددة، تشمل في مرحلة أولى بولندا والمجر، أي البلدين المتقدمين نسبيًا يومذاك على طريق اقتصاد السوق والقطع مع الاقتصاد الممركز.

الهوية الأوروبية والدوائر الخمس: إلّا أن المنطقة التي يطلق عليها ا ستراتيجيًا اسم أوروبا الشرقية والوسطى، تخضع لعوامل تقويم متباينة، وبالتالي لأسس تعامل مختلفة، ليس بمدى الاقتراب من اقتصاد السوق فقط، بل بمدى اعتبار ان مجموعات من البلدان تشكل مرحليًا هوية أوروبية أكثر من مجموعات أخرى.

هناك اذن ما يطلق عليه اسم نظرية الدوائر بمدى اقترابها من المركز والدائرة الأولى هي التي تضم ما يطلق عليه اسم «مجموعة فيزيغراد»، أي بولونيا (بولندا) والمجر والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، مع اعطاء بروكسيل الأولوية لفرصوفيا وبودابست. وليس من باب المصادفة ان هاتين العاصمتين تقدمتا في نيسان الماضي، بعد مبادرات تشجيعية من جانب رئيس المفوضية والمستشار الألماني كول، بطلب رسمي للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، على أن تتبع ذلك خطوة مماثلة من جانب براغ وبراتيسلافا.

الدائرة الثانية تتشكل من بلغاريا ورومانيا، ومن المفترض في الشهور المقبلة، انطلاقًا من توصية بهذا المعنى من المفوضية الأوروبية، ان تتم عملية تطوير صيغة اتفاقات الشراكة – اتفاقات أوروبية – كي تصبح على المستوى نفسه من الأهمية للاتفاقات المماثلة الموقعة مع مجموعة فيزيغراد.

الدائرة الثالثة تتشكل هي الأخرى من الدول البلطيقية الثلاث (لاتفيا، ليتونيا، استونيا)، وحتى الآن تستبعد بروكسيل عقد اتفاقات شراكة معها في وقت قريب، ولكن جرى في تموز الماضي توقيع اتفاقات للتبادل التجاري الحر من المفترض ان يمهد بعد سنوات لصيغ تعاون أكثر تطورًا، على أن تبدأ صلاحية التبادل الحر عمليًا في أول كانون الثاني المقبل (١٩٩٥).

الدائرة الرابعة تضم الدول الأوروبية الأخرى حتى الأورال ما عدا روسيا، مثل أوكرانيا ومولدافيا والبانيا. إلّا أن خاصية هذه المجموعة بالنسبة إلى المجموعات السابقة، انها تشكل حتى الآن موضع اهتمام جانبي لأن مسألة انخراطها المستقبلي في الاتحاد الأوروبي غير مطروحة في مدى منظور، ويمكن اضافة دول إليها من الاتحاد اليوغوسلافي السابق في مقدمها سلوفانيا وبدرجة أقل كرواتيا والبوسنة – الهرسك التي تطرح الآن على الاتحاد الأوروبي مشاكل من طبيعة أخرى.

وتشكل جمهورية روسيا بذاتها دائرة خامسة وأخيرة. ومع أنه تم في أواخر حزيران الماضي،

(١٩٩٤)، بمشاركة الرئيس بوريس يلتسن، التوقيع على اتفاق تعاون متجدد أثناء انعقاد قمة كورفو يتشابه في نقاط عدة مع اتفاق وقعه الرئيس الاوكراني السابق كرافتشوك، منتصف الشهر نفسه في اللوكسمبورغ، فإنه خلافًا لتمنيات الرئيس الروسي وللتصريحات التي أدلى بها في الجزيرة اليونانية، فإن الاتفاق الموقع مع الاتحاد الأوروبي، وان كان يمثل أهم خطوة من نوعها في اتجاه العالم الخارجي، فأنه لا يرمي حتى في أمد بعيد إلى ضم «القارة» الروسية إلى الاتحاد. لا بل ان المستشار كول الذي يعتبر من أكثر العاملين لتطوير علاقات متمايزة مع موسكو يلغي تمامًا هذا السيناريو.

في أي حال طرحت المفوضية أخيرًا وثيقة عمل قابلة للتطوير، الهدف منها تمديد خطوط عامة لاستراتيجية اندماج تعد في ما بعد لانخراط دول أوروبا الشرقية والوسطى، على أن تناقش هذه الوثيقة خلال انعقاد القمة المقبلة للمجلس الأوروبي برئاسة المانيا، في كانون الأول ١٩٩٤ في إيسن.

ولا تطرح الوثيقة حتى الآن تدابير مفصلة بل اتجاهات عمل تحدد مدى التأثير المتبادل المتوقع وما يمكن أن يتغير على صعيد التنظيم الاقتصادي الداخلي في الاتحاد الأوروبي القائم حاليًا وأولويات السياسات المشتركة. كما توصي الوثيقة بتوسيع دائرة الاجتماعات الوزارية المشتركة، المحصورة حتى الآن لفترات متباعدة بوزراء المال والنقل، لتشمل مختلف قطاعات الاهتمام من السياسة العدلية والشؤون الداخلية الى السياسة الخارجية والشؤون الاقتصادية والنقدية. وفي إطار مكمل لهذا التوجه يفترض أن تُعقد سلسلة لقاءات وزارية حتى آخر العام الجاري ١٩٩٤، على أن تدعو الرئاسة الألمانية المالية للاتحاد الأوروبي، إلى قمة موسعة على هامش قمة إيسّن.

وكذلك تدعو وثيقة بروكسيل إلى اعداد «كتاب أبيض» عن مسائل التقارب الاقتصادي على المستوى الأوروبي. وتلاحظ منذ الآن التزامات عدة يجب أن تتقيد بها دول أوروبا الشرقية والوسطى مع مراقبة فعّالة لهذا الغرض من جانب المؤسسات الأوروبية.

ومن المعروف كذلك ان عملية انخراط مفترضة ولو تدريجية، باتجاه الشرق، تفترض اعادة نظر من جانب الاتحاد الأوروبي في السياسة الزراعية المشتركة، وإلى حد ما البدايات التي تعلن الآن عن سياسة تجارية مشتركة، كما تحددت خلال المفاوضات الماراثونية لـ «غات» في إطار «الاورغواي راوند». ولكن هناك علامة استفهام حول الزيادة المتوقعة للموازنة العامة للاتحاد في حال اتمام عملية التوسيع. ثم في غياب أية دراسات في هذا الشأن واجراء تقديرات مؤقتة، فإن المفوضية الأوروبية طرحت تحفظات عن النتيجة التي توصل إليها باحثون وقدرت قفزة في الموازنة العامة بنسبة ستين في المئة.

خلافات «تنفيذية»: والأهم من ذلك ان الوثيقة غير الكاملة للمفوضية تشير بصورة غير مباشرة إلى خلافات في وجهات النظر على مستوى الهيئة التنفيذية الأوروبية، حيث تبين أن المفوضين المسؤولين عن قطاعات حساسة تواجه صعوبات مرحلية أو هيكلية – مثل مفوض الشؤون الصناعية بينغمان ومفوض الشؤون الزراعية ستايشن – يحاولون الاسراع بتوسيع باتجاه الشرق. لكن هناك وجهة نظر أخرى أكثر ليبيرالية يعتبر الممثل الرئيسي لها السير ليون بريتان مفوّض العلاقات الاقتصادية الخارجية.

مع ذلك، وأكثر من عملية التوسيع التي تمت أخيرًا باتجاه النمسا وثلاث دول اسكندينافية، فإن مسألة اندماج «مجموعة فيزيغراد» كمرحلة أولى تبقى كتعبير عن قرار سياسي وارادة سياسية، مع الأخذ في الاعتبار الضرورات الاقتصادية والنقدية.

ان زيارة رئيس المفوضية جاك ديلور لبولونيا في أيار الماضي ١٩٩٤، توصلت إلى ضرورة الاتفاق المشترك على رسم استراتيجية اقتصادية لعملية الانضمام. كما ان الزيارة التي قام بها بعد ذلك رئيس الوزراء الفرنسي ادوار بالادور، أكدت التزامًا واضحًا في الاتجاه نفسه، خصوصًا ان باريس تخلف بون مطلع العام المقبل (١٩٩٥) في رئاسة الاتحاد الأوروبي.

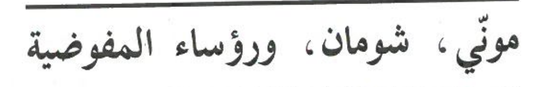
ثم إذا كان هناك من جانب اقتصادية تحدد مسيرة العمل الأوروبي الغربي في الانفتاح على أوروبا الشرقية والوسطى فقد بينت الاحصاءات ان الأثر الاقتصادي لانهيار «المعسكر الاشتراكي» كان ايجابيًا على أوروبا الغربية. ولم يحدث ما تخوف منه المراقبون من غزو بضاعة الشرق الأسواق الغربية بأسعار مخفضة. وابتداء من عام ١٩٩١ فاقت صادرات الاتحاد الأوروبي نسبة الواردات. كما ان الاتحاد

تحوّل في العام ١٩٩٢ إلى الشريك التجاري الأول لدول أوروبا الشرقية والوسطى كنتيجة منطقية لالغاء منظمة الكوميكون (المعادلة أساسًا في الشرق للسوق المشتركة) وتحجيم المبادلات بين هذه الدول وبينها وبين الاتحاد السوفياتي سابقًا.

وتلعب المانيا، لأسباب جغرافية ومالية، الدور الأهم في هذه التحولات، فيما أشارت تقارير أخيرة إلى أن الانفتاح التدريجي للأسواق يتم بصورة مرضية في إطار اتفاقات الشراكة الأوروبية، باستثناء منتوجات الصلب التي تخضع لنوع من التقنين، بسبب أزمة انتاج هذه الصناعة التقليدية وتصريفها، على مستوى الاتحاد الأوروبي نفسه.

لا بل جاء في تقرير نشر في حزيران الماضي (١٩٩٤) لحساب المفوضية وشارك في اعداده عدد من الخبراء على رأسهم وزير الزراعة الفرنسي السابق هنري نالّيه، ان دول الاتحاد الأوروبي تصدّر الآن من المنتوجات الزراعية أكثر مما تستورد من بلدان الشرق، مع التحذير من خطر زعزعة السوق الزراعية في الشرق الأوروبي، إذا استمر الاتجاه على ما هو الآن، ثم ان الفائض التجاري العام، لحساب الاتحاد الأوروبي، خصوصًا لحساب المانيا تليها ايطاليا وفرنسا، بلغ نحو ٦٫٥ مليار دولار لعام ١٩٩٣.

وهناك أخيرًا اعتبار في مجال مختلف كليًا، هو ان «أوروبية» براغ وفرصوفيا وبودابست لا تقل، مثلًا، عن «أوروبية» لشبونة وأثينا وكوبنهاغن.



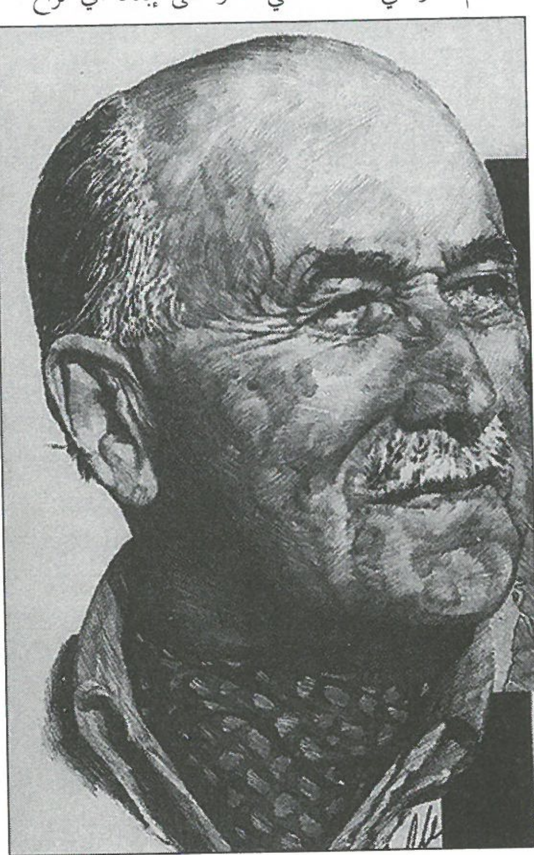
مونّي، شومان، ورؤساء المفوضية

• **مونّي، جان Monnet, Jean** (١٨٨٨ – ١٩٧٩): الأب المؤسس الحقيقي للمجموعة الأوروبية، وقد بقي مدة طويلة غير معروف من الرأي العام.

اكتسب خبرة كبيرة، قبل الحرب العالمية الثانية واثناءها، في قطاع الأعمال والمصارف الدولية، كما أصبح دبلوماسيًا ناجحًا استطاع أن يفوز بثقة واحترام الحلفاء الانكلو-ساكسون.

مساعد الأمين العام لعصبة الأمم حتى العام ١٩٢٣؛ وزير التجارة، بعد التحرير، في الحكومة الفرنسية المؤقتة؛ المفوض العام الأول للتخطيط في العام ١٩٤٥، حيث أثار اعجاب العاملين معه لقدراته التنظيمية وموهبته في الاقناع.

أوروبي النزعة وعن قناعة تامة. يعتقد ان وحده التفاهم الفرنسي – الألماني قادر على إبعاد أي نزاع



جان مونّي

جديد عن القارة القديمة (أوروبا). يعمل دون كلل على اقناع النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفكرة إقامة «الصرح الأوروبي».

ولأنه يناصر «أوروبا فوق القوميات» فإنه يتبع منهجًا براغماتيًا يمزج فيه الحذر بالجرأة، إذ عمل على إنشاء مجموعات أوروبية، وإدارة مشتركة في مجالات محدّدة بدقة، وتنمية مشاريع التضامن، فيطرح كل ذلك ويقدمه في ظروف دبلوماسية مناسبة.

هو الذي أوحى لشومان بتصريحه الشهير (راجع

شومان، روبير، بعد قليل) في ٩ أيار ١٩٥٠، وعُيّن رئيس «السلطة العليا» (Haute Autorité) في المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ منذ انشائها. لكنه استقال في تشرين الثاني ١٩٥٤ لسبب فشل المجموعة الأوروبية للدفاع (C.E.D.) في السماح بإعادة تسليح ألمانيا. فأسّس «مفوضية العمل للولايات المتحدة الأوروبية»، وهي بمثابة كتلة تأثير وضغط لعبت دورًا فاعلًا في المرحلة التي سبقت ومهّدت لاعداد معاهدة روما التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E.) المعروفة أيضًا بالسوق الأوروبية المشتركة، ولعبت دورًا فاعلًا أيضًا أثناء إعادة انطلاق المجموعة الأوروبية في ١٩٧٥.

أحد آخر انجازات مونّي وهو في السابعة والثمانين من عمره، أي قبل أربع سنوات من وفاته، كان إقناع حكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتحويل اجتماع قمتها النظامي إلى مؤسسة دائمة تعرف ب «المجلس الأوروبي». واعتبر مونّي في سرّه، تلك المؤسسة حكومة مؤقتة. وكان أحد الأعمال الأولى للمجلس الأوروبي منح مونّي لقب «مواطن شرف لأوروبا».

توفي في العام ١٩٧٩؛ وأُدخل في تشرين الثاني ١٩٨٨، البانتيون (صرح في الحي اللاتيني في باريس، خُصّص، منذ مأتم فكتور هوغو في ١٨٨٥، لإحياء ذكرى رجال فرنسا العظام).

◦ **شومان، روبير Schuman, Robert** (١٨٨٦ – ١٩٦٣): أصله من منطقة اللورين. محام. نائب عن منطقة «موزيل» منذ ١٩١٩، عضو في الحزب الديمقراطي الشعبي، متأثر بمبادئ ومفاهيم الديمقراطية المسيحية.

مساعد سكرتير دولة لشؤون اللاجئين من آذار إلى تموز ١٩٤٠ في حكومة بول رينو وحكومة المارشال بيتان. اعتقلته الغستابو، وسُجن في ألمانيا وفرّ في ١٩٤٢. لا يضمر حقدًا للجرمانية ومعاداة لها، بل بالعكس أصبح مبشرًا بالوفاق الفرنسي – الألماني.

عضو فاعل وقيادي في «الحركة الجمهورية الشعبية» (M.R.P.)، واحد رجال الدولة من الطراز الأول في الجمهورية الرابعة. يؤيد «القوة الثالثة»، إي التحالف مع الراديكاليين للوصول إلى الحكم ورغم معارضة الشيوعيين والديغوليين. استلم حقائب وزارية مهمة بين ١٩٤٦ و ١٩٥٦ (المالية، الخارجية، العدل) بما فيها رئاسة الحكومة ولكن لأشهر قليلة.

دخل التاريخ بصفته وزيرًا للخارجية على وجه الخصوص، حيث استمر في منصبه هذا من تموز ١٩٤٨ إلى كانون الثاني ١٩٥٣ (مدة نادرة قضاها وزير في الجمهورية الرابعة). اقتنع بوجهات نظر جان مونّي حول مصلحة فرنسا بإقامة المجموعة الأوروبية فأقنع بدوره الحكومة، ولكنه أبقى البرلمان بعيدًا عن الموضوع.

في ٩ ايار ١٩٥٠، أدلى بتصريح إلى الصحافة (تصريح شومان) اعتبر بمثابة «الميثاق التأسيسي للمجموعة الأوروبية». ساهم في مفاوضات معاهدات باريس وروما التي أوجدت «المجموعة الأوروبية، للفحم والفولاذ» و «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (السوق الأوروبية المشتركة) و «المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية» (أوراتوم)، وعمل على تحقيق المؤسسات الأوروبية.

أنهى مهمته السياسية كرئيس للجمعية (البرلمان) الأوروبية في ستراسبورغ من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢. توفي في ١٩٦٣.

أما «تصريح شومان» المشار إليه (٩ أيار ١٩٥٠) فأهم نقاطه:

– «أوروبا المنشودة لا تقوم فجائيًا، ولا من خلال بناء كلي: انها تقوم بواسطة انجازات مادية محسوسة... إن تجمع الدول الأوروبية يفترض القضاء بصورة نهائية على العداوة المزمنة بين فرنسا وألمانيا....

– «تقترح الحكومة الفرنسية وضع كامل الانتاج الفرنسي – الألماني من الفحم والفولاذ تحت سلطة عليا مشتركة في إطار منظمة مفتوحة على مشاركة البلدان الأوروبية الأخرى... (وهذا ما يؤدي ومباشرة إلى) إقامة القواعد المشتركة للتنمية الاقتصادية التي هي المرحلة الأولى في الفدرالية الأوروبية...

– «سيكون بمقدور أوروبا، بوسائلها المتزايدة، متابعة تحقيق إحدى مهماتها الأساسية، أي تنمية القارة الافريقية...»

وفي تصريحه هذا، يعلن شومان عن استعداد الحكومة الفرنسية المباشرة بمفاوضات على قواعد تدور حول مهمة «السلطة العليا» المشتركة وصلاحياتها في

كل ما يتعلق بالفحم والفولاذ في السوق الفرنسية والسوق الألمانية، وكذلك في سوق كل دولة راغبة بالانضمام.

◦ **هالشتاين، وُلتر Hallstein, W.** (١٩٠١ – ١٩٨٢): استاذ القانون الدولي والعلوم الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية. ألقى الأميركيون القبض عليه في العام ١٩٤٤. عاد إلى ألمانيا وانتخب رئيسًا لجامعة فرنكفورت في ١٩٤٦. في ١٩٥٠، توجه إلى العمل السياسي وأصبح مستشار المستشار الألماني أديناور للشؤون الدولية. ديمقراطي مسيحي، وزير الخارجية (سكرتير دولة للشؤون الخارجية) في العام ١٩٥١، حيث عُرفت سياسته أكثر ما عُرفت ب «مبدأ هالشتاين» الذي شكل إحدى قواعد الدبلوماسية الألمانية الغربية: ترفض جمهورية ألمانيا الفدرالية اقامة أي علاقات دبلوماسية مع البلدان التي تعترف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية. هذا المبدأ رفضه المستشار فيلي براندت وأحلّ محله سياسته التي عرفت ب «السياسة الشرقية» (أوستبوليتيك Ostpolitik). مثّل بون في مؤتمر مسّينا (في إيطاليا) في العام ١٩٥٥، فكان حاضرًا في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالمرحلة التحضيرية من البناء الأوروبي. وقّع، في ١٩٥٧، معاهدات روما باسم ألمانيا الغربية، وأصبح، في ١٩٥٨، أول رئيس لمفوضية «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (السوق الأوروبية المشتركة C.E.E.). عيّن، في بادئ الأمر، لمدة عامين، ثم جُدّد له ثلاث مرات متوالية. انه أمهر بنّاء مؤسساتي، إذ إنه أعطى للمفوضية بناها وشهرتها من حيث المستوى التنظيمي والتقني الذي ظهرت به. ففي لحظة انطلاقتها، في ١٩٦٧، كان يعمل في المفوضية ٣ آلاف موظف. فقد رأى إليها على أنها نواة حكومة أوروبية وتمنى لو كان بمقدورها اعتماد سفراء واقامة علاقات دبلوماسية والتفاوض مع الدول. انه المبادر بسياسة دولية عرفت كيف تسير عليها المجموعة الأوروبية في ما بعد. أثناء أزمة ١٩٦٥ مع فرنسا، عارض بحزم الجنرال ديغول الذي كان يعتبره نموذج التكنوقراطي الأوروبي الذي لا يحترم كثيرًا سيادة الدولة. في العام ١٩٦٧، سمح التعديل القاضي بإقامة مفوضية وحيدة، للرئيس الفرنسي بفرض رأيه وتحديد صلاحيات المفوضية. فرفض هالشتاين هذا الوضع ولم يدعمه بذلك المستشار الألماني الجديد كورت كيسنجر الذي كان شديد الحرص على التمسك بأمتن العلاقات مع فرنسا، ورفض تجديد ولايته وانسحب من الحياة السياسية في العام ١٩٧٢. توفي في العام ١٩٨٢.

◦ **منشولت، سيكو Mansholt, Sicco** (١٩٠٨ –): قاوم الاحتلال الألماني. وزير الزراعة في هولندا بين ١٩٤٥ و ١٩٥٨. انطلاقًا من ١٩٥٨ وحتى ١٩٧٣، أعدّ السياسة الزراعية المشتركة بصفته عضو، ثم نائب رئيس (٢١ آذار – ٣١ كانون الأول ١٩٧٢) مفوضية المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة). يجسّد في أعين البعض هذا النوع من التكنوقراط الذين لا يقيمون وزنًا لجنسياتهم أو انتمائهم الوطني في سبيل أهداف أوسع، وهنا «الأوروبية» طبعًا. منذ ١٩٦٦، دعم بقوة مسألة دخول بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة. وعلى أوروبا الخضراء ان تحفظ جميله حتى وإن كانت قد وصلت إلى ما وصلت إليه عبر الأزمات. فالسياسة الزراعية المشتركة التي وضعها ونادى بها يجب أن تخفف برأيه، من الفوارق القائمة، إذ عمل على أن تنتهج المجموعة سياسة إلغاء الحواجز الوطنية، وتوحيد أسواق المنتوجات، وتطبيق الحمايات الخارجية، وزيادة ملحوظة في عائدات المزارعين. وبصفته نائب رئيس المفوضية من ١٩٦٧ والمكلف بالشؤون الزراعية أعدَّ الخطة التي تحمل إسمه. وقد جرى الاعلان عن هذه الخطة في كانون الأول ١٩٦٨، ودعا منشولت فيها إلى ثورة البنى الزراعية في مدة ١٠ أعوام تؤدي إلى القضاء على الاستثمارات العائلية التقليدية واستبدالها بوحدات الاستثمار الكبرى، وإلى السيطرة على الفوائض بتجميد الاراضي وذبح البقر الحلوب، وإلى إنزال عدد العاملين (من ١٠ ملايين مزارع في العام ١٩٧٠ إلى ٥ ملايين في ١٩٨٥) بتخصيص علاوات للتجهيزات وحث المتقدمين بالعمر على التقاعد. لكن صعوبات كبرى في التمويل، ومقاومة محلية أبدتها فئات كثيرة من المزارعين في بعض بلدان المجموعة (وصفت الصحافة منشولت بأنه «أكبر منظّم لمظاهرات المزارعين في أوروبا») اخّرت تنفيذ هذه الخطة الى آذار ١٩٧٢. وفي هذا العام أصبح منشولت رئيس المفوضية.

• **سباك، بول هنري Spaak, P.H.** (١٨٩٩ – ١٩٧٢): بدأ عمله السياسي في بلجيكا قبل الحرب العالمية الثانية، فاستلم عدة حقائب وزارية، منها وزارة الخارجية، وشغل منصب رئيس الحكومة لمدة قصيرة. فصاحته وبلاغته وموهبته في الاقناع اعطته شهرة دولية. نشط لتحقيق تحالف أوروبا الغربية والسلام عن طريق الأمن الجماعي عندما كان عضوًا في حكومة بلجيكا في المنفى (في لندن). اختير ليكون أول رئيس للجمعية العمومية في هيئة الأمم المتحدة.

وزير ورئيس حكومة من جديد بين ١٩٤٦ و ١٩٤٩. عضو في «الحركة الأوروبية» وناشط لالحاق بلجيكا في معسكر الدول الغربية الكبرى من خلال تحالفها مع فرنسا وبريطانيا وعضويتها في الحلف الأطلسي.

رئيس الجمعية الاستشارية في المجلس الأوروبي من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١. استقال من هذا المنصب بسبب رفض بريطانيا القبول بخطة شومان. ساهم بقوة في إطلاق أوروبا الست، وكان رئيس الجمعية البرلمانية للمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤. وقد صدمت أفكاره الجريئة حول العالمية شركاءه الأوروبيين أحيانًا.

عيّنه مؤتمر مسّينا رئيسًا للجنة الخبراء المكلفة تحضير المفاوضات الهادفة لإنشاء أوروبا الاقتصادية، وقام بدور أساسي في مفاوضات معاهدة روما التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

أمين عام حلف الأطلسي من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ حيث أمسك بدور مهم في عملية إعادة تشكيل أوروبا ما بعد الحرب. وزير خارجية من جديد من ١٩٦١ إلى ١٩٦٦، فناهض المفاهيم الديغولية حول الاتحاد السياسي الأوروبي على قاعدة الكونفدرالية، وناصر بقوة دخول بريطانيا في السوق المشتركة. في العام ١٩٦٥، ساهم في حل الأزمة التي تسبّب بها القرار الفرنسي بأن تكف فرنسا عن حضور اجتماعات المجلس (الأوروبي)، وهي الأزمة المعروفة بعبارة «كرسي فارغ»، فنجح سباك بانتزاع تنازلات من الجنرال ديغول مستفيدًا من ظروف الانتخابات الرئاسية في فرنسا.

انسحب من الحياة السياسية في العام ١٩٦٦، وتوفي في ١٩٧٢ من دون أن يحقق حلمه في أن يجد نفسه يومًا رئيسًا للولايات المتحدة الأوروبية.

• **دو غاسبيري، ألسيد De Gasperi, A.** (١٨٨١ – ١٩٥٤): مولود في ترنت (في ايطاليا) التي كانت تابعة لأمبراطورية النمسا – هنغاريا، فكان نائبًا في البرلمان النمساوي في العام ١٩١١. وبعد ضم ترنت (Trente) إلى إيطاليا في نهاية الحرب العالمية الأولى، ساهم بقوة في تأسيس حزب كاثوليكي هو «الحزب الشعبي الايطالي». أصبح نائبًا عن ترنت (١٩٢١) ورئيس التكتل البرلماني للحزب الشعبي الايطالي، وصاحب دور سياسي لامع حتى وصول موسوليني إلى السلطة. عارض هذا الأخير، فاعتقل بتهمة «النشاط المعادي للفاشية» وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام (١٩٢٦). أُفرج عنه بتدخل من الكنيسة الكاثوليكية، لكن ليوضع في ما يشبه الاقامة الجبرية. بعد سقوط السلطة الفاشية، وجد دوغاسبيري نفسه يتصدر الطبقة السياسية في البلاد كزعيم للديمقراطية المسيحية ما بعد الحرب. ترأس ثماني حكومات متوالية بين ١٩٤٥ و ١٩٥٣ اضافة إلى استلامه حقيبة وزارة الخارجية. ضمّ ايطاليا إلى الحلف الأطلسي في ١٩٤٨. وخياراته الأطلسية هذه جعلته يدفع بلاده لأن تشارك في المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ، وتدعم مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع. كرّس المرحلة الأخيرة من حياته السياسية لبناء أوروبا جديدة.

بعد هزيمة انتخابية في ١٩٥٣، قدّم استقالته بـ«ضغط من حزبه». وقبل قليل من وفاته أصبح أول رئيس للجمعية البرلمانية للمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ.

• **فيل، سيمون Veil, Simone** (١٩٢٧ –): عملت في المحاماة والسلك القضائي. احتلت عدة مناصب قضائية في الادارة المركزية لوزارة العدل حتى العام ١٩٧٠. وزيرة الصحة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧، ومن ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩، فاشتهرت بصورة خاصة بوقوفها وراء تشريع الاجهاض. بدأ عملها السياسي الأوروبي عندما انتخبت، في ١٠ حزيران ١٩٧٩، نائبة أوروبية في أول انتخابات وبالاقتراع العام لبرلمان ستراسبورغ (البرلمان الأوروبي ومركزه مدينة ستراسبورغ في فرنسا). عضو فاعل في التجمع

الليبرالي ورئيسته من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢. رئيسة اللجنة القانونية (١٩٨٢ – ١٩٨٤). وفي انتخابات ١٩٨٤ الأوروبية، قادت اللائحة الموحدة المعارضة، وأعيد انتخابها عن فرنسا، وعُينت من جديد رئيسة للتجمع الليبرالي والديمقراطي في البرلمان الأوروبي. وفي دورة انتخابات ١٩٨٩، قادت لائحة الوسط.

• **سبينلّي، ألتيرو Spinelli, A.** (١٩٠٧ – ١٩٨٦): معادٍ بعناد للفاشية، فحكم عليه، في ١٩٢٧، بالسجن لمدة عشرة أعوام وبعدها بالاقامة الجبرية لمدة ستة أعوام بتهمة التآمر ضد أمن الدولة. وفي أثناء إقامته هذه في فنتوتين، أصدر «البيان الفدرالي الأوروبي» الذي عبّر فيه عن أفكاره وبقي يعمل لها حتى آخر حياته. أُطلق سراحه بعد سقوط موسوليني في ١٩٤٣، فأسس «الحركة الفدرالية الأوروبية» وكان أمينها العام (١٩٤٨ – ١٩٦٢). عاد إلى العمل السياسي، وكان تخلى عن الحزب الشيوعي الايطالي في العام ١٩٣٧، وأصبح مستشار بيترو نيني في وزارة الخارجية في ١٩٦٨ و ١٩٦٩. وعيّن في ١٩٧٠ عضوًا في المفوضية الأوروبية. انتخب نائبًا ايطاليًا على لائحة الحزب المسيحي الايطالي في انتخابات ١٩٧٦ التشريعية، ثم عين عضوًا في البرلمان الأوروبي. وانتخب عضوًا فيه في الانتخابات الأولى التي جرت بالاقتراع العام في ١٩٧٩، وأعيد انتخابه في ١٩٨٤. خصص مهمته كنائب في البرلمان الأوروبي لدراسة واعداد مشروع كبير يعطي هذا البرلمان مهمة تأسيسية. فأسس «نادي التمساح» (كان يجمع عددًا متزايدًا من البرلمانيين في مطعم شهير – يحمل هذا الاسم – من مطاعم مدينة ستراسبورغ) وكان محركه، وطمح من ورائه عدم الاكتفاء بـ «مجموعة أوروبية» بل الوصول إلى «الاتحاد الأوروبي». وبصفته مقرر اللجنة في البرلمان الأوروبي وضع مشروعًا تحت إسم «بحث في الاتحاد الأوروبي». لم توافق حكومات المجموعة الأوروبية على هذا المشروع، وتبنّت مكانه «العمل الأوروبي الموحّد» (في ١٩٨٦) المعتبر على درجة من «الاوروبية» ومن «المسار الوحدوي الأوروبي» أقل بكثير مما يطرحه سبينلّي في مشروعه.

• **ديلور، جاك Delors, Jacques** (١٩٢٥ –): جاء من النقابية إلى السياسة. المحرّك الأول لنادي جان مولن (Jean Moulin) – مجموعة التفكير المؤسساتي والاجتماعي في بداية الجمهورية الفرنسية الخامسة – فأصبح عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام ١٩٥٩. رئيس دائرة الشؤون الاجتماعية في المفوضية العامة للتخطيط، وعيّن مستشار رئيس الوزراء، جاك شابان–دلماس، للشؤون الاجتماعية والثقافية (في حزيران ١٩٦٩). بعد استقالة رئيس الوزراء، عيّن ديلور استاذًا مشاركًا في جامعة باريس – دوفين. وقاده انضمامه إلى الحزب الاشتراكي، في كانون الأول ١٩٧٤، إلى ممارسة مسؤوليات وطنية داخل الحزب (مندوب العلاقات الاقتصادية الدولية، عضو لجنة الادارة). نائب في البرلمان الأوروبي منذ الانتخابات الأولى بالاقتراع الشامل، في حزيران ١٩٧٩، واختير رئيسًا للجنة الاقتصادية والنقدية داخل هذا البرلمان. ومع وصول فرنسوا ميتران إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية، في أيار ١٩٨١، تقلّد ديلور حقيبة وزارة الاقتصاد والمالية حتى تموز ١٩٨٤.

اتفقت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية على أن يقوم ديلور بمهمات رئيس المفوضية في أول كانون الثاني ١٩٨٥. فبدأ يعمل بدقة وقناعة، وأول ما نجح فيه هو رفع التحفظ اليوناني الذي كان يحول دون تبني «برامج الدمج المتوسطي»، فسمح ذلك لأسبانيا والبرتغال توقيع طلبيهما الانضمام إلى المجموعة في حزيران ١٩٨٥. وفي المجلس الأوروبي في ميلان (ايطاليا)، اقنع الدول في الذهاب مسافة أبعد على طريق البنيان الأوروبي، ودفعها إلى القبول بعقد مؤتمر للحكومات الأعضاء في المجموعة الهدف منه إجراء مراجعة عامة للمعاهدات. وهذا ما تمّ بالفعل من خلال أداة أوروبية جديدة وهي «العمل الأوروبي الموحّد» الذي بدأ العمل به في أوّل تموز ١٩٨٧. فأصبح المطلوب تحقيق سوق داخلي حقيقي و «اتحاد أوروبي» في موعد أقصاه آخر ١٩٩٢. أظهر ديلور أمانة فائقة بعمله في سبيل هذه الخيارات الأوروبية، فدافع بقوة عن مبدأ التماسك الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في «العمل الموحّد»، والذي يساهم في التنمية الملائمة والمتناسبة لدى المجموعة الـ ١٢. جُدّد له في رئاسة المفوضية (كانون الثاني ١٩٨٩).

في ١٥ تموز ١٩٩٤، اتفق زعماء «الاتحاد الأوروبي» (المجموعة الأوروبية التي أصبحت مجموعة الـ ١٢) على جعل رئيس وزراء اللوكسمبورغ، جاك سانتر، رئيسًا للمفوضية الأوروبية خلفًا لجاك ديلور الذي تنتهي ولايته فيتنحى عن رئاسة المفوضية في كانون الثاني ١٩٩٥ بعد توليه إياها عشر سنين (راجع: «سانتر، جاك»).

ومعلوم أن رئيس المفوضية الأوروبية يتمتع بتأثير كبير على الوتيرة الإجمالية لعملية الوحدة الأوروبية. وكان ديلور ممثلًا فذًا لهذا المنصب قد يصعب الاقتداء به (كما قيل فيه، خصوصًا إبان معركة اختيار خليفته في ربيع وبداية صيف ١٩٩٤). فهو استطاع دفع الحكومات الـ ١٢ الأعضاء في الاتحاد إلى إقرار خطوات اندماج لا سابق لها مثل إقامة سوق مشتركة للسلع والخدمات والتوصل عام ١٩٩٢ إلى معاهدة ماستريخت الداعية إلى توحيد السياسات الخارجية والنقدية بما في ذلك اعتماد عملة أوروبية واحدة (إيكو، ECU) بحلول سنة ١٩٩٩. وهو يترك منصبه فيما تستعد النمسا وفنلندا وأسوج والنروج للانضمام إلى الاتحاد مطلع السنة ١٩٩٥.

وفي آخر موقف لجاك ديلور، بعيد انتهاء ولايته في المفوضية، ما أعلنه في مؤتمر صحفي عقده في مدينة ليدن الهولندية في ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٤، حيث أطلق تحذيرًا من فقدان الديمقراطيات الغربية بعض حيويتها وبريقها، وأشار الى حالات البوسنة ومقدونيا كمثلين على الفشل الذريع للسياسة الخارجية الأوروبية. وعلى رغم أنه اعتبر العمل الاوروبي المشترك أساسيًا لمستقبل القارة والاستقرار العالمي، إلا أن المجموعة الاوروبية عملاق اقتصادي، ولكنها على مستوى الفاعلية السياسية قزم. واعتبر أن مستقبل القارة يعتمد على الاجابة عن ثلاثة تحديات: تحديد ملامح الهوية الاوروبية الذي أصبح أكثر أهمية منذ سقوط جدار برلين العام ١٩٨٩؛ واعادة النظر بقيم الديمقراطية والنظام الديمقراطي وتنشيط العمل الاوروبي على أساسها؛ وأخيرًا، مواجهة التحديات الاقتصادية المتمثلة بالبطالة والانكماش الاقتصادي الذي أضرّ اقتصاديات دول المجموعة أكثر مما أصاب اليابان والولايات المتحدة. وشدّد ديلور على نقاط الضعف في السياسات الاجتماعية، خصوصًا لجهة محاربة الجريمة المنظمة والمخدرات التي تستحوذ على قسط يتجاوز مقداره الدخل الوطني لدولة مثل هولندا التي تعتبر ثامن أغنى دول العالم. وبصدد توسيع العضوية في المجموعة الاوروبية قال ديلور أن المهم ليس زيادة عدد الدول من ١٢ الى ١٦ أو ٢٢، بل هو الاختيار الحر والواضح للدول الجديدة، إذ ينبغي أن تتوافق المصالح الوطنية مع طموحات الاتحاد الاوروبي.



مستشار ألمانيا هلموت كول الى يمين الصورة، جاك سانتر في الوسط، وجاك ديلور.

* **سانتر، جاك** (١٩٣٧ –): رئيس وزراء اللوكسمبورغ منذ ١٩٨٤. اختاره زعماء المجموعة الأوروبية الـ ١٢ خلفًا لجاك ديلور على رأس المفوضية الأوروبية، وذلك في ١٥ تموز ١٩٩٤.

وكان سانتر برز الخيار الوحيد المقبول في بحث محموم عن رئيس جديد للمفوضية الأوروبية (وهي الهيئة – أو اللجنة – التنفيذية النافذة للاتحاد الأوروبي) بعد اعتراض بريطانيا على ترشيح رئيس الوزراء البلجيكي جان–لوك دوهان خلفًا لديلور. وكان رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، بخلاف سائر زعماء الاتحاد، رفض مجيء دوهان الذي يدعم بقوة تعزيز اندماج دول الاتحاد وتحرير التجارة بينها. وبسبب هذا الفيتو البريطاني قرر رئيس الوزراء البلجيكي الخروج من المنافسة ممهدًا الطريق امام اختيار سانتر، وأبدى انتقادات عنيفة لنظام حق النقض الذي يقضي بأن تتخذ كل القرارات المهمة للاتحاد الاوروبي بالإجماع. وسعت ألمانيا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد، إلى حشد توافق على سانتر على حساب عدد من المرشحين المحتملين بمن فيهم رئيسا الوزراء الاسباني فيليبي غونزاليس والبرتغالي أنيبال كافكو سيلفا.

وغداة اختيار سانتر رأى مراقبون ومحللون أنه جسّد الحد الأدنى من القواسم المشتركة بين الدول الأعضاء إذ إنه لم يثر حفيظة رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور ولم يحظ بحماس انصار الوحدة الأوروبية في الوقت نفسه.

عُرف عن سانتر أنه يؤيد التبادل التجاري الحر، ووحدة السوق الداخلية، واللامركزية، وخفض صلاحيات المفوضية الأوروبية (مركزها بروكسيل) لمصلحة السيادات الوطنية؛ ويعارض توحيد أنظمة الضريبة في أوروبا (ويذكر ان لوكسمبورغ التي تعد ساحة مصرفية كانت تبرز معارضة شديدة في كل مناسبة طرحت فيها قضايا زيادة وتوحيد الضرائب على رؤوس الأموال، وكان سانتر رئيس وزرائها لنحو عشر سنوات خلت).

ورأى مستشار ألمانيا، هلموت كول (الرئيس الحالي – أي في الوقت الذي جرى فيه الاتفاق على سانتر – للاتحاد الأوروبي) ان «خليفة ديلور ملتزم الوحدة الأوروبية وقد ترأس المجموعة الأوروبية خلال مفاوضات اعداد معاهدة الوحدة» (ماستريخت). وفي أول تصريح له كرئيس للمفوضية قال سانتر انه «سيعمل على تعزيز ازدهار أوروبا ودورها في الساحة الدولية وان تكون قادرة على الاستجابة لتطلعات مواطنيها».

وفي ٢١ تموز ١٩٩٤، وافق البرلمان الأوروبي على تعيينه رئيسًا للمفوضية الأوروبية بأكثرية ٢٦٠ صوتًا مقابل ٢٣٨ صوتًا وامتناع ٢٣ نائبًا عن التصويت (مجموع اعضاء البرلمان ٥٦٧ نائبًا).

في سيرته الذاتية انه كان انتقل من المحاماة إلى السياسة كديمقراطي مسيحي معتدل، واستفاد خلال الفترة الطويلة من عمله في مؤسسات المجموعة الأوروبية من السمعة الحسنة لسلفه بيار فيرنر الذي ترأس حكومة لوكسمبورغ مدة ٢٠ عامًا، وكان الأب الروحي لفكرة العملة الأوروبية الموحدة المعروفة ب «إيكو».

وإلى جانب أنه يحمل الدكتوراه في القانون من جامعة ستراسبورغ فهو يمتاز بحضور البديهة. يتقن أربع لغات. يعكس سجله الأوروبي خبرة تفاوضية وتساومية حاز من جرائها على لقب «الرجل الرمادي»، واكتسبها من تمثيل بلاده قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء في ١٩٨٤، كوزير للمال مدة خمس سنوات، وعضوًا في المجلس الوزاري الأوروبي حيث اسهم خلال تلك المدة في أكثر من ثلاثين قمة واجتماعًا. وتحسب لصالحه انجازات وبخاصة دوره الشخصي في اقناع رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر بمنح المجموعة الأوروبية صلاحيات إضافية في ١٩٨٥، الأمر الذي مهّد وسمح بإنجاح السوق الأوروبية المشتركة.

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,

Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome III

PAR

Massoud Khawand

تمّ طبع الجزء الثالث
في كانون الأول ١٩٩٤،
وتليه الاجزاء الأخرى تباعاً.

Ed. Décembre 1994